الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامـعة فرحـات عباس/ سطيـــف 1

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

القسم: العلوم الاقتصادية

Université Ferhat Abbas / Sétif 1

Faculté des Sciences Économiques

Commerciales et des Sciences de Gestion

Département : Des sciences économiques.

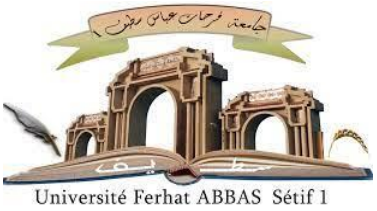

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية التخصص: اقتصاد دولي

العنـــــــــوان:

فرص وتحديات اندماج الجزائر في منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا

إعداد الطالبة:

قنيفي مريـــــم

المشرف:

أ.د لطرش ذهبية

لجنة المناقشة			
الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
أ.د بن دعاس زهير	أستاذ	جامعة سطيف 1	رئيسا
أ.د لطرش ذهبية	أستاذ	جامعة سطيف 1	مشرفا ومقررا
د. هادي صادق	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سطيف 1	مناقشا
د. بن عواق شرف الدين أمين	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سطيف 1	مناقشا
د. خضير عقبة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الوادي	مناقشا
د. بلمهوب أسماء	أستاذ محاضر (أ)	جامعة برج بوعريريج	مناقشا

السنة الجامعية: 2023- 2024

بسم الله فاتحة خير الكلام

اللهم تقبل منا هذا العمل خالصا لوجهك الكريم

عالم الحوادث الفكرية إنما يتم بالفكر

" أول العمل آخر الفكرة، وأول الفكرة آخر العمل، فلا يتم فعل الإنسان في الخارج إلا بالفكر في هذه المرتبات لتوقف بعضها على بعض"

لابن خلدون

الإهـــــــداء

أهــدي ثمــرة هـذا العمــل إلى

أمـي وأبـي العزيزين

نور عيوني أمــير

أخي العزيز وأخواتي العزيزات

والى الياس أيمن حلا شيماء ندى فادي رقية تينا وجوري

كلـــــمة شـــكر

أشكر الله الكريم الذي وفقني ووهبني الصبر لإتمام هذا العمل

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة الدكتورة "لطرش ذهبية" التي قبلت الإشراف على هذا العمل وعلى كل التوجيهات والنصائح التي قدمتها لي .

كما لا يفوتني أن أشكر أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه على قبولهم تقييم هذا العمل.

شكرا جزيلا لكم

فهرس المحتويات:

فهرس المحتويات	الصفحة
الإهداء	/
الشكر	/
فهرس المحتويات	/
فهرس الأشكال والجداول	/
قائمة المختصرات	/
مقدمة	أ-ح
الفصل الأول: إمكانيات التجارة بين الدول الإفريقية.	01
تمهيد	02
المبحث الأول: توجهات التجارة ضمن القطاعات الاقتصادية بين الدول الافريقية.	03
المطلب الأول: دراسة تحليلية لامكانات التجارة في القطاعات الاقتصادية الافريقية.	03
المطلب الثاني: تحليل مستويات ونمط التجارة بين الاقتصاديات الافريقية.	23
المبحث الثاني: عوامل ضعف التجارة بين الاقتصاديات الافريقية.	38
المطلب الأول: عوائق متعلقة بضعف التكامل.	38
المطلب الثاني: عوائق متعلقة بضعف الأنظمة التجارية.	45
خلاصة الفصل الأول.	54
الفصل الثاني: مدخل لتحليل نشأة منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا.	55
تمهيد	56
المبحث الأول: الاطار العام لمنطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا.	57
المطلب الأول: تقديم حول منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا.	57
المطلب الثاني: المكاسب المتوقعة من قيام منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا.	66
المبحث الثاني: بروتوكولات اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا.	78
المطلب الأول: البنود التي تتضمنها اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا.	78
المطلب الثاني: شروط التنفيذ الناجح لمنطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا.	84
خلاصة الفصل الثاني.	95
الفصل الثالث: انفتاح الاقتصاد الجزائري على السوق الافريقية.	96
تمهيد	97
المبحث الأول: عرض تجارب الانفتاح التجاري للاقتصاد الجزائري.	98
المطلب الأول: جهود الجزائر لتعزيز الانفتاح التجاري على الأسواق الدولية.	98
المطلب الثاني: ديناميكية الشراكات التجارية المبرمة مع الاقتصاد الجزائري.	104
المبحث الثاني: العلاقات التجارية الجزائرية الافريقية.	119
المطلب الأول: مستويات أداء التجارة الخارجية الجزائرية.	119
المطلب الثاني: واقع التجارة الجزائرية - الافريقية.	130
المطلب الثالث: معوقات اندماج الجزائر في منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا.	134
خلاصة الفصل الثالث.	142
الفصل الرابع: الفرص الاقتصادية المتاحة للجزائر ضمن اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا.	143
تمهيد	144
المبحث الأول: دعم التبادلات الاستثمارية الجزائرية في منطقة التجارة الحرة لافريقيا.	145
المطلب الأول: تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة البينية.	145

المطلب الثاني: اليات تعزيز الاستثمار بين الجزائر والدول الافريقية ضمن zlecaf.	151
المبحث الثاني: الاندماج في سلاسل القيمة الاقليمية الافريقية.	155
المطلب الأول: مدخل عام حول سلاسل القيمة.	155
المطلب الثاني: فرص تطوير تجارة المنتجات الوسيطة في الجزائر.	162
المبحث الثالث: أهم الفرص القطاعية الواعدة لاندماج الجزائر في سلاسل القيمة الاقليمية الافريقية.	173
المطلب الأول: تثمين المزايا التنافسية للاندماج في سلاسل الصناعات الطاقوية.	173
المطلب الثاني: الاندماج القطاعي ضمن سلسلة القيمة الاقليمية في الصناعات الغذائية.	188
المطلب الثالث: الاندماج القطاعي ضمن سلسلة القيمة الاقليمية في صناعة السيارات.	200
المطلب الرابع: تطوير القطاع الصيدلاني الجزائري لتلبية الطلب الاقليمي الافريقي.	210
خلاصة الفصل الرابع.	228
الفصل الخامس: متطلبات ترقية تنافسية الاقتصاد الجزائري للانضمام لمنطقة التجارة الافريقية.	229
تمهيد	230
المبحث الأول: ترقية تنافسية الاقتصاد الجزائري على مستوى البيئة الكلية.	231
المطلب الأول: عصرنة الجمارك وأنظمة الدفع المالية.	231
المطلب الثاني: تطوير البنية المادية لانفتاح السوق الجزائرية على افريقيا.	239
المطلب الثالث: اعادة بعث المناطق الاقتصادية الخاصة.	251
المبحث الثاني: عوامل تكميلية لاندماج الجزائر في السوق الافريقية.	258
المطلب الأول: تعزيز الاستخدامات لمؤشرات المنشأ وحقوق الملكية الفكرية.	258
المطلب الثاني: تعزيز دور الدبلوماسية الاقتصادية في ترقية المكانة الاقليمية للاقتصاد الجزائري.	268
المطلب الثالث: اعتماد نموذج تنافسي لتحقيق التنويع الاقتصادي.	272
خلاصة الفصل الخامس.	285
خاتمة.	286
قائمة المراجع.	295

فهرس الأشكال والجداول:

1.قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01-1	تصنيف مستويات النشاط الصناعي حسب الدول الإفريقية	4
02-1	نمو الصناعات التحويلية في إفريقيا مقارنة بدول آسيا	5
03-1	القيمة المضافة لأنشطة اقتصادية في سنة 2019	6
04-1	حصة القيمة المضافة للتصنيع في بلدان افريقية مختارة في 2017	7
05-1	قيمة وكمية تجارة التصنيع (المتوسط من 2001 إلى 2019)	8
06-1	حصة الزراعة من النفقات الحكومية لدول شمال إفريقيا 2001-2021	12
07-1	قيمة الواردات الغذائية للدول الإفريقية في 2021.	13
08-1	أهم صادرات وواردات إفريقيا الزراعية ومساهمة التجارة داخل الإقليم (متوسط2015-2017)	14
09-1	حصة التجارة في المواد الغذائية والحبوب والمواد الخام الزراعية	15
10-1	مستويات انعدام الأمن الغذائي في إفريقيا 2015-2022	16
11-1	الإنفاق على البحوث الزراعية حسب الدول الإفريقية	17
12-1	حصة قطاعات الخدمات من إجمالي صادرات الخدمات في إفريقيا(%) 2005-2019	19
13-1	كبار مصدري ومستوردي الخدمات في إفريقيا لسنة 2022	20
14-1	إجمالي الناتج المحلي للسفر والسياحة (2021 مقارنة بـ2019) مقابل الحصة المحلية من إجمالي الطلب (2019)	21
15-1	شركات التصنيع والخدمات الرسمية في إفريقيا التي تستخدم الإنترنت.	22
16-1	تغير حصص صادرات التجارة الإفريقية في الأسواق الدولية لسنة 2021 مقارنة بسنة 2000	25
17-1	طبيعة الصادرات الإفريقية 2014-2016(نسبة مئوية)	27-26
18-1	التجارة البينية في بعض المنتجات الزراعية والغذائية للدول الإفريقية	29
19-1	نسبة الصادرات السلعية من إجمالي الصادرات	31
20-1	تطور مؤشر التعقيد الاقتصادي في إفريقيا حسب المنطقة 2013-2017	33
21-1	مؤشر Theil لتنوع الصادرات في 2018-2019 والتغير مقارنة مع 1998-2000	34
22-1	المنتجات ذات الإمكانات الأكبر تصدير في إفريقيا(بملايين الدولارات الأمريكية)	35
23-1	تطور متوسط جودة بعض مؤشرات البنية التحتية لإفريقيا	39
24-1	التكامل الاقتصادي الثنائي الإقليمي	41
25-1	فعالية الترتيبات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا	42
26-1	تدفقات التجارة الإفريقية (مليار دولار أمريكي)	43
27-1	درجات التكامل الإنتاجي حسب الترتيبات الاقتصادية الإقليمية	46
28-1	مؤشر الابتكار العلمي في شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء	47
29-1	تطور حجم التجارة غير الرسمية في إفريقيا (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	48
30-1	شبكة اتفاقيات التجارة التفضيلية في إفريقيا في سنة 2017	49
31-1	تداخل العضوية في الترتيبات التجارية الإقليمية	50
32-1	تكاليف النقل في أفريقيا حسب المنطقة الفرعية 2016 (بالنسبة المئوية)	53
01-2	ZLECAF في سياق عملية التكامل في إفريقيا	60
02-2	التصديق على منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا اعتبارا من فيفري 2022	61
03-2	التقدم الإقليمي على مستوى تنفيذ الطموح	65
04-2	الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لإفريقيا مع وبدون اتفاقية التجارة الحرة لإفريقيا	67
05-2	مكاسب الرفاه من اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية حسب البلد وإصلاح السياسات	69
06-2	توقعات التجارة البينية الأفريقية كنسبة مئوية من إجمالي التجارة في 2015 و 2063	70

07-2	فرق الإنتاج الإقليمي لفروع القطاعات بالنسبة لخط الأساس 2035	71
08-2	تأثير سيناريو التجارة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على التجارة حسب القطاع بحلول 2035	72
09-2	توزيع اتفاقيات الاتحاد الأوروبي مع بلدان الإفريقية الشريكة	73
10-2	الروابط بين التجارة والأمن الغذائي	76
11-2	هيكل بروتوكول التجارة في السلع وملاحقه	79
12-2	جدول تحرير الرسوم الجمركية في اطار ZLECAF.	84
13-2	الأثر المتوقع للاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الاقتصادية الخاصة الإفريقية ضمن ZLECAF(نسبة مئوية)	85
14-2	إستراتيجية مبادرة إفريقيا	86
15-2	تقديرات مؤشر الأداء اللوجيستي LPI لدول الممر السريع العابر للصحراء في إفريقيا (2012-2018)	89
16-2	تيسير التجارة الحدودية في منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا	90
01-3	تطور الانفتاح التجاري للاقتصاد الجزائري من 2008-2020	99
02-3	تطور معدلات نمو الاقتصاد الجزائري 2018-2024	103
03-3	أهم الاتفاقات التجارية الجزائرية الإقليمية	105
04-3	المؤشرات التجارية والاقتصادية لدول المغرب العربي	106
05-3	أهم السلع المتبادلة لدول المغرب العربي مع الشركاء التجاريين	107
06-3	متوسط حصة الصادرات السلعية في البلدان المغرب العربي 2010-2017 (حسب نوع المنتج)	107
07-3	مؤشرات أداء التجارة بين بلدان المغرب العربي	108
08-3	التدفقات التجارية الجزائرية مع دول شمال إفريقيا	109
09-3	خريطة طريق الحرير....الحزام والطريق	115
10-3	معدل نمو الطلب والعرض الدولي للمنتجات الجزائرية لسنة 2022	123-122
11-3	التغطية الجغرافية لاتفاقيات التجارة الإقليمية للجزائر في إفريقيا	131
01-4	توقعات تدفق الاستثمار الأجنبي البيني في إطار ZLECAF	146
02-4	نموذج توزيعي للفرص الاستثمارية الإفريقية ضمن القطاعات الاقتصادية الجزائرية	150
03-4	مراحل إعداد خرائط فرص الاستثمار	154
04-4	رسم توضيحي لمفهوم سلال القيمة العالمية.	156
05-4	الروابط بين محركات ونواتج سلسلة القيمة.	157
06-4	توزيع القيمة المضافة من إجمالي الصادرات.	157
07-4	الروابط التجارية للجزائر في إطار سلاسل القيمة العالمية في سنة 2017.	158
08-4	مشاركة الجزائر في سلاسل القيمة العالمية.	159
09-4	مستويات اندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية.	160
10-4	حصة المنتجات الوسيطة من اجمالي الصادرات والواردات(%).	162
11-4	التجارة البينية في المنتجات الوسيطة للجزائر ودول شمال افريقيا 2000-2019.	163
12-4	الترتيب العالمي للجزائر في الأداء الصناعي سنة 2021.	166
13-4	التطور في التجارة في المنتجات الوسيطة للجزائر متوسط الفترة 2010-2015.	167
14-4	خارطة توزيع الموارد في الدول الإفريقية.	168
15-4	إمكانات التصدير غير المحققة إلى أفريقيا من قبل الجزائر .	171-170
16-4	الدول الافريقية المنتجة والمصدرة للنفط.	174
17-4	سلسلة القيمة الصناعية للنفط والغاز.	175
18-4	سلسلة القيمة لصناعة البيتروكيماويات.	176
19-4	المركبات الناتجة من الصناعة البتروكيماوية.	177
20-4	مؤشرات القدرات لتنمية الصناعة البيتروكيماوية.	179
21-4	تطور حجم تجارة الدول الافريقية في المنتجات البيتروكيماوية مع أهم الأسواق العالمية 2006-	180

	2020.	
22-4	منهج بناء نموذج عنقود صناعي.	181
23-4	الامكانات الشمسية في الجزائر.	183
24-4	مكانة الطاقة الشمسية في مصادر الطاقة المتجددة في افريقيا.	185
25-4	مراحل بناء سلسلة قيمة الطاقة الشمسية.	186
26-4	نموذج تخطيطي لسلسة القيمة العالمية للصناعة الغذائية.	190
27-4	مساهة تنوع منتجات الصناعة الغذائية في تحسين التنافسية.	195
28-4	الصادرات البينية الافريقية حسب المنطقة الاقليمية (مليار سعرة حرارية).	196
29-4	مجموعة من منتجات الجودة الاقليمية في الجزائر.	198
30-4	خريطة توضيحية للأنشطة الأساسية لسلسة القيمة لصناعة السيارات.	201
31-4	تطور حجم مبيعات السيارات في الجزائر للفترة الممتدة 2018-2023.	203
32-4	تداول المدخلات الخاصة بسلسلة قيمة السيارات في افريقيا لفترة 2018-2020.	204
33-4	تطور انتاج السيارات في السوق الافريقية 2000-2021.	205
34-4	مساهمة الجزائر في نمو السوق الافريقية لصناعة الأدوية.	213
35-4	نمو السوق الجزائرية مدفوع بالصناعة الصيدلانية.	214
36-4	نمو فروع السوق الصيدلاني في افريقيا.	215
37-4	نوع وشكل المنتجات الصيدلانية المتبادلة بين الجزائر والدول الافريقية.	217
38-4	نشأة الدواء من الفكرة الى تحقيق المنتج.	221
39-4	عوامل دعم النمو المستقبلي لصناعة المنتجات الصيدلانية في السوق الجزائرية.	224
40-4	الرؤية الاستراتيجية لتطوير قطاع الأدوية.	225
01-5	نموذج نظام عمل الدفع والتسوية الافريقي.	238
02-5	مقطع للممر السريع العابر للصحراء عبر الجزائر.	240
03-5	مسار خط أنبوب الغاز العابر للصحراء.	243
04-5	ركائز الموانئ الذكية.	246
05-5	تشتت الوقت؛ توزيع طويل للحاويات في ميناء الجزائر، أكتوبر 2022.	248
06-5	مؤشرات مفهوم المناطق الاقتصادية الخاصة (كمحركات إبداعية).	252
07-5	عدد المناطق الاقتصادية الخاصة في الجزائر .	252
08-5	أبرز الخطوات لزيادة فرص نجاح المناطق الخاصة.	253
09-5	نموذج لمثلث نمو في المنطقة الإفريقية (THE ALGNIMAL GT).	256
10-5	التنسيق بين الفاعلين في المجالات البحثية لتوجيه الابتكار.	268
11-5	عناصر سياسات تعميق التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي.	273
12-5	التخصص التجاري للجزائر.	275

2.قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01-1	تطور التجارة البينية الإفريقية من 2015-2023	23
02-1	حركة التجارة ضمن الأسواق الإقليمية والدولية لفترة 2017–2019 (المتوسط %)	30
03-1	أداء التكامل الإقليمي في إفريقيا	40
04-1	مستويات المبادلات البينية حسب الترتيبات الاقتصادية الإقليمية	44
05-1	مجالات السياسة المشمولة في مناطق التجارة التفضيلية في إفريقيا	51
01-2	الجدول الزمني لتعزيز التكامل الإقليمي في إفريقيا	58
02-2	توقعات النمو لمؤشرات مختارة	74
01-3	إجمالي التدفقات التجارية للاتحاد الأوروبي مع الجزائر 2012-2022.	112
02-3	هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2014-2022(نسبة مئوية)	120
03-3	هيكل الواردات والصادرات غير النفطية(قيم بملايين دولار أمريكي).	120
04-3	التبادلات التجارية للجزائر حسب المنتجات(حصص نسبية%، القيم بالمليون)	124
05-3	قيم مؤشر هيرفيندال هيرشمان عند التصدير والاستيراد	125
06-3	قيم مؤشر الانفتاح التجاري للجزائر 2014-2021	125
07-3	قيم مؤشرات القدرات الإنتاجية خلال الفترة 2000-2018(نسبة مئوية)	127-126
08-3	التدفقات التجارية للجزائر وفقا لمؤشر الميزة النسبية المكشوفة للفترة 2014-2020	128
09-3	قيم مؤشر شروط التبادل التجاري للجزائر للفترة 2018-2021	129
10-3	تطور قيم مؤشر تغطية الواردات 2018-2021	130
11-3	التطور الجغرافي للتجارة الجزائرية مع إفريقيا 2015-2020(مليون دج)	133
12-3	نسبة التجارة غير الرسمية بين الجزائر والدول الإفريقية المجاورة	138
01-4	مخاطر السياسات الرئيسية لبرتوكول الاستثمار في منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا	147
02-4	أدوات الوكالة الوطنية لتوجيه الاستثمار نحو الدول الإفريقية	148
03-4	القيمة المضافة المحلية للصناعات التحويلية في الجزائر(مليون دولار).	165
04-4	توزع امكانات الطاقة الشمسية في الجزائر حسب المناطق.	183
05-4	مراحل تنفيذ برنامج الانتقال الطاقوي لسنة 2015(ميغا واط).	184
06-4	تطور مشاركة الجزائر في سلسة القيمة للصناعة الغذائية من 1995-2015 (مليون دولار أمريكي).	192
07-4	الصادرات والواردات الزراعية في الجزائر(مليون دولار).	194
08-4	تحليل مصفوفة SWOT للصناعة الغذائية في الجزائر.	199
09-4	الاستثمارات الأجنبية المفعلة في إطار شراكة تصنيع السيارات.	202
10-4	أفضل 20 مختبرا للأدوية في الجزائر.	211
11-4	مزايا المبادرات الحكومية لتعزيز توطين الصناعة الصيدلانية في الجزائر.	226
01-5	عدد محطات التوقف في الميناء 2018-2021.	245
02-5	مؤشر الأداء اللوجيستي في الجزائر لسنة 2023.	247
03-5	تطور نشاط مجال الملكية الفكرية في الجزائر 2018-2022.	263
04-5	أهم خصائص الهيكل الإنتاجي والتصديري في الجزائر 1995-2021.	272
05-5	مقارنة القيمة المضافة الصناعية لسنتي 2021-2022.	276
06-5	تطور هيكل صادرات الصناعات التحويلية 2015-2020 (%).	277
07-5	مؤشرات الأداء الصناعي في الجزائر 2021.	278
08-5	تصنيف الصناعات التحويلية حسب الكثافة التكنولوجية.	279

قائمة المختصرات:

AFCFTA	African Continental Free Trade Area	منطقة الجارة الحرة القارية الافريقية
ZLECAF	Zone de Libre-echange Continentale Africaine	منطقة التبادل الحر القارية الافريقية
AMU	Arab maghreb union	اتحاد المغرب العربي
CEN-SAD	Community of Sahelo-Saharan States	مجتمع دول الساحل والصحراء
COMESA	Common Market for Eastern and Southern Africa	السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا
EAC	East African Community	جماعة شرق افريقيا
ECCAS	Economic Community of Central African States	الجماعة الاقتصادية لدول وسط افريقيا
ECOWAS	Economic Community of West African States	الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا
IGAD	Intergovernmental Authority on Development	الهيئة الحكومية للتنمية الافريقية
SADC	Southern African Development Community	جماعة تنمية الجنوب الافريقي
TRIPs	Trade Related Aspects of Intellectual Property Rights	التجارة في حقوق الملكية الفكرية

مقـــــــــدمة

تمهـــيد:

ساهمت المستجدات الاقتصادية العالمية في تغير التوجهات التجارية نحو تعزيز التكامل بين الاقتصاديات المتقاربة جغرافيا لإحداث النمو الاقتصادي الشامل في ظل تنامي مفهوم العولمة وانتشار التكتلات الاقتصادية الإقليمية ، ولأن افريقيا تتميز بضعف الترابط التجاري الداخلي وتركز الاعتماد على التبادلات مع الدول خارج القارة، يمثل انتهاج سياسةالانفتاح التجاري بين الدول الإفريقية مسارا من مسارات التطور التي تشهدها الاتفاقيات متعددة الأطراف كونها مجالا لتحقيق الاحتواء من عمق التأثيرات التجارية للاقتصاديات القوية على المسار التجاري من جهة أو الأزمات العالمية التي تعصف بالاقتصاديات النامية من جهة أخرى، وبارتباط معظم أسواق الدول الإفريقية بالأسواق الأوروبية وتزايد الاعتماد المتبادل على منتجات ضعيفة القيمة، يساهم الاستغلال الأمثل للموارد والثروات المتاحة في ظل تطوير القدرات الانتاجية والتنافسية بين الدول الافريقية في تغير المسارات الداخلية للقارة عبر التوجه نحو تعزيز العلاقات التجارية الإقليمية من خلال تحرير التجارة البينية الإفريقية الذي يتطلب تزايد الاهتمام والحاجة إلى تعاون وتكامل الدول الإفريقية لتحقيق كيان اقتصادي إقليمي موحد .

ولتعزيز هذا المسار التكاملي وقعت اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقيةZLECAF في 21 مارس 2018 بكيغالي في رووندا من طرف الدول الإفريقية الا أنها دخلت حيز التنفيذ في جانفي2021 بسبب الاغلاقات الناجمة عن جائحة كورونا، حيث تمثل الاتفاقية نقطة تحول لتعميق التكامل الاقتصادي لإفريقيا من خلال تعزيز المبادلات التجارية الإفريقية بإنشاء سوق قاريةٍ موحدة للسلع والبضائع يهدف إلى استخدام التجارة كمحرك للنمو والتنمية المستدامةوالتمكن من الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، بغاية الحد من التبعية الخاصة بتصدير المواد الأساسية للبلدان الإفريقية والخروج من نطاق الاقتصاديات الريعية الهشة إلى نطاق أوسع ليشمل التنويع الاقتصادي العمليات التصنيعية ذات القيمة المضافة العالية والاستغلال الذكي للميزة النسبية للموارد الإفريقية في ظل الامتيازات التي تقرها بنود الاتفاقية والتحسينات التي تمس تدابير تيسير التجارة والحد من العراقيل الحدودية للتجارة وخفض تكاليف الامتثال، على ضوء ذلك تمثل إعادة تشكيل جغرافيا التبادلات التجارية وسياسات التصنيع من خلال اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا سبيلا للدول الإفريقية لتعزيز حركة التجارة البينية الإفريقية، عن طريق الحد من مختلف العوائق المرتبطة بالحواجز الجمركية وغير الجمركية و تعزيز سياسات التجارة والاستثمار المواتيةٍ لتعظيم الفوائد المحتملة وتوفير طرق لتعظيم الفرص وتقليل المخاطر أثناء الانتقال نحو سوق مفتوح في جميع أنحاء إفريقيا من أجل خلق خطوط انتاج إقليمية افريقية قادرة على رفع القدرات الإنتاجية ودعم السياسات التصديرية في القارة وخلق فرص تصنيعية للنفاذ للأسواق الدولية .

وإقرارا بأهمية التجارة في تحقيق النمو سعت الجزائر الى تعزيز مكانتها في الاقتصاد العالمي عبر التوجه نحو تعزيز الشراكات التجارية الاقليمية ومن ذلك الاهتمام بالشراكة مع الدول الافريقية في اطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا، باعتبارهاأكبر اتفاقية للتجارة الحرة تهدف إلى تحرير المبادلات في السلع والخدمات، كما يرسل توقيعها إشارة قوية حول منافع التعاون الإقليمي البيني التي تحققها الجزائر في إطار السياسات التي تضعها الدولة لتشجيع التنويع الاقتصادي والخروج من التبعية لإيرادات الصادرات النفطية في ظل استغلال المنافع الضمنية لبنود الاتفاقيات التفضيلية التي تكفلها بروتوكولات اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية، فعلى المدى المتوسط تهدف الاتفاقية إلى خفض التعريفات الجمركية إلى الصفر على 90 %من الواردات بين البلدان الإفريقية وتحرير التجارة في الخدمات، مما يجعل الاقتصاد الجزائري أمام فرص جديدة لتسريع التحول الهيكلي والإنتاجي، الذي يتطلب تحقق ارتباط بين مختلف السياسات الاقتصادية لتعزيز القيمة المضافة من التبادلات الاقليمية في اطار العمليات الصناعية الواعدة التي تجذب الموردين المحليين والاقليميين وتخلق تكامل تجاري اقليمي في مسار التنفيذ الكامل لمنطقة التجارة الحرة لافريقيا.

على هذه الخلفية، تناقش هذه الدراسة الفرص المتاحة للاقتصاد الجزائري في منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا بالشكل الذي يؤدي الى رفع الانسجام الاقتصادي والتبادلات التجارية البينية الإفريقية كمصدر للنمو لم يستغل بعد في اطار معالجة التحديات اللازمة لتحقيق الارتقاء في سلاسل القيمة الاقليمية الافريقية.

إشكالية البحث:

تستدعي معالجة إشكالية الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي فرص وتحديات اندماج الاقتصاد الجزائري في منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا ؟

ويندرج ضمن التساؤل الرئيسي جملة من التساؤلات الفرعية يتم تفصيلها كالاتي:

1-هل تشهد الاقتصاديات الافريقية مستويات تجارية بينية مناسبة لتعزيز التكامل فيما بينها ؟

2-ما هي الأهداف المؤسسة لمنطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا؟

3-هل يملك الاقتصادي الجزائري المقومات التجارية الأساسية للانفتاح على الأسواق الافريقية؟

4- ما هي الفرص الاقتصادية المتاحة للجزائر في اطار منطقة التجارة الحرة الاقارية لافريقيا؟

5-ما هي تحديات الاقتصاد الجزائري للاندماج في منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا؟

فرضيات البحث:

تطرح الدراسة عددا من الأجوبة الافتراضية:

1-تظهر التجارة بين الدول الافريقية مستويات غير متجانسة.

2-تمثل اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا نقطة تحول في المسار التجاري الاقليمي.

3-ترتكز التجارة الخارجية الجزائرية على صادرات المحروقات ما لم يمكنها من الاستفادة من الانفتاح التجاري على الدول الافريقية.

4-يملك الاقتصاد الجزائري فرصا قطاعية متنوعة تمكنه من الاندماج في سلاسل القيمة الاقليمية الافريقية.

5-يساهم تبني السياسات الاقتصادية الملائمة في تعزيز اندماج الجزائر في منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا.

أهداف البحث: يسعى البحث إلى بلوغ مجموعة من الأهداف يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1-تحليل التجارة الافريقية الاقليمية والتعرف على فعالية الترتيبات الاقتصادية الاقليمية في ارساء النظام التجاري الاقليمي في ظل المعوقات الشكلية والتنظيمية التي تنعكس سلبا على التبادلات البينية.

2-التعرف على أهم التطورات التي شهدتها مستويات التكامل الإقليمي في إفريقيا وتطور مفاوضات بروتوكولات منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا والنقاط المختلف فيها والتي قد تعرقل التشغيل التام للمنطقة أو تعطل سير المبادلات التجارية في ظل الاتفاق الخاص بها لتعزيز التجارة البنية الافريقية.

3-إبراز تجارب الانفتاح التجاري للاقتصاد الجزائري ضمن الشراكات التجارية السابقة لمعالجة أوجه القصور ضمن الشراكة التجارية الاقليمية مع الأسواق الافريقية.

4-معرفة الفرص التجارية القطاعية المتاحة للاقتصاد الجزائري ضمن اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا.

5-اظهار العوامل التمكينية ضمن السياسات الاقتصادية لتعظيم مكاسب الجزائر في السوق الاقليمية الافريقية.

أهمية البحث:

يكتسي البحث أهمية بالغة كونه يرتبط باندماج الجزائر في منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا والتي تمثل مجالا واسعا لتحقيق مكاسب اقتصادية كثيرة إن تم الوضع السليم لمختلف السياسات التجارية في إطار البروتوكولات المسطرة بالشكل الذييساعد الاقتصاد الجزائري على تحقيق تنويع اقتصادي خارج عملية تصدير المحروقات، إضافة إلى اغتنام الفرصة لجعل الانفتاح التجاري على السوق الإقليمية الإفريقية مكسب حقيقي يعوض الفرص الضائعة من الانضمام لمنطقة التجارة الحرة العربية والشراكة الأورو متوسطية مع

الاتحاد الأوروبي، وهو ما يستلزم الدراسة الدقيقة والمفصلة لمشروع المنطقة ووضع الخطط والاستراتيجيات الملائمة وفقا للبيئة الإفريقية والإحاطة بجميع المخاطر والمعوقات للحد منها وتذليلها بالشكل الذي يحقق الأثر الاقتصادي المنتظر.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيار موضوع البحث إلى عدة دوافع يمكن إيجاز أهمها في مايلي:

-الرغبة في تتبع مسار تطورالاتفاق الاقليمي لمنطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا من خلال ما يمكن أن يتوفر في هذه الدراسة من معلومات تفتح المجال لسياساتنا الوطنية للتطوير نمط الاقتصاد الجزائري ومواكبة المجريات الاقتصادية العالمية.

-المساهمة في الجهود الرامية إلى جعل انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا مختلفا عن الشراكات الإقليمية والدولية السابقة والتمكن من تحقيق الأهداف الاقتصادية المتوقعة من هذه الاتفاقيات التجارية والتي تمثل حاجة أساسية للاقتصاد الجزائري للتمكن من تحقيق تنويع اقتصادي والخروج من التبعية المفرطة لصادرات المنتجات البترولية.

-المساهمة في الجهود البحثية المتخصصة التي تحاول تقدير الآثار الناتجة عن تطبيق اتفاق تحرير التجارة في السلع والخدمات في منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا، وعرض الفرص المتاحة لاعتماد بعض الآليات والسياسات التي تسهم في تطوير البنية التحتية للاقتصاد الجزائري لجعلها في مستوى التحديات التي تترصدها.

الدراسات السابقة:

يمكن عرض أهم هذه الدراسات كما يلي:

1- تقرير التنمية الاقتصادية في إفريقيا حول سبل التنويع الاقتصادي في إفريقيا بعنوان" **Economic Development in Africa Rethinking the foundations of export diversification in africa : The catalytic role of business and financial services** " سنة 2022، الصادر عن هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، يظهر التقرير ضرورة إعادة النظر في أسس تنويع الصادرات في إفريقيا والدور الفعال للأعمال والخدمات المالية والإمكانات الكبيرة التي تملكها الدول الإفريقية لتحويل اقتصادياتها وتحقيق مستويات أعلى من التنويع والقدرة التنافسية من خلال زيادة استيعاب الخدمات الكثيفة المعارف ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المالية ، ويحدد التقرير ويحلل سبلا جديدة لتعزيز النمو في قطاع الخدمات يمكن أن تعزز المشاركة الخلفية والأمامية للبلدان الإفريقية في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، حيث خلصت النتائج الى أن البعد الجغرافي بين البلدان ذات الاقتصادات الكبيرة وارتفاع التعريفات الجمركية على المدخلات الوسيطة،وانخفاض حصة الخدمات في الاقتصاد الافريقي هي قيود رئيسية أمام التنويع، كما تشكل حواجز لسلسلة القيمة وحواجز الدخول إلى الأسواق خاصة في الأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى، لكن يمكن تقليلها من خلال التوفير النشط لمعلومات السوق وخدمات الأعمال علاوة على ذلك يمثل تقييم الروابط الخلفية والأمامية لقطاع الخدمات عن مدى مساهمة الخدمات في تسهيل تعقيد وتنوع الصادرات الأفريقية من خلال المدخلات الوسيطة.

2- دراسة غطاس عبد الغفار، بعنوان **"امكانيات التجارة الداخلية في افريقيا ومستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية AFCFTA"**، 2022، مقال ضمن مجلة الباحث الاقتصادي الصادرة عن جامعة برج بوعريريج، الجزائر، أظهر الكاتب في مقاله امكانيات التجارة بين الدول الافريقية وافاق تعزيز التكامل الاقتصادي الاقليمي لتحقيق المزايا والفرص الاقتصادية، ذلك أن النزعة الاقليمية التي تسود العالم تستغل في تحرير التجارة بين المجتمعات الاقتصادية حيث أكدت أبعاد التكامل المتعلقة بمؤشرات التكامل التجاري والانتاجي والاقتصادي الكلي وتكامل البنية التحتية وحرية تنقل الأشخاص، أن البلدان الأكثر تكاملا تميل الى الأداء الجيد فيما يتعلق على الأقل بثلاثة أبعاد للتكامل، حيث خلص في النتائج الى أن التكامل الاقليمي للبلدان الافريقية لا يزال يعاني من التحديات ويتطلب المزيد من الجهود المتعلقة بتسهيل ومواءمة سياسة الحواجز التقنية أمام التجارة وتداخل العضوية بين الترتيبات الاقتصادية وهو ما يشكك في جدوى النزعة الاقليمية والتكامل الاقتصادي في السياق الافريقي.

3- دراسة سفيان بولعراس، بعنوان **" رهانات وتحديات ترقية الصادرات الجزائرية في ظل منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية"**، 2022، مقال في مجلة اقتصاد المال والأعمال الصادرة عن المركز الجامعي لميلة، الجزائر، حلل الكاتب في دراسته الرهانات والتحديات التي تواجه الصادرات الجزائرية من خلال التطرق الى المبادلات التجارية الجزائرية الافريقية والتي تتركز بشكل كبير مع دول

شمال افريقيا مقابل ضعفها مع أسواق جنوب افريقيا وهي الحالة التي تمثل تحديا كبيرا لاعادة توجيه الصادرات الجزائرية نحو العمق الافريقي(الدول البعيدة جغرافيا) وذلك اتباعا للقيود التجارية المفروضة وارتفاع تكاليف التجارة، وضعف تنافسية المنتجات الجزائرية أيضا، كما أشار الكاتب الى رهان مهم وهو تعدد التكتلات الاقتصادية الأمر الذي يؤدي الى تعارض القوانين، وخلص الكاتب الى أن السبيل لترقية الصادرات الجزائرية ضمن السوق المشتركة الافريقية يتم عبر تنسيق الجهود في المنطقة لارساء القوانين والتنظيمات الموحدة لتشغيلها بشكل فعال.

4-دراسة حيدوسي أحمد، بعنوان **" دراسة استشرافية لمستقبل الجزائر في منطقة التبادل الحر الافريقية"**، 2021، مقال ضمن مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات الصادرة عن جامعة البليدة 2، الجزائر، هدفت هذه الدراسة الى استشراف مستقبل الاقتصاد الجزائري ضمن الفضاء الاقليمي الافريقي بالاعتماد على وجهات النظر لخبراء متخصصين في الشأن الاقتصادي الافريقي واستنتجت الدراسة أن للجزائر فرص اقتصادية واعدة في اطار اتفاقية المنطقة بشرط تطبيق سياسات واليات اقتصادية فعلية بعيدا على المزايدات السياسية، تقودها المشاركة الفعلية للقطاع الخاص، قطاع الخدمات، التطوير الصناعي، اضافة الى تطوير اللوجيستيات الاقليمية.

5-تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حول التنمية الاقتصادية في إفريقيا، بعنوان" **Economic Development in Africa Report-Reaping the Potential Benefits of the African Continental free Trade Area for Inclusive Growth**، 2021، الصادر عن هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، حيث سعت إلى توضيح الفرص التي تشتد الحاجة إليها وعرض تقييميللكيفية التي يمكن بها للمنطقة أن تستفيد استفادة شاملة من الإمكانات التجارية غير المستغلة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا، كما قدم التقرير أفكار بشأن التحديات التي تواجهه النساء والشباب العاملين في التجارة غير الرسمية عبر الحدود وأهمية الشراكات في تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا لتعزيز النمو الشامل والقدرة على الصمود في فترة ما بعد الجائحة في المنطقة بشكل فعال، كما أكد في استعراض النتائج على أن التنفيذ الفعال للسياسات الاستراتيجية الملائمة ومواءمة القواعد التجارية الاقليمية يمكنها تحقيق نموا أكثر شمولا وتحديد الكيفية التي يمكن أن تجعل المكاسب المتوقعة من الفرص التجارية والانتاج والاستثمار موزعة بشكل عادل ومتساوي في ظل حل تام للخلافات التجارية المتعلقة التدابير غير التعريفية والثغرات الهيكلية ونقص المعلومات التجارية.

6-دراسة ABID SAMIA ، بعنوان" **Potentiel d'integration commerciale de l'algerie au marche africaine : analyse a laide du modele de gravite"**، 2021، مقال منشور في المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي الصادرة عن جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، هدفت الكاتبة من خلال الدراسة الى تحليل محددات وإمكانات تجارة الجزائر مع شركائها الأفارقة في سياق إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (ZLECAF). وبعد تحليل بنية تجارة الجزائر مع إفريقيا، قامت بتقدير نموذج الجاذبية على عينة تشمل 25 دولة وتغطي الفترة 2009-2019، حيث أظهرت النتائج أن الوزن الاقتصادي للشركاء التجارة وتكاليف النقل والسكان لها تأثير كبير على الصادرات الثنائية، كما أكدت على وجود إمكانات تجارية غير مستغلة بين الجزائر وبعض الشركاء الأفارقة.

7- تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حول التنمية الاقتصادية في إفريقيا، بعنوان " **Economic development in africa, Made in Africa Rules of origin for enhanced intra-Africa trade**"، 2019، الصادر عن هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بين التقرير أن قواعد المنشأ هي حجر الزاوية للتنفيذ الفعال لتحرير التجارة التفضيلية بين أعضاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ، والتي بدونها لا يمكن أن تتحقق مكاسب نحو أفريقيا، كما يؤكد أنه ينبغي أن تراعي قواعد المنشأ المستويات المختلفة للقدرات الإنتاجية والقدرة التنافسية بين البلدان للمساعدة في تعزيز الإنتاج الإقليمي، كما تعتبر السياسات التكميلية مثل إجراءات الأعمال والمنافسة وتيسير التجارة مهمة للحفاظ على قدرة المدخلات المحلية على المنافسة مقارنة بالموردين الخارجيين وضرورية لضمان إنشاء التجارة بدلاً من تحويل التجارة. يعد تحديد مصادر السلع الوسيطة أمرًا أساسيًا في قدرة الشركات على التخصص والمشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. لذا يجب أن تراعي قواعد المنشأ هذه الحاجة وألا تكون مقيدة بشكل مفرط ، لا سيما في مجالات التجارة التي لا يمكن بسهولة الحصول على وسطاء منافسين فيها، خلصت الدراسة الى أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية هي فرصة أفريقيا المتجددة لتوجيه علاقاتها الاقتصادية بعيدًا عن الاعتماد على المانحين الخارجيين والدائنين الأجانب والاعتماد المفرط على السلع الأساسية ، مما يؤدي إلى خلق عصر يركز على التعاون القائم على الاعتماد على الذات ، والتكامل الأعمق ومستويات أعلى من التجارة البينية

الأفريقية. يمكن لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أن تعزز الاقتصاديات الأفريقية من خلال تنسيق تحرير التجارة على المستوى القاري ، وتعزيز التنويع الاقتصادي والتجارة بين البلدان الأفريقية ، وتعزيز قطاع التصنيع الأكثر قدرة على المنافسة.

8- دراسة ياسين شكيمة، بعنوان" **دور الجزائر في إنشاء منطقة التبادل التجاري الحر في إفريقيا (AFTZ)؛ رؤية مستقبلية"** مداخلة ضمن محور: تحديات وآفاق الدور الجزائري في المنظمات الإقليمية في يوم دراسي حول: دور الجزائر في التكامل الإقليمي اتحاد المغرب العربي-الاتحاد الإفريقي، 11 ديسمبر 2018، جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي، الجزائر، أبرز الكاتب في مداخلته دور الجزائر في تشجيع توجه الوحدة والتكامل الإفريقي على كل المستويات خاصة ما تعلق بالجانب الاقتصادي لما له من أثر على تحسين المستويات التنموية وظروف المعيشة لدول وسكان القارة الإفريقية والذي تجلى مرارا في المعاهدات المبرة على غرار معاهدة أبوجا سنة1991، وبرنامج الشراكة نيباد الذي يقضي بتأسيس نشاط اقتصادي بين "الجزائر-لاغوس" وتنفيذا للتطلعات المسطرة في أجندة2063، على أثر هذه المساعي وقعت الجزائر في 21 مارس 2018 على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا رفقة 44 دولة افريقية آنذاك لتحقيق سوق تجارية افريقية موحدة في العالم، خلصت الدراسة إلى أن الاتفاقية تمثل فرصة حقيقية لتحقيق التنمية الشاملة لجميع الدول الإفريقية والسير نحو الاندماج الاقتصادي الإفريقي في مختلف مجالات الصناعات والابتكارات التي تعزز النمو في المنطقة شريطة أن يرتبط تحقق ذلك بالإرادة السياسية اللازمة لمختلف الفاعلين الأفارقة بالموازاة مع السلطات الجزائرية.

9-دراسة محمد السعيد إدريس، بعنوان: "**تحليل النظم الإقليمية، دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**" ، 2001، كتاب، استعرض الكتاب دراسات حول العلاقات الدولية الإقليمية المتزايدة خاصة بظهور الموجة الجديدة من الإقليمية أو ما يعرف" بالإقليمية الجديدة New regionalism" والتي تظهر جليا في التكتلات الاقتصادية، ذلك أن تزامن ظهور الإقليمية الجديدة مع ظاهرة العولمة جعل من العلاقات الدولية تتخذ بعدا إقليميا جديدا حيث تأكد أن أغلب العلاقات والتفاعلات العالمية تتم ضمن أطر إقليمية وبالذات داخل الكتل الاقتصادية وبين الدول الأعضاء فيها، مما يستلزم ضرورة التركيز على دراسة أنماط هذه العلاقات والتفاعلات، كما خلص الكاتب إلى ضرورة تكيف النظم الإقليمية مع الإقليمية الجديدة من خلال تطوير العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء وابتداع آليات ومؤسسات جديدة لتحقيق درجة أعلى من الاعتماد الاقتصادي المتبادل والمصالح المشتركة أو التحول إلى تكتل اقتصادي إقليمي أو الذوبان في تكتل اقتصادي كبير، باعتبار هذا الأخير عملية التحاق فردية أو مبادرة من دولة أو جماعة اقتصادية بحيث تشمل النظام الإقليمي ككل، يتم اختيار شكل من هذه الأشكال من خلال خصائص كل نظام إقليمي وطبيعة توازن القوى وتجانسها وعلى نمط العلاقات والتفاعلات بين أعضاء النظام.

مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتميز الدراسة الحالية بتناولها عدد من الجوانب التي لم ترد أو لم يتم التركيز عليها ضمن البحوث السابقة، وهي تتمثل في:

1-اختلاف الإطار الزمني للدراسة حيث يمتد تحليل مختلف عناصر البحث إلى غاية2024(الا في حالة تعذر توفر البيانات)؛

2-دراسة مختلف الجوانب المتعلقة باتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا؛

3-التركيز حول الفرص الاقتصادية المتاحة للاقتصاد الجزائري في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا، وعرض سبل الاندماج القطاعي في المنطقة بالشكل الذي يمكن من تحقيق مكاسب اقتصادية حقيقة؛

4-تفصيل المتطلبات الأساسية الخاصة بالاقتصاد الجزائري للاندماج مع الاقتصاديات الإفريقية في سلاسل القيمة الإقليمية.

منهج البحث:

فرضت طبيعة الموضوع ومحاولة الإجابة على إشكالية البحث المطروحة وتحقيق أهداف الدراسة الاستعانة بالمنهج الوصفي، القائم على جمع المعلومات والإحصائيات المختلفة المرتبطة بالتجارة الإفريقية البينية والخارجية ومختلف البروتوكولات المنظمة لها في إطار منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا، وتحليل نصوصها لتقدير المكاسب الاقتصادية منها للدول الإفريقية بشكل خاص للوقوف على الوضع العام في إفريقيا قبل وبعد المنطقة التجارة الحرة ، كما تم استخدام قواعد البيانات الاحصائية والمعلومات الموثوقة من مصادر الدولة الجزائرية ومنظمة التجارة العالمية وغيرها من الجهات الرسمية الافريقية، لتحليل الفرص القطاعية التي تتيحها منطقة التجارة

الحرة الافريقية للاقتصاد الجزائري لاعتماد المجالات الأساسية ذات القيمة المضافة العالية للارتقاء ضمن سلاسل القيمة الاقليمية الافريقية وذلك بهدف المساهمة في صياغة تصورات حقيقة وواقعية للإستراتيجية المعتمدة للاندماج في منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا .

صعوبات البحث:

من أهم الصعوبات التي واجهت انجاز البحث ما يلي:

- غياب دراسات واضحة أو خارطة طريق مفصلة للدولة الجزائرية حول الخطة الإستراتيجية التي ستتبعها جراء تصديقها وتفعيل انضمامها إلى اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا، وهو ما يجعل البحوث لا تتناغم مع السياسات الخاصة بها أو تكون إضافة أو جزءا من الطريق المسطر لدعم التوجهات الاقتصادية للجزائر في إفريقيا ، من أجل تفادي الانعكاسات السلبية لمختلف الاتفاقيات السابقة للجزائر في إطار الشراكات القديمة التي لم تتوصل إلى الأهداف الاقتصادية المرجوة منها.

- التضارب بين مختلف الإحصائيات الاقتصادية المتعلقة بالصناعات الجزائرية ومعدلات التحقيق في مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي والجزئي وبين ما يتم الإعلان عنه في التقارير الرسمية لمختلف الهيئات الدولية وهو ما يخلق حالة من التضارب في تحليل وتقييم بعض العناصر المتعلقة بالدراسة، إضافة إلى غياب هيئات رسمية متخصصة في الإعلام الاقتصادي مما يصعب تحديث المعلومات ويشكك في مصداقية المتوفر منها.

-صعوبة الحصول على المعلومات الخاصة بمفاوضات الجزائر حول بروتوكولات منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا والتي تتم على مستوى وزارة التجارة وترقية الصادرات، ذلك أن الحيثيات المتعلقة بدراسة جداول القيود التعريفية ومختلف الاجراءات الخاصة بأدوات تنفيذ منطقة التجارة الافريقية كمقترحات قواعد المنشأ واجراءات تيسير التجارة الخاصة بالجانب الجزائري تعتبر معلومات سرية لا يمكن الافصاح عنها لاي جهة مهما كانت الغاية من استعمالها، هذاالأمر عرقل عملية المقاربة الاقتصادية في الدراسة لتطبيق نموذج قياسي أو حتى القيام بمقارنة تحليلة لمجالات تشغيل المنطقة بين ما هو عام متعلق بالقارة الإفريقية وخاص بالاقتصاد الجزائري.

هيكل دراسة البحث:

تم تنظيم البحث على النحو التالي:

يعرض الفصل الأول؛ واقع التجارة للدول الافريقية حيث يتم دراسة وتحليل القطاعات الاقتصادية في افريقيا مع توضيح الاتجاهات العامة للتجارة بين مختلف الترتيبات الاقتصادية الاقليمية، ليتم في اخر الفصل عرض العوائق التي تحول دون تنمية التجارة البينية الافريقية.

ويقدم الفصل الثاني؛ نظرة شاملة لمراحل تأسيس منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا مع عرض موجز تقديمي لأجندة2063 والأهداف الأساسية لها والمكاسب المتوقعة من المنطقة، كما يتم عرض مراحل المفاوضات الخاصة ببروتوكولات اتفاقية منطقة التجارة الافريقية مع التركيز على شروط التنفيذ الناجح للمنطقة.

أما الفصل الثالث؛ سنتناول فيه امكانيات انفتاح الاقتصاد الجزائري على السوق الاقليمية لمنطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا، من خلال توضيح أولا مستويات انفتاح الاقتصاد الجزائري على العديد من الاقتصاديات المجاورة المغاربية والاقتصاديات العربية وحتى الاقتصاد الأوروبي، ليتم تحليل بعد ذلك مستويات التجارة الخارجية الجزائرية والعلاقة التجارية بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاديات الافريقية.

في حين يحلل الفصل الرابع؛ الفرص الاقتصادية المتاحة للاقتصاد الجزائري ضمن اندماجه مع الاقتصاديات الافريقية في منطقة التجارة الحرة القارية لافريقا، عبر دراسة المبادلات الاستثمارية الاقليمية الممكنة لرفع ديناميكية التنوع التجاري السلعي للجزائر ، كما يتم ابراز المقومات الاقتصادية القطاعية للجزائر للاندماج في سلاسل القيمة الاقليمية في منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا.

في الفصل الخامس؛ يتم التركيز على أهم المتطلبات التي تساعد الاقتصاد الجزائري في عملية اندماجه في منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا والتي تنقسم بين متطلبات خاصة بالبيئة الكلية التي تسهل انسياب الاليات الخاصة بالمعاملات التجارية بين الاقتصاد

الجزائري والاقتصاديات الافريقية، ومتطلبات تكميلية تعزز الدعامة الاقتصادية الجزائرية في السوق الاقليمية الافريقية، ويختتم البحث بالنتائج والتوصيات واقتراحات لافاق لموضوع البحث.

الفصل الأول

امكانات التجارة بين الدول الافريقية.

تمهيـد:

يتيح تعدد الاقتصاديات الافريقية مستويات متباينة من النمو الاقتصادي تتوزع بشكل غير متجانس عبر المناطق الاقليمية في افريقيا، ذلك أن ضعف تكاملها وترابطها جعلها تتأثر بالانعكاسات التي تخلفها الصدمات العالمية بسبب تبعيتها للنظام التجاري والاقتصادي الدولي أكثر من الاقتصاديات الأخرى كالاسيوية والأوروبية.

وتعد حركة التجارة الاقليمية ضعيفة وهذا راجع بشكل أساسي الى ضعف تنوع الاقتصاديات الافريقية واعتمادها المفرط على صادرات الموارد الأساسية من طاقات تقليدية ومعادن ومنتجات زراعية خام يغيب فيها التصنيع المبني على كثافة المحتوى التكنولوجي والتقنيات عالية الكفاءة، وسوء استغلال الميزة النسبية التي تملكها ضمن القطاعات الاقتصادية مما يحد من تنافسيتها التجارية وانخفاض الطلب السوقي على المنتجات الافريقية في ظل توفير الأسواق الخارجية لبدائل عالية الجودة وبأسعار تنافسية تغني الدول الافريقية عن تغطية طلبها السوقي من داخل القارة لتتوجة نحو الأسواق الخارجية الأكثر تنوعا وتنافسية، اضافة الى تنامي المعوقات التي تحول دون تعزيز التجارة البينية المتعلقة بصعوبة الوصول الى التكامل الاقليمي وضعف الأنظمة التجارية السائدة في ظل صعوبة التحول الهيكلي للاقتصاديات وعدم القدرة على مواجهة تكاليف التجارة المرتفعة في افريقيا، كل هذه العوامل تزيد في اتساع الفجوة التجارية وتضعف مسار التكامل الاقليمي لدول المنطقة في ظل ضعف البنية التحتية وارتفاع تكاليف النقل الاقليمي وتعدد الترتيبات الاقتصادية فيها ، وعليه يتم تحليل الفصل من خلال دراسة المباحث التالية:

المبحث الأول: توجهات التجارة ضمن القطاعات الاقتصادية بين الدول الافريقية.

المبحث الثاني: العوائق التي تشتت تنمية التجارة بين الدول الافريقية.

المبحث الأول: توجهات التجارة ضمن القطاعات الاقتصادية بين الدول الافريقية.

تعبر الامكانيات الاقتصادية التي تزخر بها افريقيا عن ضرورة تحسين المقومات اللازمة لتعزيز التجارة بين البلدان الافريقية لتنمية السوق الاقليمي والاندماج في النظام التجاري الدولي، ذلك أن التوظيف السليم للامكانيات القطاعية في ظل توفر المقومات الاقتصادية الفعالة والاعتماد على طرق الانتاج المتطورة يتيح المجال لخلق ديناميكية حقيقة ترتكز على رفع القدرات التصنيعية في المنتجات الأولية والزراعية اضافة الى الحرص على تطوير الخدمات المرتبطة بها، فالموجة الحالية المتعلقة باعتماد خطوط الانتاج الموزعة جغرافيا بين دول الاقليم الواحد أو بين أقاليم متباعدة تتيح فرصا لتكامل الجهود الانمائية عبر تطوير الامكانات الصناعية في القطاعات الاقتصادية لرفع التنافسية وبعث الحركية في الأسواق الاقليمية من خلال تشجيع التجارة بين البلدان الافريقية في الحد الأقصى من المنتجات المصنعة اقليميا للحد من الاستيراد خارج القارة وبالتالي تقليل التكاليف وتعزيز التكامل الاقتصادي في المنطقة، اضافة الى أن الوقوف على مكامن الميزات المشتركة بين الدول الافريقية يضمن خلق مجالات اقتصادية للتصنيع والتجارة بالقدر الذي يحقق مكاسب اقتصادية حقيقة تخضع لامتيازات متعلقة بخفض مختلف أشكال الحواجز لتيسير التجارة البينية واعطاء زخم حقيق للسوق الافريقية لمنافسة الأسواق الدولية، في هذا الاطار يمكن الوقوف على مكامن تعزيز المبادلات التجارية الافريقية من خلال دراسة:

المطلب الأول: دراسة تحليلة لامكانات التجارة في القطاعات الاقتصادية لافريقيا.

المطلب الثاني: تحليل مستويات ونمط التجارة بين الدول الافريقية.

المطلب الأول: دراسة تحليلة لامكانات التجارة في القطاعات الاقتصادية لافريقيا.

يمثل تعزيز القدرات في القطاعات الاقتصادية في افريقيا ضرورة لاحداث تكامل ونمو اقتصادي حقيقي في ظل تباين توزيع الثروات بين المناطق الاقليمية وصعوبة التجانس بينها خاصة بتركز التوجهات نحو الأسواق الدولية خارج القارة، فلتعميق حلقات الاندماج بين الاقتصاديات الافريقية لتعزيز العلاقات التجارية يمثل الاستغلال الأمثل لامكانات الصناعة والزراعة والخدمات وتطويرها وفقا للمتطلبات العالمية ضرورة لترقية ديناميكية النشاط التجاري في الأسواق الاقليمية الافريقية والرفع من تنافسيتها في اطار النظام التجاري الدولي.

الفرع الأول: اتجاهات التصنيع: يعد مجال التصنيع من المجالات البلغة الأهمية بالنسبة للدول الافريقية لتحول اقتصاداتها وخلق فرص العمل، لذا تسعى معظم الدول إلى تطوير إمكاناتها الصناعية بشكل كبير في ظل التطورات التكنولوجية التيتدخل في أنماط صناعية كثيرة إلى أن مستويات المجاراة تبقى ضعيفة بفعل التركيبة الهشة للاقتصاديات الإفريقية في القارة الإفريقية حيث تعتمد على الصناعات الاستخراجية أكثر من الصناعات التحويلية.

أولا: الأداء الصناعي للدول الإفريقية: يتباين الأداء الصناعي للدول الإفريقية حيث يرتبط بشكل أساسي بالتوجهات الاقتصادية للدول التي تعبر معظمها عن اقتصاديات ريعية تعتمد بشكل أساسي على تصدير الموارد الأولية، يبين الشكل التالي:

الشكل رقم1-01: تصنيف مستويات النشاط الصناعي حسب الدول الافريقية.

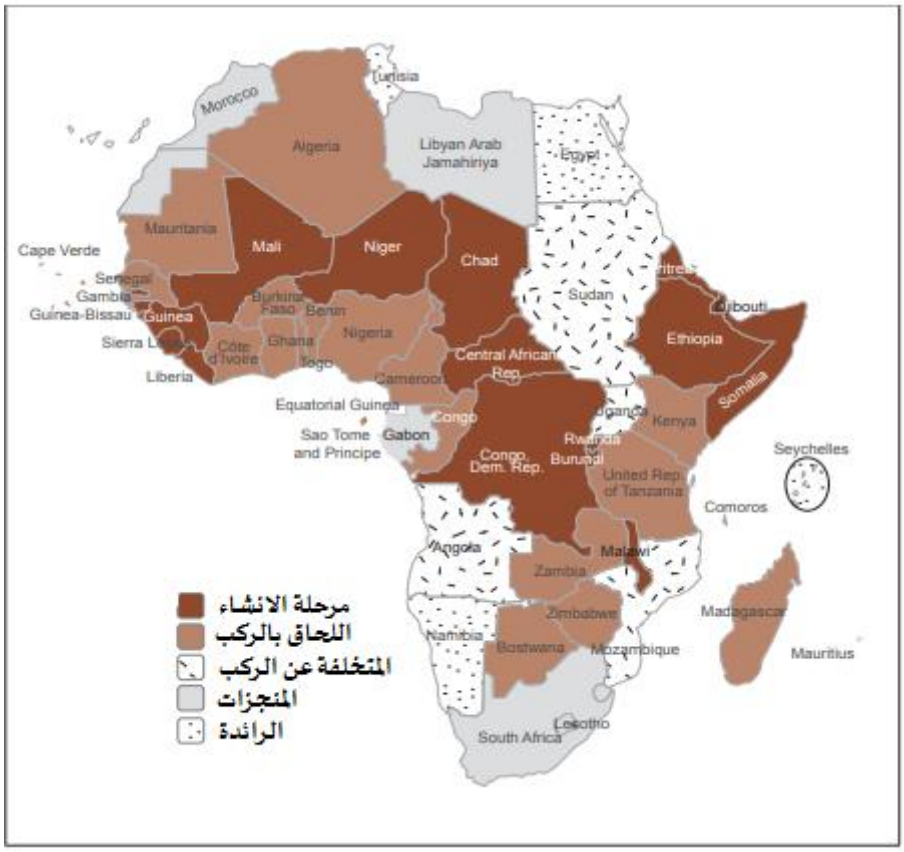

Source : UNCTD, Economic development in Africa: Fostering industrial development in Africa in the new global environment, 2011,p47.

يبين الشكل تقسيم البلدان الإفريقية وفقا لامكاناتها الصناعية الى إلى خمس مجموعات:

مجموعة البلدان (الرائدة) تسير على مسار نمو مستدام طويل الأجل بمستوى تصنيع لا يقل عن ضعف المتوسط الأفريقي وأداء نمو صناعي يجعل متوسط معدل نمو نصيب الفرد من القيمة المضافة الصناعية لا يقل عن 2.5% في السنة حيث تضم كل من مصر تونس ناميبيا؛ بينما تتميز مجموعة البلدان(المنجزات) مستوى تصنيع مرتفع نسبيا من حيث نصيب الفرد ومع ذلك فان أداء نموها الصناعي واعد جدا مثل المغرب وجنوب افريقيا، مجموعة البلدان(اللحاق بالركب) تسير على طريق نمو واعد إلى حد ما والذي إذا استمر ستكون له القدرة على نقلها إلى مستوى تصنيع أعلى في زمن أقل مثل الجزائر كينيا وجمهورية الكونغو ، فيما تظهر مجموعة البلدان(المتخلفة عن الركب) بمستوى تصنيع منخفض نسبيا ذلك أنها لم تتمكن من تحقيق معدل نمو صناعي مرتفع بما يكفي لتحسين وضعها بدرجة كبيرة مثل أنغولا والسودان، البلدان الأخيرة من بلدان(مرحلة الإنشاء) من أمثال مالي النيجر وتشاد تتميز بمستوى تصنيع منخفض للغاية ، تجدر الإشارة إلى:

1. الصناعات التحويلية في إفريقيا: تتنوع بين صناعات استخراجية تقوم على استخراج مختلف الخامات والوقود والثروات الطبيعية من باطن الأرض وتتطلب توفير مواد خام واستثمارات كبيرة وهو الطابع الغالب في أكبر الاقتصاديات الافريقية، وصناعات تحويلية ينطوي نشاطها على تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية أو منتجات وسيطة[1]، ولهذا تسعى الدول لتطوير هذه الصناعات والاعتماد عليها أكثر في اقتصادياتها لارتباطها بكثافة العامل التكنولوجي والبحث والتطوير مما يجعلها ذات قيمة مضافة عالية، بالنظر إلى اتجاهات التصنيع في إفريقيا نجدها تعبر على ضعف كبير في مستويات بناء الصناعات التحويلية القاعدية بسبب ضعف اكتسابها للبنية التحتية اللازمة لذلك اضافة الى انخفاض التكنولوجيات المصاحبة لهذه الصناعات، حيث يظهر الشكل التالي:

[1]: صليحة يعقوبن، واقع الصناعة التحويلية ودورها في تطوير الاقتصاديات العربية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، 2020، ص171.

الشكل رقم1-02: نمو الصناعات التحويلية في إفريقيا مقارنة بدول آسيا.

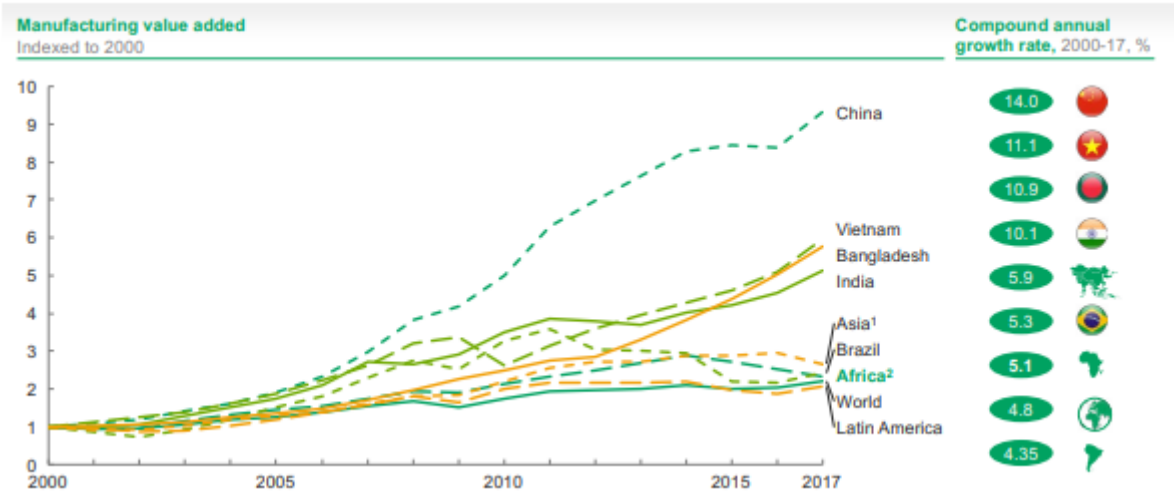

Source : african development bank group, industrialise Africa, 2019, economic paper writing by: Akinwumi A. Adesina, p08.

يظهر الشكل ترتيب إفريقيا ضمن مجموعة من الدول في القيمة المضافة الصناعية حيث تستأثر بـ5.1% خلال الفترة 2000- 2017 بالمقابل سجلت الصين 14% فيتنام 10.9% باعتبارهم من الدول القوية التي تملك قواعد صناعية قوية ونجحت في إنشاء مسار صناعي عالي القيمة المضافة. يرجع هذا الضعف بشكل أساسي إلى أنواع الصناعات التي تقبل عليها باعتبارها منخفضة الطلب، حيث أن مجالات النشاط ترتكز على إنتاج المواد الأساسية بما في ذلك الحديد والصلب والأسمنت في إفريقيا بنسبة 50% بين عامي 2020 -2030 لتحقيق إفريقيا المستدامة مدفوعًا بالتنمية الاقتصادية مما يؤدي إلى زيادة الطلب المحلي على السلع والمباني والبنية التحتية ذلك أنه تم الإعلان عن العديد من مشاريع صناعة الصلب الجديدة في إفريقيا والتي تهدف إلى تقليل اعتمادها الكبير على الواردات، بالمقابل يشهد النشاط الصناعي في المناطق الاقليمية الأفريقية تفاوتات حيث تساهم شمال إفريقيا بنسبة 40% من القيمة المضافة الصناعية وجنوب إفريقيا بنسبة 10% فقط ، ونظرًا للنمو القوي في شمال إفريقيا فإن هذه الحصص لا تتغير بشكل أساسي حتى عام 2030 في سيناريو إفريقيا المستدامة كما يتوقع أن تساهم دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ب 65% من النشاط الصناعي في عام 2050 مدفوع بتنمية الصناعة في المواد الكيميائية اضافة الى زيادة الطلب على صناعة الأسمدة والصلب والأسمنت[1].

2. مساهمة الصناعة في تنمية النشاط الاقتصادي الافريقي: تلعب الصناعة دورا حيويا في دفع ديناميكية النشاط الاقتصادي على طول خطوط الانتاج من المواد الخام الى غاية الوصول الى المنتج النهائي، ذلك ان رفع الانتاجية الصناعية من خلال المدخلات التقنية يعزز القدرات ويحقق القيمة المضافة العالية.

1.2 توزيع القيمة المضافة على القطاعات الاقتصادية: يظهر توزيع القيمة المضافة على القطاعات الاقتصادية مساهمتها في تنمية التصنيع، حيث بالمقارنة يظهر أن القيمة المضافة للتصنيع منخفضة في إفريقيا نظرا لضعف القدرات الصناعية وعدم الاندماج في خطوط الانتاج الاقليمية والدولية واهتمامها بتصدير منتجات الزراعة والتعدين والمنتجات الأولية في شكلها الخام أكثر من اهتمامها بتطوير الصناعات التحويلية، كما يظهر في الشكل التالي:

[1]: IEA, Africa Energy Outlook 2022, p82.

الشكل رقم1-03: القيمة المضافة لأنشطة اقتصادية في سنة 2019.

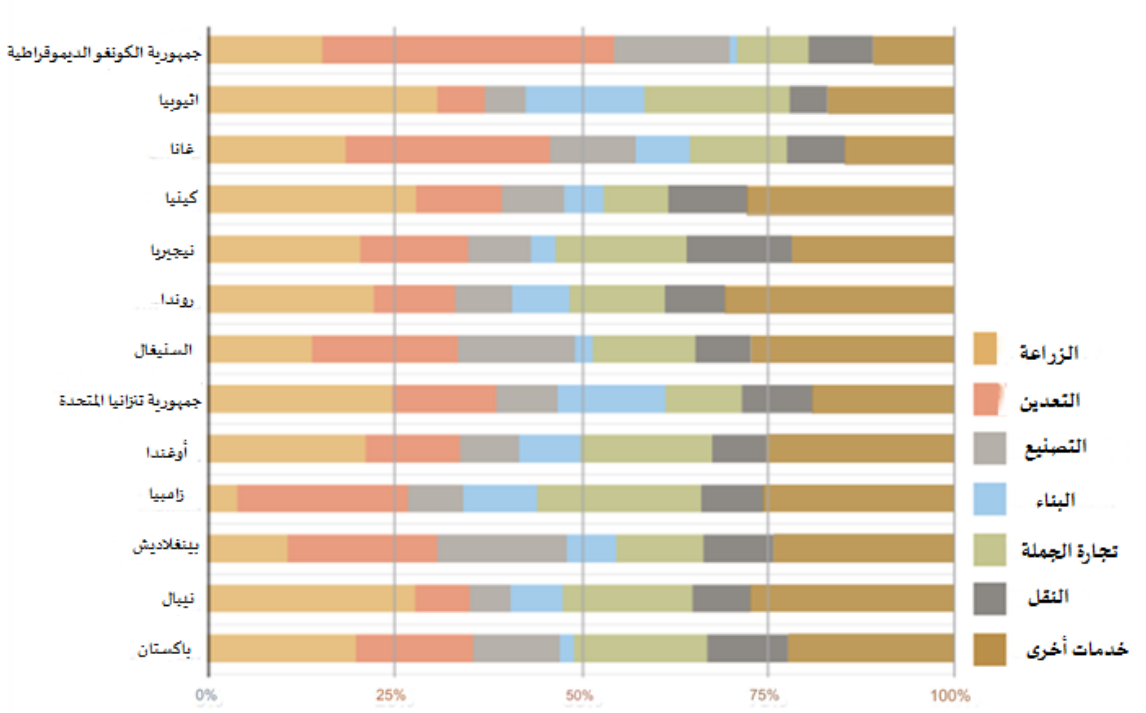

Source : UNCTAD, The Role of Exports in Manufacturing Pollution in Sub–Saharan Africa and South Asia Towards a Better Trade-Environment Governance, 2021,p9.

يبين الشكل أن توزع القيمة المضافة على الأنشطة الاقتصادية غير متوازن، حيث تستأثر الزراعة والتعدين بأكبر نسبة من القيمة المضافة وهذا راجع إلى كون الاقتصاديات الإفريقية زراعية واستخراجية بالدرجة الأولى، في حين تحوز الصناعة والبناء والمواصلات بنسب أقل من القيمة المضافة وهذا كونها تحتاج إلى عامل التكنولوجيا المتطورة والذي تفتقده بلدان القارة بالعموم مما يحول دون تطوير الصناعات التحويلية وحيازة التكنولوجيا اللازمة لتطوير هذه القطاعات ورفع قيمتها المضافة، الأمر الذي يستوجب على البلدان الإفريقية في إطار تفعيل التعاون الاقليمي تحقيق تغير هيكلي لاقتصادياتها بالشكل الذي يسهم في تطوير قدراتها التصنيعية التحويلية ومن ثم التصديرية لجعلها أكثر تنافسية وقادرة على الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

2.2 القيمة المضافة للصناعات لبعض البلدان الإفريقية: بسبب ثروة الموارد الطبيعية في إفريقيا لا يزال معظم الإنتاج الصناعي للمنطقة يركز على التصنيع القائم على الموارد كما يمثل التصنيع المرتبط بها ما يقرب نصف إجمالي قيمة المضافة للتصنيع والصادرات الصناعية، حيث يرتكز ما يقرب من 70% من أنشطة التصنيع في أربعة بلدان فقط[1]، يظهر الشكل التالي:

[1]: **Landry Signé In collaboration with Chelsea Johnson, The potential of manufacturing and industrialization in Africa Trends, opportunities, and strategies, 2018, p04.**

الشكل رقم1-04: حصة القيمة المضافة للتصنيع في بلدان افريقية مختارة في 2017.

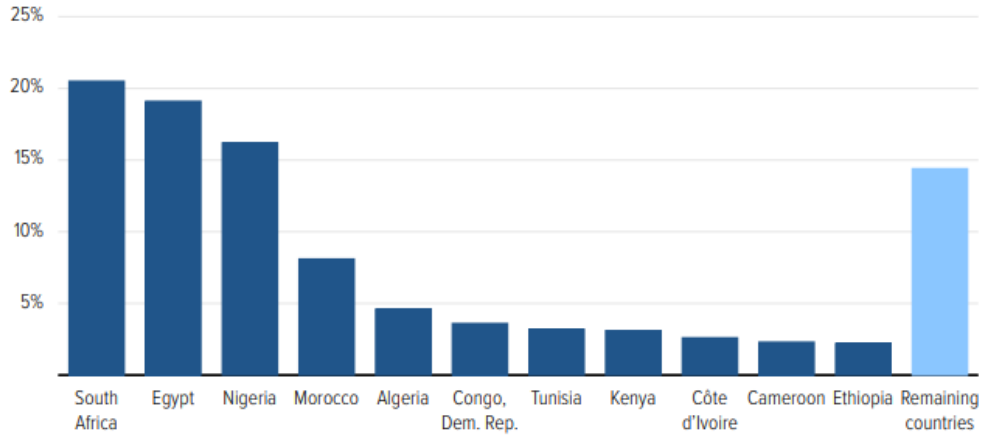

Source : Landry Signé In collaboration with Chelsea Johnson, The potential of manufacturing and industrialization in Africa Trends, opportunities, and strategies, 2018, p05.

يظهر الشكل واقع تباين توزيع قيم القيمة المضافة للتصنيع في دول إفريقيا ذلك أن معظم حصة القيمة المضافة للتصنيع المحققة في إفريقيا مدفوعًا بمستوى أعلى من التنمية الصناعية في شمال إفريقيا في كل من مصر والمغرب والجزائر بالإضافة إلى جنوب إفريقيا، وعلى الرغم من ذلك فقد سجل التصنيع في إفريقيا نموا بنسبة 3.5% سنويًا من 2005 إلى 2014 أسرع مما هو عليه في بقية العالم كما شهدت بعض البلدان مثل نيجيريا وأنغولا زيادة في الإنتاج الصناعي تجاوزت 10%سنويًا ونتيجة لذلك زادت قيمة الإنتاج الصناعي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من 75 مليار دولار في 2005 إلى أكثر من 130 مليار دولار في 2016، وفي إطار دعم التصنيع تتولى مجموعة بنك التنمية الإفريقي تنفيذ أولوية "التصنيع في أفريقيا" من خلال تحديد المشاريع الصناعية ذات القيمة العالية والاستثمار فيها والتي لها تأثير محفز على اقتصاديات البلدان وتعزز تحول الاقتصاديات الأفريقية، ففي عام 2018 وافق البنك على تسهيلات قروض بقيمة 300 مليون دولار لصالح المشاريع ذات الآثار الاقتصادية والتحفيزية التي تساهم في عمليات التصنيع في إفريقيا من أمثلة ذلك[1] :

1. مشروع Boke Mine and Port في غينيا والذي قدم له البنك 100 مليار دولار يساهم المشروع في تعزيز مكانة غينيا كمنتج ومصدر عالمي رائد للبوكسيت مع المساهمة في تطوير البنية التحتية الأساسية للنقل، عند اكتماله سيساهم بمبلغ400 مليون دولار في الناتج المحلي الإجمالي لغينيا و 300 مليون دولار في الميزان التجاري للبلاد سنويًا خلال مرحلة التشغيل وسيخلق أكثر من4000 وظيفة خلال مرحلة البناء و 700 وظيفة دائمة و 1500 وظيفة مؤقتة خلال مرحلة التشغيل.

2. TEKCIM في المغرب؛ قدم البنك قرضًا بقيمة 50 مليون يورو لتمويل جزئي لبناء وتشغيل مصنع أسمنت جديد بطاقة 1.4 مليون طن من الأسمنت سنويًا، مما زاد من حصة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للدولة بنسبة 23% في عام 2020، وعند اكتماله سيزيد من الصادرات الإقليمية من الأسمنت بنسبة 25% على الأقل بحلول عام 2025 وإنشاء 150 وظيفة مؤقتة وتوظيف ما لا يقل عن 150 عاملاً بدوام كامل بحلول عام 2025.

ثانيا: تحليل التجارة الصناعية في إفريقيا: زادت التجارة البينية الأفريقية في السلع المصنعة بالفعل من10% من إجمالي التجارة في عام 2000 إلى حوالي 16% في 2014، الا أن انتهاج طرق التصنيع الحديثة يمكن من تعزيز القدرات في إفريقيا بالشكل الذي يرفع من تنافسية الاقتصاديات الإفريقية ويعزز تنوعها، ذلك أن الاستفادة من اقتصاديات الحجم في المنطقة يضاعف حجم التصنيع من500 مليار دولار سنة 2015 إلى 1ترليون دولار أمريكي في 2025 ويخلق 14 مليون وظيفة[2]، بالمقابل تشكل حصة إفريقيا في إجمالي الصادرات الصناعية العالمية أقل من 1% فقط في الفترة (2000-2016) بينما ارتفعت بشكل ملحوظ إلى 43% في آسيا وبدرجة ضئيلة في أمريكا اللاتينية 4%، وإذ لا يزال التصنيع في القارة ضعيفا باستثناء بعض البلدان مثل جنوب إفريقيا وموريشيوس وبدرجة أقل الجزائر ومصر والمغرب وتونس في شمال إفريقيا يبقى نصيب التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي منذ منتصف السبعينيات شبه راكد(في حدود حوالي10%) حيث انخفض من

[1] : african development bank group, industrialise Africa, 2019,p05.

[2] : Landry Signé, op cit, p08.

13%سنة 2000 إلى 11% سنة 2015 مع انخفاض حصة المصنوعات في إجمالي الصادرات من 21% إلى 15% خلال نفس الفترة، كما أن ارتفاع معدلات نمو التصنيع من المتوسط السنوي 0.2%(1990-2000) إلى 5%(2001-2008) ثم 7.6%(2009-2014) لا يشير بالضرورة إلى تقدم التصنيع ذلك أن القارة تعاني من ضعف في تصدير المصنوعات كثيفة التكنولوجيا والمهارات[1]، على العموم يشكل الاعتماد النسبي على صادرات الصناعات التقليدية والتي تعمل كمدخلات لصادرات البلدان الأخرى في عدة قطاعات التي تتغير تدريجياً مع تطور القدرات الصناعية بالنسبة لصادرات وواردات بعض البلدان الإفريقية كما يظهر في الشكل التالي:

الشكل رقم1-05: قيمة وكمية تجارة التصنيع (المتوسط من 2001 إلى 2019).

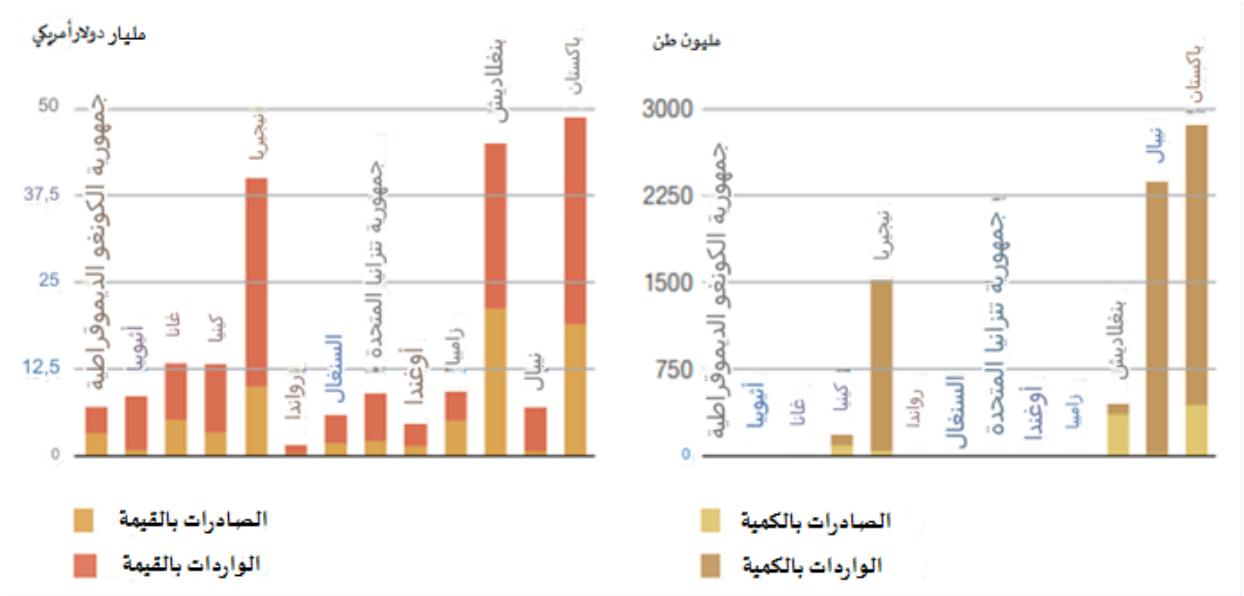

Source : UNCTAD, The Role of Exports in Manufacturing Pollution in Sub–Saharan Africa and South Asia Towards a Better Trade-Environment Governance, 2021,p10.

تشير الدلائل في الشكل إلى أن قيمة وكمية الواردات الصناعية في إفريقيا أكبر من قيمة وكمية الصادرات الصناعية فيها كما يظهر حدوث نمو في إجمالي صادرات المنتجات المصنعة المنسوبة إلى بلدان إفريقيا جنوب الصحراء حيث ارتفعت قيمة إجمالي الصادرات من26 مليار دولار أمريكي في عام 2001 إلى 108 مليار دولار أمريكي في عام 2019، كما كانت الزيادة في الصادرات الصناعية لجنوب آسيا من 6.5 مليار دولار أمريكي في عام 2001 إلى 48 مليار دولار أمريكي في عام 2019 يرجع هذا النمو الى برنامج تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة لدعم توجيه صادرات الصناعات التحويلية نحو السوق العالمية حيث استهدف البرنامج ثلاث دول هي نيجيريا بنغلاديش وباكستان بنسبة 0.07% و0.15% و0.13% من اجمالي الصادرات العالمية، وبمقارنة النمو في صادرات التصنيع بين منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا فإن النمو في صادرات التصنيع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في الفترة 2001-2019 يقارب أربعة أضعاف النمو من دول جنوب آسيا[2].

تجدر الاشارة الى أن التكامل الإنتاجي يكتسي أهمية في تطوير الصناعة في إفريقيا باعتباره محركا رئيسيا للتنمية والنمو الاقتصادي حيث يسهم بشكل كبير في تطور عجلة الصناعات التحويلية والتصنيع، ذلك أن الاتفاقات التجارية تشكل مكونا أساسيا لهذه العملية من خلال نشوء صناعات جديدة مما يسهم في الدخول في عملية تكاملية إنمائية فعالة للنهوض بإفريقيا باستحداث سلاسل إقليمية تجمع بين فتح الأسواق والتنسيق على مستوى السياسات الصناعية، وحيث أن التجارة بين البلدان الإفريقية لا تمثل سوى 14% من مجموع تجارة البلدان الإفريقية(إلا أن احتساب إحصائيات نسبة التجارة غير الرسمية بين البلدان الإفريقية يجعلها تعادل 22%)، فعلى الرغم من هذا الانخفاض تعتبر منتجات المبادلات ذات قيمة مضافة عالية مقارنة بمنتجات المبادلات للتجارة خارج إفريقيا الأمر الذي يجعل من التكامل الإقليمي في إفريقيا ذات أهمية في تحقيق التنوع الاقتصادي[3]،وحيث لا تزال تسجل التجارة في السلع بين الدول الإفريقية مستويات

[1]: يونس حواسي، لخضر مداني، دور الاندماج في سلاسل القيمة العالمية في حركية التنويع الاقتصادي حالة القطاع الزراعي الغذائي في افريقيا، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المجلد14، العدد01، 2021، ص356.

[2]: UNCTAD, The Role of Exports in Manufacturing Pollution in Sub–Saharan Africa and South Asia Towards a Better Trade-Environment Governance, 2021,p10.

[3]: تقرير اجتماع الخبراء المتعدد بشأن تعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي، الدورة الثالثة ، جنيف، الاونيكتاد، 2015، ص4.5.

منخفضة فقد بلغت 10% من إجمالي التجارة في إفريقيا سنة 2010 محدودة بمعدلات حماية التعريفات المطبقة والتي تبلغ 8.7% ، لتصل إلى 18% في عام 2015، كما ارتفعت التجارة بين البلدان الإفريقية بمقدار 34.6 مليار دولار أمريكي لعام 2022 بمساهمة السلع الصناعية بـ27.9 مليار دولار أمريكي، المنتجات الزراعية والغذائية بـ 5.7 مليار دولار أمريكي، فعلى الرغم من التوقعات العامة الايجابية إلا أنها لا تزال أقل من الهدف المعلن لمضاعفة التجارة في غضون 10 سنوات[1]. فهناك عدة أسباب تكمن وراء ضعف الأداء الصناعي ومن بينها أن النهج المتبع إزاء التكامل الإقليمي في القارة قد ركز على إزالة الحواجز التجارية أكثر من تركيزه على تنمية القدرات الصناعية الضرورية للتجارة،حيث سجلت التجارة بين البلدان الأفريقية نمواً سنوياً يقدر بنسبة 2.8 % في حين أن التجارة الأفريقية مع باقي مناطق العالم سجلت زيادة بنسبة 12% والملفت للاهتمام هو أن حصة المنتجات الصناعية في التجارة بين البلدان الأفريقية من مجموع التجارة أعلى بكثير لدى البلدان غير المصدرة للوقود منه لدى البلدان المصدرة للوقود، وبالتالي فان مختلف المساعي لإحداث نمو في العملية الإنتاجية الإقليمية يعزى إلى إطلاق دينامية القطاع الخاص لتعزيز وتوسيع الصناعات المشتركة بين البلدان الإفريقية من خلال رفع القدرات التنافسية الممكنة من وفرات الحجم التي يتيحها توسيع السوق للشركات الخاصة من أجل بناء قدرات تصنيعية للمشاركة في العملية التصديرية على نطاق عالمي[2]،

ثالثا: الجهود المبذولة لتطوير التصنيع: هناك حاجة إلى سياسة صناعية جديدة للحث على التحول الهيكلي وتوليد التنمية في الاقتصاديات الأفريقية من خلال إتباع نهج استراتيجي في صنع السياسات الصناعية يعتمد على التشخيص الصناعي ويحقق الإستراتيجية الصناعية التي تأخذ في الاعتبار عدم تجانس الاقتصاديات الأفريقية، ولضمان إعطاء قطاع التصنيع دورًا حاسمًا في تحول الاقتصاديات الأفريقية وينعكس ذلك في حقيقة أن تنمية هذا القطاع قائمة على أولويات الدور الحيوي للصناعات التحويلية في عملية التنمية إلا أن تراجع مستويات التقدم في هذا القطاع تحول دون المضي قدما حيث شير مختلف الدراسات إلى أنه يتعين على الدول الأفريقية تكثيف جهود ها لتطوير التصنيع ذلك أنه[3] :

1.يوفر فرصا كبيرة للنمو المستدام والتوظيف والحد من الفقر علاوة على ذلك يعتبر تكامل الجهود بين القطاعين الخاص والعام ضروري في إفريقيا لتعزيز تنمية التصنيع والحث على التحول الهيكلي وتوليد التنمية، تشير تجارب البلدان المتقدمة حالًيا والاقتصاديات الناشئة إلى أن الحكومات تلعب دورا مهما في إحداث التحول الهيكلي، وعلى وجه الخصوص إذا استخدمت هذه البلدان السياسات الصناعية لإعادة توجيه الموارد والإنتاج نحو الأنشطة الصناعية ذات الأولوية لدعم التغير الهيكلي.

2.إتباع نهج استراتيجي في تقرير السياسات الصناعية يقوم على التشخيص الصناعي؛ يتم في هذا الاطار تصميم الإستراتيجية الصناعية بأخذ في الاعتبار عدم تجانس الاقتصاديات الأفريقية ويتم تكييفه وفقا للظروف الخاصة بكل بلد من خلال دراسة الأداء الصناعي للبلدان الإفريقية والذي يمكن استخدامه في مرحلة أولية للنظر في الخيارات الإستراتيجية الممكنة لمختلف البلدان من خلال التركيز على: دعم الشركات؛ بناء علاقات فعالة بين الدولة ورواد الأعمال؛ الاعتراف بالجدوى السياسية للإجراءات المقترحة؛ التركيز على رفع القيود والحواجز، وضع آلية للرصد والتقييم والمساءلة.

3.تعزيز الابتكار العلمي والتكنولوجي؛ إن تراكم المعارف والقدرات التكنولوجية أمر بالغ الأهمية لإحداث التحول الهيكلي واكتساب ميزة تنافسية في أسواق التصدير كما يجب على البلدان الأفريقية تقديم المزيد من الدعم للتكنولوجيا والابتكار يمكن أن يتخذ ذلك شكل تحفيز الإنتاج المحلي للمعرفة التكنولوجية من خلال توفير حوافز لأصحاب المشاريع ، أو يمكن أن يتخذ شكل تسهيل الوصول إلى التكنولوجيا الحالية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، كما على البلدان الأفريقية أيضا الاستثمار في التعليم وتكوين المهارات لضمان حصول الشركات على العمالة الماهرة المطلوبة لتصنيع سلع عالية الجودة يمكنها مجاراة المنافسة في الأسواق العالمية، مع التركيز على مجالات التعليم والتدريب في الموضوعات التقنية والعلمية باعتبارها الأكثر صلة بالتنمية الصناعية.

[1] : UNCTAD, African continental free trade Area: Policy and negotiation options for trade in Goods, 2016, p 13,14.

[2] : التنمية الاقتصادية في إفريقيا، التجارة بين البلدان الإفريقية: إطلاق دينامية القطاع الخاص، الدورة الستون، الاونيكتاد، سبتمبر 2013، ص03.07.

[3] : UNCTD, Economic development in Africa: Fostering industrial development in Africa in the new global environment, 2011,p03.

4.خلق روابط في الاقتصاد؛ ينبغي للبلدان الأفريقية أن تعطي الأولوية لإنشاء أو تطوير الروابط في الاقتصاد المحلي لضمان أن يؤدي تعزيز التنمية الصناعية إلى فوائد غير مباشرة إيجابية في قطاعات أخرى لإنشاء روابط محلية على سبيل المثال يعتبر تعزيز الصناعات الزراعية إحدى الطرق لتطوير الروابط المحلية بين القطاعات الصناعية والزراعية للاقتصاد بالإضافة إلى ذلك يمكن إنشاء روابط بين الشركات المحلية والأجنبية من خلال بناء القدرات التكنولوجية المحلية كسياسة لدعم التجمعات الصناعية المشتركة.

5.تعتمد إفريقيا في تقوية القطاع الصناعي في مختلف المجالات الاقتصادية على تخطيط استراتيجيات لدفع الاستغلال الأمثل لمواردها بما يحقق تطور التصنيع بالقدر الذي يسهم في خلق سلاسل قيمة فعالة ويزيد في القدرات المحلية، يبرز أهمها في[1]:

1.5 التعجيل بالتنمية الصناعية في إفريقيا؛ برنامج التعجيل بالتنمية الصناعية في إفريقيا هو إحدى خطط الاتحاد الإفريقي لتنمية القدرات الصناعية والاستفادة القصوى من القدرات والمدخلات الإنتاجية المحلية، حيث تسعى الخطة إلى إضافة قيمة عن طريق تشجيع التجهيز المحلي للموارد الطبيعية وتنمية الصناعات صغيرة النطاق والريفية بما فيها القطاع غير الرسمي ودعم صناعات السلع الوسيطة والرأسمالية بروابط كبيرة من قطاعات أخرى لتخلق فرص التوظيف.

2.5 مبادرة القدرات الإنتاجية الإفريقية؛ اعتمد الاتحاد الإفريقي في 2004 مبادرة القدرات الإنتاجية الإفريقية كإستراتيجية للتنمية الصناعية المستدامة في الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، وتقوم رؤية المبادرة من أجل بناء القدرات الإنتاجية في إفريقيا على الحاجة لتنسيق السياسات والاستراتيجيات الصناعية على المستويين الوطني والإقليمي وتنفيذ آلية استعراض الأقران الإفريقية على الأداء والكفاءات الصناعية ووضع برنامج من أجل تحديث القدرات الإنتاجية، الا أن المبادرة لم تتمكن من تحقيق أهدافها بشكل شامل حيث أن تنمية القدرات التصنيعية شملت دول جنوب افريقيا والمغرب ومصر بشكل أكبر فيما لم تحقق الدول الاخرى التحول الصناعي بسبب نمط اقتصادياتها المعتمد على عائدات المواد الاساسية وضعف الاستثمارات في التصنيع.

3.5 المبادرة المعززة لتنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية الإفريقية؛ إن برنامج مسرع تنمية الزراعة والصناعات الزراعية والابتكار هو برنامج مشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لتنمية نظم سلاسل القيمة والأسواق، حيث يدعم المسرع تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في إفريقيا مع التركيز على القطاع الزراعي من أجل تنمية سلاسل قيمة منتجة ومربحة تربط المنتجين على نطاق صغير ومتوسط بالأسواق وتدر الدخل من إمدادات المنتجات الغذائية، الألياف، العلف، والوقود مرتفع القيمة ومن الأهداف الرئيسية للمسرع زيادة تدفقات استثمار القطاع الخاص إلى القطاع الزراعي عن طريق تعبئة الموارد من أجل تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية من مصادر مالية محلية ودولية.

4.5 مبادرة الابتكار التكنولوجي الإفريقية؛ تهدف مبادرة الابتكار التكنولوجي الإفريقية باعتبارها إحدى المبادرات الإفريقية التي تدعم تنفيذ التعجيل بالتنمية الصناعية في إفريقيا، إلى جلب المنتجات إلى الأسواق من أجل توزيعها التجاري باستخدام الشبكات الإفريقية عبر التصميم والاختبار وإصدار الشهادات ودعم الأعمال التجارية ونقل التكنولوجيا.

الفرع الثاني: مساهمة القطاع الزراعي في تنمية الاقتصاد الافريقي: تؤكد منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة أن الطلب الزراعي سيواصل تخطيه العرض الزراعي على مدار الفترة الممتدة بين2019-2028 في افريقيا، حيث سيستمر الطلب على السلع الزراعية كلحوم الأبقار والدواجن والذرة والأرز وفول الصويا والزيوت النباتية(بما فيها زيت النخيل) في تجاوز الإنتاج كما يتوقع أن يرتفع الطلب بنسبة 3.7%كل عام على الأرز و2.2% على الأسماك و2.4% على الزيوت النباتية، في حين سينمو إنتاجها بنسبة 2.3% و1% و1.1% على التوالي، ومن شأن هذا الوضع أن يضغط بشدة على مخزون السلع الزراعية مما يزيد من عجز التجارة في عديد المناطق، وإدراكا لأهمية مضاعفة مستوى التجارة البينية الإفريقية في السلع والخدمات الزراعية ثلاث مرات بحلول عام2025 ضمن إعلان مالابو بشأن "التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة" الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في 2014 هذا الأمر يتطلب اتباع مسار سريع للحد من الجوع وتحقيق الأمن الاغذائي[2].

[1]: تقرير الاتحاد الإفريقي و منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إطار تعزيز التجارة البينية الإفريقية في السلع والخدمات الزراعية، أديس أبابا، 2021، ص43.

[2]: تقرير الاتحاد الإفريقي و منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص25-06.

أولا: واقع القطاع الزراعي في افريقيا: قدرت نسبة الاراضي الصالحة للزراعة ب 35% والتي تشهد استغلال بمعدل 7% في مختلف أنواع الزراعات ، حيث تنتج 5% من اجمالي الانتاج العالمي للذرة و 8% من قصب السكر و40% من زيت النخيل و6% من الفول السوداني و5% من المطاط الطبيعي و6% من اجمالي الانتاج العالمي من التبغ، كما يساعد اتساع الرقعة الجغرافية لافريقيا وتنوع أقاليمها المناخية وخصوبة أراضيها الزراعية في المساهمة في الانتاج العالمي في بعض المواد الزراعية كالأرز والقمح والشعير والقطن والكاكاو والقهوة والشاي ومنتجات الخضر والفواكه[1]، يمثل هذا القطاع شريان الحياة لفئة كبيرة من الأسر الافريقية ذلك أن نسبة62 % من سكان افريقيا جنوب الصحراء الكبرى تعتمد في تحقيق الدخل والعمالة على القطاع الزراعي(المزارع الأسرية) حيث توظف60% من الشباب والشابات التي تتراوح أعمارهم بين 15-34 عاما[2]، فحيث تقدر مساحات السافانا الشاسعة وحدها بـ400 مليون هكتار مزروع منها 10 % فقط (أي 40 مليون هكتار) يمثل الاستثمار في رفع الإنتاجية الزراعية، ودعم البنية التحتية، والنظم الزراعية الذكية مناخيا، مع استثمارات القطاع الخاص على طول سلسلة القيمة الغذائية من المساهمة في تحويل أفريقيا إلى سلة غذاء للعالم، ذلك أن القضاء على الجوع في أفريقيا سيتطلب ما بين 28.5 مليار دولار و 36.6 مليار دولار سنويا، ومع إزالة الحواجز أمام التنمية الزراعية بمساعدة الاستثمارات الجديدةتشير التقديرات إلى أن الناتج الزراعي في أفريقيا يمكن أن يزيد من280 مليار دولار سنويا إلى واحد تريليون دولار بحلول عام 2030 [3]، الا أن الإمكانات الزراعية في أفريقيا لا تزال غير مستغلة إلى حد كبير حيث شهدت القيمة المضافة للزراعة والغابات ومصايد الأسماك كحصة من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا زيادة تدريجية من 14.5% في عام 2000 إلى 16.2% في عام 2020، كما أن حصة المنطقة في قيمة الإنتاج الزراعي العالمي لا تزال منخفضة نسبيا ذلك أن الفترة الممتدة من 1980 إلى 2020 سجلت ارتفع قيمة الإنتاج الإجمالي في أفريقيا من 80 مليار دولار إلى 219 مليار دولار ولكنها تمثل 8.1% فقط من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي في العالم وهو أقل بكثير من الإمكانات المتاحة، أما على المستوى دون الإقليمي تمثل غرب أفريقيا 39 % من قيمة الإنتاج الزراعي في أفريقيا، تليها شرق أفريقيا 25 % وشمال أفريقيا 22 %، في المقابل تساهم المناطق الفرعية لوسط أفريقيا والجنوب الأفريقي بنسبة 7% فقط من إجمالي الإنتاج، شهدت سنة 2020 زيادة في قيمة الإنتاج الزراعي الإجمالي ب 10 مليارات دولار بمجمل انتاج اقليمي بنسبة 70% من 10بلدان في المنطقة نتيجة تركز كبار المنتجين في شمال وغرب وشرق أفريقيا باستثناء جنوب أفريقيا، كما تعد نيجيريا أكبر منتج زراعي حيث ساهمت بمبلغ 66.2 مليار دولار في عام 2020 من الإجمالي الإقليمي، في المقابل هناك تسعة بلدان أنتجت أقل من مليار دولار من المنتجات الزراعية (جمهورية أفريقيا الوسطى، وغينيا بيساو، وموريشيوس، وغامبيا، وناميبيا، وكابو فيردي، وبوتسوانا، وسيشيل، وغينيا الاستوائية)[4] ، نتيجة لاختلاف حصص الانفاق الحكومي الموجهة للقطاع الزراعي على مستوى الدول الافريقية وذلك اتباعا لدرجات الأهمية والمساهمة في الناتج الاجمالي، حيث يظهر من الشكل التالي:

[1]: أمربوورديةـ صخري سفيانـ التنمية الاقتصادية في افريقيا بين تحديات الواقع ورهانات المستقبلـ مجلة العلوم القانونية والاجتماعيةـ جامعة زيان عاشور بالجلفةـ الجزائرـ 2021ـ المجلد 06 العدد03ـ ص 504.

[2]: مؤتمر منظمة الاغذية والزراعة الاقليمية لافريقيا، تعزيز فرص عمل الشباب في القطاعات الزراعية والريفية في افريقيا، الدورة الثلاثون، السودان، فيفري 2018، ص03.

[3]: مجموعة بنك التنمية الافريقي، قمة دكار2: اطعام افريقيا السيادة الغذائية والمرونة، من 25-27 جانفي 2023، على الرابط: https://www.afdb.org/ar/qm-dkr-2-tm-fryqy-lsyd-lgdhyy-wlmrwn/bshn-qm-dkr-2، تم الاطلاع بتاريخ: 2024/03/04.

[4] : unitted nations, office of the special adviser on Africa, SOLVING PARADOXES OF AFRICA'S DEVELOPMENT Financing, Energy and Food Systems, 2023, p32.

الشكل رقم 1-06: حصة الزراعة من النفقات الحكومية لدول شمال افريقيا 2001-2021.

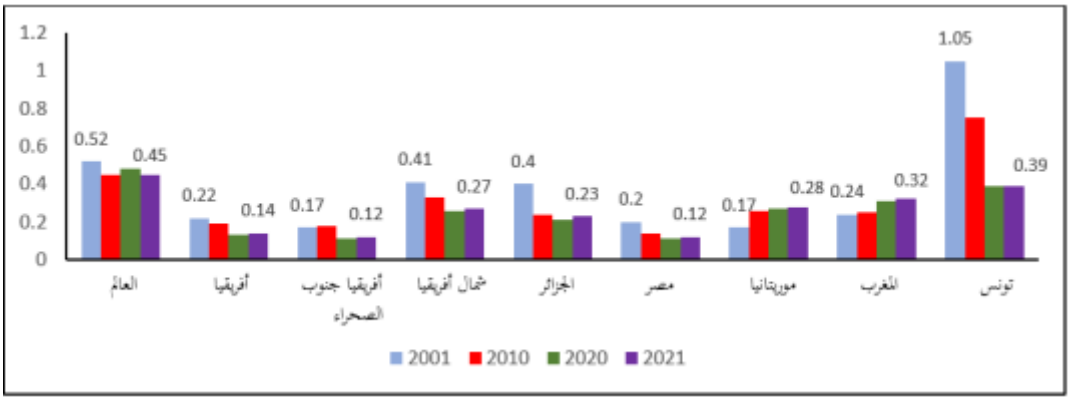

المصدر: اللجنة الاقتصادية لافريقيا، الأمن الغذائي والزراعة المستدامة: الطريق الى تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة في شمال افريقيا، الدورة الثامنة والثلاثون، نوفمبر 2023، ص10.

يظهر الشكل قيمة حصة الزراعة من النفقات الحكومية في المنطقة دون الإقليمية ب 0.27 فقط في 2021 مقارنة ب 0.41 في 2001 وهو أكثر بقليل من نصف المتوسط العالمي الذي يبلغ 0.45، وهو ما يشير إلى أن الإنفاق العام على الزراعة أقل من مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لتغير السياسات الحكومية الاقتصادية لدول شمال افريقيا وتركيزها على تنمية القطاع الصناعي اضافة الى تراجع العمل في القطاع بسبب النزوح نحو المدينة، وبالتركيز على وضعية كل دول تبرز تونس أعلى حصة من النفقات الموجهة نحو القطاع الزراعي الا أنها في تراجع من 1.05 في سنة 2001 لتحقق 0.39 في 2021، الجزائر ومصر أيضا تراجع نفقاتها من 0.4 و 0.2 في 2001 لتحقق 0.23 و 0.12 في 2021 بالمقابل تزايدت قيمة النفقات المخصصة للقطاع الزراعي بالنسبة لموريتانيا والمغرب من 0.17 و 0.24 لتصل الى 0.28 و 0.32 في 2021 وهو ما يعكس تخصيص استراتيجيات لتعزيز الانتاج والانتاجية ودعم الصادرات الزراعية.

ثانيا: مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق النمو الشامل في إفريقيا: ترتبط زيادة إنتاج وإنتاجية قطاع الأغذية الزراعية ارتباطًا مباشرًا بأهداف أجندة 2063 ولاسيما تلك المتعلقة بزيادة حصة الإنتاج الصناعي الغذائي كثيف العمالة في إجمالي الحماية وتقليل الاعتماد على الواردات الغذائية، حيث أظهرت أزمة COVID-19 كيف كان الاعتماد على الغذاء للقارة التي تستورد حوالي 85% من منتجاتها الغذائية مصدر ضعف بفعل الاغلاقات التي مست كافة القنوات الاقتصادية، فمن بين القطاعات الرئيسية التي لا تزال إمكانات تصديرها غير مستغلة هي الصناعات الغذائية من الحبوب أو الدقيق أو النشويات أو الحليب وهي تمثل أكثر الصناعات الواعدة من منظور النمو المستدام والشامل لتميزها بنسبة كبيرة من المنتجات المصنعة عالية القيمة ومعدل مشاركة الإناث عالية كما أن نسبة التعريفات الجمركية المطبقة فيها بين البلدان الأفريقية منخفضة نسبيًا في الوقت الحالي (4.8% للصناعات الغذائية المتنوعة و 4.38% للصناعات الغذائية القائمة على الحبوب والطحين والنشويات أو الحليب، مقابل 8.9% للسكر، على سبيل المثال) لكن يجب زيادة إمكانات تصديرها داخل إفريقيا في سياق التحرير الجزئي لتصل إلى 170 مليون دولار للصناعات التي تعتمد على الحبوب أو الدقيق أو النشا أو الحليب و 152 مليون دولار لصناعات غذائية متنوعة[1].

1. صادرات وواردات المنتجات الزراعية الإفريقية: رغم استحواذ معظم الدول الافريقية لمساحات زراعية شاسعة الا أن مردودها الانتاجي متباين ويعاني من فجوة ندرة تسببت في تراجع مستويات الأمن الغذائي بسبب تراجع المحاصيل الزراعية مما أضعف من صادراتها وزاد من الواردات، يبلغ متوسط نسبة الاعتماد على واردات الحبوب 29.6% في الفترة الممتدة من 2017-2019 في أفريقيا، وهو أعلى بكثير من آسيا (8.3%) وغيرها من المناطق المصدرة الصافية (أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي-7.2 %؛ وأمريكا الشمالية وأوروبا - 27.4 %، أوقيانوسيا - 93.3 %)، أما في سنة 2021 بلغ إجمالي الواردات الغذائية لأفريقيا (باستثناء الأسماك) 94.45 مليار دولار بما في ذلك الفواكه والخضروات والحبوب مستخلصات الحبوب واللحوم مستخلصاتها والمشروبات والدهون والزيوت (باستثناء الزبدة) ومنتجات الألبان والبيض والسكر والعسل الأطعمة الأخرى، بالمقابل بلغت صادرات أفريقيا من الأغذية (باستثناء الأسماك) 53.03 مليار دولار فقط، مما

[1]: CNUCED, Zone de libre-échange continentale africaine À UNE CROISSANCE INCLUSIVE , 2021, p107.

أدى إلى واردات صافية قدرها 41.4 مليار دولار[1]، يرجع التفاوت بين قيمة الصادرات والواردات من الأغذية حسب البلد والمنطقة الفرعية أين تتمتع بلدان شمال أفريقيا بأعلى مستويات الواردات الغذائية بين جميع المناطق دون الإقليمية في حين أن وسط أفريقيا والجنوب الأفريقي لديها أدنى المستويات.

الشكل رقم 1-07: قيمة الواردات الغذائية للدول الافريقية في 2021.

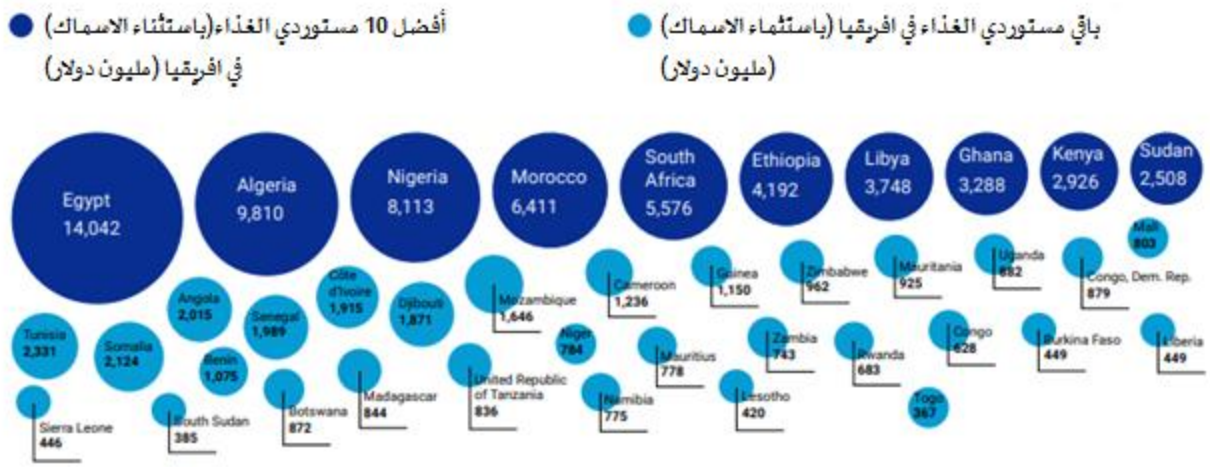

Source : unitted nations, office of the special adviser on Africa, SOLVING PARADOXES OF AFRICA'S DEVELOPMENT Financing, Energy and Food Systems, 2023, p31.

يبرز الشكل أعلى 10دول افريقية من حيث الواردات الغذائية(باستثناء الأسماك) تتمثل في: مصر الجزائر نيجيريا المغرب جنوب افريقيا ايثيوبيا ليبيا غانا كينيا والسودان، وهي تضم أكبر دول منطقة شمال افريقيا المتميزة بالمقومات الزراعية في القارة، فيما تشكل بقية البلدان الافريقية قيمة واردات للأغذية أقل من الأولى بسبب تميزها بالطابع الزراعي الأسري المعتمد في تحقيق الطلب الغذائي المحلي، وتشمل أهم صادرات وواردات الزراعية في افريقيا مايلي:

[1] : unitted nations, office of the special adviser on Africa, op cit, p31.

الشكل رقم1-08: أهم صادرات وواردات إفريقيا الزراعية ومساهمة التجارة داخل الإقليم (متوسط2015-2017).

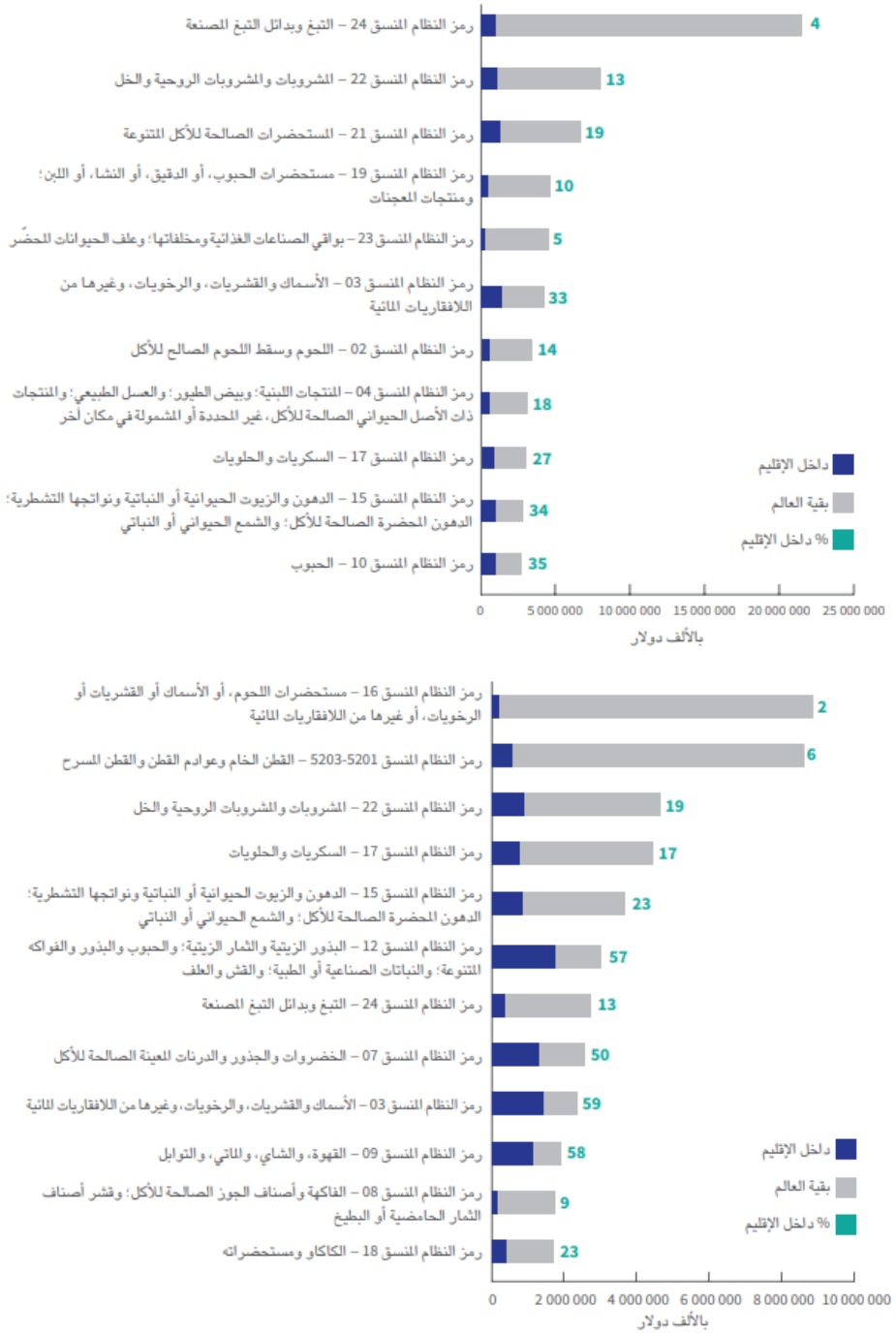

المصدر: تقرير الاتحاد الإفريقي و منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إطار تعزيز التجارة البينية الإفريقية في السلع والخدمات الزراعية، أديس أبابا، 2021، ص22-24.

يظهر الشكل العلوي فئات المنتجات التي تهيمن على صادرات الزراعية لإفريقيا تتصدرها(الكاكاو والفواكه وأصناف الجوز الصالحة للأكل والقهوة والشاي والتوابل والأسماك والخضراوات والجذور الصالحة للأكل) تشكل حتى 53% من جميع الصادرات الزراعية وأعلى 12 منتج تشكل 80% من جميع الصادرات الزراعية ذلك أن معظم الصادرات توجه للأسواق خارج الإقليم، أما الاستثناءات كالتبغ والدهون والزيوت(ذات المصادر الحيوانية والنباتية) والسكر والحلويات والمشروبات ترتفع مساهمتها المصدرة إلى الأسواق داخل الإقليم عن50% من إجمالي الصادرات، وبالمثل تهيمن على الواردات الزراعية بعض فئات المنتجات كما هو موضح في الشكل السفلي تشكل أهم خمسة منها

56% من إجمالي الواردات بينما تشكل أعلى 11 منها 80% كما يرد أهمها من خارج الإقليم الإفريقي في حين لا تزال مساهمات الواردات داخل الإقليم لجميع هذه المنتجات دون 35% من إجمالي الواردات[1].

2. تغطية الانتاج الزراعي للطلب السوقي على الأغذية في افريقيا: تمثل التغطية الاقليمية من الاحتياجات الأساسية من المنتجات الزراعية والغذائية في افريقيا عن ديناميكية مساهمة القطاع الزراعي في تحقق الأمن الغذائي الا أن ضعف مستويات التبادلات وقلة تنوعها نظرا للعوامل السوقية غير المتحكم فيها يحول دون تلبية الطلب السوقي الاقليمي بشكل فعال، حيث تظهر حصة تجارة ضمن الشكل الموالي:

الشكل رقم1-09: حصة التجارة في المواد الغذائية والحبوب والمواد الخام الزراعية.

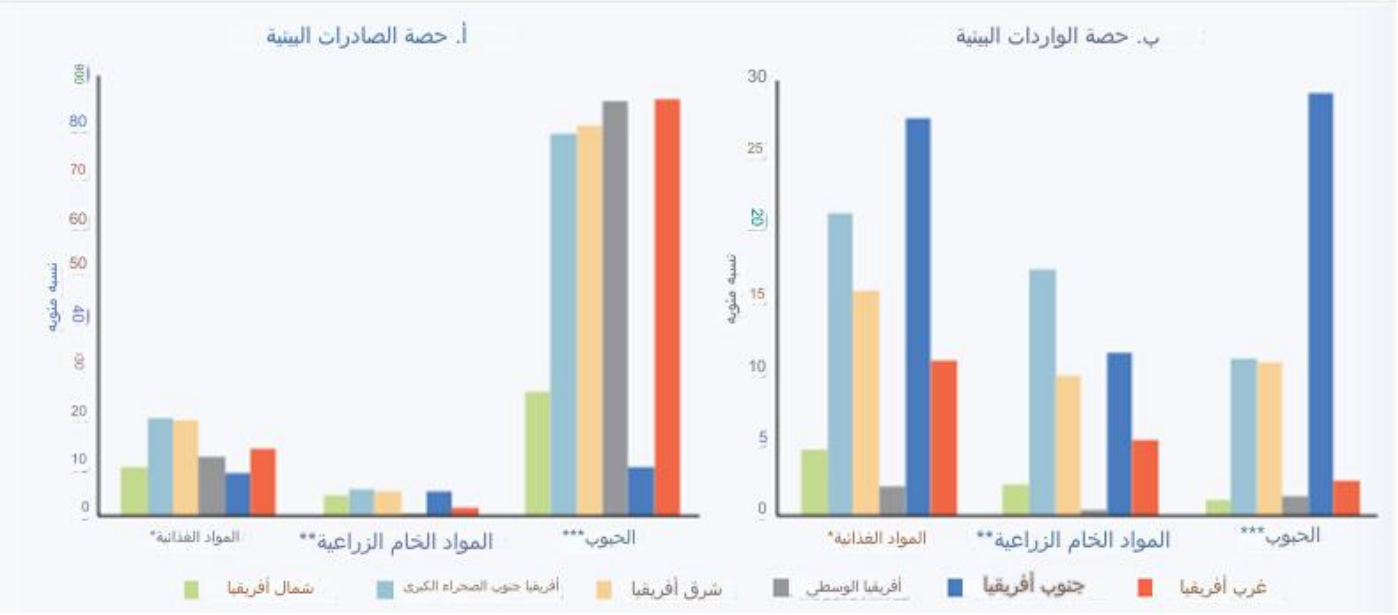

Source : world bank group, FOOD SYSTEM OPPORTUNITIES IN A TURBULENT TIME, AN ANALYSIS OF ISSUES SHAPING AFRICA'S ECONOMIC FUTURE, p80.

يظهر الشكل ارتفاع حصة الصادرات البينية في الحبوب لمعظم المناطق الاقليمية الافريقية مقابل انخفاض الصادرات البينية في المواد الغذائية والمواد الزراعية الخام وهذا نظرا لتوجهها الى الأسواق خارج القارة بشكل أكبر وضعف القدرات التصنيعية اللازمة لمعالجتها بشكل كفؤ لتغطية الطلب السوقي من أصناف المنتجات الغذائية اللازمة بالمقابل تشهد الواردات البينية حصص مرتفعة من المواد الغذائية والحبوب والمواد الزراعية الخام خاصة بالنسبة جنوب افريقيا وشرق افريقيا وافريقيا جنوب الصحراء، الا أنه لا يزال نشاط القطاع الزراعي يمثل كنسبة مئوية من إجمالي التجارة الزراعية في أفريقيا أقل من20% وهي واحدة من أدنى المعدلات في العالم كما هو ظاهر في الشكل أعلاه فمخرجات القطاع في المواد الخام الزراعية أقل من ذلك بكثير ومن شأن تعميق التكامل القطاعي تمكين الاستغلال الأمثل للمقومات الزراعية من أداء دورها الصحيح في تحسين الأمن الغذائي وتسهيل تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة للإنتاج الزراعي كما ستؤدي زيادة حركة السلع الغذائية إلى زيادة توافر الغذاء في مناطق العجز والمساعدة في تحسين الأمن الغذائي، ظلت أفريقيا جنوب الصحراء مستوردا صافيا للمنتجات الزراعية على الرغم من إمكاناتها الزراعيةغير المستغلة كما تستورد العديد من دول المنطقة المواد الغذائية الأساسية (منتجات الألبان واللحوم ومنتجات اللحوم وزيوت الطعام والدهون والحبوب) لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية المتزايدة لسكانها، ففي عام 2020 بلغت الواردات الغذائية في إفريقيا جنوب الصحراء 44 مليار دولار أمريكي مع نمو فاتورة الواردات بمتوسط سنوي يزيد عن 3.9% لذا يتم توفير واردات الغذاء إلى حد كبير من قبل الشركاء التجاريين خارج القارة[2]. قد توفر تجارة المواد الغذائية داخل المنطقة فرصة فريدة لتعزيز قدرة أفريقيا جنوب الصحراء على ضمان الأمن الغذائي، ذلك إن تعميق التجارة الإقليمية في الزراعة والمدخلات الزراعية من شأنه أن يعزز مرونة سوق الأغذية الزراعية في أفريقيا في مواجهة صدمات الأسعار والعرض، وحيث يعد التقلب في

[1]: تقرير الاتحاد الإفريقي و منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2021، مرجع سبق ذكره، ص21-23.

[2]: world bank group, FOOD SYSTEM, op cit, p79.

الإمدادات الغذائية المحلية محركًا رئيسيًا لصدمات الأسعار والعرض بينما يميل الإنتاج الزراعي إلى أن يكون أكثر استقرارًا على المستوى الإقليمي منه على المستوى القطري، ومن ثم فإن زيادة التكامل بين أسواق الغذاء الإقليمية تساعد على امتصاص الصدمات بشكل أفضل من الأسواق الوطنية الأصغر من خلال توفير وفورات الحجم كما تقلل تجارة الأغذية الإقليمية أيضًا من تكلفة الوحدة لتسويق وتوزيع الأغذية وتشكل حافزًا إضافيًا للوكلاء من القطاعين العام والخاص للاستثمار في النقل واللوجستيات التجارية الأخرى التي تسهل تدفق السلع والمدخلات داخل الحدود وعبرها.

ثالثا: انعدام الأمن الغذائي: تؤدي أوجه الضعف هذه إلى نقص الأغذية وارتفاع أسعارها ولاسيما في البلدان التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات الغذائية ذلك أن انعدام الأمن الغذائي يهدد افريقيا بشكل خاص، حيث يظهر في الشكل الموالي:

الشكل رقم1-10: مستويات انعدام الأمن الغذائي في افريقيا 2015-2022.

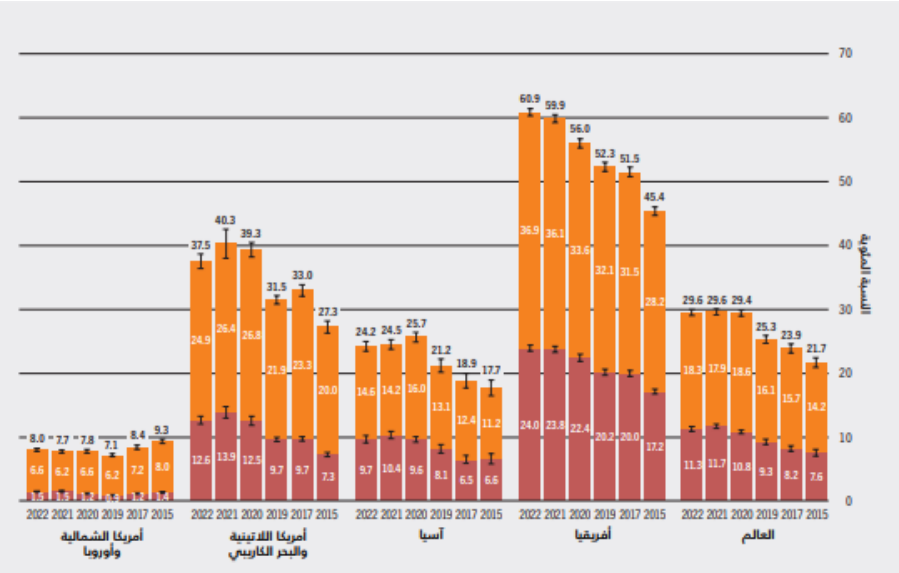

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موجز عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، التوسع الحضري وتحويل النظم الزراعية والغذائية والأنماط الغذائية الصحية عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل، 2023، ص16.

يظهر من الشكل أن افريقيا تواجه مستويات عالية من حالات انعدام الأمن الغذائي فرغم تراجعها النسبي الا أنها تبقى خطرةحيث يواجه واحد من كل خمسة أشخاص في أفريقيا (20.2% من السكان) الجوع في عام 2021 مقابل 9.1%في آسيا و8.6% في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 5.8% ، وأقل من 2.5%في أمريكا الشمالية وأوروبا، وعقب الزيادة في الفترة من 2019 إلى 2020 في معظم أنحاء أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، يستمر معدل النقص التغذوي في الارتفاع في عام 2021 في افريقيا أين قدر معدل انعدام الأمن الغذائي المعتدل ب 36.1% منخفضا عن سنة 2020 التي قدر فيها ب 33.6% وهي الفترة التي تلت تفشي فيروس كورونا وما انعكس عنها من اغلاق للامدادات تسببت في قطع الواردات الغذائية اتجاه الدول الافريقية وليبلغ سنة2022 نسبة 36.9%، بالمقابل قدر معدل انعدام الأمن الغذائي الشديد في افريقيا ب 23.8% في سنة 2021مسجلا تراجعا من 23.4% الى 20.2% و 19.2% في السنوات 2014 و 2018 و 2020 على التوالي في حين ارتفع بدرجة في سنة 2022 ليقدر ب 24%، وبالرغم من هذا التباين الطفيف الى أن معدلات اتعدام الأمن الغذائي في افريقيا تبقى خطرة مقارنة بامريكا الشمالية وأوروبا واسيا اللتان تسجلان معدلات تقدر ب6.4% و 14.2% لانعدام الأمن الغذائي المعتدل في سنة 2021 على التوالي، يتوزع معدل انعدام الأمن الغذائي في افريقيا بشكل غير متناسب عبر المناطق الاقليمية الداخلية حيث تسجل دول منطقة شمال افريقيا في سنة 2021 معدل 6.9% بينما قدر معدل دول منطقة أفريقيا الجنوبية ب 9.2% في حين تشهد أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وافريقيا الشرقية وافريقيا الوسطى معدلات مرتفعة تقدر ب 23.2% و 29.8% و 32.8% على التوالي وهو ما يؤكد ضعف تغطية القطاع الزراعي للطلب السوقي من الاحتياجات الغذائية الاقليمية اضافة الى تراجعه رغم حيازة القارة لمساحات زراعية شاسعة بسبب النزوح الريفي نحو المدن وهو ما يفاقم من اشكالية تحقيق الأمن الغذائي الذاتي في المنطقة ويزيد من تكلفة فاتورة الغذاء التي تشهد

ارتفاع في أسعارها على صعيد الأسواق العالمية بسبب اضطرابات الامدادات الناجمة عن الأزمات وزيادة التصعيد ، بشكل عام تصنف افريقيا من القارات التي يعاني فيها أكثر من ثلث الأشخاص من النقص الغذائي وهو ما يعادل278 مليون شخص[1].

1.عوامل تعزيز مردودية القطاع الزراعي في افريقيا: لتغطية مختلف الفجوات للقطاع الزراعي في إفريقيا يسعى المكتب الإقليمي لإفريقيا التابع لمنظمة الأغذية والزراعة إلى تسطير رسائل سياسات التحول الزراعي بالتزامن مع النمو المرصود لأسواق الأغذية ضمن التجارة الاقليمية لتحقيق التنمية الريفية من خلال[2]:

1.1 تعزيز تكثيف الإنتاج المستدام وتنمية سلسلة القيمة الزراعية؛ من خلال تبني آليات مبتكرة للتمويل وتقاسم المخاطر والاستثمار في الابتكارات الرقمية لدعم الزراعة، تحسين حوكمة الموارد الطبيعية لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات وتحقيق تساوي الفرص، جذب استثمارات القطاع الخاص في تجارة الأغذية الزراعية والتنمية الريفية.

2.1 دعم القدرة على الوصول إلى الأسواق وتحسين التجارة؛ لتيسير تسويق القطاع الزراعي وتشجيع الأعمال التجارية الزراعية من خلال إتباع الاستراتيجيات الكفيلة بتعزيز السلامة الغذائية والسيطرة على الأمراض النباتية والحيوانية، ودعم مختلف الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

3.1 بناء القدرة على الصمود من أجل تعزيز الزراعة وسبل العيش في المناطق الريفية في إفريقيا؛ من خلال تعزيز قدرة الحكومات على الحد من مخاطر الكوارث والاستجابة لحالات الطوارئ والأزمات الغذائية.

4.1 تحقيق السلامة الغذائية والأمن الغذائي والأنظمة الغذائية الصحية للجميع؛ عن طريق تطوير وتنفيذ سياسات وطنية للزراعة والغذاء والتغذية، ودعم خطط الاستثمار لتحقيق أنظمة غذائية مستدامة وشاملة للجميع، إقامة شراكات مبتكرة من خلال مبادرة يداً بيد، تعزيز آليات التنسيق بين القطاعات المتعددة، وتقوية القدرة على تعبئة الموارد وجمع البيانات وتحليلها لتحقيق تحول ريفي شامل من خلال التنمية التصنيع الزراعي ودعم إنتاجية صغار المزارعين للمساهمة في التنويع الاقتصادي.

5.1 تشجيع الانفاق على البحث والتطوير الزراعي؛ أنفقت افريقيا بشكل عام3.4 مليار دولار في سنة 2016 على البحوث الزراعية، تركز هذا الانفاق بشكل كبير في البلدان الكبرى كما يظهر في الشكل الموالي:

الشكل رقم 1-11: الانفاق على البحوث الزراعية حسب الدول الافريقية.

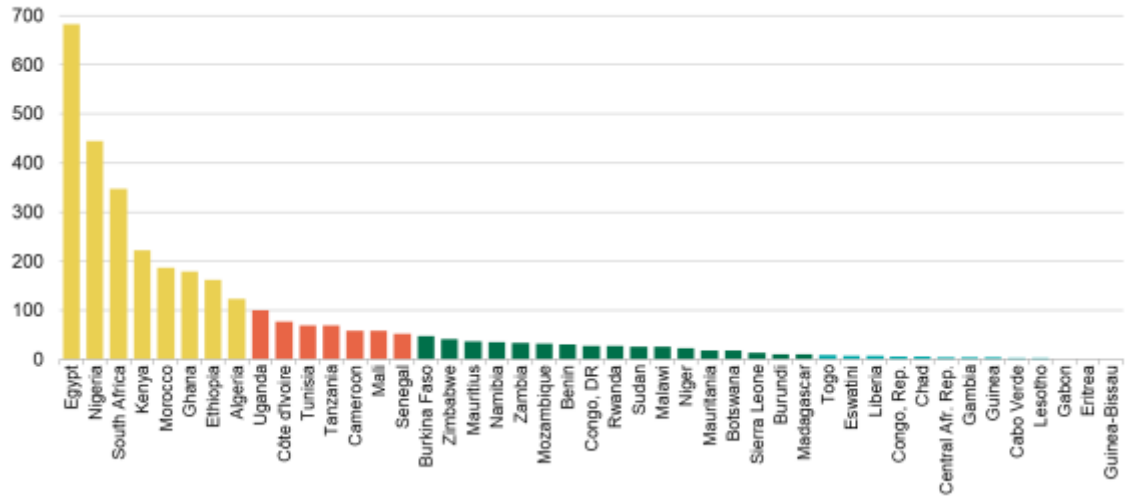

المصدر: الاتحاد الافريقي، تقرير عن تعزيز الاستثمار في البحوث الزراعية في افريقيا، دعم زيادة الاستثمار في البحوث الزراعية في افريقيا، الدورة العادية الرابعة للجنة الفنية المتخصصة للزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة، 17 ديسمبر2021، أديس أبابا اثيوبيا، ص06.

يظهر الشكل تركز الانفاق على البحث والتطوير الزراعي في عدد قليل من البلدان الافريقية، ساهمت مصر 682 مليون دولار ونيجيريا 445 مليون دولار وجنوب أفريقيا 346 مليون دولار، تشكل هذه الدول مجتمعة 44 % من الانفاق على البحوث الزراعية على مستوى القارة، أما

[1]: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موجز عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، إعادة توجيه السياسات الغذائية والزراعية لزيادة القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية، 2022، ص15.

[2]: website : http://www.fao.org/policy-support/regions/africa/ar/ from FAO organization .

كينيا وهي رابع أكبر دولة من حيث نفقات البحوث الزراعية ب 222 مليون دولار في 2016 تليها المغرب187 مليون دولار، وغانا 179 مليون دولار وإثيوبيا 162 مليون دولار والجزائر 124 مليون دولار، فيما كانت مستويات الانفاق في البلدان المتبقية أقل بكثير حيث أنفقت سبع دول وهي أوغندا وساحل العاج وتونس وتنزانيا والكاميرون ومالي والسنغال ما بين 50 و 100 مليون دولار على البحوث الزراعية و18 دولة بين 10 و 50 مليون دولار و 17 دولة بين 0.2 و 10 ملايين دولار، يلزم عدم التجانس في مستويات الانفاق على البحوث الزراعية مضاعفة الجهود لتعزيز العلوم والتكنولوجيات الزراعية القادرة على رفع مردودية مقومات القطاع الزراعي في افريقيا.

6.1 الاستثمار في البنية التحتية المرتبطة بالزراعة لتحسين القدرة التنافسية؛ ضمن هذا الاطار يمثل التخفيف من القيود اللوجيستية المرتفعة الناتجة عن ضعف وسائل النقل والبنية التحتية مجالا لتعزيز توافر المنتجات الزراعية بأسعار تنافسية، والاندماج في سلاسل القيمة للسلع الزراعية في ظل كفاية وسائل النقل والري والتخزين والخدمات لصناعات المنتجات الزارعية.

2.رؤيا البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في افريقيا CAADP؛ تبنت الدول الافريقية البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في إفريقيا كونه برنامج زراعي للشراكة خاص بالاتحاد الافريقي أنشئ بموجب المؤتمر في مابوتو بالموزنبيق في سنة 2003، أصدرت قمة الاتحاد الافريقي أول إعلان حول البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا كجزء لا يتجزأ من الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد)، يهدف بشكل أساسي الى [1]:

- اعتماد النمو القائم على الزراعة كاستراتيجية رئيسية للحد من الفقروالجوع؛
- تخصيص 10% من الميزانية العامة للقطاع الزراعي؛
- استهداف تحقيق 6% كمعدل نمو الناتج المحلي الزراعي السنوي؛
- استغلال التكامل الاقليمي لزيادة نمو الزراعة القارية؛
- تبادل الخبرات واقامة الشراكات في مجالات البحث والتطوير الزراعي لتعميم الافادة بشكل اقليمي وقاري.

بعد مرور 20 سنة على البرنامج لم تتمكن البلدان الافريقية من تحقيق أهداف البرنامج حيث انخفض الانفاق على القطاع الزراعي من 2.77% في 2013 الى 2.27% في 2021 بسبب الحيز المالي الضيق الذي تعاني منه أغلب الدول نتيجة توالي الازمات زيادة أعباء الدين مما حال دون رفع الناتج الزراعي، الا أنه يمكن تحقيق الأهداف المحددة في البرنامج بزيادة كفاءة أنظمة البحث من خلال تحسين تخصيص وتوجيه الموارد داخل البلدان وفيما بينها بالشكل الذي من شأنه أن يعزز كفاءة وتأثير الاستثمار في البحث والتطويرالزراعي.

الفرع الثالث: تطور قطاع الخدمات ضمن الاقتصاد الافريقي: تعتبر الخدمات ضرورية لتعزيز تنويع الصادرات من خلال توفير الخدمات التجارية والمالية لتيسير الاستفادة من الأسواق الجديدة وصنع منتجات جديدة، بيد أن أداءقطاع الخدمات سواء من حيث تنوع الجهات الفاعلة أو المنتجات داخل السوق المحلية يظل ضروريا لضمان توافر الخدمات ذات الصلة من أجل زيادة مدى تعقيد السلع المصنعة وتنوعها، فعلى سبيل المثال يظل استخدام المدخلات من خدمات الأعمال التجارية وخدمات الاتصالات منخفضا في معظم البلدان الإفريقية حيث يبلغ متوسطه نحو 10% في الإنتاج والمنتجات المصدرة في حين تمثل الخدمات أكثر من50%من المدخلات في الإنتاج فان الجزء الأكبر منها يأتي من خدمات التوزيع[2].

[1]: نادية سوداني، واقع القطاع الزراعي في افريقيا في ظل انعدام الأمن الغذائي ومدى أهمية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في افريقيا CAADP في تنمية القطاع الزراعي في افريقيا، مجلة اضافات اقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2023، ص 311-312.

[2]: مجلس التجارة والتنمية، التنمية الاقتصادية في إفريقيا: إعادة النظر في أسس تنويع الصادرات في إفريقيا-الدور الفعال للأعمال التجارية والخدمات المالية، الدورة التنفيذية الثانية والسبعون، 17-21 أكتوبر 2022، ص4.

الشكل رقم 1-12 : حصة قطاعات الخدمات من اجمالي صادرات الخدمات في افريقيا(%) 2005-2019.

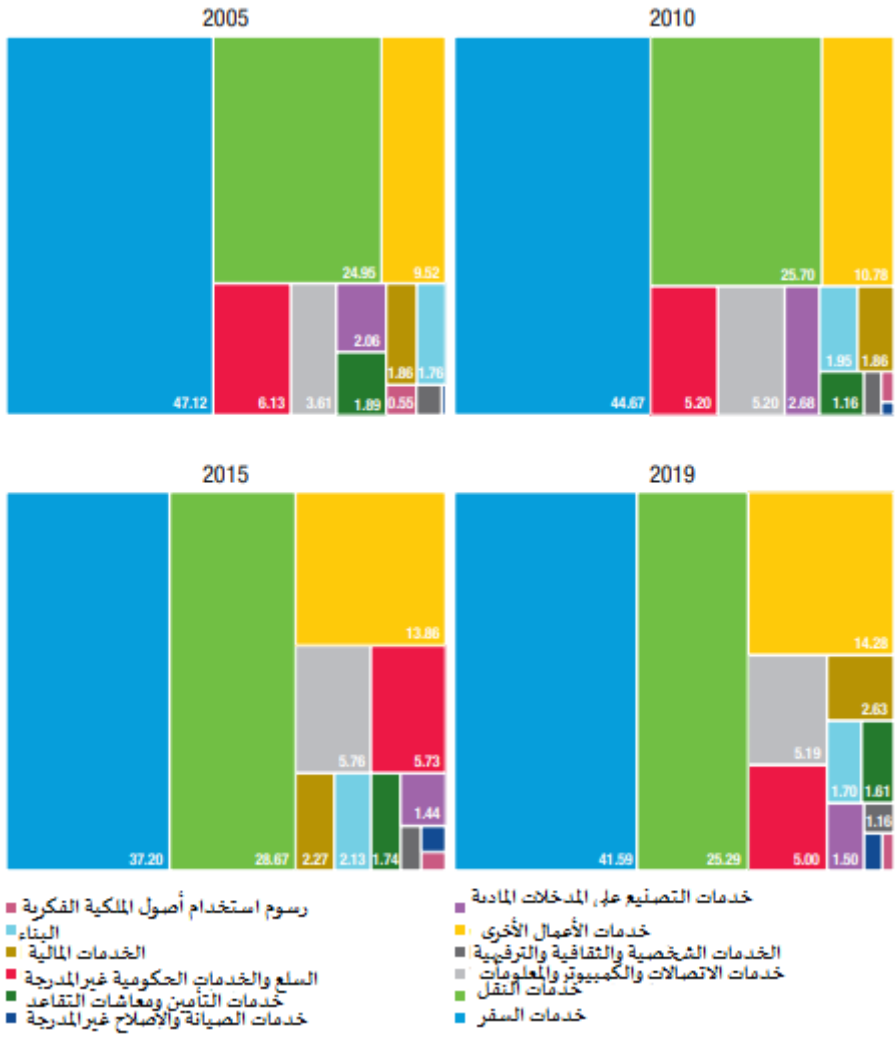

Source : UNCTAD, Rethinking the Foundations of Export Diversification in Africa: THE CATALYTIC ROLE OF BUSINESS AND FINANCIAL SERVICES, economic developement in africa Report 2022, p75.

يظهر الشكل حصة قطاعات الخدمات من اجمالي صادرات الخدمات في افريقيا في 12 لأصناف الخدمات، تنقسم الى خدمات تقليدية مثلت 70% والتي تتركز بشكل كبير في خدمات السفر(بما في ذلك السياحة والخدمات المرتبطة بها) والنقل حيث قدرت في2005 ب 47.12% و 24.95% لتتراجع في 2015 بنسبة 37.20 % و 28.67% ثم تعاود الارتفاع الى 41.59% في خدمات السفر في حين تستمر خدمات النقل في التراجع عند 25.29% في سنة 2019، أما خدمات الاصلاح والخدمات غير السوقية التي تشمل الصحة والتعليم والمجتمع والادارة فهي تشكل حصة أقل حيث قدرت في 2019 ب5%، بالمقابل يتعلق الشق الاخر بالخدمات كثيفة المحتوى التكنولوجي وهي تشمل خدمات الملكية الفكرية، الخدمات المالية، خدمات التأمين، البناء، التصنيع، الاعمال، الاتصالات الكمبيوتر والمعلومات، وهي تستأثر مجتمعة ب20% فقط من اجمالي صادرات الخدمات الافريقية ، على العموم تهيمن الخدمات التقليدية في افريقيا ذلك أن حصة الخدمات من اجمالي الصادرات في أكثر من نصف جميع الدول الافريقية تقل عن 15% بسبب السياسات التقييدية للدول الافريقية اضافة الى النمط الاقتصادي المتبع والمتعلق بالاعتماد على الموارد الطاقوية والتعدينية.

وعليه ينشط مصدري ومستوردي الخدمات في افريقيا ضمن نطاق ضيق ومحدرد ذلك أن التجارة في الخدمات تركز بشكل كبير في فروع قطاعات محددة تعاني من ضعف ديناميكيتها وتراجع استغلالها نتيجة محدودية الاستثمارات فيها.

الشكل رقم 1-13: كبار مصدري ومستوردي الخدمات في افريقيا لسنة 2022.

Exporter (Ranked by value)	Value	Share in World total	Annual growth rate
	(Billions of $)	(Percentage)	(Percentage)
Egypt	32	0.4	44.2
Morocco	22	0.3	42.6
South Africa	13	0.2	38.2
Ghana	(e) 8	(e) 0.1	(e) -9.5
Ethiopia	7	0.1	25.8
Developing Africa	133	1.9	31.0

Importer (Ranked by value)	Value	Share in World total	Annual growth rate
	(Billions of $)	(Percentage)	(Percentage)
Egypt	25	0.4	9.8
Nigeria	19	0.3	17.2
South Africa	18	0.3	33.2
Ghana	(e) 12	(e) 0.2	(e) -3.9
Angola	11	0.2	60.2
Developing Africa	191	2.9	18.0

Source : UNCTAD Handbook of Statistics 2023, p31.

يظهر من الشكل أن كبار مصدري الخدمات في افريقيا ينحصر في مصر ب32 مليار دولا وبمعدل نمو سنوي يقدر ب 44.2%، فيما تساهم المغرب ب 22 مليار دولار بمعدل نمو 42.6%، أما جنوب افريقيا واثيوبيا فتصدران 13 و 7 مليار دولار بمعدل نمو 38.2 و 25.8% على التوالي، بالمقابل تستورد مصر25 مليار دولار من الخدمات بنمو سنوي يقدر ب 9.8% تليها المغرب ب 19 مليار دولار بمعدل نمو سنوي يصل الى 17.2%، أما جنوب افريقيا وأنغولا فتستوردان الخدمات بقيمة 18 و 11 مليار دولار بمعدل نمو سنوي 33.2 و 60.2% على التوالي، على العموم يساهم المصدرون الرئيسيون للخدمات في افريقيا باجمالي قيمة 133 مليار دولار كصادرات و 191 مليار دولار كواردات خدمات بمعدل نمو سنوي بنسبة 31% و 18% على التوالي .

أولا: خدمات السياحة : عرفت السياحة توسعا كبيرا في افريقيا فقد تضاعف عدد السياح الدوليين بالارتفاع من 24 مليون في الفترة 1995-1998 الى 48 مليون في الفترة 2005-2008 ليصل الى 56 مليون سائح في الفترة 2011-2014، مستحوذة بذلك على 4.4% من عدد السياح وبعائدات سياحية تقدر ب 2.3% من العالم في سنة 2015، هذا أدى الى زيادة عائدات الصادرات السياحية بأكثر من ثلاثة أضعاف، اذ ارتفعت من 14 مليار دولار في 1995-1998 الى 47 مليار دولار في الفترة 2011-2014، مدفوعة بشكل أساسي من أنغولا 26%، غانا 18%، كابو فيردي 18%، بالمقابل سجل أعلى متوسط لعدد السياح الدوليين في مصر(9.9 مليون) والمغرب(9.8 مليون) جنوب افريقيا(9.2 مليون) وتونس(6.8 مليون) في الفترة الممتدة 2011-2014 مشكلة 64% من مجموع السياح الدوليين الوافدين الى افريقيا، كما يتوقع أن يزيد السياح الوافدين الى افريقيا ليصل الى 134 مليون سائح في 2030 [1]، مثلت السياحة في النمو الاقتصادي 2.6% نتيجة ارتفاع مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي لافريقيا من 6.8% في الفترة 1995-1998 الى 8.5% في 2011-2014 الا أنها تبقى دون المتوسط العالمي(10% من الناتج المحلي الاجمالي) حيث تترجم هذه المساهة تفعيل الأنشطة الاقتصادية التي تنتج عن وكالات الأسفار والفندقة والطيران والمطاعم والصناعات الترفيهية المرافقة لها، كما شهدت هذه الفترة الاخيرة نمو الاستثمارات السياحية الرأسمالية بقدر26 مليار دولار(1.8 من الناتج المحلي) ثم ارتفعت الى 30 مليار دولار في سنة 2016، لا أن انعكسات جائحة كورونا أثرت بشكل كبير على قطاع السياحة والسفر في افريقيا.

[1]: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مذكرة اعلامية عن التنمية الاقتصادية في افريقيا: السياحة في خدمة نمو شامل قادر على احداث التحول، جنيف 2018، ص02.

الشكل رقم 1-14: إجمالي الناتج المحلي للسفر والسياحة (2021 مقارنة بـ2019)
مقابل الحصة المحلية من إجمالي الطلب (2019)

Source : world travel and tourism council, travel and tourism economic impact, global trends august 2022, p07.

يظهر الشكل العلاقة بين أداء السفر والسياحة حيث بدأ قطاع السفر والسياحة في أفريقيا بالتعافي من تأثير كورونا بنمو مساهمته في إجمالي اقتصاد المنطقة بنسبة 23.5%، بالارتفاع من 97 مليار دولار أمريكي في عام 2020 إلى 119 مليار دولار أمريكي في عام 2021، معدل التعافي هذا كان أسرع من قطاع السفر والسياحة العالمي (21.7%)، أدى هذا النمو إلى تحسن حصة السفر والسياحة في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد والتي ارتفعت من 3.8% في عام 2020 إلى 4.4% في عام 2021 مدفوع بشكل أسرع في شمال إفريقيا (26.8%) منه في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (21.7%)، كما ارتفع عدد الوظائف التي يدعمها القطاع بالتزامن مع انتعاش مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، ففي عام 2020 تم فقدان 5.8 مليون وظيفة في مجال السفر والسياحة بسبب قيود السفر المرتبطة بفيروس كورونا، الا أنها تعافت في عام 2021 وارتفعت بنسبة 8.2% مما يدعم 21.3 مليون وظيفة، كما سجلت مصر التي تمتلك أكبر قطاع للسفر والسياحة في إفريقيا انتعاشًا قويًا على أساس سنوي بنسبة 29.3% مدعومًا بانتعاش بنسبة 28.8% في عدد السياح الدوليين مما أدى إلى زيادة إيرادات المسافرين الأجانب بنسبة 36.4%، فيما تباين نشاط القطاع بالنسبة لرواندا والمغرب وجنوب افريقيا وكينيا باعتبارهم الاقتصادية الأكثر نشاطا في افريقيا ضمن خدمات السياحة والسفر، تباطأ نمو مساهمة السفر والسياحة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 20.5% في سنة 2022 ومن المتوقع أن يعود إلى مستويات 2019 في عام 2024 مع تقديرات بنمو القطاع بمعدل سنوي متوسط قدره 6.8% وهو أعلى من النمو المقدر بنسبة 3.3% للاقتصاد الإقليمي بأكمله، وعليه سيؤدي التعافي الى ارتفاع مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي لافريقيا الى 121 مليار دولار بحلول سنة 2026 وخلق 14 مليون فرصة عمل جديدة في المنطقة بحلول عام 2032.

ثانيا: خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تختلف استفادة الشركات من خدمات التكنولوجيا في إفريقيا حيث أن المؤسسات الديناميكية تختص بحصص أكبر في تجاراتها الرقمية في إفريقيا كما هو ظاهر في الشكل الموالي:

الشكل رقم 1-15: شركات التصنيع والخدمات الرسمية في إفريقيا التي تستخدم الإنترنت.

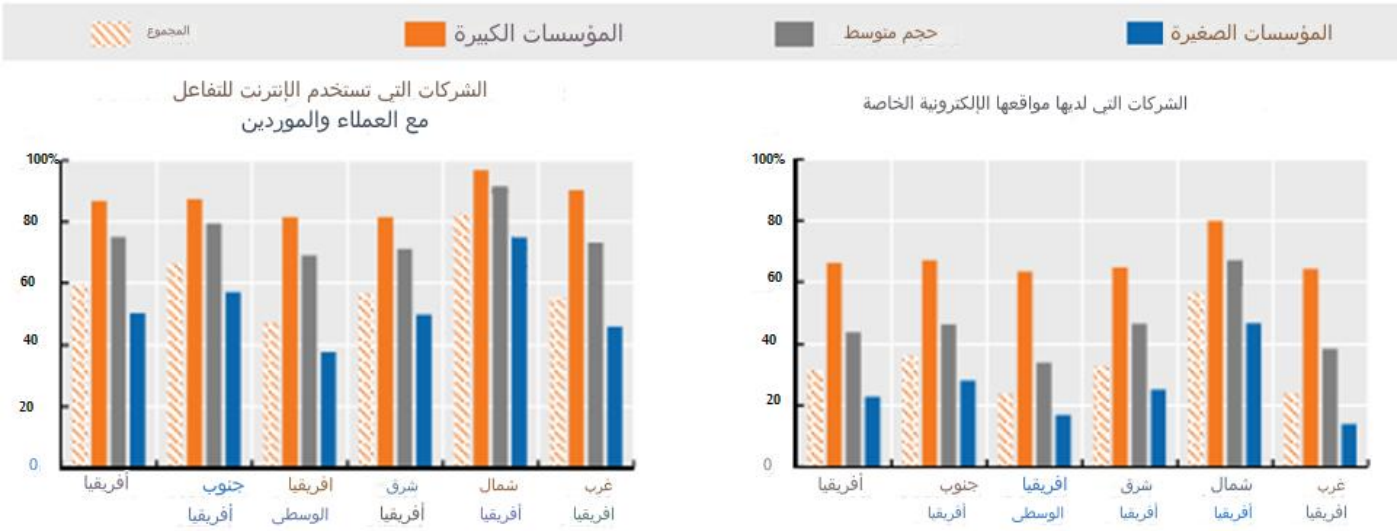

Source : AUC/OECD, AFRICA'S DEVELOPMENT DYNAMICS: DIGITAL TRANSFORMATION FOR QUALITY JOBS, 2021, p29.

يظهر الشكل زيادة توجه الشركات إلى استخدام الانترنت للتفاعل مع العملاء والموردين مقارنة بالسعي لامتلاكها مواقع ويب خاصة بها ذلك أن زيادة الاعتماد الرقمي الأقوى يعزز نمو الشركة ومرونتها خاصة إذا كانت السياسات تشجع أيضًا على انتشار الابتكار الرقمي في مختلف تكنولوجيات المعلومات والاتصال بين الشركات الصغيرة والمتوسطة على سبيل المثال تحتاج الحكومات إلى التغلب على الاختناقات في التجارة الإلكترونية عبر الحدود من خلال دعم المدفوعات الإلكترونية الدولية والتسليم عبر الحدود والمعايير والشهادات كما يمكن أن تصبح الشركات أكثر قدرة على المنافسة من خلال زيادة نشاطها على الإنترنت وخدمات ما بعد البيع كما يمكن لرواد الأعمال في إفريقيا استخدام الاتصال الرقمي لدخول مجالات جديدة، أحد الأمثلة على ذلك هو النمو السريع عبر الإنترنت لشركةNollywood النيجيرية وهي صناعة أفلام توظف حوالي مليون شخص[1]، وعليه يمثل الاهتمام بامدادات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أهم العوامل لتعزيز التجارة في افريقيا.

ثالثا: دوافع تطوير الخدمات في إفريقيا: للمساهمة في تطوير قطاع الخدمات على دول القارة أن تزيد من تدفق الاستثمارات للخروج من تقديم خدمات تقليدية وتركز على النمط الجديد في الخدمات الذي يساعد بشكل كبير في تحقيق التحول الهيكلي للاقتصاديات الإفريقية بحيث يمكنها من التأثير على مستويات التعقيد والتنوع لسلة الخدمات القابلة للتصدير أو التي تكون قادرة على خلق سلاسل قيمة إقليمية وعالمية، ترتكز على[2] :

2.جعل قطاع الخدمات أكثر ديناميكية بالقدر الذي يسهم في جعل القطاع الخاص ينبض بالحيوية بما يشمل الشركات الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوفير سبل مبتكرة وفعالة لتنويع الاقتصاديات الإفريقية وتحقيق التحول الهيكلي.

3.تطوير الخدمات المالية وجعلها فعالة حتى تعمل بمثابة قناة مستدامة يمكن من خلالها للقطاع الخاص بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعبئة التمويل لدخول أسواق جديدة وتنويع الصادرات والارتقاء بمستوى الأنشطة الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية.

4.تعزيز نمو التجارة في الخدمات؛ لتفعيل دورها في خلق سلاسل قيمة إقليمية في إفريقيا باعتبارها نقطة محورية حيث مثلت التجارة في الخدمات في الفترة الممتدة بين 2005-2019 نسبة 17% فقط كما يغلب عليها الطابع التقليدي مثل السفر والنقل مما يشير إلى محدودية فرص الحصول على مجموعة متنوعة من المدخلات من الخدمات التنافسية الأساسية من داخل القارة.

5.السعي للحصول على الخدمات كثيفة المعارف؛ كخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإضافة قيمة أعلى للتصدير وتمكن من الابتكار في العمليات التجارية ونظم الإنتاج وتدفع عجلة نمو القطاع وتسهم في تيسير الروابط بين الإنتاج والإمداد مما يرفع من القدرة التنافسية العامة للشركات وتزيد من تعقيد وتنوع سلة الصادرات.

[1] : AUC/OECD, op cit, p28.

[2] : مجلس التجارة والتنمية، التنمية الاقتصادية في إفريقيا: مرجع سبق ذكره، ص2-4.

6. استغلال قطاع الخدمات لتعزيز التحول الهيكلي للاقتصاديات الافريقية: يكمن ذلك من خلال تعزيز دور قطاع السياحة على سبيل المثال في تحقيق التكامل الاقليمي والنمو الشامل عبر التعاون الاقليمي كونه يرتبط بالعديد من القطاعات الاقتصادية، فبامكان السياحة استحداث فرص العمل التي تعزز الروابط بين القطاعات كما أنها تساهم بشكل كبير في احداث تنويع اقتصادي، لذا يمثل رفع القيود المتعلقة بالتأشيرات وايجاد نظم مشتركة للتسويق السياحي في ظل دفع المشاريع الاستثمارية المشتركة لتطوير الهياكل السياحية كالفنادق والمطارات مع اشراك أصحاب المصلحة في القطاع السياحي، هذا يساهم في رفع مشاركة القطاع السياحي في احداث نمو اقتصادي في افريقيا.

المطلب الثاني: تحليل مستويات ونمط التجارة بين الاقتصاديات الافريقية

تتميز التجارة بين الدول الافريقية بضعفها وتشتتها ذلك أن معظم الدول تعمل على تعزيز تجاراتها مع أسواق الدول الأوروبية والاسيوية والأمريكية أكثر من التوجه الى تعزيز التبادلات التجارية مع الدول المجاورة في افريقيا، وهذا راجع بشكل أساسي الى تزايد القيود التعريفية وغير التعريفية على التجارة الاقليمية في افريقيا، مما حد من المزايا التبادلية في المنطقة من جهة والى ضعف خطط التحرير التجاري المنتهج من طرف الدول الافريقية ضمن تعدد الاتفاقيات الاقليمية المبرمة وساهم في ضعف التخصص في الانتاج والتصدير اضافة الى تنامي التكاليف المصاحبة للتجارة وهو ما أثر على الصادرات والواردات البينية للدول الافريقية، لذلك يمثل تعزيز المجالات الرئيسية ذات ا أولوية الأساس الاستراتيجي للارتقاء بالتجارة الافريقية البينية من مستوياتها بما يقارب بين10% و 12% و 25% أو أكثر خلال السنوات القادمة السبيل الوحيد لجعل المبادلات التجارية الاقليمية محركا لتعزيز التنمية والتكامل الاقليمي الافريقي على غرار ما هو قائم في مناطق من العالم مثل الاتحاد الأوروبي واسيا، وللوصول الى ذلك يتم النظر في مستويات وأنماط التجارة الحالية بين الاقتصاديات الاقليمية للوقوف على مواطن القوة والضعف.

الفرع الأول: واقع التجارة البينية الافريقية: بلغ إجمالي التجارة البينية الإفريقية 137.6 مليار دولار أمريكي في سنة 2019 وهو أقل بنسبة 4.7% من سنة 2018 التي قدرت فيها إجمالي الصادرات البينية الإفريقية ب 16% وإجمالي الواردات البينية الإفريقية ب 12% ، وهو ما يعكس القدرات الإنتاجية المحدودة في تلبية احتياجات إفريقيا وضعف التجارة البينية الإفريقية بفعل تصدير معظم دولها للسلع الأساسية وغير المصنعة، وبامتداد أثار فيروس كورونا إلى إفريقيا تم تسجيل انخفاض الواردات إلى إفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 15% بينما انخفضت واردات شمال إفريقيا بنسبة 13% في الربع الأول من سنة 2020[1]، كما حدث انخفاض في النمو الاقتصادي في المنطقة إلى مابين -1.1% إلى -5.1% تكبدت فيها المنطقة خسائر في الإنتاج تتراوح بين 37 مليار دولار أمريكي إلى 79 مليار دولار أمريكي لعام2020 أثرت بشكل حاد على الشركاء التجاريين الرئيسيين في المنطقة وانخفضت على أثرها أسعار السلع الأساسية والسياحة كما أسهمت أزمة كورونا في زيادة انعدام الأمن الغذائي مع ضعف العملات وارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في المنطقة[2]، وباستمرار حالة عدم اليقين نتيجة الإغلاق الناجم عن انتشار الوباء والتداعيات السلبية في حركة التجارة الدولية وتذبذب خطوط الإمداد للسلع والخدمات أصبح العمل الإفريقي ضمن التكامل الاقليمي ضرورة لتفادي تأثيرات الأزمات الدولية من خلال تحرير الأسواق بين البلدان الإفريقية،التي تؤدي إلى إبرام ما يقارب 2862 علاقة تجارية محتملة عبر إفريقيا، تعبر 29% منها عن علاقات تجارية حرة ونشطة، تخضع 71% منها لبروتوكولات التجارة العامة ولمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وكون التجارة البينية الإفريقية تمثل متوسط الصادرات والواردات بين البلدان الإفريقية يتم اظهار قيم تطورها من خلال:

جدول رقم1-01: تطور التجارة البينية الافريقية من 2015-2023.

	2017-2015	2018	2019	2020	2021	2022
القيمة(مليار دولار)	**125.2**	**159.1**	**137.6**	**56.4**	**166.72**	**193.17**
المعدل(%)	**15.2**	**17**	**13.24**	**9.32**	**16.53**	**18.6**

Source : world economic forum, Connecting Countries and Cities for Regional Value Chain Integration Operationalizing the AfCFTA, JANUARY 2021, p10.

[1] : world economic forum, Connecting Countries and Cities for Regional Value Chain Integration Operationalizing the AfCFTA, JANUARY 2021, p10.

[2] : World bank group, the african continental free trade area, economic and distributional effects, 2020, p07.

World bank group, the african continental free trade area, economic and distributional effects, 2020, p07.

UNCTAD, Made in Africa, rules of origin for enhanced intra-African trade, unctad rapport 2019, p20.

يظهر الجدول أن التجارة البينية الافريقية قدرت بـ 15.2% في الفترة الممتدة بين 2015-2017 وهو معدل منخفض مقارنة بالتجارة البينية في أمريكا أوروبا واسيا والتي قدرت فيها بحوالي 47.4% 61.1% و67.1% على التوالي[1]، إلا أنها سجلت نموا بارزا في 2018 قدر بنسبة 17% لتصل إلى 159.1 مليار دولار أمريكي وهو ما يمثل 16.1% من إجمالي التجارة الإفريقية ، حيث يرجع هذا النمو إلى زيادة أسعار السلع المصدرة داخل المنطقة ومرونة الطلب على السلع الصناعية من طرف الاقتصاديات الصناعية في المنطقة كجنوب إفريقيا ومصر[2]، تعافت قيمة التجارة البينية الأفريقية بشكل ملحوظ في عام 2021 لتصل إلى 166.72 مليار دولار بعد عامين متتاليين من التراجع كما زادت قيمة التجارة بين البلدان الأفريقية بنسبة 16.53% في عام 2021 مقارنة بانخفاض قدره 7.64% في عام 2020 مقارنة بذلك زادت التجارة الخارجية بشكل أكبر من التجارة البينية الأفريقية لتصل إلى1,156 مليار دولار بمعدل نمو 29.58% في عام 2021 بعد الانخفاض الحاد في عام 2020 بنسبة 17.16% إذا انعكس الانخفاض الحاد في عام 2020 نتيجة تأثير تدابير القيود التجارية ، كان الانتعاش التجاري الأفريقي القوي في عام 2021 مدفوعًا بالانتعاش العالمي القوي والمتزامن مع نمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة5.9% وتعزيز الطلب العالمي وانتعاش قوي في أسعار السلع الأساسية وقد تم دعم هذا الاتجاه من خلال التحفيز النقدي والمالي الواسع والطموح وانتعاش التجارة العالمية وتحسين فهم وإدارة جائحة COVID-19 مع زيادة توافر اللقاحات وتحسين العلاجات والاختبارات[3]، في سنة 2022 وصلت قيمة التجارة البينية الأفريقية إلى 193.17 مليار دولار أمريكي لتنمو بنسبة 18.6% وعلى الرغم من مرونة التجارة البينية الأفريقية في سياق تباطؤ حاد في النمو العالمي الذي يمثل حوالي 13.8% من إجمالي التجارة الأفريقية في سنة 2022 أي أقل قليلاً من 14.4% في سنة 2021 كان هذا جزئياً انعكاساً للنمو الأقوى للتجارة خارج أفريقيا والتي زادت بنسبة 22.4% سنة 2022. ومع ذلك، فإن القيمة الإجمالية للتجارة البينية الأفريقية التي توسعت تخفي تباينات إقليمية مهمة أين سجلت جنوب أفريقيا معدل النمو الأكثر بتوسع تجارتها مع البلدان الأخرى في جميع أنحاء المنطقة بنسبة 47.4%، وعززت مكانتها كمحرك رئيسي للتجارة البينية الأفريقية في سنة 2022، كما عززت غرب أفريقيا مكانتها باعتبارها المنطقة التجارية الاقليمية الثانية بين البلدان الأفريقية حيث تمثل 22% من إجمالي التجارة البينية الأفريقية، وباعتبارها المنطقة الاقليمية الثالثة للتجارة البينية الأفريقية شكلت أفريقيا الوسطى 11%، بالمقابل بلغت مساهمات شرق وشمال أفريقيا في إجمالي التجارة البينية الأفريقية حوالي 10.3 و9.3%على التوالي[4].

تجدر الإشارة إلى أن إفريقيا تمثل أكبر ثاني سوق إقليمي لدول جنوب إفريقيا ووجهة لصادراتها بعد أسيا، حيث سجل نمو في صادرات جنوب إفريقيا في 2017 بنسبة 2% نحو أسيا و5% نحو إفريقيا، يرافق هذا النمو تنوع تجاري متزايد يعكس جزئيا الطبيعة الاقتصادية لجنوب إفريقيا المتسمة بالطابع التصنيعي، حيث يتم تصدير الوقود المنتجات والأحجار الكريمة المركبات والآلات لشركائها التجاريين الإقليميين: بوتسوانا وناميبيا، والمنتجات البلاستيكية لشركاء آخرين مثل: نيجيريا[5]، كما تظهر تقديرات مؤشرات التنافسية تغير مرتبتها صعودا ب7 مراكز لتصنف في المرتبة60، باعتبارها مركزا ماليا وإقليميا(بمرتبة 19) لامتلاكها أسواق أسهم وتأمين وائتمان متطورة، إضافة إلى أكثر البني التحتية تقدما في إفريقيا(المرتبة45) وتصنف من أفضل البلدان في إفريقيا من حيث حجم السوق(المرتبة35)[6]، كما أنها مصنفة كأحد المتابعين في استخدام تقنيات الإنتاج الرقمي المتقدمةAdvanced digital production technologies بامتلاكها قاعدة صناعية قوية للآلات والمعدات والصناعات الالكترونية، وهي صناعة رقمية كثيفة التكنولوجيا، فبفضل الروابط الخلفية من خلال سلاسل القيمة الخاصة بها أوجدت الصناعة 250000 فرصة عمل مما يجعلها أكبر مصدر رسمي للتوظيف في البلاد[7].

بالنظر الى توزيع حصص صادرات التجارة الافريقية يظهر المستوى الدولي تحولات بين الأسواق العالمية تظهر من خلال:

[1] : UNCTAD, Made in Africa, rules of origin for enhanced intra-African trade, unctad rapport 2019, p20.

[2] : African Export-Import Bank, AFRICAN TRADE REPORT 2019, African Trade in a Digital World, p101.

[3] : African Export-Import Bank, Au bout de deux ans de pandémie Partenaires de confiance en temps difficiles, Rapport Annuel 2021, p45.

[4] : AFREXIMBANK, Export Manufacturing and Regional Value Chains in Africa under a New World Order, African Trade Report 2023, p65.

[5] : AFRICAN TRADE REPORT 2019, African Trade in a Digital World, p100.

[6] : World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2019, p19.

[7] : UNIDO, Industrial Development Report 2020, Industrializing in the digital age , p69.

الشكل رقم1-16: تغير حصص صادرات التجارة الافريقية في الأسواق الدولية لسنة 2021 مقارنة بسنة 2000.

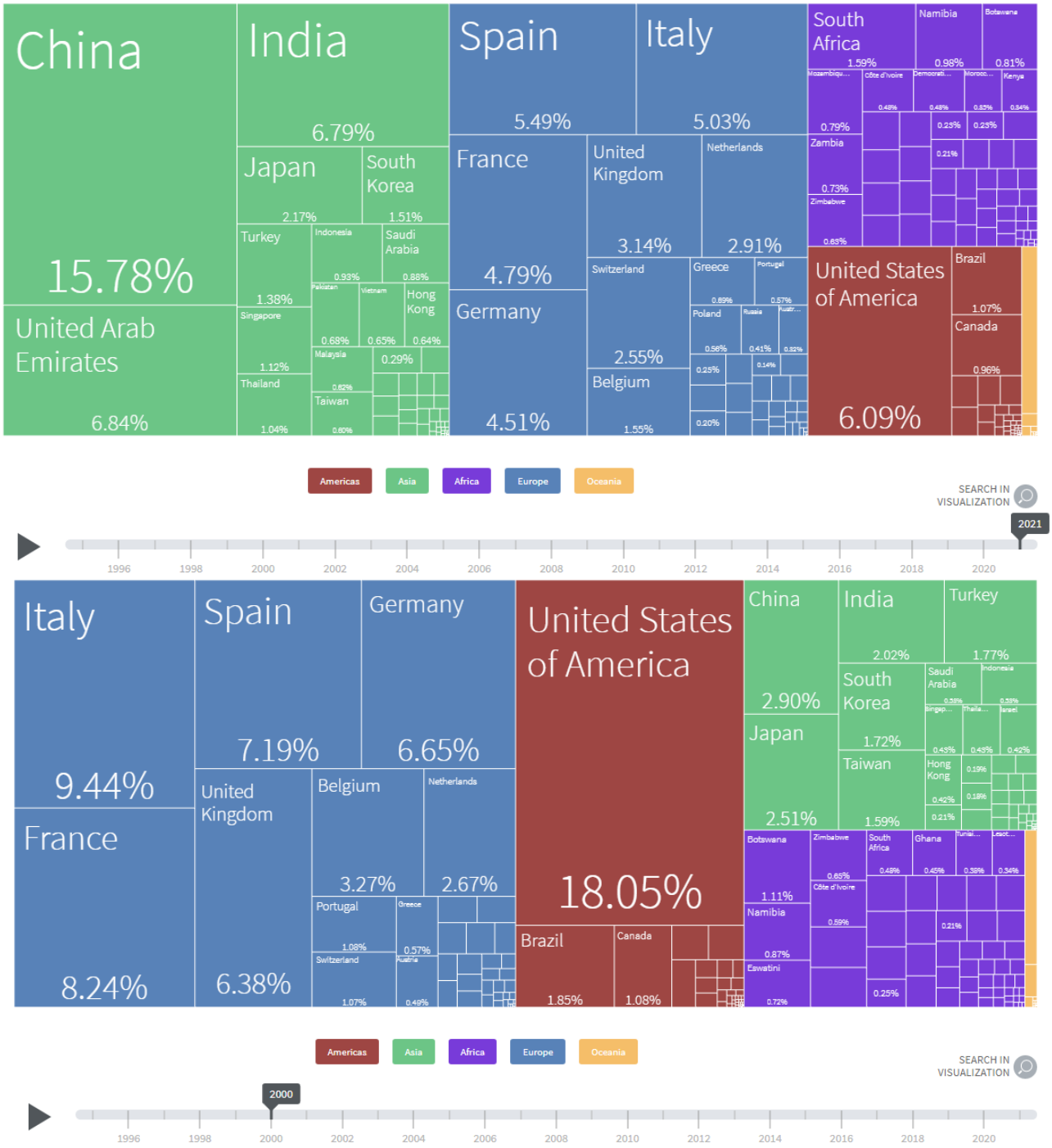

Source :atlas of economic complexity 2023, avalaible on:

https://atlas.cid.harvard.edu/explore?country=1&queryLevel=group&product=undefined&year=2021&productClass=HS&target=Partner&partner=undefined&startYear=undefined, 05/02/2024.

يظهر الشكل تغيرا واضحا لتعاملات التجارة الافريقية مع الأسواق الدولية، حيث سجلت تغيرا من سنة2000 أين مكنت التجارة الافريقية من صادرات الى السوق الأمريكية بنسبة 18.05% باعتباره الشريك التجاري الأول تليها السوق الايطالية بنسبة صادرات 9.44%، فرنسا 8.24%، اسبانيا 7.19%، أما الصادرات الى السوق الألمانية والبريطانية فسجلت نسبة 6.65% و 6.38% على التوالي، كان نصيب الأسواق الأسياوية من الصادرات الافريقية ضعيفا حيث سجلت الصادرات الى السوق الصينية 2.9% الهند 2.02% اليابان 2.51%، في حين كانت التجارة ضمن الأسواق الافريقية تكاد لا تظهر بفعل تسجيلها لنسب جد ضعيفة مثل نسبة بوتسوانا من الصادرات الافريقية قدرت ب 1.11%، نيمبيا 0.87%، جنوب افريقيا 0.48%، بالمقابل على مدار 20 سنة عرفت التجارة الافريقية اتجاهات مغايرة للشركاء الدوليين

حيث أصبحت السوق الاسيوية أكثر جذبا للصادرات الافريقية عبر اعتماد الصين كأكبر شريك بنسبة صادرات تقدر ب15.78% من اجمالي الصادرات كما ارتفعت التجارة مع دول المنطقة محققة 6.97% مع الهند و 2.17% مع اليابان ويرجع ذلك بشكل أساسي الى اعادة بعث المبادرة التجارية لطريق الحرير، في حين انخفضت التجارة الافريقية مع الأسواق الأمريكية الى 6.09% ومع ايطاليا وفرنسا واسبانيا وألمانيا وبريطانيا لتسجل على التوالي 5.03% 4.79% 5.49% 4.51% 3.14%، كما سجلت التجارة الافريقية البينية نموا بشكل واضح من خلال ارتفاع حصة صادرات السوق الافريقية نحو سوق جنوب افريقيا لتبلغ 1.59% اضافة الى ظهور تبادلات بينية في أسواق زمبيا زمبابوي كينيا كوت ديفوار وغيرها فرغم ضعفها الا أنها ايجابية في ظل تنامي المساعي لتعزيزها في ظل مناخ تجاري اقليمي أكثر ديماميكية، على العموم ينطوي التوزيع الجغرافي للصادرات الافريقية عن تغيرات في الاتصال التجاري بين الأسواق الافريقية بشكلها البيني وعلى مدارها الدولي وهو ما يؤكد ظهور بوادر لتغير جغرافيا التجارة الافريقية ضمن النظام التجاري الدولي.

الفرع الثاني: الهيكل السلعي للتجارة البينية الافريقية: تتجه التجارة في معظم الاقتصاديات الافريقية نحو السلع الأولية بدرجة كبيرة مما جعلها تفتقر الى استراتيجية التنويع في سلة صادراتها ، هذا النمط التجاري المسيطر فاقم من مستويات الضعف المتعلقة بالتعرض لانعكاسات الأزمات العالمية التي تشهدها الأسواق الطاقوية الدولية خاصة بالنسبة للدول المصدرة للنفط بفعل تحكمها في اليات التسعير الدولي، اضافة الى اعتماد معظم الاقتصاديات على الأفضليات الأحادية الجانب في أسواق التصدير الرئيسية مما ساهم في اتساع فجوة عدم التكافؤ الاقتصادي بين معظم الدول الافريقية وارتفاع تكاليف التجارة عبر المناطق الاقليمية.

أولا: تركيبة الصادرات السلعية الإفريقية: تظهر طبيعة الصادرات الإفريقية من خلال حصص الصادرات البينية الأفريقية ومؤشرات تركيز المنتجات على المستوى القطري للفترة 2015-2017 ارتباطًا سلبيًا قدره 0.53 وهذا يشير إلى أنه كلما زاد تركيز المؤشر انخفضت حصة الصادرات الأفريقية في إجمالي الصادرات لدولة معينة فتنويع مجموعة السلع المنتجة داخل البلدان في إفريقيا يخلق إمكانيات أكبر للتجارة البينية[1]، والشكل الموالي يبين تكوين الصادرات الإفريقية الإقليمية والعالمية:

الشكل رقم1-17: طبيعة الصادرات الإفريقية خارج المحروقات 2014-2016(نسبة مئوية).

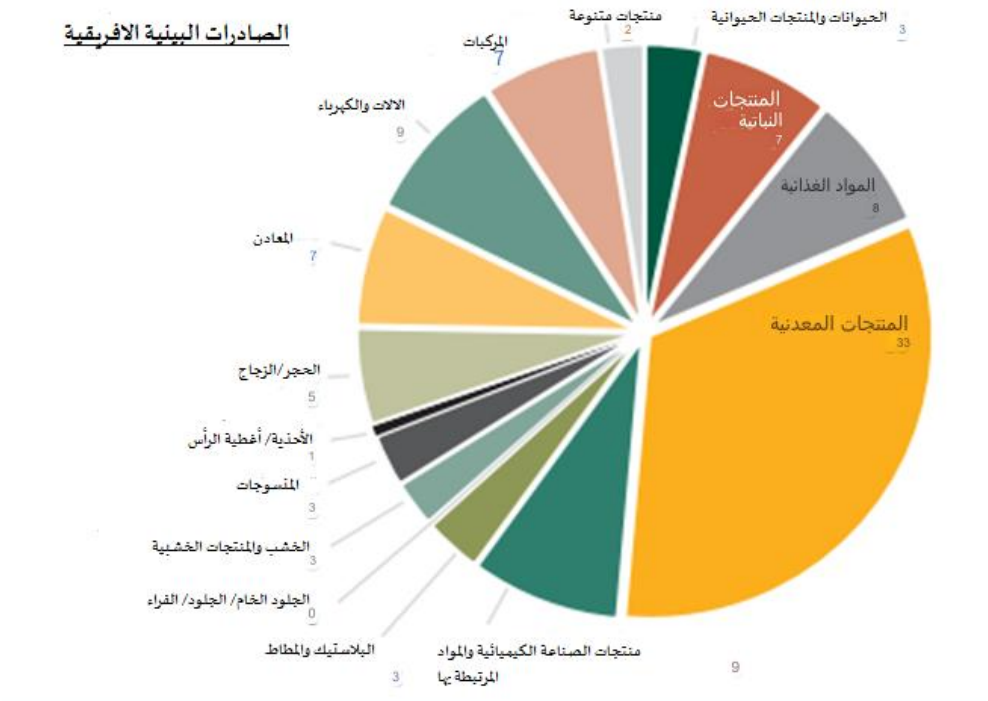

[1]: Made in Africa, op cit, p23.

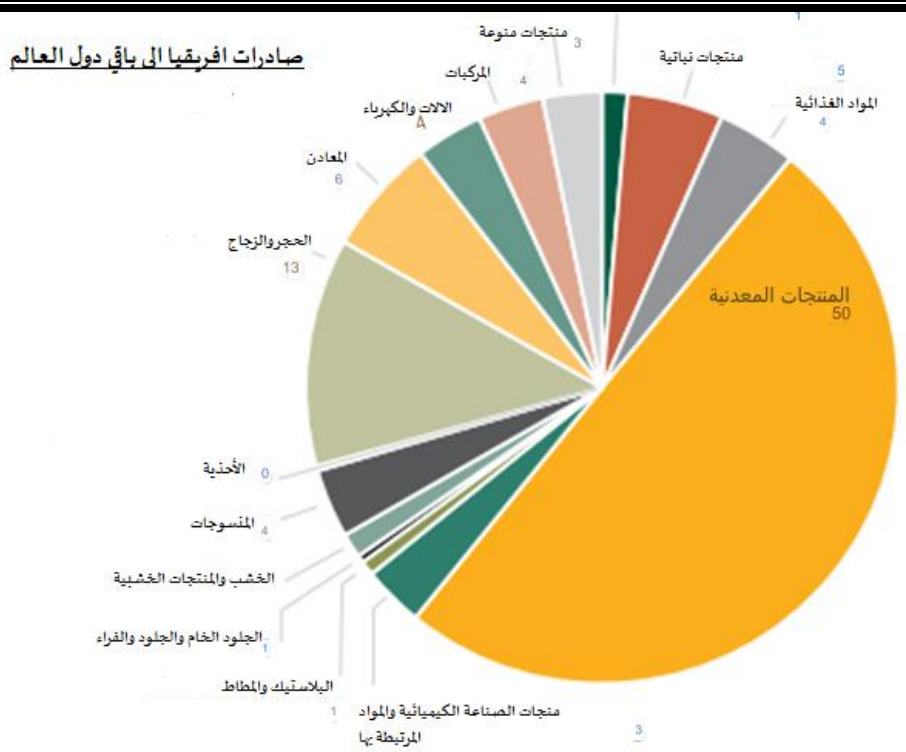

Source : Made in Africa, rules of origine for inhanced intra-african trade, unctad repport 2019, p25.

يبين الشكل انه بالرغم من محدودية حجم التداول لمنتجات معينة ضمن قطاعات محدودة في السوق الإفريقيةذلك أن الصادرات البينية الإفريقية تظهر تنوعا أكثر من الصادرات نحو الأسواق الدولية التي تعتمد على المواد الأساسية والتي تستحوذ فيها المنتجات الأولية(بترول، الخامات...) بنسبة 50% من سلة صادراتها الخارجية، بالمقابل تشمل الصادرات بين الدول الافريقية المنتجات المعدنية تليها مجموعة من السلع التي تشمل المعدات الكهربائية مركبات النقل المعادن الزجاج اضافة الى سلع صناعية كالمواد الغذائية والمنتجات النباتية المنسوجات البلاستيك والمطاط والمواد الكيميائية ومنتجات الصناعات المرتبطة بها ،كما يتضح تركيز الصادرات للمنتجات المعدنية على مستوى الاقتصاديات الاقليمية من خلال استحواذها على 33% من إجمالي الصادرات البينية مقارنة بنسب ضئيلة لأنواع المنتجات الأخرى .على ضوء ذلك يتم التأكيد على الدور الرئيسي للسلع الوسيطة والرأسمالية في تقليل الاعتماد المستقبلي على صادرات المواد الخام وإطلاق التصنيع الذاتي والدائم والتغير الهيكلي[1]، وكون القدرات التصديرية في إفريقيا تتوزع بشكل غير متجانس داخل إفريقيا حسب التقسيم الاقليمي للمناطق أين تظهر منطقة الجنوب الإفريقي إمكانات تصدير تتجاوز 24 مليار دولار أمريكي، تليها منطقتي شمال وشرق إفريقيا بقيمتي 9.4 و 8.6 مليار دولار أمريكي على التوالي، في حين تبلغ إمكانات التصدير في غرب إفريقيا بحوالي 5.4 مليار دولار أمريكي، بينما تتجاوز إمكانات التصدير في وسط إفريقيا مليار دولار أمريكي[2]، بشكل عام يرجع ضعف الصادرات بين الدول الافريقية الى ضعف تغطية الطلب الاقليمي من المنتجات الصناعية المطلوبة والتي تعجز الأسواق الافريقية على عرضها في ظل منافسة الأسواق الاأوروبية والاسيوية، ذلك أن تدني مستوى القدرات التصنيعية في القطاعات ذات المتطلبات التحويلية المتوسطة كالأغذية والمشروبات والملابس والورق يحد من فرص زيادة الإنتاج المحلي والمساهمة في نمو التجارة البنية الإقليمية والانتقال تدريجيا إلى الأنشطة ذات القيمة المضافة أعلى[3].

ثانيا: التبادلات التجارية في المنتجات الزراعية في افريقيا: تعبر التجارة البينية في المنتجات الزراعية كنسبة مئوية من إجمالي التجارة الزراعية في أفريقيا عن أقل من 20% وهي واحدة من أدنى المعدلات في العالم كما أن التجارة الإقليمية في المواد الخام الزراعية أقل من ذلك بكثير، وبالتالي من شأن تعميق التجارة الإقليمية والتكامل أن يمكّن التجارة من أداء دورها في تحسين الأمن الغذائي وتسهيل تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة للإنتاج الزراعي فزيادة حركة السلع الغذائية ستؤدي إلى زيادة توافر الغذاء في مناطق العجز والحد من مظاهر

[1] : African Development bank group, african economic outlook 2019, Macroeconomic performance and prospects Jobs, growth, and firm dynamism, p30.

[2] : African trade in a digital world, op cit, p105

[3] : UNIDO, Industrial Development Report 2020, op cit , p 128.

الجوع[1]، وحيث ترتكز صادرات إفريقيا الزراعية في المنتجات ريعية مثل الكاكاو والقهوة والشاي والتوابل موجهة بشكل خاص الى الأسواق خارج افريقيا ذلك أن التجارة بغالبية السلع الزراعية لا تتم داخل الاقليم أين يتم انتاجها بل تصدر الى أقاليم أخرى في هذا الشأن يتوجه نحو 90% من صادرات السلع الزراعية من افريقيا جنوب الصحراء الكبرى الى أسواق الدول الخارجية لتكون غالبا بمثابة مدخلات في صناعة الأغذية[2]، وكون الزراعة لثكبر قطاع في كينيا أكبر اقتصاد في شرق إفريقيا تمثل حوالي 24% من الناتج المحلي الإجمالي وتوظف حوالي 40% من القوى العاملة في عام 2022، شكلت الزراعة والمنتجات الزراعية فيها 60% من صادرات كينيا خارج افريقيا مما يدل على أهمية الزراعة في دفع النمو الاقتصادي، ففي اطار تجارتها الخارجية تمثل صادرات الزهور الكينية حوالي 40% من واردات الاتحاد الأوروبي علاوة على ذلك في سنة 2022 شكلت الأغذية الطازجة 20% من الصادرات الزراعية لكينيا مع ما يقرب من 200 نقطة تصدير في البلاد تقوم حصريًا بتوفير الفواكه والخضروات لأسواق التصدير لذا فإن الاستثمار المحفز في الزراعة سيدفع نمو الزراعة بشكل اقليمي ودولي[3]، الا أن تذبذب أسعار لبعض من هذه المنتجات ستكون سببا في اختلالات في التجارة مما سيؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي بالاقتصاديات التي تعتمد على السلع الزراعية في تحصيل وارداتها، كما يحتمل أن ينتج عن هذا الوضع تدهور في معدلات التبادل التجاري في البلدان المصدرة(أي نسبة أسعار التصدير إلى الاستيراد التي تواجهها) وانخفاض قيمة العملة في الكثير من البلدان الإفريقية ولا سيما في البلدان المصدرة للسلع(على سبيل المثال في جنوب إفريقيا انخفض سعر الصرف الاسمي للراند مقابل الدولار الأمريكي بنحو 25% في افريل-ماي 2020)، ذلك أن معدلات التبادل التجاري المتدهورة تؤدي إلى تقليص الاستيراد فبالنسبة للكثير من البلدان الإفريقية المستوردة الصافية للأغذية يعني الحفاظ على المستويات الحالية من الواردات الغذائية على حساب واردات أقل من السلع الأخرى مما يتسبب في حدوث تضخم وتراجع القدرة الشرائية لاسيما في المجتمعات المستضعفة في كثير من البلدان[4]. وحيث يواصل القطاع الزراعي توظيف أكثر من 50% من القوى العاملة في المنطقة الا أن حصة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت من 34% في عام 1965 إلى ما يزيد قليلاً عن 20 %خلال الفترة 2010-2015خاصة في ظل استيراد إفريقيا للمواد الغذائية الأساسية التي تقدر قيمتها بنحو 25 مليار دولار أمريكي سنويًا ويرجع ذلك أساسًا إلى أن أنظمة إنتاج وتوريد واستهلاك الأغذية مجزأة ولا تعمل على النحو الأمثل ذلك أن مستوى القيمة المضافة والمعالجة منخفض وخسائر ما بعد الحصاد تبلغ 30% من إجمالي الإنتاج، ففي الستينيات كانت مستويات غلة الحبوب مماثلة بين أفريقيا وجنوب آسيا (حوالي 1000 كيلوغرام للهكتار) ؛ بينما وصل إلى ما يقرب من 3000 كيلوغرام للهكتار في جنوب آسيا فقد ظل شبه راكد في إفريقيا لعدة عوامل منها 4% من مساحة المحاصيل في القارة مروية هذا على الرغم من الإمكانات الهائلة في قطاع الزراعة حيث أن القارة هي موطن لنصف الأراضي غير المزروعة والصالحة للزراعة في العالم ولا تستغل سوى 2% من مواردها المائية المتجددة مقارنة بـ5% على مستوى العالم[5]، ولعل هذا ما دفع تسريع النمو الزراعي والتزام دول الاتحاد الإفريقي بحلول عام 2025 بمضاعفة التجارة الإفريقية الزراعية ثلاث مرات في ظل التكامل التجاري الاقليمي المستهدف، عبر الانتقال إلى تعريفة جمركية موحدة وتدابير مرافقة تخص الاستثمار وتيسير التجارة والخدمات والحواجز التقنية وتدابير الصحة النباتية وقواعد المنشأ والربط التجاري عبر طرق أفضل ونقل أسرع وتسهيلات حدودية وتعزيز البنية التحتية اللازمة، للوصول إلى تعزيز فرص الأعمال التجارية الزراعية ومنتجات الصناعات الزراعية ضمن الأسواق الاقليمية الافريقية والأسواق خارج افريقيا من خلال الاندماج في سلاسل الصناعات الغذائية العالمية[6].

[1]: world bank group, FOOD SYSTEM OPPORTUNITIES ,op cit, p79.

[2]: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة أسواق السلع الزراعية، الأسواق الزراعية والتنمية المستدامة سلاسل القيمة العالمية والمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والابتكارات الرقمية، ورما، 2020، ص05.

[3]: lilian Nganda, African's agricultural exports drive demand for better cold chain infrastructure, 28 septembre 2023, avalaible on: https://www.maersk.com/insights/digitalisation/2023/09/28/african-agricultural-exports, 26/01/2024.

[4]: تقرير الاتحاد الإفريقي و منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إطار تعزيز التجارة البينية الإفريقية ، مرجع سبق ذكره، ص09.

[5]: Document of The World Bank Group, SUPPORTING AFRICA'S TRANSFORMATION: REGIONAL INTEGRATION AND COOPERATION ASSISTANCE STRATEGY FOR THE PERIOD FY18–FY23 May 7, 2018, p5.

[6]: يونس حواسي، لخضر مداني، مرجع سبق ذكره، ص357.

الشكل رقم1-18: التجارة البينية في بعض المنتجات الزراعية والغذائية للدول الافريقية.

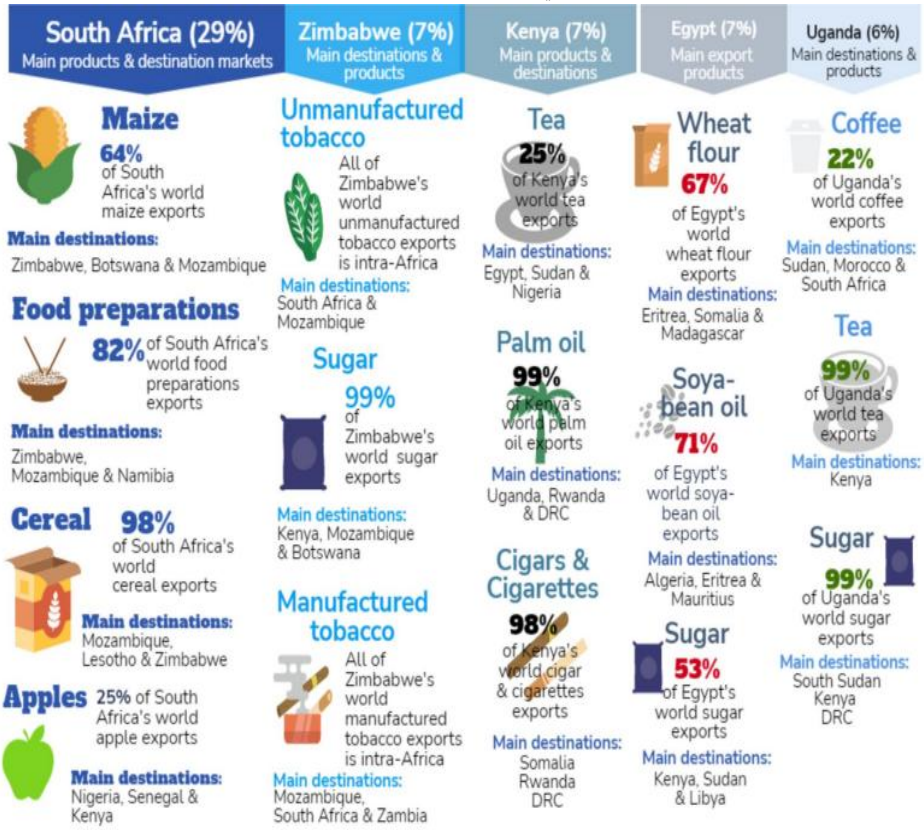

Source : trade law centre, a tralac guide, the African continental free trade area, 8th ed 2022, p16.

يظهر الشكل مسارات تجارية مختلفة في عديد المنتجات الزراعية الإفريقية يتم تبادلها في الأسواق البينية الإفريقية حيث تصدر جنوب إفريقيا 29% من عديد المنتجات نحو أسواق مختلفة حيث تساهم في تصدير 64% من الذرة العالمية في أسواق كل من زيمبابوي بوتسوانا والموزنبيق، تصدير الأغذية المعلبة بنسبة 82% إلى زيمبابوي والموزمبيق وناميبيا و98% من صادرات جنوب إفريقيا من الحبوب العالمية تنفذ بشكل بيني في أسواق موزنبيق ليستونيا وزيمبابوي أما صادرات التفاح لها تقدر بـ25% توجه الى كل من نيجيريا وسينيغال وكينيا، بالمقابل تساهم زمبابوي في صادرات المنتجات الزراعية بنسبة 7% في الأسواق الاقليمية الافريقية توجه فيها كل محاصيلها من التبغ المصنع وغير المصنع الى سوق جنوب افريقيا والموزنبيق وزمبيا فيما تصدر 99% من منتجات السكر الى الأسواق الكينية وموزنبيق وبوتسوانا، فيما تساهم كينيا ب 7% أيضا من التجارة البينية الافريقية تصدر فيها 25 % من الشاي الى مصر والسودان ونيجيريا و98% من زيت النخيل الى أوغندا ورواندا في حين تصدر 98% من السجائر الى صوماليا ورواندا، أما مصر فتصدر 67% من دقيق القمح الى ارتيريا وصوماليا ومدغشقر و71% من زيت الصويا الى الجزائر ايرتيريا وموريشيوس و53% من السكر الى كينيا والسودان وليبيا، في حين نساهم أوغندا ب6% من التجارة البينية نظرا لتصدير 22% من الفهوة الى السودان والمغرب وجنوب افريقيا و99% من الشاي الى كينيا في حين تصدر 99% من السكر الى جنوب السودان وكينيا.

تهيمن مجموعة التنمية للجنوب الأفريقي (SADC) والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (COMESA) على التجارة البينية الأفريقية في المنتجات الزراعية ففي الفترة (2019-2021)شكلت مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي 54% من إجمالي الصادرات الزراعية بين البلدان الأفريقية، في حين استحوذت الكوميسا على 34%، وتكون حصص هذه المناطق أكبر بالنسبة للمنتجات شبه المصنعة (58 %) وأقل بالنسبة للمنتجات عالية المعالجة (50 % و37 %، على التوالي)، وباستثناء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) واتحاد المغرب العربي (AMU) استأثرت المناطق الأخرى بالمثل بحصص تصدير أعلى بين البلدان الأفريقية من المنتجات شبه المصنعة مقارنة بالمنتجات عالية المعالجة حيث يعكس الدور القوي للكوميسا في التجارة الزراعية البينية الأفريقية مكانتها كأكبر منظمة اقتصادية إقليمية بتمثيلها لـ35% من إجمالي الناتج المحلي لأفريقيا وبتمثيل سكاني بنسبة 45% كما أن حصة مجموعة(SADC)من الصادرات البينية الأفريقية أكبر بشكل ملحوظ من حصتها في الناتج المحلي الإجمالي والسكان التي تمثل مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على حد

سواء 27% من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا في الفترة 2019-2021، لكن الحصة التجارية لمجموعة SADC تبلغ أربعة أضعاف حصة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. بالمقابل تساهم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وكذلك اتحاد المغرب العربي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (ECCAS) ب 12.8% و 5.8% و 2.5% في التجارة البينية الأفريقية على التوالي وهي مساهمة ضعيفة مقارنة بحصتها في الناتج المحلي الإجمالي والسكان [1].

الفرع الثالث: مؤشرات قياس تشتت قيمة التجارة الإفريقية: تتأثر التجارة الافريقية باليات مختلفة تبرز فيها المنافسة كعامل مهم من خلال الابتكار والتقدم التكنولوجي لتقييم تأثير المنافسة المتزايدة على الصادرات، وعليه يمكن تحليل أداء التجارة الافريقية بالاعتماد على مؤشرات مختلفة.

أولا: مؤشر التمركز الجغرافي: يعتمد بلد ما بشكل مركز على صادرات سلع محدودة عندما يتم الحصول على معظم عائدا ت صادراته من السلع الأولية مثل المعادن والخامات والوقود والمواد الخام الزراعية والأغذية وهو يخلق حالة من التمركز التجاري بحيث يصبح البلد غير قادر على النفاذ لأسواق أخرى بفعل ضعف التنوع السلعي المرتبط بالنمط الموحد من الانتاج، فلستنادا إلى تعريف الأونكتاد 2021 يعتبر الاعتماد على السلع الأساسية – عندما تمثل السلع الأساسية أكثر من60% من إجمالي صادرا ت البضائع - في هذا الشأن تعتمد 83% من البلدان الأفريقية على السلع الأساسية وهو ما يمثل 45% من البلدان المعتمدة على السلع الأساسية في جميع أنحاء العالم.

الجدول رقم1-02: حركة التجارة ضمن الأسواق الاقليمية والدولية لفترة 2017–2019 (المتوسط %).

RECS	INTRA-REC	AFRICA[A]	CHINA	ASIA, EXCLUDING CHINA	EU[B]	US	REST OF WORLD
AMU	3.0	6.5	4.3	11.3	63.4	6.0	8.5
CEN-SAD	6.6	11.6	5.8	26.9	40.3	6.4	9.0
COMESA	10.6	18.0	9.7	25.0	36.1	4.8	6.4
EAC	17.4	34.2	11.4	30.4	15.0	4.4	4.5
ECCAS	1.9	7.1	44.1	22.7	16.2	5.3	4.6
ECOWAS	7.1	13.1	7.0	32.2	29.2	7.1	11.4
IGAD	16.3	27.0	12.8	39.3	13.0	4.5	3.5
SADC	19.5	22.6	21.1	22.7	19.3	5.5	8.9
RECS	INTRA-REC	AFRICA[A]	CHINA	ASIA, EXCLUDING CHINA	EU[B]	US	REST OF WORLD
AMU	3.5	8.9	13.0	16.1	46.8	4.4	10.8
CEN-SAD	5.2	7.5	16.2	23.3	35.8	5.8	11.4
COMESA	5.5	12.9	16.1	30.9	25.1	4.4	10.6
EAC	8.7	17.1	21.1	42.9	11.7	2.3	4.9
ECCAS	3.5	18.8	15.8	19.3	33.1	5.3	7.7
ECOWAS	8.0	11.9	22.4	20.9	31.1	5.8	7.8
IGAD	4.3	11.7	24.1	42.0	12.6	4.2	5.5
SADC	20.1	23.8	16.2	25.4	23.4	4.6	6.6

Source : Economic Commission for Africa ARIA X | Africa's Services Trade Liberalization & Integration under the AfCFTA, 2021,p52.

يعبر الجدول الأول عن الصاردرات الافريقية حيث يظهر تمركز أسواق الاتحاد الأوروبي على حوالي 63.4 % في المتوسط من تجارة صادرات اتحاد المغرب العربي بين عامي 2017 و 2019 ، و 40.3% من تجارة صادرات بلدان تجمع بلدان الساحل والصحراء و ب 36.1% من تجارة تجمع COMESA، بالمقابل تستأثر الأسواق الاسيوية ب 30.4% من صادرات تجمع EAC و 32.2% من تجارة ECOWAS ، بينما زادت حصة الصين مما يجعلها أكبر شريك تجاري محتمل مع تجمعECCAS بنسبة صادرات تقدر ب 44.1%، بالمقارنة مثلت التجارة محور الأسواق الافريقية مستويات أقل حيث تبرز صادرات EAC بنسبة 34.2% مقابل تجارة بينية لدول نفس التجمع الاقتصادي بنسبة 17.4% أما AMU الذي يبرز كأضعف تجمع اقتصادي في افريقيا بتجارة قليلة نحو الأسواق الافريقية بنسبة 6.5 % وتجارة قليلة جدا بين أسواق الاتحاد

[1]: RESAKSS, African agrculture trade monitor 2023, p 59.

تقدر ب 3 % فقط نتيجة لضعف تنوع المنتجات وصعوبة تغطية الأسواق المغاربية لمتطلبات التجارية اتباعا للخلافات السياسية وتشتت الشراكة المغاربية القائمة، في ذات السياق تعتبر التجارة البينية بين الدول الأعضاء في SADC كبيرة نسبيًا حيث شكلت 19%من تجارة صادراتها وهي متقاربة مع نسب صادراتها الى مختلف الأسواق الاقليمية والدولية. أما الجدول الثاني يظهر اختلاف تجارة الواردات بين البلدان الأفريقية من مجموعة اقتصادية إقليمية إلى أخرى في المتوسط يتمركز استيراد جميع المجموعات الاقتصادية الإقليمية من شركاء خارجيين بالأخص آسيا التي تسجل أعلى نسبة واردات مع تجمع EAC و IGAD بنسبة 42.9% 42.0% على التوالي، أما الاتحاد الأوروبي فيشهد أعلى نسبة مع أسواق دول الاتحاد المغرب العربي ب 46.8% و 35.8% لأسواق CEN-SAD كما تستورد مجموعة دول شرق إفريقيا أيضًا من آسيا (42.9 % من الواردات) أكثر مما تستورده من داخل المجموعة الاقتصادية الإقليمية، أيضا الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية IGAD (بنسبة42.0% من الواردات) وهو ما يؤكد تمركز التجارة مع الاتحاد الأوروبي بشكل كبيرمقابل اعتماد للواردات من الأسواق الافريقية بشكل أضعف ، الا أن تجمع SADC يعتبر الوحيد الذي يحرز تقدمًا في تجارة الواردات من داخل الدول الأعضاء حوالي 20.1 % من الواردات.

ثانيا: مؤشر التمركز السلعي: يعتمد قياس تركيز السوق (باستثناء الخدمات) على درجة تركيز الصادرات والواردات على مستوى الدولة وباعتبار عملية تنويع الصادرات تحتاج الى تنويع القاعدة الانتاجية التي تتطلب بدورها الخضوع الى تحول هيكلي[1]، هذا الأمر يحدث تغير في القطاعات الانتاجية بما يسمح بخلق منتجات تستند الى التعقيد بفضل محتواها المتطور مما يعزز جودة الصادرات كمؤشر أساسي لقياس تمركز الأسواق ، تتميز الأسواق الإفريقية بدرجات عالية من التركيز ذلك راجع بصفة أساسية إلى اعتمادها على الصادرات للسلع الأولية، يتسم العديد من الاقتصاديات الغنية بالموارد بانخفاض النمو الشامل ونتائج التنمية والتي تفسر "لعنة الموارد"، تتمثل إحدى السمات المهيمنة لثروة الموارد في الاقتصاديات الأفريقية في انخفاض مستوى التنوع الاقتصادي وتنويع الصادرات حيث يتركز هيكل أسواق الصادرات في البلدان الغنية بالموارد في المتوسط أكثر من هيكل أسواق البلدان الفقيرة بالموارد، بينما تتمتع جنوب إفريقيا بمستوى منخفض من تركيز الصادرات إلا أن نيجيريا تتمتع بمستوى عال حتى في حالة استبعاد الموارد الطبيعية، تظهر صادرات سان تومي وبرينسيبي غير متنوعة بينما تعد صادرات موريشيوس من بين أكثرها تنوعا.

الشكل رقم1-19: نسبة الصادرات السلعية من اجمالي الصادرات.

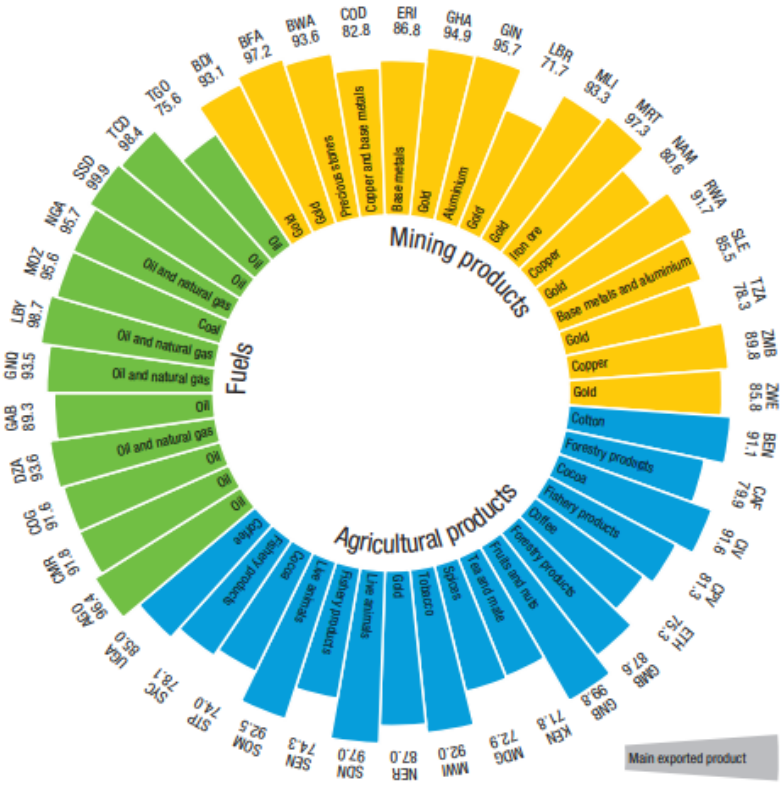

[1]: World Government Summit, The Global Economic Diversification Index 2022, p 46.

Source : UNCTAD, Rethinking the Foundations of Export Diversification in Africa: THE CATALYTIC ROLE OF BUSINESS AND FINANCIAL SERVICES, 2022, p07.

يوضح الشكل انقسام صادرات البلدان الأفريقية الى ثلاث مجموعات تعتمد أسواق المجموعة الأولى على تصدير السلع الأساسية في حين تركز أسواق المجموعة الثانية على تصدير منتجات التعدين بالمقابل تذهب أسواق المجموعة الثالثة الى اعتماد على تصدير المنتجات الزراعية وهو ما يؤكد ضعف تنوع سلة منتجات الصادرات، يتسبب الأثر الجانبي الرئيسي للتركز السلعي للصادرات في التعرض للصدمات الخاصة بقطاع معين والتي تتدفق عبر الاقتصاد مما يزيد من ضعف الاقتصاد الكلي ويضر بالنمو طويل الأجل، حيث يمكن افتراض سيناريوهين لهذه الظاهرة[1] :

السيناريو1: يؤدي الانخفاض المفاجئ في أسعار السلع إلى تدهور السوق وانخفاض عائدات الصادرات وتقلص أرباح الشركات المصدرة مما يقلل من مستويات الإنتاج والاستثمار، يمكن أن تؤدي الأنشطة الاقتصادية الأقل إلى انخفاض فرص العمل والمسا همة في انخفاض متوسط دخل الأسرة الأمر الذي يجعل الحكومات تعاني من تدهور التوازن المالي واستخدام احتياطياتها لموازنة حساباتها الجارية أو اللجوء الى التمويل الخارجي الذي يؤدي عادة الى المديونية.

السيناريو2: يمكن أن تؤدي الزيادة الحادة في أسعار السلع الأساسية إلى ارتفاع حاد في الإنفاق العام لا تستطيع البلدان تمويله بشكل مستدام عندما تنخفض أسعار السلع الأساسية ففي البلدان المعتمدة على السلع الأساسية تسبق فترا ت الازدهار أزمات الديون .

يظهر السيناريوهان (انخفاض أو زيادة في أسعار السلع الأساسية) كيف أن البلدان المعتمدة على الايرادات الريعية تحتمل أسواقها درجات عالية من التركيز لنوع المنتجات الأكثر اعتمادا في تحصيل الإيرادات العامة للدولة عادة ما تكون عرضة لصدمات المتغيرات المالية الرئيسية كونها أكثر اتساعا في فترات الازدهار والانكماش خلال فترا ت الركود لذا تجدر الإشارة إلى أن تصدير المنتجات الموجودة إلى أسواق جديدة إقليمية أو دولية يسهم بشكل كبير في إحداث تنويع تجاري من خلال نمو منتجا ت التصدير "التقليدية"؛ فنمو الصادرات من المنتجات الجديدة إلى الأسواق الجديدة مزيج يمكن أن ينشأ تنويع الصادرات من خلال[2] :

-**الهامش الموسع**؛ الذي يعكس زيادة الصادرات من خلال تنويع المنتجات الحالية(تصدير منتجات كثيفة التقنيات) أو تنوع الأسواق التجارية.

-**الهامش المكثف**؛ يتعلق بزيادة حجم الصادرات من خلال توزيع حصص التصدير على المنتجات في ظل الحفاظ على هامش الاستدامة.

تظهر الدراسات التجريبية نتائج مختلفة فيما يتعلق بمساهمة هذه الهوامش في النمو الاقتصادي، حيث وجد ت الدراسات التي أجراها cadot carrere and strauss-kahn(2009,2011,2013) أن التنويع أو إعادة التركيز يحد ث على هامش واسع كما استدل آخرون بان توسيع المنتجات الحالية في الأسواق الحالية (النمو بهامش مكثف) له وزن أكبر في نمو الصادرات من النمو على الهامش الواسع ، ولكن أيضا يكون هامش الأسواق والمنتجات الجديدة أكثر نشاطا من هامش المنتجات والأسواق التقليدية[3]، لذا يعد تعزيز أنظمة معلومات السوق أمرًا ضروريًا لربط صغار المنتجين الإفريقيين بالأسواق الإقليمية، مثلا غالبًا ما يمثل المزارعون صغار الحجم حصة كبيرة من إجمالي الإنتاج الزراعي في إفريقيا ومع ذلك وبسبب التكاليف الباهظة للمعاملات ونقص معلومات السوق وسوء تنفيذ العقود وغياب درجات الجودة والمعايير فإن نسبة كبيرة من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة يبيعون إنتاجهم في الأسواق المحلية وغير الرسمية، لذا يجب وضع سياسات لتعزيز نظم معلومات السوق المحلية والإقليمية من خلال الاستثمار في البنية التحتية الرابطة ، والخدمات المالية ، والمستودعات ، وتوفير معلومات موثوقة وفي الوقت المناسب للمزارعين حول الأسعار ، والمعايير والدرجات من شأنها أن تجلب حصة كبيرة من الإنتاج إلى السوق وتفيد على نطاق صغير المنتجين، تقدم تجربة بورصة تنزانيا التجارية وبورصة السلع الإثيوبية دراسات حالة ناجحة للمنصات التي تقلل من عدم تناسق معلومات السوق في الأسعار ودرجات المنتج وتبسيط التبادل من خلال الاستفادة من السلسلة الكاملة للبنية التحتية المطلوبة للتجارة بما في ذلك التخزين والنقل واعتماد الجودة والاتصالات والتأمين والخدمات المالية وبدعم من التقنيات

[1] : UNCTAD, Rethinking the Foundations of Export Diversification in Africa: THE CATALYTIC ROLE OF BUSINESS AND FINANCIAL SERVICES, 2022, p06.

[2] : Rahuk Giri, saad quayum and rujan yin, police and Review department understanding export diversification key drivers, and policy implications, IMF Working paper strategy, 2019, p08.

[3] : World Government Summit, op cit, p 33.

الرقمية تربط بورصات السلع هذه صغار المزارعين بالأسواق المحلية والإقليمية والعالمية[1]، مما يلغي الحاجة إلى الوسطاء والمتداولين ويسمح بحدوث توسع في الصادرات الإفريقية بالشكل الذي يعزز من قوة السوق الإقليمي الإفريقي.

ثالثا: مؤشر التعقيد الاقتصادي لافريقيا: تختلف نسب التصدير للمنتجات إتباعا لمستوى تعقيد المنتج باعتباره مؤشر يقيس تركيبة المنتج ومحتواه التكنولوجي امتدادا لتعقيد العملية التصديرية حسب المناطق الإقليمية في إفريقيا أين تعد الأجهزة الالكترونية والكمبيوترات أكثر تعقيدا من المنتجات الزراعية بفعل تركيبها واحتوائها على مستويات عالية من التكنولوجيا في عملية تصنيعها مما يساعد في تنوع سلة المنتجات المصدرة[2]، فقد ذكرت دراسة في 2011 لكل من Hausmann and Hidalgo أن عملية التنمية الاقتصادية تنطوي على تراكم القدرات أو المعرفة الإنتاجية التي تسمح بإفراز منتجات معقدة بشكل متزايد، ذلك أن البلدان التي تزيد من إنتاج وتجارة المنتجات ذات التعقيد التكنولوجي فوق المتوسط من المرجح أن تشهد نموا أعلى في المستقبل[3]، فالمنتجات موضوع التجارة الخارجية للبلدان الإفريقية لا تملك محتوى تكنولوجي عالي المستوى بالمقابل تعتبر التجارة بين الدول الإفريقية أكثر كثافة في المنتجات المصنعة والتحويلية الأمر الذي قد يساهم في خلق سلاسل قيمة إقليمية ضمن مكتسبات الدول الإفريقية والميزة التنافسية لها وتعزيز التجارة البينية الإفريقية عبر رفع القدرات التنافسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والتوجه نحو التحول الهيكلي عبر تسريع النمو المدفوع بالتصنيع لخلق فرص العمل وتعزيز الإنتاجية وحفز الابتكار لتحقيق النمو الاقتصادي ولرفاه الاجتماعي، ذلك أن مستويات التعقيد في الاقتصاديات الإفريقية تظهر مستويات ضعيفة لتحقيق التنمية المستدامة في ظل ظروف التباينات التي يشهدها النمو الاقتصادي في المنطقة الإفريقية التي تتنوع تركيبتها بين اقتصاديات غير متطورة أو غير متنوعة الراجع بشكل أساسي إلى انخفاض مستويات الابتكار ومحدودية القدرات الإنتاجية وانخفاض الاستثمار وضعف جودة التعليم، فمن خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 1-20: تطور مؤشر التعقيد الاقتصادي في إفريقيا حسب المنطقة 2013-2017.

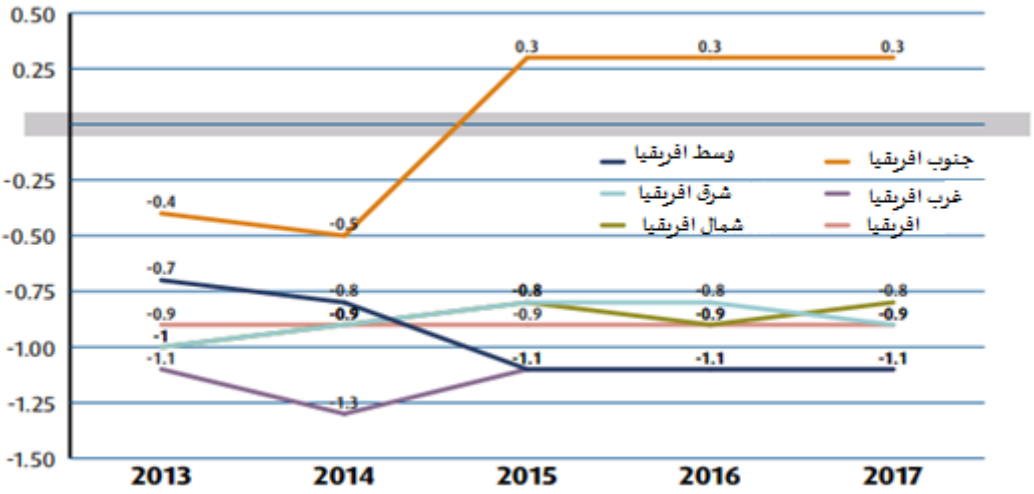

Source : united nations economic commission for Africa, Economic Report on Africa, INNOVATIVE FINANCE FOR PRIVATE SECTOR DEVELOPMENT IN AFRICA,2020,p8.

باعتبار أن مؤشر التعقيد الاقتصادي يعبر عن درجة تنوع سلة الصادرات وعن مدى انتشار تلك الصادرات في الأسواق الخارجية أي أن الدول الأكثر تصديرا هي الدول التي تهيمن على الصادرات أكثر تطورا وذات المحتوى التكنولوجي بحيث يجعل تنوع سلة الصادرات مقياسا أيضا للتعقيد الاقتصادي أي لا يتم تصدير عدد كبير من المنتجات فقط بل يتعدى ذلك الى تنويع التشكيلة من المنتج[4]، وعليه يظهر الشكل التطور المتباين حسب المناطق الاقليمية حيث يشهد مستوى منخفض على أغلب الأقاليم الإفريقية بسبب تميز معظم الدول

[1]: world bank group, FOOD SYSTEM OPPORTUNITIES , op cit, p82.

2: منتدى الاستراتيجيات الأردني، المنتجات السلعية وتطورها وتعزيز التنافسية والصادرات، أين يقف الأردن، 2020، ص06.

[3]: UNCTAD, Made in Africa, op cit, p24.

[4]: لرقط فريدة، محدودية مؤشرات نظرية التعقيد الاقتصادي في التنبؤ بأمكانية تنوع الصادرات: دراسة حالة صادرات الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، المجلد32، العدد01، 2021، ص433.

الافريقية بطابع تصديري للمنتجات الأولية في شكلها الخام وهو مايجعلها خالية من المحتوى التكنولوجي وبالتالي تتصف بضعف التخصص والتعقيد، باستثناء منطقة جنوب إفريقيا التي يظهر فيها أن مؤشر التعقيد الاقتصادي يتطور بشكل ايجابي بداية من 2015 والى غاية 2017 أين قدر ب (0.3)، هذا يدل على هذه الاقتصاديات تسعى الى رفع القدرات من خلال انتاج منتجات معقدة عبر تضمينها العامل التكنولوجي ومختلف الميزات المرافقة من عامل التسويق والبحث والتطوير وغيرها للحفاظ على مستوى معين من التصدير والمنافسة على مستوى الأسواق الدولية يتم ذلك أساسا من خلال الإصلاحات والمجهودات المبذولة من طرف دول المنطقة في وضع السياسات السليمة واللازمة لمواكبة التطورات الاقتصادية باعتبار أن الدول المتخصصة في المنتجات عالية التعقيد تحقق صادرات أكبر والتنمية بشكل أفضل من الدول المتخصصة في المنتجات الأقل تعقيد، الأمر الذي يستلزم من باقي دول المنطقة أن تركز على تهيئة الظروف التي من شأنها أن تسمح بالتخصص الانتاجي العالي القيمة للتمكن من خفض تركيز الصادرات الإفريقية لتحقيق التنويع الاقتصادي المطلوب لتنمية التجارة البينية الافريقية.

رابعا: مؤشر التنوع للصادرات الإفريقية: يمكن تحليل امكانات تنوع الصادرات الافريقية من خلال قياس درجات تنوع الصادرات للاقتصاديات الافريقية الذي يحققها **مؤشر Theil** باعتباره مقياس إحصائي للتركيز أو التنويع يستخدم كمؤشر رئيسي لتحديد اتجاهات التنويع الاقتصادي، حيث يعرض تنويع الصادرات عن طريق خطوط التصدير (وهي تمثل عدد أنواع المنتجات موضوع عملية التصدير) والتي تتخذ صفتين الأولى خطوط التصدير النشطة (أي الاتجاه نحو التنوع الموسع الذي يعكس تصدير المنتجات ذات المحتوى التكنولوجي و/أو تنويع الشركاء التجاريين) أما الصفة الثانية فهي خطوط التصدير غير النشطة(وهي تعكس التنوع المكثف الذي يرتبط زيادة حجم الصادرات عبر توزيع حصص التصدير على المنتجات) وكون الاقتصاديات الافريقية لا تزال تتصف بتركيز حجم الصادرات بقوة في عدد قليل من المنتجات أو القطاعات فقط، يستخدم كلا الدلالتين لتوضيح اتجاهات التنويع على المستوى الكلي والقطاعي ذلك أنه كلما ارتفع مؤشر Theil دل ذلك على زيادة تركيز الصادرات وعدم التجانس والمساواة في توزيعها [1]، يعبر الشكل الموالي:

الشكل رقم1-21: مؤشر Theil لتنوع الصادرات في 2018-2019 والتغير مقارنة مع 1998-2000.

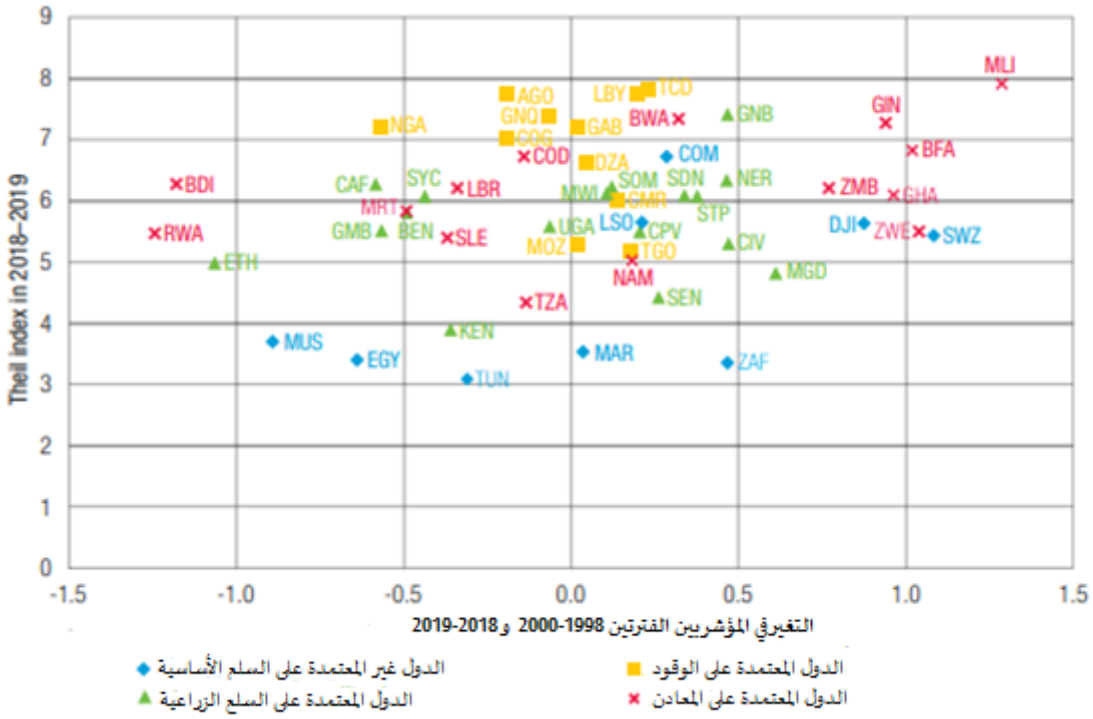

Source : UNCTAD, Rethinking the Foundations of Export Diversification in Africa: THE CATALYTIC ROLE OF BUSINESS AND FINANCIAL SERVICES, 2022, p19.

[1]: UNCTAD, Rethinking the Foundations of Export Diversification in Africa, op cit, p16.

يظهر من الشكل أن معظم البلدان تقع في الربع الأيمن العلوي مما يشير إلى ارتفاع التركيز في2018-2019 مع وجود اتجاه أسوأ مقارنة بالفترة 1998-2000 متوسط ثلاث سنوات، البلدان الخمسة ذات أعلى تركيز للصادرات مصنفة بمؤشر ثيل هي مالي وتشاد وليبيا وأنغولا وغينيا بيساو من بين هذه البلدان الخمسة شهدت أنغولا فقط تحسنا طفيفا على مدى السنوا ت العشرين الماضية أما البلدان الخمسة الأولى التي شهد ت أكبر تحسن خلال الفترة بأكملها هي رواندا وبوروندي وإثيوبيا وموريشيوس ومصر، كما تعد البلدان غير المعتمدة على السلع الأساسية (اللون الأزرق) الأكثر تنوعًا حققت قيم أقل لمؤشر Theil(4.5) تليها البلدان المعتمدة على السلع الزراعية (اللون الأخضر) بقيمةمؤشر Theil(5.7)، بالمقابل البلدان المعتمدة على سلع التعدين (اللون الأحمر) تراوحت قيمة مؤشر Theil (6.2)، والبلدان المعتمدة على الوقود(اللون الأصفر) سجلت أعلى درجة لمؤشر Theil ب (7.0) ، تظهر القيم المرتفعة لمؤشر Theilارتفاع تركيز الصادرات وتوزيع غير متكافئ وغير متساوي الحصص عبر الأسواق ، فوغم أن البلدان المعتمدة على السلع التعدينية الخام تصدر في المتوسط منتجات أكثر من البلدان المعتمدة على السلع الزراعية (في المتوسط 1,829 و 1,410 خطوط تصدير على التوالي) الا أن حصة منتجات التصدير تتركز بشكل أكبر بكثير في البلدان المعتمدة على السلع التعدينية حيث يمكن ربط التباطؤ أو حتى الاتجاه المعاكس في التنويع بتأثير الأزمة المالية العالمية في انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي والتجارة والاستثمار وزيادة التصنيع في البلدان الآسيوية مما يزيد الطلب على الموارد الطبيعية الأفريقية، وبمقارنة الفترتين بين 1998-2000 و2018-2019 فقد شهدت بعض البلدان المعتمدة على الوقود اتجاهات تنويع قوية نسبيا بسبب أزمة انخفاض أسعار النفط في 2014 والانعكاسات المرافقة لها أنذاك التي أفرزت موجة الاصلاحات الاقتصادية للدول الريعية بشكل بارز، الا أنه بشكل عام تعد الصادرات البينية الأفريقية للشركاء التجاريين الأفارقة هي الأكثر تنوعا مقارنة بصادراتها إلى أسواق أوروبا وآسيا ذلك أن التوجه الأقوى نحو السوق الأفريقية الإقليمية وسيلة واعدة لتسريع تنويع الصادرات نظرا لهيمنه السلع المصنعة على الصادرات البينية الأفريقية بدلا من السلع الأساسية.

اتباعا لتعزيز الصادرات البينية الافريقية وضع مركز التجارة الدولية (ITC) تقييم المنتجات ذات إمكانات التصدير الأكبر في التجارة بين البلدان الأفريقية اعتمادا على تحليل الصادرات المحتملة للأسواق الاقليمية من منتج ما إلى سوق مستهدف معين إلى ثلاثة عوامل: العرض والطلب وسهولة التجارة، يحدد مؤشر إمكانات التصدير the export potential indicator المنتجات التي أثبتت الأسواق الافريقية أنها قادرة بالفعل على المنافسة دوليًا والتي لديها احتمالات جيدة لنجاح التصدير في الأسواق الأفريقية الأخرى، فبناءً على تقييم إمكانات التصدير مع الأخذ في الاعتبار القدرة المثبتة على التصدير والمنتجات التي لها آفاق جيدة للتجارة بين البلدان الأفريقية تقدر إمكانات التصدير للتجارة بين البلدان الأفريقية بما يتجاوز 84 مليار دولار أمريكي وهذا يمكن أن يرفع بشكل كبير المستوى الحالي للتجارة بين البلدان الأفريقية إلى أكثر من 231 مليار دولار أمريكي وهو ما يمثل أكثر من 22 % من إجمالي التجارة الأفريقية[1]، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم1-22: المنتجات ذات الإمكانات الأكبر تصدير في إفريقيا(بملايين الدولارات الأمريكية).

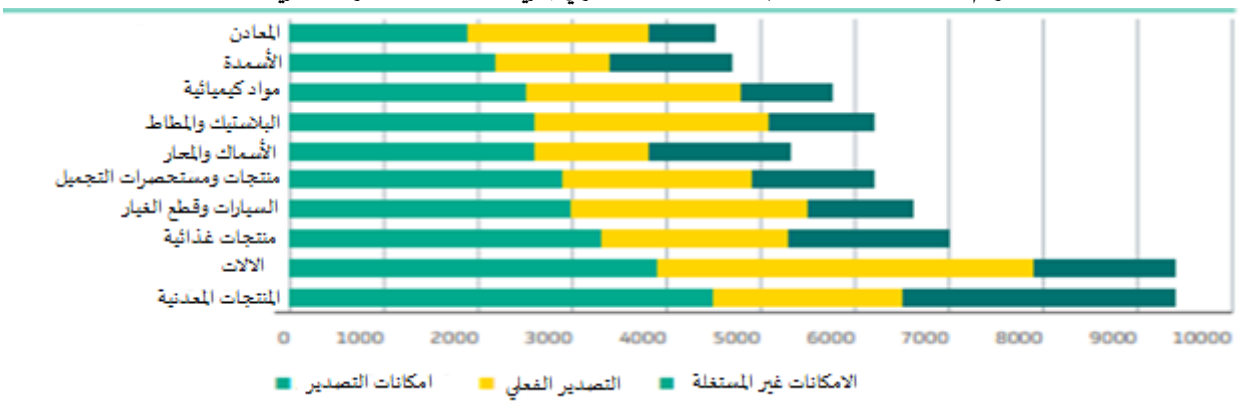

Source : Afreximbank, African Trade Report, Informal Cross-Border Trade in Africa in the Context of the AfCFTA, 2020, p94.

[1]: Afreximbank, African Trade Report, Informal Cross-Border Trade in Africa in the Context of the AfCFTA, 2020, p94.

من خلال الشكل يظهر أن المنتجات العشرة ذات الإمكانات التصديرية الأكبر هي المنتجات المعدنية والآلات والمنتجات الغذائية والسيارات وقطع غيارها ومنتجات التجميل ومستحضرات التجميل والأسماك والمحار والبلاستيك والمطاط والمواد الكيميائية والأسمدة والمعادن الحديدية ، والتي تمثل مجتمعة 57 % من إجمالي إمكانات التصدير داخل أفريقيا، ذلك أن معظمها يشهد طاقة تصدير فعلية ضعيفة مقارنة بامكانات التصدير البينية أو بالامكانات غير المستغلة حيث أن المنتجات المعدنية تملك امكانات تصدير تقدر ب4500 مليون دولار بالمقابل يتم تصدير بما يقارب 1500 مليون دولا فقط في حين أن الامكانات التصديرية غير المستغلة تصل الى قيمة 3000 مليون دولار، وينطبق نفس الوضع على كل المنتجات العشرة التي يوضحها الشكل تقريبا، ذلك أن الاقتصاديات الافريقية تملك فرصا لتعزيز وتنمية التجارة البينية الافريقية في ظل تجاوز امكانات التصدير للمنتجات واقع التصدير الفعلي مع توفر فرص غير مستغلة. الا أن ذلك يختلف بين المناطق الاقليمية من حيث النوع والكم حيث تعكس الطبيعة المتطورة للمنتجات ذات الإمكانات التصديرية هيمنة الاقتصاديات الإقليمية لمنطقة جنوب إفريقيا فهي تمثل 80% من إجمالي قدرات التصدير في المنتجات الصناعية وتشمل السيارات وقطع الغيار والآلات والمنتجات المعدنية مستحضرات التجميل والمنتجات الكيماوية، ويرجع هذا الترتيب لدول منطقة جنوب إفريقيا إلى تحقيق دول مجموعة جنوب إفريقيا مستويات عالية من التكامل الاقتصادي ممثلة في تكتل SADC ذلك أنها تساهم بإمكانات تصدير تقدر بنحو 10.6 مليار دولار أمريكي، تليها دول شمال إفريقيا والتي لا تختلف منتجاتها ذات القدرات الأكبر للتصدير عن دول جنوب إفريقيا وتشمل الأسمدة ، الآلات، المنتجات الغذائية والسكر والحلويات والمواد الكيماوية تمثل مجتمعة حوالي 38% من إجمالي قدرات التصدير في المنطقة تتميز بهيمنة الاقتصاد المصري بإجمالي 50% من قدرات التصدير إقليميا، في حين تمثل المنتجات ذات القدرات التصديرية لمنطقة شرق إفريقيا في المنتجات المعدنية والمعادن الخضراوات السكر الحلويات الملابس والشاي بنسبة 44% من الإجمالي في المنطقة (يبرز فيها الشاي كمنتج بحصة تصديرية عالمية تقارب 75% من طرف كينيا أوغندا ملاوي ورواندا)،في حين تمثل قدرات التصدير لغرب إفريقيا حوالي 11.3% من إجمالي إمكانات التصدير بين الدول الإفريقية تمثل فيها الأسماك المحار المنتجات المعدنية المنتجات الغذائية المعادن منتجات التجميل الزيوت البلاستيك المطاط الكاكاو والقطن المنتجات الأكبر إمكانات تصديرية وهي تمثل مجتمعة حوالي79% من إجمالي إمكانات التصدير في المنطقة، تعكس قدرات تصدير وسط إفريقيا ضعف أداء المنطقة في التجارة البينية الإفريقية بسبب التوجه نحو التجارة الخارجية حيث تشمل المنتجات ذات الإمكانات التصديرية الأكبر المواد الكيميائية والمنتجات المعدنية والخشب والمواد النباتية ومنتجات التجميل والمنتجات الغذائية والأسماك والمحار والمعادن الحديدية والتي تمثل مجتمعة حوالي 92 %من إجمالي قدرات التصدير في المنطقة[1]، يرجع هذا الضعف في استغلال القدرات لتنمية الصادرات البينية الافريقية الى أن العلاقات التجارية الافريقية تحكمها بروتوكولات التجارة العامة أو معاملات الدولة الأولى بالرعاية ضمن الاتفاقيات التفضيلية أيضا تشمل العقبات إجراءات العبور بين الدول الإفريقية والتي تزيد من تكلفة التجارة لدول الوسط أو غير الساحلية مع دول العبور حيث نميز ثلاث أنماط[2] :

1. تتميز بلدان العبور عموما بتكاليف تصدير واستيراد للحاوية أقل من تكاليف البلدان غير الساحلية، فتكلفة التجارة عبر الحدود لجيبوتي هي ثلث تكلفة إثيوبيا، وبالمثل فان غانا وهي بلد عبور لديها من بين أقل التكاليف لتصدير الحاوية الواحدة في غرب إفريقيا بسبب التحسينات في تسهيل التجارة والبنية التحتية اللوجيستية.

2. يميل التباين في تكلفة تصدير واستيراد الحاوية إلى أن يكون أقل بالنسبة إلى بلدان العبور مقارنة بالبلدان غير الساحلية، أي أن تكلفة التصدير والاستيراد هي نفسها تقريبا في بلدان العبور.

3. تؤثر المسافة إلى الميناء على تكلفة التجارة عبر الحدود ، حيث تشكل الطرق البرية الجزء الأكبر لاتجاه العبور للتجارة البينية الإفريقية وهو ما يمثل 80% من حركة البضائع في حين أن نسبة ضئيلة فقط من التجارة تتم باستخدام النقل الجوي، فمثلا لدى بوركينافاسو (1100-1900كلم) وتشاد(1800-1900كلم) ومالي(1200-1400كلم) وهي بعض أكبر المسافات إلى الموانئ البحرية، ومع ذلك فان تكاليف تصدير واستيراد الحاوية إلى بوركينافاسو ومالي هي أقل بكثير من تكاليف تشاد، مما يشير إلى أن البلدان غير الساحلية يمكنها التغلب على الصعوبات الجغرافية وتحسين قدراتها التنافسية التجارية من خلال التدابير والاستثمارات التجارية المناسبة، مقارنة بمستوى الاعتماد

[1] : African trade in a digital world, African trade report 2019, p 104-109.

[2]: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لإفريقيا، الدورة الحادية والثلاثون، زمبابوي، مارس، 2020، ص13.

العالي على النقل البري لدول الوسط لإفريقيا الذي يزيد من تكاليف التجارة المرتبطة بزيادة الضرائب والرسوم الجمركية ومضايقات على مستوى طرق النقل(نقاط التفتيش، التأخر، الرشوة) مما يؤدي إلى زيادة عدم القدرة على التنبؤ وقلة الشفافية وإحلال التجارة غير الرسمية كبديل.

المبحث الثاني: عوامل ضعف التجارة بين الاقتصاديات الافريقية.

سيتطلب الحد من تشتت التجارة بين الاقتصاديات الافريقية الوقوف على مواطن الضعف الأساسية لتخطيط السياسات التكميلية لمواجهة التحديات المتعددة التي تحول دون تحقيق تغير هيكلي في اقتصاديات الدول الافريقية، ذلك أن التراجع الذي تشهده العلاقات التجارية البينية تحول دون تحقيق المساعي الرامية الى خلق سوق اقليمي قاري يتميز بكل المقومات اللازمة لرفع ديناميكية النشاط التبادلي وتعزيز العلاقات الناشئة لتحفيز قيام صناعات حقيقة رائدة، اضافة الى أن كل العوامل غير المستقرة المتداخلة على الصعيد السياسي والتنظيمي والقانوني تساعد في اتساع الفجوة التراجعية لمختلفة الأنشطة الاقتصادية للدول الافريقية كما تؤثر بشكل كبير في عوامل جذب الاستثمارات والصناعات الأجنبية التي تملك الاقتصاديات الافريقية فيها عوامل تمكينية للاندماج في الصناعة والتجارة العالمية، لذا فان تحرير التجارة التفضيلية بين الدول الافريقية دون معالجة التحديات التي تعيقها وتتسبب في التأثير سلبا على افاقها المستقبلية في تحديد العلاقات بين الأسواق الافريقية البينية وعلاقاتها بالنظام السوقي الدولي تعيق بشكل كبير المساعي الرائدة نحو التصنيع والتجارة القاريين، فيمايلي سيتم الاشارة الى مختلف هذه العوائق من خلال:

المطلب الأول: عوائق متعلقة بضعف التكامل .

المطلب الثاني: عوائق متعلقة بضعف الأنظمة التجارية .

المطلب الأول: عوائق متعلقة بضعف التكامل .

تؤثر التحديات المتعلقة بضعف الاستقرار السياسي في بعض الاقتصاديات الافريقية على الفوائد التي يمكن أن تجلبها عملية تعزيز التبادلات التجارية بشكل اقليمي، ذلك أن زيادة التكامل التجاري من خلال ابرام اتفاقيات اقليمية داخل منطقة تعتبر ساحة لصراعات قبلية وتصفيات عرقية يشوبها الاختلاف وعدم الانسجام في ظل ضعف القوة القانونية والنظم التطبيقة، هذا الأمر يعيق بشكل كبير تعزيز التكامل الاقتصادي والتجاري الاقليمي كما يحد من الامتثال للأنظمة الدولية كما يعيق تنسيق الجهود الرامية الى تحويل المنطقة الافريقية الى سوق تجاري اقليمي ويقطع مختلف قنوات الامداد للتعاون لتقتصر على مناطق الاستقرار دون غيرها،

الفرع الأول: ضعف البنية التحتية وتزايد المخاطر الأمنية : يظهر التكامل التجاري الإفريقي مستويات متدنية بسبب ضعف تنسيق البنية التحتية وعدم توحيد الجهود بالشكل اللازم لتذليل مختلف المعوقات الأمنية.

أولا: تحديات متعلقة بالبنية التحتية؛ أدى ضعف حالة البنية التحتية كالمياه والطرق وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في معظم أنحاء إفريقيا إلى تقليص النمو الاقتصادي بنسبة 2% سنويا وخفض الإنتاجية حتى 40% ، فبحسب تقديرات بنك التنمية الإفريقي تكلف خدمات البنية التحتية في إفريقيا ضعفي نفس الخدمات في غيرها من الأقاليم النامية مقارنة بشرق آسيا التي تقترب وفرات التكلفة فيها من 70% في المواصلات وأمريكا اللاتينية وجنوب آسيا من 50% [1]، فالعجز الكبير في البنية التحتية لأفريقيا يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج والمعاملات وانخفاض القدرة التنافسية للشركات والتأثير السلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القارة وبالتالي تؤثر على معدل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة، وباعتبار فجوا ت البنية التحتية قائمة في جميع القطاعات يُستشهد بالبنية التحتية الضعيفة للنقل على نطاق واسع كأحد المحركات الرئيسية لتكاليف التجارة في إفريقيا يليها الكهرباء لثاني أهم عقبة تواجه الشركات الأفريقية الصغيرة والمتوسطة كما لا تتمتع العديد من المناطق في إفريقيا بإمكانية الوصول إلى اتصالات الإنترنت المستقرة بالإضافة إلى النقص المتعدد في الطاقة [2].

[1]: تقرير الاتحاد الإفريقي و منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إطار تعزيز التجارة البينية الإفريقية ، مرجع سبق ذكره، ص44.

[2]: UNCTAD, Rethinking the Foundations of Export Diversification in Africa:, op cit, P96.

شكل رقم1-23: تطور متوسط جودة بعض مؤشرات البنية التحتية لإفريقيا.

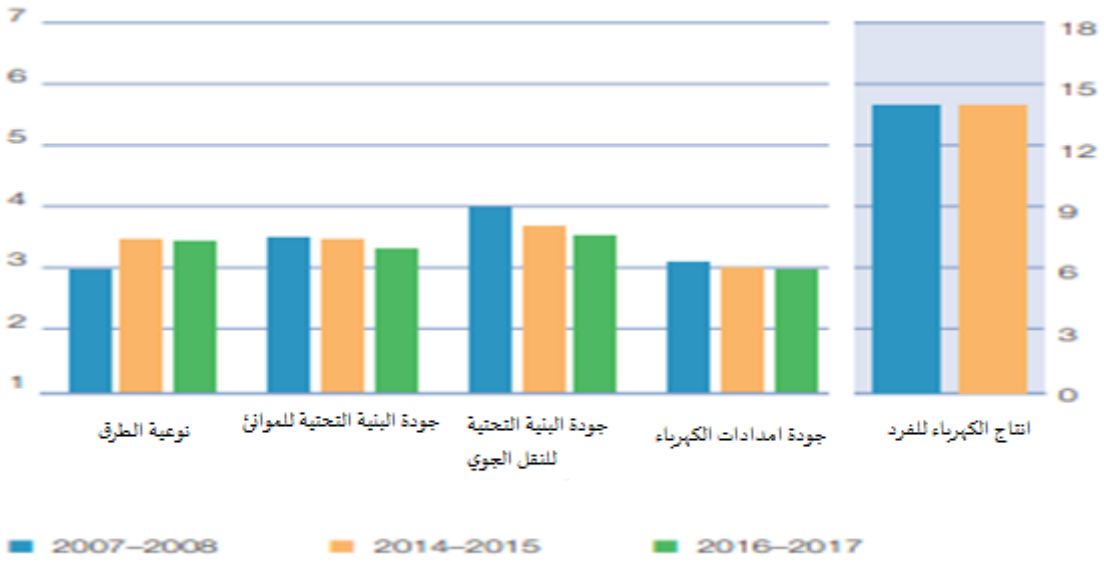

Source : world bank group, the Africa competitiveness report 2017, p17.

من خلال الشكل يظهر أن جودة الطرقات وحدها تحسنت خلال العشر سنوات الماضية، في حين ظلت جودة الموانئ والمطارات والبنية التحتية للكهرباء ضعيفة، ففي بعض الحالات تكون الاستثمارات الجديدة كافية لمواكبة الطلب المتزايد ولكنها ليست كافية للوصول إلى المستوى المطلوب لدعم النمو الاقتصادي، علي سبيل المثال توسع إنتاج الكهرباء بشكل عام ولكنه على نفس مستوى نصيب الفرد كما كان في 2007، وهذا راجع إلى أن هذا النوع من البنية التحتية معقد ويستلزم استثمارات كبيرة، أيضا يرجع ضعف النمو في البنية التحتية إلى حجم الأغلفة المالية التي يتطلبها هذا النوع من المشاريع باعتبارها قيدا هاما وصعب التوفير بالنسبة لأغلب الحكومات في إفريقيا أيضا كون هذا النوع من الاستثمارات لا يجذب مشاركة القطاع الخاص[1]، ففي عام 2018 وافق بنك التنمية الإفريقي على 19 مشروعًا في مجال النقل والتطوير الحضري بإجمالي 1.9 مليار دولار أمريكي، ويقارن هذا بـ16 مشروعًا في عام 2017 بما قيمته 1.5 مليار دولار أمريكي، و 14 مشروعًا في عام 2016 مقدرة بـ1.6 مليار دولار أمريكي، وحيث استحوذ 12 مشروعًا لبناء الطرق أو تجديدها على 65 % من التمويل ، وكان أكبر المشاريع هو المرحلة الأولى من الطريق السريع لرسوم تعادل القوة الشرائية في أوغندا مبتكرة في التصميم ، يتألف المشروع الذي تبلغ تكلفته 800 مليون دولار أمريكي من 50 % من قابلية تمويل الجدوى (Viability Gap Funding) ورأس المال الخاص بنسبة 50%، كما تم تخصيص 22% من التمويل للنقل الحضري بما في ذلك مشروع النقل الحضري الرائد لمدينة أبيدجان ، كوت ديفوار ، والذي يتخذ نهجًا كليًا للتنمية الحضرية من خلال البنية التحتية للطرق ومكونات المشروع التكميلية، 11 % من التمويل كان لمشاريع النقل الجوي، مع تحسينات البنية التحتية ومشروع أولوية السلامة الجوية في وسط أفريقيا، من حيث التوزيع الإقليمي نُسب44% من الموافقات البالغة 1.9 مليار دولار أمريكي في 2018 إلى مشاريع في غرب إفريقيا، تمثل المشاريع في شرق أفريقيا30%، وسط أفريقيا 7% ، الجنوب الأفريقي 12% ، وشمال أفريقيا 5%، وشكل المشروع الإفريقي نسبة 2% المتبقية لتعزيز التكامل الإقليمي، تم تصميم جميع مشاريع البنية التحتية والتنمية الحضرية وفقًا للإستراتيجية الشاملة لبنك التنمية الإفريقي والتي تهدف إلى زيادة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للسكان الذين يعيشون في مناطق المشروع وتحسين الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية في بيئة إيكولوجية محفوظة[2]، الا أن ذلك لم يكن كافيا بسبب ضعف التنفيذ في هذه المشاريع وعدم استيفاء معظمها مما يزيد من عوائق التكامل التجاري في المنطقة.

ثانيا: ضعف الأمن والاستقرار: تساهم المخاطر المتعلقة بانعدام الأمن والاستقرار في تراجع مستوى التكامل التجاري للبلدان الإفريقية إقليميا وذلك لعدة أسباب منها[3] :

[1] : world bank group, the Africa competitiveness, report 2017, p17

[2] : African development bank group, Infrastructure and Urban Development 2018 Annual Report, p 9,12.

[3] : مجموعة البنك الدولي، تعزيز التعاون التجاري: إحياء التكامل الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عصر ما بعد جائحة كورونا، أكتوبر 2020، ص

1. تمثل الصراعات المنتشرة في المنطقة والعلاقات المتوترة مثل التوتر الحاصل بين الجزائر والمغرب إثيوبيا السودان ومصر عثرة بين البلدان الإفريقية لتعزيز الاندماج على المستوى الإقليمي فهي تفتقد "الثقة المتبادلة" بالمستوى المطلوب حتى تنجح عملية التكامل الإقليمي في ظل تمتعها بعوامل إنتاج متشابهة ومزايا نسبية متقاربة؛

2.على المستوى الاستراتيجي يجب أن تستند ديناميكيات التكامل التجاري الأفريقي إلى خيارات تتمحور حول الأولويات الداخلية للقارة فعندما تكون المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية في طريق مسدود، وعندما يكون هناك عودة للنزعة الإقليمية والثنائية فإن القارة باعتبارها كيانا عالميا تتمتع بقوة طلب إبرام اتفاقيات مع قوى مختلفة (الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية ، الصين، اليابان، كوريا ..... الخ) سيكون من الخطورة على القارة أن تنخرط في مثل هذه العمليات بدون إطار عمل يقوم على أولوياتها الخاصة، التحدي الاستراتيجي الآخر هو التحديد الذكي للأولويات والإجراءات التي يتعين اتخاذها في مجال البنية التحتية (الطاقة والاتصالات وطرق النقل، الاتصالات السلكية واللاسلكية ، التطور التكنولوجي) التي يعد حلها شرطًا أساسيًا لا يمكن التغاضي عنه لنجاح التكامل التجاري.

3.كما يعاني مطلب التماسك على المستوى السياسي من ضعف التجانس حيث تكمن مواطن الضعف في[1] :

1.3 ضعف تناسب الطموحات والالتزامات السياسية مع قدرات دول القارة في ظل عدم مراعاة المعاملة الخاصة والتفضيلية اللازمة من أجل الحد من التفاوتات في مستوى التنمية فيما بينها ؛

2.3 عدم امتثال جميع الدول للالتزامات القطاعية في مجال التجارة والتي تم التعهد بها على المستوى القاري؛

3.3 ضعف مواءمة السياسات العامة الإستراتيجية من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة لا سيما فيما يتعلق بالسياسات التجارية والسياسات الصناعية؛

4.3 غياب الإدارة الفعالة والموجهة للقيود المرتبطة بالإرث الاستعماري على غرار تأثير فرنسا على عمليات التكامل الإقليمي داخل البلدان الناطقة بالفرنسية في إفريقيا؛

الفرع الثاني: ضعف أداء التكامل الاقليمي: لقد مر التكامل في إفريقيا بتغييرات اتباعا لكونه جزءًا من استمرار النضال من أجل الاستقلال التام للقارة ومسعى سام لمنظمة الوحدة الأفريقية إلا أن أداء التكامل بشكل إقليمي يتفاوت من منطقة لأخرى ، فحسب أداء التكامل المبين في الجدول التالي:

الجدول1-03: أداء التكامل الإقليمي في إفريقيا.

	Intégration commerciale	Infrastructures régionales	Intégration productive	Libre circulation des personnes	Intégration financière et macroéconomique
CAE	0,78	0,496	0,553	0,715	0,156
CEDEAO	0,442	0,426	0,265	0,8	0,611
CEEAC	0,526	0,451	0,293	0,4	0,599
CEN-SAD	0,353	0,251	0,247	0,479	0,524
COMESA	0,572	0,439	0,452	0,268	0,343
IGAD	0,505	0,63	0,434	0,454	0,221
SADC	0,508	0,502	0,35	0,53	0,397
UMA	0,631	0,491	0,481	0,493	0,199
Moyenne de 8 CERs	**0,54**	**0,461**	**0,384**	**0,517**	**0,381**

Source : Jacob Kotcho, Intégration commerciale de l'Afrique et libre-échange global : défis et perspectives, Revue Interventions économiques, Papers in Political Economy, 2017, p53.

يتبين من خلال الجدول أداء التكامل الإقليمي في إفريقيا استنادا إلى خمسة مؤشرات هي: التكامل التجاري، البنية التحتية الإقليمية، التكامل الانتاجي، حرية حركة الأفراد، التكامل المالي والاقتصاد الكلي، تتمثل نتائجه بالنسبة لافريقيا كمايلي:

[1] : Jacob Kotcho, Intégration commerciale de l'Afrique et libre-échange global : défis et perspectives, Revue Interventions économiques, Papers in Political Economy, 2017, p54.

-التكامل التجاري؛ قيمة المؤشر متوسطة بالنسبة لمعظم الترتيبات الاقتصادية الاقليمية باستثناء تجمع دول الساحل والصحراء(CEN-SAD, 0.353)

-البنية التحتية الاقليمية؛ يمثل أداء الترتيبات الاقتصادية الاقليمية متوسطا، الا أن تجمع دول الشاحل والصحراء يشهد أداء ضعيف ب 0.251

-التكامل الانتاجي؛ 0.553 لجماعة شرق افريقيا وهو أعلى من المتوسط نتيجة تنمية القدرات بين اقتصاديات كينيا وتنزانيا وأوغندا، فيما تحقق الترتيبات الأخرى مستويات متوسطة من تكامل القدرات الانتاجية.

-حرية حركة الأفراد؛ يتباين التكامل ضمن بعد حرية حركة الأفراد بسبب القيود الخاصة بالتأشيرات التي تفرضها الدول فيما يزيد على ذلك انتشار الحركات الانقلابية وزيادة معدلات الهجرة غير الشرعية المقيدة للتنقل الاقليمي نتيجة ضعف الاستقرار السياسي.

-التكامل المالي والاقتصاد الكلي؛ تسجل جماعة شرق افريقيا ودول اتحاد المغرب العربي معدلات ضعيفة ضمن أداء التكامل الاقليمي ب 0.156 و 0.199 على التوالي بسبب ضعف التعاون التجاري مما يحد من التعاملات المالية وتشتت مؤشرات التنمية بين أسواقها.

كما يمكن توضيح ضعف الأداء من خلال:

أولا: الأداء الخارجي للتكامل الإفريقي: على مستوى التكامل الاقتصادي تتمتع إفريقيا بمستويات منخفضة نسبيًا من تكامل الصادرات - وهو مقياس لتنوع السلع المستوردة والمصدرة - مع بقية العالم ومع نفسها، تكامل واردات أفريقيا مع بقية العالم يقترب من المتوسط العالمي لكن تكامل التجارة بين البلدان الأفريقية هو عند نصف هذا المستوى مما يشير إلى أن احتمالات سياسة التجارة التحويلية محدودة والمكاسب موزعة بشكل غير متساو، يظهر في الشكل الموالي:

الشكل 1-24: التكامل الاقتصادي الثنائي الإقليمي.

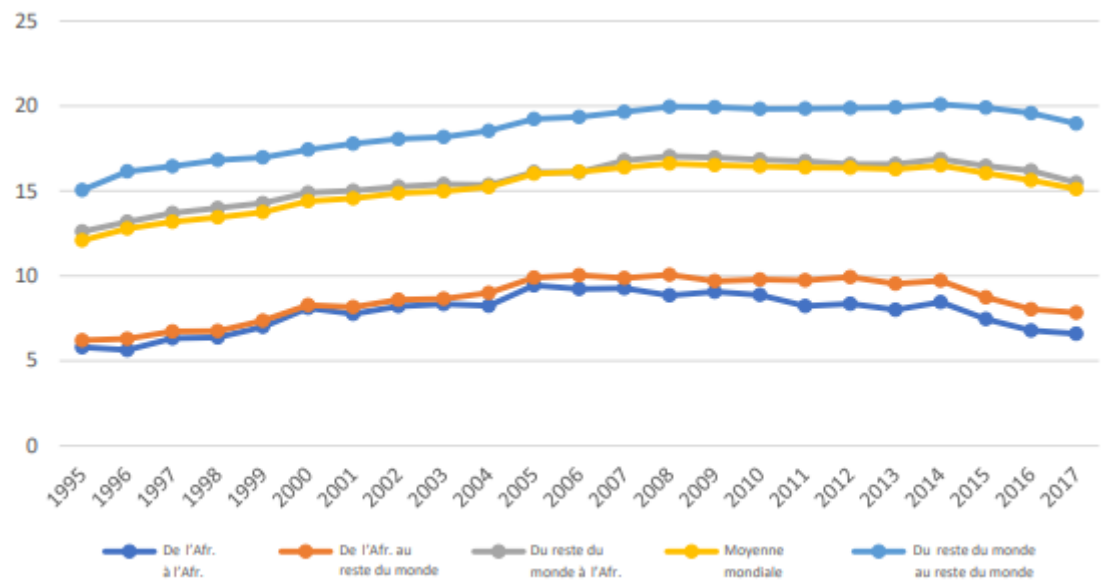

Source : Frederick S. Pardee Center for International Futures, Conditions de réussite de réussite dans la mise en œuvre de l'Accord de libre-échange continental africain, p22.

يظهر الشكل تفاوتات متباينة لإطار التكامل الإفريقي في الفترة الممتدة من 1995-2017، ذلك أن مستويات التكامل ضعيفة مقارنة بتكامل إفريقيا مع العالم الخارجي أو العكس أي من العالم الخارجي إلى إفريقيا مقاسه بمستويات التبادلات الاقتصادية والتجارية الحاصلة على حد سواء، لذا فإن تراجع التكامل بين الدول الأفريقية ساهم في تراجع القدرات الرامية اعتماد أنماط الانتاج العالمية مثل ما حدث في شرق آسيا أين مكّن هذا البلدان الأصغر من الاستفادة من تحرير التجارة ومهد الطريق لسلعها لتكون قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية، اضافة الى أن ضعف إعادة الهيكلة للاقتصاديات زادت من إحباط بعض الاقتصاديات مما أدى الى تراجع الترابط بين دول القارة.

ثانيا: ضعف فعالية الترتيبات الاقتصادية على المستوى الإقليمي: في ظل ارتباط التجارة لدول الترتيبات الاقتصادية الاقليمية في افريقيا بالأسواق الخارجية أكثر من ارتباطها بالمبادلات البينية الأمر الذي يجعل مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي والازدهار مرتبط بالتبعية للنظام التجاري الدولي، فحسب الشكل الموالي:

الشكل رقم1-25: فعالية الترتيبات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا.

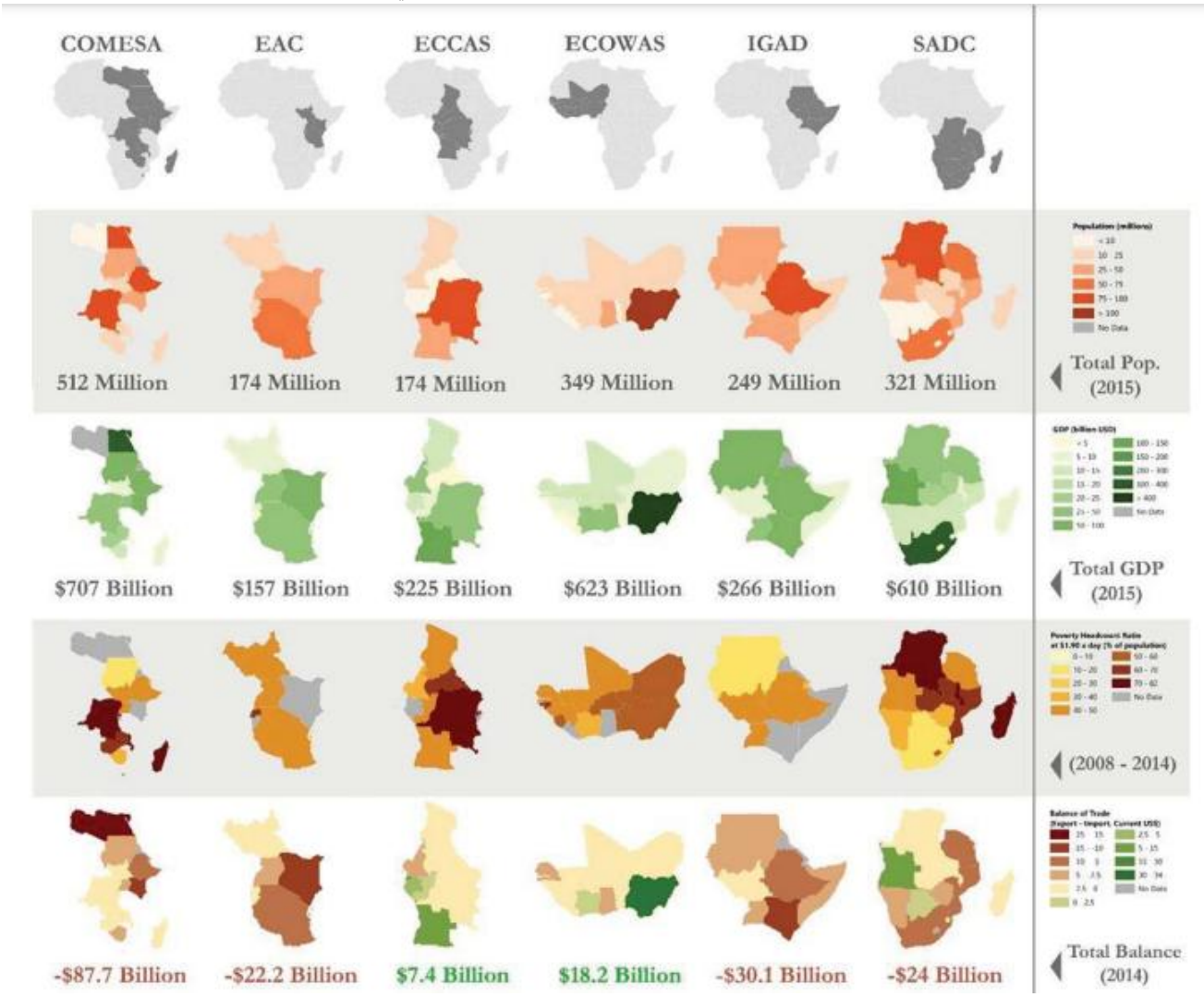

Source : Document of The World Bank Group, SUPPORTING AFRICA'S TRANSFORMATION: REGIONAL INTEGRATION AND COOPERATION ASSISTANCE STRATEGY FOR THE PERIOD FY18–FY23 May 7, 2018, p06.

يظهر من الشكل أقوى الترتيبات الاقتصادية الإفريقية التي تعنى بالاستدلال بنسب ومؤشرات التنمية والتطور فيها لتحديد الوضع العام الاقتصادي في إفريقيا وهي تشهد في ذات الوقت تباينات في مستويات التقدم المحرز، على سبيل المثال تجمع COMESA يسجل أعلى مستويات التقدم في مؤشرات الدراسة مقارنة بتجمع EAC إلا أنه يشهد عدم توافق وتناسب القيم داخل التجمع الواحد بحد ذاته وهو ما يخلق عدم توازن في تحقيق المكاسب وزيادة النمو الاقتصادي بين الدول الإفريقية.

تحتاج أفريقيا إلى التحول من ما يسميه تقرير التنافسية في إفريقيا (2015)"**المرحلة الأولى من التنمية**" حيث تكون الاقتصاديات مدفوعة بعوامل معينة وتستند قدرتها التنافسية على ثروات العوامل (العمالة غير الماهرة والموارد الطبيعية) إلى المرحلة الثانية "**مدفوعة بالكفاءة**"[1] ، ففي ظل الدفع بالتكامل الإقليمي في إفريقيا لتحقيق مستويات أعلى، يجب على مختلف الترتيبات الاقتصادية تكثيف الجهود لرفع القدرات التصنيعية وتطوير الخدمات وزيادة القيمة المضافة من الزراعة بالقدر الذي يسهم في رفع مؤشرات الكفاءة من خلال اعتماد

[1]: Document of The World Bank Group, SUPPORTING AFRICA'S TRANSFORMATION: REGIONAL INTEGRATION AND COOPERATION ASSISTANCE STRATEGY FOR THE PERIOD FY18–FY23 May 7, 2018, p07.

تطوير القدرة التنافسية في التعليم العالي، وأسواق العمل، والأسواق المالية المتطورة بشكل أفضل، واعتماد التكنولوجيا الجديدة ، وإتاحة الأسواق ذات الحجم الأكبر للشركات، كما يتم تشغيل الفوائد المحتملة للتكامل الإقليمي من خلال كل من هذه الموضوعات عن طريق جعل الأسواق أكبر ومعالجة عدم وفورات الحجم وجودة التخطيط ذلك أن سيادة القانون ، وبيئة الأعمال المنسقة ، واتساق السياسات من الأمور الحاسمة أيضًا للقطاع الخاص ليكون محركًا للتكامل الإقليمي.

ثالثا: التوزع التجاري غير المتساوي: تتوزع التجارة في إفريقيا بشكل غير متساوي اتباعا لضعف تدفق الصادرات بينها ، حيث من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم1-26: تدفقات التجارة الإفريقية (مليار دولار أمريكي).

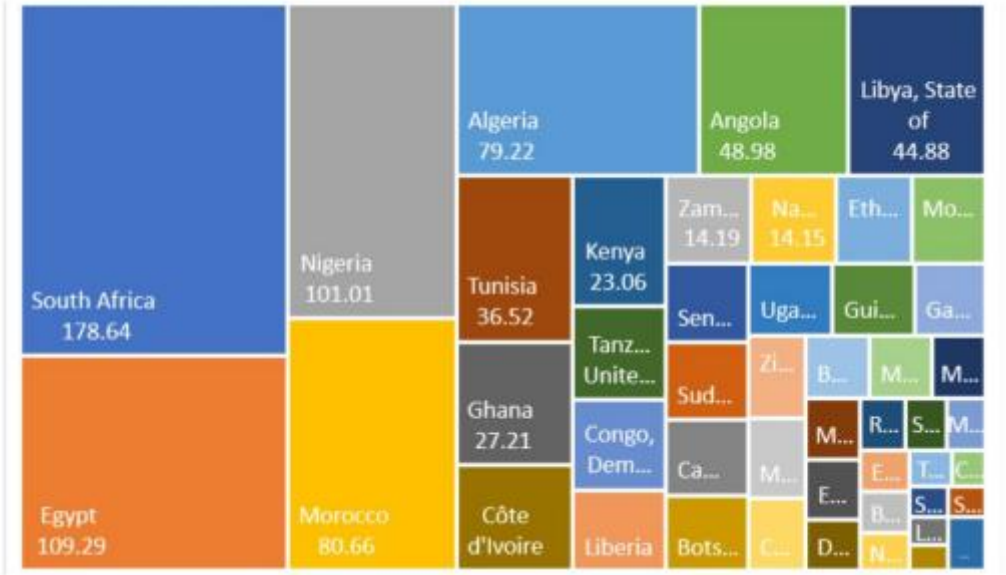

Source : international economics, simplification of trade agreements for the private sector-guide to exporting to Africa, 2021,p8.

قدرت القيمة الإجمالية في التجارة في السلع في بلدان افريقيا بأكثر من 1 تريليون دولار أمريكي في عام 2019 مثلت الصادرات 471 مليار دولار أمريكي والواردات بنحو 567 مليار دولار أمريكي، كانت أكبر خمسة تجار في المنطقة في عام 2019 هم جنوب إفريقيا 17%من إجمالي التجارة ومصر 11% ونيجيريا 10% والمغرب 8% والجزائر 8% مع نمو سنوي في قيمة التجارة بين 2015-2019 تتراوح بين 3% (جنوب إفريقيا، مصر) إلى 9% (المغرب)، تضمنت سلة الاستيراد في عام 2019 الوقود المعدني بنسبة 14% من إجمالي الواردات والأجهزة الميكانيكية 11% والآلات والمعدات الكهربائية 8% والمركبات بخلاف السكك الحديدية أو الترام 8% بالإضافة إلى ذلك استوردت الكتلة أيضا كمية كبيرة من المواد البلاستيكية والحبوب والمنتجات الصيدلانية والحديد والصلب ومنتجات الحديد والصلب [1] ، وبفعل هذه النسب الضعيفة للتجارة على المستوى العام (اضافة الى التفصيل الذي تم عرضه في الفرع السابق) تمثل صورة ضعف التجارة للدول تحت ضغط القيود التجارية اضافة الى ضعف التنوع التجاري والسلعي.

رابعا: محدودية المبادلات بين الترتيبات الإقليمية الإفريقية: تعد التجارة البينية أحد أهم أدوات القياس المستعملة في تقييم درجات التكامل الإقليمي الإفريقي حيث تقدر نسبتها في 2019 بـ 16.6% وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بحجم الدول الإفريقية ومواردها ويرجع البنك الدولي هذا الضعف في التجارة البينية الإفريقية إلى الاختلال الهيكلي في اقتصاديات الدول الإفريقية وارتباطه الكبير بالاقتصاد الدولي مما يقلل من فرص تكامل الأسواق الإفريقية فيما بينها بسبب القيود الجمركية المفروضة بين الدول الإفريقية(بلغت في المتوسط 7.4%) مما يحول دون تبادل السلع والخدمات بالوجه المتوقع من المنطقة الإفريقية، إضافة إلى كون معظم الدول الإفريقية تعاني من غياب السيطرة والتحكم بأسواقها وانتشار الأسواق الموازية والتجارة غير الرسمية[2].

[1]: international economics, simplification of trade agreements for the private sector-guide to exporting to Africa, 2021,p8.

[2]: جبار بوكثير، لخميسي الواعر ، عبد السلام بوخروفة، دور الدول الإفريقية الرائدة في تجسيد مشروع منطقة التجارة الحرة الإفريقية، ضمن كتاب أعمال المؤتمر العلمي الدولي حول: منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بين الفرص والتحديات، مخبر المحاسبة المالية الجباية والتأمين-جامعة أم البواقي، 2020،ص 385.

الجدول رقم1-04: مستويات المبادلات البينية حسب الترتيبات الاقتصادية الإقليمية.

Economic Grouping	AMU UMA	CEN-SAD	COMESA	EAC	ECCAS CEEAC	ECOWAS CEDEAO	IGAD	SADC	AFRICA AFRIQUE	World MONDE	Zone économique
Export to →	(millions of US $) / (Millions de $ EU)										← Exportations vers
Export to →	(% of total exports) / (% des exportations totales)										← Exportations vers
AMU	3.8%	5.7%	3.1%	0.1%	0.5%	2.1%	0.3%	0.4%	7.6%		UMA
CEN-SAD	2.5%	8.8%	3.4%	0.4%	0.8%	6.3%	1.6%	2.6%	14.1%		CEN-SAD
COMESA	3.7%	6.4%	11.8%	4.2%	2.1%	0.9%	6.3%	9.0%	21.3%		COMESA
EAC	3.8%	3.7%	25.4%	20.2%	8.9%	0.4%	16.1%	11.8%	37.2%		EAC
ECCAS	0.1%	1.2%	2.2%	1.4%	2.2%	0.5%	0.2%	6.1%	8.5%		CEEAC
ECOWAS	0.4%	10.9%	0.3%	0.1%	1.0%	10.8%	0.1%	4.5%	16.8%		CEDEAO
IGAD	0.9%	9.0%	25.0%	12.6%	3.2%	0.4%	20.7%	4.5%	30.9%		IGAD
SADC	0.4%	1.3%	8.1%	1.9%	2.0%	1.1%	1.2%	19.2%	22.6%		SADC
Africa	1.5%	5.4%	6.1%	1.7%	1.6%	3.4%	2.1%	9.3%	17.4%		AFRIQUE
World	0.6%	1.6%	1.1%	0.2%	0.2%	0.7%	0.4%	0.8%	3.1%		MONDE
← Import from	(% of total imports) / (% des importations totales)										→ Importations de
AMU	4.2%	4.9%	4.8%	1.2%	0.1%	0.4%	0.4%	3.5%	10.3%		UMA
CEN-SAD	2.0%	6.4%	2.1%	0.2%	0.3%	4.2%	0.5%	0.9%	8.7%		CEN-SAD
COMESA	1.7%	3.1%	6.1%	2.5%	0.7%	0.4%	2.0%	8.1%	13.9%		COMESA
EAC	0.2%	3.0%	10.8%	9.7%	1.6%	1.3%	6.1%	10.5%	20.1%		EAC
ECCAS	1.3%	4.1%	6.0%	4.4%	3.4%	2.4%	2.3%	8.4%	17.7%		CEEAC
ECOWAS	1.4%	11.0%	0.7%	0.1%	0.2%	9.7%	0.1%	1.7%	13.2%		CEDEAO
IGAD	0.9%	4.4%	7.5%	4.6%	0.2%	0.9%	3.8%	5.1%	13.2%		IGAD
SADC	0.3%	2.6%	5.8%	0.8%	1.6%	2.1%	0.5%	20.7%	24.1%		SADC
Africa	1.6%	5.2%	4.0%	1.3%	0.7%	3.1%	0.9%	7.7%	14.5%		AFRIQUE
World	0.5%	1.1%	0.6%	0.1%	0.3%	0.6%	0.1%	1.1%	2.6%		MONDE

Source : African Statistical Yearbook Annuaire Statistique pour l'Afrique 2021, p82.

تظهر النسب المبينة للتجارة البينية بين الترتيبات الاقتصادية الإقليمية الإفريقية إلى تفاوتات فيما بينها لكنها تتسم بالإجماع بالانخفاض، بالنظر تمثل صادرات AMU كأعلى حد 5.7% مع تجمع CEN-SAD وأدنى حد مع EAC بنسبة ضئيلة تقدر بـ 0.1%، تمثل الصادرات EAC نحو COMESA نسبة 25.4%، وصادرات IGAD نحوCOMESA بنسبة 25% وهي تعبر عن أعلى الصادرات البينية الإفريقية بالمقابل تقدر صادرات ECCAS نحو AMUبنسبة 0.1% وصادرات ECOWAS نحو EACبنفس المقدار وهي أضعف صادرات بينية للترتيبات الإقليمية أما ، تمثل واردات EAC من COMESA و SADC 10.8% و 10.5% على التوالي وهي تمثل أكبر نسبة واردات بينية مسجلة في إفريقيا أما باقي الواردات البينية الإفريقية فهي تظهر بنسب منخفضة جدا من إجمالي واردات إفريقيا والعالم وهو ما يؤكد ضعف التبادلات التجارية البينية الإفريقية، بشكل عام نسبة إلى قياس التكامل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا اتبعا لمؤشر التجارة البينية الإفريقية فهو يظهر مستويات ضعيفة جدا للتكامل وهو ما يستلزم تركيز الدول الإفريقية على وضع السياسات التجارية اللازمة والملائمة في ظل تخفيف الإجراءات والقيود التي ترتبط بخفض مستويات التبادل من أجل توجيه العلاقات التجارية في الشكل الذي يسمح بتعزيز التجارة البينية الإفريقية في المنتجات الإستراتيجية والتي ترفع من القيمة المضافة للتبادلات بالوجه الذي يساعد في تحفيز الصادرات والواردات البينية الإفريقية.

وكون الصادرات الصناعية هي الأكثر كفاءة باعتبارها تمثل 62 % كما أنها تساهم في زيادة التجارة البينية الأفريقية بنسبة 110 % ورفع الصادرات إلى بقية العالم بنسبة 46%، هناك مكاسب أقل في الزراعة 49% إقليميا و 10% للتجارة خارج أفريقيا في حين أن المكاسب في تجارة الخدمات طفيفة نسبيًا تمثل حوالي 4% إجمالاً و 14 % داخل إفريقيا، من حيث الحجم تهيمن الصادرات الصناعية على صورة الصادرات لأفريقيا فمن أصل 2.5 تريليون دولار من الصادرات المتوقعة في عام 2035 لأفريقيا نجد 823 مليار دولار من الصادرات تتوزع 690 مليار دولار من الموارد الطبيعية ؛ 191 مليار دولار في الزراعة ؛ والمبلغ المتبقي 256 مليار دولار في الخدمات، من إجمالي نمو الصادرات 560 مليار دولار تمثل الزيادة في الصادرات من المصنوعات حوالي 506 مليار دولار أمريكي - بزيادة قدرها 220 مليار دولار أمريكي داخل

إفريقيا و 286 مليار دولار أمريكي مع بقية العالم. بشكل عام يتوقع ارتفاع وجهة الصادرات الأفريقية من 15% في عام 2035 في خط الأساس إلى أكثر من 21% بعد الحد من معوقات التجارة البينية في افريقيا[1].

المطلب الثاني: عوائق متعلقة بضعف الأنظمة التجارية .

تعتبر الصعوبات المتعلقة بالقيام بالأعمال والتجارة والبنية التحتية وضعف القدرات الانتاجية من العوامل التي تحول دون مرونة الاقتصاديات الافريقية اتجاه الانفتاح التجاري الاقليمي، ذلك أن العوامل الخاصة بتنمية القدرات الانتاجية القادرة على دفع التجارة بين الدول الافريقية يتطلب الكثير من الجهود للحد من التحديات الخاصة برفع الحواجز والقيود التي تعيق نشاط المؤسسات التجارية والصناعية للتمكن من خلق سياسات تكاملية قادرة على جذب الاستثمار الباحث عن الأسواق اضافة الى ربط المناطق الاقليمية لخلق نظام تشاركي للتمكن من تحفيز قيام الصناعات المشتركة عبر معالجة التداخلات الواسعة الخاصة بعوائق التنمية ذات الصلة تمكن من الحد من تشتت التجارة بين الاقتصاديات الافريقية،اضافة الى أن تقليل العقبات والشكوك التي تواجهها الشركات، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة، لأي مستوى معين من التقييدات المتفق عليها. وهذا هدف بالغ الأهمية بقدر ما يمكن أن يساعد في تعظيم الاستفادة من الانفتاح التجاري الاقليمي، تبرز أهم هذه العوائق في:

الفرع الأول: تشتت التكامل الانتاجي: يعد معدل تكامل القدرات الانتاجية من بين أدنى المعدلات في العالم، حيث هناك حالات كان من الممكن فيها الحصول على المنتجات بشكل تنافسي من بلدان افريقية بدلا من اللجوء إلى الاستيراد من خارج القارة وهذا راجع بشكل أساسي الى العوامل المثبطة للتبادلات والتي يبرز منها:

أولا: محدودية القدرات الصناعية: تؤدي القدرات الانتاجية الضعيفة للاقتصاديات الافريقية الى تركز المنتجات وانحصارها في أنماط قليلة من السلع والتي معظمها تكون في شكلها الخام والتي توجه في أغلب الأحيان الى دول الصناعات الكبيرة أين تقوم باعادة تصنيعها ودمجها في صناعات أخرى أو تصديرها كسلع وسيطة، هذا الأمر يساهم في ضعف تطور القدرات الانتاجية للدول الافريقية ويحد من مجالات تبادل السلع بينها، ذلك أن أكثر من 80% من الشركات في القارة هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم معظمها ذات خبرة محدودة وغير مطورة تكنولوجيا تنشط معظمها ضمن القطاع غير الرسمي وفي صناعات ضعيفة المحتوى التكنولوجي اتباعا لقدراتها الإنتاجية الضعيفة والتنويع الاقتصادي المحدود الأمر الذي يقيد نطاق السلع الوسيطة والنهائية التي يمكن تداولها مما يحول دون خلق سلاسل قيمة إقليمية بينها ويزيد من تكاليف التجارة المتعلقة بالتعريفة الجمركية المرتبطة بالتنفيذ المبطئ لجداول تحرير الرسوم الجمركية التي تدعم اتفاقيات التجارة الحرة، في ظل ارتفاع تكاليف التجارة غير المرتبطة بالجمركة المتعلقة بتسيير الأعمال التجارية والتجارة مثل عجز البنية التحتية في إفريقيا التي تؤثر على تكاليف النقل والعبور، مما يعوق القدرة التنافسية الاقتصادية الإفريقية، وتزايد التدابير غير الجمركية التي تعمل كحواجز ومن ذلك اللوائح الصادرة رسميا عن الدولة وتؤثر في التجارة؛ من مثال ذلك تدابير الصحة والسلامة والجودة تمثل عوائق تزيد من تكلفة التجارة وتضعف فرص نفاذ السلع إلى الأسواق البينية الأمر الذي يلزم إزالتها لتعزيز التكامل التجاري الإفريقي[2]، حيث يمكن توضيح ذلك من خلال:

1. مؤشر التكامل الإنتاجي للترتيبات الاقتصادية الإقليمية : يستخدم بُعد التكامل الإنتاجي في تقييم التكامل الإقليمي من خلال ثلاثة مؤشرات تقيس مشاركة الدولة في سلاسل التوريد والقيمة الإقليمية، **الأول** هو حصة الصادرات الوسيطة داخل الإقليم - صادرات الدولة من السلع الوسيطة (نصف المصنعة) إلى المنطقة كنسبة مئوية من جميع صادرات البلاد من السلع إلى المنطقة، **والثاني** هو حصة الواردات الإقليمية الوسيطة - واردات الدولة من السلع الوسيطة (نصف المصنعة) من المنطقة كنسبة مئوية من جميع واردات البلد من السلع من المنطقة، **والثالث** هو مؤشر تكامل تجارة البضائع والذي يقارن ملف تصدير البلد بملف التصدير في المنطقة [3]، وفقا لقياس درجات التكامل الإنتاجي للترتيبات الاقتصادية الإقليمية الإفريقية لتقييم التكامل الإقليمي في إفريقيا كما يظهر في الشكل الموالي:

[1] : world bank group, THE AFRICAN CONTINENTAL FREE TRADE AREA Economic and Distributional Effects, 2020, p 46.

[2] : Made in Africa, op cit, p29.

[3] : Economic Commission for Africa, ARIA X | Africa's Services Trade Liberalization & Integration under the AfCFTA, 2021,p38.

الشكل رقم1-27: درجات التكامل الإنتاجي حسب الترتيبات الاقتصادية الإقليمية.

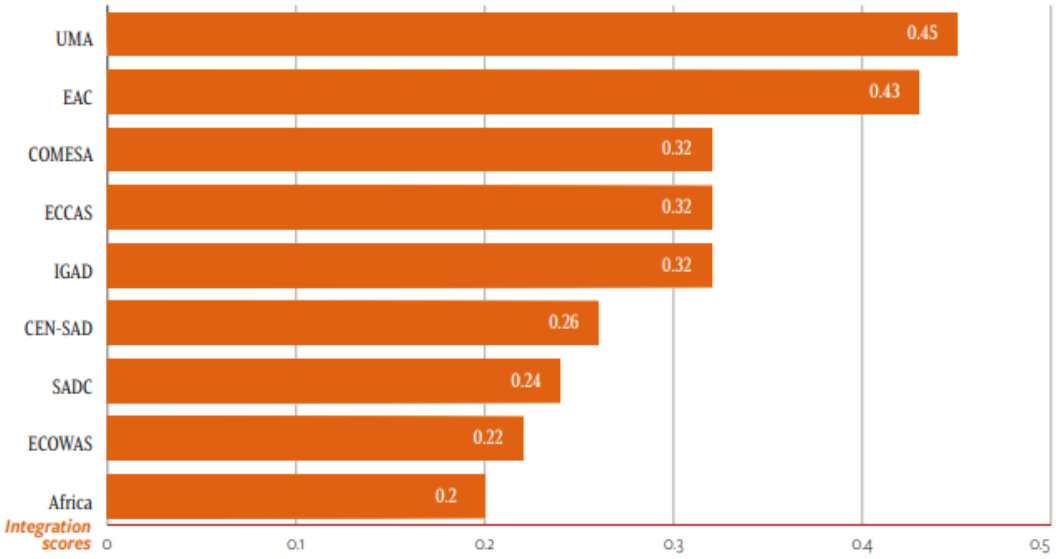

Source : Economic Commission for Africa, assessing regional integration in Africa, ARIA X | Africa's Services Trade Liberalization & Integration under the AfCFTA, 2021,p38.

يظهر الشكل متوسط درجات البلدان الأفريقية في 0.20 فقط من 1.0 مع 33 دولة متكاملة ضمن ترتيبات اقتصادية إقليمية سجلت درجات أقل من المتوسط، جميع درجات الترتيبات الاقتصادية الإقليمية للتكامل الإنتاجي أعلى من المتوسط القاري حيث سجلت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) أدنى مستوى عند 0.22 وأعلاها اتحاد المغرب العربي (AMU) عند 0.44 على التوالي، تشير هذه النتيجة إلى أن الإنتاج مشتتا بشكل غير متساوي في جميع أنحاء القارة وأن البلدان لا تجني فوائد ميزتها النسبية قد يكون هذا جزئيا بسبب سوء الخدمات اللوجستية أو عدم وجودها، كما أن الآثار الناجمة عن Covid-19 تدفع بإفريقيا لتصحيح سياساتها التجارية للسلع والخدمات التي يمكن تداولها بسهولة عبر القارة وخارجها ، ذلك ان تحسين البعد الإنتاجي للتكامل الأفريقي يستلزم الحد من معوقات بناء سلسلة القيمة الإقليمية المبتكرة في قطاعات مختلفة لتسهيل استخدام التكنولوجيا المحسنة والمدخلات عالية الجودة وتقنيات التسويق المحدثة والتركيز على دور تجارة الخدمات في سلاسل التوريد.

2. أبرز مواطن الضعف في التكامل الإنتاجي في إفريقيا: يمثل التكامل الإنتاجي الحلقة الأضعف في تعزيز التكامل الإقليمي في إفريقيا حيث لا يتوزع الإنتاج بشكل متساوي في جميع أنحاء القارة كما أن كثير من الدول لا تستفيد من مزاياها النسبية الأمر الذي يؤدي بشكل كبير إلى انخفاض التكامل التجاري بالشكل الموازي وهو ما يمثل حاجة ملحة للبلدان الإفريقية لتحسين قدراتها الإنتاجية والقصور أو نقص الخدمات اللوجستية، حيث أن[1] :

1.2يحتل التكامل التجاري في القارة الإفريقية الرتب الدنيا من مقياس التصنيف؛ ما يعكس متوسط مستويات أعلى لرسوم الاستيراد و متوسط مستويات الحواجز غير الجمركية الأعلى في العالم.

2.2بلغ متوسط إجمالي التجارة من إفريقيا إلى بقية العالم 760 مليار دولار أمريكي بالأسعار الجارية في الفترة 2015-2017 ، وشكلت الصادرات البينية 16.6% من إجمالي الصادرات الإفريقية في عام 2017 ،وهو مستوى أقل بكثير مقارنة بأوروبا 68% وآسيا 59.4% وأمريكا 55% إلا أن أفريقيا أصبحت منذ عام 2008 إلى جانب آسيا من المناطق التي تشهد اتجاها متصاعدا في التجارة بين تجمعاتها الإقليمية، حيث سجلت في عام 2016 أعلى مستوى لها 34.7 مليار دولار SADC، تليها 18.7 مليار دولار SAD-CEN، المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا 11.4 مليار دولار، الكوميسا 10.7 مليار دولار مع تسجيل تباين في حصة الدول من الصادرات البينية الإفريقية.

3.2 يعتبر التكامل الإقليمي بمثابة منصة انطلاق لبناء القدرات الصناعية في أفريقيا وتكثيف التجارة الإفريقية في السلع المصنعة؛ وفي هذا الصدد ستعمل كمحفز لتعزيز التكامل الإنتاجي للتصنيع والتنمية الصناعية ودفع التحول الهيكلي الشامل

[1]: يونس حواسي، لخضر مداني، مرجع سبق ذكره، ص355.

4.2تمثل قواعد المنشأ المعقدة قيدا كبيرا على التجارة البينيةفي إفريقيا؛ باعتبارها عبئا كبيرا على الجمارك وعائقا أمام تسيير التجارة ذلك أنها تمثل وسيلة عبور للسلع بشكل إقليمي ودولي.

5.2ضعف القدرة التفاوضية للدول الإفريقية في المفاوضات التجارية؛ مما يزيد من التباعد التجاري الاقليمي بين الاقتصاديات الأمر الذي يزيد من اللجوء الى الواردات خارج القارة ويحد من فرص التبادل البيني للسلع وخدمات متاحة بشكل اقليمي، مثلا[1]:

-لإفريقيا القدرة على تحقيق الأمن الغذائي الذاتي والتصدير للعالم، الا أنها تصدر 4% من الحبوب في حين تستورد أكثر من 80% من منتجات البذور الزيتية المعالجة ليتم زراعتها.

-تعد بوركينافاسو ومالي منتجين ومصدرين هامين للقطن الخام، لكنهما يعانيان من نقص الخدمات اللوجيستية والبنية الصناعية التحتية اللازمة لبناء وتطوير صناعات النسيج والألبسة في القارة.

6.2 يؤدي ضعف الإمكانات الابتكارية للاقتصاديات الإفريقية الإقليمية الى محدودية السلع المنتجة وضعف محتواها التكنولوجي مما يجعل قيمتها المضافة منخفضة، فباستمرار الانقسامات الإقليمية في المنطقة الإفريقية الأمر الذي يضعف مختلف الجهود الرامية إلى دفع عجلة التطوير والابتكار بالقدر الذي يجعلها في تبعية مستمرة للجهات الخارجية في اكتساب التطور العلمي والتكنولوجي، يظهر الشكل الموالي:

الشكل رقم1-28: مؤشر الابتكار العلمي في شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء.

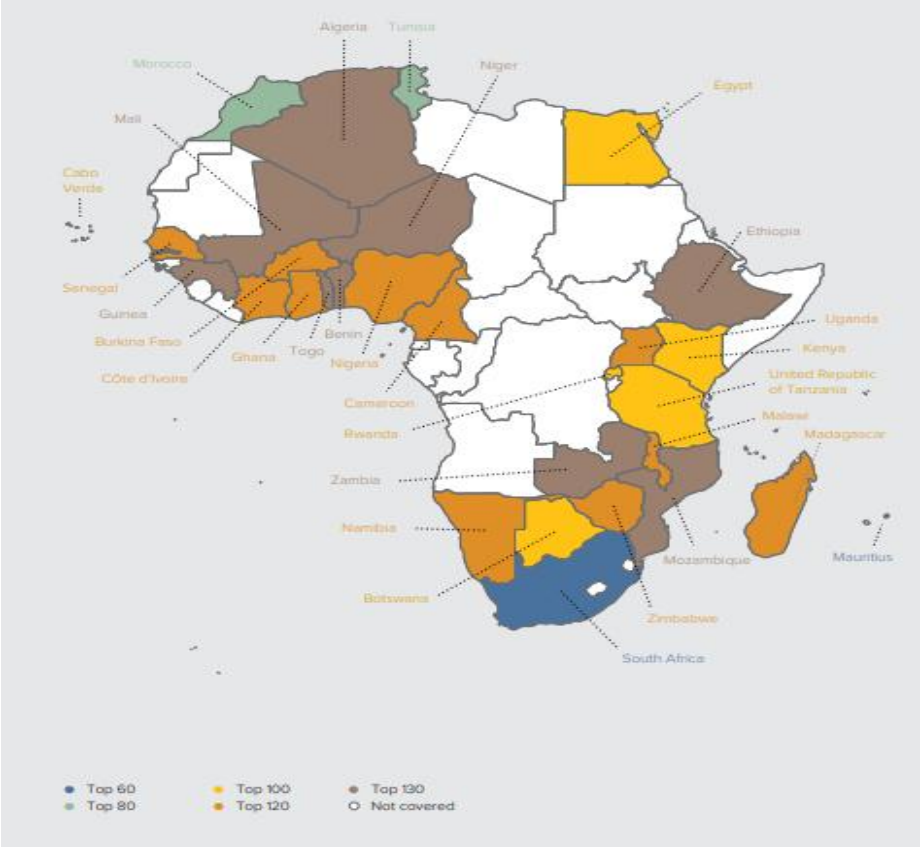

Source : wipo, GLOBAL INNOVATION INDEX 2020 Who Will Finance Innovation?, 2020, p28.

بالنظر إلى الشكل تتميز القارة الأفريقية التي تضم أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وشمال إفريقيا بواحد من أكثر عروض الابتكار تباينًا عبر القارات ففي حين أن بعض الاقتصاديات تحتل المرتبة 75 (على سبيل المثال جنوب إفريقيا وتونس والمغرب) فإن البعض الآخر يحتل مرتبة أقل بكثير، كما تتميز أنظمة الابتكار في إفريقيا على نطاق واسع بوجود مستويات منخفضة من الأنشطة العلمية والتكنولوجية والاعتماد الكبير على الجهات المانحة الحكومية أو الأجنبية كمصدر للبحث والتطوير والروابط المحدودة بين العلوم والصناعة والقدرة الاستيعابية المنخفضة للشركات والاستخدام المحدود للملكية الفكرية والصعوبة بيئة العمل، وهذا راجع بشكل أساسي الى ضعف التمويل

[1]: Afreximbank, ATDER ANNUAL TRADE DEVELOPMENT EFFECTIVENESS REPORT, 2019, p16.

للمراكز العلمية والبحث والتطوير وانعدام التنسيق التشاركي بينها للرقي بالصناعة في القطاعات الاقتصادية مما يثبط تحقيق التنمية المستدامة.

ثانيا: انتشار التجارة غير الرسمية عبر الحدود من إجمالي التجارة الرسمية في إفريقيا: يتعلق ذلك بجزء كبير من التجارة داخل إفريقيا لا يتم تسجيله، نظرا لأن أغلب المعاملات التي تتم عبر الحدود لا تخضع للتسجيل الإحصائي القياسي للتجارة من خلال الإقرارات الجمركية نظرًا لأن عدد الشحنات الصغيرة الا أنها كثيفة، وبالتالي فإن إحصاءات التجارة الرسمية غير كاملة وربما تكون مضللة فعلى سبيل المثال يعد معبر Petite-Barriere الحدودي بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية في Goma أحد أكثر الحدود ازدحامًا في إفريقيا حيث يعبر أكثر من 40.000 من صغار التجار في يوم عادي وهو لا يتعرض للتسجيل الرسمي مما يضعف إحصاءات التجارة، هذا يتطلب الفهم الكامل لحجم التحديات التي تعترض التجارة البينية لتصميم سياسات تجارية واستثمارية فعالة يشار أحيانًا إلى هذه المعاملات غير المسجلة عبر الحدود بشكل عرضي باسم "التجارة غير الرسمية" أو "التجارة غير المشروعة"على الرغم من أن العديد من صغار التجار قد لا يكونون مسجلين كأصحاب أعمال رسميين[1]، بالمقابل تساهم العمالة والتجارة غير الرسمية بشكل كبير في سبل عيش شعوب القارة حيث تمثل العمالة غير الرسمية جزءًا مهمًا من إجمالي العمالة تشير التقديرات إلى أن72% من الوظائف غير الزراعية و 98% من الوظائف الزراعية هي وظائف غير رسمية. في العديد من البلدان الأفريقية لا يزال الاقتصاد غير الرسمي على الرغم من تدهوره على مدى العقود الثلاثة الماضية واسع الانتشار ويشكل جزءًا كبيرًا من الاقتصاد الكلي، يبرز الشكل الموالي:

الشكل1-29: تطور حجم التجارة غير الرسمية في إفريقيا(كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي).

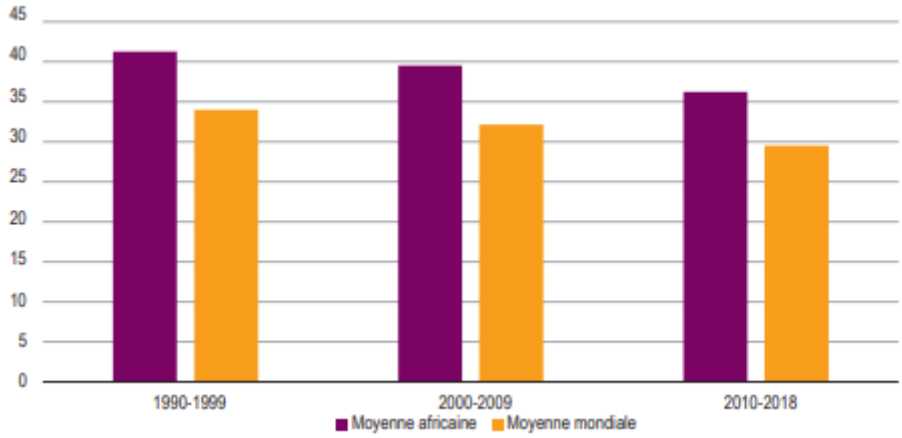

Source : CNUCED, Zone de libre-échange continentale africaine À UNE CROISSANCE INCLUSIVE , 2021, p49.

يظهر الشكل الانتشار الواسع للتجارة الغير رسمية عبر الحدود في إفريقيا ففي عام 2018 كانت حصتها في الاقتصاد الكلي 21% كحد أدنى (في موريشيوس) وبحد أقصى 59% (في زيمبابوي) مع ملاحظة انخفاضها بشكل طفيف في الفترة الممتدة من 2010-2018 مقارنة بالفترتين السابقتين بسبب التحضيرات للدخول في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية إلا أن تمثيلها لما يقارب 40% من الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي يجعلها حصة معتبرة يلزم العمل لاحتوائها في النطاق الرسمي للتجارة الإفريقية.

الفرع الثاني: عدم الانتفاع من اتفاقيات المبادلات التجارية الافريقية: تتوزع الاتفاقيات التجارية في افريقيا بشكل غير منتظم حيث تظهر ثغرات واسعة في المبادلات بين مختلف الدول مما يحد من مرونة وسلاسلة تنمية التجارة الافريقية، يظهر الشكل الموالي:

[1]: world bank group, THE AFRICAN CONTINENTAL FREE TRADE AREA, op cit, p27.

الشكل رقم1-30: شبكة اتفاقيات التجارة التفضيلية في إفريقيا في سنة 2017.

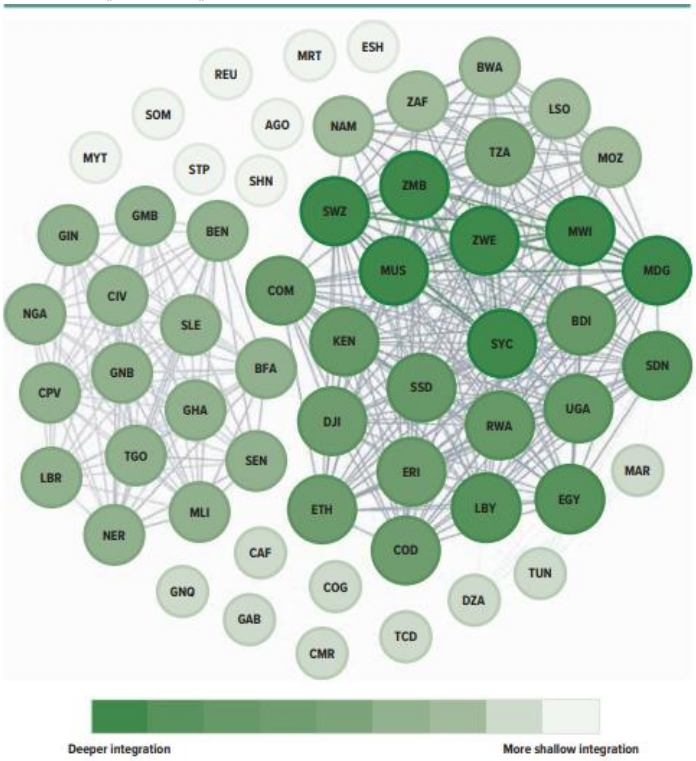

Source : world bank group, MAKING THE MOST OF THE African Continental Free Trade Area Leveraging Trade and Foreign Direct Investment to Boost Growth and Reduce Poverty, 2022,p49.

يبين الشكل مستوى التكامل الإقليمي من خلال اتفاقيات التجارة التفضيلية بين البلدان الأفريقيةوضع مختلط حيث يمكن تحديد أربع مجموعا ت رئيسية تتكون الكتلة الأولى على الجانب الأيمن من شبكة من العلاقات الكثيفة الناتجة عن العضوية في واحدة على الأقل من المجموعات التالية: السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (COMESA) ، الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي(SADC)، الاتحاد الجمركي للجنوب الإفريقي(SACU)، ومجموعة شرق إفريقيا(EAC)، في حين يظهر الشكل المجموعة الثانية والمتواجدة على اليسار تتميز بعدد أقل من المجموعة الأولى إلا أنها تظهر تشابكات في كثافة العلاقات الناتجة عن العضوية المتداخلة لكن بمستوى أقل من المجموعة الأولى، في حين تعبر المجموعتين في الأعلى والأسفل عن عدم وجود اتفاقيات التجارة فيما بينها، هذا التوزيع غير المتجانس أنتج أعراض سلبية على التبادل التجاري تمثل في:

أولا: تداخل عضوية الترتيبات الاقتصادية في إفريقيا: كان التكامل الإقليمي ضعيفًا بشكل خاص داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية حيث لم يكن العديد من البلدان الأفريقية أعضاء في نفس الترتيب الاقتصادي واستمروا في التجارة التي غالبًا ما تخضع لتعريفات جمركية أعلى من صادرات إفريقيا إلى بقية العالم لا سيما بسبب السياسات التفضيلية للأنظمة التجارية مثل تلك التي وضعها قانون النمو والفرص الأفريقي الولايات المتحدة الأمريكية ومبادرة الاتحاد الأوروبي "كل شيء ما عدا الأسلحة"، في حين تعددت عضوية بعض الدول في أكثر من ترتيب اقتصادي، يعبر الشكل الموالي:

الشكلرقم 1-31: تداخل العضوية في الترتيبات التجارية الإقليمية.

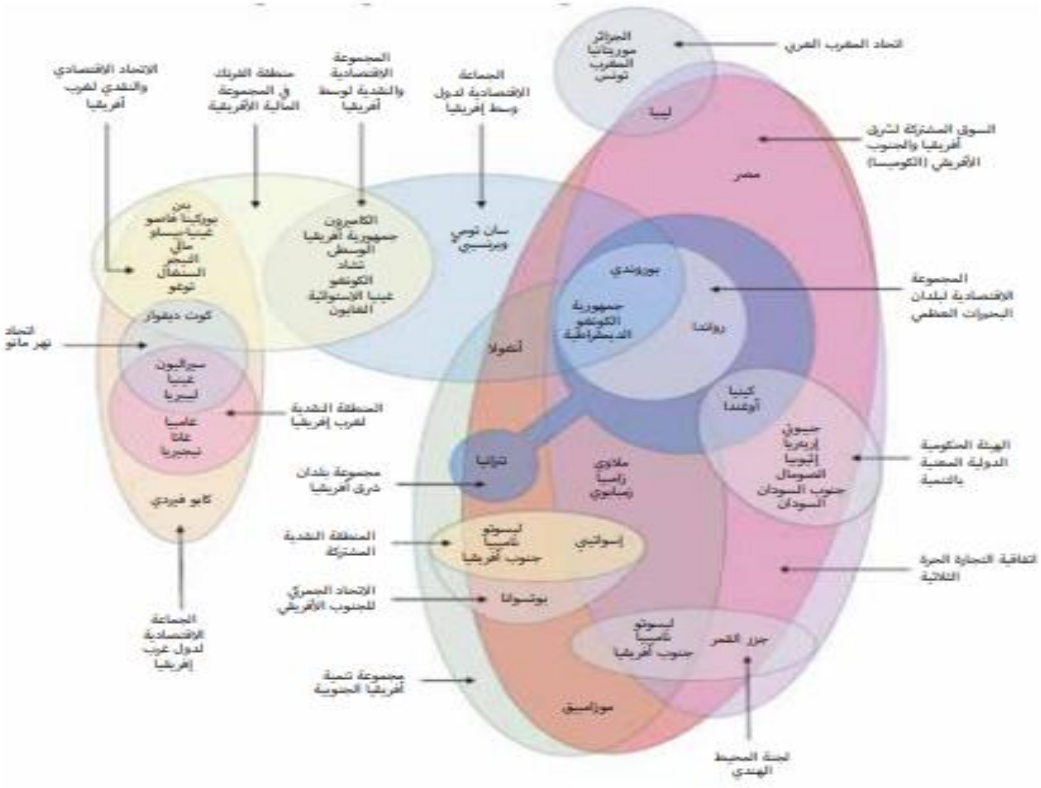

Source: CNUCED, Zone de libre-échange continentale africaine À UNE CROISSANCE INCLUSIVE , 2021, p10.

يظهر الشكل التقدم المتفاوت للترتيبات الاقتصادية الإقليمية الإفريقية والتداخلات في العضوية الأمر الذي يجعل التكامل الإقليمي والتوحد صعب المعالجة خاصة في ظل انتشار مناطق الضعف التجارية والصناعية وسببا في التأخر لإنشاء مساحة مشتركة للتبادل الاقتصادي ضمن سوق تجاري حر تكون خالية من القيود الجمركية لتعزيز التكامل الاقتصادي للقارة وتنسيق مختلف السياسات التجارية والصناعية من ناحية وأجندة تحول القارة من ناحية أخرى بهدف إعطاء الأولوية للتجارة بين البلدان الأفريقية. ذلك أن مجالا ت السياسة التي تغطيها بالفعل اتفاقيات التجارة الحرة دون الإقليمية ساهمت في تجزئة السوق الناتجة عن مجموعا ت مختلفة من القواعد، كما أن الاتفاقات التجارية دون الإقليمية لأفريقيا تميل إلى أن تكون غير واضحة مما أدى الى تضارب مجالات السياسة المهمة للتكامل الاقتصادي والتي غالًبا ما يتم تنظيمها في الاتفاقيات التجارية ولكن لم يتم تغطيتها حتى الآن في معظم اتفاقيات التجارة الحرة في إفريقيا

ثانيا: ضعف فعالية وشمولية السياسات التجارية التفضيلية: يعتبر ادراج مجالا ت السياسة التجارية عشوائيا ذلك إن الاتفاقيات التجارية تركز عموما على مجالا ت السياسة التجارية التقليدية مثل تحرير التعريفات الجمركية، في حين تميل الاتفاقات ذات التغطية الأوسع إلى تضمين القضايا التنظيمي المتعلقة بالتجارة مثل: الحواجز التقنية أمام التجارة أو الإعانات، كمايظهر أن الاتفاقات قد تتضمن عددا كبير من أحكام مجالا ت السياسة التي لا ترتبط ارتباطا مباشرًا بالتجارة مثل العمل والبيئة وقضايا الهجرة المدرجة في الاتفاقيات التجارية السارية وإبلاغ منظمة التجارة العالمية بها[1]، يظهر الجدول الموالي:

[1]: world bank group, THE AFRICAN CONTINENTAL FREE TRADE ARE, op cit, p16.

جدول رقم1-05: مجالات السياسة المشمولة في مناطق التجارة التفضيلية في إفريقيا.

	East African Community (EAC)	Common Market for East and South Africa (COMESA)	South African Development Community (SADC)	Economic Community of West African States (ECOWAS)	West African Economic and Monetary Union (WAEMU)	South African Customs Union (SACU)	Economic and Monetary Community of Central Africa (CEMAC)	African Continental Free Trade Area (AfCFTA)
التعريفة الجمركية على م. المصنعة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
التعريفة الجمركية على م. الزراعية	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
ضرائب التصدير	×	✓	✓	×	✓	×	✓	✓
جمارك	✓	✓	✓	✓	×	✓	×	✓
سياسة المنافسة	✓	✓	✓	×	✓	✓	✓	✓
مساعدات الدولة	✓	✓	✓	×	×	×	✓	×
مكافحة الاغراق	×	✓	✓	✓	×	×	✓	✓
التدابير التعويضية	×	✓	✓	×	×	×	×	✓
المؤسسات التجارية والحكومية	×	×	×	×	×	×	×	✓
الحواجز التقنية أمام التجارة	✓	✓	✓	×	×	✓	✓	✓
الاتفاقيات العامة للتجارة في الخدمات	✓	✓	✓	✓	✓	×	✓	✓
تدابير الصحة والصحة النباتية	✓	✓	✓	×	×	✓	✓	✓
حركة رأس المال	✓	✓	×	✓	✓	×	✓	✓
المشتريات الحكومية	✓	×	×	×	×	×	×	×
حقوق الملكية الفكرية	✓	×	×	×	×	×	×	✓
سياسة الاستثمار	✓	✓	✓	×	×	×	×	✓
القوانين البيئية	✓	✓	×	✓	×	×	✓	×
لوائح سوق العمل	✓	✓	×	×	×	×	×	×

Source : world bank group, THE AFRICAN CONTINENTAL FREE TRADE AREA Economic and Distributional Effects , 2020, p02.

يظهر من الجدول أنه لم يتم تغطية الى حد كبير العديد من السياسات التجارية في اتفاقيات التجارة التفضيلية دون الإقليمية لأفريقيا حيث تشمل هذه السياسات ضرائب التصدير غير مغطاة في (EAC) و (ECOWAS) و (SACU) أما سياسات الجمارك فهي غير مغطاة في WAEMU و CEMAC بالمقابل لم يتم تغطية ساسة المنافسة في ECOWAS، أما مساعدة الدول فلم يتم تغطيتها في كل من ECOWAS و WAEMU و اتحاد SACU و AFCFTA كما لم تغطى سياسة مكافحة الاغراق في EAC-WAEMU-SACU أيضا التدابير التعويضية تم اهمالها في اتفاقية EAC-ECOWAS-WAEMU-SACU-CEMAC لتغيب سياسةالمؤسسات التجارية الحكومية والمشتريات العمومية وحقوق الملكية الفكرية والاستثمار وأنظمة سوق العمل اضافة الى القوانين البيئية إلى حد كبير في جميع الاتفاقيات التجارية التفضيلية القائمة باستثناء الرسوم الجمركية على السلع المصنعة والسلع الزراعية التي تم تغطيتها من طرف جميع الاتفاقيات القائمة، ينتج عن هذا القصور في تغطية الاتفاقيات التفضيلية للسياسات التجارية ضعف نشاط وديناميكية التجارة البينية اضافة الى توسع فجوة العوائق التي تشتت تكامل الأسواق في المنطقة .

الفرع الثالث: عوائق متعلقة بضعف خدمات التجارة: تكتسي الخدمات التجارية أهمية كبيرة في تعزيز التجارة بين الاقتصاديات ذلك أن ضعف توفرها يقوض بشكل أساسي تنمية المبادلات البينية ويحد من نموها، ذلك أن قصورنطاق الوصول إلى الخدمات العامة الجيدة وريادة الأعمال بسبب غياب الحلول الإقليمية التكميلية يجعل أفريقيا تعاني من تحديات عديدة على المستوى القطري كضعف الوصول إلى الخدمات الأساسية في قطاعات متعددة التي تسمح بتوسيع نطاق التكنولوجيا الجديدة والنهج المبتكر لتحسين مستوى التكامل الإقليمي عبر منطقة جغرافية أكبر وخفض تكاليف الخدمات اللازمة، ففي مجالات مثل الوصول إلى الطاقة خارج الشبكة والري على نطاق صغير هناك وفورا ت الحجم يتم فقدانها من خلال ضعف مواءمة المعايير واللوائح وتوفير خطوط ائتمان إقليمية لتوسيع نطاق الوصول، كما أن ضعف ديناميكية ريادة الأعمال الإقليمية من خلال حلول تقنية مخصصة وصناديق استثمار وإعطاء الأولوية لإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والممكنة لتحديث الإنتاج وزيادة قدرته التنافسية يشارك في تشتت التجارة بين الاقتصادات الافريقية، حيث أن:

أولا: ضعف استخدام الخدمات من قبل الشركات الأفريقية واندماج الشركات الصغيرة والمتوسطة في القطاع: تقيض حواجز تدفق تجارة الخدمات نمو القطاع وتطوره ذلك أن الخدمات تلعب دورا رئيسيا في تحديد إنتاجيتها وقدرتها التنافسية فإذا ظلت المنتجات مركزة

في عدد قليل من خطوط الإنتاج غير المتطورة تكون النتيجة ضعف القدرة على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، تشمل العوائق الرئيسية أمام التجارة في الخدمات مايلي[1] :

*ارتفاع تكلفة صادرات الخدمات؛ نظرا لعوامل عديدة مرتبطة بضعف الاتصال بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومشاكل الرقمنة وضعف تنمية القطاع المالي مما يهدر فرص مشاركة الدول الإفريقية في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

*ضعف البنية التحتية الخاصة بالاتصالات والانترنت؛ يؤدي إلى إبطاء الخدمات ويجعل التقنيات في التجارة في الخدمات أقل كفاءة مما يجعل إفريقيا أقل قارة رقمية على هذا الكوكب، وفقا لمؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي تمتلك إفريقيا أدنى مؤشر شامل لأداء الخدمات اللوجستية في جميع أنحاء العالم في عام 2018 بلغ مؤشر الأداء اللوجستي الإجمالي الخاص بها 46.2 على مقياس من1 إلى 5 مقارنة بـ 2.87 عالمًيا المؤشر أعلى من 3.5 في الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية.

*تشكل السياسات التي تهدف إلى حماية الصناعات المحلية أو الناشئة من المنافسة الأجنبية حواجز كبيرة أمام التجارة في الخدمات لأنها تخلق بيئة أعمال غير تنافسية مدمجة في التعريفات والإعانات وحصص الاستيراد وغيرها من القيود أو المعوقات التجارية.

* أوجه التكامل بين الخدمات وقطاعات التصنيع ضعيفة في معظم البلدان حيث تظل الخدمات التقليدية هي المهيمنة في القيمة المضافة المصدرة في جميع أنحاء أفريقيا ، مع الحد الأدنى من التفاؤل بشأن زيادة التعقيد وتنوع صادرات المنطقة لتسهيل الاندماج القابل للتطبيق في سلاسل القيمة العالمية لمعظم البلدان في المنطقة.

ثانيا: ضعف أنظمة الدفع في التجارة البينية الإفريقية؛ وهي تمثل عائق كبير لما تمثله هذه الآلية من وسيلة فعالة لتعزيز التجارة البينية للدول الإفريقية حيث لا يزال تفعيل نظام المدفوعات والتسويات في عموم إفريقيا معلقا[2]، فالنفقات والصعوبات المتعلقة بإجراء المدفوعات عبر الحدود هي أحد الأسباب التي جعلت التجارة بين بلدان إفريقيا البالغ عددها55 بلدا لا تمثل إلا حوالي 15% من إجمالي وارداتها وصادراتها، في المقابل فإن ما يقدر بنحو 60% من التجارة الآسيوية تتم داخل القارة أما في الاتحاد الأوروبي تبلغ النسبة حوالي70% ذلك أن تحرير المدفوعات سيدفع بفعالية إلى دعم تحرير التجارة البينية الإفريقية، فاعتبارا من عام2017 تمت تسوية حوالي 12% فقط من المدفوعات داخل القارة الإفريقية وفقا لبيانات جمعية الاتصالات السلكية واللاسلكية المالية بين البنوك على مستوى العالم (سويفت)، كما يتم توجيه بقية المدفوعات من خلال البنوك الخارجية ومعظمها في أوروبا وأمريكا الشمالية ونتيجة لذلك يجب استبدال أي عملة إفريقية أولا بالدولار أو الجنيه الإسترليني أو اليورو ثم مبادلتها مرة أخرى بعملة إفريقية مختلفة ويضيف ذلك ما يقدر بخمسة مليارات دولار سنويا إلى تكلفة المعاملات بالعملات بين البلدان الإفريقية، الأمر الذي يجعل العقبات تمتد الى تقلبات أسعار صرف العملات الإفريقية، ففي حالة غانا بلغت تكلفة شراء الدولار الواحد 6 سيدي في منتصف جويلية 2021 وبعدها بعام بلغت التكلفة 8 سيدي وهو ما يعني انخفاض سعر صرف العملة بنسبة25% وتؤدي تقلبات أسعار الصرف إلى زيادة مخاطر المعاملات بالعملات الأجنبية وبالتالي زيادة تكلفتها[3].

ثالثا: ارتفاع التكاليف المتعلقة بالبنية التحتية اللوجيستية؛ تمثل تكاليف النقل ما يصل إلى 15.5% من تكلفة التجارة داخل القارات و 18.7% من تكلفة التجارة خارج القارات بقيمة FOB(مجانية على ظهر السفينة) ومع ذلك وبالنظر إلى المسافة بين الشركاء التجاريين فإن تكاليف النقل بين البلدان الأفريقية معبرًا عنها كحصة من قيمة التجارة لكل10000 كيلومتر أعلى بكثير من تكاليف النقل خارج إفريقيا، يبين الشكل التالي:

[1] : United nation, economic development in Africa, Rethinking the Foundations of Export Diversification in Africa: THE CATALYTIC ROLE OF BUSINESS AND FINANCIAL SERVICES, report 2022, p95.

[2] : تقرير الاتحاد الإفريقي و منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إطار تعزيز التجارة البينية الإفريقية في السلع والخدمات الزراعية، أديس أبابا، 2021، ص07.

[3] : مجلة التمويل والتنمية لصندوق النقد الدولي، مقال ل: كريس ويليش بعنوان: تحرير النقد الاجنبي في افريقيا"القارة تسعى الى تسهيل المدفوعات عبر الحدود في محاولة لتعزيز التجارة"، سبتمبر 2022، ص 46-47.

الشكل رقم 1-32: تكاليف النقل في أفريقيا حسب المنطقة الفرعية 2016 (بالنسبة المئوية).

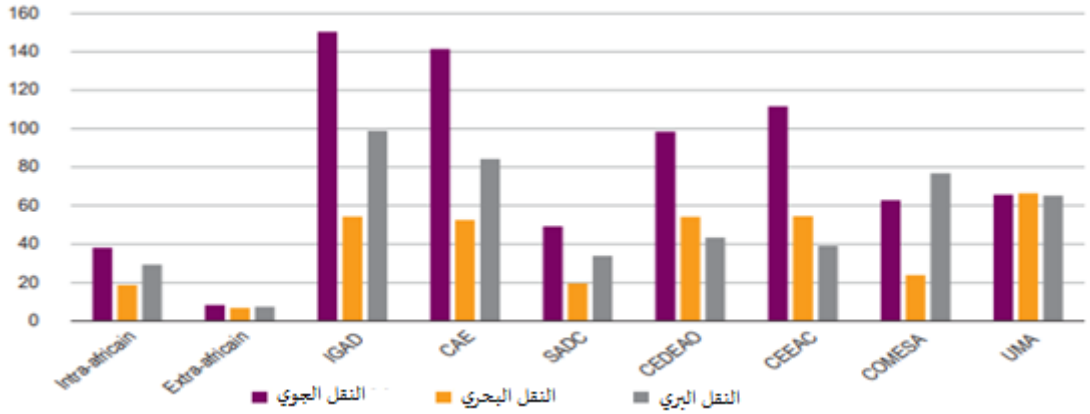

Source : CNUCED, Zone de libre-échange continentale africaine À UNE CROISSANCE INCLUSIVE , 2021, p124.

تشير التقديرات في الشكل أن تكاليف النقل البري لكل 10000 كيلومتر تمثل 29% من قيمة التجارة البينية الأفريقية ولكنها تمثل 7% فقط من قيمة التجارة خارج إفريقيا، في المجتمعات الاقتصادية الإقليمية تمثل تكاليف النقل البري ما يصل إلى 99% من قيمة التجارة بين الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية و 84% من قيمة التجارة داخل المجموعة شرق إفريقيا، تظل تكاليف النقل البري مرتفعة مما يدل على أن الافتقار إلى البنية التحتية يمكن أن يكون له تأثير مقيد على التجارة بين البلدان الأفريقية تفسر الاختلافات الإقليمية الفرعية بشكل رئيسي من خلال الاختلافات الكبيرة في تكاليف النقل بين البلدان وتتحمل أقل البلدان نمواً غير الساحلية أعلى تكاليف النقل ، مما يضعف قدرتها التنافسية ويقلل فرصها في الاستفادة من تحرير التجارة[1].

[1]: CNUCED, Zone de libre-échange continentale africaine À UNE CROISSANCE INCLUSIVE , 2021, p123.

خلاصة الفصل الأول:

تمتلك الأسواق الافريقية فرصا لتعزيز تشاركها وتكاملها حيث يمكن للبلدان الاستفادة من الفرص التجارية غير المكتشفة من خلال تخفيف القيود التجارية وتعزيز التبادلات السلعية الإقليمية بشكل رسمي في الإطار العام الذي تحدده الاتفاقيات القائمة بالشكل الذي يسهم في إنعاش نشاط خطوط التصدير والاستيراد البينيين مما يرفع تنافسية المنتجات الإفريقية في ظل سياسات تتطور إقليميا لتحقيق امتداد الى الاسواق الدولية في منتجات يختم عليها"صنع في إفريقيا"، يحتمل أن ترتفع الصادرات الإفريقية بـ 8.6 مليار دولار مما يرفع المكاسب الديناميكية المحتملة بسبب زيادة العرض والطلب بـ 13.3 مليار دولار بحلول عام 2025، كما يسهم التحرير الجزئي للتعريفات في إطار المشروع التجاري الاقليمي الافريقي على مدى السنوات الخمس المقبلة في زيادة إضافية للصادرات تصل إلى 9.2 مليار دولار. يتطلب إطلاق العنان لهذه الإمكانات معالجة مختلف الحواجز غير الجمركية والثغرات المتعلقة بالتدابير الجمركية والبنية التحتية ونقص معلومات السوق وتصميم قواعد المنشأ وضبط مختلف الإجراءات المتعلقة بالمنافسة وتسوية المنازعات الأمر الذي يتطلب بذل جهود لوضع سياسات تتناسب مع كافة المستويات التجارية الإفريقية المتواجدة في المنطقة ، لذا سيكون التركيز في المستقبل على تعميق التعاون وجهود العمل لمختلف الفاعلين التجاريين في إطار إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا وجعلها أكثر استدامة على الصعيدين الاقتصادي والتجاري ضمن تمكين فرص للابتكار وتطوير المنتجات من خلال نظام انتاج اقليمي في المجالات المعقدة لتوفير سلع افريقية تنافسية تعتمد في النظام التجاري الدولي.

الفصل الثاني

مدخل لتحليل نشأة منطقة التجارة الحرةالقارية لافريقيا.

تمهيـــد:

يهدف تأسيس منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى إنشاء سوق مشتركة متكاملة بشكل أفضل من خلال تخفيض أو إزالة التعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية لتحقيق مستويات وفورات الحجم وجذب الاستثمارات اللازمة لتنمية واسعة النطاق والوصول إلى خلق سلاسل القيمة الإقليمية ودعم التصنيع التحويلي في القارة، ذلك أن معظم التقديرات تشير الى أنه بحلول سنة 2035 يمكن لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أن تعزز نمو أفريقيا من خلال رفع إجمالي الصادرات بنسبة 29%، وتنمية التجارة البينية بين القارات بأكثر من 81% وتعزيز صادرات أفريقيا إلى الأسواق التجارية الدولية بنسبة 19%، مع تحقيق معظم المكاسب المتراكمة على قطاع التصنيع،ذلك أن معظم هذه الافاق للإنتاج والتجارة البينية الأفريقية تنبع من مستوى الانفتاح المزمع الوصول اليه جراء الاتفاقية.

لذا يمثل النجاح المحقق في الوصول إلى وضع الإطار العام لاتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا باعتبارها محركا مهما للنمو والتنوع الاقتصادي دعما للتقدم المحرز في التكامل الإقليمي في إفريقيا في إدراك التحديات التي تواجه المنطقة، للتمكن من إدارة التوقعات الإقليمية ومواجهة العقبات التي تحول دون تعزيز التجارة الاقليمية والتي يتم معالجة الجزء الأكبر منها ضمن بروتوكولات الاتفاقية،الأمر الذي يسمح بضمان اتخاذ خطوات حقيقية لضمان أن تصبح منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا أساسا للتنمية الشاملة والمستدامة في إفريقيا من خلال تحقيق أهداف ومكاسب الاتفاقية بشكل المخطط له ضمن لأجندة2063، كون أن الاتفاقية تتجاوز التجارة في السلع والبضائع بل تغطي أيضا التجارة في الخدمات والاستثمار وسياسة المنافسة وحقوق الملكية الفكرية وسياسة تسوية المنازعات، كما تسعى الأطراف إلى تعزيز وتعظيم المنافع من هذه المجالات بالقدر الذي يسهم بشكل كبير في زيادة التدفقات للتجارة والاستثمار في إفريقيا

المبحث الأول: الاطار العام لمنطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا.

المبحث الثاني: بروتوكولات اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا.

المبحث الأول: الاطار العام لمنطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا

تعمل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على إحداث تحول جذري في طموحات التنمية لأفريقيا من خلال تكثيف العمل لتعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي بين الترتيبات الاقتصادية، فباعتبار اتفاقية إنشاء المنطقة تمثل تعبيرًا واضحًا عن تصميم الموقعين على خلق إطار يفضي إلى تعميق التكامل التجاري والاقتصادي والتعاون لتحفيز القدرات الانتاجية الاقليمية والاستثمار وحركة الأفراد لتعزيز التصنيع في القارة والتنمية مما يسهم على المدى الطويل إلى خلق وظائف لائقة والزيادة في الدخل وبالتالي تعزيز النمو الشامل لضمان الازدهار المستقبلي للقارة المنصوص في أجندة 2063، تتيح الاتفاقية أيضا إنشاء سوق قارية موحدة للسلع والبضائع تضم 1.3 مليار نسمة بإجمالي إنتاج سنوي يبلغ 2.2 تريليون دولار، تهدف إلى استخدام التجارة كمحرك للنمو والتنمية المستدامة من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية للاستفادة من التكنولوجيات الحديثة للتمكن من الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالميةوتعزيز التجارة البينية الإفريقية.

المطلب الأول: تقديم حول منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا.

المطلب الثاني: المكاسب المتوقعة من قيام منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا.

المطلب الأول: تقديم حول منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا : تبنت غالبية الدول الإفريقية بعد حصولها على استقلا لها فكرة التكامل الإقليمي كإستراتيجية لمواجهة تحديات التنمية والاندماج في الاقتصاد العالمي حيث كانت النظرية السائدة في تلك الفترة أن عملية التكامل الإقليمي تمنحالإطار الذي يسمح بتجاوز العقبات التي تحولدون ترقية التجارة البينية وأن تجاوز هذه العقبات يساهم في إنشاء أسواق مشتركة تسمح بتحقيق اقتصاديات الحجم ودعم الجهاز الإنتاجي لخلق التنافسية في افريقيا.

الفرع الأول: نشأة منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا: مرت نشأة منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا بعديد المراحل التي لم يتم اكتمالها بسبب تعدد الطرق والسبل للنهوض بإفريقيا في الصراعات التي عاشتها المنطقة وظروف عدم الاستقرار التي عانتها، نسلط الضوء على المراحل البارزة والأساسية والتي تجسدت فيها بروز خارطة الطريق لنشأة المنطقة، حيث كانت نقطة البداية في دعم عملية التكامل الاقليمي وهي:

أولا: أبرز مراحل التأسيس للمنطقة: تبرز أهم مراحل التأسيس لقيام منطقة التجارة الافريقية في:

1. إنشاء الاتحاد الافريقي؛ حيث كانت البداية بمنظمة الوحدة الأفريقية في 25 ماي عام 1963 في أديس أبابا بإثيوبيا حيث اجتمع قادة الدول الأفريقية الـ 32 الذين وافقوا على قيامهاوبالانضمام التدريجي لـ21 دولة أخرى ليصل المجموع إلى 53 دولة تم إنشاء الاتحاد الأفريقي في عام 2002 الذي لم يولي اهتماماً كبيراً للجانب الاقتصادي في مواثيقهوكانت كل جهوده منصبة في معالجة قضايا التحرر السياسي للدول الأفريقية؛ لذا ومنذ نهاية الفترة الاستعمارية في ستينيات القرن الماضي كانت فكرة إنشاء مجمعات اقتصادية جهوية جزءاً مهماً من استراتيجيات العمل في أفريقيا ما أدى إلى التوسع السريع في مساعي التكامل الإقليمي، لتحقيق التعاون و التضامن في شتى الميادين بين الشعوب و البلدان الإفريقية ، كما تم تحقيق جملة من الإنجازات خاصة في مجال تخليص القارة من الاستعمار التقليدي، و كذا محاربة نظام التمييز العنصري الذي كان سائدا في بعض البلدان الإفريقية كدولة جنوب إفريقيا وزمبابوي إضافة إلى تسوية بعض الخلافات و الصراعات التي كانت بين بلدان القارة ، غير أن ه لم يتحقق الهدف المنشود المتمثل في الوحدة الإفريقي ة بل على العكس فإن الارتباط الاقتصادي و السياسي للدول الإفريقية ما فتئ يتزايد مع الأقطاب العالمية على حساب التنسيق و التعاون الإفريقي[1].

2.اعتماد خطة لاغوس في نيجيريا في إبريل 1985 تم اعتماد خطة عمل اقتصادية سميت فيما بعد باسم"خطة لاغوس" التي تعد أول مؤتمر اقتصادي أفريقي وهذا كرد فعل على تدهور الوضع الاقتصادي الذي أصاب القارة الأفريقية حيث تم اقتراح إستراتيجية ترمي إلى تحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام وإرساء أسس التحول الهيكلي الاقتصادي والاجتماعي وإنشاء قاعدة موارد مستدامة، وتم اعتبار

[1]: محمد جعبوب، التكامل الاقليمي في افريقيا: النظرية والواقع، مجلة أكاديميا، العدد السادس، جوان 2017، ص45.

التكامل الإقليمي وشبه الإقليمي على أنه الآلية الرئيسية لإعادة هيكلة القارة الأفريقية المجزأة وتحويلها إلى كيانات اقتصادية إقليمية متناسقة وأكثر قوة فكان الهدف الأساسي من خطة عمل لاغوس هو تحقيق تكامل إقليمي فعال بالاعتماد على القدرات الوطنية الذاتية على الصعيدين الوطني والجماعي والعمل على تحقيق النمو والتحول الاقتصادي لأفريقيا[1].

3. التوقيع على المعاهدة الاقتصادية الافريقية في 03 جوان 1991: في أبوجا بنيجريا فتح فصل جديد في مسيرة التكامل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا وذلك من أجل وضع القارة على خط التكامل الإفريقي من خلال برنامج يمتد الى سنة 2028 يتم فيها تأسيس الوحدة الاقتصادية الإفريقية بعملة موحدة مع حرية انتقال عوامل الإنتاج حرية حركة السلع الخدمات، بشكل أكثر تحديداً تضع معاهدة أبوجا أرضية لإنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية حيث سيتم إدماج اقتصاديات الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي بشكل كامل وتحقيق إنشاء جماعة اقتصادية أفريقية. ويتمثل الهدف من الجماعة الاقتصادية الإفريقية في تحويل الاقتصاديات الثالثة والخمسين في أفريقيا إلى اتحاد اقتصادي ونقدي واحد بعملة موحدة وحرية حركة رأس المال والعمالة، ويلاحظ أن إعلان سرت الذي وقع في عام 1999 والقانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي يهدفان إلى الإسراع بعملية التكامل الإفريقي من خلال إنشاء مؤسسات رئيسية مثل البنك المركزي الإفريقي، وصندوق النقد الإفريقي، وبنك الاستثمار الإفريقي، ومحكمة العدل الإفريقية والبرلمان الإفريقي، ويكفي القول بأن عملية إنشاء المؤسسات المالية القارية الثالث المذكورة أعلاه كانت بطيئة بسبب بطء التصديق على الصكوك ذات الصلة من قبل الدول الأعضاء أما المؤسسات الأخرى المذكورة، وهي محكمة العدل الإفريقية والبرلمان الإفريقي على الرغم من وجودها فهي تتمتع بسلطات محدودة للاضطلاع بأولوياتها على نحو فعال، وفقا لأهداف معاهدة أبوجا من المتوقع أن تكتمل عملية التكامل الإفريقي عن طريق إنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية بإتباع نهج متسلسل من ست خطوات يستغرق 34 سنة، ويعتمد تنفيذ الجماعة الاقتصادية الإفريقية على التقدم الذي حققته المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي تعتبر الركائز الأساسية لعملية التكامل الإفريقي حيث تلعب مفوضية الاتحاد الإفريقي دورا تنسيقي[2]، تستند معاهدة أبوجا إلى خطة عمل محددة ذات فترة زمنية ملخصة في الجدول التالي:

جدول رقم2-01: الجدول الزمني لتعزيز التكامل الإقليمي في إفريقيا.

تعيين المراحل	فترة التنفيذ
تعزيز المجموعات الاقتصادية الإقليمية وإنشاء مجموعات اقتصادية إقليمية جديدة	1999-1994
تنسيق ومواءمة الأنشطة الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية وغير الجمركية	2007-2000
منطقة التجارة الحرة الإقليمية والاتحاد الجمركي	2017-2008
الاتحاد الجمركي القاري	2019-2018
السوق الافريقية المشتركة	2019-2018
الاتحاد الاقتصادي والنقدي	2028-2024

Source : african union, AMRII AFRICAN MULTIDIMENSIONAL REGIONAL INTEGRATION INDEX, December 2020, p21.

بالنظر إلى المراحل الموضحة في الجدول يظهر أن إفريقيا لم تتمكن من تخطي هذه المجالات بالشكل اللازم وفقا للتوزيع الزمني الموضح وهذا بفعل نقاط الضعف التي تعيشها القارة إضافة إلى تداخلات العضوية التي تبطئ عملية تنفيذ التكامل الإقليمي بالشكل اللازم والمرغوب فيه دون أن ننسى عامل الاستقرار الأمني الذي لا يزال بعيد المنال في ظل انتشار النزاعات الإقليمية في القارة وما يصاحب ذلك من تعطيل لتنفيذ مختلف الاتفاقات التجارية الإقليمية.

4.طرح المبادرة الجديدة لتنمية افريقيا NEPAD: بحلول سنة 2001 تم تعزيز مبادرة التكامل الإفريقي بعد إنشاء الاتحاد الإفريقي وطرح المبادرة الجديدة لتنمية إفريقيا حيث ركزت المبادرة على توفير الخدمات الإقليمية الرئيسية كالنقل، الطاقة، الماء، تكنولوجيا المعلومات

[1]: السعيدي وصاف، منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية..الفرص والتحديات، جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية، 2022، مقال متوفرعلى قائمة البرامج البحثية علي موقع trends،الرابط: https://trendsresearch.org/ar/insight/africa-trade

[2]: مفوضية الاتحاد الافريقي، موجزتنفيذي لتقريرعن وضع التكامل الاقليمي في افريقيا، فيفري 2019، ص01.

والاتصالات ، محاربة الأمراض، حماية البيئة ودعم قدرات البحث على المستوى الإقليمي و كذلك ترقية التجارة والاستثمار البـ ينين، بالإضافة إلى عقلنة ودعم الإطار المؤسساتي وذلك من خلال دعم المشاريع المشتركة ، وتكيفها مع البرامج الوطنية و الإقليمية[1].

5.الشروع في المفاوضات لانشاء منطقة التجارة الحرة: كانت البداية في عام 2015 أين خطت القارة الأفريقية خطوة حاسمة في مسيرة التكامل عبر الشروع في المفاوضات الرامية إلى إنشاء المنطقة القارية للتجارة الحرة بمناسبة انعقاد قمة الاتحاد الأفريقي شهر جوان 2015 بجنوب أفريقيا .وجاء ذلك إثر القرار الذي اتخذته قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورتها العادية الثامنة عشرة المنعقدة في جانفي 2012 والذي يقضي بالشروع سنة 2015 في المفاوضات الرامية إلى إنشاء المنطقة القارية للتجارة الحرة، مع تحديد سنة 2017 سنة إرشادية لإتمام صياغة الاتفاق[2]، وتحقيق دمج القارة الإفريقية بحلول عام 2035، وفقا لخطة إستراتيجية تقوم على أربع مراحل تتمثل في[3]:

-تعزيز المجموعات الاقتصادية تحت الإقليمية في القارة الإفريقية؛

- تأسيس اتحاد جمركي قاري؛

-تطبيق سياسات قطاعية مشتركة؛

- إنشاء سوق مشتركة.

6.التوقيع على الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الافريقية: في 21 مارس 2018 وقعت في كيغالي 44 دولة عضو في الاتحاد الإفريقي على الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، وبهذا التوقيع تكون البلدان الإفريقية قد رسخت معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية ، وجسدت صورة للحلم الإفريقي في إطار تحقيق التنمية في أجندة 2063، واستمرت الإرادة السياسية بالعمل في دعم التقدم باتجاه تنفيذ مشروع المنطقة، فابتداء من أفريل 2019 صادق 22بلد على الاتفاق، وأودع 15 بلد صك التصديق وعليه كان الاعلان الأول لدخول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية حيز التنفيذ في ماي 2019[4]، تشكل البلدان الأعضاء في منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا وعددهم 55 أكثر من أعضاء أي منطقة تجارة حرة أخرى في العالم، وستربط بين 1.3 مليار شخص وسيبلغ إجمالي نتاجها المحلي 3.4 تريليون دولار، ويتمثل أحد أهدافها الرئيسية في تطوير سلاسل القيمة الإقليمية بغية تنويع قطاع الصناعات المحلية وتعزيز النمو. كما أن لديها القدرة على انتشال 30 مليون شخص من مظاهر الفقر المدقع، ومن المتوقع أن تكمل التجمعات الاقتصادية الإقليمية الفرعية والاتفاقات التجارية القائمة لتقدم إطارا تنظيميا على مستوى القارة بما في ذلك مجالات السياسات مثل الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية، التي تم استبعادها من معظم الاتفاقيات دون الإقليمية في أفريقيا، كانت البداية بالمفاوضات بشأن تخفيض الرسوم الجمركية وقواعد المنشأ ومواصفات التجارة في قطاع الخدمات ذات الأولوية ، كما كان من المقرر أن تبدأ التجارة التفضيلية بموجب اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في الأول من جويلية 2020 لكن تم تأجيلها بسبب جائحة كورونا[5]، يبين الشكل التالي:

[1]: موالدي سليم، الترتيبات المالية لدعم التكامل الاقتصادي الاقليمي"حالة البنك الافريقي للتنميةBAFD"، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد08، ماي 2013، ص344.

[2]مذكرة تقديمية، شمال افريقيا والاتفاقات القارية للتجارة الحرة، منتدى التنمية في شمال افريقيا،الرباط، أكتوبر 2015، ص01.

[3]: ياسين شكيمة، مداخلة بعنوان: دور الجزائر في انشاء منطقة التبادل التجاري الحر في افريقياAFTZ رؤية مستقبلية، ضمن يوم دراسي حول دور الجزائر في التكامل القليمي-اتحاد المغرب العربي- الاتحاد الافريقي، الجزائر، 2018، ص04

[4]الاتحاد الافريقي سيطلق المرحلة التشغيلية لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية في القمة في النيجر، إدارة الاعلام والاتصال، الاتحاد الافريقي، website :www.au.int، ص2،3

[5]: مجموعة البنك الدولي، تعزيز التعاون التجاري: مرجع سبق ذكره، ص40.

شكل رقم2-01: ZLECAF في سياق عملية التكامل في إفريقيا

Source : SIDIBE Oumar , La Zone De Libre-Echange Continentale Africaine (ZLECAF), presentation Enjeux, Défis Et Avenir, IOSR Journal Of Humanities And Social Science, Volume 24, Issue 6,2019,P23.

7.الاطلاق الرمزي لبداية المبادلات التجارية الافريقية: مثلت سنة 2021 بداية الدول الإفريقية بشكل رمزي المبادلات التجارية ضمن المنطقة الحرة القارية الإفريقية بعد تأجيل دام عدة شهور بسبب أزمة تفشي فيروس كورونا واعتباًرا من فيفري 2022 صادقت 41 دولة على الاتفاقية بمجرد اكتمالها تصبح منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أكبر منطقة تجارة حرة في العالم، يبرز الشكل الموالي:

الشكل رقم2-02: التصديق على منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا اعتبارا من فيفري 2022.

Source : world bank group, MAKING THE MOST OF THE African Continental Free Trade Area Leveraging Trade and Foreign Direct Investment to Boost Growth and Reduce Poverty, 2022,p8.

يظهر الشكل الدول التي صادقت للانضمام إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، حيث تبرز معظم دول القارة باللون الأخضر وهو ما يمثل إيداعها صك التصديق بالمقارنة تظهر الصومال باللون الأزرق وهو يعبر على عدم تأكيد برلمانها الموافقة على الانضمام للمنطقة وتظهر اريتريا باللون الأحمر وهو ما يؤكد عدم انضمامها للمنطقة الحرة، أما الدول باللون الأصفر فهي تعبر عن الدول التي وقعت على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ولكن لم تودع صك التصديق بعد مثل: المغرب، ليبيا، السودان.....الخ.

ثانيا: أهداف قيام منطقة التجارة الحرة الافريقية: إن اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ستجعل من إفريقيا أكبر منطقة تجارة حرة في العالم وستعمل على تسهيل التجارة بين البلدان الإفريقية من خلال تحقيق العديد من الأهداف المهمة المترابطة على النحو التالي[1] :

1.إنشاء سوق افريقية واحدة للسلع والخدمات، هذا يعني أنه ستتم إزالة غالبية الحواجز التجارية وسيتم وضع سياسات مشتركة لتسهيل حركة السلع والأموال والأشخاص والأعمال التجارية.

2.تسهيل عمليات التبادل التجاري والأعمال التجارية خاصة الصغيرة منها.

3.الحد من القيود غير التعريفية التي تصعب التبادلات التجارية البينية الإفريقية مثل تأخير المخالصات الجمركية.

4.بناء الخبرة الإفريقية في مجالات حقوق الملكية الفكرية والاستثمار والمنافسة والتجارة الالكترونية.

5.خفض قيمة التعريفات الجمركية والضرائب بين الدول الأعضاء.

6.المساعدة في وضع السياسات التي تهدف إلى تسهيل التبادل التجاري والخدمات ذات الصلة مثل إقامة الممرات الإقليمية وتسهيل الوصول إلى الموانئ.

[1]: فهم اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا: دليل مخصص للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في منطقة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، 2021، ص17.

كما تكتسي منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية أهمية كبيرة من طرف مختلف الهيئات الدولية والمنظمات العالمية، كما تعني بالعديد من التوصيات وتضطلع بمختلف النشاطات من اجل تحقيق دعم فعال لإفريقيا في اتجاه تحويل اقتصادياتها، ومعالجة جوانب الضعف، وبناء القدرات التنافسية، وتمكينها من مختلف الاستثمارات التي تمكنها من المكاسب الاقتصادية وتعود بالرفاهة والثراء على مجتمعاتها. فحسب الباب الثاني من مشروع القانون رقم 11.19 الذي تم بموجبه الموافقة لتأسيس منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية الموقع بكيغالي(رواندا) في 21 مارس 2018، في نص المادة 03 أين تم تلخيص الأهداف العامة للمنطقة في[1]:

-خلق سوق موحدة للسلع والخدمات ميسرة بتنقل الأشخاص من أجل تعميق التكامل الاقتصادي للقارة الإفريقية وفقا للرؤية الإفريقية المتمثلة في "إفريقيا متكاملة ومزدهرة ومسالمة" كما وردت في أجندة 2063 ؛

-خلق سوق محررة للسلع والخدمات من خلال جولات متتالية من المفاوضات تساهم في حركة رأسمال للأشخاص الطبيعيين؛

-تسهيل الاستثمارات المبنية على المبادرات والتطورات في الدول الأطراف والمجموعات الاقتصادية الإقليمية؛

- إرساء الأسس لإقامة اتحاد جمركي قاري وسوق مشتركة قارية موحدة في مرحلة لاحقة؛

- تشجيع وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة والمساواة بين الجنسين والتحول الهيكلي بين الأطراف؛

- تحسين القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول الأطراف داخل القارة في السوق العالمية؛

- تشجيع التنمية الصناعية من خلال التنويع وتنمية سلاسل القيمة الإقليمية والتنمية الزراعية والأمن الغذائي؛

- حل تحديات تعدد وتداخل العضوية داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية وتسريع عمليات التكامل الإقليمي والقاري؛

ولأغراض تنفيذ وتحقيق هذه الأهداف المنصوص عليها في المادة03 من هذا الاتفاق، تتمثل الأهداف المحددة فيما يلي:

- إنشاء سوق حر للسلع والخدمات عبر جولات متتابعة من المفاوضات[2] ؛

*التعاون بشأن الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة؛

*التعاون في جميع المجالات المتصلة بالتجارة؛

*التعاون في المسائل الجمركية وفي تنفيذ تدابير تيسير التجارة؛

*إنشاء آلية لتسوية المنازعات فيما يتعلق بالحقوق والواجبات؛

*إنشاء إطار مؤسسي لتنفيذ وإدارة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وضمان استمرار يته؛

تنطوي منطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا التي تم إطلاقها مؤخرا على الكثير من الجوانب المبشرة وللاتفاقية أهداف محددة:

1.التعاون في المسائل الجمركية وتنفيذ إجراءات تيسير التجارة أعضاء والتزاماتهم

2.إنشاء آلية لتسوية المنازعات المتعلقة بحقوق الأعضاء والتزاماتهم

3. إنشاء إطار مؤسسي لتنفيذ وإدارة منطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا والمحافظة عليه

ثالثا: الاطار المؤسسي لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا : يعتبر اتفاق إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا نطاق مشروع تجاري اقتصادي على قدر كبير من الحساسية والأهمية يستلزم هيكل مؤسسي واضح المهام وفعال العمل،حيث يتألف من[3]:

1.المؤتمر: وفقا للمادة 10 من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا، يقوم المؤتمر بصفته الجهاز الأعلى لصنع القرار في الاتحاد الافريقي بالاشراف وتقديم التوجيه الاستراتيجي خاصة ما يتعلق بالعمل لتعزيز التجارة البينية الافريقية.

2.مجلس الوزراء: وفقا للمادة 11 ينشأ المجلس بموجب اتفاق منطقة التجارة ويتكو ن من الوزراء المسؤولين عن التجارة أو أي سلطات تعينهم الدول الأطراف، يقوم في اطار تنفيذ مهامه برفع تقارير الى المؤتمر عبر المجلس التنفيذي تخص: اتخاذ القرار وضمان التنفيذ الفعال، اتخاذالتدابير الضرورية لتعزيز تطبيق الأهداف ، التنسيق مع مؤسسات الاتحاد الافريقي، تشجيع مواءمة السياسات....الخ، يجتمع المجلس في دورة عادية واستثمائية اذا لزم الأمر تعتبر قراراته ملزمة اذا تم اعتمادها من طرف المؤتمر.

[1] مشروع قانون رقم11.19 يوافق بموجبه على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ZLECAF، الموقع بكيغالي، رواندا، 21 مارس 2018،ص04، 05.

[2] ACCORD PORTANT CRÉATION DE LA ZONE DE LIBRE-ÉCHANGE CONTINENTALE AFRICAINE, p.18

[3]: الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة الاقربة لافريقيا.

3.لجنة كبار مسؤولي التجارة: وفقا للمادة 12 تتألف اللجنة من الأمناء أو الوكلاء الأساسيون من الوزارات المكلفة بالتجارة للدول الأطراف، تعمل اللجنة في حدود صلاحياتها على تنفيذ قرارات مجلس الوزراء، وضع البرامج والخطط، مراقبة عمل المنطقة، امشاء اللجان الفرعية...الخ، تجتمع اللجنة مرتين لرفع التقارير الى مجلس الوزراء.

4.الأمانة: وفقا للمادة 13 من الاتفاق المؤسس ينشئ المؤتمر الأمانة ويقرر طبيعتها وموقعها ويعتمد هيكلها وميزانيتها، حيث تعمل المفوضية كأمانة مؤقتة الى غاية التفعيل الكامل ، ذلك أم الأمانة تعتبر جهاز مؤسسي داخل نظام الاتحاد الافريقي يتمتع بالاستقلاقية الوظيفية والشخصية القانونية.

يعتمد على التوافق في الاراء بين مؤسسات منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا لاتخاذ القرارات المتعلقة بالمسائل الاجرائية بالاغلبية للدول الأطراف المؤهلة للتصويت.

الفرع الثاني: موجز تقديمي لأجندة 2063 لإفريقيا: أجندة 2063 هي مشروع قاري أطلقه الاتحاد الإفريقي تحت شعار إفريقيا موحدة ومزدهرة وتمثل قوة ديناميكية في الاقتصاد العالمي تعطي الأولوية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والتكامل القاري والإقليمي ترسخ الحكم الديمقراطي والسلام والأمن وتكافح النزاعات التي تحول دون ازدهار القارة.

أولا: الإطار التنفيذي لأجندة 2063

تم اعتماد أجندة 2063 في عام 2015 من قبل رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي كبرنامج قاري للتحول الهيكلي والاجتماعي والاقتصادي الذي يتمثل هدفه النهائي في تحقيق أفريقيا موحدة مزدهرة تمثل قوة ديناميكية في النظام الدولي من خلال أهدافها حيث تقترح نهجًا متماسكا وعمليًا وقابل للتحقيق لبناء مجتمع أفريقي متماسك اجتماعيا تكون جميع القوى الفاعلة والنساء والشباب جهات رئيسية ومستفيدة من عملية التحول القاري، بناء على ذلك ينبغي اعتبار أجندة 2063 فرصة لبناء افريقيا بهدف إلهام وتنشيط الشعوب الأفريقية واستخدام طاقتها الكامنة لتحديد وتنفيذ برنامج عملي للوحدة والسلام والتنمية خلال القرن الحادي والعشرين ذلك إن تحقيق السوق القاري هو جوهر هذه العملية التحويلية من خلال إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا، فعلى مدار خمسين عاما من تنفيذ أجندة 2063 هناك 14 مشروعا رائدا في عديد المجالات لتعزيز التكامل الإفريقي الإقليمي وهي[1] :

1.شبكة قطارات متكاملة عالية السرعة؛ تهدف هذه المبادرة إلى ربط جميع العواصم الأفريقية والمراكز التجارية لتسهيل حركة السلع والخدمات والأفراد وتقليل الازدحام المروري في الأنظمة الحالية والمستقبلية.

2.الجامعة الافتراضية لعموم إفريقيا؛ يهدف هذا المشروع إلى تسريع تنمية رأس المال البشري والعلوم والتكنولوجيا والابتكار من خلال تحسين الوصول إلى التعليم العالي والتدريب المستمر في إفريقيا والوصول إلى عدد كبير من الطلاب والمهنيين في مواقع متعددة في وقت واحد من خلال تطوير موارد التعلم المفتوحة والإلكترونية (ODEL) عالية الجودة ؛ والتأكد من أن كل طالب أفريقي لديه وصول مضمون إلى الجامعة في أي جزء من العالم في أي وقت.

3. صياغة إستراتيجية تصنيعية؛ تهدف هذه المبادرة إلى تمكين البلدان الأفريقية من إضافة قيمة وجني فوائد أكبر من منتجاتها والاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية العالمية وتعزيز التنويع الرأسي والأفقي لرفع القيمة المضافة وتطوير المحتوى المحلي كجزء من مجموعة شاملة من السياسات لتعزيز الإنتاجية والتصنيع.

4.إنشاء منتدى أفريقي سنوي؛ الغرض من هذا المشروع هو الجمع مرة واحدة في السنة بين القادة السياسيين والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني في أفريقيا لمناقشة قضايا التنمية والقيود والتدابير اللازمة لتحقيق تطلعات وأهداف أجندة.2063

5.تسريع إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا؛ تهدف هذه المبادرة إلى الإسراع بشكل كبير في نمو التجارة بين البلدان الأفريقية والاستخدام الأكثر فعالية للتجارة كمحرك للنمو والتنمية المستدامة وتعزيز الموقف الإفريقي من خلال إنشاء المؤسسات المالية لإفريقيا.

6. جواز السفر الأفريقي وحرية تنقل الأشخاص؛ يهدف هذا البرنامج إلى تسريع التكامل القاري باعتبار جواز السفر الأفريقي المشترك لتسهيل حرية تنقل الأشخاص أحد ركائز التكامل الأفريقي والنمو المتسارع للتجارة بين البلدان الأفريقية

[1]: african union, AMRII AFRICAN MULTIDIMENSIONAL REGIONAL INTEGRATION INDEX, December 2020, p22,23.

7. احلال الاستقرار السياسي(إسكات البنادق) في سنة 2020؛ تهدف هذه المبادرة إلى تجسيد التزام رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المجتمعين بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية "عدم توريث عبء النزاعات للجيل القادم من الأفارقة"وإنهاء جميع الحروب في إفريقيا بحلول عام 2020 لجعل السلام حقيقة واقعية لجميع الشعوب الأفريقية مع وضع حد للصراعات بين المجتمعات وداخلها وانتهاكا ت حقوق الإنسان

8. تنفيذ مشروع سد إنجا الكبير؛ (سلسلة من سبع محطات طاقة كهرومائية مقترحة في موقع شلالات انجا بجمهورية الكونغو الديموقراطية)، يهدف هذا المشروع إلى تحفيز إنتاج الطاقة عبر إمكانات الطاقة غير مستغلة فعلًيا حيث يتم استغلال 7% فقط من الطاقة الكهرومائية كما سيؤدي التطوير الأمثل لسد إنجا إلى توليد 43200 ميجاوات من الكهرباء النظيفة وقليلة التكلفة.

9. الشبكة الافتراضية لعموم أفريقيا؛ هذا المشروع الذي يهدف إلى تعزيز الخدمات يعتمد على مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة ويوفر لإنشاء سياسات واستراتيجيات من شأنها أن تؤدي إلى تطبيقات وخدمات إلكترونية تحويلية في أفريقيا.

10. اكتشاف علوم الفضاء؛ يهدف هذا المشروع إلى تعزيز استخدام إفريقيا لتكنولوجيا الفضاء لدعم تنميتها فللفضاء أهمية قصوى لتنمية أفريقيا في جميع المجالات :الزراعة، وإدارة الكوارث، والاستشعار عن بعد، والتنبؤات الجوية، والأنظمة المصرفية والمالية، وكذلك الدفاع والأمن. لم يعد وصول إفريقيا إلى منتجات تكنولوجيا الفضاء ترفا ولهذا السبب من الضروري تسريع ذلك. التطورات الأخيرة في تقنيات الأقمار الصناعية تجعلها في متناول البلدان الأفريقية.، سلط اجتماع برازافيل حول تقنيات الفضاء والجو الضوء على الحاجة إلى سياسات واستراتيجيات مناسبة لتطوير السوق الإقليمية للمنتجات الفضائية في إفريقيا.

11. سوق أفريقي واحد للنقل الجوي؛ يهدف هذا المشروع إلى الترويج لأفريقيا واحدة بسوق النقل الجوي لتسهيل قطاع النقل الجوي في أفريقيا.

12. المؤسسات المالية القارية؛ تهدف إلى تسريع التكامل والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للقارة من خلال تعبئة الموارد وإدارة القطاع المالي.

13. الأمن السيبراني؛ يعد قرار اعتماد الأمن السيبراني كبرنامج رائد في أجندة 2063 مؤشرًا واضحًا على أن إفريقيا لا تحتاج فقط إلى دمج التغييرات السريعة التي أحدثتها التقنيات الناشئة في خططها التنموية ولكن أيضا لضمان استخدام هذه التقنيات لصالح الأفراد أو المؤسسات أو الدول الأفريقية من خلال ضمان حماية البيانات والأمان عبر الإنترنت.

14. المتحف الأفريقي الكبير" الميثاق الأفريقي للنهضة الثقافية الأفريقية"؛ تعترف بالدور المهم الذي تدفعه الثقافة في تعبئة وتوحيد الناس حول المثل العليا المشتركة وتعزيز الثقافة الأفريقية لبناء المثل العليا للوحدة الأفريقية سيخلق مشروع المتحف الأفريقي الكبير وعي حول القطع الأثرية الثقافية الشاسعة والديناميكية والمتنوعة في إفريقيا والتأثير الذي كان لأفريقيا ولا يزال على ثقافات العالم المختلفة في مجالات مثل الفن والموسيقى واللغة والعلوم وما إلى ذلك، سيكون هذا مركزا محوريًا للحفاظ على التراث الثقافي الأفريقي لتعزيزه

ثانيا: الأداء القاري في تنفيذ أهداف أجندة 2063

شهد تنفيذ أجندة 2063 على المستويات القارية والإقليمية والوطنية تقدمًا مطردًا في تنفيذ أجندة 2063 من طرف الاتحاد الإفريقي كما هو في الشكل الموالي:

الشكل رقم2-03: التقدم الإقليمي على مستوى تنفيذ الطموح.

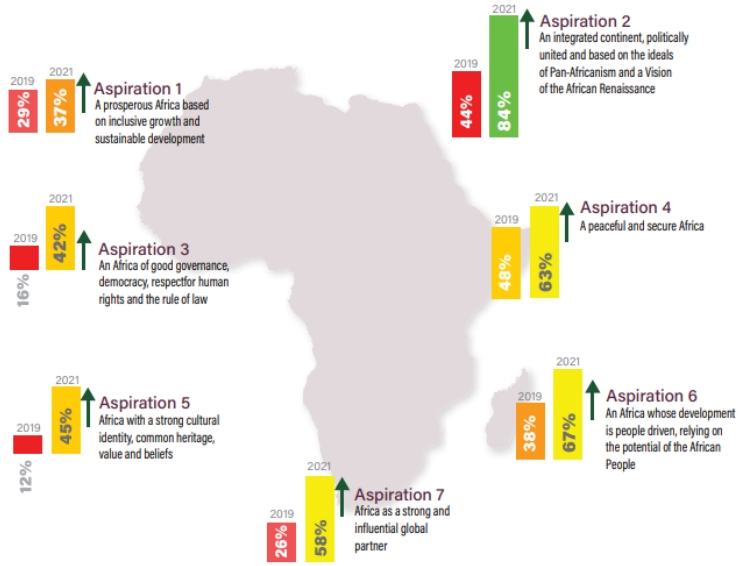

Source: African union, Second Continental REPORT ON THE IMPLEMENTATION OF AGENDA 2063, February 2022, p13.

يظهر التقرير المعد من طرف الاتحاد الإفريقي حول تنفيذ أجندة 2063 في إصداره الثاني على المستوى القاري تقارير مرحلية لـ 38 من 55 دولة عضو في الاتحاد الأفريقي كما يحلل التقرير التقدم المحرز في تنفيذ أجندة 2063 مقابل أهداف 2021 شرعت أفريقيا في تنفيذ أول خطة عشرية من خلال استراتيجيات التنمية الوطنية والإقليمية وتحقيق نتيجة إجمالية قدرها 51% مقابل أهداف 2021، بشكل عام كان أداء القارة جيدًا وأفضل مما كان عليه في عام 2019، وهو ما يلاحظ من خلال الشكل الذي يظهر اتجاها تصاعديا ايجابيا على المستوى الطموح في إفريقيا فيما يتعلق بجميع التطلعات السبعة تجاه أهداف عام 2021 حيث أحرزت القارة تقدمًا كبيرًا في تحقيق الطموح 2 "قارة متكاملة موحدة سياسياً وتستند إلى نموذج عموم إفريقيا ورؤية نهضة إفريقيا"كما تحقق الأداء القوي بنسبة 84% بشكل أساسي من خلال التقدم المحرز في التوقيع والتصديق على اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) التي دخلت حيز التنفيذ في 1 جانفي 2021، وإنشاء وتشغيل أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية التي تعمل بشكل جيد في أكرا بغانا. وعليه يمكن أن نختصر مستويات التنفيذ كمايلي[1] :

1.تنفيذ أهداف الطموح01"إفريقيا مزدهرة على أساس النمو الشامل والتنمية المستدامة" ؛ تباينت مستويات تحقيق الأهداف في الطموح الأول من الأجندة حيث تم تسجيل الأداء العام للقارة في هدف مستوى المعيشي وجودة الحياة والرفاهية لأجندة 2063 بنسبة 31% مقارنة بنسبة 56% المسجلة في عام 2019 ويمكن أن يُعزى الأداء الضعيف جزئيًا إلى عدة معايير على سبيل المثال كان من المتوقع أن يرتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي زيادة كبيرة من 2.584 دولارًا أمريكيًا في عام 2013 إلى 3.204 دولارًا في عام 2021 ولكنها سجلت بدلاً من ذلك زيادة هامشية إلى 2.618 دولارًا أمريكيًا وهذا راجع الى الانكماش في النمو المتوقع في الاقتصاديات الأفريقية وإلى زيادة البطالة من 11% في عام 2013 إلى 15% في عام 2021.

2. تنفيذ أهداف الطموح 2"قارة متكاملة موحدة سياسياً وقائمة على المثل العليا لعموم أفريقيا ورؤية النهضة الأفريقية" ؛ في هذا الطموح تصورت أفريقيا أن تبرز كقارة ذات سيادة ومستقلة ومعتمدة على الذات متحدة نحو تحقيق اندماجها الاقتصادي والسياسي الكامل يستلزم هذا التكامل الاقتصادي والسياسي مجموعة من العمليات بما في ذلك حرية تنقل الأشخاص وإنشاء المؤسسات القارية والتكامل الاقتصادي الكامل.

3. التقدم نحو تحقيق أهداف الطموح 3"أفريقيا من الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون"؛ إن إفريقيا ملتزمة بتعميق ثقافة الحكم الرشيد وتعزيز القيم الديمقراطية والمساواة بين الجنسين واحترام حقوق الإنسان

[1]: african union, Second Continental REPORT ON THE IMPLEMENTATION OF AGENDA 2063, february 2022, p15-

والعدالة ودعم سيادة القانون، هذا الالتزام ضروري لتحقيق أفريقيا كمكان يتمتع فيه جميع المواطنين بالحرية الأساسية والحق في المشاركة في تنمية القارة. وتحقيقا لهذه الغاية فإن الالتزام الكامل بالوثائق الأفريقية لحقوق الإنسان ومراعاتها بما في ذلك الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والبروتوكولات المرتبطة به هي شروط مسبقة.

4.التقدم نحو تحقيق الأهداف في الطموح 4"أفريقيا سلمية وآمنة"؛ لقد التزمت أفريقيا بإنشاء وتشغيل آليات لمنع النزاعات وحلها سلميا على جميع المستويات بالمبادئ التي تتبنى منع نشوب النزاعات وحلها المتمحور حول الحوار وتعزيز ثقافة السلام والتسامح بين السكان الأفارقة بمن فيهم الأطفال والشباب في هذا الطموح تضع أفريقيا السلام كشرط مسبق للنمو والتنمية، حيث تم تسجيل نتيجة أداء إجمالية قدرها 63% ويرجع ذلك جزئيًا إلى الانخفاض الكبير في عدد الوفيات المرتبطة بالنزاع وانخفاض عدد النزاعات المسلحة ووجود مجالس سلام وطنية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

5.التقدم نحو تحقيق أهداف الطموح 5"أفريقيا بهوية ثقافية قوية وتراث مشترك وقيم وأخلاق" ؛ تعلق أفريقيا أهمية على القيم والمثل التي تدعم الوحدة الأفريقية وفقًا لذلك ركزت خطة تنفيذ العشر سنوات الأولى لأجندة 2063 بشكل خاص على ترسيخ المثل العليا لعموم أفريقيا في المناهج الدراسية وتعزيز الأصول الثقافية لعموم أفريقيا مثل التراث والفولكلور واللغات والموسيقى والمسرح والأدب بين الأطفال في المدارس، كما إن تطلع القارة إلى النهضة الثقافية تدعمه أدوات السياسة مثل ميثاق النهضة الثقافية الأفريقية الذي يعتبر أن "وحدة إفريقيا أساسها أولاً وقبل كل شيء في تاريخها"، للحفاظ على "النهضة الثقافية الأفريقية التي لا تزال في طور النشوء".

6.التقدم نحو تحقيق أهداف الطموح 6"أفريقيا تنميتها مدفوعة بالناس وتعتمد على إمكانات الشعوب الأفريقية"؛ تولي أفريقيا أهمية كبيرة للمشاركة الشاملة والفعالة لجميع مواطنيها في صنع القرار من أجل الاستقرار والنمو والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامين في هذا الصدد يتم تسليط الضوء على المساواة بين الجنسين في جميع مجالات الحياة والتي تتجسد في مجالات مثل تمكين المرأة والشباب والقضاء على جميع أشكال التمييز ومكافحة العنف ضد النساء والأطفال شهدت الفترة قيد المراجعة نتيجة إجمالية متوسطة للأداء بلغت 67% على المستوى القاري، تشمل المجالات التي تم تسجيل أداء قوي فيها نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان والتي ارتفعت من 21% في عام 2013 إلى 27.6% في عام 2021 وانخفضت نسبة النساء والفتيات اللائي تعرضن للعنف الجنسي والجسدي بشكل كبير من 41.6% إلى 21.2% كما انخفضت نسبة الفتيات والنساء في الفئة العمرية 15-49 سنة اللائي خضعن للختان من 38% إلى 27% في الفترة 2013 و 2021.

7.التقدم نحو تحقيق أهداف الطموح 7 "أفريقيا كشريك عالمي قوي ومؤثر"؛ حددت خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 القارة للمشاركة مع المنفعة المتبادلة في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية العالمية، في هذا الصدد تعطي أفريقيا الأولوية لاستخدام البيانات والأدلة الموثوقة في التخطيط وتولي أهمية أكبر لمزيد من الاستقلال الذاتي وتتحمل المسؤولية في تمويل تنميتها.

المطلب الثاني: مكاسب المتوقعة من قيام منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا.

لمواكبة التطورات التي يشهدها النظام التجاري العالمي تعمل الدول الافريقية على تعزيز تبادلاتها السلعية والخدماتية البينية في اطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا التي يتوقع أن تحقق مكاسب اقتصادية للدول الأعضاء تساهم بشكل كبير في رفع ديناميكية النشاط التصديري بشكل اقليمي تحقيق وفرات الحجم في ظل الامكانات الطبيعية والقدرات الانتاجية المتاحة لتعزيز التنافسية القارية لزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاه الاجتماعي للتمكن من الاندماج في النظام التجاري الدولي الجديد.

الفرع الأول: مكاسب متعلقة بتعزيز آفاق النمو الاقتصادي الإفريقي

من المتوقع أن يعزز التطبيق والتفعيل لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية الرفاهية الإفريقية من خلال رفع الناتج المحلي الإجمالي وزيادة حجم التجارة البينية الإفريقية حيث توضح الأرقام أدناه في الشكل المكاسب المحتملة للقارة في ظل سيناريو يتم فيه تحرير الرسوم الجمركية بنسبة 100% على تجارة السلع، حيث أن هذه المكاسب ستنشأ من زيادة فرص العمل وتحسين استخدام الموارد المحلية لزيادة العملية الإنتاجية لقطاعي التصنيع والزراعة للوصول إلى منتجات أرخص، فعلى العموم ستستفيد إفريقيا من منطقة التجارة الحرة الإفريقية إلا أن هذه المكاسب لن تكون متساوية بين جميع البلدان؛

الشكل رقم2-04: الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لإفريقيا مع وبدون اتفاقية التجارة الحرة لإفريقيا.

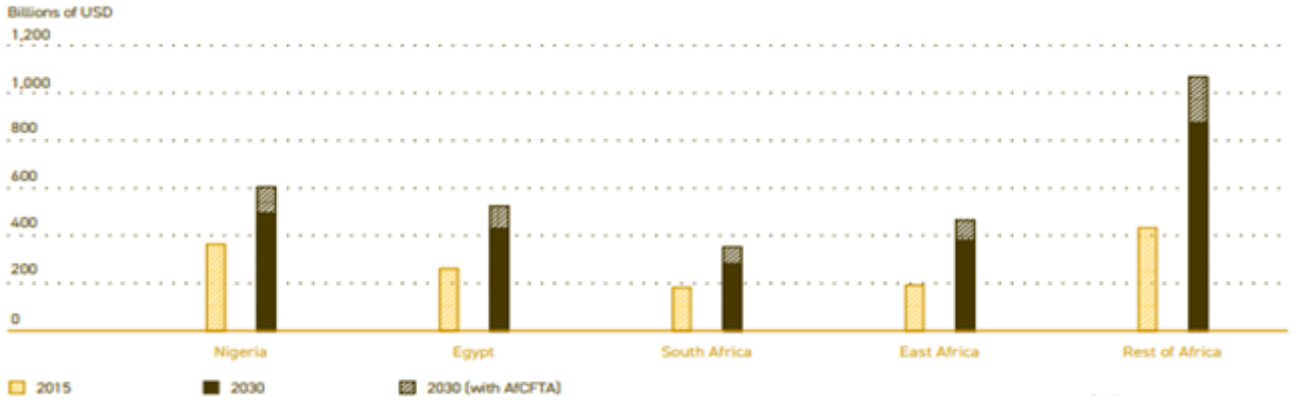

Source : FORESIGHT AFRICA Top priorities for the continent 2020-2030, p76.

كما تقدم منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية فرصا لدول إفريقيا، يعنى بترجمتها إلى منافع اجتماعية واقتصادية ملموسة من خلال تجاوز المخاطر ومواجهة مختلف التحديات التي تقف في طريقها وتتمثل هذه المكاسب في[1]:

أولا: النمو الاقتصادي والتحول الهيكلي؛ يمكن أن يكون التكامل الإقليمي بمثابة منصة إطلاق لبناء القدرات الصناعية في إفريقيا وتكثيف التجارة الأفريقية في السلع المصنعة، حيث أن ظهور التكنولوجيا الرقمية والتجارة الإلكترونية والتطبيق المحتمل في المستقبل للتقنيات المضافة مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد يمكن أن يحول المشهد التصنيعي في أفريقيا ، مما يوفر فرصًا للإنتاج الضخم حسب الطلب لمجموعة من السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة من قبل الشركات في أفريقيا ، حيث أن للمنطقة القدرة على العمل كحافز للتصنيع و التنمية الصناعية ودفع التحول الهيكلي الشامل لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ثانيا: مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية؛ كل المقومات التي تحويها منطقة التجارة الحرة الإفريقية القارية تعتبر بمثابة حافز للتصنيع في القارة وتدعم تطوير سلاسل القيمة الإقليمية في الصناعات التحويلية والصناعات الزراعية ، حيث تستغل الفرص الاستثمارية والتجارية في مختلف القطاعات بما يؤدي الى تطوير سلاسل القيمة الإقليمية، وتنشيط زيادة الأعمال المحلية كما يمكن زيادة المكاسب لمختلف الشركات الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا ، شريطة أن يتم تيسير إدراجها في سلاسل القيمة الإقليمية من خلال السياسات العامة المستهدفة ضمن استراتيجيات تنميتها .

ثالثا: إتاحة الفرص في الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية المرتبطة بتطوير سلاسل القيمة الزراعية الوطنية والإقليمية؛ فمن خلال منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وملحقاتها المتعلقة بجذب الاستثمار وتيسير التجارة والخدمات والحواجز التقنية للتجارة وتدابير الصحة والصحة النباتية وقواعد المنشأ، تتم تنمية التجارة والتصنيع الزراعيين عن طريق خلق أسواق أكبر لصغار المزارعين من خلال إزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية، وتحسين الترابط التجاري(مثل طرق أفضل، نقل أسرع، حدود أرق) أيضا جذب الاستثمار المحلي والأجنبي لتوفير البنية التحتية اللازمة(مثل الطاقة الريفية، المياه الريفية ، أماكن التخزين.....) الأمر الذي يسمح بخلق العمل ضمن سلاسل قيمة إقليمية زراعية تهدف إلى تصدير منتجات نهائية الصنع على المستوى الإقليمي والدولي.

رابعا: ضمان بقاء سلاسل الإمدادات الغذائية والزراعية والقنوات التجارية مفتوحة على الأجلين المتوسط إلى الطويل؛ لتغطية زيادات الطلب على الأغذية المدفوع بسرعة النمو السكاني وزيادة المداخيل والتوسع الحضري في البلدان الإفريقية حيث أن دخول المنطقة حيز التنفيذ يحفز التجارة البينية الإقليمية للمنتجات الزراعية والغذائية بنسب متزايدة بين20% و30% بحلول 2040[2].

خامسا: زيادة القدرة التنافسية للشركات الصناعية في إفريقيا وتعزيز التجارة والاستثمار داخل البلدان الإفريقية ؛ باستغلال الإمكانيات المتاحة في إطار اقتصاديات الحجم والوصول إلى أسواق القارة بتمكين المنتجين والمؤسسات من الوصول إلى المواد الأولية

1 : Unctad, Made in Africa, op cit, p36,37,38,39.

[2]: الاتحاد الافريقي، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، التجارة بين البلدان الافريقية ، مرجع سبق ذكره، ص2.

والمدخلات الوسيطة منخفضة الأسعار، تحسين شروط الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية ورفع إمكانية وفرص الاندماج في سلاسل القيمة العالمية. مع إمكانية دعم تحول الاقتصاديات الإفريقية إلى استعمال التكنولوجيا والمعرفة، إضافة إلى تسهيل التجارة البينية الإفريقية وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول الإفريقية [1]؛ فمن خلال افتراض تخفيض الحواجز التعريفية وغير التعريفية، على نحو أسرع لأعضاء التجمعات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا، سيساعد ذلك على إنعاش التجارة البينية، وإعطاء الشركات دفعة لتعزيز قدراتها التنافسية، كما سيسمح لهذه الشركات من الاستفادة من هوامش التجارة التفضيلية مقارنة بالمنافسين الأجانب في ظل الدور الحاسم لتنفيذ قواعد المنشأ، مما يتيح الفرص للاستثمار البيني في القارة في مختلف المجالات من البنية التحتية ، الخدمات والتكنولوجيا بما يساهم في زيادة الابتكار الرفع من التصنيع.

-إنشاء سوق قارية ب 1.3 مليار نسمة يرتفع إلى 1.7 مليار نسمة في سنة 2030 حيث يكون 600 مليون شخص في الطبقة المتوسطة، ورفع الناتج المحلي الإجمالي من 2.1 تريليون دولار إلى 3.4 تريليون دولار و رفع معدل نمو التجارة ب 6 في سنة 2022. مع توقع إنفاق استثماري في حدود 4 تريليون دولار [2]. وتوليد مكاسب رفاه تبلغ قيمتها 16.1 مليار دولار وزيادة حجم التجارة البينية بنسبة 52.3 % لتقارب 33 % من إجمالي تجارتها الخارجية[3].

الفرع الثاني: مكاسب متعلقة بتعزيز التبادلات التجارية الإفريقية

يمثل تعزيز المبادلات التجارية الإفريقية في شكليه البيني والخارجي مطلبا أساسيا في نهج تفعيل التجارة الإفريقية ضمن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ذلك أن رفع الصادرات الإفريقية وتنويعها بالشكل اللازم أمر يجعل من إفريقيا أكثر تنافسية للاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية وذلك من خلال:

أولا: توطيد الروابط التجارية بين منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء؛ من خلال جعل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية أكثر جاذبية للتجارة سيساعد ذلك في تخفيف حدة التأثيرات السلبية للأزمات العالمية على النمو الاقتصادي في إفريقيا من خلال دعم التجارة الإقليمية وسلاسل القيمة الإقليمية عن طريق تخفيض التكاليف التجارية، حيث يتوقع أن يزيد إجمالي الصادرات بنسبة 29% تقريبا وأن الصادرات بين بلدان القارة ستنمو أكثر من 81%في حين ستزيد الصادرات إلى البلدان غير الإفريقية 19% بحلول عام 2035، ومن المتوقع أن تكون أهم زيادة في الصادرات إلى الشركاء الإقليميين في قطاع الصناعات التحويلية تليه الصناعة التحويلية كثيفة الاستخدام للطاقة، والكيماويات ومنتجات المطاط والبلاستيك وكذلك المنتجات الغذائية المصنعة، وفيما يتعلق بالخدمات من المتوقع أن تكون أكبر زيادة في التبادل التجاري مع الشركاء الإقليميين في خدمات الصحة والتعليم والنقل وغيرها من الخدمات التجارية، ومن المتوقع أيضا في ظل منطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا أن يزيد إجمالي الواردات من البلدان غير الأعضاء في الاتفاق ولاسيما في قطاع الصناعات التحويلية أيضا يتوقع أن تشهد ثالث قطاعات هي المنتجات الكيماوية ومنتجات المطاط والبلاستيك، والأغذية المصنعة والمنسوجات وفيما يتعلق بقطاعات الخدمات ستزيد الواردات بأسرع وتيرة في خدمات أنشطة الأعمال من الاتحاد الأوروبي بشكل خاص[4]، يظهر الشكل التالي:

1: International trade center, A business guide to the African Continental Free Trade Area Agreement, Geneva, September 2018 p.10

2: International trade center, op cit, p.10

[3] مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، مجلس التجارة والتنمية ، الدورة التنفيذية الثامنة والستون، جنيف، 30 سبتمبر-4 اكتوبر 2019، ص5

[4]: مجموعة البنك الدولي، تعزيز التعاون التجاري: مرجع سبق ذكره، ص71.

الشكل رقم 2-05: مكاسب الرفاه من اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية حسب البلد وإصلاح السياسات.

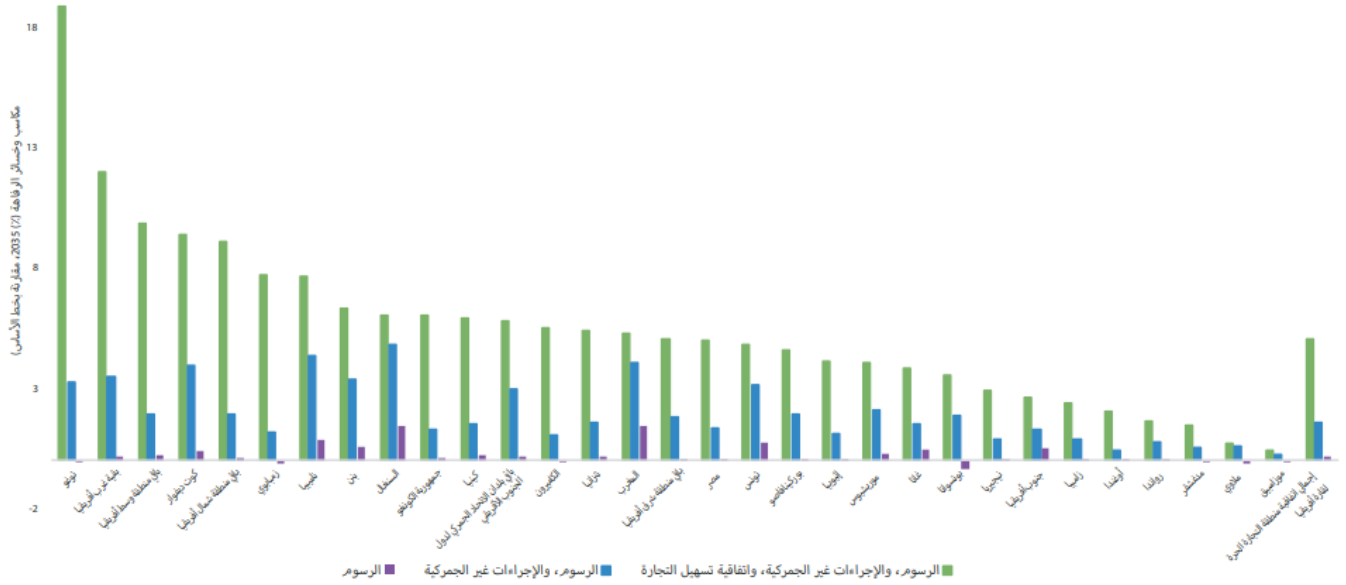

المصدر: مجموعة البنك الدولي، تعزيز التعاون التجاري: إحياء التكامل الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عصر ما بعد جائحة كورونا، أكتوبر 2020، ص71.

يظهر الشكل مكاسب الرفاه التي تحققها الدول الافريقية في ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة الافريقية التي تتيح امتيازات تخص تخفيض الرسوم والاجراءات غير الجمركية واجراءات تسهيل التجارة تختلف اثارها باختلاف البلدان والقطاعات فمثلا تحقق المغرب ومصر وتونس مكاسب في مستوى الرفاهة تقترب من 5.3% و 5% و4.8% على التوالي فيما قد تصل مكاسب الرفاهة في باقي بلدان شمال أفريقيا إلى 9.1%، بالمقابل تصل مكاسب توغو الى أكثر من 18%، وبمقارنة ذلك مع مستويات التجارة المحققة في ظل الرسوم والاجراءات غير الجمركية فقط تتراجع مكاسب الرفاه الى مستويات أدنى حيث تحقق مصر والمغرب وتونس نسب تقترب الى 2% و 5% و 4% على التوالي ، أما في حالة الرسوم فقط تختفي مكاسب الرفاه المحققة لمعظم الدول الافريقية باستثناء المغرب و السينيغال وتونس بنسب تتراوح الى 2% و 1.5% و1% وهي ضعيفة جدا، وعليه من شأن تخفيف التزمات تيسير التجارة التي ترد أحكامها في المرفقات للبروتوكول: الملحق 2 (قواعد المنشأ)؛ الملحق 3 (التعاون الجمركي والمساعدة الإدارية المتبادلة)؛ الملحق 4 (تيسير التجارة)؛ التذييل 5 (الحواجز غير الجمركية)؛ الملحق 6 (المعوقات الفنية للتجارة)؛ الملحق 7 (تدابير الصحة والصحة النباتية)؛ الملحق 8 (العبور)؛ الملحق 9 (تدابير علاج التجارة)، ضرورية لتقليل تكاليف الامتثال من خلال ضمان الشفافية ومواءمة قواعد التجارة والقضاء على الممارسات المانعة للمنافسة أين يمكن أن تساعد في زيادة التدفقات التجارية وتحقيق المكاسب والرفاه.

كما في اطار تعميق العلاقات التجارية البينية بنى المغرب بالفعل على إمكانات التكامل في المنطقة لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء فاستثمرت البنوك المغربية أكثر من 1.8 مليار دولار في 25 بلدا أفريقيا بين عامي 2007 و2017 أي ما يمثل 52.2%من الأموال المغربية التي تم ضخها في أفريقيا كما وقع بنك التجاري وفا والبنك المغربي للتجارة الخارجية والبنك الشعبي المركزي اتفاقيات تعاون مع الحكومات والبنوك الإفريقية لدعم برامج البنية التحتية والمشاريع الاجتماعية والاقتصادية والميزانيات الحكومية بغية تحقيق نفاذ أكبر للأسواق الإفريقية كما تجدر الإشارة إلى أن البنوك المغربية العاملة في إفريقيا سوف تمكن الشركات المغربية والأوروبية من التوسع في القارة. فمن المرجح أن يكون مدى زيادة التجارة في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بما يتجاوز ما هو متوقع بالفعل كما يوضح الشكل الموالي:

الشكل رقم 2-06 : توقعات التجارة البينية الأفريقية كنسبة مئوية من إجمالي التجارة في 2015 و2063.

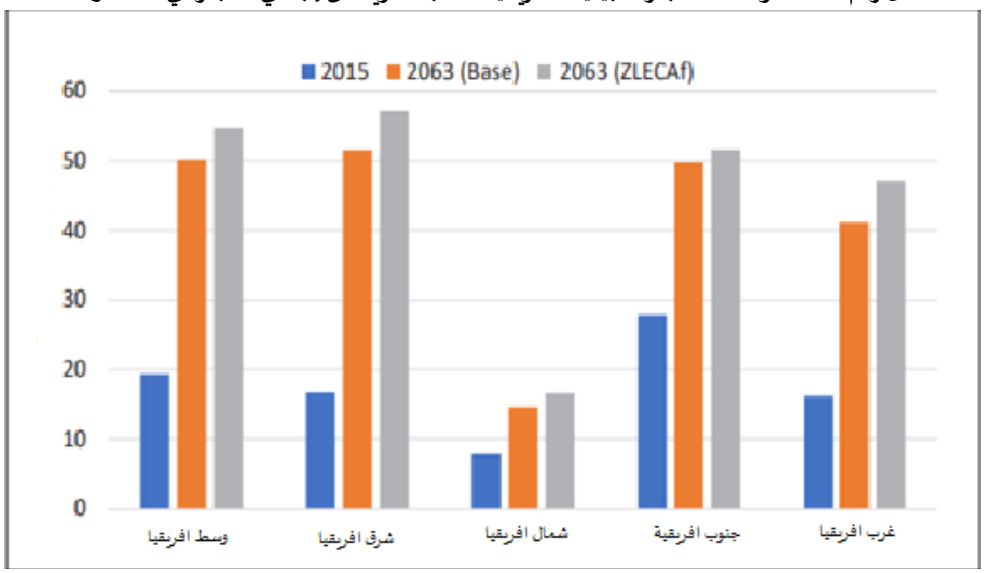

Source : NEPAD, Conditions de réussite de réussite dans la mise en œuvre de l'Accord de libre-échange continental africain, p15.

يظهر الشكل مستويات التجارة بين البلدان الأفريقية حسب المنطقة الفرعية الأفريقية حيث يمثل الشريط الأزرق مستوى التجارة في عام 2015 ويمثل الشريط البرتقالي مستوى التجارة في عام 2063 بدون منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والشريط الرمادي مستوى التجارة في عام 2063 مع ZLECAf، يكون نمو التجارة بين البلدان الأفريقية هو الأقوى في وسط وشرق أفريقيا يليه غرب أفريقيا وجنوب أفريقيا وشمال أفريقيا في سيناريو بدون منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، في إطار اتفاقية التجارة الحرة يكون نمو التجارة البينية الأفريقية هو الأقوى في غرب وشرق إفريقيا تليها إفريقيا الوسطى وشمال إفريقيا وجنوب إفريقيا.

على الرغم من أن الزيادة في حصص التجارة بين البلدان الأفريقية الناتجة عن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية صغيرة نسبيًا على المستوى الإقليمي فإن البلدان التي تفرض الآن تعريفات عالية نسبيًا على الواردات من البلدان الأفريقية الأخرى والذين يواجهون تعريفة جمركية عالية على صادراتهم إلى دول أفريقية أخرى مثل الكاميرون أو جمهورية إفريقيا الوسطى أو غامبيا أو بنين قادرون على زيادة التجارة مع جيرانهم بأكثر من 65% مقارنة بالسيناريو بدون منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. هذا التحول هو أصل اتجاهين رئيسيين:

1. يؤدي إلغاء التعريفات بين البلدان الأفريقية أيضًا إلى الحد من توليد الإيرادات الحكومية .

2. سيؤدي الانفتاح التجاري المتزايد إلى زيادة مكاسب الإنتاجية من عمليات نقل التكنولوجيا والوصول إليها وسيؤدي انخفاض الأسعار إلى زيادة وصول الأسر إلى المزيد من السلع.

ثانيا: تعميق العلاقات التجارية العربية مع افريقيا ؛ ويتم ذلك من خلال بلدان شمال القارة المرتبطة بمنطقة التجارة العربية مما يساعدها على تنويع صادراتها وتسريع وتيرة النمو وجذب الاستثمار أجنبي المباشر كما يمكن أن تصبح سوقا جذابة وتحفز المزيد من التجارة مع الاقتصاديات المجاورة في الشرق أوسط ولاسيما بلدان المشرق العربي التي تربطها بالفعل علاقات تجارية مهمة مع بلدان شمال أفريقيا، ذلك أنه هناك عديد العوامل التي تجعل تعميق العلاقات مع إفريقيا أكثر جاذبية لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نذكر[1]:

1. يعزز الطريق السريع الذي يمتد عبر الصحراء الكبرى من الجزائر العاصمة إلى لاغوس بطول 4500 كيلومتر والذي اكتمل معظمه إمكانيات التجارة داخل أفريقيا حيث يمر الجزء الرئيسي من هذا الطريق عبر الجزائر والنيجر ونيجيريا، بينما تمر عدة فروع عبر مالي وتونس وتشاد. ويمكن للشركات في شمال النيجر وشمال مالي التي ستنقل بضائعها من موانئ البحر المتوسط عبر الطريق العابر للصحراء الكبرى بدلا من خليج غينيا، توفير 11 يوما ومع ذلك يجب مواءمة القواعد التنظيمية المتعلقة بالجمارك والمعابر الحدودية لجعل هذا الطريق الجديد وسيلة ملائمة لنقل وتداول السلع عبر البلدان.

[1]: مجموعة البنك الدولي، ص41.

2. ترشيد الاستغلال للكميات المكتشفة من الغاز الطبيعي في موريتانيا/سينيغال بحيث يمكن لهذه المخزونات دعم العمل ضمن الطاقة النظيفة لكلا البلدين وتفيد المنطقة بأكملها ويمكن للعائدات المالية والاستثمارات الأجنبية الناتجة عن ذلك المساعدة في تشييد البنية التحتية المحلية اللازمة ويمكن أن تساعد أيضا في توفير الفرص لتنويع النشاط الاقتصادي وفتح مجالات جديدة للعمالة .

3. ويمكن لمشروع خط أنابيب الغاز المغربي النيجيري أن يعزز التعاون بين البلدان الإفريقية فمن المقرر أن يشمل المشروع 15 بلدا في غرب أفريقيا وقد يساعد في خلق الوظائف والتنمية الاقتصادية وتعزيز السلام والاستقرار في القارة خاصة أن للغاز دورا محوريا في انتقال أفريقيا إلى الطاقة النظيفة.

ثالثا: تعزز منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا للانتاج القطاعي؛ يتباين الانتاج الاقليمي في المناطق الرئيسية لافريقيا من قطاع الى قطاع اخر الا أنه يرجح الى الارتفاع بمقدار 211 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2035 من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم2-07: فرق الانتاج الاقليمي لفروع القطاعات بالنسبة لخط الأساس 2035.

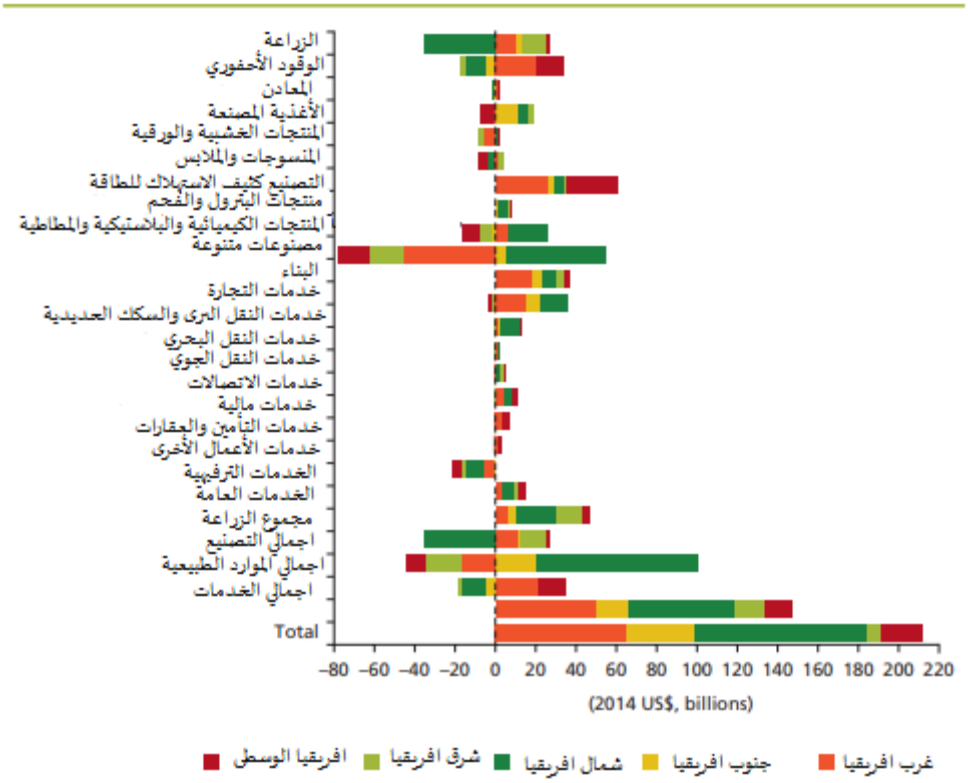

Source : world bank group, THE AFRICAN CONTINENTAL FREE TRADE AREA Economic and Distributional Effects, 2020, p52.

يظهر الشكل تنوع التأثيرات على الإنتاج بشكل كبير عبر القطاعات. بشكل عام يرتفع الإنتاج بشكل أكبر في الموارد الطبيعية والخدمات 1.7% والتصنيع 1.2%بينما تنخفض الزراعة 0.5% بالنسبة لخط الأساس في عام 2035 ومن حيث حجم الإنتاج فإن معظم المكاسب ستكون محققة من قطاع الخدمات بمقدار 147مليار دولار أمريكي مع مكاسب أقل في التصنيع 56 مليار دولار أمريكي والموارد الطبيعية 17مليار دولار أمريكي وانخفاض طفيف في الزراعة 8 مليار دولار أمريكي مقارنة بخط الأساس في عام 2035، يرجح هذا التباين إلى نمو الزراعة بشكل أسرع في جميع أنحاء إفريقيا باستثناء شمال إفريقيا والتي في ظل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تتحول نحو التصنيع في المنتجات الكيماوية والمطاطية والبلاستيكية وكذلك خدمات التجارة وخدمات النقل والاستجمام، بالنظر يبدو أن اقتصاديات شرق إفريقيا كمجموعة تتخصص أكثر في المنتجات والخدمات الزراعية، مع تحول العوامل الإنتاجية بعيدا عن قطاعات التصنيع المختارة للاستفادة من الفرص الأكثر ربحية في القطاعات المتنامية كما ستنمو التجارة في الموارد الطبيعية في وسط وغرب إفريقيا في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بينما ستنخفض في مناطق أخرى مقارنة بها[1] .

[1]: world bank group, THE AFRICAN CONTINENTAL FREE TRADE AREA , op cit, 2020, p52.

الفرع الثالث: مكاسب متعلقة بتعزيز ديناميكية السوق الإقليمية الإفريقية

يهدف مشروع العمل التجاري للبلدان الإفريقية ضمن منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا في خلق سوق إقليمية نشطة بالشكل الذي يسهم في نفاذ المنتجات الإقليمية بسلاسة في إطار تذليل صعوبات الاختراق والرفع من تنافسية المنتجات الإفريقية بالشكل الذي يسهم في خلق سلاسل القيمة الإقليمية وذلك من خلال:

أولا: الاستفادة من ديناميكية السوق الإفريقية التي تتميز بوجود عدة اقتصاديات صاعدة ونمو عدد السكان ووجود طبقة من السكان متوسطي الدخل؛ حيث تشير الدراسات إلى أن القارة الإفريقية قد تقترب من مضاعفة مخرجاتها الصناعية التحويلية التي سترتفع من 500 مليار دولار سنة 2016 إلى 930 مليار دولار في عام 2025، وقد يتوقع أن يأتي 75 % من هذا التحول من تلبية الطلب الداخلي الذي يتمركز معظمه في الأغذية والمشروبات ومختلف السلع المصنعة. كما يساعد التحول إلى الصناعة وتنويع الهيكل الإنتاجي من الحد من اثر وتداعيات التوترات التجارية الحاصلة على المستوى العالمي والصدمات الناتجة عن تقلب أسعار المواد الأولية [1]، مما سيزيد من التجارة فحسب الشكل الموالي:

الشكل رقم2-08: تأثير سيناريو التجارة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على التجارة حسب القطاع بحلول 2035.

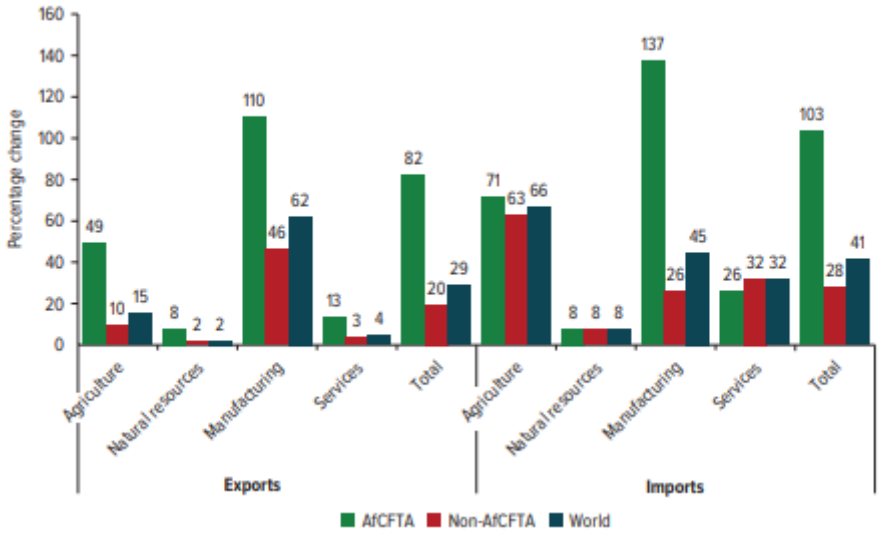

world bank group, MAKING THE MOST OF THE African Continental Free Trade Area Leveraging Trade and Foreign Direct Investment to Boost Growth and Reduce Poverty, 2022,p72.

وفقا للشكل تظهر المكاسب المتأتية من منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا حسب كل قطاع بأنها أعلى من المكاسب المحققة خارج إطار منطقة التجارة الحرة لإفريقيا ، حيث تنمو الصادرات في الزراعة ضمن سيناريو منطقة التجارة الحرة لافريقيا لتصل الى 49% مقابل تحقيقها ل 10% فقط في ظل عدم تفعيل منطقة AFCFTA بالمقابل يتزايد حجم الصادرات للمنتجات الصناعية من خلال منطقة AFCFTA ليحقق نسبة 110% مقارنة بنسبة 46% في ظل غياب التجارة في اطار AFCFTA، كما ينطبق نفس الوضع من ناحية الواردات أين تنمو الواردات بشكل بارز بالنسبة لمنتجات الزراعة والصناعة في ظل سيناريو منطقة التجارة مقارنة بعدمها وهذا راجع بالأساس إلى المزايا الاقتصادية والمكاسب التي تسجلها التجارة من تخفيض للتعريفات الجمركية وغير الجمركية وتنفيذ تدابير تسيير التجارة ضمن منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا.

ثانيا: توطيد الشراكات الدولية مع مختلف الاتحادات التجارية ومن ذلك الاتحاد الأوروبي الذي يتابع باهتمام تطور منطقة التجارة الحرة الإفريقية بفعل النفوذ الاقتصادي للمختلف الدول الأوروبية في المنطقة الإفريقية؛ ذلك أن تنفيذها يحض بدعم سياسي وفني ومالي لاتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية (حيث نما دعم الاتحاد الأوروبي لها بالفعل من 12.5 مليون يورو في 2014-2017 إلى 60 مليون يورو في 2018-2020) كأولوية قصوى كما يبدي الاتحاد الأوروبي استعداده لمشاركة تجربة الاتحاد الجمركي والسوق الموحد مع تعزيز التعاون في الممرات الإستراتيجية التي تسهل التجارة والاستثمار بين البلدان الأفريقية وأفريقيا وأوروبا ، وتحسين الاتصال المستدام والفعال

[1]: مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة التنفيذية الثامنة والستون، مرجع سبق ذكره، ص.5.

والآمن بين القارتين من خلال الآفاق طويلة الأجل لإنشاء قارة شاملة خالية من الحروب، تسعى جمعيات الأعمال في الاتحاد الأوروبي الى لعب دورًا مهمًا في منتدى الأعمال الذي المقام للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي حول التعاون والحوار والشراكات التجارية على طول سلاسل القيمة ، وكذلك تعميق اتفاقيات الشراكة الاقتصادية وغيرها من الاتفاقيات التجارية للاتحاد الأوروبي مع البلدان الأفريقية الشريكة[1] ، هي الأدوات التي يمكن من خلالها تحقيق ذلك وهو ما يبينه الشكل الموالي:

الشكل رقم2-09: توزيع اتفاقيات الاتحاد الأوروبي مع بلدان الإفريقية الشريكة.

Source : EUROPEAN COMMISSION, JOINT COMMUNICATION TO THE EUROPEAN PARLIAMENT AND THE COUNCIL Towards a comprehensive Strategy with Africa, Brussels 2020,p08.

يظهر الشكل تباين توزيع اتفاقيات الاتحاد الأوروبي مع البلدان الإفريقية الشريكة حيث تعبر المساحات الزرقاء في الخريطة عن البلدان التي تملك اتفاقيات تجارية مع الاتحاد الأوروبي، في حين أن المساحات باللون الأزرق الفاتح تمثل البلدان التي علقت طلباتها الخاصة بإبرام اتفاقيات تجارية، الدول في منطقة الأزرق الفاتر تمثل دول التي تملك اتفاقية تفاوض متوقفة مؤقتا مع الاتحاد الأوروبي، البلدان التي تحوي تخطيط بالأزرق الفاتح تعبر عن اتفاقيات تشمل كل شيء ما عدا الأسلحة لأقل البلدان نموا كما يمنح حق الوصول الكامل إلى السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي لجميع المنتجات (باستثناء الأسلحة والأسلحة)، البلدان التي تحوي تنقيط بالأزرق تمثل المخطط العام القياسي للأفضليات للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل - يخفض رسوم الاستيراد في الاتحاد الأوروبي لحوالي 66٪ من جميع خطوط تعريفة المنتجات، من خلال هذا المسح لتوزيع الاتفاقيات الإفريقية مع الاتحاد الأوروبي نستنتج أن على الدول الإفريقية الاستفادة من الانضمام لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية لتعديل مسار التوجيه السياسي والتجاري لتعاون الاتحاد الأوروبي مع إفريقيا، كما يجب ضمان التماسك بين هذه الإستراتيجية والاتفاقيات الملزمة قانونًا بين الاتحاد الأوروبي والدول الأفريقية على حد سواء من خلال البروتوكول الذي يشمل دول إفريقيا واتفاقيات الشراكة .

[1] : EUROPEAN COMMISSION, JOINT COMMUNICATION TO THE EUROPEAN PARLIAMENT AND THE COUNCIL Towards a comprehensive Strategy with Africa, Brussels 2020,p08.

ثالثا: يعد تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية جزءًا من التحولات الجارية من حيث التنمية ولا سيما التغيرات الديموغرافية ونمو التنمية البشرية وعدم المساواة ونشر تقنيات الاتصال والاتصالات الطاقة وتطور البيئة الطبيعية؛ حيث يوضح الجدول التحولات المتوقعة في أفريقيا بحلول عام 2063 تتناول الأقسام التالية توقعات التنمية في أفريقيا في ظل سيناريو المسار الحالي وهو تمثيل ديناميكي وبين مجالات التركيز المختلفة لـ54 دولة أفريقية المرتبطة بتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

الجدول رقم2-02: توقعات النمو لمؤشرات مختارة .

Indicator	Unit	1996 à 2005	2006 à 2015	2016 à 2025	2026 à 2035	2036 à 2045	2046 à 2055	2056 à 2065
السكان	نسبة من العالم	13.3	15.1	17.4	20.1	23.1	25.8	28.4
السكان	مايون شخص	822	1,055	1,363	1,732	2,132	2,521	2,867
سكان الحضر	نسبة من السكان	35.5	39.4	43.7	47.5	51.1	55.5	60.7
الناتج المحلي الاجمالي	مليار دولار 2011	1,354	2,167	2,961	4,640	8,926	18,905	37,850
الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو السنوي	4.3	4.3	3.1	5.6	7.4	7.9	6.5
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	ألف دولار أمريكي	3.6	4.4	4.7	5.4	7.3	11.2	17.4
مستوى التعليم	سنوات الدراسة	4.9	5.8	6.3	6.9	7.6	8.3	9.1
معدل العيش	سنوات	57.2	61.7	66.2	69.1	72.1	74.8	77.2
الفقر المدقع	نسبة السكان	45.9	36.1	35.4	31.0	18.0	6.5	1.7
الفقر المدقع	مليون شخص	376.8	379.1	482.6	534.5	379.0	161.7	49.5

Source : NEPAD, Conditions de réussite de réussite dans la mise en œuvre de l'Accord de libre-échange continental africain, p9.

يظهر الجدول قيم نمو موشرات قبل وبعد قيام منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا تتعلق بنسبة السكان التي تتطور بشكل متزايد في افريقيا حيث يتوقع أن تنمو من 17.4% للفترة 2016-2025 لتصل الى 28.4% في الفترة 2056-2065 يقدر هذا النمو ب 1.363 مليون نسمة ليصل الى 2.867 مليون نسمة تشكل نسبة السكان الحضر 43.7% في الفترة 2016-2025 لتتطور في الفترة الممتدة من 2056-2065 وتصل الى 60.7%، هذا النمو الديموغرافي الهائل في افريقيا يتبعه توقعات بنمو سنوي للناتج المحلي الاجمالي من 3.1% الى 6.5% محققا ارتفاع في القيمة من 2.961 مليار دولار ليصل الى 37.850 مليار دولار وهو ما يؤثر في نصيب الفرد بشكل مباشر حيث يرتفع من 4.7 ألف دولار الى 17.4 ألف دولار يتسبب بشكل مباشر في تحسين ظروف المعيشة والتخفيف من الفقر في القارة التي تتراجع بها معدلات الفقر المدقع من 35.4% من السكان في 2016-2025 الى 1.7% في الفترة 2056-2065 أي بانخفاض من 482.6 مليون شخص الى 49.5 مليون شخص لنفس الفترة على التوالي، يظهر هذا التطور الايجابي انعكاسات قيام منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا والزخم الاقتصادي الذي تحققه لسكانها في حالة التشغيل الفعال المخطط له.

رابعا: الاستفادة من المبادرات الإقليمية المتاحة ضمن منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا للمساهمة بطرق فعالة وجدية في تعزيز مرونة إفريقيا؛ لمواجهة مختلف المعوقات الاقتصادية وتغيرات المناخ من خلال توليد التأييد السياسي للعمل الجماعي وتسهيل تبادل المعلومات

وتعبئة الموارد الإقليمية والعالمية، تتضمن المبادرات والشراكات الحاجة إلى عمل إقليمي منسق وتعاون فعال بين هياكل الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والجهات الفاعلة غير الحكومية والحكومات الوطنية ومجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة الآخرين ومن هذه المبادرات[1] :

1.برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا **(PIDA)** هو مبادرة لمفوضية الاتحاد الأفريقي يتم تنفيذها بالشراكة مع AUDA-NEPAD ومصرف التنمية الأفريقي والشركاء الآخرين والتي تهدف إلى تسريع تطوير البنية التحتية في جميع أنحاء القارة الغرض الرئيسي منPIDA هو تعزيز الإجماع وملكية مشاريع البنية التحتية الكبيرة عبر الحدود التي تدمج الطاقة ، والنقل ، وتنمية المياه على نطاق قاري كما يضطلع بتصميم PIDA لمعالجة القيود المرتبطة بالبنية التحتية من خلال إنشاء رؤية مشتركة وشراكة عالمية لوضع قاعدة بنية تحتية إقليمية مناسبة وفعالة من حيث التكلفة ومستدامة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأفريقيا والاندماج في الاقتصاد العالمي.

2.هناك إمكانية لاتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية لتمكين استجابة أفريقيا لتغير المناخ من خلال التدابير المستهدفة المتعلقة بالتجارة على سبيل المثال: إعفاء السلع والتكنولوجيات البيئية مثل التوربينات والأنظمة الكهروضوئية من القوائم الحساسة وقوائم الاستبعاد ؛ إعطاء الأولوية لتحرير التجارة في الخدمات ذات الصلة بالبيئة لأن هذا القطاع ليس من بين قطاعات الخدمات الخمسة ذات الأولوية (أي خدمات الأعمال والخدمات المالية والنقل والاتصالات والسياحة) التي حددها مفاوضو منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية للتحرير المبكر ؛ إيلاء الاهتمام الواجب لتنسيق وتعزيز المعايير واللوائح البيئية بموجب الأحكام ذات الصلة من بروتوكول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن التجارة في السلع وبروتوكول التجارة في الخدمات وكذلك في إطار أجندة معايير الجودة الأفريقية ؛ وتعميم الاعتبارات الصديقة للمناخ في المفاوضات بشأن الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة والتجارة الإلكترونية.

3.دعم خدمات المعلومات المناخية للتكيف والمرونة ضمن برنامج **ClimDev-Africa** يعمل على تعزيز البنية التحتية للرصد في إفريقيا باعتبارها مبادرة من مفوضية الاتحاد الأفريقي (AUC) ، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (UNECA) وبنك التنمية الأفريقي (AfDB) لزيادة التمويل للاستثمارات في شبكات مراقبة المناخ والطقس في جميع أنحاء أفريقيا لبناء شراكات جماعية ودفع الاستثمارات في أنظمة مراقبة الطقس وآليات تمويل المخاطر المبتكرة لتعزيز قدرة أفريقيا على الوصول إلى المعلومات المناخية واستخدامها لأغراض صنع السياسات.

4.يعد البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في إفريقيا **(CAADP)** إطارًا للسياسة ألهم أصحاب المصلحة ونشطهم في جميع أنحاء إفريقيا لتحقيق إعلان مالابو بشأن تسريع النمو الزراعي والتحول من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل العيش في إفريقيا، يسعى البرنامج إلى تعزيز الاستثمار لتحفيز النمو في القطاع الزراعي وهذا يعني الجمع بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني على المستويات القارية والإقليمية والوطنية من أجل العمل الجماعي وزيادة الاستثمار بقيادة AUDA-NEPAD ، وقعت 47 دولة أفريقية على اتفاق CAADP مما أدى إلى زيادة الإنفاق الزراعي العام بأكثر من 7 % سنويًا.

5.تم تطوير إستراتيجية **الاقتصاد الأزرق الأفريقي** في أعقاب مؤتمر الاقتصاد الأزرق المستدام الذي عُقد في نيروبي كينيا في عام 2018 والهدف من الإستراتيجية هو توجيه تطوير اقتصاد أزرق شامل ومستدام يصبح مساهماً هاماً في التحول والنمو القاري من خلال تطوير المعرفة في المجالات البحرية والمائية التكنولوجيا الحيوية ، والاستدامة البيئية ، ونمو صناعة الشحن على مستوى إفريقيا ، وتطوير النقل البحري والنهري، وإدارة أنشطة الصيد في هذه المساحات المائية ، واستغلال وإثراء المعادن في أعماق البحار والموارد الأخرى. يتناول تنفيذ إستراتيجية الاقتصاد الأزرق لأفريقيا مواضيع مختلفة تتعلق بتغير المناخ بما في ذلك الكربون الأزرق ، والطاقة الزرقاء ، والبنية التحتية الساحلية المقاومة للمناخ ، والاستجابات لتحسين المرونة المناخية لقطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في أفريقيا.

خامسا: توطيد الروابط بين التجارة والأمن الغذائي في ظل اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا؛ ذلك أن الروابط بين التجارة والأمن الغذائي والتغذية معقدة بحكم طبيعتها وذلك في ظل وجود قنوات عديدة للتفاعل تؤثر بالتزامن مع بعضها البعض على مختلف أبعاد الأمن الغذائي وهي: التوافر، القدرة على الوصول، الاستغلال والاستقرار، يبين الشكل الموالي:

[1] : african union, AFRICAN UNION CLIMATE CHANGE AND RESILIENT DEVELOPMENT STRATEGY AND ACTION PLAN (2022-2032), p69.70.71.

الشكل رقم2-10: الروابط بين التجارة والأمن الغذائي.

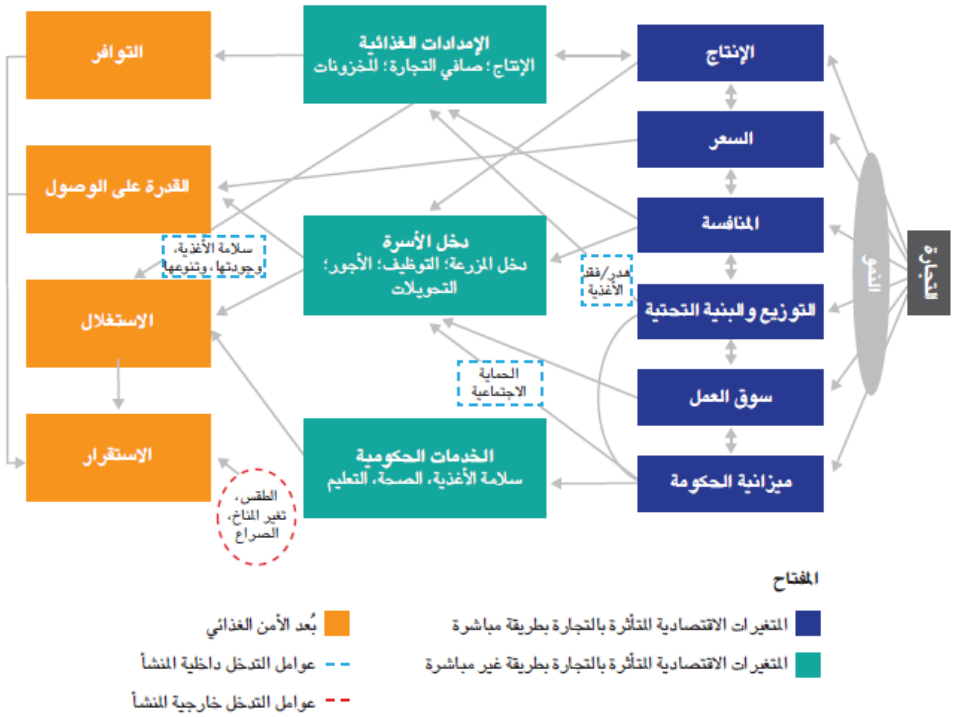

المصدر: الاتحاد الإفريقي، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إطار تعزيز التجارة البينية الإفريقية في السلع والخدمات الزراعية، أديس أبابا، 2021، ص18.

يظهر من الشكل أن التجارة تؤثر على العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية مثل هياكل السوق وتنمية البنية التحتية وإنتاجية الناتج الزراعي وتكوينه ونوع المنتجات الغذائية وجودتها وسلامتها وتكوين النظم الغذائية ، فمن شأن إجراء تغيرات على هذه المظاهر في ظل اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا التأثير بدرجات مختلفة على الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي والتي تختصر فيمايلي[1] :

1.توافر الأغذية والتجارة: يودي تزايد انفتاح البلدان الإفريقية على التجارة الإقليمية والدولية في ظل اتفاق منطقة التجارة الحرة لإفريقيا إلى توافر الأغذية وتعزيز التجارة بحيث تستورد كميات أكبر من الأغذية تكون أكثر تنوعا عما يتم إنتاجه محليا، إلى جانب ذلك يمكن لتنويع مصادر الأغذية عن طريق التجارة أن يساعد على توافر الأغذية والمئونة طوال العام كما من شأن الانفتاح الأكبر على التجارة بشكليها الإقليمي والدولي في ظل منطقة التجارة الحرة لإفريقيا أن يشجع زيادة المنافسة بين المنتجين الإقليميين والدوليين ويمكن أن يؤدي هذا إلى تخصص أكبر في الإنتاج وتحسين الإنتاجية ، من ناحية أخرى على المدى القصير بالنسبة للبلدان المصدرة الصافية يعمل مزيد من الانفتاح على التجارة على تيسير وصول الأغذية المنتجة محليا إلى أسواق تصدير مدرة لربح أكبر مما يقلل توافرها في الأسواق المحلية.

2.القدرة على الحصول على الأغذية والتجارة: يؤدي الانفتاح على تجارة المنتجات الغذائية والزراعية على المدى القصير إلى حدوث تغيرات في أسعار الأغذية ومن ثم يؤثر على مدى القدرة على الحصول على الأغذية فعليا واقتصاديا، على سبيل المثال قد تؤدي التجارة إلى أسعار أقل في البلدان المستوردة الصافية للأغذية جراء زيادة الإمدادات واشتداد المنافسة بين المنتجين الأجانب والمحليين بيد أن ترجمة هذه الأسعار يعتمد على *حالة دخل الأسرة؛ مدى انخفاض أسعار الأغذية الغنية بالمغذيات مقارنة بالأغذية المفتقرة إليها؛ كما تجدر الإشارة أنه على المدى الطويل يمكن أن تعزز التجارة الدخل في القطاعات التنافسية عبر مزيد من التوظيف وزيادة الربح للمنتجين بسبب ارتفاع فرص التصدير بالمقارنة قد يرتفع السعر المحلي للمنتجات القابلة للتصدير عندما تزداد الصادرات بعد الانفتاح على التجارة مما قد يؤدي إلى ضعف قدرة المستهلكين المحليين على الحصول على المنتجات.

3.استغلال الأغذية والتجارة: قد تؤدي التجارة إلى نظام غذائي أكثر تنوعا وهو ما يصاحبه نواتج غذائية أفضل في البلدان التي يقل فيها تنوع إنتاج الأغذية عن إجمالي التوافر وتنوع الواردات، بيد أن التجارة المرتبطة بالتحولات في أنماط استهلاك الأغذية "التحول التغذوي" عن

[1]: الاتحاد الإفريقي، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إطار تعزيز التجارة البينية الإفريقية في السلع والخدمات الزراعية، أديس أبابا، 2021، ص16،17.

طريق خفض الأسعار وزيادة توافر نوعية من الأغذية تكون منخفضة القيمة الغذائية الأمر الذي يزيد التحول نحو استهلاك كميات أكبر من منتجات المواشي والسكر والدهون والزيوت وكثير ما يتخذ ذلك شكل الأغذية سهلة وسريعة التحضير. يتضمن بعض دوافع هذا الاتجاه تغيرات الأسعار النسبية ونمو الدخل والانتقال إلى المدن وتنمية سلاسل القيمة والاستثمار في البنية التحتية وتحول قطاع التجزئة وإصلاحات السياسات التجارية، ذلك أن التجارة يمكنها أن توثر على سلامة المنتجات الغذائية لأغراض الاستهلاك البشري لذا يعتبر الالتزام بالمعايير الدولية الحاكمة للتجارة في القطاع الزراعي من شأنه أن يساعد على تحسين سلامة الأغذية المتاحة للمستهلكين وجودتها.

4.استقرار الأغذية والتجارة : مع اعتبار أن الإنتاج المحلي في البلدان الإفريقية يكون أكثر تقلبا مقارنة بالإنتاج العالمي والإقليمي يمكن للتجارة أن تلعب دورا مهما في تخفيض المخاطر المرتبطة بنقص الإنتاج كما أنه في ظل كبر مساهمة الأغذية المستهلكة في البلدان النامية والمنتجة محليا تساعد الواردات الغذائية التي تكمل الإنتاج المحلي على استقرار أسعار الأغذية وتضمن القدرة على الوصول إلى مختلف أنواعها، كما يمتد هذا الأثر المحقق للاستقرار الذي تجلبه التجارة إلى الأسواق العالمية بحيث أن نقص الإنتاج الناجم عن الطقس في بعض الأقاليم يمكن معادلته بفوائض الإنتاج في أقاليم أخرى. إلا أن مزيدا من الانفتاح على التجارة قد يشكل تحديا أمام استقرار الإمدادات الغذائية وأسعارها مما يعرض الدول المستوردة إلى صدمات مصاحبة لتغيرات مفاجئة في السياسات التجارية التي يعتمدها الشركاء التجاريون في ظل ضعف نظم إدارة المخاطر.

المبحث الثاني: بروتوكولات اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا.

تهدف اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية الى توضيح الأهداف والأسس المنطقية والنهج والهيكل الخاصين بالاتفاق التجاري، لذا فهي تتميز بوضع بروتوكولات تتضمن جداول أعمال وأساليب مؤشرات التحرير الخاصة بمجالات السلع والخدمات وسياسة المنافسة والاستثمار والملكية الفكرية والتجارة الالكترونية، تتفاوض على أساسها البلدان بشأن الأمور المحددة مثل التعريفات الجمركية والقواعد الخاصة بمنتجات معينة التي توضع لها ترتيبات للالتزام حيث تعمل الدول الأطراف في اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على تقديم الالتزامات الناتجة عن المفاوضات بما في ذلك إلغاء التعريفات الجمركية على السلع والقواعد المتعلقة بالخدمات وتقديم الجدول الزمني لتنفيذ الترتيبات الجديدة.

المطلب الأول: البنود التي تتضمنها اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا.

المطلب الثاني: شروط التنفيذ الناجح لمنطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا.

المطلب الأول: البنود التي تتضمنها اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا.

يتضمن الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية سبع مجالات للعمل عليها تصنف كبروتوكولات رئيسية للمنطقة وهي: بروتوكول تجارة السلع، بروتوكول تجارة الخدمات، بروتوكول تسوية المنازعات، بروتوكول حقوق الملكية الفكرية، بروتوكول سياسة المنافسة، بروتوكول الاستثمار، بروتوكول التجارة الالكترونية، وبروتوكول المرأة والشباب والذي أضيف كمجال ثامن ، يتضمن كل بروتوكول ملاحق يتم معالجتها على مراحل ضمن مفاوضات عديدة بين الدول الإفريقية وفق المجالات الزمنية المسطرة.

الفرع الأول: المرحلة الأولى من مفاوضات بروتوكولات ZLECAF: خصصت هذه المرحلة للتفاوض على ثلاث بروتوكولات أساسية وهي:

أولا: بروتوكول التجارة في السلع؛ يشمل 09 ملاحق وهي: جدول الالتزامات التعريفية، قواعد المنشأ، التعاون الجمركي والمساعدة الادارية، تسهيل التجارة، القيود غير الجمركية، العوائق الفنية أمام التجارة، تدابير الصحة والصحة النباتية، تجارة العبور وملحق المعالجات التجارية، يهدف بشكل أساسي الى تنمية وتعزيز التجارة البينية الافريقية عبر أزالة مختلف العوائق التي تحد من المبادلات الافريقية لتنمية التعاول الاقليمي من خلال احداث تنمية اقتصادية ترتكز على التنويع والتصنيع الحديثين المرتبطين بالارتقاء ضمن سلاسل القيمة الاقليمية لافريقيا.

الشكل رقم2-11: هيكل بروتوكول التجارة في السلع وملاحقه.

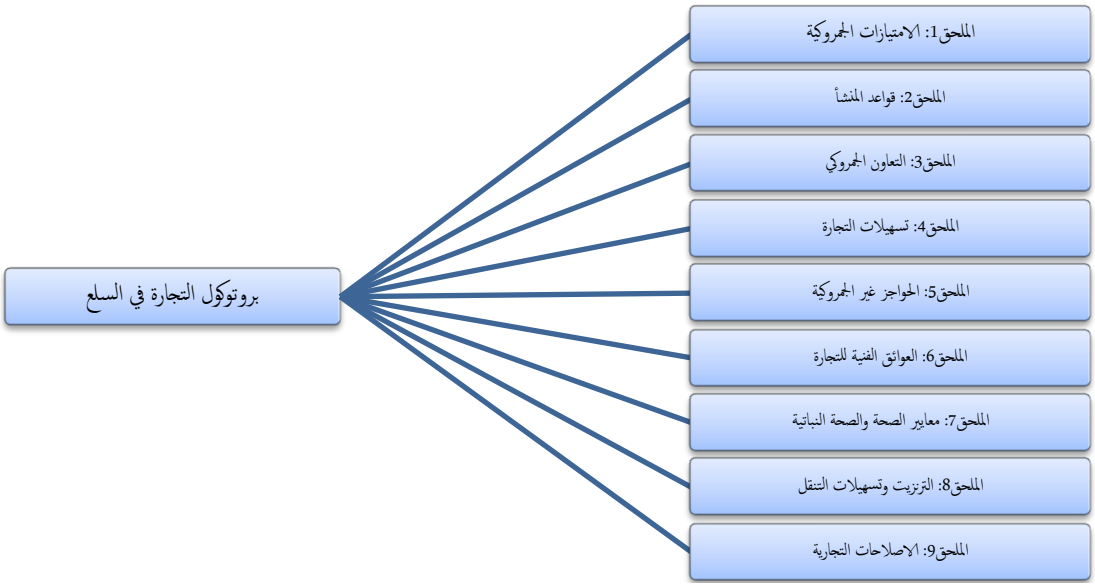

Source: a business guide to the African continental free trade area agreement, 2018, p14.

1.خصائص بروتوكول التجارة في السلع: يتيح العمل التجاري ضمن بروتوكول التجارة في السلع العديد من المزايا التفضيلية التي تعتمدها الترتيبات الاقتصادية الاقليمية وتبقى سارية المفعول في اطار اتفاقية المنطقة والتي تبرز في منح الدول الأطراف معاملة الدولة الأولى بالرعاية لبعضها البعض اضافة الى تفعيل منح الامتيازات لطرف ثالث بموجب هذه الترتيبات بشرط أن يشمل التفاوض بشأن التفضيلات الممنوحة على أساس المعاملة بالمثل مستويات التنمية للدول الأطراف وهو امتياز غير ملزم الى غاية دخول الاتفاق حيز التنفيذ، كما تتمتع المنتجات المستوردة بمعاملة تفضيلية ضمن التخليص الجمركي تظاهي المعاملة الممنوحة للسلع المحلية ذات منشأ وطني التي تشمل التدابير المؤثرة في بيع المنتجات وفقا للاتفاقية العامة حول التعريفيات والتجارة لعام 1994، ولتحقق نظام تجاري شامل يضمن تبادل المكاسب يتميز بروتوكول التجارة في السلع بالمرونة بالنسبة للدول الأطراف ذات المستوى التنموى المنخفض تشمل هذه المرونة اتاحة اعتبارات خاصة وفترات انتقالية اضافية لتنفيذ الاتفاق حسب الحالة لهذه الأطراف.

2.اليات تحرير التجارة وفقا لبروتوكول التجارة في السلع: تتم ازالة الرسوم الجمركية على المنتجات الناشئة في الاقليم للدول الأطراف وفقا لجدول الامتيازات في الملحق(1) مما يسمح بخضوع المنتجات الى التحرير هذا الأمر يعفيها من الخضوع لأي قيود ذات أثر مماثل باستثناء ما ينص عليه البروتوكول، حيث تبرز أهم اجراءات تحرير التجارة في:

- رسم الاستيراد يطبق بين الدول الأطراف الا أنه لا يشمل؛ نفقات تعادل الضرائب الداخلية المفروضة على نحو متسق الخاصة بالسلع المتماثلة أو التنافسية أو القابلة للاستبدال أو السلع الوسيطة أو المنتجة كليا، اضافة الى اجراءات مكافحة الاغراق أو الرسوم التعويضية المفروضة، التعريفات المرتبطة بالتدابير الوقائية أو الأعباء الأخرى.

- جدول الامتيازات؛ تحرص فيه الدول الأطراف على تطبيق التعريفات التفضيلية على الواردات البينية المنصوص عليها في الملحق (1) من هذا البروتوكول والتي تم التفاوض عليها وهو قابل للتعديل في الظروف الاستثنائية، كما تحافظ في هذا الشأن الأعضاء في الترتيبات الاقتصادية الاقليمية على مستويات التحرير المطبقة مع تحسينها كلما أمكن ذلك.

- إزالة القيود التعريفية؛ لا تفرض الدول الأعضاء قيود كمية على الواردات أو الصادرات في تجارتها البينية مالم ينص على خلاف ذلك في البروتوكول ومرفقاته.

- رسوم التصدير؛ يمكن للدول فرض رسوم تصدير أو رسوم ذات أثر مماثل على المنتجات الناشئة في اقليمها مع ضرورة اخطار الأمانة بها في غضون (90) يوما الا أنها يجب أن تطبق على جميع الوجهات بدون أي تمييز.

- يتم اعتماد سياسات التجارة بين الدول الافريقية فيما يتعلق بازالة الحواجز غير الجمركية، قواعد المنشأ، التعاون الجمركي وتسهيل التجارة والعبور اتباعا لما يتم النص عليه في الملاحق الخاصة بها للبروتوكول.

- تتم المعالجات التجارية المتعلقة بتدابير مكافحة الاغراق والتدابير التعويضية والاجراءات الوقائية العالمية، والتدابير الوقائية التفضيلية وفقا للملحق (9) الخاص بالمبادئ والتوجيهية لمنطقة التجارة الحرة الافريقية.

- تخضع تجارة المنتجات المصنعة ضمن المناطق الاقتصادية الخاصة داخل منطقة التجارة الحرة القارية لأحكام الملحق(2) الخاص بقواعد المنشأ، كما تستفيد الصناعات الناشئة ذات الأهمية الاستراتيجية من تدابير الحماية على أساس غير تميزي ولفترة محددة.

ثانيا: بروتوكول التجارة في الخدمات؛ يهدف التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات الى خلق سوق موحدة متكاملة تتميز بالشفافية والشمول لتعزيز تنافسية الخدمات من خلال اقتصاديات الحجم وتخفيض تكلفة الأعمال التجارية لتعزيز الفرص الاقتصادية المتاحة ضمن منطقة التجارة الحرة القارية ، يضم البروتوكول مجموعة من الملاحق تتعلق بترتيبات الالتزامات المحددة، استثناءات مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، خدمات النقل الجوي، قائمة القطاعات ذات الأولوية، وثيقة هيكلية بشأن التعاون التنظيمي.

1.أبرز الالتزامات العامة والقواعد الخاصة: يتخذ التعاون المشترك في مجال التجارة في الخدمات بين الدول الأطراف في منطقة التجارة الالتزام بعدة اجراءات لترقية مجال الخدمات تبرز في:

-فور دخول البرتوكول حيز التنفيذ تمنح كل دولة طرف معاملة مماثلة بشكل فوري وبدون أي قيد للخدمات وموردي الخدمات لأي دولة طرف أخرى دون أي تمييز مع أحقية الدول في التفاوض على الأفضليات الممنوحة على أساس مبدأ المعاملة بالمثل، كما يجيز البروتوكول الدخول في اتفاقيات تفضيلية جديدة على أن لا يضر ذلك بأهداف البروتوكول.

-الزامية النشر لجميع التدابير ذات الصلة بالتطبيق لتفعيل البروتوكول في وسائل ممكنة الوصول لتعزيز الشفافية، مع اعلام الأمانة العامة للمنطقة في حالة ابرام دولة طرف اتفاقيات دولية أو اقليمية تتعلق بالتجارة في الخدمات قبل تفعيل البروتوكول لتعميمه على الدول الأطراف.

-وضع اطار خاص وتفضيلي للتحرير التدريجي لالتزامات قطاعات الخدمات وطرق التوريد مع الأخذ بالاعتبار التحديات التي يواجهها الأطراف عبر منح مرونة للفترات الانتقالية لتكييف الظروف الاقتصادية والتجارية والاحتياجات المالية في تنفيذ هذا البروتوكول، مع تقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات عبر برامج دعم قارية.

-ضمان أحقية الدول الأطراف في وضع لوائح جديدة ضمن أقاليمها لتحقيق أهداف سياساتها الوطنية مع عدم تعارضها مع حقوق والتزامات البروتوكول.

-الزام الدول بمنع كل أشكال الاحتكارات وحصر الخدمات من طرف الموردين بشكل اقليمي في الأسواق الاقليمية بما يتنافى مع التعهدات والالتزامات المحددة بموجب البروتوكول.

-تمنع كل أشكال الممارسات التجارية المنافية للمنافسة ويجب أن تعمل الأطراف بشكل تشاوري للقضاء عليها، مع الالتزام بمنع القيود على عمليات التحويل والدفع المالي الدولي المتصلة بالالتزامات المحددة.

2. خصائص التحرير التدريجي لتجارة الخدمات: تتفاوض الدول الأطراف بشأن تعهدات قطاعية محددة عبر صياغة أطر تنظيمية لكل قطاع من القطاعات لاعتماد أفضل الممارسات على أساس مبدأ التحرير التدريجي الذي يتخذ صفات تظهر في:

-تنشر الأمانة العامة لمنطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا ترتيبات الالتزامات المحددة للدول الأطراف في القطاعات الخمسة ذات الأولوية(خدمات الأعمال، الاتصالات، الخدمات المالية، النقل، السياحة والسفر) فيما سيتم اجراء التحرير التدريجي لقطاعات الخدمات الأخرى (البناء، التوزيع ، التعليم، البيئة، الخدمات الصحية والاجتماعية) ضمن جولات تفاوضية أخرى.

-النفاذ الى الأسواق؛ خلافا لطرق النفاذ الى الأسواق من خلال التوريد المحدد في البروتوكول، لا تبقي الدولة الطرف على مجموعة من التدابير تتضمن القيود على القيمة الاجمالية لمعاملات أو أصول الخدمات، القيود المفروضة على عمليات الخدمة أو الكمية الاجمالية من ناتج الخدمة، القيود المفروضة على عدد الأشخاص الطبيعيين الممكن توظيفهم في قطاع الخدمات، التدابير التي تقيد المشاريع المشتركة، والقيود المفروضة على مشاركة رأس المال الأجنبي.

-ادراج التزامات اضافية؛ يتعلق الأمر بالتفاوض على الالتزامات والتدابير التي تؤثر في التجارة في الخدمات غير المدرجة في جدول الالتزامات المحدد ضمن البروتوكول بما في ذلك على سبيل المثال: المسائل المتعلقة بالمعايير أو المقاييس أو التراخيص.

-يمكن تعديل جدول الالتزامات المحددة ؛ اتباعا لذلك تستطيع الدولة الطرف تعديل أو سحب التزام مدرج في جدولها بعد انقضاء 03 سنوات من دخول الالتزام حيز التنفيذ مع اخطار أمانة المنطقة بذلك لتعميم المعلومة على الدول الأطراف ليتم تسوية المعاملات والتعويضات على أساس الدولة الأولى بالرعاية.

ثالثا: بروتوكول قواعد واجراءات تسوية المنازعات؛ تسري أحكام هذا البروتوكول على المنازعات التي تنشأ بين الدول الأطراف فيما يتعلق بتنفيذ التزاماتها والايفاء بحقوقها بموجب أحكام الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا، ذلك أن اعتماد القواعد والاجراءات المنصوص عليها في هذا البروتوكول لتسوية المنازعات في مسألة ما لا يجيز استخدام اليات مغايرة، يتضمن البروتوكول الملاحق الخاصة ب: اجراءات عمل الهيئة، مجموعات الخبراء المعنية بالمراجعة، قواعد وسلوك المحكمين وأعضاء الهيئة الاستشارية.

1.جهاز تسوية المنازعات: يتشكل لتولي إدارة أحكام هذا البرتوكول وفقا لأحكام المادة 20 من الاتفاق باستثناء ما تم النص على خلافه في الاتفاق، يتكون من ممثلي الدول الأعضاء تمتد السلطة فيه لـ:

-إنشاء فرق تحكيم لتسوية المنازعات وهيئة الاستئناف؛

-اعتماد تقارير فرق التحكيم وهيئة الاستئناف؛

-المداومة على مراقبة تنفيذ الأحكام والتوصيات الصادرة عن فرق التحكيم؛

-التفويض بتعليق الامتيازات والالتزامات الأخرى بموجب الاتفاق؛

يكون لجهاز تسوية المنازعات رئيس خاص به يضع قواعد الإجراءات لتنفيذ مسؤولياته كما تقوم الدول الأطراف بانتخاب رئيس جهاز تسوية المنازعات، يتم تنظيم دورات كلما اقتضت الحاجة للقيام بمهام أو اتخاذ قرار معين علي النحو المنصوص عليه، كما يقوم جهاز تسوية المنازعات بإخطار الأمانة بأي نزاع ذو صلة بأحكام هذا الاتفاق.

2.آلية تسوية المنازعات في الاتفاق المؤسس للمنطقة: تتم تسوية المنازعات الناشئة بين الدول الأطراف وفقا لقواعد واجراءات متفق عليها تتمثل أبرز الخطوات المتبعة في:

-عند نشوء منازعة بين دولتين أو أكثر من الدول الأطراف تلجأ الدول الأطراف في البداية إلى حل ودي للمنازعة

- في حالة عدم تسوية المنازعات بطريقة ودية يحق لأي طرف معني بالمنازعة وذلك بعد إخطار الأطراف الأخرى المعنية بالمنازعة إحالة الأمر إلى جهاز تسوية المنازعات من خلال رئيسه طالبا إنشاء فريق تحكيم لتسوية المنازعات المشار إليها فيما بعد بالفريق لأغراض تسوية المنازعات.

- يعتمد جهاز تسوية المنازعات القواعد الإجرائية لاختيار الفريق بما في ذلك المسائل المتعلقة بسلوك مواطني دولة طرف ومشاركتهم لضمان الحياد.

-يشرع الفريق في عملية رسمية لفض المنازعات وعلى أطراف مراعاة كل توجيهات وأحكام وشروط قد تصدر لهم من الفريق فيما يتعلق بالأمور الإجرائية وعليهم تقديم دفاعاتهم وحججهم واعتراضاتهم بالشكل الذي يحدده الفريق

- يصدر جهاز تسوية المنازعات قراره بشأن المسألة ويصبح قراره نهائيا وملزما لأطراف المنازعة.

-حيثما ارتأى أطراف المنازعة أن اللجوء للتحكيم هو السبيل الأسرع لحل المنازعات فيجوز لأطراف المنازعة المضي قدما في موضوع التحكيم حسبما هو منصوص عليه في المادة 27 من هذا البروتوكول.

الفرع الثاني: المرحلة الثانية من مفاوضات بروتوكولات ZLECAF: تشمل المرحلة الثانية مفاوضات لم يتم الاعلان عن اطارها التنظيمي والقانوني بعد بفعل كونها مجالا للتفاوض خاصة بالبروتوكولات التالية:

أولا: بروتوكول حقوق الملكية الفكرية؛ بروتوكول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن الملكية الفكرية يظهر في الجولة الثانية من المفاوضات حيث يعتمد على هذا البرتوكول لاستخدامه كمحفز لنقل التكنولوجيا ونشرها وتحقيق التحول الاقتصادي للاقتصاديات الإفريقية من اقتصاديات قائمة على الموارد الأولية إلى اقتصاديات تقودها المعلومات والمعارف التكنولوجية والأفكار الصناعية ذات البعد

الرقمي المتطور. كما هو معترف به على نطاق واسع يمكن لنظام قوي للملكية الفكرية في جميع أنحاء القارة يتضمن جوانب أساسية للحماية ذات صلة خاصة بأفريقيا أن يسهل نمو القطاعات المنتجة للسلع والخدمات يمكن أن يؤدي أيضا إلى مكاسب رفاهية كبيرة بما في ذلك للمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر وزيادة خلق فرص العمل خاصة للنساء والشباب، لذا هناك ثلاثة جوانب أساسية ينبغي أن تسعى مفاوضا ت منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية إلى معالجتها وهي[1]:

1. ينبغي أن تساعد المفاوضات على تكافؤ الفرص في حماية الملكية الفكرية عبر القارة الأفريقية ؛ ذلك أن الاختلافات في مشاركة الدول الإفريقية في عديد معاهدات واتفاقيات الملكية الفكرية المتعددة الأطراف والثنائية وضعف العضوية في منظمة التجارة العالمية وبالتالي غير ملزمة باتفاقياتها، لذا يجب أن يكون الهدف الرئيسي للبروتوكول هو القضاء قدر الإمكان على المعاملة التفاضلية وحماية الضمانات داخل بلدان منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ومع العالم الخارجي.

2. ابتكار طرق لتسهيل الحماية الإقليمية للملكية الفكرية وتعزيز التماثل في الحماية عبر البلدان في إفريقيا ؛ تخضع الملكية الفكرية عادة للتشريعات الوطنية لذلك يجب استكشاف السبل لمنع مالك حق الملكية الفكرية من التقدم بطلب في كل من الولايا ت القضائية في 54 دولة أفريقية لتلقي الحماية الإقليمية، حيث ذكر الخبراء أنه يمكن تحقيق مثل هذه النتيجة من خلال مراجعة قوانين وسياسات الدول الأعضاء فيما يتعلق باستنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

3. ضرورة استكشاف طرق أكثر فعالية لتطبيق حماية الملكية الفكرية والاستمرار في الحماية في المناطق والمنتجات التي لم يتم استغلال إمكانات حماية الملكية الفكرية لها بعد ؛ وتشمل هذه حماية المؤشرات الجغرافية للمنتجات التي تتجاوز الخمور الأفريقية(المؤشر الجغرافي هو علامة تستخدم على السلع التي لها منشأ جغرافي محدد وصفا ت أو سمعة تعزى إلى ذلك المكان الأصلي. في إفريقيا يعد هذا النوع من الحماية مهما لأن المنتجات الزراعية في إفريقيا تتمتع عادة بصفات مستمدة من أماكن إنتاجها وتتأثر بعوامل جغرافية محلية محددة وبالتالي ستكون قادرة على الاستفادة اقتصاديًا من الصفات الفريدة للمنتجات الزراعية على أساس مناطق إنتاجها الجغرافية) وحقوق التأليف والنشر وغيرها من أشكال الحماية للصناعات الثقافية ولاسيما القطاع السمعي البصري(تنتج صناعة السينما النيجيرية المعروفة باسم Nollywood حوالي 50 فيلما في الأسبوع)، ومواصلة العمل لحماية المعارف التقليدية(تم تصورها على أنها المعرفة والمهارات والممارسات التي يتم تطويرها داخل المجتمع والتي تشكل جزءا من هويته الثقافية والتي يتم نقلها عبر الأجيال، يمكن العثور على المعارف التقليدية في عدة سياقات بما في ذلك الممارسات الزراعية أو العلوم أو حتى الطب لتحقق الابتكارات القائمة على المعارف التقليدية من حماية براءات الاختراع والعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية).

ثانيا: بروتوكول سياسة المنافسة؛ يتوقع أن يغطي بروتوكول المنافسة المجالات الأساسية لإنفاذ قانون المنافسة من أجل معالجة القضايا العابرة للحدود عبر التركيز على القطاعات المعرضة للممارسات المناهضة للمنافسة في افريقيا مثل مجالات التصنيع والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل الجوي والطاقة وتجارة التجزئة ونقل الشحن البري، فللمرحلة التحضيرية لتطبيق البروتوكول بشأن منافسة والدخول في مفاوضات تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية وخلق فرص تجارية ذلك أن سياسة المنافسة تسهم بشكل رئيسي في تعزيز التكامل التجاري الإقليمي من خلال[2]:

1.منع وإزالة تشوهات المنافسة الناتجة عن أعمال الشركات الخاصة أو المؤسسات الحكومية وبالتالي تمكين الأسواق من العمل بشكل أكثر فعالية.

2.تعد سياسة المنافسة في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إحدى أدوات المساهمة في التكامل الإقليمي في محاولة لحماية السوق الموحدة من السلوكيات المانعة للمنافسة والتي يمكن أن تلغي المكاسب الناتجة عن فتح الحدود ، في أفريقيا أظهرت تجربة وكالات المنافسة أن إنفاذ قانون المنافسة قد قضى على الكارتلات وتم تصحيح إساءة استخدام الهيمنة وتم تقييم العديد من عمليات الاندماج بمرور الوقت.

[1] : world bank group, MAKING THE MOST OF THE African Continental Free Trade Area Leveraging Trade and Foreign Direct Investment to Boost Growth and Reduce Poverty, 2022,p108.

[2] : GACHUIRI CHARLESK, webinar on key competition and consumer protection priorities for regional integration in Africa Ph.D(California), M .sc(Nairobi) BVM university of Nairobi, 17june 2020.

3. كما ينبغي لبروتوكول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أن يتصور ملحقا للتعامل على وجه التحديد مع قضايا حماية المستهلك بما في ذلك الممارسات التجارية غير العادلة ذلك أن الحوار الأفريقي لحماية المستهلك هو نقطة انطلاق جيدة في مثل هذه المناقشات.

ثالثا: بروتوكول الاستثمار؛ اعتمد رؤساء دول الاتحاد الأفريقي مشروع بروتوكول بشأن الاستثمار في قمتهم السادسة والثلاثين التي عقدت في فيفري 2023 في انتظار الانتهاء من المواد المتبقية بشأن نزع الملكية ، يتكون مشروع بروتوكول الاستثمار من ثمانية فصول وهي: أحكام عامة، تشجيع الاستثمار وتيسيره، معايير حماية الاستثمار، القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة ،التزامات المستثمر،الترتيبات المؤسسية، إدارة وتسوية المنازعات ، الأحكام الختامية، يكون مؤهلا للحصول على التغطية بموجب بروتوكول الاستثمار لمنطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا كل شخص طبيعي او معنوي مؤسس او مسجل في أي دولة طرف في الاتفاقية [1] ، يعد بروتوكول استثمار منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا ليشمل مجموعة من الأحكام القارية تهدف إلى تنظيم علاقة الاستثمار داخل الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي فالأساس المنطقي هو أنه لن تكون هناك حاجة لإبرام معاهدات استثمار ثنائية أو بمجرد أن تنتهي بعض المعاهدات السارية بينها من المفترض أن لا يتم تجديدها ما لم تمتثل للمعايير الرئيسية المنصوص عليها في بروتوكول استثمار لمنطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا [2]، وبوجود عدة بيانات للفترة التي تلي بروتوكول الاستثمار في المنطقة منها 141 اتفاقية استثمار ثنائية من أصل 733 اتفاقية استثمار ثنائية (باستثناء اتفاقيات الاستثمار الأخرى) الموقعة حتى عام 2020 من قبل البلدان الأفريقية كانت اتفاقيات بين البلدان الأفريقية على سبيل المثال تعتبر اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار المتبادل بين المغرب ونيجيريا واحدة من أكثر اتفاقيات الاستثمار الثنائية ابتكارًا وشمولية لأنها تشمل بند ينص على أن الاستثمار يجب أن يساهم في التنمية المستدامة مع ضمان حماية الاستثمار في نفس الوقت (المادة 24 (1))، ومع تركيز معظم المشاريع الدولية بشكل أساسي على البنية التحتية واسعة النطاق والتي تشمل مستثمرين متعددين في أفريقيا، انخفض المبلغ المعلن عنه لمشاريع بناء القدرات الدولية بأكثر من 60%أي من 77 مليار دولار في 2019 إلى 29 مليار دولار في 2020 بينما انخفض الاستثمار في قطاع التصنيع بنسبة 74% إلا أن قيمة المشاريع الجارية في مجال صحة تضاعفت ثلاث مرات في 2019-2020 ومع ذلك تمثل الخدمات الصحية أقل من1% كما زاد الاستثمار في تقنيات المعلومات والاتصالات في 2019-2020 وهو ما يمثل 31% من جميع المشاريع المعلن عنها في 2020 مقارنة بـ 6% فقط في 2019 مما يشير إلى أن الاستثمار قد تحول بشكل كبير من التصنيع إلى الخدمات خلال الوباء [3]، لذا تعتبر القراعد التنظيمية والاجرائية التي سيعلن عنها ضمن البروتوكول دافعا مشجعا لتعزيز الاستثمار في افريقيا.

رابعا: بروتوكول التجارة الالكترونية؛ قررت جمعية الاتحاد الإفريقي في فيفري 2020 أن التجارة الإلكترونية هي مجال واعد آخر لمفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لاسيما مع تزايد الاعتماد على قنوا ت التجارة الإلكترونية في مجموعة من القطاعات مما سمح بطرح مفاوضات حولها في نفس الوقت مع سياسة الاستثمار والمنافسة [4] ، وحيث تعنى "التجارة الإلكترونية" "بإنتاج السلع والخدمات أو توزيعها أو تسويقها أو بيعها أو تسليمها بالوسائل الإلكترونية" فبعد أكثر من 20عاما مع تزايد انتشار التكنولوجيا العالية في العمليات الإنتاجية بدأ استخدام مصطلح "التجارة الرقمية"التي تمثل نطاق أوسع ولا تتعلق فقط ببيع المنتجات الاستهلاكية على الإنترنت وتوفير الخدمات عبر الإنترنت ولكن أيضا تدفقات البيانات التي تمكّن سلاسل القيمة العالمية والخدمات التي تدفع التصنيع الذكي والعديد من المنصات والتطبيقات الأخرى، ولان أفريقيا ليست معزولة عن هذه الاتجاهات برز بروتوكول خاص بها في جدول أعمال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية كونها فرصة لإحداث تقارب بين لوائح الاقتصاد الرقمي والاستفادة من فوائد هذا النوع من التجارة من أجل التنمية.

خامسا: بروتوكول المرأة والشباب؛ لتوسيع المنافع المحققة من منطقة التجارة قام رؤساء دول وحكومات الاتحاد الافريقي بتفويض الدول الأعضاء للتفاوض حول بروتوكول الشباب والنساء في التجارة باعتبارها الفئة الأكثر ضعفا ولتمكينهم من الفوائد المرجوة، حيث من المتوقع أن تعزز المشاركة الاقتصادية للشباب والنساء الزيادة في قيمة التجارة البينية الافريقية من 15% الى 25% سنة 2040 وهذا راجع الى أن

[1] : Supporting Investment and Trade in Africa, The AfCFTA Protocol on Investment: issues and potential impacts, Yohannes Ayele, Martha Belete and Dirk Willem te Velde April 2023, p06.

[2] : مفاوضات الاستثمار لمنطقة التجارة الحرة للقارة لإفريقيا مذكرة عن المفاهيم من تحرير: ماكس مانديز- بارا ، ماي 2020، ص31.

[3] : CNUCED, Zone de libre-échange continentale africaine , op cit, p133,135.

[4] : تقرير الاتحاد الإفريقي و منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إطار تعزيز التجارة البينية الإفريقية ، مرجع سبق ذكره، 2021، ص07.

تمثيل النساء يقدر بأكثر من 70% ضمن التجار غير الرسميين عبر الحدود [1]، لذا تمثل منطقة التجارة الافريقية دعما لتحقيق الاستفادة لصغار التجار عبر الحدود والمزارعين وأصحاب المشاريع الصغيرة من فئة الشباب والنساء.

المطلب الثاني: شروط التنفيذ الناجح لمنطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا.

تعبر الغايات المرتبطة بتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا عن بناء نظام تجاري اقليمي قاري قادر على تعزيز التجارة البينية للدول الافريقية وفقا لما تنص عليه أجندة الاتحاد الافريقي 2063 من أجل الاستفادة الكاملة من المكاسب الاقتصادية لتحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة، لذا يمثل اعتماد الأدوات والأسس اللازمة لمختلف السياسات المنتهجة في ظل الظروف المستجدة لتوطيد التكامل التجاري الإقليمي بشكل يتسم بالواقعية لدفع التغيرات الهيكلية فضلا عن اتخاذ تدابير ملائمة لتخفيف أثار عدم المساواة الناتجة عن تحرير التجارة في المنطقة من أجل تحفيز التصنيع وخلق مرونة بين الاقتصاديات تسمح بالاندماج في أنظمة الانتاج الاقليمية لتعزيز الارتقاء وبلوغ الأهداف المعلنة من اتفاق منطقة التجارة الافريقية.

أولا: الرسوم الجمركية: تشكل الرسوم الجمركية عقبة كبيرة أمام التجارة بين البلدان الأفريقية يمكن أن يكون للحد منها مجموعة من الآثار الإيجابية والسلبية لمختلف الجهات الفاعلة في مختلف البلدان على سبيل المثال سيؤدي تخفيض الرسوم الجمركية إلى زيادة وصول المنتجين في البلدان المصدرة إلى الأسواق كما سيعرض المنتجين في البلدان المستوردة لمزيد من المنافسة، جرت المفاوضات بشأن جداول الامتيازات الجمركية بين الدول للوصول الى عروض التعريفة الأولية، حسب الشكل الموالي:

الشكل رقم 2-12: جدول تحرير الرسوم الجمركية في اطار ZLECAF.

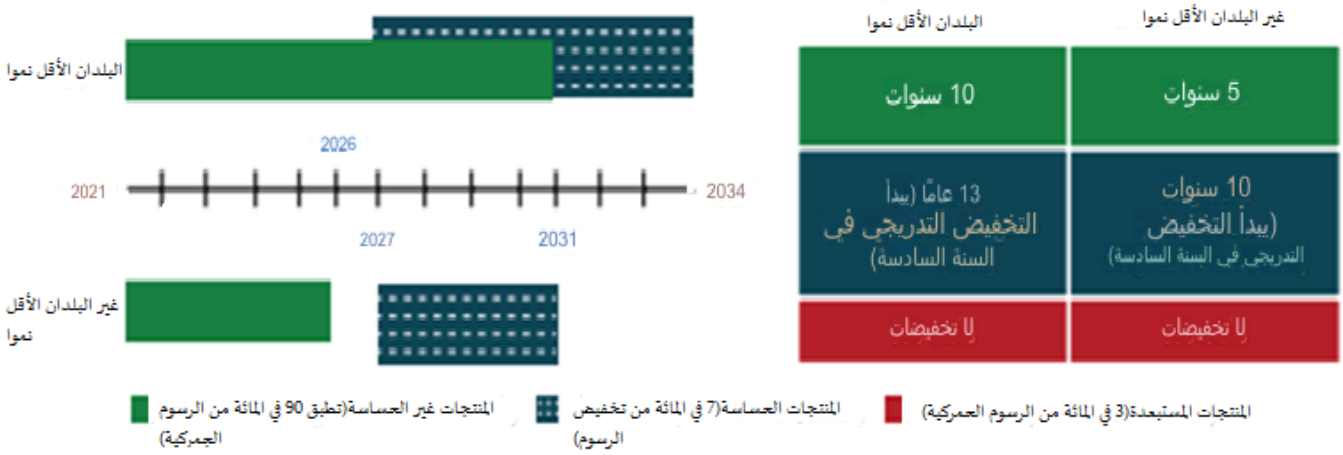

Source : **world bank group, MAKING THE MOST OF THE African Continental Free Trade Area Leveraging Trade and Foreign Direct Investment to Boost Growth and Reduce Poverty, 2022,p10.**

تستأثر المناقشات حول الإعفاءات "للمنتجات الحساسة" دورًا بارزًا وتحدد طرائق التفاوض بشأن التعريفات المتفق عليها التحرير العام لـ 90% من المنتجات على مدى 5 سنوات للبلدان النامية و 10 سنوات لأقل البلدان نمواً، تخضع المنتجات الحساسة لفترات انتقالية أطول (10 سنوات للبلدان النامية ، و 13 سنة لأقل البلدان نمواً) تشكل ما يصل إلى 7% من بنود التعريفات مع منتجات قائمة الاستبعاد تصل إلى 3% (ولا تتجاوز 10% من الواردات القيمة) تُستثنى من التحرير منتجات قائمة الاستبعاد فقط ، وبالتالي تبلغ تغطية التحرير 97% (بما في ذلك المنتجات الحساسة) تم اختيار مستوى العتبة المرتفعة بدافع القلق حول تركيز التجارة البينية الأفريقية على عدد محدود من المنتجات[2]، وباعتبار التعريفات الجمركية مصادر مهمة للإيرادات للعديد من الدول الأفريقية يجب على القادة أن يأخذوا في الاعتبار خسائر الإيرادات الناتجة عن تخفيض التعريفات بين البلدان الأفريقية حيث تشير البيانات إلى أن التعريفات بين البلدان الأفريقية منخفضة مقارنة بالتعريفات بين أفريقيا وبقية العالم وهو ما يمثل حوالي 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي الأفريقي (37 مليار دولار) يأتي من الرسوم الجمركية على الواردات من بقية العالم، بالمقارنة كانت إيرادات تعريفة التجارة بين البلدان الأفريقية 0.1% فقط من الناتج المحلي

[1]: الأمم المتحدة، موجز السياسة المطبق بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية AFCFTA، 21 جانفي 2021، ص12.

[2]: UNCTAD, Implications of the African Continental Free Trade Area for Trade and Biodiversity: Policy and Regulatory Recommendations, 2021,p 15.

الإجمالي الأفريقي في عام 2015 (3.5 مليار دولار)[1]، على سبيل المثال هناك 14 دولة في السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا تطبق الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية على السلع الواردة من الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة، بينما تطبق دولة اريتريا إعفاء جمركي بنسبة 80% وإثيوبيا بنسبة 10 %أما الكونغو الديمقراطية فتطبق تخفيض تدريجي وفق النسب التالية: 40% ، 30% ، 30% على مدار ثلاث سنوات ابتداء من جانفي 2016 في حين أن سوازيلاند لم تطبق أي إعفاءات جمركية[2]، بالنظر إلى أن التعريفات الجمركية بين البلدان الأفريقية تشكل جزءًا صغيرًا من عائدات التعريفات الأفريقية فإن تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية سيكون له تأثير سلبي محدود على الإيرادات الحكومية على المستوى القاري بالمقارنة ستشهد بعض البلدان - الأكثر اعتمادًا على التعريفات بين البلدان الأفريقية - انخفاضًا أكبر في عائداتها الحكومية على المدى القصير (خمس سنوات).

ثانيا: الاستثمارالأجنبي المباشر؛ يتوقع أن يؤدي تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى تدفق الاستثمار الأجنبي بشكل كبير في المناطق الاقتصادية الخاصة الأفريقية والتأثير على الصناعات المستهدفة وبلدان المصدر للاستثمار وذلك وفقًا لمسح أجراه الأونكتاد في المناطق الاقتصادية الخاصة في إفريقيا بالتعاون مع منظمة المناطق الاقتصادية الأفريقية، فمن المتوقع أن يزداد الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الاقتصادية الخاصة بنسبة 15 % للأعضاء في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وبنسبة 30 % من خارج أفريقيا، أظهر الاستطلاع أن الغالبية العظمى من المناطق الاقتصادية الخاصة الأفريقية تنظر إلى منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بتفاؤل: يتوقع أكثر من 85 % من المؤيدين زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر من أفريقيا، بينما تشير التوقعات تقريبًا الى 95 % من الاستثمار من خارج أفريقيا .

الشكل رقم 2-13 : الأثر المتوقع للاستثمارالأجنبي المباشر في المناطق الاقتصادية الخاصة الإفريقية ضمن ZLECAF(نسبة مئوية).

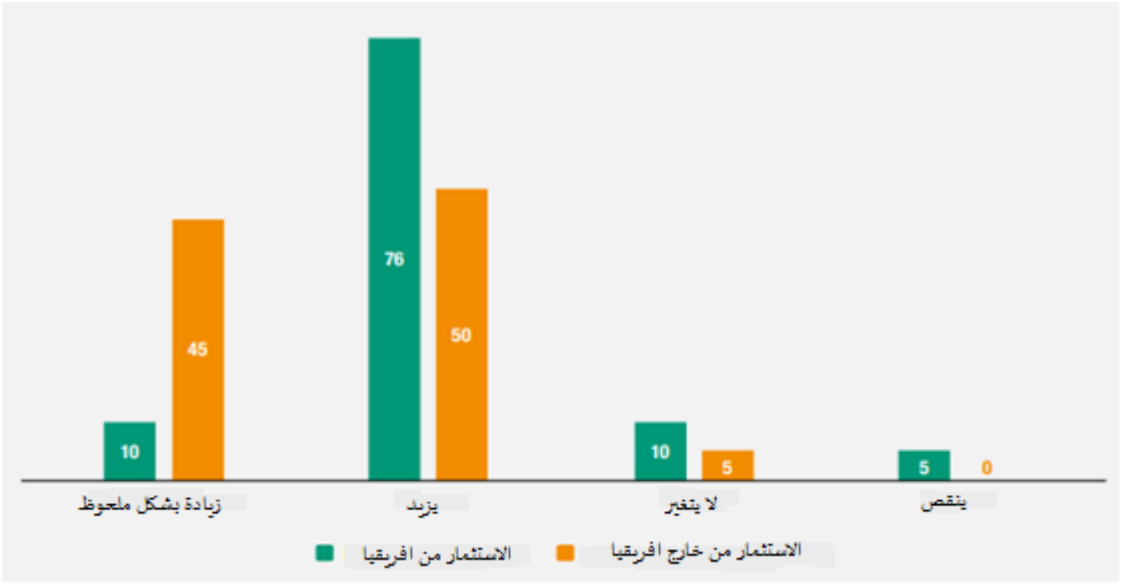

Source : UNCTAD, WORLD INVESTMENT REPORT2021, INTERNATIONAL PRODUCTION BEYOND THE Pandemic, p45.

يظهر الشكل أن في سياق التكامل الإقليمي المعزز من المرجح أن يتابع المستثمرون الدوليون بشكل متزايد الاستثمارات الإقليمية الباحثة عن السوق، مع الأخذ في الاعتبار المناطق الاقتصادية الخاصة الأفريقية كنقاط دخول إلى السوق القارية بأكملها وبالتالي زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر نحو المناطق الأكثر تنافسية، فوفقا لأصحاب المصلحة في المناطق الاقتصادية الخاصة فإن الصناعات الواعدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الاقتصادية الخاصة الأفريقية بعد تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية هي الزراعة والمواد الغذائية والصناعات الخفيفة والمنسوجات والإلكترونيات، تتطلع أيضًا إلى جذب الاستثمار في قطاعي السيارات والبناء في هذا الصدد يوفر تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية فرصة سانحة للمناطق الاقتصادية الخاصة للابتعاد عن السلع الأولية التي تدفع تقليديًا تدفقات

[1]: NEPAD Conditions de réussite dans la mise en œuvre de l'Accord de libre-échange continental africain, p8.

[2]: شليحي الطاهر، مختاري مصطفى، تقييم لتكامل التجارب الاقتصادي في إفريقيا، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد03، العدد06، 2018، ص70.

الاستثمار والتجارة الأفريقية مثل التعدين والمواد الهيدروكربونية بينما تجذب وتستفيد بدلاً من ذلك من الاستثمار في صناعات ذات قيمة مضافة العالية[1].

ثالثا: محاربة التدفقات المالية غير المشروعة بين البلدان الإفريقية: نظرًا لارتفاع مستويا ت التدفقات المالية غير المشروعة من البلدان الأفريقية وإدراكا لإمكانية الشفافية الضريبية وتبادل المعلومات لزيادة الموارد من أجل التنمية تتضافر الجهود الإفريقية لمكافحة هذه الظاهرة لتعزيز تنمية الاقتصاديات لدول المنطقة وتحقيق التكامل الاقتصادي بشكل فعال من خلال إحلال الشفافية الضريبية في إفريقيا؛ يتم ذلك عبر تفعيل العمل الإفريقي ضمن "مبادرة إفريقيا" الهدف منها هو إطلاق العنان لإمكانات الشفافية الضريبية وتبادل المعلومات لأفريقيا لضمان أن البلدان الأفريقية مجهزة لاستغلال التحسينات في الشفافية العالمية لمعالجة التهرب الضريبي بشكل أفضل، حيث أن الشفافية الضريبية هي فرصة لوقف التدفقات المالية غير المشروعة وزيادة تعبئة الموارد المحلية والتي تعد أساسية لأجندة الاتحاد الأفريقي 2063 وأهداف التنمية المستدامة، تم إطلاق مبادرة إفريقيا كشراكة بين المنتدى العالمي وأعضائه الأفارقة وعدد من المنظمات الإقليمية والدولية وشركاء التنمية لمدة ثلاث سنوات (2015-2017) وتم تجديدها لمرحلة ثانية (2018-2020) في نوفمبر2017 في الاجتماع العام للمنتدى العالمي الذي عقد في ياوندي بالكاميرون، يعد التدفق المرتبط بالتجارة أحد أهم مصادر التدفقات المالية غير المشروعة IFFs(Illicit Financial Flows) وفقا لتقديرات النزاهة المالية العالمية Global Financial Integrity(GFI) تعد الفواتير الاحتيالية في المعاملات التجارية أكبر عنصر في التدفقات المالية غير المشروعةمن البلدان النامية حيث تمثل 83.4%من جميع التدفقات غير المشروعة، تهدف إلى إخفاء الأصول أو الثروة من بلد المصدر من خلال إخفاء تدفقات دخل معينة عن أنظار السلطات الضريبية ووكالات إنفاذ القانون الأخرى، كما تعيق إدارة مخاطر الكوارث حيث تشير التقديرات إلى أن إفريقيا تخسر كل عام من40 إلى 80 مليار دولار أمريكي في التهرب الضريبي[2]، لذا يعتمد على إتباع خطوات "مبادرة إفريقيا" ومحاربة جميع أشكال التدفقات المالية غير المشروعة أمر ضروري لبناء أنظمة ضرائب وتحصيل إيرادات فعالة وشفافة ومنسقة لتعبئة الموارد المحلية بشكل أوسع من أجل تحقيق التنمية المستدامة،يعبر الشكل الموالي عن:

الشكل رقم2-14: إستراتيجية مبادرة إفريقيا.

Source : Global forum on transparency and exchange of information for tax purposes, Tax Transparency in Africa 2020 Africa Initiative Progress Report: 2019, p21.

تمثل المبادرة اتفاق على برنامج عمل طموح لتطوير وتعزيز ثقافة الشفافية وتبادل المعلومات عند الطلب في البلدان الأفريقية والتقدم نحو تنفيذ التبادل التلقائي للمعلومات ذلك أن الاستثمار في الشفافية الضريبية يمثل مشروعا مربحا لمستقبل أي دولة وذلك راجع إلى ما يحققه من تعبئة للإيرادات المحلية التي تشتد الحاجة إليها يظهر الشكل مخطط مراحل تنفيذ "إستراتيجية مبادرة إفريقيا" عبر شقين:

[1]: UNCTAD, WORLD INVESTMENT REPORT2021, INTERNATIONAL PRODUCTION BEYOND THE Pandemic, p45.

[2]: Global forum on transparency and exchange of information for tax purposes, Tax Transparency in Africa 2020 Africa Initiative Progress Report: 2019, p12.

الشق الأفقي: زيادة الوعي والالتزام السياسيين عبر إتباع الخطوات التالية: *مشاركات رفيعة المستوى في أفريقيا
*العمل مع المؤسسات الأفريقية.
*الترويج لإعلان ياوندي.
*لقاء مع وزير المالية وكبار المسؤولين لانطلاق كل برنامج تعريفي.
الشق العمودي: تنمية القدرات في الدول الإفريقية من خلال: * تعزيز الإطار القانوني لضمان توافر والوصول إلى أي معلومات ذات صلة للأغراض الضريبية.
*تحسين تنظيم الإدارات الضريبية وإنشاء وحدات تبادل المعلومات (exchange of information) EOI بالأدوات المناسبة.
*تدريب المسؤولين ومراجعي الضرائب لضمان الاستخدام الفعال لأدوات EOI للتعامل مع التدفقات المالية غير المشروعة (Illicit Financial IFFs Flows) وزيادة إدارة الحقوق الرقمية.

رابعا: الاستقرار السياسي: على الرغم من أن اتفاقية التجارة الحرة قطعت شوطا بارزا في طريق التنفيذ الفعلي إلا أن الإرادة الحقيقية لتنفيذها تظل في أيدي الدول الأعضاء وقادتها لذا سيتطلب التنفيذ الفعال لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية قبل كل شيء إرادة سياسية قوية لتعزيز العلاقات التجارية. يحمل قرار تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بعض المخاطر حيث إذا كان بلد ما يعتمد بشكل كبير على التعريفات التجارية بين البلدان الأفريقية للإنتاج، الإيرادات الحكومية يمكن لاتفاقية التجارة الحرة القارية أن تقلل بشكل كبير من هذه الإيرادات، على الرغم من أن البلدان الأكثر اعتمادًا على التعريفات التجارية بين البلدان الأفريقية لإيراداتها الحكومية ستستفيد أكثر من خلال خفض تعريفات التجارة بين البلدان الأفريقية إلا أن هذه الميزة تتراكم بمرور الوقت وحتى عقود.
كما يجب تعزيز عقلية سياسية مشتركة لتعزيز التكامل الاقتصادي للقارة - عقلية تفضل المكاسب الاقتصادية المشتركة على المنافسات التاريخية أو المكاسب الاقتصادية النسبية، كقارة إن تخفيض التعريفات التجارية بين البلدان الأفريقية له فوائد كبيرة طويلة الأجل يمكن أن يتقاسمها الجميع من خلال إزالة الحاجز أمام العقليات السياسية التي تؤكد على الندرة لصالح الوفرة أولوية [1]، على غرار ذلك كانت بداية القمة الاستثنائية في السادس من ديسمبر عام 2020م بعنوان " إسكات البنادق في أفريقيا "بعد أن كان من المقرر انعقادها في جوهانسبرج " بجنوب أفريقيا "،ترأس القمة رئيس الاتحاد الأفريقي ورئيس دولة جنوب أفريقيا السيد "سيريل رامافوزا" بالإضافة إلى رؤساء الدول الأفريقية وممثليهم، يمكن القول أنه وبجانب الهدف الرئيسي لانعقاد تلك الجلسة الاستثنائية (وضع الأسس القانونية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية)، إلا أن هناك قدر كبير من التقارير التي تم تقديمها كان تحمل في طابعها الأساسي التمسك بأهداف الاتحاد من حيث احترام الحدود والامتناع القاطع عن استخدام القوة بين الدول الأعضاء واحترام سيادتها وسلامة أراضيها ويعتبر كل ذلك هو الشرط الأول لإسكات البنادق باعتبارها مبادرة جيدة من حيث الفكرة ولكنها متأخرة من حيث التنفيذ، فإذا ما تحدثنا عن مبادئ الديمقراطية والحكم الجيد وعدم اللجوء إلى السلاح، هي مبادئ أعلن عنها الاتحاد الأفريقي كأداة لتسوية الصراعات أو الوصول إلى السلطة، نجد أن الساحة الإفريقية وقبل وجود تلك المبادرة شهدت عمليات استيلاء غير مشروعة على السلطة في بعض المناطق مثل غينيا بيساو، وإفريقيا الوسطى، وشرق الكونغو، ومالي، ومدغشقر، بالإضافة إلى اندلاع عمليات التمرد المسلح التي شهدتها تلك المناطق، مما يحول دون المضي نحو التنافس الديمقراطي، واللجوء إلى القوة لتحقيق المطالب، وهذا ما يظهر عجز آليات حفظ السلم والأمن[2]. وهو الأمر الذي يستلزم تضافر الجهود الداخلية لإفريقيا بالتنسيق مع الهيئات الخارجية كمجلس السلم والأمن لوضع آلية لكشف وفضح العناصر الفاعلة والكيانات الأجنبية التي تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى جانب أولئك الذين يرعون تدفق الأسلحة غير المشروعة ويقدمون الدعم العسكري المستتر للجماعات المسلحة في القارة وبالتالي يعيقون جهود الاتحاد الأفريقي لمنع وتسوية النزاعات لتأكيد تحقيق الاستقرار السياسي الذي يساند ويساهم في تحقيق التكامل الإفريقي لتفعيل التبادل التجاري ضمن نطاق منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا.

[1]: NEPAD Conditions de réussite , op cit, p12.

[2]: القمة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي: حول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وإسكات البنادق، المركز الديمقراطي العربي، متوفر على الموقع: https://www.democraticac.de/?p=72404، تم الاطلاع بتاريخ:2022/08/22،

خامسا: دعم إنشاء وتطوير الممرات العابرة للحدود عبر إفريقيا؛ بالنسبة لإفريقيا تلعب ممرات الطرق العابرة للحدود دورا حاسما في دعم التكامل الاقتصادي الإقليمي ذلك أن هذا التطور ممتد الأبعاد من ممر بري إلى ممر اقتصادي إلى تكامل اقتصادي إقليمي فحيث جعل بنك التنمية الأفريقي التكامل الاقتصادي الإقليمي أحد مجالات التركيز في أهدافه المزدوجة الشاملة لإستراتيجية العشر سنوات (2013-2022) والتي تتمثل في تحقيق النمو الشامل والانتقال إلى النمو الأخضر، ستنجم فوائد عديدة عن الممرات اقتصادية جيدة الأداء لا سيما فيما يتعلق بنظام العبور ، وسلاسل التوريد عبر الحدود ، وتيسير التجارة ، والشمولية ، والإنصاف ، والاستدامة ، وتحسين التجارة والقدرة التنافسية من خلال تقليل تكلفة النقل والوقت كما تظهر التجربة الدولية أن تحسين الاتصال (على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي) يميل إلى أن يكون له تأثير إيجابي على القدرة التنافسية التجارية ويسهم في خلق فرص العمل ونمو الدخل و تحسين فرص التجارة وحركة الناس[1] .

سادسا: جودة الخدمات اللوجيستية؛ تعتمد قدرة الشركات على التكامل في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية على جودة بيئة أنشطة الأعمال والتي يجب على صانعي السياسات المساعدة في تحسينها، فمن شأن معالجة مشاكل الخدمات اللوجستية والتمويل والدراية بالسوق والموارد البشرية والابتكار أن تؤدي إلى تعزيز قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الاندماج بشكل كبير كما يمكن للاستثمار الضخم في البنية التحتية والنقل والبرامج اللوجستية أن يدعم التنويع في الصناعات التحويلية والخدمات، والحد من فترات التأخير في إنجاز المعاملات وتحسين النفاذ إلى الأسواق، وفي المنطقة الإفريقية يجب أن يتم تكييف تصميم المنصات اللوجيستية وفقا لاحتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة لترشيد تكاليف الخدمات كما يجب لتطوير التدفقات التجارية مع البلدان الإفريقية شبكة طرقات قوية ومسارات بحرية محددة وشحن جوي مناسب ومنصات لوجيستية متكاملة بشكل أفضل [2]، ففي دراسة أجريت حول تقييم الأداء اللوجيستي لدول الممر العابر للصحراء في إفريقيا أين طور البنك الدولي أداة قياس مرجعية لمؤشر الأداء اللوجيستي LPI- the logistics* performance index، باعتباره المتوسط المرجح لدرجات الدولة على الأبعاد الرئيسية التالية:

1.كفاءة عملية التخليص(أي السرعة والبساطة وإمكانية التنبؤ بالإجراءات الشكلية) حسب الحدود وكالات المراقبة بما في ذلك الجمارك.

2.جودة البنية التحتية المتعلقة بالتجارة والنقل(مثل الموانئ والسكك الحديدية والطرق وتكنولوجيا المعلومات)

3.سهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية* كفاءة وجودة الخدمات اللوجيستية (مثل مشغلي النقل والمخلصين الجمركيين)

4.القدرة على تتبع الشحنات وتعقبها

5.دقة توقيت وصول الشحنات إلى وجهتها خلال وقت التسليم المحدد أو المتوقع، لمساعدة البلدان على تحديد التحديات والفرص التي تواجهها في أدائها في مجال الخدمات اللوجيستية التجارية، فحسب الشكل الموالي:

[1] : unctad, IsDB, the trans-saharan road corridor, towards an economic corridor : commercializing and managing the trans-saharan, 2022, p20.

[2]: مجموعة البنك الدولي، تعزيز التعاون التجاري: مرجع سبق ذكره، ص65.

*يشير LPI إلى السهولة النسبية والكفاءة التي يمكن من خلالها نقل المنتجات داخل البلد كما توضح بطاقات قياس الأداء المقارن لجميع البلدان (العالم) والإقليم أعلى درجة لكل بُعد رئيسي هي 5 يتم تقييم أداء الخدمات اللوجستية على مقياس مكون من 5 نقاط ، حيث يمثل 1 أدنى درجة و 5 أعلى درجة يُشتق هذا المؤشر من مصادر المعلومات المحلية على سبيل المثال في الوقت المحدد أو التكلفة أو فعالية العملية والخدمات في المتوسط نقطة واحدة أقل في LPI على هذا المقياس تعادل ستة أيام أخرى للاستيراد وثلاثة أيام أخرى للتصدير.

الشكل رقم2-15: تقديرات مؤشر الأداء اللوجيستي LPI لدول الممر السريع العابر للصحراء في إفريقيا (2012-2018).

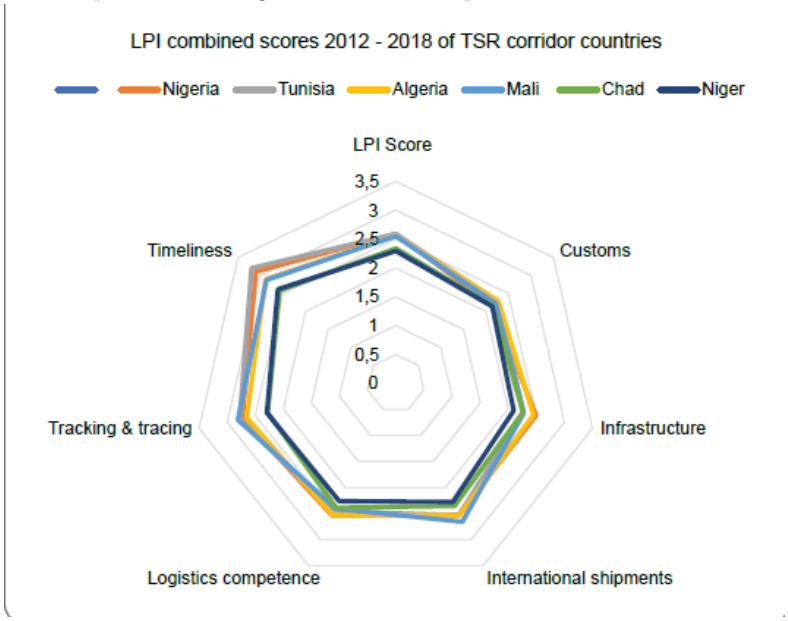

Source : unctad, IsDB, the trans-saharan road corridor, towards an economic corridor : commercializing and managing the trans-saharan, 2022, p66.

يبين الشكل أنه تم تلخيص الأداء المجمع (للأعوام 2012 و 2014 و 2016 و 2018) ومؤشرات الأداء المحلية لبلدان ممر TSR الستة حيث بشكل عام كان الأداء منخفضًا بالنسبة للبلدان الستة ويظهر الحاجة إلى إحراز تقدم في جميع المجالات الرئيسية، فقد كانت أدنى الدرجات للبلدان في الجمارك حيث سجلت دول TSR بين 2.14 (النيجر) و 2.28 (الجزائر)، وأعلى الدرجات في التوقيت كانت بين 2.58 (تشاد) و3.20 (تونس) ونيجيريا 3.10، يقيس LPI الأداء على طول سلسلة التوريد اللوجستية داخل البلد ويقدم منظورين مختلفين دولي ومحلي على هذا النحو فإنه يمثل مؤشرًا قويًا للبلدان فيما يتعلق بالمكان الذي ينبغي أن تركز فيه الجهود لتحسين الأداء.

سابعا: تبسيط ومواءمة إجراءات التجارة واللوجستيات لتسريع عمليات الاستيراد والتصدير والعبور ؛ يمثل تسريع حركة وتخليص وإطلاق البضائع بما في ذلك البضائع العابرة للحدود بين الدول الأطراف من الاليات المهمة في تفعيل تنفيذ منطقة التجارة الافريقية، ذلك أن الحدود الاقليمية التي تربط الدول تملك مفتاح التسهيل لمختلف التبادلات الاقليمية.

الشكل رقم2-16: تيسير التجارة الحدودية في منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا.

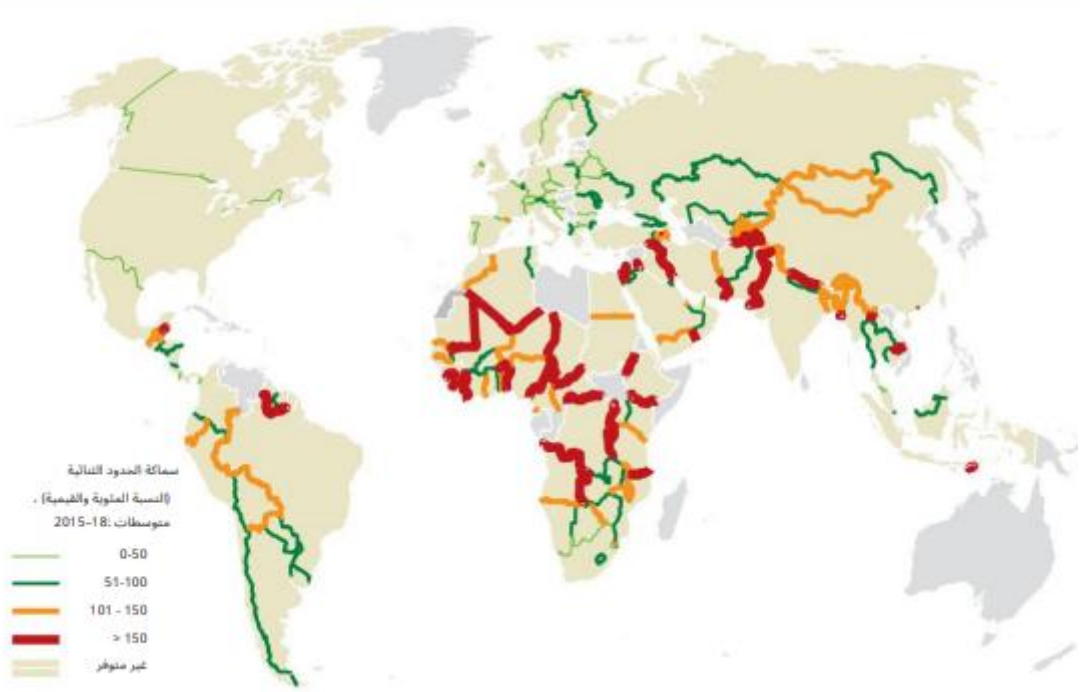

Source : world bank group, MAKING THE MOST OF THE African Continental Free Trade Area Leveraging Trade and Foreign Direct Investment to Boost Growth and Reduce Poverty, 2022,p102.

يظهر الشكل جليا سماكة الحدود التي تربط بين الدول الإفريقية إقليميا وهو ما يثبت ارتفاع التكاليف التجارية عبر الحدود في القارة الإفريقية كما توضح الخريطة أن العديد من البلدان الإفريقية تصنف ضمن أعلى الدول تقييدا للتجارة في العالم وفقا لتكاليف التجارة عبر الحدود المسافات الطويلة وخدما ت النقل غير الملائمة وعدم كفاءة النظم المؤسسية وأنظمة العبور مما أضعف التجارة الثنائية والاقليمية. لذا يتطلب تيسير التجارة من خلال بناء أنظمة إقليمية مرنة تعتمد على تسهيل اجراءات العبور عبر الحدود أمر ضروري لتقليل تكلفة اضافة الى إزالة التعريفات من التكاليف المباشرة والغاء المتطلبات المستندية والحد من الحواجز غير الجمركية التي تشمل التدابير الأكثر تقييدًا تدابير الصحة والصحة النباتية ؛ عمليات التفتيش والإجراءات قبل الشحن ؛ تدابير الحماية التجارية الطارئة ؛ الترخيص والحصص؛ وضوابط الأسعار، زد إلى ذلك فإن المعاملات غير الفعالة عبر الحدود والعمليات الجمركية المرهقة ومتطلبات التوثيق وسوء التنسيق بين وكالات الجمارك والتأخيرات المرتبطة بها تفرض تكاليف كبيرة لا سيما على صغار التجار ومتوسطي الحجم، ففي الفترة بين عامي 2020 و2021 كان حوالي 75% من الشكاوى المسجلة من قبل التجار والشركات في السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا و EAC ، وبلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تتعلق بإجراءات الدخول الجمركية والإدارية والنقل والتخليص والشحن في حين أن 3% كانت تتعلق برسوم الاستيراد[1].

ثامنا: قواعد المنشأ

يمكن لقواعد المنشأ أن تمنع التجارة إذا أجبرت المنتجين على الحصول على مدخلات لايمكن العثور عليها في الواقع داخل الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أو إذا أمكن العثور عليها تجبر المنتجين على الحصول على مدخلات مكلفة للغاية أو ذات جودة غير كافية لتمكينهم من المنافسة عند التصدير.

1. تعريف قواعد المنشأ: تعرف قواعد المنشأ rules of origin وفق أدبيات منظمة التجارة العالمية على أنها مجموعة القوانين والنظم والأحكام الإدارية ذات الطابع العام، التي يطبقها أي عضو لتحديد بلد منشأ السلعة، على شرط أن تكون "قواعد المنشأ" غير مرتبطة بالنظم التجارية التعاقدية أو المستقلة ذاتيا التي تؤدي إلى منح أفضليات تعريفية تتجاوز ما ينتج . أو أنها مجموعة المعايير والأسس التي يحددها أي عضو لتكتسب السلعة على أساسها صفة "المنشأ الوطني"، والتي يترتب عليها الاستفادة من التعريفات الجمركية المنصوص

[1] : world bank group, FOOD SYSTEM OPPORTUNITIES ,op cit, p81.

عليها في إطار اتفاقيات التجارة التفضيلية، بشرط أن لا ينتج عن هذه القواعد مزايا وإعفاءات تزيد عن تلك الممنوحة في إطار منظمة التجارة العالمية، وفقا لمبدأ المعاملة الوطنية أو الدولة الأولى بالرعاية، الذي يمنع أي دولة عضو في المنظمه منح إعفاءات أو مزايا لسلع دولة أخرى (سواء كانت عضوا في المنظمة أم لا) تزيد عن المزايا والإعفاءات الممنوحة لباقي الدول الأعضاء وقد تبنت هذا التعريف كل الدول الأعضاء بلا استثناء[1].

وعليه تمثل قواعد المنشأ مختلف الضوابط النظم والأحكام التجارية التي يتم وضعها ضمن اتفاقيات تجارية متبادلة لتحديد بلد المنشأ يتم التعاقد عليها من أجل منح أفضليات جمركية ومزايا تبادلية تطبق في مناطق التحرير التجاري وفقا لمبادئ منظمة التجارة العالمية، وهي الأداة الفعالة والحاسمة لتشغيل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، حيث يوجد في تصميمها السليم والملائم لمقومات وقدرات دول القارة الإفريقية خاصة البلدان الأقل نموا ،الآلية الفعالة لتنشيط قيام تجارة بينية بشروط تفضيلية ملائمة لزيادة التبادلات التجارية في السلع الوسيطة والنهائية من أجل تحقيق مكاسب اقتصادية واعدة.

2. تقسيمات قواعد المنشأ : يمكن التمييز بين نوعين من قواعد المنشأ:

1.2 قواعد منشأ غير تفضيلية: تستخدم قواعد المنشأ غير التفضيلية كمعيار هام للسياسة التجارية ولا تشكل أداة للتجارة بحد ذاتها، ولكن يمكن أن تستخدم من خلال أدوات السياسة التجارية غير التفضيلية لغايات تطبيق معاملة الدول الأولى بالرعاية - مكافحة الإغراق –الرسوم التعويضية -تدابير الحماية - علامات المنشأ- القيود الكمية وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقية ألغات 1994 تضمنت إمكانية استخدام قواعد المنشأ لغايات المشتريات الحكومية و إحصاءات التجارة الخارجية[2]. فقواعد المنشأ غير التفضيلية تمثل الإجراء الذي يكسب الجنسية الوطنية للسلعة دون أي منفعة عليها، سواء تم فيه الحصول على السلعة بشكل كامل في بلد واحد أو في حالة اشتراك أكثر من دولة في تصنيع هذه السلعة ينسب المنشأ لأخر بلد تمت فيه أخر عملية تحويلية جوهرية على هذه السلعة [3] ، وذلك أن قواعد المنشأ غير التفضيلية تشمل كافة القوانين واللوائح والقرارات الإدارية ذات التطبيق العام، التي تمارسها حكومات البلدان المستوردة في سياق تنفيذ أدوات السياسة التجارية، بغية تحديد بلد المنشأ للسلعة[4].

2.2 قواعد منشأ تفضيلية : تشير قواعد المنشأ التفضيلية إلى الإجراءات الممكن تنفيذها بهذا الشأن لتفعيل تطبيق التسهيلات التي تتضمنها الاتفاقات الثنائية أو المتعددة والموقعة بين الدول أو التجمعات الاقتصادية على حركة السلع بين الدول المتعاقدة حيث تمنح هذه السلع ما يسمى بالمعاملة التفضيلية دورا هاما في التجارة العالمية بسبب تزايد الاتفاقيات الإقليمية في العالم والتي تبلغ 160 اتفاقية سارية المفعول [5] . فقواعد المنشأ التفضيلية تعبر عن ما تكتسبه السلعة المتبادلة من مزايا بين الدول التي أقرت هذا النوع من المنشأ، والتي غالبا ما تتمثل في النفاذ إلى الأسواق بإعفاء أو تخفيض جمركي، ولكي تتمكن المنتجات من الاستفادة من المنشأ التفضيلي؛ لابد على السلع أن تدخل في عمليات تصنيع أكثر من التي يتطلبها المنشأ غير التفضيلي، وهو ما يعني أن تستوفي شروط قائمة عمليات التصنيع المدرجة ضمن بروتوكول المنشأ بناءا على نظام تصنيف المنتجات في النظام المنسق مما يتيح لها معرفة مختلف تصنيفات التعريفة الجمركية، الأمر الذي يمكنها من معرفة وتحديد كل الالتزامات ، الأعباء ، التفضيلات ، الحصص وأسقف المعاملة الجمركية بناءا على الصنف والبند الجمركي لهذه السلعة ضمن اتفاقية التبادل التجاري، كما يستلزم معرفة البند الجمركي الصحيح الذي على أساسه يمكن أن تتحدد عمليات التصنيع أو التشغيل المكتسبة للمنشأ، في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أنه لا تمنح تفضيلات لمختلف أنواع السلع الحساسة التي قد تضر بالصناعات المحلية، ففي مثل هذه الحالات لا بد من التفاوض بين الأطراف المعنية للوصول إلى اتفاق بشأن هذه السلع[6].

---

[1]: أ.بن داودية وهيبة، أثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا-العدد السادس، الجزائر، 2009، ص98، 99.

[2]: هاجر بغاصة، قواعد المنشأ، مذكرة سياسات رقم19، المركز الوطني للسياسات الزراعية،وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، سوريا، ص01.

[3]: وثيقة عن قواعد المنشأ الأورومتوسطية والية تطبيق التراكم ضمن الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر، الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير، غرفة التجارة عمان، 2018، ص04.

[4]: التصنيف الدولي للتدابير غير التعريفية، الاونكتاد، إصدار عام 2019، ص99.

[5]: هاجر بغاصة، مرجع سابق، ص01.

[6]: وثيقة عن قواعد المنشأ الأورومتوسطية والية تطبيق التراكم ضمن الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر، مرجع سابق، ص05.

يتمثل الاختلاف الجوهري بين هذين النوعين من قواعد المنشأ بشكل رئيسي في[1] :

الأهداف؛ ذلك أن الغرض من قواعد المنشأ غير التفضيلية هو تعيين أصل المنتج في بلد ما، من أجل تمكين مصالح الجمارك من تطبيق أدوات السياسة التجارية على السلع بشكل صحيح، من ناحية أخرى تهدف قواعد المنشأ التفضيلية إلى منح المعاملة التفضيلية للمنتج من خلال تطبيق قواعد اتفاقيات التجارة الإقليمية.

الأساس القانوني؛ قواعد المنشأ غير التفضيلية هي نتيجة لعملية تشريعية داخلية لكل دولة في حين أن القواعد التفضيلية هي جزء من الاتفاقات الدولية.

الإجراءات المتبعة في إنشائها؛ قواعد المنشأ التفضيلية هي نتيجة مفاوضات طويلة بين دبلوماسيي كل دولة في مؤتمرات لإبرام اتفاقيات دولية إقليمية، وبالتالي يغلب عليها الطابع التفاوضي للأطراف المتعاقدة مما يجعل المشهد معقدا ويصعب فهمه، مقارنة بالوضع الموافق لقواعد المنشأ غير التفضيلية المتسم بالمحلية.

3. أهمية تطبيق قواعد المنشأ في منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا : تحدد قواعد المنشأ **"الجنسية الاقتصادية"** للمنتج فبموجب اتفاقية التجارة الحرة يتفاوض كل مجتمع اقتصادي إقليمي على مجموعة قواعد المنشأ الخاصة به بهدف الوصول الى جملة القواعد الموحدة للعمل التجاري في المنطقة الافريقية بالشكل الذي يسهل اعتماد وثيقة المنشأ ويعزز التفاضل التجاري الخاص بين المتعاملين الافريقيين بالقدر الذي يمكن من تطبيق اجراءات المنشأ بشكل مبسط وصحيح.

1.3 أهمية قواعد المنشأ للتجارة البينية الافريقية : توقع مختلف الدول على اتفاقيات تجارية متعددة ثنائية وإقليمية لخفض أو حتى إلغاء التعريفات الجمركية ومختلف الحواجز أمام التجارة بين مختلف الأطراف فلقواعد المنشأ أهمية في سياق تنفيذ أدوات السياسة التجارية، مثل مكافحة الإغراق و الرسوم التعويضية، ووضع علامات المنشأ، وتدابير الحماية حيث[2]:

-قواعد المنشأ جواز سفر للسلع المتداولة بتعريفات جمركية تفضيلية؛ فمن خلال تفاوت مستويات التنمية من بلد إلى أخر، يتم جدولة تحرير التعريفة الجمركية بما يسمح للبلدان بالتفاوض على مجموعة المنتجات الحساسة، ومجموعة المنتجات التي تستثنى من التحرير، فبالنسبة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ينص الاتفاق على أن تحرر التعريفة في المنتجات الحساسة لمدة10سنوات بالنسبة للدول من غير الدول الأقل نموا، وعلى مدى 13سنة للدول الأقل نموا.

-قواعد المنشأ تمكننا من تحديد جنسية المنتجات؛ فمن خلال تطبيق الامتيازات التعريفية على المنتجات، وتعيين مجموعة المنتجات المؤهلة للخضوع للمعاملة التفضيلية، تشتمل قواعد المنشأ على القوانين واللوائح والقرارات الإدارية التي تطبقها حكومات البلدان المستوردة لأجل تحديد بلد منشأ السلع.

-للتصميم السليم لقواعد المنشأ دور محوري في تحديد الشكل الذي ستكون عليه سلاسل القيمة عبر القارة؛ حيث أن البلدان النامية المعتمدة على السلع الأولية في إفريقيا أقل تصنيعا، مما يصعب عملية جذب الاستثمارات أو تفعيل القطاع الزراعي وسلاسل القيمة المرتبطة به باعتباره قطاع رائج في إفريقيا، وبالمثل يتوفر قطاع المعادن على قدرات لتفعيل سلاسل القيمة الإقليمية في القارة، ومنه فان القدرات التصنيعية غير مفعلة بالشكل المطلوب، إلا أن التصميم الفعال لقواعد المنشأ يتوافق ومتطلبات تفعيل سلاسل القيمة في القارة، في ظل الحد من العوائق الهيكلية ورفع التنافسية.

-يعتبر التنفيذ الحاسم لقواعد المنشأ؛ بمثابة دافع لإعطاء الشركات دفعة لتعزيز قدراتها التنافسية، كما سيسمح لهذه الشركات من الاستفادة من هوامش التجارة التفضيلية مقارنة بالمنافسين الأجانب من خلال افتراض تخفيض الحواجز التعريفية وغير التعريفية، على نحو أسرع لأعضاء التجمعات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا، الأمر الذي سيساعد على إنعاش التجارة البينية، مما يتيح الفرص للاستثمار البيني في القارة في مختلف المجالات من البنية التحتية ، الخدمات والتكنولوجيا بما يساهم في زيادة الابتكار الرفع من التصنيع [3].

[1] : Claudio Dordi, Laura Beretta, LES RÈGLES D'ORIGINE, Dans Vers un accord entre l'Europe et le Mercosur , Distribution électronique Cairn.info, chapitre 14, 2001, p301,302.

[2] : التنمية الاقتصادية في إفريقيا: صنع في إفريقيا- قواعد المنشأ لأجل تعزيز التجارة فيما بين البلدان الإفريقية، مجلس التجارة والتنمية، الدورة التنفيذية الثامنة والستون، جنيف، أكتوبر2019، ص04.05.

[3] : UNCTAD, Made in Africa, op cit, p36.

4.العوائق المتعلقة بقواعد المنشأ: تشكل قواعد المنشأ مشكلة أساسية تعوق التجارة البينية وهي تتضمن العوائق المرتبطة بالمنشأ المعاملة التفضيلية بحكم القانون" مقابل "الحكم بالأمر الواقع، المسائل المرتبطة باللغة، و فعالية إصدار شهادات المنشأ ويتم التفصيل في هذه العناصر فيما يلي[1]:

1.4 المعاملة التفضيلية بحكم القانون مقابل الحكم بالأمر الواقع: تشير الشركات إلى القرارات التعسفية التي يتخذها الموظفون عند دخولهم إلى البلد الشريك فوفقا للمصدرين، كثيرا ما تكون تلك القرارات نتيجة افتقار موظفي الجمارك إلى معرفة شروط المنشأ المختلفة ولاسيما في حالة سريان أكثر من اتفاقية واحدة ونتيجة لذلك قد يرفضون المنتجات التي تحتوي على مدخلات من الصين أو أي دولة أخرى خارج المنطقة رغم إضافة قيمة كافية للمنتج كي يعتبر ناشئا في البلد المصدر وحتى عندما يتضح الوضع القانوني إذا كان موظف الجمارك غير متأكد فغالبا لا يمنح التفضيل

2.4 المسائل المرتبطة باللغة: تعد شروط اللغة في شهادة المنشأ مشكلة متكررة وغير متوقعة فهذه المسألة فريدة بالنسبة للتجارة البينية ونادر الإبلاغ عنها للدول المقصودة الأخرى مثل الشركاء التجاريين في الاتحاد الأوروبي، و يشترط عدد من الدول أن تكون شهادة المنشأ الخاصة بمنطقة التجارة الحرة وأحيانا جميع الفواتير المرفقة والأدلة الأخرى أيضا مكتوبة 100% باللغة العربية" وإلا ترفض الشهادة، ويشير المصدرون وخاصة مصدري المنتجات المصنعة أن الكثير من المواصفات الفنية أو الحروف أو الأرقام لا يمكن أن تترجم أو يمكن ترجمتها بشكل غير كامل الأمر الذي يؤدي غالبا إلى تكبد نفقات كثيرة من حيث الوقت والتكلفة.

3.4 فعالية إصدار شهادات المنشأ: تعد عدم الكفاءة الإدارية سببا آخر يكمن وراء اعتبار الامتثال لقواعد المنشأ بمثابة عبء في جميع الأنظمة الاقتصادية التي شملتها الدراسة، ويستنكر المصدرون الإجراءات التي تستغرق وقتا طويلا ونقص المعلومات بشأن معرفة أي هيئة يجب التواصل معها وأي نوع من الوثائق يجب توفيره وهذا صعب خصوصا للمصدرين للمرة الأولى، كما يمثل عدم التنبؤ بالتأخير تحديا أيضا لان إصدار الشهادات يتأخر كثيرا عما كان متوقعا أو موعودا به فقد يتم تأخير المنتجات في موقع الإنتاج أو على حدود البلد الأم أو في ميناء المقصد مما يؤدي إلى حدوث تأخيرات للشحنة وتكبد رسوم تأخير. يتفاقم التأخير في الحصول على شهادات المنشأ بسبب الأوراق الكثيرة المطلوبة لإصدار الشهادات وكذلك الأمر بالنسبة لمحدودية سريان الشهادات من حيث الوقت أو عدد الشحنات، وهو الأمر الذي يلزمهم بإعادة التقديم على نحو متكرر للحصول على الشهادة والذي يحدث عادة من خلال إعادة تقديم الوثائق نفسها. و تكمن المشكلة الرئيسية في إعادة التقديم للحصول على الشهادات في التكلفة والتي كثيرا ما تتضمن رسوما للحصول على وثائق أصلية أو توفير نسخ مصدقة إضافة إلى ذلك،فإن تكاليف الشهادة نفسها في أحيان كثيرة مرتفعة للغاية وخاصة بالنسبة للمصدرين الصغار.

تشكل قواعد المنشأ البسيطة والمرنة وسهلة الاستخدام والفهم والتي يمكن الوصول إليها المبتغى الأساسي لإنجاح قيام منطقة تجارة حرة قارية افريقية فيعتبر إلغاء تعريفات الاستيراد والحصص المفروضة فيما بين دول المنطقة الحرة على معظم السلع المتبادلة لكي تمنح الشركات في منطقة التجارة الحرة ميزة تنافسية من النظام الأساسي لتحرير التجارة بشروط تفضيلية لتحقيق وجود للمنطقة الحرة التجارية، ويتم ذلك من خلال:

5. العلاقة العملية بين قواعد المنشأ والتجارة البينية الإفريقية: يتجلى الدور الكبير والحاسم لقواعد المنشأ في تطوير وتسهيل عمليات التجارة البينية الإفريقية ، حيث يهدف بروتوكول التجارة في السلع من خلال ملحقه الثاني المتمثل في قواعد المنشأ إلى الإزالة التدريجية للتعريفات الجمركية وغير الجمركية وتقوية فعالية إجراءاتها، تيسير التجارة والعبور وتعزيز التعاون لمواجهة العوائق الفنية للحركة التجارية وتدابير الصحة والصحة النباتية، من أجل إنشاء سوق حرة للتبادل التجاري السلعي لدعم التجارة البينية الإفريقية ودفع عجلة التصنيع في إفريقيا لتطوير سلاسل القيمة الإقليمية [2]، فقد تضمن بروتوكول التجارة في السلع تسع ملاحق ركز الملحق الثاني على قواعد المنشأ نظرا لأهميتها في دعم التجارة البينية الإفريقية وتحقيق أهداف الاتفاقية باعتبارها جزءا من التجارة الدولية.

[1]: Souhila Mostefa, Minimizing non-tariff barriers to rules of origin as a mechanism for activating the African Free Trade Area, Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE Spatial and entrepreneurial development studies laboratory Year : 2022 Vol.5 No.1 pp: 153-166, p161-163.

[2]: جمهورية مصر العربية، تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشؤون الاقتصادية و مكتبي لجنة الخطة والموازنة والشؤون الافريقية، عن رئيس جمهورية مصر العربية بشان الموافقة على الاتفاق المؤسسى لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية وبروتوكولاته الملحقة، رقم 87 لسنة 2019، ص12،14،17.

فباعتبار قواعد المنشأ المحدد الأساسي لجنسية مختلف السلع المصدرة إقليميا ودوليا، وتساعد في تحديد مختلف الشروط لتطبيق الامتيازات التعريفية وتعيين المنتجات المؤهلة للمعاملة التفضيلية.وضح الملحق رقم2 مختلف التفاصيل المتعلقة باكتساب المنتجات لصفة المنشأ في إطار اتفاقية منطقة التجارة لإفريقيا، ذلك أن عملية الإنتاج محليا وإقليميا تخضع لاستخدام مدخلات دولية أين يتم اعتماد المنشأ حسب معيارين[1]:

1. معيار المنتجات تامة الصنع Wholly Obtained or Produced أو المتحصل عليها بالكامل وفق المادة 05 من الملحق 02، أي تم إنتاجها بشكل تام وكامل في بلد واحد دون استعمال مدخلات غير محلية وهي تتضمن المنتجات الطبيعية، المستعملة والخردوات.

2. معيار التحويل الجوهري Substantial Transformation وفق المادة 06 من الملحق 02 فهي تمثل المنتجات المصنعة أو التي تم معالجتها بشكل كاف من خلال إضافة قيمة كافية إليها، وهناك ثلاث طرق معتمدة لتحديد عملية التحويل الجوهري وهي[2]:

1.2 قواعد تغيير التعريفة الجمركية Tariff-Shift Rules: وفقا لهذه الطريقة يكسب المنتج منشأ الدولة التي تمت بها العملية الإنتاجية النهائية(حتى لو تم استعمال مواد مستوردة من دول خارج الاتفاقيات التفضيلية)، حيث يتم تغيير تصنيف التعريفة الجمركية بموجب النظام المنسق(harmonized system)، أي يتم إدراج المنتج ضمن بند جمركي جديد مخالف لبنود المواد المستوردة والمستعملة في الوصول إلى شكله النهائي.

2.2 قواعد محتوى القيمة Value Content Rules: يتحدد المنشأ في هذه الطريقة إتباعا للقيمة المضافة التي تكسبها السلعة جراء عملية تحويلية واحدة أو أكثر، حيث يتم حساب هذه القيمة كنسبة مئوية من قيمة السلعة ، ويتم اعتماد منشأ السلعة للبلد الذي تصل فيه نسبة القيمة المضافة معدلا محدد من القيمة الإجمالية لهذه السلعة[3]، وبناءا على ذلك يتحدد منشأ المنتج بإحدى الطريقتين:

1.2.2 تعيين الحد الأدنى من مستويات القيمة المضافة المنصوص عليها في بلد التصدير، بافتراض مستويات معينة من المحاسبة والمهارات وحفظ السجلات داخل سلطات الجمارك.

2.2.2 تعيين الحد الأقصى لمدخلات المواد المستوردة في الوصول إلى القيمة الكلية للمنتج النهائي المصدر، عن طريق تقييم جمركي للمواد المستوردة، يتم التعامل فيه مع كافة التكاليف التي ترتبط باستخدام هذه المواد المستوردة مثل : تكاليف النقل ،قيمة النفايات.....الخ.

3.2 القواعد الفنية Technical Rules: غالبا ما ترتبط القواعد الفنية بالمنسوجات والملابس، حيث أنها تحدد على وجه الخصوص العملية أو المدخلات التي يجب استخدامها في صنع سلعة المنشأ.

كما يغطي الملحق رقم 02عددا من القضايا اللوجيستية المتعلقة بـ[4]:

1.3.2 الطريقة التي تعبر بها البضائع عبر الحدود، على سبيل المثال النقل في الحاويات سواء كانت منفصلة أو متصلة بالمواد الأساسية.

2.3.2 قطع الغيار والأدوات التي عادة ما ترافق المنتج أو مجموعات من البضائع، أيضا العناصر المحايدة التي تكون ضرورية للاستخدام مثل: الآلات، أو الاستهلاك مثل: الطاقة، في إنتاج منتج ولكن لا ينبغي النظر فيه عند تحديد المنشأ.

[1]: international trade center, a business guide to the African continental free trade area agreement,geneva, September 2018,p 19.

[2]: RULES OF ORIGIN AND ORIGIN PROCEDURES APPLICABLE TO EXPORTS FROM LEAST DEVELOPED COUNTRIES, UNCTAD, 2011, p04,05,06.

[3]: النشرة الرسمية للديوانة التونسية، الرقم: 920/18-11، نص ت ع رقم078، الجمهورية التونسية، 2018، ص254.

[4]: international trade center, op cit, p 19.

خلاصة الفصل الثاني:

يعتبر إنشاء منطقة التجارة الحرة خطوة لخلق فرص تجارية عبر الاستفادة من مزايا التي تمنحها البروتوكولات الخاصة، ذلك أن تنفيذ الاتفاقية من خلال تخفيض الرسوم الجمركية لتعزيز تجارة السلع والخدمات، يتيح الوصول للمنتجين والموردين الى الأسواق الاقليمية مما يرفع من تدفق الاستثمارات والصناعات الاستراتيجية الواعدة ضمن المنطقة، بالمقابل يعكس الافتقار إلى التنسيق تهديدا بإحباط الطموح المنصوص عليه في الاتفاقية لرؤية أفريقيا تنتج أكثر مما تستهلك، هذا يستلزم الاحاطة بالدعم البنيوي واللوجيستي لتيسير التجارة وتبسيط ومواءمة الاجراءات لتعزيز عمليات التصدير والاستيراد والعبور الاقليمي. يتوقع أن تساهم منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا بشكل أساسي في تعزيز التجارة البينية الأفريقية من خلال تعزيز الانفتاح التجاري الاقليمي بين الاقتصاديات الافريقية لتحقيق المكاسب المرجوة من المنطقة ورفع التنافسية بالشكل الذي يسهم في خلق سلاسل قيمة إقليمية لعديد المنتجات والسلع وحتى الخدمات التي تحوز القارة فيها ميزة نسبية بالشكل الذي يجعلها ذات قيمة مضافة عالية وبالتالي تنويع الصادرات الإقليمية وخلق خطوط تصدير خارج المواد الأساسية.

الفصل الثالث

انفتاح الاقتصاد الجزائري على السوق الافريقية.

تمهيد:

إن التطورات المصاحبة للعولمة والانفتاح على الأسواق الدولية أدي إلى اتساع نطاق العلاقات الإقليمية والدولية بين الدول والتي تجلت في تشابك العلاقات التجارية فيما بينها مما أفرز نظام تجاري معقد ذو بيئة تنافسية شديدة الأمر الذي يفرض تحديات عديدة تستوجب خلق واكتساب مزايا تنافسية للاندماج في الاقتصاد العالمي، وباعتبار الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات الإفريقية ذات الإمكانيات الواعدة وغير المستغلة ذلك أن الموقع الجغرافي والطبيعة الإستراتيجية والموارد الطبيعية والمعدنية والمساحات الزراعية والتنوع المناخي والتركيبة السكانية كلها دعائم أساسية لتحقيق النمو والتنمية الشاملة، إلا أن الاقتصاد الجزائري حصر إمكانياته في الطابع الريعي وفي الموارد الأولية نتيجة السياسات غير السليمة مما أضعف قدراته وحد من مجالات إبداعه رغم المحاولات العديدة الرامية إلى إصلاح المسار الاقتصادي في البلاد عبر سنين إلا أنها لم تأتي بالنتائج المتوقعة منها.

وفي إطار إحلال البدائل عن الاعتماد على الإيرادات من الموارد الأولية شهدت الجزائر انفتاحات تجارية عديدة على الاقتصاديات العربية والمغاربية وحتى الأوروبية لتعزز مكانتها الاقتصادية وتطوير تجارتها الخارجية عبر تنمية الصادرات في المنتجات غير النفطية في الأسواق الدولية، وباندماج الجزائر في منطقة التجارة الحرة الاقرية لافريقيا الأمر الذي ساعد في ظهور بوادر لمسار جديد في مسيرة النظام التجاري الجزائري الذي يستلزم اتاحة المتطلبات اللازمة لتعزيز المنافع من الشراكات التجارية المتاحة مع الاقتصاديات الافريقية لتعزيز الفرص التجارية وضمان المكاسب الاقتصادية المنتظرة.

المبحث الأول: عرض تجارب الانفتاح التجاري للاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: العلاقات التجارية الجزائرية الإفريقية.

المبحث الأول: عرض تجارب الانفتاح التجاري للاقتصاد الجزائري.

يتيح الانفتاح التجاري للأسواق الجزائرية مجالات وفرصا مختلفة لتطوير البناء الصناعي والتحول الهيكلي باعتباره أداة مفيدة لمواكبة الأنماط المتغايرة في تعزيز التجارة البينية وخلق منافذ تبادلية مغايرة عن الأسواق السائدة في النمط التجاري الحالي، حيث يتجه واضعوا السياسات في التحرير التجاري الى تغطية الطلب السوقي في أسواق مختلفة كوسيلة لحفز التنوع التجاري وتنمية القدرات الانتاجية للاندماج في الأنشطة ذات الميزة التنافسية لتحقيق قيمة مضافة عالية تتيح المجال للخروج من نظام الاقتصاد الريعي.

يرتكز دور الجزائر في دعم التجارة المزمع تنميتها مع أسواق الدول الخارجية في سياسات البناء التي تنتهجها لجعل الاقتصاد الجزائري أكثر مرونة وشمولية لتحقيق تنويع أكبر مبني على تطوير القطاعات الاستراتيجية التي من شأنها دعم التحول الهيكلي.

المطلب الأول: جهود الجزائر لتعزيز الانفتاح التجاري على الأسواق الدولية.

المطلب الثاني: ديناميكية الشراكات التجارية المبرمة مع الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: جهود الجزائر لتعزيز الانفتاح التجاري على الأسواق الدولية.

تقع الجزائر في شمال إفريقيا متميزة عن مختلف بلدان القارة من حيث المساحة التي تحوز أكبرها وتموقعها على الشريط الساحلي المطل على البحر الأبيض المتوسط مطلة بذلك على القارة الأوروبية، كما تتوسط دول المغرب العربي فتتمركز في وسطهم مما يجعلها نقطة للانفتاح على مختلف الاقتصاديات والأسواق، هذا فضلا عن المقومات الداخلية حيث تتميز بتنوع وتعدد ثرواتها الطبيعية من نفط وغاز ومعادن مساحات زراعية شاسعة إلا أن سوء الاستغلال لهذه الثروات وضعف القدرات الإنتاجية والتصنيعية أضعف تنافسيتها وجعل الاقتصاد الجزائري مرهون بتقلبات أسعار النفط والغاز التي تتحكم في أكثر من96% من عوائد الصادرات، بالنظر تسعى الجزائر في مختلف سياساتها إلى معالجة مواضع القصور في تطوير اقتصادها من خلال عدة آليات يعد فيها الانفتاح على الأسواق الدولية والاندماج في الاتفاقيات التجارية الإقليمية أبرزها .

الفرع الأول:أبعاد انفتاح السوق الجزائرية: عند تحليلنا لطبيعة الاقتصاد الجزائري يظهر وجود عديد التناقضات فيه يتمثل أبرزها في وجود العديد من الثروات الطبيعية إلا أن مستويات القيمة المحصلة منها تعتبر ضعيفة فهي تخضع لظاهرة المرض الهولندي أو لعنة الموارد فالمحروقات تؤمن حوالي 96% من الإيرادات الا أنه يعتبر القطاع الأضعف من حيث مستوى التشغيل بنسبة تقدر بـ3% ورغم زيادة عائدات الموارد الطبيعية إلا أنها لم تترافق بزيادة معدل النمو الاقتصادي، فالتبعية للإيرادات النفطية جعلت صنع القرارات الاقتصادية وخاصة في مجال الاستثمارات العمومية الكبرى يفتقر إلى العقلانية من حيث تقدير المكاسب المنتظرة[1] ، لذا يعتبر نموذج الانفتاح التجاري المعتمد على تحقيق النمو الاقتصادي الأكثر توافقا في حالة الاقتصاد الجزائري باعتبار أن تحرير التجارة يؤدي إلى تعزيز كفاءة تخصيص الموارد والاستفادة من وفرات الحجم كما أنها تساعد على تبادل المعارف والتقدم التكنولوجي وتشجع المنافسة على صعيد السوقين المحلية والإقليمية والتي تؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز قدرات وعمليات الإنتاج وخلق منتجات جديدة.

أولا: أهمية الانفتاح التجاري للاقتصاد الجزائري: رغم الجهود التي بذلتها الجزائر من أجل توسيع قاعدتها الإنتاجية وتنويع سلعها التصديرية بقيت صادراتها محصورة في المنتجات النفطية مما جعلها تكتسب ميزة السلعة الواحدة ضمن مجال السلع الأولية منعدمة المحتوى التكنولوجي هذا جعل قيمتها ترتبط بارتفاع أسعارها في الأسواق الطاقوية العالمية الأمر الذي يجعل الاعتماد عليها في ظل التوظيف المحدود للإيرادات المتأتية منها ضعيف القيمة المضافة، وللحد من هذه التبعية للاقتصاد الجزائري اتجاه تصدير المواد الأولية لابد من الاستغلال الأمثل للموارد والثروات المتاحة عبر تطوير الهيكل الإنتاجي لتعزيز الانفتاح على أسواق أخرى ضمن مجالات متنوعة من المنتجات التي تعزز تنافسية الاقتصاد الجزائري.

[1]. زايري بلقاسم، التنويع الاقتصادي في الجزائر الخيار المستعصي، مقال في جريدة الجمهورية، الجزائر، بتاريخ: 26 جوان 2021.

الشكل رقم3-01: تطور الانفتاح التجاري للاقتصاد الجزائري من 2008-2020.

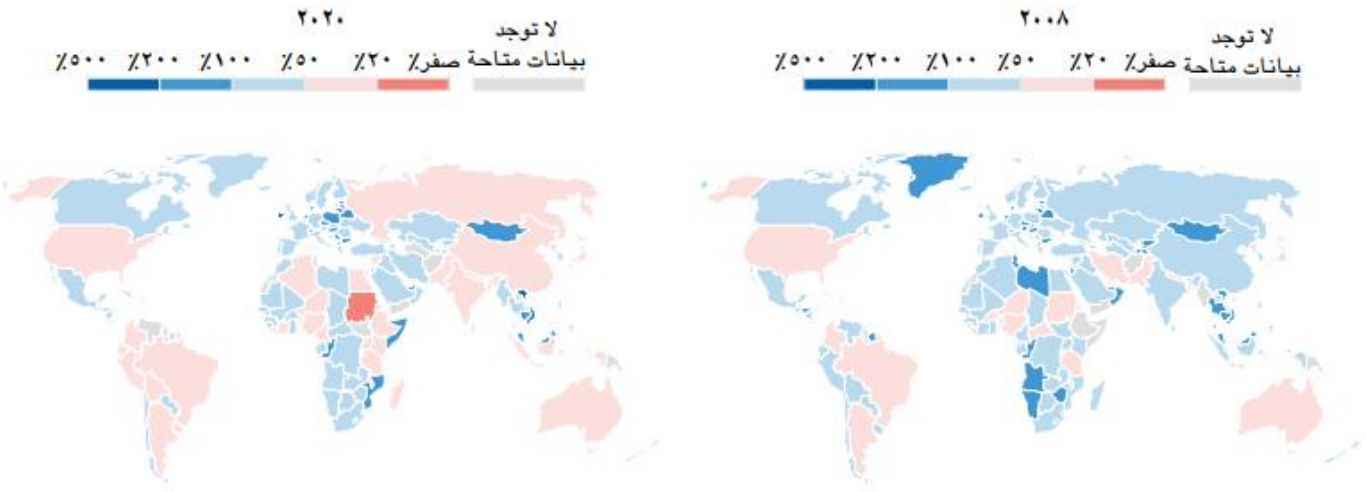

المصدر: صندوق النقدالدولي، مجلة التمويل والتنمية، اضطراب التجارة، العدد60، رقم02، جوان 2023، ص52.

يظهر الشكل تراجع وتيرة الانفتاح التجاري* للاقتصاد الجزائري في سنة 2020 من خلال تسجيلها لمستويات منخفضة تتراوح بين 20-50 %، بسبب ارتفاع حجم القيود التجارية وارتفاع درجات الحمائية هذا الأمر جعل مستويات الاستفادة من الانفتاح التجاري الذي حققته الجزائر مع دول المغرب العربي والدول الأوروبية والعربية يتراجع بفعل ضعف الانتاج والتنوع وصعوبة النفاذ للأسواق الخارجية تحت ضغط منافسة الأسعار وتزايد التكاليف مما فاقم من تزايد الواردات مقابل تركز الصادرات الجزائرية.

لذلك تعتبر عملية تنويع الصادرات الجزائرية ضمن الانفتاح الايجابي على أسواق عديدة للحد من التركيز الجغرافي ومن ذلك الأسواق العربية والمغربية والإفريقية مهمة لتحقيق وفرات في تكاليف النقل والتصدير وتسمح بتخصيص المنتجات وتكييفها مع المتطلبات المختلفة لكل سوق مما يحفز النمو الاقتصادي وتحسين التنافسية لتشجيع الاندماج في الاقتصاد العالمي. كما تكمن أهمية الانفتاح التجاري للاقتصاد الجزائري في تعزيز القدرة التنافسية من خلال زيادة تدفق عمليات التصدير بكافة أنشطتها وجميع مراحلها بدءا من مرحلة دراسة السوق وتقدير حجم الطلب وطبيعته واتجاهات نموه وعملية الإنتاج والترويج في حاجة دائمة لتوفير خدمات التمويل والتامين والتسويق، ذلك أن التصدير يمكن الدولة ومؤسساتها من مزايا اقتصادية تأخذ ثلاث تقسيمات أساسية[1] :

-يعتبر التصدير هو المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي الذي يستفاد منه في تمويل الاستيراد من جهة وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات من جهة أخرى.

-تحصل الصناعات التصديرية على مدخلات من صناعات غير تصديرية كما أن جزء من مخرجاتها قد يستخدم في تدعيم الصناعات غير التصديرية أيضا، هذه العلاقة التكاملية تؤدي حتما إلى تطوير الصناعات غير التصديرية وتحويلها إلى صناعات تصديرية في الأجل الطويل مما يحسن أداء المؤسسات.

-يضمن التصدير التواجد المستمر في الأسواق الخارجية مما يستوجب الاستمرار في تطوير القدرات على المنافسة للحصول على أكبر حصة تسويقية، و هذا التواجد يفرض على المؤسسات المصدر ة مواكبة المؤسسات المنافسة لها في الأسواق الخارجية من حيث تكنولوجيا الإنتاج تطوير المواصفات الفنية واستخدام وسائل ترويج أكثر تأثيرا و غيرها، و كل هذه الأمور تنعكس بدورها على تطوير هيكل الصناعات التصديرية بشكل مباشر وتطوير هيكل الصناعة ككل بشكل غير مباشر. كمثال لذلك التجربة الفيتنامية حيث ساهمت في صعود البلدان الآسيوية من خلال تصدير السلع التكنولوجية المصنعة بعدما كانت الصين هي المسيطر الأول على هذه التجارة من خلال تغيير الولايات الأمريكية مصدر وارداتها من هذه المنتجات حيث في 2020 تراجعت الواردات من الصين بنسبة 3.6% لتصل إلى 126.5 مليار دولار أمريكي

*: يقاس الانفتاح التجاري من خلال حاصل جمع الصادرات والواردات كنسبة من اجمالي الناتج المحلي.

[1]: عبدوس عبد العزيز، مذكرة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية بعنوان: سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول دراسة حالة الجزائر، جامعة أوبكربلقايد، تلمسان، 2010-2011، ص127.

بينما زادت الواردات من لفيتنام بنسبة 24.1% لتصل إلى 24.7 مليار دولار أمريكي[1]، وهو ما يعبر عن ظهور للمنتجات الفيتنامية في الأسواق الأمريكية هذا الأمر يكسب الشركات الفيتنامية خبرة تصديرية تساعد في رفع أدائها ويفتح المجال للنفاذ لأسواق عديدة منافسة، من خلال ذلك تعبر القدرة التصديرية عن المكانة السوقية التي يمكن أن تحققها في التجارة الدولية من خلال ما تعرضه من جودة وانخفاض في التكاليف تجعل القدرات التنافسية في مستويات عالية تتمكن عل لأثرها من رفع أداء المؤسسات وتحقيق الأرباح.

ترتبط أهمية الانفتاح التجاري بتوفير متطلبات تحرير التجارة الخارجية المعتمدة على وجود سياسات اقتصادية كلية سليمة وأسعار صرف واقعية تعكس الواقع الاقتصادي، كما يجب أن تعمل السياسات المتعلقة بالاستثمار والأسعار في اتجاه التحرير والدعم، مع إلغاء الحصص والقيود المماثلة أو استبدالها بتعريفات جمركية، إلا أنه يجب رفع حجم الصادرات قبل القيام بعملية تخفيض التعريفات الجمركية مع ضرورة توفير بيئة عالمية تشجع تحقيق المزيد من التحرير التجاري[2]، لتعزيز المعاملات الدولية التي تحقق أغراضها الاقتصادية والسياسية وتنفيذ أهدافها الداخلية كحماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية، كما تمكن من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى، فما تتمتع به دولة ما تضعه التجارة الخارجية تحت تصرف الدول جميعا، في هذا الشأن قامت الجزائر بعدة إصلاحات اقتصادية لسياساتها الداخلية والخارجية هدفت منها بشكل عام تحسين قدراتها الإنتاجية خارج قطاع المحروقات ورفع تنافسيتها الاقتصادية لتعزيز علاقاتها التجارية الخارجية.

ثانيا: أهداف برامج إصلاح الاقتصاد الجزائري المرتبطة بالتجارة الخارجية: توالت العديد من برامج الإصلاحات منذ استقلال إلا أنه خلال الفترة 2001 إلى 2019 عرف الاقتصاد الجزائري خمس برامج تنموية أساسية تتمثل في برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 ،البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005-2009 ،البرنامج الخماسي للتنمية خلال الفترة 2010-2014 ،برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015- 2019 ،وأخيرا برنامج 2020-2024 الذي يمثل خطة الإنعاش الاقتصادي لنموذج جديد لاقتصاد أكثر مرونة وشمولا، حيث ينطوي هذا النموذج على ضرورة تنويع أكبر للاقتصاد من خلال تطوير القطاعات الإستراتيجية التي ستشكل الاقتصاد الفعلي بعيدا عن قطاع المحروقات ذلك أن لهذه القطاعات القدرة على تحسين الإنتاجية والتنافسية وتعزيز الاندماج في سلاسل القيمة (المتعلقة بالتعدين والطاقة والزراعة وصناعة الأدوية والبتروكيماويات على سبيل المثال) كما يهدف البرنامج إلى تعزيز القدرة التنافسية للشركات (من خلال الرقمنة عبر تعزيز البنية التحتية للمعلومات والاتصالات وتوسيع شبكات الانترنت)، وهذا من شأنه أن يعزز الميزان التجاري من خلال إستراتيجية استبدال الواردات، ففي سياق سياسات الانفتاح التجاري للاقتصاد الجزائري على مناطق التجارة الحرة والأسواق الإقليمية المشتركة، يتطلب في مثل هذه الإستراتيجية تحسينا جودة المنتجات الوطنية وتعزيز أداء القطاعات ذات الإمكانات التصديرية القوية، كما هو الحال مع صناعة الأدوية والسيارات والصناعات الغذائية وغيرها من أجل تعزيز الصادرات غير النفطية وإحداث التنمية الصناعية التي تعتبر الهدف رئيسي لخطة الإنعاش الرامية إلى تطوير مرونة الاقتصاد لتثمين أفضل للموارد الطبيعية ومراعاة التأثيرات البيئية ضمن منطلقات التنمية المستدامة[3]، في هذا الخصوص يجب أن تكون التنمية الاقتصادية شاملة أي أن يقودها أكبر عدد من الجهات الفاعلة مع توزيع عادل لفرص المشاركة في النمو وهذا يتطلب إزالة كافة العوائق أمام النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق ذلك لتسهيل ريادة الأعمال والاستثمار، لا سيما للشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات المصغرة بهدف تكثيف النسيج الاقتصادي الصناعي الجزائري، من خلال تحسين بيئة الاستثمار من أجل تشجيع المقاولة من الباطن والاقتصاد الرقمي، ذلك أن تحسين مناخ الاستثمار يمثل عنصرا أساسيا فهو يعمل على تحسين جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي (FDI) بالتكامل مع إصلاح النظام المصرفي والمالي لتسهيل تمويل الاقتصاد. وأخيرا، تشكل البنية التحتية وخاصة تلك المتعلقة بسلسلة التوريد للشركات، عاملاً تنافسياً مهماً يجب تطويره للاندماج في الاقتصاد العالمي ويمكن أن يتم تمويلها من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل ضمان تمويل هذه المشاريع ذاتيًا مع ضمان جودة عالية من الخدمة.

---

[1]: ويبو WIPO، تجارة التكنولوجيا العالية تنتعش بشدة في النصف الثاني من عام 2020، وانتفاع المصدرين الأسيويين الجدد، متوفر على الصفحة الرسمية، مركز الويبو الإعلامي، 2021/03/15، لا توجد صفحات، على الرابط: https://www.wipo.int/pressroom/ar/news/2021/news_0001.html، تم الاطلاع بتاريخ: 2023/09/15، على الساعة: 21:44.

[2]: زعيتري صارة، شويكات مجمد، الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام منهجية ARDL خلال الفترة 1980-2017، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد03، العدد02، 2019، ص213.

[3]: Plan de Relance Economique 2020-2024, volume 1 et 2, p64.

1. أبرز المحاور لإنعاش التجارة الخارجية: تركز الجزائر في إطار سياستها ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي على الاهتمام بتعزيز التجارة الخارجية في ظل المتطلبات العالمية الجديدة المتعلقة بالانفتاحات التجارية الناتجة عن العولمة الاقتصادية لإعطاء دفع قوي للاقتصاد الوطني للانسجام مع البيئة الاقتصادية العالمية من خلال:

- **تحقيق التجديد الاقتصادي**؛ يرتكز في هذا الشأن على تبني سياسة اقتصادية جديدة تتمحور حول الاتجاهات الإستراتيجية الرئيسية المتعلقة بالتحول الهيكلي للاقتصاد الجزائري نحو القطاعات الاقتصادية التي تحوز فرص أفضل للتشغيل والإنتاج عبر الاستغلال الأمثل للموارد والثروات في ظل مناخ أعمال مستقر وتنافسي، لتحقيق تحول اقتصادي يقوم على أساس الابتكار والمنافسة والجودة والمعرفة.

-**تحقيق التحول الطاقوي عبر تعزيز وتصنيع الطاقات المتجددة**؛ يتمثل أحد تحديات التحول في مجال الطاقة في تنويع مزيج الطاقة، حيث يتكون من 35% نفط و65% غاز طبيعي باعتباره الطاقة الرئيسية في مزيج الطاقوي، كما تبلغ نسبة تغلغل الكهرباء (المنتجة بشكل رئيسي من الغاز الطبيعي) 99% ونسبة تغلغل الغاز الطبيعي الموزع عبر خطوط الأنابيب 60%، فهو مصدر طاقة كبير تستخدم من قبل الصناعات، لذا من شأن تنويع مزيج الطاقة أن يجعل نموذج الطاقة أكثر مرونة ويدير بشكل أفضل لتحقيق كفاءة الطاقة والتحكم في الطلب عليها. سيتطلب نجاح هذا التحول في مجال الطاقة بيئة مواتية للابتكار وريادة الأعمال كما يجب أيضاً أن يكون استخدام الطاقات المتجددة الجديدة مصحوباً بتنمية قطاعات صناعية قادرة على المنافسة دولياً، تتجه مختلف المساعي الى تطوير الطاقات المتجددة من أجل تعزيز المنافسة في الأسواق الخارجية من خلال الإستراتيجية المعتمدة في دعم تطوير الطاقات البديلة والمتجددة مثل تكنولوجيا الطاقة الشمسية.

-**تطوير الإمكانيات التعدينية عبر سلاسل القيمة**؛ تركز هذه الإستراتيجية على تطوير قطاع التعدين وسلسلة القيمة لصناعة التعدين والمعادن وعلى التموقع التدريجي للجزائر في سلاسل القيمة العالمية: عبر قطاع الأسمدة، والبطاريات الشمسية، والمركبات الكهربائية، وصناعة التنقل والإلكترونيات، والكيمياء المعدنية، وما إلى ذلك. ويتطلب ذلك تحديد الفاعلين الاقتصاديين (القطاع الخاص الجزائري، الشركات الأجنبية، المشاريع المشتركة)، والمعادن الإستراتيجية والحساسة، وتخطيط البنية التحتية اللازمة (خطوط الأنابيب المعدنية، السكك الحديدية، المناطق الاقتصادية الخاصة، المناطق الصناعية، الموانئ المتخصصة، إلخ). ومن أجل ضمان نجاح هذه الإستراتيجية، فإن تطوير إمكانات التعدين (التجميعات العلمية، والاستكشاف، والتقييم، وبناء المناجم، والإنتاج، وترميم مواقع التعدين، والتطوير وسلاسل القيمة) يجب أن يدمج جوانب السياسة الإقليمية والتجارة ، والسياسة البيئية.

-**تطوير صناعات ذات قيمة مضافة عالية**؛ كصناعة الأدوية والتي يتمثل الهدف لرئيسي منها في الجزائر هو تقليل فاتورة الاستيراد من خلال إنتاج أدوية ذات جودة عالية، ففي عام 2019 تم تلبية 52% من احتياجات الداخلية من المنتجات الصيدلانية من الإنتاج المحلي، أي ما يعادل 2 مليار دولار أمريكي، وتم العمل في سنة 2020 على خفض فاتورة استيراد هذه المنتجات بمقدار 400 مليون دولار كما تم العمل على تغطية 70% من احتياجاتنا في سنة 2022، لتوفير 2.8 مليار دولار، ولتحقيق هذه الغاية تم إنشاء نظام مراقبة صارم لعمليات استيراد المنتجات الصيدلانية والأجهزة الطبية. إن الالتزام المفروض على المشغلين بتقديم شهادة تنظيمية حتى يتمكنوا من المضي قدمًا في التوطين البنكي للمنتجات المستوردة يجب أن يسمح بمراقبة صارمة للأسعار وحظر المنتجات المصنعة محليًا، إضافة إلى أنه سيشمل إطلاق منتجات مبتكرة مع العمل على ضمان توافر الأدوية وسيتعين على القطاع تنفيذ سياسات تشجيع الاستثمار وتنميته وتصميم سياسة الإدارة لمشاركة الدولة في القطاع العام لصناعة الأدوية مع ضمان تنفيذها.

الفرع الثاني: مكاسب الاقتصاد الجزائري من الانفتاح التجاري.

يظهر تغير المعايير التنافسية في الأسواق التجارية الدولية عبر تغير نمط الطلب العالمي من المنتجات البسيطة إلى المنتجات متوسطة وعالية المحتوى التكنولوجي مرتفعة القيمة المضافة، ضرورة توجه الاقتصاد الجزائري بشكل استراتيجي للانفتاح على الأسواق التجارية لإتاحة فرص تصديرية متنوعة أمام المنتجات الجزائرية في ظل الاستفادة من جوانبه الايجابية كالتفضيلات التجارية المتعلقة بانخفاض الرسوم الجمركية وتقليص الحماية والحد من جوانبه السلبية المتعلقة بتدفق الواردات غير المراقب ومخاطر تسريح العمال الناتج عن عدم قدرة المؤسسات على مجاراة المنافسة الخارجية، وعليه يحقق التوجه الاستراتيجي نحو الانفتاح على الأسواق التجارية:

أولا: الانفتاح التجاري يعزز اتساع الأسواق؛ يعد العمل على توسيع الأسواق من أهم الآثار الاقتصادية لسياسة الانفتاح التجاري ، حيث تؤدي زيادة حجم السوق إلى الاستفادة من مزايا التخصص وفرص الاستثمار، كما أن الاقتصاديات المفتوحة تتميز بلتساع السوق و خفض الحواجز الجمركية بين الدول المنفتحة ، كما يمكن التمتع بوفرات الإنتاج الكبير في ظل الانفتاح التجاري إذ أنه عند انفتاح الاقتصاديات الذي يؤدي إلى اتساع الأسواق تتمكن المشروعات الناشئة في نطاق التكامل بوفرات الإنتاج الكبير التي تنقسم إلى الوفرات الناتجة عن حجم الإنتاج والوفرات الخارجية التي تتولد عن عوامل أخرى خارج نطاق المشروع[1] ، تجدر الإشارة إلى أن المقصود باتساع السوق ليس رقعته الجغرافية بل حجم المنتجات المتداولة فيه فدول الاتحاد الأوروبي تتميز باتساع السوق نتيجة لانفتاحها التجاري على بعضها رغم صغر حجم المساحة التي تحتلها مجتمعة وذلك راجع إلى تنوع تجارتها وتبادلاتها السلعية ضمن السوق الأوروبية بالمقارنة ينتج الانفتاح التجاري للدول الإفريقية سوق ضيقة بسبب ضعف المنتجات المتداولة ضمنها بفعل تصدير المنتجات المواد الأولية وضعف التنويع الاقتصادي لمعظم الاقتصاديات الإفريقية، تعتبر عملية الانفتاح التجاري عبر التكتلات الاقتصادية التي تحسن استغلال مقوماتها ومواردها خاصة من حيث الإنتاج والتصنيع واتساع أسواقها الاستهلاكية و الإنتاجية و تنوع هياكلها الاقتصادية مجالا لتحقيق النمو الاقتصادي، ذلك أن اتساع حجم الأسواق يحقق العديد من المزايا في إطار الانفتاح التجاري:

-يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى توسيع الأسواق ومن ثم زيادة معدلات التبادلات التجارية بين الدول بفعل تنوع المنتجات المرتبط بزيادة الطلب على السلع والخدمات.

-يعزز الانفتاح التجاري عمليات التصدير البينية بحيث تستهدف القطاعات ذات الميزة التنافسية في السوق المشتركة مع توفر فرص تسويقية إتباعا لخصائص الربحية التي تحققها مما يحسن نشاط المؤسسات من خلال البيئة التنافسية التي يخلقها اتساع السوق.

-تسعى الجزائر في انفتاحها على الأسواق الخارجية إلى تنمية صادراتها غير النفطية إلا أنها تصطدم بواقع عدم امتلاكها لسلة منتجات متنوعة تمكنها من اكتساب حصة سوقية دائمة في الأسواق الإقليمية والدولية، على ضوء ذلك يستلزم على الجزائر تحقيق الاستفادة من الانفتاح التجاري ومزاياه المتعلقة بانخفاض التكاليف وديناميكية النشاط الاقتصادي ووفرات الحجم لتعزيز قدراتها الإنتاجية واكتساب التكنولوجيات اللازمة للتوافق مع الطلب الإقليمي وتحسن تنافسية منتجاتها لتحقيق مكاسب اقتصادية حقيقة والخروج من التبعية الاقتصادية لتصدير الموارد الطبيعية.

ثانيا: تعزيز الاندماج في الشراكات الاقتصادية الإقليمية؛ يضمن الانفتاح التجاري بين الدول قيام شراكات اقتصادية إقليمية شاملة تعزز التجارة بين الدول الأعضاء وتدعم الاقتصاد الإقليمي بشكل فعال إتباعا للمزايا التي توفرها مثل هذه الشراكات؛ حيث يرتبط الأمر بانخفاض التعريفات الجمركية مما يزيد نسبة المنتجات التي تحقق الاستفادة من ذلك يساهم هذا الأمر في زيادة حجم التبادلات في المنتجات المصدرة كما يتعدى الأمر إلى دخول أصناف جديدة من المنتجات إلى حيز التبادل تكون معفية من قبل بفعل ارتفاع الرسوم عليها، في هذا الخصوص تعتبر تجربة الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة التي تجمع 15 دولة من شرق آسيا والمحيط الهادئ التي دخلت حيز التنفيذ في 2022 كأكبر تكتل تجاري في العالم من حيث الحجم الاقتصادي تهدف الاتفاقية إلى إقامة شراكة اقتصادية حديثة وشاملة وعالية الجودة وذات منفعة متبادلة من شأنها توسيع التجارة والاستثمار الإقليميين والمساهمة في النمو الاقتصادي العالمي والتنمية ، ذلك أن الاتفاقية ستوفر فرص العمل للشركات والأفراد في المنطقة كما ستعمل على دعم نظام تجاري متعدد ا أطراف مفتوح وشامل وذلك إتباعا للمقومات التجارية التي توفرها اقتصاديات الدول المنظمة ، حيث قدرت التجارة بين اقتصاديات الكتلة حوالي 2.3 تريليون دولار في 2019 كما أن الامتيازات التعريفية للاتفاقية يمكن أن تعزز الصادرات داخل التحالف بنسبة 2% تقريبا إضافة إلى تحفيز التجارة بين الأعضاء بنحو 17 مليار دولار ، وإعادة توجيه التجارة التي تقدر قيمتها بنحو 25 مليار دولار بعيدا عن غير الأعضاء إلى الأعضاء[2]، على هذا الأساس يعزز تحرير التجارة بين الأسواق المشتركة والاقتصاديات المجاورة شراكات تجارية ضخمة تتميز بتغطية عميقة وشاملة فإضافة إلى مجالات اتفاقيات مناطق التجارة الحرة تشمل منافسة الشركات الصغيرة والمتوسطة التعاون الاقتصادي والتقني المشتريات الحكومية والمجالات القانونية والمؤسسية لتحقيق جودة عالية تدفع بالإنتاجية نحو قيمة مضافة عالية في ظل تبادل خبرات التطور التكنولوجي

[1]: عبدوس عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص27.

[2]: سمير ابراهيم محمد، دور اتفاقية الشراكة الاقتصادية الاقليمية الشاملة في اسيا، افاق اسيوية، المجلد5، العدد8، 2022، ص19.

والابتكار الحديث مما يطور ويوسع سلاسل التوريد الإقليمية عالية الأداء والكفاءة لتحقيق الدعم والاستفادة المتبادلة لجميع الاقتصاديات ذات العضوية وتسريع مسار التنمية.

ثالثا: تحسين معدلات النمو الاقتصادي عبر رفع أداء المبادلات التجارية؛ تظهر تطورات نمو الاقتصاد الجزائري من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم3-02: تطور معدلات نمو الاقتصاد الجزائري 2018-2024.

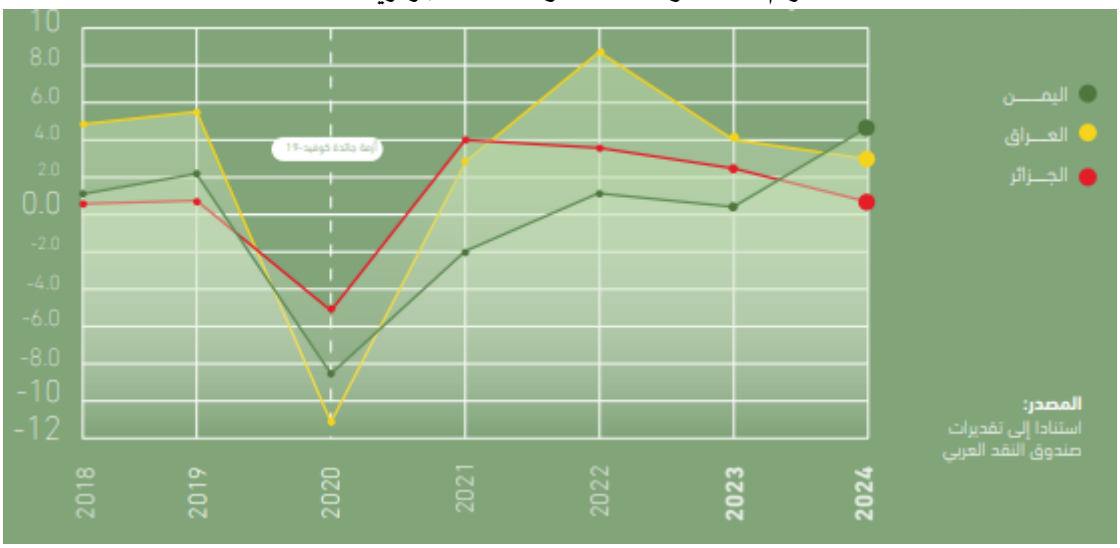

المصدر: آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار الثامن عشر، 2023، ص 26.

يظهر معدل النمو الاقتصادي في الجزائر تراجعا محسوسا حيث أنه شهد انخفاض شديد في2020 نتيجة للانغلاق الاقتصادي بسبب انتشار فيروس كورونا أدى الى تراجع نمو قطاع المحروقات بـ-13.4% انخفضت على أثرها مدا خيل هذا القطاع بمقدار 16.9% إضافة الى قطاعات أخرى مثل الخدمات الفندقية المطاعم الخدمات المالية والعقارية فالقطاع الوحيد الذي سجل نموا موجبا هو قطاع الفلاحة ب +2.3% وأيضا قطاع البناء والأشغال العمومية بـ +0.8% [1]، بالنظر شهد النمو الاقتصادي تحسنا في 2021 أين قدر بـ4% إتباعا لارتفاع أسعار النفط وظهور حالة من التعافي الجزئي من المرض نتيجة لانتشار اللقاحات ، إلا أن مؤشر النمو يعاود الانخفاض في2023 حسب الشكل وهذا راجع إلى تراجع نشاط التجارة الخارجية بسبب تميز الصادرات السلعية الجزائرية بضعف التنوع نتيجة تمركزها حول الصادرات النفطية التي تتجاوز 95% ونسبة ضعيفة جدا من الصادرات الصناعية، ففي 2018 شكلت صادرات المعادن والنفط أعلى نسبة مقدرة بـ 94.7%من إجمالي صادرات القطاعات الأخرى تليها صادرات المنتجات الكيميائية بـ3.7% منتجات زراعية بـ0.8% آلات ومعدات 0.2%، يثبت هذا التركيز القوي للصادرات الجزائرية على الموارد الطبيعية عن احتياطات كبيرة منها من جهة وعن ضعف شديد في ديناميكية وإنتاجية القطاعات الأخرى الزراعية والصناعية والخدماتية من جهة أخرى كما يظهر ضعف تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق الإقليمية والدولية[2]، هذا الأمر يؤكد ضعف انفتاح الاقتصاد الجزائري على الأسواق الإقليمية والدولية بفعل عدم توفر بدائل اقتصاديق وتجارية عن المنتجات النفطية ومحدودية قدرات النسيج الصناعي المحلي مما يجعله عرضة للصدمات الخارجية خاصة المتعلقة بالانهيارات التي تمس الانخفاض في أسعار النفط والغاز، ذلك أن تراجع عائدات المبيعات للنفط تتسبب في عدم استقرار الموازنات العامة وتخلق عجوزات في ظل غياب بدائل للإيرادات النفطية في الاقتصاد الجزائري، أيضا ينحصر توجه الصادرات النفطية الجزائرية نحو الشركاء التجاريين الأوروبيين فقط باعتبار القرب الجغرافي وتقليل تكاليف النقل مما يعرضها لخطر تقلص أسواق المواد الخام وخاصة النفط بمرور الوقت في البلدان ذات الدخل المرتفع بسبب تطوير مصادر الطاقة البديلة في هذه الأسواق مما يضع الدول المعتمدة على تصديرها ومنها الجزائر في وضع يستلزم تنويع الصادرات من خلال تعزيز تحولها الإنتاجي لإحداث تنمية وتحول اقتصادي لتحقيق تنويع للصادرات للانفتاح على الأسواق الإقليمية والدولية عبر تصحيح مسار السياسات الوطنية وتكاملها لتحقيق مزيج من الترابط للتكيف مع المعطيات الجديدة وترجمتها إلى مكاسب اقتصادية حقيقية.

[1]: بن عدة محمد، لكحل محمد، مخطط الانعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل نموذج النمو الاقتصادي الجديد رؤية الجزائر 2020-2030، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد07، العدد01، 2022، ص411.

[2]: CUA/OCDE, DYNAMIQUES DU DÉVELOPPEMENT EN AFRIQUE 2022 : DES CHAÎNES DE VALEUR RÉGIONALES POUR UNE REPRISE DURABLE, p220.

رابعا: تعزيز اكتساب التكنولوجيا ونقل التقنيات الحديثة: يعزز الانفتاح التجاري التنافس بين الدول من خلال الشركات المنتجة للسلع والخدمات مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتشجيع أعمال البحث والتطوير وتحسين وسائل الإنتاج، فالمنتج يضطر تحت ضغط المنافسة التي يفرضها قانون البقاء للأقوى الى تطوير إنتاجه وإدخال التحسينات عليه من خلال كثافة محتواه المعرفي والتكنولوجي في المنتجات عبر الابتكارات والأبحاث العلمية وذلك في إطار السعي لكسب السوق وتحقيق التفوق الدائم على المنافسين[1]، كما يمكن تعزيز نقل التكنولوجيا عبر الاستثمار الأجنبي المباشر عبر سياسات الحوافز المعتمدة لتشجيع الشركات الدولية للتواجد محليا وجلب أحدث التقنيات الا أن هذا الأمر يستلزم امتلاك الأفراد والشركات المحلية القدرة على اعتماد التكنولوجيا الجديدة التي تتطلب مستوى عال من التدريب والتعليم، من جانب آخر يمكن الاعتماد على الطلب والعرض أي على ما هو متوفر في السوق العالمية من تكنولوجيا معروضة للبيع عبر شركات مختصة، كما يمكن أيضا للتكنولوجيا أن تنقل من بلد لآخر عن طريق التبادل التجاري[2]، في هذا الخصوص يتم تطوير القدرات في ميدان التصدير عبر تكيف المؤسسات المصدرة مع متطلبات الأسواق العالمية من خلال تحسين القدرات الإنتاجية باستعمال التكنولوجيات المطلوبة من جانب أخر تعتبر عملية التمكن من التكنولوجيا من خلال تدفق الواردات الناتجة عن الانفتاح التجاري أداة بالغة الأهمية في نقل التكنولوجيا المتضمنة في المعدات والمنتجات المستوردة ، ذلك أن الواردات تحفز المنتجين المحليين على اعتماد ممارسات وأساليب أكثر حداثة لتحسين منتجاتهم وتعزيز قدراتهم التنافسية لتجنب الانسحاب نظير ضعف كفاءتهم وأدائهم، يساعد اكتساب التكنولوجيا على تحقيق التجانس بين القطاعات البحث العلمي والمؤسسات الإنتاجية مما يعزز المناخ الاقتصادي عبر تطوير القدرة التنافسية وتطوير موارد الإنتاج وتدفق الاستثمار وتطوير التكنولوجيا من خلال النسخ والتقليد ثم الابتكار؛

-تعزيز مصادر التنافسية المتعلقة بلعتماد تكاليف منخفضة وتحسين القدرة على التصنيع ومحاولة تملك التكنولوجيا لتمكين القدرة على الابتكار؛

-تعزيز الترابط بين مراكز البحث العلمي والتكنولوجي عبر عدم المجالات الإستراتيجية لتعميم الابتكار.

المطلب الثاني: ديناميكية الشراكات التجارية المبرمة مع الاقتصاد الجزائري.

مثل المشهد الاقتصادي العالمي المتغير دافع للدول النامية لإعادة النظر في سياساتها التجارية حيث تضطلع بمواكبة هذه التطورات ومجاراتها بالشكل الذي يسمح لها بتحصيل المكاسب المعلنة وإدراجها ضمن مصاف الدول القوية، والجزائر كباقي دول العالم تقوم بمشاهدة هذه التغيرات وتحاول من خلال سياساتها الاندماج في الاقتصاد العالمي قدر الإمكان وذلك من خلال عقد شراكات تجارية إقليمية مختلفة كالشراكة الاقتصادية مع دول الاتحاد المغرب العربي والتعاون الإقليمي في إطار منطقة التجارة العربية الحرة إضافة إلى الاتفاقية الأورو متوسطية قصد توسيع مجال التعاون لتحقيق مكاسب اقتصادية وتدارك مواضع الضعف في هيكلها الإنتاجي والتصنيعي والخدماتي كما يعتبر التكتل الاقتصادي لدول المغرب العربي طريقا لتفعيل الاندماج في اتفاقية التجارة الحرة القارية لإفريقيا بالقدر الذي يسمح لها للاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

الفرع الأول: الشراكة الإقليمية ضمن اتحاد المغرب العربي: تمثل دول الاتحاد المغرب العربي تكتلا اقتصاديا في المنطقة الإفريقية ينشط اقتصاديا بوتيرة متوسطة ويحتل جغرافيا موقعا استراتيجيا كون دوله منفتحة على أسواق دول الاتحاد الأوروبي مما جعل النسبة الكبيرة للتبادلات التجارية تتم مع السوق الأوروبية، أيضا يتمثل وضع عدم الاستقرار الذي يسود بعض دول اتحاد المغرب العربي مثل ليبيا والصراع المغربي الجزائري على أحقية تحديد المصير لشعوب الصحراء الغربية من العوامل التي تحول دون تعزيز التبادلات البينية بين دول المغرب العربي إضافة إلى مواطن الضعف المتعلقة بالبنية التحتية وقدرات المؤسسات وتنافسية الاستثمارات...الخ، يتم من خلال هذا الفرع تحليل مختلف الأوضاع الاقتصادية في التكتل والوقوف على مدى قوة وضعف المبادلات التجارية خاصة في ظل تصديق دول التكتل على الانضمام لمنطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا الأمر الذي يتوجب تنسيق السياسات التجارية وتعزيز التبادلات الإقليمية لتحقيق الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية خاصة وأن مقومات اقتصادية لدول المغرب العربي متشابهة إلى حد كبير.

---

[1]: بومعزة حليمة، مذكرة شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية بعنوان: تقييم الأداء التصديري للمؤسسات الاقتصادية في ظل الانفتاح التجاري"دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المصدرة خارج قطاع المحروقات"، جامعة فرحات عباس-سطيف-، 2017-2018، ص29.

[2]: مركز الاسكوا للتكنولوجيا، دراسة حول نقل التكنولوجيا: النماذج الاقتصادية ووسائل النجاح في الدول العربية، 2012، صفحة غير موجودة.

أولا: الاتفاقيات التجارية ضمن اتحاد المغرب العربي: سعت الجزائر لإبرام اتفاقيات تجارية ثنائية وتفضيلية من خلال زيادة الاندماج الاقتصادي ضمن نطاق المغرب العربي بفعل التشابه الثقافي والمعيشي الذي يسود المنطقة من أجل تعزيز التجارة داخل منطقة المغرب العربي، لكن الخطوات التي تم اتخاذها في هذا المجال لم تحقق سوى نجاح جزئي.

الشكل رقم3-03: أهم الاتفاقات التجارية الجزائرية الإقليمية.

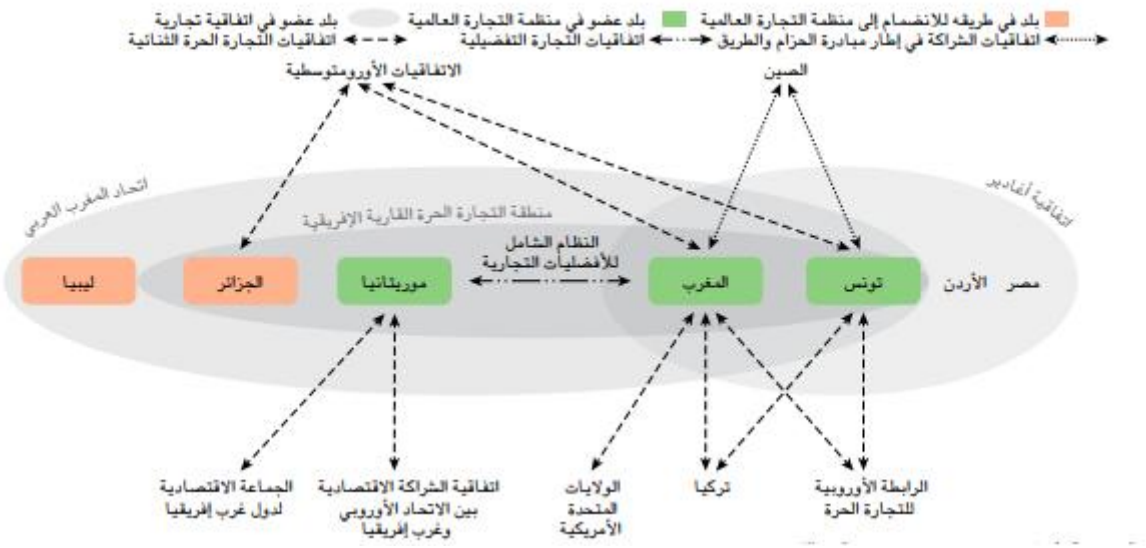

المصدر: صندوق النقد الدولي، الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي مصدرللنمولم يستغل بعد، 2018، ص6.

يظهر من الشكل التعدد الواضح للاتفاقات ضمن مستويات عديدة كاتفاقيات شراكة في إطار اتفاقية أغادير والى شراكة تجارية ضمن الاتفاقيات الأورو متوسطية واتحاد المغرب العربي ومنطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا كشراكة يعول عليها للخروج من الاقتصاد ألريعي وتفعيل إحداث تنويع اقتصادي حقيقي، بالنظر تبين العلاقات الاقتصادية ضمن اتحاد المغرب العربي ضعفا ذلك أن حصة التجارة (صادرات وواردات) بين الدول المغاربية منخفضة على مدى فترة طويلة كما لا تظهر دينامكيات التجارة في اتحاد المغرب العربي وجود حساسية للتطور السريع للتجارة الإقليمية على المستوى العالمي بما في ذلك الجماعات الاقتصادية في القارة الأفريقية.

ثانيا: الملامح الاقتصادية والتجارية لدول المغرب العربي: إن عدم استقرار بيئة الاقتصاد الكلي التي تتجلى في انخفاض النمو بنسبة 1.7% في عام 2020 يجعل من الصعب على بلدان المغرب العربي الاندماج في سلاسل القيمة، ذلك أن الميزة النسبية التي تتمتع بها دول المنطقة المتمثلة في تصدير المواد الأولية(باعتبارها موارد غير متجددة) في شكلها الاستخراجي يحول دون الرفع من قيمتها المضافة نظرا لمحدودية التطور والتنوع في عملية تصنيعها كما ويجعل من هذا الوضع عائقا لاكتساب شركاء ضمن صناعات متطورة.

الشكل رقم3-04: المؤشرات التجارية والاقتصادية لدول المغرب العربي.

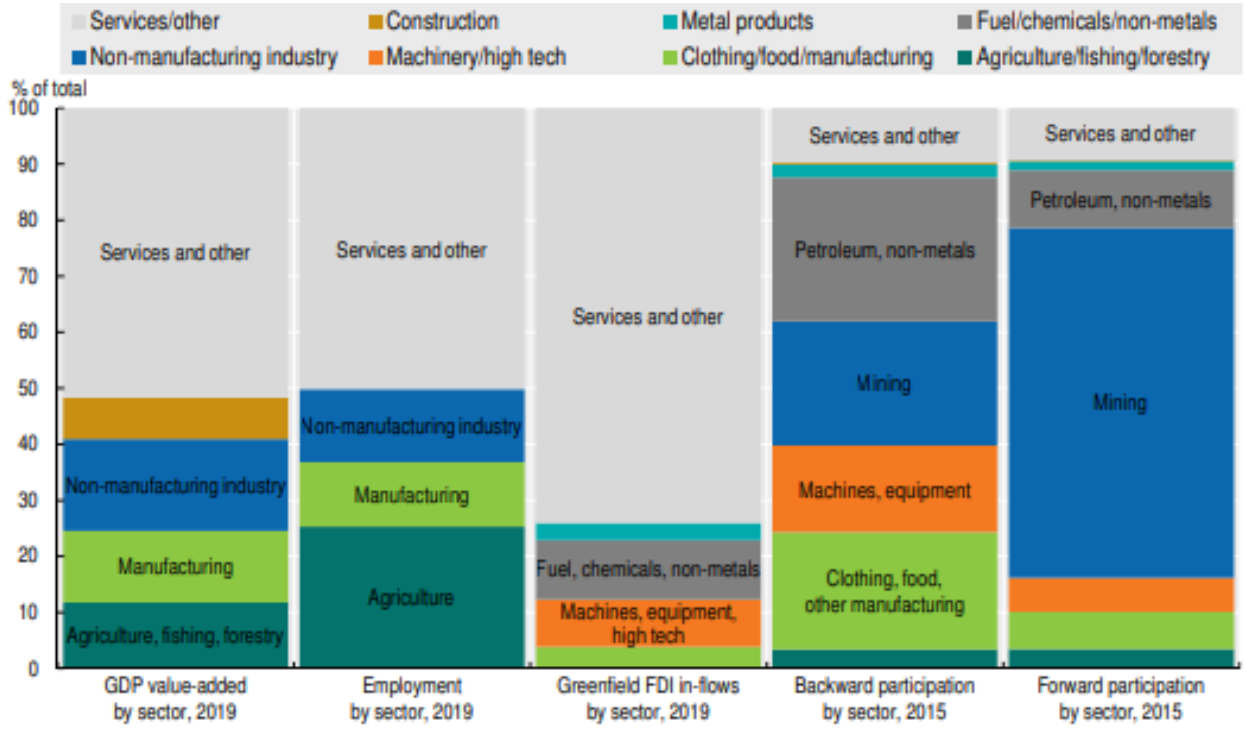

Source : UNCTAD, AFRICA'S DEVELOPMENT DYNAMICS 2022: REGIONAL VALUE CHAINS FOR A SUSTAINABLE RECOVERY, p196.

يظهر الشكل العلوي المؤشرات الاقتصادية والتجارية لدول المغرب العربي، حيث تسجل القيمة المضافة من الناتج المحلي الإجمالي من الخدمات أكبر قدر مقارنة بالقيمة المضافة المسجلة من الصناعة والمنتجات البترولية والزراعية، أما التوظيف فيظهر بقدر أكبر في قطاع الخدمات يليه القطاع الزراعي، بالنظر إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فدول شمال إفريقيا لا تستحوذ على تدفقات عالية في الاستثمارات الهادفة والخاصة بالصناعات المتطورة، بل تشغل الاستثمارات مجالات الخدمات المتعلقة بالبنية التحتية والخدمات العامة كما تحوز بلدان قليلة مثل المغرب على استثمارات ذات التكنولوجية العالية في مجالات صناعات السيارات مثلا باعتباره البلد الوحيد في المغرب العربي السائر في طريق التطور في هذا المجال، ونظرا إلى الاندماج الضعيف في سلاسل القيمة بالنسبة لدول المغرب العربي فتستطلع الروابط الخلفية بالأنشطة المتعلقة بالصناعات الغذائية وصناعات الملابس وصناعات أخرى تليها صناعات التعدين والنفط، أما الروابط الأمامية فتخصص لأنشطة صناعة التعدين بالدرجة الأولى.

1. تجارة دول المغرب العربي: تتميز معدلات التبادل التجاري بين دول المغرب العربي بالتذبذب حيث لا تزال تجارتها البينية متواضعة ومحدودة لا تتجاوز معدل 5 %من مجموع تجارتها وهو أقل بكثير من حجم التجارة البينية المسجلة في باقي التجمعات الإقليمية العالمية[1]، ذلك أن حصة الصادرات والواردات البينية لاتحاد المغرب العربي تظهر ضعفا شديدا في شقيهما البيني والخارجي المتعلق بالتجارة مع التجمعات العربية المجاورة للمنطقة أو الأسواق الدولية كما تتميز المنتجات محل التبادل بضعف التنوع وتنحصر النسبة الكبيرة في صادرات المواد الأولية للمنطقة، يعبر الشكل الموالي:

[1]: عوار عائشة، بن يوب لطيفة، موسليم حسين، قياس أثر التجارة البينية على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي خلال الفترة 2001-2018، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثامن، العدد01، 2022، ص110.

شكل رقم3-05: أهم السلع المتبادلة لدول المغرب العربي مع الشركاء التجاريين.

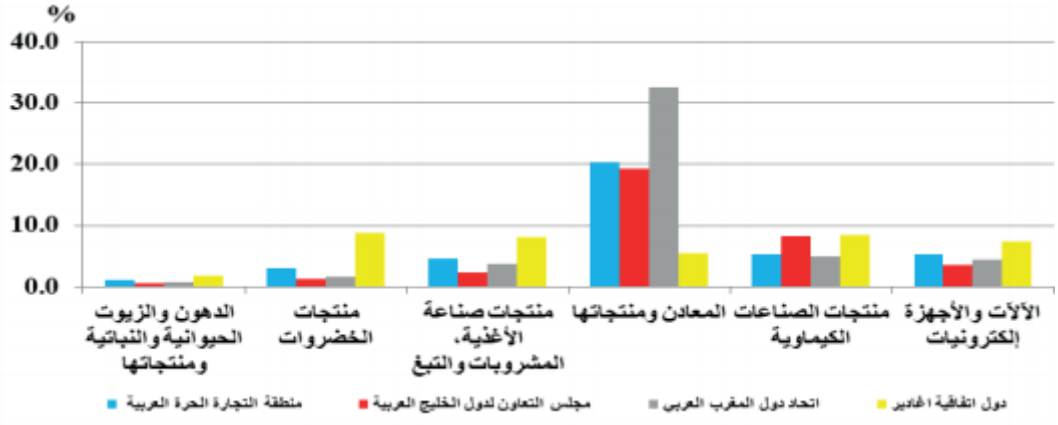

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثامن: التجارة الخارجية للدول العربية،2021، ص184.

يبين الشكل حصة الصادرات البينية لاتحاد المغرب العربي في تزايد من 2.1% إلى 2.7% للفترة 2018-2019 على التوالي لكن بانتشار فيروس كورونا وامتداد سلسلة الاغلاقات التي طالت التجارة الدولية أدت الى انخفاض الصادرات إلى 1.9% في 2020 إلا أنها تبقى ضعيفة بالعموم بالمقارنة مع إجمالي الصادرات العربية المقدر بـ10.8% في 2020، كما مثلت الواردات البينية لاتحاد المغرب العربي 2.5% و 2.7% في 2018 و 2019 وشهدت انخفاض في 2020 أين قدرت بـ 2.1%. على صعيد أهم السلع المتبادلة في نطاق اتحاد دول المغرب العربي فقد شملت كل من المعادن ومنتجاتها بنسبة 23.9%، ومنتجات الصناعات الكيماوية 4.7%، والآلات والأجهزة الالكترونية 4.4%، ومنتجا ت صناعة الغذائية 3.2% كما شملت أهم السلع المتبادلة في إطار اتفاقية أغادير، كل من منتجات الخضروات 7.7%، ومنتجات الصناعات الكيماوية 7.4%، والآلات والأجهزة الالكترونية 7.1%، ومنتجات صناعة الغذائية 6.6%، والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتهما 6.3%[1]، كما أن وجهة التصدير عن طريق حصة التصدير للسلع الوسيطية تأخذ النسبة الأكبر مع الشركاء ممثلة في ايطاليا اسبانيا فرنسا الصين وأمريكا، أما الاستيراد عن طريق حصة الاستيراد فالشركاء التجاريين بالنسبة للبضائع الوسيطية هم: الصين، اسبانيا، فرنسا، أمريكا، روسيا، تركيا، أما السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية فالشريك التجاري المسيطر مع دول المغرب العربي هو الصين.

تتميز دول المغرب العربي بقلة تنوع صادراتها واعتمادها على الموارد المعدنية وافتقارها إلى تنوع حيث تغلب المنتجات ذات القيمة المضافة المنخفضة على المبيعات الخارجية ، كما هو مبين في الشكل:

الشكل رقم3-06: متوسط حصة الصادرات السلعية في البلدان المغرب العربي 2010-2017 (حسب نوع المنتج) .

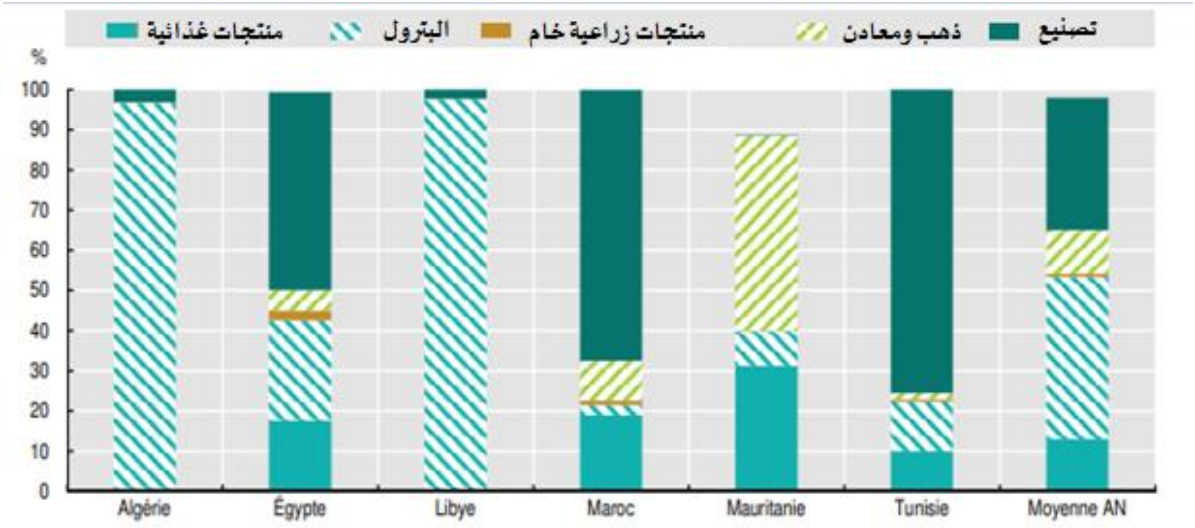

Source : union africaine, DYNAMICS AFRICA'S DEVELOPMENT GROWTH, JOBS AND INEQUALITIES 2019 RÉUSSIR LA TRANSFORMATION PRODUCTIVE, p50

[1]: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2021، ص185.

يظهر من الشكل الجزائر وليبيا ، على سبيل المثال ، تحتل المرتبة21 في الترتيب العالمي لإنتاج النفط ذلك أن 95% من صادراتها مستمدة من هذا المنتج اقتصادياتها قليلة التنوع وعرضه للصدمات الخارجية، وباستثناء المغرب فإن دول المغرب العربي الأخرى تصدر النفط أيضًا ولكن بدرجة أقل الصناعة التحويلية هي قطاع التخصص في البلدان غير المصدرة للنفط: خلال الفترة2010-2017 مثلت المنتجات المصنعة 75.5% من الصادرات في تونس 67.5% في المغرب و 49.3% في مصر .[1]

2. أداء التجارة بين بلدان المغرب العربي

تؤكد خصائص التدفقات التجارية الحالية على الإمكانات الكبيرة للتجارة الإقليمية لبلدان المغرب العربي كما تشير مستويات التركز السوقي وكثافة التجارة ومعدلات استمرارية المنتجات إلى إمكانية كبيرة لتعزيز التكامل التجاري وضرورة الاستفادة بصورة أكبر من المزايا النسبية الخاصة بكل بلد على حدا لرفع حجم التبادلات التجارية الإقليمية لدول المغرب العربي كخارطة طريق لتعزيز العمل التجاري ضمن النظام التجاري الاقليمي.

الشكل رقم3-07: مؤشرات أداء التجارة بين بلدان المغرب العربي.

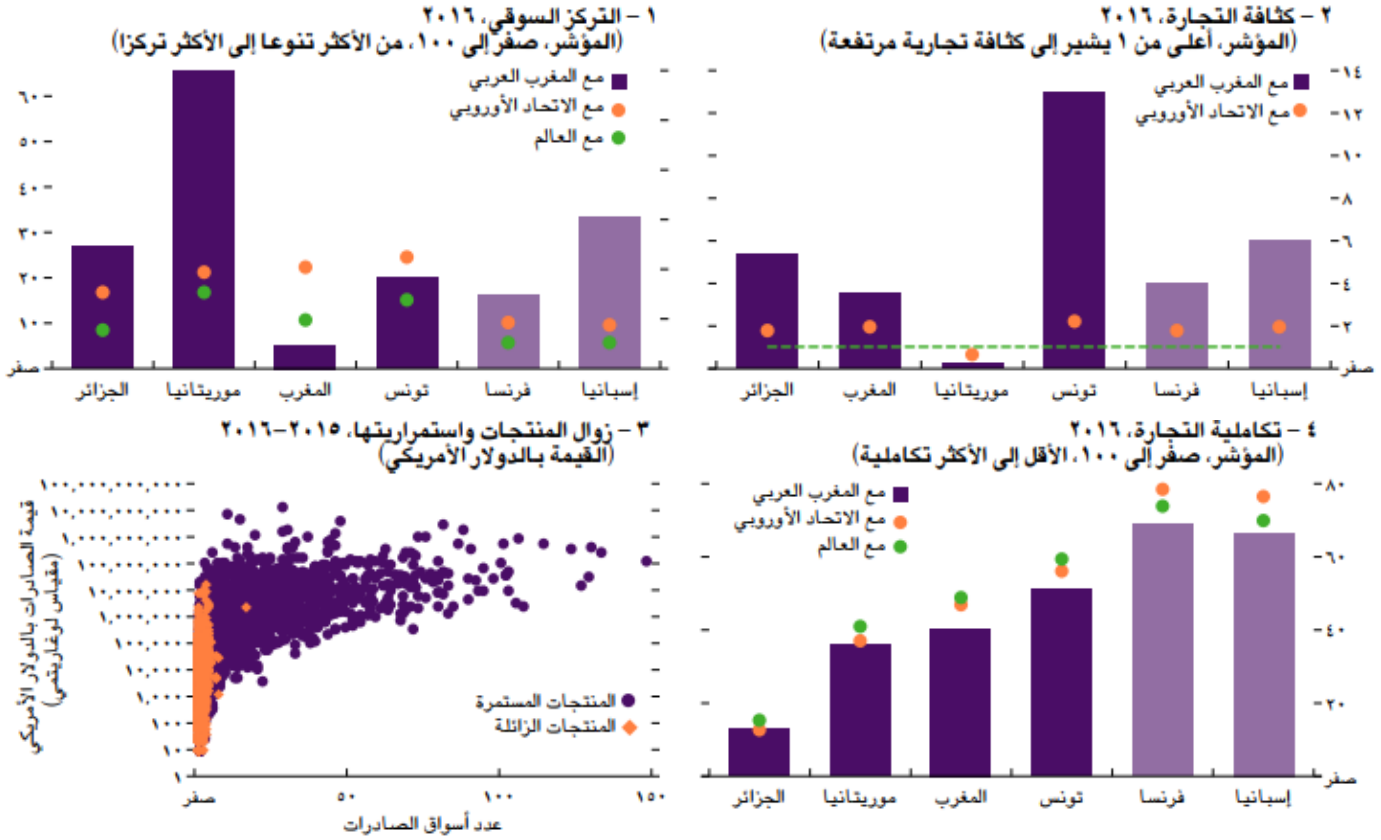

المصدر: صندوق النقد الدولي، الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي مصدرللنمولم يستغل بعد، 2018، ص22.

يتضح من الشكل تحليل أداء التجارة بين بلدان المغرب العربي من خلال التطور الذي يظهره مجموعة من المؤشرات التي تستند على قيم الصادرات والواردات للبلدان محل الدراسة وفقا لنظام المنسق لعام 2012 كالتالي[2] :

-يظهر **مؤشر التركز السوقي**، وهو مقياس لتشتت الصادرات عبر الشركاء التجاريين وجود إمكانية كبيرة لتنويع الشركاء التجاريين بما في ذلك من خلال الاندماج الإقليمي نظرا لان نصف التدفقات التجارية الثنائية المحتملة على الأقل بين البلدان المغاربية إما منخفضة للغاية أو منعدمة.

[1] : union africaine, DYNAMICS AFRICA'S DEVELOPMENT GROWTH, JOBS AND INEQUALITIES 2019 RÉUSSIR LA TRANSFORMATION PRODUCTIVE, p50

[2] : صندوق النقد الدولي، الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي مصدرللنمولم يستغل بعد، 2018، ص21.

- ويشير **مؤشر كثافة التجارة** إلى أن جميع البلدان المغاربية ما عدا موريتانيا تعد أكثر أهمية كوجهات تجارية لبعضها البعض منها كوجهات تجارية لباقي بلدان العالم، ذلك أن نسبة صادرات كل بلد إلى البلدان المغاربية الشريكة الأخرى تعد أعلى بالفعل من نسبة صادرات العالم إلى المغرب العربي.

- من الخصائص الأخرى المشتركة بين جميع البلدان المغاربية انخفاض معدل استمرارية المنتجات التصديرية، إذ يتضح من **مؤشر استمرارية المنتجات** الذي يقيس استمرارية العلاقات التجارية أن نسبة كبيرة من المنتجات التصديرية الجديدة باختلاف قيمتها يتوقف إنتاجها نظرا لان عدد الأسواق الخارجية التي تصل إليها ليس كبيرا بما يكفي. ويشير ذلك أيضا إلى وجود إمكانية كبيرة غير مستغلة لتعزيز الاندماج بما يتيح خلق أسواق خارجية جديدة لفرادى المنتجات وربما تحسين معدل استمراريتها.

- يشير **مؤشر التكامل التجاري**، أي مقدار التداخل بين هيكلي الصادرات والواردات إلى أن محتوى صادرات المغرب العربي من المنتجات مطابق أو مكمل لمحتوى واردات المنطقة من المنتجات ففي حالة الجزائر وموريتانيا على سبيل المثال يوجد تماثل تقريبا بين مؤشر التكامل التجاري مع المغرب العربي ومؤشر التكامل التجاري مع الاتحاد الأوروبي.

ثالثا: التدفقات التجارية الجزائرية مع دول المغرب العربي: تتعلق الجزائر بروابط تجارية ضعيفة مع الدول المجاورة لها في اتحاد المغرب العربي، حيث تتميز هذه النشاطات في تبادلات قليلة لأنواع منتجات متوسطة الصنع والمنتجات المتعلقة بالطاقة التقليدية، تعكس محدودية التبادلات التجارية نوعية المنتجات محل التدفقات التجارية القليلة وضعف قيمتها المضافة.

الشكل رقم3-08: التدفقات التجارية الجزائرية مع دول شمال إفريقيا.

(يعكس حجم الإطار مجموع الصادرات بينما يعكس عرض السهم حجم التدفقات)

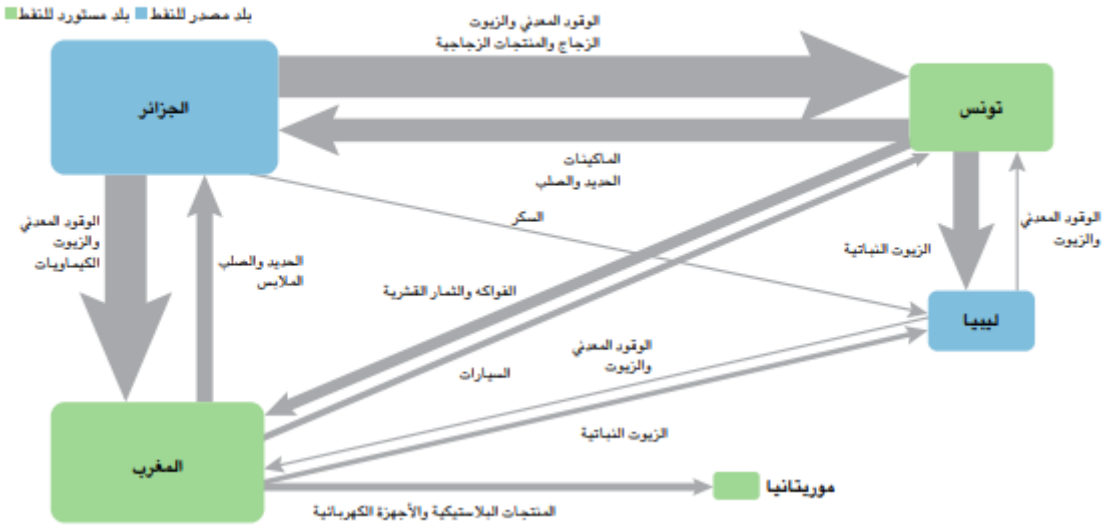

المصدر: قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية لعام 2018 لدى منظمة الأمم المتحدة، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

يبين الشكل أن الجزائر وليبيا البلدان المصدران للنفط في حين تمثل تونس والمغرب وموريتانيا بلدين مستوردين له تتنوع خطوط التصدير بين بلدان منطقة المغرب العربي بشكل محدود حيث تصدر الجزائر الوقود المعدني والزيوت والزجاج والمنتجات الزجاجية إلى تونس في حين تصدر إلى المغرب الوقود المعدني والزيوت والكيماويات بالنظر تصدر السكر فقط إلى ليبيا في حين تصدر ليبيا الوقود المعدني والزيوت إلى كل من تونس والمغرب بدرجة أقل من الجزائر وتستورد الزيوت النباتية من المغرب وتونس، بالمقابل تصدر تونس ماكينات الحديد والصلب إلى الجزائر والفواكه والثمار القشرية إلى المغرب، موريتانيا تستورد المنتجات البلاستيكية والأجهزة الكهربائية من المغرب ولا تصدر شيئا لدول المغرب العربي، أما المغرب فيصدر الحديد والصلب والملابس إلى الجزائر السيارات إلى تونس، بشكل عام تتكون التجارة فيما بين بلدان المغرب العربي من تدفقات أساسية قليلة ففي عام 2016 شكل عدد قليل من التدفقات السلعية الجزء الأكبر من التجارة الإقليمية تمثلت في صادرات الغاز والنفط من الجزائر إلى المغرب وتونس، وصادرات الحديد والصلب والملابس من المغرب إلى الجزائر، وصادرات الحديد والصلب من تونس إلى الجزائر، وصادرات الزيوت الحيوانية والنباتية من تونس إلى ليبيا.

لا تتخذ الجزائر أيا من بلدان منطقة المغرب العربي شريكا تجاريا أساسيا بل تتم معظم الأنشطة التجارية مع أوروبا، وهو ما يعكس جزئيا الأوضاع التاريخية وطبيعة السلع الأولية التجارية والجهود المبذولة من جانب أفراد البلدان بهدف تحرير التجارة مع أوروبا، حيث تمثل بلدان الاتحاد الأوروبي لاسيما فرنسا وإيطاليا وإسبانيا التي تعد الاقتصاديات المتقدمة الأقرب جغرافيا من المغرب العربي مقصدا لما يزيد على نصف صادرات جميع البلدان المغربية ما عدا موريتانيا، وفي تونس والجزائر فقط تمثل الصادرات الى بلدان المغرب العربي نسبة كبيرة من مجموع التجارة (حوالي 10 %و4 %من الصادرات على الترتيب).

أما باقي التدفقات التجارية الأخرى فكانت جميعها محدودة حيث توجد بعض السلع المهمة القابلة للتصدير التي لا تدخل ضمن تدفقات التجارة الإقليمية على الإطلاق على سبيل المثال لا تحتل السيارات وقطع غيارها من المغرب، والأسمدة من الجزائر، والأسماك من موريتانيا، وأشباه المواصلات الكهربائية من تونس جانبا كبيرا من التجارة الإقليمية، وبوجه عام توجد20 سلعة محتملة يمكن أن تشملها التدفقات التجارية الثنائية يشغل ربعها فقط جانبا كبيرا من التجارة الإقليمية بين دول المغرب العربي.

رابعا: معوقات تعزيز التجارة بين دول المغرب العربي: يرجع الضعف في التدفقات التجارية بين الجزائر ودول المغرب العربي إلى السياسات التجارية والاستثمارية التقييدية والحواجز الجمركية وغير الجمركية وعدم كفاية البنية التحتية الإقليمية والاعتبارات الجغرافية السياسية حيث أن توجه الجزائر نحو الشراكات الأوروبية وتحول بعض بلدان المغرب العربي نحو العلاقات مع الصين وغيرها أسهم بشكل كبير في إهمال الاندماج المغاربي الإقليمي، أيضا الخلافات الإقليمية بين البلدان ومن ذلك الخلاف الجزائري المغربي من خلال غلق الحدود الممتدة على مسافة 1000ميل منذ 1994 حال دون تطوير العلاقات الإقليمية، فالمتوسط البسيط للتعريفة الجمركية المطبقة في بلدان المغرب العربي أعلى كثيرا منه في مجموعة العشرين أو مجموعة اقتصاديات السوق الصاعدة والاقتصاديات النامية فعلى سبيل المثال بلغ المتوسط البسيط للتعريفة الجمركية في بلدان المغرب العربي حوالي 14% في عام 2016 مقابل 5% في الاتحاد الأوروبي و4% في الولايات المتحدة الأمريكية و10% في الصين. وتخضع السوق الجزائرية لأعلى مستويات الحماية، حيث يبلغ متوسط التعريفة الجمركية 19% بينما تبلغ التعريفة الجمركية في البلدان الأخرى حوالي 12% كذلك تخضع مجموعة مختارة من القطاعات لحماية شديدة حتى في البلدان المتفتحة نسبيا أمام التجارة حيث تبلغ التعريفة الجمركية على استيراد المنتجات الزراعية28% في المغرب و31% في تونس كذلك تم تشديد الحواجز الجمركية وغير الجمركية في الجزائر في أوائل عام2018 حيث تم تطبيق حظر مؤقت على استيراد حوالي 850 فئة من السلع وزيادة عدد السلع الخاضعة لضريبة انتقائية نسبتها 30% الى جانب تطبيق زيادة كبيرة في التعريفة الجمركية حتى 60% على بعض المنتجات الأخرى[1]، هناك العديد من المعوقات التي تحول دون تعزيز التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي تذكر منها[2] :

1. غياب سياسة تجارية موحدة : يعد غياب السياسة التجارية الموحدة أحد أهم المعوقات التي تواجه التبادل التجاري البيني لدول المغرب العربي، و يعود ذلك لتعاملها بأسلوب فردي مع مختلف التجمعات الإقليمية كالاتحاد الأوروبي، منطقة التجارة العالمية و غيرها، مما يضعف وضعها التفاوضي و يحد من قدرتها على توحيد سياساتها التجارية.

2. إتباع الطابع العمودي للسياسة الاقتصادية على حساب الطابع الأفقي: استمرار إتباع الطابع العمودي للسياسة الاقتصادية لدول المنطقة على حساب الطابع الأفقي يجعلها عرضة لعدم إمكانية تحسين تبادلها التجاري البيني و يتضح ذلك من خلال استحواذ الاتحاد الأوروبي على أغلبية التجارة الخارجية المغربية.

3. ارتفاع تكاليف التبادل بين الدول المغربية: تسبب تعدد النظم الجمركية بينها و فرض شهادات الاستيراد و الجودة على الواردات بأسلوب تمييزي في ارتفاع تكاليف التبادل التجاري لدول المغرب العربي.

4.ضعف الأداء الاقتصادي : يعد ضعف الأداء الاقتصادي من المعوقات التي حالت دون استغلال دول المغرب العربي للجانب الايجابي للعولمة، و يتجسد ذلك في ضعف حصة الدول دول اتحاد المغرب العربي من تدفقات الاستثمارات الأجنبية كما لم تتجاوز تجارة دول الاتحاد مع الخارج نسبة 3% مقارنة بمناطق أخرى، مما ساهم في ضعف القابلية لجذب الاستثمارات الأجنبية وتركز الموجودة منها في قطاعات غير منتجة لسلع قابلة للتبادلات البينية وإنما موجهة أكثر نحو الاستهلاك المحلي ومنه لا يمكنها أن تساهم في تنمية التجارة البينية المغربية.

[1]: صندوق النقد الدولي، الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي مصدرللنمولم يستغل بعد، 2018، ص10.

[2]: كبور نعيمة، معوقات التبادل التجاري لدول اتحاد المغرب العربيوسبل مواجهتها، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، العدد22، 2014، ص178.

5.ضعف خدمات النقل ،المواصلات والاتصالات: تعرف منشأة النقل و شبكات المواصلات و الاتصالات تخلف على الرغم من الجهود التي بذلت من أجل تحسينها ،حيث باتت تشكل عائق لتحقيق فرص القيام بالمبادلات التجارية بين الشركاء المغاربة ،أضف إلى ذلك أن البنية التحية التي أعدت لشبكات النقل بمختلف أنواعها و الموانئ و المطارات هي في الواقع موجهة لخدمة المبادلات التجارية الخارجية من أجل تصدير المواد الأولية، ماعدا شبكة السكك الحديدية التي تربط بين الجزائر ،تونس ،والمغرب عبر قطار المغرب و الخطوط الجوية، و يعود هذا إلى مشاكل التمويل و ضعف الإمكانيات و كذا عدم حرص الدول على تحسينها بالشكل اللازم.

6.عوامل خارجية أخرى: تتضمن العوامل الخارجية الجانب الاقتصادي السياسي و التجاري، و التي كان لها دور سلبي على المبادلات التجارية لدول المغرب العربي، و التي تمتد جذورها إلى الحقبة الاستعمارية حيث جعلت اقتصاديات هذه الدول اقتصاديات منتجة للمواد الأولية ،المعدنية و الزراعية و سوق مفتوحة للمنتجات الصناعية التي تخدم الدول المتقدمة و ما مارسته هذهالأخيرة من سياسات من أجل إبقاء الدول المغربية تحت سيطرتها كسياسة القروض الخارجية التي كانت تشترط فيها الدول المتقدمة استخدام جزء من تلك القروض في استيراد السلع و الخدمات من أسواقها ، فمثل هذا الوضع يجعل الدولة مقيدة و غير قادرة على اختيار شريكها التجاري و بالتالي الحد من تنمية التبادل التجاري، كما تشكل العالقات السياسية دورا هاما في تذبذب حجم العالقات التجاريةالاقتصادية ، فيعد مشكل الصحراء الغربية القائم بين الجزائر و المغرب عائقا كبيرا في حركة التبادل التجاري بين الدولالمغربية و أيضا على مختلف النشاطات الاقتصادية والتجارية البينية.

خامسا: المنافع المترتبة عن تحسين الاندماج الاقتصادي للجزائر مع بلدان المغرب العربي

من المهم اقتصاديا تعزيز الاندماج بين الجزائر وبلدان المغرب العربي، فمنطقة المغرب العربي عبارة عن مجموعة مقسمة من البلدان المتجاورة وتشكل بلدانها منطقة جغرافية تتشارك في نفس الحدود وتحتل موقعا استراتيجيا في إفريقيا، حيث يمكن:

1. خلق صناعات مشتركة ؛ يساعد الاندماج الاقتصاد الجزائري في انشاء صناعات لتغيير المشهد في العديد من البلدان عن طريق تغيير مزيج وطبيعة شركاتها ، عبر تدفق رأس المال الإضافي وإنشاء الشركات من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثران بشكل مباشر على تطوير التصنيع المولد للقيمة بين بلدان المغرب العربي [1] ، ذلك أن السعي إلى تأسيس منطقة تجارة حرة مغاربية يمكن من ضم أكثر من 80مليون مستهلك والتي من شأنها استقطاب مستثمرين جدد وتشجيع الانفتاح على جميع دول المنطقة من خلال تبني سياسات بديلة للسياسات العمودية للتصدير، أين تستحوذ أوروبا على حوالي 90 %من صادرات المصانع التونسية و التي يشكل قطاع النسيج والملابس الجاهزة 70% منها حيث يجدر أن تتوجه نحو الداخل لخدمة التبادل التجاري البيني لدول المغرب العربي عن طريق خلق سلاسل قيمة إقليمية تبعا للميزة النسبية للمنطقة تساعد على تعزيز البناء الصناعي وترابطه من أجل تنمية حقيقية ، هذا يساعد على تحقيق التكامل استراتيجي بين كافة القطاعات الإنتاجية الصناعية والخدماتية مما يؤدي إلى تحريك التبادل التجاري بين دول المغرب العربي ، مع وضع قاعدة بيانات تسمح بالتعرف على فرص و إمكانيات الاستثمار و التبادل التجاري بين دول المنطقة التي تؤدي إلى إمكانية التواصل بين رجال الأعمال و المستثمرين التي ستمكن من إنشاء مشاريع تنموية يكون لها الدور في تنوع المنتجات مما يفتح المجال أكثر لنمو التبادل التجاري البيني، وتفعيل دور الغرف التجارية و الصناعية و كذا اشتراك القطاع الخاص الذي يمكنه أن يساهم في رفع العراقيل التي تحد من تعزيز التبادل التجاري المغاربي وخلق صناعات مشتركة ، مع ضرورة توفير الأطر التمويلية اللازمة لإنشاء بنوك و مؤسسات وطنية لتمويل التجارة و ضمان ائتمان الصادرات من أجل إنعاش التبادل التجاري بداخلها و لقد اتجهت بعض الدول العربيةلإقامتها و منها الجزائر و المغرب[2].

2. دعم القوة التفاوضية ؛ تعد القوة التفاوضية إحدى أدوات السياسة الخارجية التي يمكن للجزائر استغلالها ، عن طريق زيادة الاندماج بين دول اتحاد المغرب العربي لتعزيز المنافع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في المنطقة بالشكل الذي يسمح لها بالمحافظة على ثرواتها الطبيعية ومصالحها الاقتصادية وأمن سواحلها ومياهها الإقليمية.

[1]: مجموعة البنك الدولي، أحدث المستجدات الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الإصلاحات والاختلالات الخارجية، الصلة بين العمالة والإنتاجية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2019، ص30.

[2]: كبور نعيمة، مرجع سابق، ص180.

3. زيادة مستوى الاتساق لتنويع سلة الصادرات الإقليمية بما يتماشى مع الطلب: ترتبط إمكانية تعميق التكامل التجاري الإقليمي بما يتجاوز مستوى التقدم الذي يتسنى إحرازه عبر تعظيم الاستفادة من فرص الصادرات غير المستغلة بالقدرة على توسيع نطاق هيكل التصدير بما يتماشى مع الطلب الإقليمي، ويمكن أن تسعى الجزائر إلى بلوغ هذا الهدف عن طريق اعتماد برامج التنويع الهادف(trageted diversification programs) وعن طريق توسيع نطاق المعروض من الصادرات بما يتجاوب مع الطلب الإقليمي الذي يتم تلبيته في الوقت الراهن عبر واردات وافدة من بلدان موردة خارج نطاق المغرب العربي حتى يتسنى تعزيز اتساق الهياكل التجارية على المدى الطويل، وتهدف منهجية تقييم إمكانات التصدير وفرص تنويع الصادرات المعتمدة من جانب "مركز التجارة الدولية" إلى تحديد المنتجات التي تصلح لغرض التنويع بناء على إمكانات التوريد التي يتمتع بها البلد المصدر وفي ضوء معدل الطلب والأوضاع المتعلقة بالنفاذ إلى الأسواق المستهدفة[1].

الفرع الثاني: الشراكة الإقليمية في إطار التعاون الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي

وقعت الجزائر سنة 1976 اتفاق تعاون مع الاتحاد الأوروبي ذو طابع تجاري مدعما ببروتوكولات مالية تتجدد بصورة دورية كل خمس سنوات ، كان الهدف من وراء هذا الاتفاق ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية ورفع حجم نمو التجارة الخارجية وتحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية ، استفادت الجزائر من مساعدة مالية قدرت بـ784 مليون ايكو و640 مليون ايكو من البنك الأوروبي للاستثمار[2]، ففي الجانب التجاري ووفقا للمادة 8 من الاتفاقية فإن الهدف من هذه الاتفاقية هو تطوير المبادلات بين الأطراف المتعاقدة مع الأخذ بعين الاعتبار المستويات التنموية لكل منها وقد حصلت الجزائر من خلالها على مجموعة من التسهيلات على غرار تخفيض الرسوم الجمركية على بعض المنتجات الزراعية بنسبة 20 إلى100% وكذلك السماح بدخول المنتجات الصناعية إلى الأسواق الأوروبية بكل حرية باستثناء بعض المواد الحساسة والتي كانت تخضع لنظام الحصص، لكن بمراجعة الاتحاد الأوروبي لسياسته الاقتصادية الخارجية خلال مؤتمر برشلونة في 1995 دخلت الجزائر في مفاوضات جديدة تم قطعها وإعادة إحيائها في 2000 حيث توصل الطرفان الى اتفاق بعد 17 جولة من المفاوضات انتهت بتوقيع على اتفاق الشراكة الجديدة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في19 ديسمبر 2001ببروكسل، لتدخل حيز التنفيذ في 01سيبتمبر 2005[3]، تعمد الاتحاد الأوروبي في نهج إعادة صياغة الشراكة الأورومتوسطية التركيز على التصدير أكثر من الاستيراد خاصة من الدول المتوسطية كالجزائر وهو الأمر الذي لم تقم السياسات الجزائرية بإحكام دراسته، يلاحظ من الجدول الموالي:

الجدول رقم3-01: اجمالي التدفقات التجارية للاتحاد الأوروبي مع الجزائر 2012-2022.

Period	Imports			Exports			Balance	Total trade
	Value Mio €	% Growth	% Extra-EU	Value Mio €	% Growth	% Extra-EU	Value Mio €	Value Mio €
2012	30,238		1.8	20,701		1.2	-9,538	50,939
2013	27,949	-7.6	1.7	21,893	5.8	1.2	-6,056	49,842
2014	25,339	-9.3	1.6	22,860	4.4	1.3	-2,479	48,200
2015	18,450	-27.2	1.1	21,802	-4.6	1.2	3,352	40,252
2016	15,698	-14.9	1.0	19,897	-8.7	1.1	4,199	35,595
2017	16,977	8.2	1.0	18,450	-7.3	0.9	1,474	35,427
2018	18,436	8.6	1.0	18,510	0.3	0.9	75	36,946
2019	16,217	-12.0	0.8	16,907	-8.7	0.8	689	33,124
2020	11,375	-29.9	0.7	13,482	-20.3	0.7	2,107	24,857
2021	19,470	71.2	0.9	12,646	-6.2	0.6	-6,824	32,116
2022	42,008	115.8	1.4	13,894	9.9	0.5	-28,115	55,902

Source : European Union, Trade in goods with Algeria, European Commission, Directorate-General for Trade,19/04/2023, p03.

يظهر الجدول الشراكة التجارية الجزائرية مع الأسواق الأوروبية التي تعتبر الشريك التجاري الأول منذ ابرام الاتفاقية في2005، حيث أن تطور قيم التجارة يبرز تبادلات مرتفعة بلغت 50.939 مليار أورو في 2012 حددت فيها قيمة واردات الاتحاد الأوروبي من الجزائر ب 30.238 مليار أورو فيما بلغت صادرات الاتحاد الأوروبي الى الجزائر 20.701 مليار أورو، في 2014 تأثرت الجزائر بانعكاسات أزمة انخفاض أسعار النفط مما أدى الى تراجع قيمة التجارة مع الاتحاد الأوروبي التي انخفضت الى48.2مليار أورو وامتد الأثر الى سنة 2015 أين بلغت

[1]: مركز التجارة الدولية، خلق فرص تصدير لتحقيق تكامل إقليمي أكبر بين الدول العربية(مسودة)، جنيف، أكتوبر، 2018، ص32.

[2]: عبد الجليل هجيرة، مذكرة دوكتوراه بعنوان: العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2016-2017، ص85.

[3]: محمد لحسن علاوي، كريم بوروشة، تفعيل الشراكة الأورو جزائرية مالية للاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 04، 2016، ص36.

قيمة التجارة 40.252 مليار أورو تراجعت فيها قيمة واردات الاتحاد الأوروبي من الجزائر لتقدر ب 18.450 مليار أورو فيما كانت الصادرات الاتحاد الأوروبي الى الجزائر متزايدة فبلغت 21.802 مليار أورو، استمر الانخفاض التجاري بين السوقين في 2016 و2017 مدفوع بتراجع صادرات الاتحاد الأوروبي الى السوق الجزائرية بسبب ادخال الجزائر نظام تراخيص الاستيراد والحصص وتقديم اعفاءات ضريبية للشركات الوطنية لمدة 5 سنوات(قانون المالية 2015) لتشجيع الشركات الوطنية على الاستثمار في القطاعات الصناعية لتخفيف الواردات من الأسواق الأوروبية واحلال بدائل من المنتجات الوطنية خاصة في السلع الكهربائية ومنتجات التجميل، في2018 ارتفعت التجارة بشكل طفيف لقيمة 36.946 مليار أورو مدفوعة بزيادة واردات الاتحاد الأوروبي من الجزائر بقيمة 18.436 مليار أورو فيما بقيت صادرات الاتحاد الأوروبي الى جزائر في نفس القيمة لسنة 2017، وفي 2019-2020 أثرت جائحة كورونا على التجارة بشكل كبير حيث انخفضت قيمتها الى 33.124 و 24.857 مليار أورو على التوالي تراجعت فيها واردات الاتحاد الأوروبي من الجزائر الى أدنى مستوياتها حيث بلغت قيمتها 11.375 مليار أورو بسبب الاغلاقات التجارية وانهيار أسعار الموارد الطاقوية في الأسواق الدولية، وبحدوث التعافي من الجائحة تحسنت التجارة مدفوعة بارتفاع قيمة الواردات الأوروبية من الجزائر التي بلغت 19.470 مليار أورو في سنة 2021 الا أن الصادرات الأوروبية الى الجزائر بقيت منخفضة عند قيمة 12.646 مليار دولار مقارنة ب سنة 2019 و 2020 التي كانت 16.907 و 13.482 مليار أورو على التوالي بسبب السياسات الحكومية المطبقة والتي تهدف الى الحد من قائمة المنتجات المستوردة والتي شملها الغاء الاعفاء من الرسوم واخضاعها لرسوم وقائية اضافية مؤقتة بمعدل 30-200% لقائمة تضم 851 منتج ثم اضيفت قائمة أخرى تضم 141 منتجا(الجويدة الرسمية سبتمبر 2018- أفريل 2019)، تعتبر الجزائر الشريك التجاري التاسع عشر للاتحاد الأوروبي وتمثل 1% من إجمالي تجارة السلع للاتحاد الأوروبي في عام 2022 بالمقابل يعد الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري للجزائر ويمثل غالبية التجارة الدولية للجزائر (حوالي 50% في عام 2021)، بلغ إجمالي التجارة في السلع بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في عام 2022 قيمة 55.902 مليار يورو سجلت واردات الاتحاد الأوروبي من الجزائر قيمة 42.008مليار يورو هيمنت فيها المنتجات المعدنية على الواردات (38.7 مليار يورو، 93%) فيما بلغت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر 13.894 مليار يورو هيمنت عليها الآلات والأجهزة (2.4 مليار يورو، 17.3%)، تليها المواد الكيميائية (2.3 مليار يورو، 16.6%)، والخضروات (2.1 مليار يورو، 15.1%)[1] .

ثانيا: أثار الشراكة الأورومتوسطية على الاقتصاد الجزائر: خلفت الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي حالة من عدم التماثل الهيكلي، فبحسب تقرير ألجكس (الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية) حول تأثير اتفاقية الشراكة التي دخلت حيز التنفيذ سنة 2005، فإن خسائر الجزائر في فترة 2005 و2020 بلغت 19 مليار دولار في حين بلغت خ 8 مليار دولار في الفترة 2005-2014 [2]، ويرجع ذلك الى المزايا الضريبية والجمركية الممنوحة للدول الأوروبية من خلال اتفاقية الشراكة والتي تتيح لها إغراق السوق الجزائرية في حين لا تستطيع المنتجات الوطنية المنافسة أو التصدير للأسواق الأوروبية، اضافة الى ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة وبالتالي انخفاض القوة الشرائية، ففي ظل ارتفاع واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي بنسبة 200% أي من 8.2 مليار دولار (متوسط سنوي) إلى 24.21 مليار دولار في عام 2011، مقابل زيادة الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة 140% لترتفع من 15 مليار دولار (متوسط سنوي) إلى 36.3 مليار منها 97% هيدروكربونات وغياب التغير الهيكلي للاقتصاد الجزائري تسببت أزمة 2014 إثر انخفاض عائداتها من النفط والغاز، في فرض الجزائر قيودا (مؤقتة) على الواردات مما أثار توتراً مع الاتحاد الأوروبي الذي اعتبرها مخالفة لاتفاقية الشراكة، وينبغي التأكيد على أن الاتحاد الأوروبي لا يزال الشريك الرئيسي للجزائر ففي عام 2017 استحوذت على 44% من تجارتها (مقارنة بـ16% للصين). على العموم تواجه الشراكة العديد من العقبات تبرز في ممارسة الشركاء الأوروبيين ضغوطا على الجزائر من خلال عدم ضمان تجديد العقود كما حدث مؤخرا مع إيطاليا وهو ما يخلق حالة من عدم الثقة، اضافة الى أن ربط الجزائر أكثر بسوق الطاقة الأوروبي يعني تفاقم اعتمادها الاقتصادي على الاتحاد الأوروبي.

وعليه خلف إبرام اتفاق الشراكة الأوروجزائرية عدة أثار وانعكاسات ايجابية وسلبية تبرز فيما يلي[3] :

---

[1] : https://policy.trade.ec.europa.eu/eu-trade-relationships-country-and-region/countries-and-regions/algeria, 07/03/2024.

[2] : Abdnnour benantar, algeria and the European union uncertainties of a dense relationship, IEMed, euromed survey changing euro-mediterranean lenses, avalaible on: https://www.iemed.org/publication/algeria-and-the-european-union-uncertainties-of-a-dense-relationship/?lang=fr, 07/03/2024.

[3] : محمد لحسن علاوي، كريم بوروشة، مرجع سابق: ص40.

1. الآثار الايجابية: ويمكن تلخيصها في:

-ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خصوصا نحو دول الاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال تحسين الإنتاج الوطني ومطابقته لشروط الجودة العالمية، وتطوير كفاءة وفعالية المؤسسات الإنتاجية الجزائرية، والرفع من قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية، وكذلك تفعيل مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

-خلق مناخ استثماري مناسب عبر القضاء على الأساليب البيروقراطية وإدخال المزيد من المرونة على القوانين الاستثمارية، مما يشجع على زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا المشاريع المشتركة مع الشركات الأوروبية، وانتقال التكنولوجيا المرافقة لها.

-تغير نظرة العالم الخارجي للجزائر إذ سيعد ذلك بمثابة تأمين وضمان يقلص من خطر الدولة ويشكل ضمانا للاستقرار والأمن في الجزائر بالنسبة للمستثمرين الأجانب عموما والأوروبيين بشكل خاص، مما قد يشجع في المدى المتوسط والطويل على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر

2. الآثار السلبية: رغم الآثار الايجابية التي تتركها الاتفاقية على الاقتصاد الجزائري، إلا أنها تترك كذلك نتائج وخيمة يمكن إيجازها فيما يلي - :خسائر فادحة في الميزانية العامة، حيث يؤدي التفكيك الجمركي إلى تخفيض وتقليص الإيرادات العامة نتيجة التفكيك الجمركي وإلغاء الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للواردات الأوروبية.

-تزايد الضغوط على الميزان التجاري الذي يعبر عن القيم السلبية المحققة والتي بلغت (– 9.538)مليار أورو في سنة 2012 لتتراجع بعدها بقيم متقاربة ثم ترجع وتسجل في سنة 2021 قيمة (– 6.824)مليار أورو لترتفع بشكل سلبي في سنة 2022 بقيمة (– 28.115)مليار أورو (معطيات الجدول في الأعلى) نتيجة زيادة الواردات من دول الاتحاد الأوروبي بسبب تفكيك الرسوم الجمركية، بينما لا يرافق ذلك حدوث زيادة في الصادرات كون الرسوم الجمركية في دول الاتحاد متدنية، وليس لها أثر على الواردات نحو أوربا لأن هذه الأخيرة تعتمد على معايير أخرى كالجودة والسلامة الصحية والبيئية وغيرها، كذلك المنافسة الكبيرة في الأسواق الأوروبية من طرف صادرات دول جنوب وشرق آسيا والدول الأخرى العضو في المنظمة العالمية للتجارة.

-الإضرار بالنسيج الصناعي الوطني خاصة الصناعات غير المؤهلة والتي لا تستطيع الوقوف في وجه المنافسة الأجنبية سواء السعرية أو من ناحية الجودة، مما يؤدي إلى غلق وإفلاس العديد من المؤسسات والتخلي عن بعض الصناعات، وما يترتب عن ذلك من أثار سلبية كتسريح العمال، ارتفاع نسب البطالة، تراجع الإنتاج الوطني، انخفاض الأجور، وتدني مستوى المعيشة خصوصا لدى الفئات والأسر الفقيرة والمحدودة الدخل.

على العموم العلاقة الاقتصادية التي تربط الجزائر بدول الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورومتوسطية لم تكن سببا في إضافة ايجابية ولم تحقق المكاسب التي تطمح إليها الجزائر في إطار سعيها لإحداث تنويع اقتصادي من خلال تنويع صادراتها ونفاذ المنتجات الجزائرية إلى الأسواق الأوروبية بل على العكس من ذلك زادت من الواردات الأوروبية في ظل التفضيلات التجارية المستفادة من خلال الاتفاقية، وهو الأمر الذي يتوجب على الجزائر إعادة النظر فيه ومراجعة بنود الاتفاقية الأوروبية.

الفرع الثالث: شراكات تجارية إقليمية: في إطار الجهود الرامية إلى توسيع العلاقات التجارية الإقليمية قامت الجزائر بإبرام اتفاقيات تعاون اقتصادي

أولا: الشراكة الجزائرية مع الصين ضمن مبادرة الحزام والطريق: تسعى مختلف دول العالم إلى بسط نفوذها في القارة الإفريقية من خلال تقسم مناطق النفوذ فيها بما يحقق لها المكاسب الاقتصادية المرجوة وبما يساعدها في تعويض النقص في الموارد الأولية وعجز هياكلها الإنتاجية، والصين كغيرها من القوى الاقتصادية الفاعلة في المشهد الدولي تطمح إلى بسط نفوذها من خلال بعث مشروع"طريق الحرير القديم 2013" بتوظيف الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية كقوة ناعمة لاختراق القارة الإفريقية ودولها وإنشاء قواعد اقتصادية فيها .

1. الإطار العام لمبادرة الحزام والطريق: تعرف مبادرة الحزام والطريق(طريق الحرير الجديد بأنها مشروع اقتصادي عالمي يتكون من شقين الأول بري اسمه الطريق والثاني بحري اسمه الحزام، وبذلك يصبح اسم المبادرة الحزام والطريق Road and Belt Initiative أو حزام واحد طريق واحد One Belt, One Road في بعض المؤلفات يحمل اسم " طريق الحرير الجديد" نسبة إلى الطريق القديم، طرحه الرئيس الصيني

شي جين بينغ المبادرة سنة 2013 أثناء جولته في آسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا، حيث تشمل أكثر من 65 دولة من ثلاث قارات آسيا أوروبا وأفريقيا وبتعداد سكاني يزيد 65 % من مجموع سكان العالم حوالي أربعة مليارات ونصف نسمة، فضلا عن ذلك يستقطب حوالي 35 %من التجارة العالمية وأكثر من 31 %من الناتج المحلي الإجمالي العالمي[1].

الشكل رقم 3-09: خريطة طريق الحرير....الحزام والطريق.

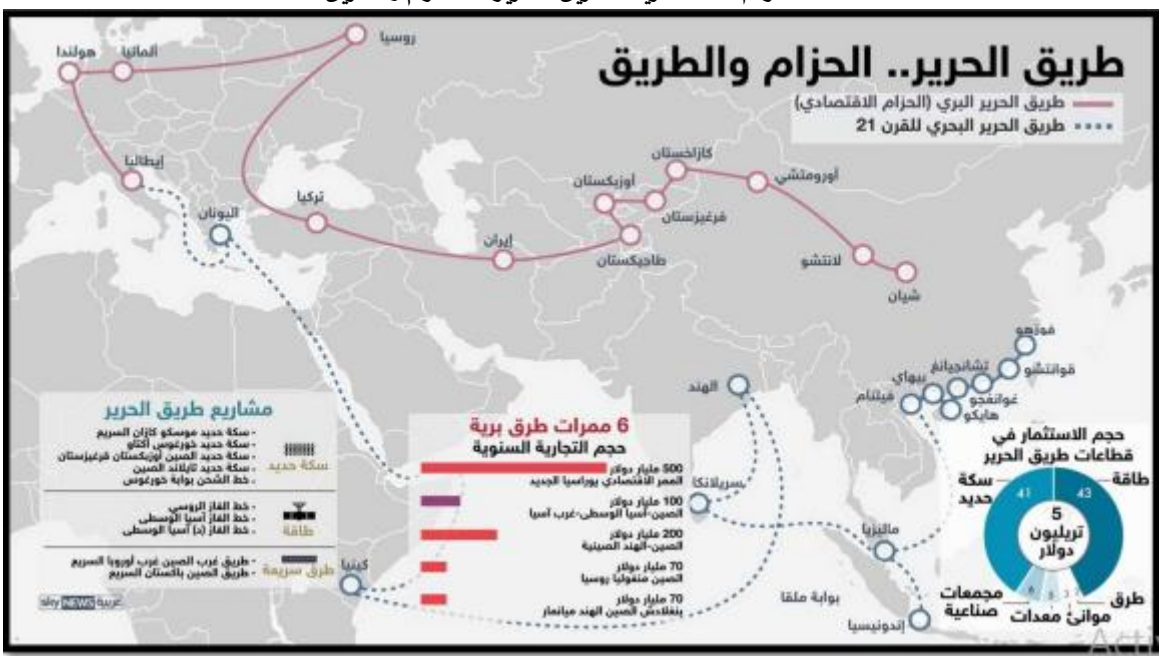

المصدر: أميرة أحمد حرزلي، مبادرة الحزام والطريق الصينية: الخلفية-الأهداف-المكاسب، ضمن كتاب مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، إصدارات المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين، الطبعة الأولى، 2019، ص72.

تمثل الخريطة أعلاه طريق الحرير ينقسم عبر ممرين الأول يتعلق بطريق الحرير البري(الحزام الاقتصادي) وهو ممر بري يمتد عبر شرق أوروبا والبحر الأسود وشبه جزيرة القرم وصولا إلى ايطاليا، والممر الثاني وهو ممر بحري الطريق البحري للقرن21 يمتد من الساحل الصيني عبر سنغافورة والهند ثم سوريا وصولا إلى كل من مصر وشمال إفريقيا أو عبر العراق وتركيا إلى البحر الأبيض المتوسط، تعبر مبادرة الحزام والطريق عن طموحات الصين في توسيع مجالات المشاريع الاستثمارية عبر دول ومناطق العالم في مجالات الطاقة والبنية التحتية والمجمعات الصناعية عبر ثلاث قارات وهي: آسيا وأوروبا وإفريقيا، لتعزيز العلاقات التجارية وتوسيعها إقليميا ودوليا

1.1 انضمام الجزائر لمبادرة طريق الحرير: يعبر انضمام الجزائر إلى مبادرة طريق الحرير عن الامتداد المتجذر للعلاقات الجزائرية الصينية في مجالات التعاون الاقتصادية لتحقيق الشراكات الهادفة إلى تطوير المقومات الاقتصادية الجزائرية من خلال ما ستكتسبه الجزائر في إطار هذه الشراكة من معارف وتقنيات تكنولوجية وجذب لاستثمارات هادفة من الصين.

فبناءا على مذكرة التفاهم الموقعة بين الجزائر والصين حول التعاون الاقتصادي في إطار مبادرة الحزام والطريق في العاصمة الصينية "بيكين" بتاريخ 4 سبتمبر 2018 والتي تم التصديق عليها بمرسوم رئاسي في 6 جوان 2019، تم التأكيد على مجالات التعاون محل الاتفاق والتي نذكرها في[2] :

-مجال تنسيق السياسات؛ وهي تعنى بتنظيم الاستراتيجيات والمخططات والسياسات التنموية الهامة للبلدين بالشكل الذي يعزز الموائمة بينهما ويوطد التواصل والتنسيق.

-مجال ترابط المنشآت؛ وذلك من خلال توطيد والمد الشراكات اللازمة من أجل دفع الترابط بين منشآت البنية التحتية التي تخدم الطرفين.

[1]: عمار شرعان، ضمن كتاب مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، إصدارات المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين، الطبعة الأولى، 2019، ص73.

[2]: شريفة كلاع، المشاريع التجارية والاستثمارية الصينية في الجزائر: أية تأثيرات تنموية في دعم وتنويع الاقتصاد الوطني؟، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 11، العدد02، 2022، ص916-918.

-**مجال تواصل الأعمال**؛ من خلال تكثيف الشراكة والاستثمار ونقل التكنولوجيا وتعزيز التجارة الثنائية بين الطرفين على أساس المكاسب المتبادلة بما يحقق تطوير البناء الصناعي وتحقيق التنويع الاقتصادي للجزائر بإتباع سياسات تشجيع الشراكات المتنوعة بين البلدين وإقامة المعارض الاقتصادية التي تعنى بترويج المنتجات للبلدين لتعزيز عمليتي التصدير والاستيراد خاصة للطرف الجزائري.

-**مجال تداول الأموال**؛ من خلال تشجيع المؤسسات المالية في كلا البلدين على توفير الدعم المالي مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف أجهزة الرقابة المالية للبلدين ومستويات الأمان فيهما والابتعاد عن تهريب العملة من خلال تشجيع فتح فروع للمؤسسات المالية لدى البلدين.

تعول الجزائر كثيرا على الاستثمارات الصينية خاصة في مجال الطاقة واستغلال المناجم وتطوير البنية التحتية في إطار مبادرة الصين "الحزام والطريق" التي سيستفيد منها الجزائر وكثير من البلدان النامية الإفريقية، من بين مجالات الاستثمار الحالية والمستقبلية التي تحظى باهتمام الطرفين الجزائر والصيني توجد العديد من المشاريع لا سيما المتعلقة بالبنية التحية مثل طريق الصحراء الذي سيربط شمال الجزائر بعاصمة نيجيريا لاغوس وكذلك طريق السكك الحديدية الذي سيغطي بدورهنفس الاتجاه وكذا التفكير في منطقة للتبدل الحر جنوب الجزائر وهو ما سيسمح بإيجاد سوق اضافية للمنتجات الجزائرية والصينية على حد سواء، من المجالات الاقتصادية التي تسعى الجزائر لإقامة شراكة فعالة مع الصين النقل البحري الذي لازالت الجزائر رهينة للشركات الأجنبية التي تهيمن عليه ويكبد الخزينة العمومية الكثير من النفقات مما يخلق لها عجزا دائما في ميزانيتها المتعلقة بالخدمات البحرية[1]، بشكل عام يستلزم ذلك توسيع العلاقات بالمناطق الصناعية عبر إفريقيا مع توطين الشركات التجارية الجزائرية في الدول الإفريقية للمساهمة في انتشار النوافذ التجارية عبر الأسواق الإقليمية للترويج للسلع والبضائع المحلية والمستوردة لدمجها في عملية إعادة التصدير، كما يمثل وضع إستراتيجية مبادرات إقليمية لإعادة التصدير عبر الجزائر ترتكز على تحديد النطاق الجغرافي لإعادة التصدير من خلال تعميق العلاقات مع الأسواق الحالية من خلال تفعيل عمل اتفاقيات الشراكة الاقتصادية أو عبر شبكات المكاتب التجارية في إفريقيا، أو من خلال الانفتاح على الأسواق إقليمية جديدة وإيجاد قطاعات منتجات جديدة غير مستغلة لا سيما تلك التي تنطوي على إمكانات قيمة مضافة عالية إضافة إلى إزالة العراقيل التي تواجه سير عمليات إعادة التصدير وذلك بالتعاون والتشاور مع القطاع الخاص، وهو ما يساعد الجزائر على جعلها وسيط تجاري بين الصين والدول الإفريقية من خلال مبادرة الحزام والطريق فبفعل تنوع المنتجات في الأسواق الصينية يمكن للجزائر تعزيز الوساطة التجارية عبر صفقات تجارية متخصصة حسب متطلبات الأسواق الإفريقية.

2. الدوافع التجارية لانضمام الجزائر إلى مبادرة الحزام والطريق: تسعى الجزائر في انضمامها إلى مبادرة الحزام والطريق(طريق الحرير الصيني) إلى تعزيز تنافسيتها في سوق الشحن الدولي في إفريقيا، فمن خلال التزام الصين في المبادرة بالمساهمة في إنشاء ميناء الحمدانية بشرشال باعتباره بنية مهمة في تعزيز قدرات النقل البحري في الحوض المتوسط الرابط بين الأسواق الإقليمية ضمن منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا والأسواق العالمية، حيث أن ربط الميناء بالطريق العابر للصحراء نحو إفريقيا يجعل الجزائر قطب صناعي عالمي من خلال تعزيز التبادلات التجارية بين الأسواق الإفريقية والأوروبية في المنتجات الأولية الخاصة بالصناعات العالمية من جهة أو تحويل الجزائر إلى منطقة تحويل صناعي للمنتجات المواد الخام الصادرة من إفريقيا ليتم تصنيعها وإعادة تصديرها عبر ميناء الحمدانية كونه نافذة كبرى للنشاط التجاري الإقليمي في إفريقيا، يمكن ضمن هذه المبادرة أن تتوجه الجزائر إلى تعزيز مركزها ضمن التجارة الإقليمية لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية من خلال خلق قطاع إعادة التصدير للمنتجات الإفريقية نحو العالم أو تصدير الواردات الصينية عبر طريق الحرير البحري إلى إفريقيا في خطوة لتعزيز القيمة المضافة للاقتصاد الوطني وزيادة المساهمات المباشرة وغير المباشرة للتجارة الخارجية غير النفطية ذلك أن توسيع نطاق إعادة التصدير جزء أساسي ضمن خطط تسريع التنويع الاقتصادي واستحداث مجالات جديدة ذات ميزة تنافسية، حيث يمكن أن تلعب مراكز إعادة التصدير جانب حيويا في التجارة الجزائرية بفعل أن عملية الوساطة التجارية التي تمارسها من خلال تلقي البضائع من المصدرين الصينيين أو الإفريقيين وإعادة تصديرها إلى الدول الإفريقية أو الى الأسواق الأوروبية بفعل التقارب الجغرافي تمثل قناة جديدة لتعزيز التجارة البينية الجزائرية الإفريقية كما تساهم في خلق سوق للمعرفة وشبكات تساعد على التبادل عبر الحدود وتعزز الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية في ظل ضرورة توفير إمكانات للنقل متعدد الوسائط والتخزين وخدمات تيسير

[1]: صالح زياني، يوسف بوعندل، العلاقات الجزائرية الصينية ومشروع شراكة استراتيجية شاملة وواعدة في ضوء مبادرة طريق الحرير الجديد، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 12، العدد01، جانفي 2023، ص68.

التجارة، فبتنامي قطاع إعادة التصدير تبرز ضرورة تنمية متطلبات القطاعات التابعة له مما يرفع من المردود الاقتصادي. ومنه تعتبر عملية إعادة التصدير من الاتجاهات الناجحة في تفعيل التجارة غير النفطية بالنظر تمثل تجربة دولة الإمارات الرائدة في هذا المجال مثال رائد حيث سجلت التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة تحقيق أرقاماً قياسية غير مسبوقة2 ترليون و 233 مليار درهم في عام 2022 بنمو نسبته 17 % مقارنةً مع 2021، فبعدما كانت تجارة الدولة قد تراجعت في عام 2020 بنسبة 12% مسجلة 1.496 تريليون درهم، قفزت بنسبة نمو 28% في عام 2021 محققة 1.911 تريليون درهم، لتواصل اتجاهها الصاعد بقوة في 2022، ووفقاً لما أظهره تقرير أصدرته وزارة الاقتصاد حول مؤشرات ونتائج التجارة الخارجية غير النفطيةللإمارات، فقد جاءت هذه الأرقام في عام 2022 مدعومة بنمو قياسي في الصادرات غير النفطية في مؤشر جديد على نجاح خطط تنويع الاقتصاد الوطني وكذلك إستراتيجية توسيع شبكة الشركاء التجاريين حققت فيه الصادرات الوطنية غير النفطية رقماً قياسياً في 2022 مسجلة 366 مليار درهم لأول مرة في تاريخها، وبنمو بنسبة 6 % مقارنة مع 2021، وبزيادة بنسبة 38% مقارنة مع 2020، و52 % مقارنة مع 2019. كما سجلت الصادرات غير النفطية للدولة مع أكبر 10 شركاء تجاريين نمواً بنسبة 7 %، وبلغت نسبة مساهمة الصادرات الوطنية غير النفطية في إجمالي التجارة الخارجيةللإمارات 16.4 % وذلك مدعوم بالنمو الكبير في كل من الواردات وعمليات إعادة التصدير[1]، وعليه لتعزيز المبادلات التجارية الجزائرية مع العملاق الصيني لابد من إستراتيجية حقيقية وتغيير عميق يمكنه أن يحقق تنوعا اقتصاديا وشراكة مؤثرة انطلاقا من[2] :

1.2 تعزيز قدرات رواد الأعمال والمقاولين: لتفعيل قدرتهم على الإبداع في تلبية احتياجات السوق، دون إيعاز من الدولة حيث تعتمد معايير (الإبداع والمخاطرة، وحسن التسيير ونقل الخبرات) كأسس في تقديم التحفيز، يساهم هؤلاء في بناء تنمية اقتصادية تدريجية تمهد الطريق لتنمية شاملة كما توفر لهم منظومة قانونية ومالية محفزة وقبل ذلك تكوينا كاملا في هذه المجالات تكون أهدافهم الرئيسية هي:

* زيادة الثقافة الاستهلاكية الوطنية عند المجتمع، بحيث تتطور الهياكل والخدمات لتحقيق جودة أكبر ومنافسة أشرف

*خلق هياكل وآليات إبداعية في علاقات الإنتاج والتسويق حيث تتبع المناهج وطرق ابتكار أشكال جديدة أكثر سرعة وأقل تكلفة.

2.2 بناء مراكز جذب اقتصادية: إن دخول الجزائر في شراكة مباشرة مع العملاق الصيني دون سوق قوية داخلية وإقليمية يعد خطرا، خاصة على الخط شرق-غرب، وفي العمق الجزائري والإفريقي، هذا الأمر يهدد استقلالية الاقتصاد الوطني وهو ضرورة ملحة لتطوير آليات جديدة تشكل هذه الأسواق حتى تتمكن من استيعاب الإنتاج وتدويره وإدارة الكتلة المالية وتحريك اليد العاملة.

3.2 تقديم تحفيز أكبر لرجال الأعمال والرواد الجدد وكذلك الموظفين داخل المؤسسات المؤثرةوالاقتصادية، وحتى الخدمات من صحة وتعليم، بحيث يرتبط التحفيز بالجهد المبذول، فكلما زاد الجهد والإنتاجية زادت التحفيز.

4.2إعطاء حرية أكبر في امتلاك وحفظ الحقوق وتوفير حماية قانونية للمؤسسات مهما كان حجمها حيث يصبح رائدالأعمال المبدع في أمان نفسي لأنه لن تتم سرقة إنتاجه ومجهوده، ولن يتم إرهاقه بالضرائب، مما يقودنا إلى ضرورة وجود تعديلات قانونية ومالية (منها قانون الضرائب) وتفعيلها وفق إستراتيجية شاملة ذات أبعاد سياسية وعالمية وثقافية وتربوية.

5.2 تشجيع الابتكارات التكنولوجية والاستثمار في الموارد البشرية بخلق آليات جديدة من أجل تسهيل هذه العملية وتسويقها.

ثانيا: الشراكة الإقليمية للجزائرفي إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تجدر الإشارة إلى أن الجزائر في تكوينها لعلاقات تجارية إقليمية انضمت إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرىبشكل جزئي صادقت فيها على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بموجب المرسوم الرئاسي رقم04-223 المؤرخ في تاريخ 03 أوت 2004 حيث دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ بالنسبة للجزائر ابتداء من 01 جانفي 2009 عقدت فيها العديد من الاتفاقيات الثنائية لتسهيل المبادلات التجارية، حيث تباينت التجارة البينية الجزائرية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ الخاصة بالمنتجات المستفيدة من التخفيضات الجمركية حيث قدر حجم المبادلات خارج المحروقات بين دول المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر والجزائر بـ742.7 مليار دولار (693 مليار دولار يخص الواردات ، 49.76 مليار دولار يخص الصادرات)، فقد سجل الميزان التجاري للجزائر

[1]: وزارة الاقتصاد لدولة الإمارات العربية المتحدة، الصفحة الرئيسية: التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات تواصل تسجيل مستويات قياسية، 2023، على الرابط: www.moec.gov.ae/-/التجارة-الخارجية-غير-النفطية-لدولة-الإمارات-توا، تم الاطلاع بتاريخ: 2023/09/07، على الساعة: 16:49.

[2]: بن جدو محمد الشريف، طريق الحرير الجديد وانضمام الجزائر للمبادرة، مجلة الأصالة للدراسات والبحوث، مجلد01، العدد02، 2019، ص34.

مع الدول العربية سنة 2009رصيد بـ- 146 مليار دولار مقابل حوالي 1.05 مليار دولار سنة 2008 و0.3 مليار دولار سنة 2007، يرجع هذا الانخفاض سنة 2009 إلى زيادة الواردات العربية على حساب الصادرات الجزائرية إلى الدول العربية حيث لا يتجاوز حجم المباد لات التجارية البينية نسبة 4% من إجمالي التجارة الخارجية التي تتم50% منها مع دول اتحاد المغرب العربي[1]، بالمقابل تشهد حصة الصادرات الجزائرية مستويات ضعيفة ومتباينة حيث بلغت1.9% سنة 2017 لترتفع الى 2.4% سنة 2019 ثم تعاود الانخفاض الى نقس المستوى الأول، أما حصة الواردات الجزائرية من المنطقة العربية فقد تزايدت من2% سنة 2017 لتقدر ب 2.2% سنة 2021 [2]، وعليه تمتلك الجزائر معدلات تجارية ضعيفة مع دول المنطقة العربية مقارنة بالامارات ومصر والسعودية ويرجع ذلك الى ارتفاع نسبة القيود المفروضة على التجارة البينية في اطار منطقة التجارة العربية والتي تشمل: طول مدة العبور بنسبة52.81%، ارتفاع كلفة النقل في بلد المنشأ بنسبة 51.69%، القيود الفنية التي تمثل 46.07%، عدم تطبيق اعفاء جمركي كامل في المنطقة حيث يتخذ نسبة 38.20%، تسبة الاحتكار تقدر ب21.35%، فيما تبلغ نسبة مراقبة الكميات والرسوم المماثلة 20.22 و 16.85% [3]، أدت هذه العوائق الى ضعف مجالات التنسيق والتكامل في مجالات الصناعات والسياسات وبالتالي تراجع الجدوى الاقتصادية من انضمام الجزائر للمنطقة التجارية.

ثالثا: الشراكة الإقليمية للاقتصاد الجزائري ضمن منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا

تعتبر الشراكة الإقليمية للجزائر ضمن منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا آخر افرزات الاتفاقيات الإقليمية التي سعت الجزائر إلى إبرامها والتصديق عليها في خطوة لتعزيز اقتصادها ضمن السوق الإقليمية الإفريقية لتحقيق فرص ومكاسب اقتصادية لم تحققها من تجارب الشراكات السابقة، حيث يمثل اندماج الاقتصاد الجزائري في منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا مجال التركيز في دراستنا.

[1]: فاضل عبد القادر، شليحي الطاهر، واقع التجارة البينية الجزائرية العربية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد12، تاريخ غير موجود، ص427.

[2]: تقرير الاقتصاد العربي الموحد 2022، ص 419.

[3]: الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، استشراف الافاق الاقتصادية العالمية والعربية 2015-2016 في ظل تزاحم التحولات والمتغيرات، التقرير السنوي رقم 08، أفريل 2015، ص30.

المبحث الثاني: العلاقات التجارية الجزائرية الإفريقية

تستمر الجزائر في ابرام علاقات تجارية مع مختلف الدول تمثل اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا أبرزها في الوقت الحالي كونها تشمل اتفاقية الجزائر مع دول اتحاد المغرب العربي كدول عربية افريقية اضافة الى الدول الافريقية الأخرى، تمثل هذه خطوة مجالا لتسريع التحول الإنتاجي وإحداث انتعاش اقتصادي خاصة بعد الاغلاقات التي مست مختلف الاقتصاديات جراء انتشار فيروس كورونا-19 عبر الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية المزمع خلقها في المنطقة الإفريقية في ظل تخفيف تكلفة التجارة في المنطقة ورفع القدرة التنافسية وتعزيز جذب الاستثمار لإحداث تنويع اقتصادي، كما تتيح افاقا للترابط التجاري بين أسواق الدول الافريقية في عديد المنتجات الاستهلاكية والوسيطة التي تزخر بها القارة مما يعزز القدرات الانتاجية المحلية والاقليمية لتغطية الطلب من دول القارة بدلا من اللجوء الى الاستيراد الخارجي لتعزيز التجارة البينية بشكل خاص، اضافة الى بناء الترابط في المجالات الاقتصادية الذي يحتاج تطوير البنية التحتية والصناعات التشاركية الضخمة والخدمات اللوجيستية والنقل وما يتبعه لتقوية العلاقات التجارية الاقليمية.

المطلب الأول: مستويات أداء التجارة الخارجية الجزائرية .
المطلب الثاني: واقع التجارة الجزائرية- الافريقية.
المطلب الثالث: معوقات اندماج الجزائر في منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا.

المطلب الأول: مستويات أداء التجارة الخارجية الجزائرية .

تتميز التجارة الخارجية الجزائرية باعتمادها على الصادرات النفطية بشكل أساسي الأمر الذي يعرضها إلى مختلف الأزمات التي تطال السلع الأولية من انخفاضات للأسعار وأزمات متعلقة بتحديد منظمة الأوبك لسقف الإنتاج والتصدير وهو ما يخلق عدم توازن في الميزان التجاري الخارجي متأثرا بتذبذبات أسعار البرميل الغير مستقرة ذلك أن مدا خيل الاقتصاد الجزائري الرئيسية تسجل من إيرادات تصدير البترول بنسبة 98% وهو ما يؤكد عدم تنوع التجارة الخارجية الجزائرية، عند هذا الحد سعت الجزائر في عديد المحاولات إلى رسم خطط لإنعاش الاقتصاد الجزائري وتنويع الصادرات بالشكل الذي يخفف من التبعية السلبية للإيرادات النفطية ومن ذلك الانفتاح على منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا باعتبارها سوق إقليمية واعدة لتعزيز التجارة البينية الإفريقية خارج المواد الأولية وخلق سلاسل قيمة إقليمية.

الفرع الأول: واقع التجارة الخارجية الجزائرية: تساهم كفاءة التجارة الخارجية الجزائرية في خلق سوق فعال وديناميكي، وباعتبارها مجالا لتزايد مختلف التبادلات التجارية الإقليمية والدولية في البضائع والخدمات ومختلف المنتجات المصنعة والوسيطة ذات القيمة المضافة العالية يمثل تنوع هذه التبادلات التصديرية عاملا أساسيا لرفع أداء التجارة الخارجية، وفي ظل تميز الصادرات الجزائرية بالتركز بشكل كبير على المنتجات النفطية باعتبارها الباب الرئيسي للإيرادات المالية الأمر الذي يزيد من حساسية الاقتصاد الجزائري لتقلبات أسعار المواد الطاقوية، لذا يمثل تنويع الصادرات غير النفطية ضرورة لتعزيز أداء التجارة الخارجية الجزائرية ضمن الشراكات التجارية الإقليمية لإحداث تنمية اقتصادية.

أولا: تحليل هيكل التجارة الخارجية الجزائرية: تتم دراسة هيكل التجارة الخارجية من عدة اتجاهات وهي:

1.تحليل هيكل الصادرات النفطية: يمثل التصدير المظهر الاقتصادي للدولة في الفضاء الدولي وذلك لما تملكه العملية التصديرية من أهمية في تحقيق إيرادات بالعملة الصعبة كما تعتبر عاملا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية، تركز الجزائر في عملياتها التصديرية على المنتجات البترولية فكلما بلغت أسعار النفط مستويات مرتفعة يؤدي ذلك الى زيادة عائدات النفط وبالتالي زيادة الفوائض المالية وتراكم احتياطيات النقد الأجنبي، والعكس من ذلك فحدوث اختلال في هذه الأسعار يجعلها تواجه عديد المشكلات في تنمية إيراداتها على أثر الأزمات التي قد يشهدها النفط وتذبذبات الطلب العالمي عليه كما وأن عدم التنوع في سلة الصادرات الجزائرية جعلها تعجز عن توفير بدائل حقيقة للمنتجات النفطية. بلغت الصادرات النفطية الجزائرية 35.82 مليار دولار أمريكي في 2019 أي بانخفاض قدره -14.29% عن سنة 2018 وهذا ناتج عن أزمة انخفاض أسعار النفط وانخفاض الطلب العالمي منه المصاحبة لتداعيات انتشار فيروس كورونا، تجدر

الإشارة إلى أن مختلف المساعي للحكومات المتعاقبة في الجزائر إلى وضع خطة عمل تهدف إلى تنويع الصادرات خارج المحروقات للخروج من الطابع ألريعي للاقتصاد الوطني لم تحقق أهدافها إلى يومنا هذا وهو ما تبينه الإحصاءات التالية:

جدول رقم 3-02 : هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2014-2022(نسبة مئوية).

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
صادرات المحروقات	**95.41**	**94.15**	**94**	**94.51**	**93.23**	**92.80**	**90.52**	**91.48**	**92.37**
صادرات خارج المحروقات	**4.59**	**5.85**	**6**	**5.49**	**6.77**	**7.20**	**9.48**	**8.52**	**7.63**

المصدر: تقارير بنك الجزائر حسب السنوات في الجدول، وموقع الرسمي للجمارك الجزائرية www.douane.gov.dz .

يوضح الجدول تطور قيمة صادرات المحروقات الجزائرية والتي تشهد تذبذبات طفيفة تتعلق بالتغيرات التي تطرأ على سعر البترول في السوق الدولية ومختلف الانعكاسات التي تنتج عن اختلالات العرض والطلب الدوليين للنفط لكن بالعموم تمثل صادرات المحروقات أكثر من 90% خلال سنوات الدراسة وهو ما يؤكد تركز الصادرات الجزائرية حول المنتجات الطاقوية باعتبارها سلعة أساسية في سلة الصادرات للتجارة الخارجية جعلت من الاقتصاد الجزائر اقتصاد أحادي الطابع، وبمقارنة نسبة صادرات المحروقات إلى الصادرات خارج المحروقات يتضح أنها تتميز بعدم التوازن حيث يبين أن قيمة صادرات المحروقات تفوق جدا الصادرات خارج المحروقات حيث قدرت بـ 90.52% مقارنة بـ 9.48% في 2020، ورغم أن نسبة الصادرات خارج المحروقات شهدت تذبذبات واضحة إلى أن النسبة لم تزد عن10% مما يؤكد عدم تنوع سلة الصادرات الجزائرية واعتمادها على المنتجات البترولية بشكل مفرط وهو ما يسهم في ضعف تركيبة الاقتصاد الوطني وهشاشة القاعدة الإنتاجية، إضافة إلى محدودية الشركاء التجاريين يحد من فرص نفاذ السلع الجزائرية إلى الأسواق الدولية.

2.تحليل هيكل التجارة للمنتجات غير النفطية: يتم تحليل هيكل تجارة المنتجات غير النفطية من خلال:

الجدول رقم 3-03: هيكل الواردات والصادرات غير النفطية(قيم بملايين دولار أمريكي).

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الواردات	**59670**	**52649**	**49436**	**48982**	**47589**	**43806**	**35421**	**37405**	**38757**
الصادرات	**1634**	**1485**	**1391**	**1367**	**2218**	**2088**	**1909**	**4500**	**5815**

المصدر: تقارير بنك الجزائر للسنوات 2019-2020-2021-2022.

1.2 التوزيع السلعي للصادرات غير النفطية: يظهر تطور الصادرات تراجع من 1634 مليون دولار سنة 2014 الى 1367 مليون دولار سنة 2017، ليرتفع سنة 2018 ويحقق قيمة 2218 مليون دولار بسبب توسيع التجارة مع دول المغرب العربي، الا أن انعكسات جائحة كورونا تسببت في تراجع الصادرات حيث قدرت في 2020 بقيمة 1909 مليون دولار بظهور موجة التعافي من المرض ارتفعت قيمة الصادرات غير النفطية في 2021 الى 4500 مليون دولار، أي بزيادة قدرها58.83% كما سجلت زيادات بمعدلات نسبية هامة بلغت 1.14 مليار دولار مقارنة بـ نة 2020 حيث قدرت نسبة الارتفاع بـ 64.56 % بمعدل بلغ 10.54 % من القيمة الإجمالية للصادرات، تمثلت أهم المواد المصدرة في صادرات الإسمنت بلغت 51,54 مليون دولار أي بزيادة قدرها 144.45%، وصادرات السكر بلغت 120 مليون دولار أي بزيادة 44.57 %، صادرات التمور بلغت 46,29 مليون دولار أي بزيادة قدرها 25.66%، صادرات الأسمدة المعدنية و الكيميائية الأزوتية بلغت 283,26 مليون دولار أي بزيادة تقدر ب 5.09% ، صادرات الزيوت و المنتجات الأخرى المحصل عليها من تقطير الفحم الحجري بلغت163 مليون دولار أي بزيادة 121.34%، صادرات المواد الغذائية بلغت 205 مليون دولار أي بزيادة تقدر ب 38.52%[1]، كما شملت الصادرات غير النفطية الجزائرية لسنة 2022 السجلة بقيمة 5815 مليون دولار، المنتجات غير المصنعة ضعيفة القيمة المضافة ومنخفضة النسب التصديرية تتمثل عموما في الفواكه والثمار صالحة للأكل، قشور حمضيات ومثيلاتها بقيمة تتجاوز 20 ألف دولار أمريكي، الحديد والصلب بقيمة تتجاوز 4 آلاف دولار أمريكي، ومنتجات ثانوية أخرى تتمثل في منتجات كيماوية غير عضوية زجاج ومصنوعاته حبوب وثمار زيتية[2] ، يرجع

[1]: احصائيات وحصائل متوفرة على الموقع الرسمي لوزارة التجارة وترقية الصادرات.

[2] : https://www.trademap.org/Product_SelProductCountry_Graph.aspx, 22/07/2023.

التباين في مستويات التصدير للمنتجات غير النفطية الجزائرية إلى ضعف جودة المنتجات المتوفرة وعدم امتلاك القدرة على توفير السلع مرتفعة الطلب في الأسواق العالمية مما يضعف من قيمة الصادرات وصعوبة نفاذها ،أيضا تنخفض نسب التجارة والمبادلات الخارجية مع الدول الأوروبية باعتبارها شريك تجاري رئيسي والدول العربية وحتى دول شمال إفريقيا بسبب ضعف تنوع المنتجات وارتفاع درجة تركيزها إضافة إلى العوائق المتعلقة بصرامة الإجراءات المطبقة المتعلقة بقواعد المنشأ ومعايير سلامة المنتجات، كذلك ضعف المحتوى التكنولوجي للمنتجات الجزائرية الناتج عن غياب المهارات والتكنولوجيات الباعثة للقيمة المضافة في العملية الانتاجية الأمر الذي رسخ النمط الانتاجي التقليدي المرتبط بالأنشطة غير المتطورة مما زاد من الفوارق بين منتجات المحتوى البسيط ومنتجات المحتوى المعقد غير المتاح في منجات سلة الصادرات.

2.2 التوزيع السلعي للواردات الجزائرية: تشهد الواردات الجزائرية مستويات انخفاض تدريجي منذ سنة 2014 التي حققت فيها قيمة 59.67 مليار دولار لتتراجع الى 43.80 مليار دولار سنة 2019 بسبب أزمة انخفاض أسعار النفط في 2014 و2019 التي نتج عنها تراجع الايرادات اضافة الى السياسات الحكومية الرامية الى خفض فاتورة الواردات وتشجيع المنتجات الوطنية، سجلت الواردات الجزائرية انخفاضا بنسبة 17.99% خلال سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 متأثرة بتراجع الواردات في المنتجات الزراعية وزيوت التشحيم سلع التجهيزات الصناعية المنتجات نصف المصنعة والسلع الاستهلاكية غير الغذائية بنسب تقدر بـ55%، 36.27%، 30.64%، 22.63%، 10.92%على التوالي[1]، تتجلى كثافة الاستيراد الجزائري للمنتجات والتي تتعلق بفئات المواد الغذائية(بلغت وارداتها 8.09 مليار دولار أمريكي سنة 2020 مسجلة ارتفاعا طفيفا بنسبة 0.28% مقارنة بسنة 2019)، الطاقة وزيوت التشحيم(تقدر حصتها بـ2.66% بقيمة 915.35 مليون دولار أمريكي مسجلة انخفاضا بنسبة 36.27% مقارنة بسنة 2019)، المواد الخام(بحصة قدرها 6.69% من القيمة الإجمالية للواردات أي ما يعادل 2.30 مليار دولار أمريكي حيث ارتفعت واردات هذه الفئة بنسبة 14.27%مقارنة بسنة 2019)، المنتجات نصف مصنعة(بحصة تقدر بـ 2327%خلال سنة 2020)، سلع التجهيزات الزراعية(بحصة واردات ضئيلة تقدر بـ0.60% أي بقدر 205.94 مليون دولار أمريكي كما أنها سجلت انخفاض شديد بنسبة 55% في 2020)، سلع التجهيزات الصناعية(بحصة واردات تقدر بـ26.63% أي ما قيمته 916 مليار دولار أمريكي)، السلع الاستهلاكية غير الغذائية(كالمنتجات الصيدلانية والأدوية أمصال مضادة ولوازم السيارات أقمشة منسوجة بحصة واردات تقدر بـ16.72% أي ما يعادل 5.75مليار دولار أمريكي في 2020)[2]، إتباعا لمستويات نسب واردات هذه المنتجات تعتبر سلع التجهيزات الصناعية من المنتجات الأولى في قائمة الواردات تليها المنتجات نصف مصنعة ثم السلع الاستهلاكية غير الغذائية وهذا راجع إلى كون نوع هذه المنتجات غير قابل للإنتاج محليا الأمر الذي يستلزم استيرادها لتلبية الطلب المحلي عليها سواء لتغطية الاستهلاك المباشر أو استخدامها في صناعات وطنية وهو ما يؤكد قصور القدرات الإنتاجية المحلية في خلق منتجات مرتفعة القيمة مما يزيد في اتساع فجوة ضعف التنمية الاقتصادية.

ثانيا: تحليل الهيكل الجغرافي للصادرات الجزائرية: تتميز التجارة الجزائرية بالتمركز الجغرافي حيث تتجه 58.14 % من إجمالي المبادلات في نحو دول منطقة الاتحاد الأوروبي، تمت 63.69% من الصادرات و 53.40% من الواردات في 2019 بقيمة قدرت بـ 45.21 مليار دولار أمريكي مقابل 51.96 مليار دولار خلال سنة 2018أي بانخفاض يقدر بـ -13%، بلغت فيها الصادرات الجزائرية نحو الدول الأوروبية 22.81 مليار دولار في 2019 مقابل 26.55 مليار دولار في 2018 بانخفاض يقدر بـ -14.08%، في حين بلغت واردات الجزائر ما قيمته 22.39 مليار دولار مقابل25.41 مليار دولار بانخفاض يقدر بـ11.87% تتم هذه المبادلات مع كل من فرنسا بريطانيا ايطاليا واسبانيا باعتبارهم الشركاء التجاريين الرئيسيين في التجارة الجزائرية حيث قدرت في سنة 2020 بـ 13.7%، 5.2%، 14.4%، 10.2% على التوالي كما سجلت تبادلات تجارية ومع تركيا بنسبة 8.8% [3] ، فيما بلغ حجم المبادلات التجارية مع الدول الآسيوية نسبة 23.92% لتبلغ القيمة الإجمالية 18.60 مليار دولار في 2019 مقابل 19.06 مليار دولار في 2018مسجلة تراجع طفيف بـ2.44% زادت فيه الصادرات بنسبة 11.28% وانخفضت فيه الواردات بنسبة 8.40% تمثل الصين والهند والسعودية وكوريا أهم شركاء الجزائر في منطقة آسيا، في حين تقدر المبادلات التجارية مع

[1]: المديرية العامة للجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر2020، جانفي 2021، ص 11.

[2]: المديرية العامة للجمارك، مرجع سابق، ص12-17.

[3]: الديوان الوطني للاحصائيات، حوصلة حول التجارة الخارجية من 1962-2020، ص237.

أمريكا الشمالية والجنوبية بـ9.52 مليار دولار أمريكي في 2019 تعتبر الأرجنتين والو.م.أ والبرازيل وكوبا أبرز المتعاملين فيها، من جهة أخرى تعرف المبادلات التجارية مع الدول الإفريقية ضعفا والتي تقدر بـ3.51 مليار دولار جرت معظمها مع مصر وتونس والمغرب،أما عربيا فلم يتجاوز متوسط التجارة البينية الجزائرية في إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية للفترة2017-2021 معدل 6.8% [1] ، في حين استأثرت التجارة مع اوقيانوسيا بقيمة صادرات قدرت بـ 531.20 مليون دولار وواردات قدرت بـ389.73 مليون دولار في 2019 برزت استراليا ونيوزيلندا كشركاء تجاريين للجزائر [2]، وبذلك تسجل اتجاهات التجارة الخارجية ضعف تدفق الصادرات خارج المنطقة الأوروبية لاسيما مع الدول الإفريقية والعربية التي تتميز بالقرب الجغرافي وهذا راجع بشكل أساسي إلى عدم استقرار المنطقة وتزايد الصراعات الداخلية الإقليمية إضافة إلى تزايد العوائق التي تحد من تعزيز التجارة البينية للمنطقتين والمتعلقة بضعف البنية التحتية وانقطاع سبل التعاون والتكامل في وضع السياسات التجارية صرامة الإجراءات المتعلقة تيسير التجارة ومختلف العوائق المرتبطة بالحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تحد من التجارة وتضعفها وبالتالي يعتبر التنويع الجغرافي للصادرات مجالا لتنويع الأسواق التجارية وضرورة حتمية لإنعاش التجارة والتخفيف من حدة تعرضها للأزمات الاقتصادية.

1.الطلب والعرض الدولي للمنتجات الجزائرية: يعطي الطلب والعرض الدولي على المنتجات الجزائرية صورة واضحة على مدى نفاذ السلع الوطنية إلى الأسواق الدولية كما يظهر القيمة المضافة منها إتباعا لنسبة الطلب عليها، يوضح الشكل الموالي:

الشكل 3-10: معدل نمو الطلب والعرض الدولي للمنتجات الجزائرية لسنة 2022.

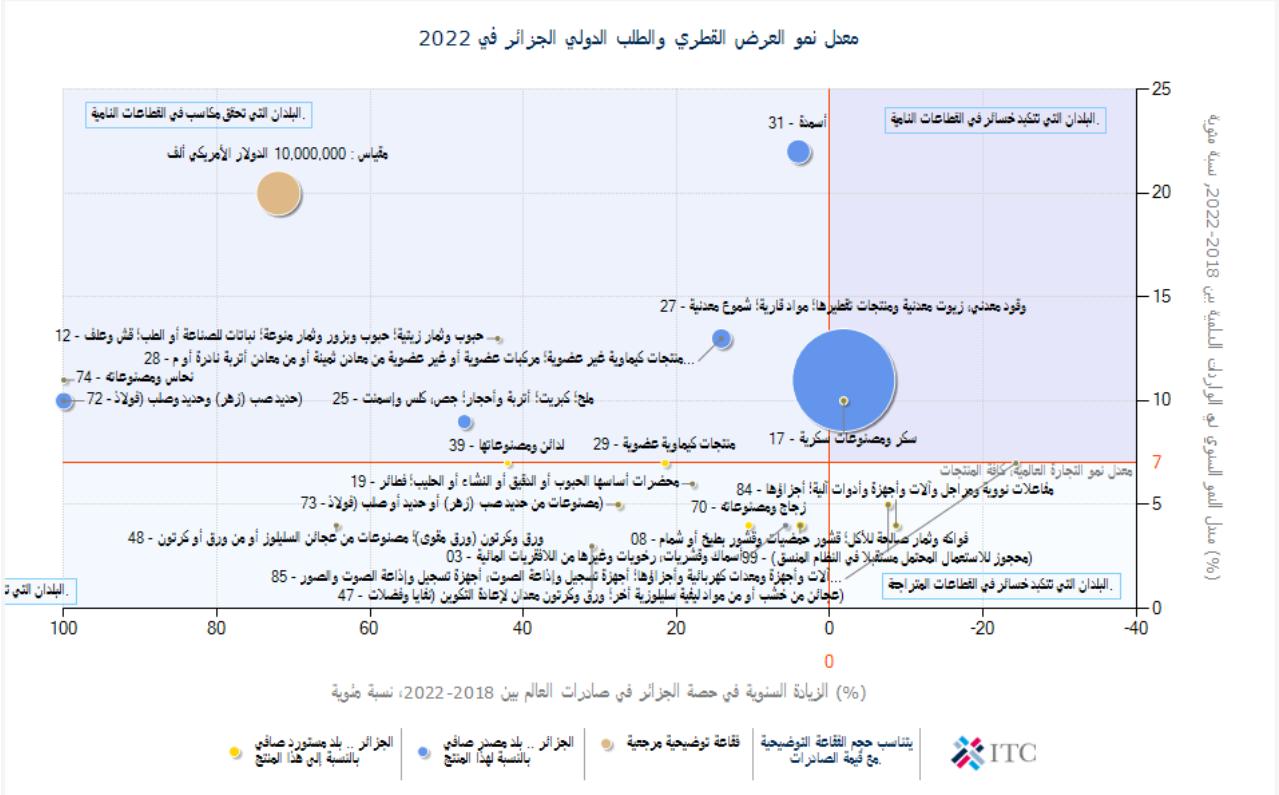

[1]: تقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبق ذكره، ص419.

[2]: احصائيات التجارة الخارجية، متوفرة على الموقع الرسمي لوزارة التجارة وترقية الصادرات الجزائرية.

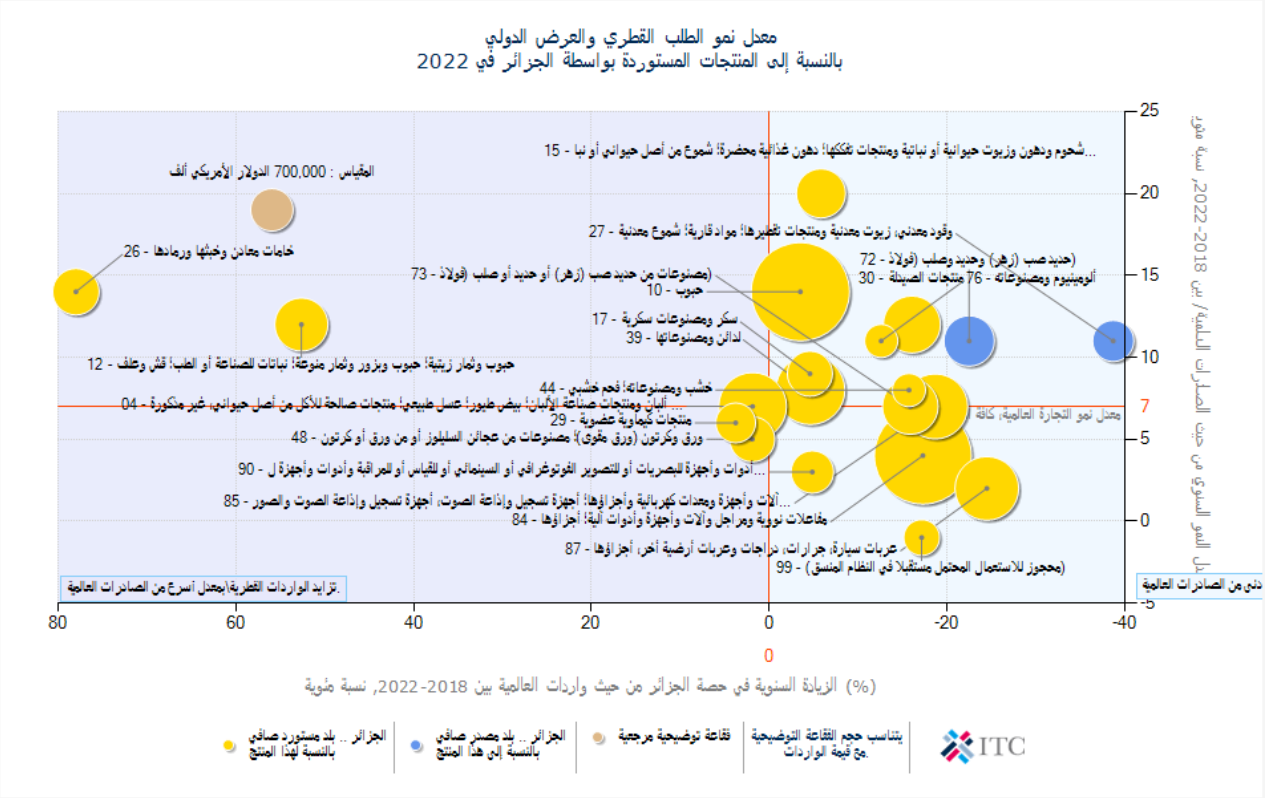

المصدر: بالاعتماد على trade map على الرابط التالي https://www.trademap.org/Product_SelCountry_TS.aspx.

يظهر الشكل المتعلق بنمو الطلب العالمي على السلع الجزائرية خارج المحروقات منتجات قليلة تتمثل معظمها في منتجات غذائية كالسكر ومصنوعات سكرية، منتجات كيماوية غير عضوية، منتجات الحديد والصلب وهي كلها منتجات منخفضة القيمة مما يجعل إيراداتها ضعيفة مقارنة بإيرادات تصدير المحروقات، في حين يظهر الشكل الثاني العرض الدولي بالنسبة للمنتجات الجزائرية المستوردة وهي تظهر بكثافة حيث أنها تتعدد وتتنوع بين خشب ومصنوعات، منتجات كيماوية عضوية، أدوات وأجهزة البصريات، آلات صناعية وسيارات ومركبات متعددة الاستعمال...وغيرها، وهو ما يخلق حالة عدم توازن بين العرض والطلب الدوليين على المنتجات الجزائرية مما يجعل هيكل التجارة الجزائرية مرتفع التركيز في الجانب التصديري ويخلق حالة من الهشاشة تجعل الاقتصاد الجزائري عرضة للانعكاسات التي تخلفها مختلف الأزمات التي تمس التجارة الدولية، هذا راجع إلى ضعف طبيعة الصادرات في المبادلات التجارية مع شركائها حيث لا تتجاوز المبادلات مع دول شمال إفريقيا نسبة 4.8% من الصادرات في 2019 ومع البلدان الأفريقية الأخرى8.2%، في حين تقدر بشكل أساسي مع أوروبا بنسبة 50.9% وبدرجة أقل مع الصين 5.3% والولايات المتحدة 5.8 %[1] في منتجات محدودة، علاوة على ذلك لا يزال تكامل السوق الجزائرية مع الأسواق الدولية غير كافٍ بسبب انخفاض نسبة المبادلات في السلع الوسيطة بسبب الضعف التصنيعي وطبيعة السلع المصدرة والمستوردة والتي تتميز بانخفاض قيمتها المضافة وضعف كثافة محتواها التكنولوجي إضافة إلى عدم قدرتها على تلبية متطلبات الأسواق الخارجية، وهو ما يجعل الجزائر أقل اندماجا في التجارة الدولية في منتجات القيمة المضافة العالية مما يدعو إلى ضرورة تنويع الأسواق للتقليل من المخاطر المحتملة في فترات الأزمات الاقتصادية فالتنوع مطلوب في السلع والأسواق المستوردة في نفس الوقت، على ضوء ذلك يعتبر تحفيز جانب العرض السلعي من المنتجات والتوجه إلى التخصص لتعزيز القدرات التصديرية من خلال تكثيف البحث والتطوير والاهتمام بحيازة التكنولوجيا وبناء قاعدة معلومات والدخول في تحالفات تجارية إستراتيجية كلها عوامل تساعد على تحسين القاعدة الإنتاجية وتساهم في نمو الطلب على المنتجات الجزائرية بشكل تنافسي يتصف بالنمو والاستدامة .

[1]: OCDE, DYNAMIQUES DU DÉVELOPPEMENT EN AFRIQUE 2022 , op cit, p221.

الفرع الثاني: مؤشرات قياس أداء التجارة الخارجية الجزائرية: تلعب التجارة الخارجية دورا محفزا في تعزيز إنتاجية الأنشطة الاقتصادية من خلال المحافظة على ديناميكية قنوات التصدير والاستيراد وتعزيز تنويعها لزيادة تنافسيتها في الأسواق العالمية، لذا يستدل بالمؤشرات التالية لتحليل أدائها[1]:

1. معدل التغطية ومؤشر* "Grubel Lioyd" : يتم حسابه بالعلاقة التالية:

$$GL_i = \frac{(X_i + M_i) - |X_i - M_i|}{X_i + M_i} = 1 - \frac{|X_i - M_i|}{X_i + M_i}$$

تظهر قيم مؤشري معدل التغطية ومؤشر جروبيل لمجموع منتجات أساسية خارج المنتجات النفطية وهي كالتالي:

جدول رقم3-04: التبادلات التجارية للجزائر حسب المنتجات(حصص نسبية%، القيم بالمليون).

و.إ	وحدات الاستخدام	الواردات			الصادرات			معدل التغطية %	مؤشر -Grubel Lioyd
	العنوان	دينار جزائري	دولار أمريكي	الحصة النسبية %	دينار جزائري	دولار أمريكي	الحصة النسبية %		
1	المواد الغذائية	1 026 307,60	8 094,91	23,54%	56 107,17	442,59	1,86%	5,47	0,10
2	الطاقة و زيوت التشحيم	116 051,47	913,35	2,66%	2 730 752,06	21 541,11	90,52%	2 353,33	0,08
3 و 4	المواد الخام	291 530,52	2 299,42	6,69%	9 066,41	71,52	0,30%	3,11	0,06
5	المنتجات نصف المصنعة	1 010 167,28	7 967,61	23,17%	204 248,03	1 611,18	6,77%	20,22	0,34
6	سلع التجهيزات الزراعية	26 110,44	205,94	0,60%	40,63	0,32	0,00%	0,16	0,003
7	سلع التجهيزات الصناعية	1 161 056,76	9 157,73	26,63%	11 512,25	90,81	0,38%	0,99	0,02
8 و 9	السلع الاستهلاكية غير الغذائية	729 096,23	5 750,68	16,72%	4 951,97	39,06	0,16%	0,68	0,01
	المجموع	4 360 320,30	34 391,64	100%	3 016 678,53	23 796,60	100%	69,19%	

المصدر: المديرية العامة للجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر2020، جانفي 2021، ص 46.

يظهر الجدول قيم مؤشر **جروبيل لويد** المحسوب حسب المنتجات سنة 2020 وهي تتراوح في المجال (0.003-0.34) تميل هذه القيم إلى الصفر وهذا يعني أن التجارة داخل الفروع intra-branche المنتجات ضئيلة أي أن تخصص التجارة هو اختصاص مشترك بين الفروع مما يعني أن عملية التصدير واستيرادها ليست بالقدر المتناسب حيث تبلغ الحصة النسبية لواردات المواد الغذائية23.54% وهي أكبر من الحصة النسبي لصادراتها والتي تقدر بـ1.86% على أثر ذلك تؤكد قيمة مؤشر جوربيل المقدرة بـ0.10 أن تجارة هذا الفرع من المنتجات ضعيفة وغير مولدة للقيمة كما أن قيمة معدل التغطية في ذات النوع يقدر بـ5.47% وهو يدل على ضعف قدرة تغطية صادرات المواد الغذائية لوارداتها مما ينتج عدم توازن الميزان التجاري في تجارة المنتجات الغذائية، تظهر باقي المنتجات نفس التحليل التجاري باستثناء منتجات الطاقة وزيوت التشحيم التي تبلغ حصتها النسبية للصادرات 90.52% أكبر من الحصة النسبية للواردات التي تقدر بـ2.66% هذا الفرق الكبير بين صادرات وواردات منتجات الطاقة وزيوت التشحيم جعل معد جروبيل يقدر بـ0.08 وهو يؤكد ضعف التجارة في نوع هذا المنتج ناحية التصدير أكثر من الاستيراد وهو التوجه العام للاقتصاد الجزائري بالتركيز على تصدير المنتجات الطاقوية ومشتقاتها، في حين يبلغ معدل التغطية أعلى نسبه له في تجارة منتجات الطاقة وزيوت التشحيم ليقدر بـ2353.33% أي أن تغطية الواردات تتم بصادرات المنتج نظير ارتفاع إيرادات هذه المنتجات في السوق الدولية ، يؤكد تحليل هذه المؤشرات تبعية التجارة الخارجية لتصدير المنتجات النفطية ومشتقاتها التي تعتبر إيراداتها عالية مقارنة بإيرادات تصدير منتجات أخرى في هيكل التجارة الجزائرية بسبب اتسام السلع غير النفطية بالبساطة وافتقارها إلى المحتوى التكنولوجي الذي يرفع من قيمتها المضافة وبالتالي انخفاض الطلب العالمي عليها ذلك أنها لا تلبي احتياجات ومتطلبات الأسواق الدولية، وهو ما يستلزم العمل لتأهيل ورفع أداء المؤسسات لتتكيف مع التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية

[1]: المديرية العامة للجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر2020، جانفي 2021، ص 46.

*: يسمح مؤشر جروبيل لويد بقياس المبادلات داخل الفروع لمنتج معين "وحدات الاستخدام" أو خدمة معينة ، وقد وضع من قبل "هيرب جروبيل& بيترلويد" في عام 1975، يتراوح هذا المؤشر بين(0و1) يتم الحصول على قيمة الصفر(0) عندما لا يقوم البلد المعني بالتصدير والاستيراد في نفس الوقت للمنتج للفرع(i)، ولا يتم الحصول على القيمة (1) إلا عندما يصدر البلد بقدر ما يستورد(ميزان تجاري متوازن)، حيث كلما كان هذا المؤشر يؤول إلى (1) كلما كانت التجارة داخل الفرع أكثر كثافة لهذا يكون تخصص هذه التجارة داخل الفروع وهذا يعني أن البلد المعني يصدر نفس الكمية التي يستوردها من منتج محل القياس، والعكس كلما كان هذا المؤشر يؤول إلى 0 كلما كانت التجارة داخل الفرع ضئيلة ويكون تخصص التجارة مشترك بين الفروع وهذا يعني أن البلد المعني إما أنه يقوم بالاستيراد أو التصدير للمنتج i.

وجعلها قادرة على تطوير وخلق منتجات تنافسية لتنمية الصادرات خارج المحروقات وتوسيع التبادلات التجارية في الأسواق الخارجية وتوزيع الاستثمار في قطاعات الاقتصاد المختلفة للتقليل من الاعتماد المفرط على قطاع واحد.

2. مؤشر هيرفيندال هيرشمان* Herfindahl-hirschmann : يحسب وفقا للصيغة التالية:

$$H_j = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}\left(\frac{X_{i,j}}{X_j}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

تتراوح قيم المؤشر بين 0 و 1 حيث كلما كانت قيمة المؤشر أكبر يكون تركيز الصادرات/الواردات أعلى، تظهر قيم المؤشر بالنسبة للتجارة الخارجية الجزائرية:

جدول رقم3-05: قيم مؤشر هيرفيندال هيرشمان عند التصدير والاستيراد.

(العدد الاجمالي للمنتجات عند الاستيراد/التصدير مجمعة في 3 أرقام ، محسوبة على أساس القيمة بالدولار الأمريكي).

	عند الاستيراد	عند التصدير
سنة 2019	0,4144	0,9384
سنة 2020*	0,3979	0,9129

المصدر: المديرية العامة للجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر 2020، جانفي 2021، ص 46.

استقرت درجة تركيز المنتجات عند الاستيراد 0.3979 خلال سنة 2020 منخفضا عن قيمته السابقة المقدرة بـ 0.4144 في سنة 2019 مما يعني أن تركيز الواردات قد انخفض وهذا نتيجة لاعادة فتح الاستيراد لمجموع منتجات كانت قد شطبت نتيجة سياسة تقليص الواردات التي انتهجتها الحكومة الجزائرية خاصة بتزامن ذلك مع أزمتي تفشي فيروس كورونا وانهيار أسعار النفط مما أدى الى تطبيق سياسة حمائية وفرض رسوم مرتفعة للحد من الواردات، بالمقابل قدرت قيمة مؤشر هيرفيندال هيرشمان للصادرات بمعدل 0.9384 في سنة 2019 و بمعدل 0.9129 في سنة 2020 نلاحظ أن التقديرين متقاربان جدا نظير اعتماد هيكل الصادرات على مجموعة قليلة جدا من المنتجات مما يرفع معدل تركز الصادرات المتعلقة بالمنتجات النفطية المكونة لسلة الصادرات في هيكل التجارة الخارجية، على ضوء ذلك تتميز الصادرات بالتركيز أكثر من الواردات وهو ما يعرض هيكل التجارة الخاجية لانعكسات الأزمات التي تؤثر بشكل مباشر في تركيبة الصادرات المنحصرة في المنتجات النفطية ومشتقاتها مما يزيد من ارتباط الاقتصاد الجزائري بمليعات المحروقات، بالتالي يجب وضع استراتيجيات حقيقة لتنويع الصادرات غير النفطية لتعزيز ديناميكية نشاط التجارة الخارجية وتنويع الأسواق..

3. مؤشر الانفتاح التجاري* : يتم حسابه بالعلاقة التالية:

الانفتاح التجاري=(الواردات+الصادرات)/الناتج المحلي الإجمالي x 100

تظهر قيم مؤشر الانفتاح التجاري بالنسبة للجزائر في الجدول الموالي:

الجدول رقم3-06: قيم مؤشر الانفتاح التجاري للجزائر 2014-2021.

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
قيم مؤشر الانفتاح التجاري(%)	62.1	59.7	55.9	55.3	58.1	51.8	45.8	50.3

المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية، الإصدار 3-4-5-6، للسنوات: 2019-2020-2021-2022 على التوالي.

*: يقيس المؤشر درجة تركيز المنتجات عند التصدير/الاستيراد(الخدمات غير مؤخوذة بعين الاعتبار)، حيث يبرز ما اذا كانت نسبة كبيرة من صادرات/واردات بلد معين تصدر من عدد محدود من المنتجات أو العكس من ذلك اذا كانت موزعة بصورة أكثر تجانسا بين عدد أكبر من المنتجات وهكذا يمكن استخدام هذا المؤشر كاشارة تنبيهية عن انخفاض مستوى تنويع الصادرات والواردات وما يمكن أن يترتب عن ذلك من نقاط ضعف اقتصادية بالتالي فان تطور هذا المؤشر يكون نتيجة حدوث تغيرات في البنية الانتاجية للبلد.

*: الانفتاح التجاري هو نسبة إجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي ، حيث يشير الانفتاح التجاري إلى الدرجة التي يندمج بها الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي من خلال التجارة الخارجية، كما يعتمد حجم التجارة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي على مجموعة متنوعة من العوامل منها مستوى تنافسية الدولة، ومدى الاعتماد على الواردات، بالإضافة إلى مدى التوجه الخارجي من خلال تبني سياسات تجارية تشجع على الانفتاح الخارجي وكذلك حجم الأسواق المحلية والخارجية.

يبين الجدول تراجع قيم مؤشر الانفتاح التجاري للجزائر من 62.1% في سنة 2014 إلى 55.3% في سنة 2017 نتيجة انعكاسات أزمة انهيار أسعار النفط في 2014 والتي أدت إلى انكماش الاقتصاد الجزائري نتيجة تراجع الإيرادات من تصدير المحروقات وعدم وجود بدائل اقتصادية تنويعية تغطي العجز الذي حققته الصدمة آنذاك، شهد مؤشر الانفتاح التجاري ارتفاع طفيف في سنة2018 أين قدر بـ 58.1% إتباعا للسياسات التي سطرتها الجزائر لإحداث تنويع اقتصادي والحد من التبعية التصديرية للمحروقات إلا أنه ينخفض مرة أخرى ليسجل أدنى مستوياته في 2020 بنسبة 45.8% نتيجة لتفشي فيروس كورونا الذي تسبب في اغلاقات واسعة لمختلف التبادلات التجارية العالمية وانقطاع خطوط الإمدادات الدولية والتي انعكست سلبا على الحركية التجارية العالمية، بالمقابل عكست حملة انتشار اللقاحات المضادة للفيروس عودة الحياة إلى طبيعتها تدريجيا مما ساعد في انتعاش الاقتصاديات بشكل بطئ وعودة المبادلات التجارية بين الدول الأمر الذي ساهم في ارتفاع مؤشر الانفتاح التجاري حيث قدر في 2021 بنسبة 50.3% إلا أن هذا الارتفاع يبقى ضعيف على الصعيد الكلي حيث يدل على أن الاقتصاد الجزائري ضعيف الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال ضعف التجارة الخارجية واتسامها بالتركز صادراتها في منتجات البترولية وارتباطها بالصناعة الاستخراجية ضعيفة القيمة المضافة وعدم امتلاك قاعدة صناعية وإنتاجية تمكنها من الاندماج في خطوط الإنتاج العالمية بالشكل الذي يساعدها على تعزيز الصناعات التحويلية والتركيز أكثر على المنتجات النصف مصنعة في تنويع صادراتها، هذا الوضع يجعل الاقتصاد الجزائري يعتمد على الواردات في توفير مختلف المنتجات لتغطية الطلب المحلي الاستهلاكي والخدماتي، على العموم لا تعبر معدلات مؤشر الانفتاح التجاري للجزائر عن الوضع الحقيقي للتجارة نظير تأثره بارتفاع أسعار صادرات النفط وارتفاع قيمة الواردات فالحقيقة أن الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات يعتبر اقتصاد منغلق بسبب ضعف صادرات المنتجات غير النفطية، عند هذا الوضع يمثل تعزيز القاعدة الإنتاجية وتنويعها إضافة إلى تبني سياسات تجارية تشجع الانفتاح التجاري الإقليمي والخارجي لتعزيز ديناميكية الأسواق المحلية وتوسيع الأسواق الخارجية ضرورة من أجل دعم وتعزيز التنافسية الاقتصادية.

4. تمركز المنتجات في السوق الجزائرية* : لتوضيح مستويات تركيز وتنوع المنتجات في السوق الجزائرية ومجالات نفاذها للأسواق الاقليمية والدولية، يظهر الجدول الموالي:

الجدول رقم 3-07: قيم مؤشرات القدرات الإنتاجية خلال الفترة 2000-2018(نسبة مئوية)

السنوات	رأسمال البشري	رأسمال طبيعي	طاقة	النقل	تكنولوجيا المعومات والاتصالات	المؤسسات	القطاع الخاص	التغير الهيكلي	إجمالي المؤشر
2000	42.6	54.4	28.6	8.2	3.4	31.4	76.3	16.6	22.8
2005	43.7	56.6	29.6	8.4	4.9	41.3	76.7	15.7	24.9
2010	46.4	55.6	28.5	8.2	6.7	35.7	77.8	16.1	25.5
2015	50.8	53.6	29.1	8.2	9.2	36.0	77.8	16.2	26.8
2018	51.9	45.2	29.1	8.5	11.3	35.5	77.9	16.2	27.8

المصدر: متاح على الموقع: https://unctadstat.unctad.org/FR/Pci.html

ويمكن عرض معطيات الجدول من خلال الشكل الموالي:

*: يظهر مؤشر القدرات الإنتاجية Indice des capacités productives حالة ونشاط القاعدة الانتاجية في الجزائر المتحكمة في في خلق المنتجات اللازمة والضرورية لإشباع السوق المحلية والاقليمية والدولية ومدى موافقة المنتجات الجزائرية لمعايير الجودة ومستويات تركيبها من خلال اعتماد العامل التكنولوجي للتمكن من فهم مصادر الضعف في القاعدة الإنتاجية والتمكن من تحديد محركات النمو اللازمة في الاقتصاد الجزائري للتقدم نحو أهداف التنمية الوطنية وذلك من خلال دراسة تطور مؤشر القدرات الإنتاجية بالاعتماد على ثمانية محددات فرعية متكاملة فيما بين بعضها.

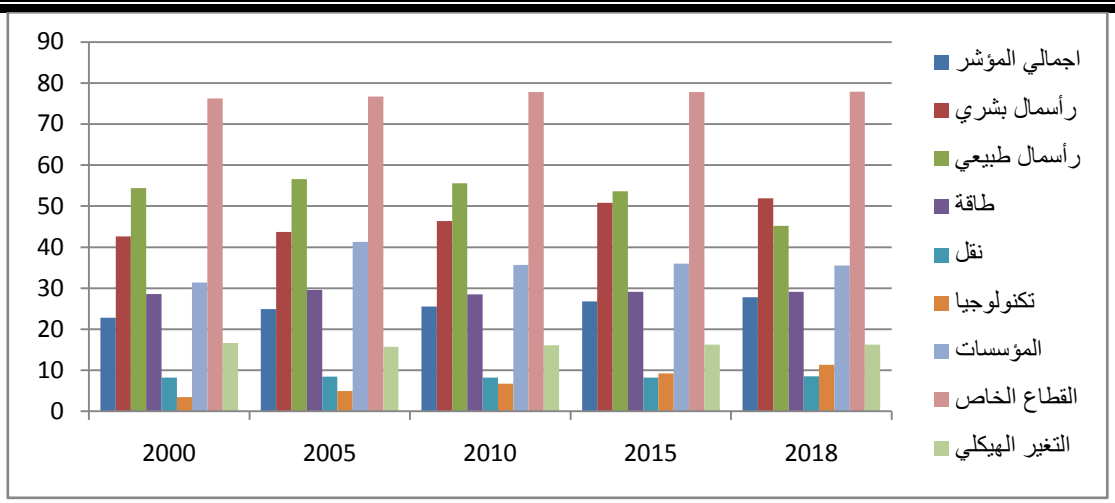

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول.

تظهر البيانات في الجدول تغيرات في مستويات المقدرات لمكونات مؤشر القدرات الإنتاجية وهو ما يثبته جليا الشكل الموافق لهته النسب، ذلك أن الجزائر تشهد نموا طفيفا لنسب المؤشرات خلال فترة الدراسة من2000-2018 أين سجلت ارتفاع في مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من3.4%سنة 2000 إلى 11.3%سنة 2018 والذي يفسر بالمساعي التي تبذلها الدولة في إطار جهود الرقمنة لمختلف المؤسسات والمعاملات التجارية بالتزامن مع الأهداف المسطرة لمواكبة التطورات التكنولوجية العالمية، كما تشهد نسب رأسمال البشري الطاقة المؤسسات والقطاع الخاص تطورات طفيفة من 42.6%-28.6%-31.4%-76.3% سنة 2000 لتبلغ 51.9%-29.1%-35.5%-77.9% سنة 2018 على التوالي في حين نلاحظ أن كل من النقل والتغير الهيكلي بقيا في نفس المستوى وهذا راجع إلى عدم تنفيذ مختلف المشروعات المسطرة محليا وإقليميا في مجال تطوير النقل بسبب مختلف العوائق المتعلقة بالتمويل والعوائق البيروقراطية أما التغير الهيكلي فهو حبيس التقييد والمخططات بسبب عدم نجاح الجزائر في التمكن من وضع الآليات اللازمة للتمكن من الخروج من التبعية للمحروقات وإحلال التنويع الاقتصادي، عند هذه الظروف يمثل تطور القدرات الإنتاجية ضعيف مما يزيد من تمركز المنتجات الجزائرية وضعف تنوعها وتطورها واعتماد السوق الوطنية على الواردات الخارجية من السلع والمنتجات الاستهلاكية المتنوعة بالمقابل العملية التصديرية محصورة في استخراج المنتجات الطاقوية التقليدية وتصديرها بشكل أساسي والاعتماد على إيراداتها في تغطية احتياجات الموازنة العامة.

5. مؤشر الميزة النسبية المكشوفة* Avantage comparatif révèle :

يكون للبلد "أ" ميزة نسبية مكشوفة في المنتج i عندما تتجاوز نسبة صادراته من المنتج (XAi)i إلى إجمالي صادراته من السلع نسبة الصادرات العالمية للمنتج إلى إجمالي الصادرات العالمية لجميع السلع ويعرف بالعلاقة التالية:

$$ACR_{Ai} = \frac{\frac{X_{Ai}}{\sum_{j \in P} X_{Aj}}}{\frac{X_{wi}}{\sum_{j \in P} X_{wj}}} \geq 1$$

تتألف الميزة النسبية المكشوفة للأونيكتاد من 10 معايير يتم على أساسها تحديد المنتجات والمعاملات محل التبادلات التجارية تتمثل في: المنتجات الغذائية والحيوانية الحية، المشروبات والتبغ، المواد الخام غير الصالحة للأكل باستثناء الوقود، مواد تشحيم وقود المعادن والمنتجات ذات الصلة، زيوت ودهون وشموع من أصل حيواني أو نباتي، المنتجات الكيماوية، البند المصنعة، الآلات ومعدات النقل،

*: يشير مؤشر الميزة النسبية المكشوفة الى ميزة الدول في منتج يميزها عن غيرها من الدول المنتجة للسلع ، حيث تكون السلعة ذات ميزة نسبية إذا كانت قيمة المؤشر أكبر من 1، وكون التجارة تخضع للتدفقات التجارية بين البلدان للاختلافات النسبية في الإنتاجية على الرغم من صعوبة ملاحظة هذه الاختلافات في الإنتاجية إلا أنه يمكن استخدام هذا الإجراء لإعطاء مؤشر عام وتقريب أولي للقوة التنافسية لصادرات بلد ما ، ولكن تجدر الإشارة إلى أن التدابير الوطنية التي تؤثر على القدرة التنافسية مثل التعريفات والتدابير غير الجمركية والإعانات وما شابه ذلك ليست مأخوذة في الاعتبار.

أصناف مصنعة متنوعة، المقالات والمعاملات. إلا أن صادرات الجزائر لا تضم كل هته المجموعات بل تمس أنواع معينةيوضحها في الجدول الموالي:

جدول رقم 3-08 : التدفقات التجارية للجزائروفقا لمؤشر الميزة النسبية المكشوفة للفترة 2014-2020.

نسبة الصادرات وقيمة مؤشر النسبية المكشوفة حسب سنوات الدراسة		مجموعات المنتجات										
		منتجات غذائية وحيوانية حية	مواد غير صالحة للأكل باستثناء الوقود		مواد تشحيم وقود المعادن والمنتجات ذات الصلة						المنتجات الكيماوية	
		سكر دبس وعسل	الفلين الطبيعي والخام	سماد خام	زيت البترول الخام	غاز طبيعي مسال	البروبان والبيوتان المسال	الغاز البترولي	المنتج البترولي المتبقي	الزيوت البترولية أو المعدنية	أنواع سماد أخرى	كيماويات غير عضوية
2014	قيمة الصادرات	230785	1573	96483	22017521	18239915	5539684	-	884177	12007678	311126	634185
	ACR	1.9	2.2	7.8	4.7	15.5	23.8	-	5.0	3.8	1.5	3.6
2015	قيمة الصادرات	150786	1828	95649	11891366	11914156	2803605	-	526825	6190235	420990	506777
	ACR	2.2	4.7	12.0	7.1	22.4	31.0	-	6.0	4.7	3.1	4.9
2016	قيمة الصادرات	233836	932	71823	11332004	9443967	2318227	23527	395576	5061742	447564	347490
	ACR	3.4	2.5	11.3	9.3	34.1	31.3	2.5	6.3	5.8	4.7	4.3
2017	قيمة الصادرات	228309	2101	55134	12718832	10790126	3150869	133341	561240	6451011	327041	382861
	ACR	2.9	4.6	8.8	7.7	32.5	30.1	9.7	5.8	4.9	3.0	3.7
2018	قيمة الصادرات	168618	1264	80407	6293479	13147011	2855300	117490	664134	15642862	460137	1843040
	ACR	2.4	1.8	11.6	3.6	29.5	20.2	7.1	5.4	6.5	3.5	13.5
2019	قيمة الصادرات	187492	963	41474	13071578	10998945	3222772	141157	833703	4924843	411406	1525008
	ACR	3.3	1.7	6.5	6.7	30.9	32.7	12.2	8.1	3.5	3.6	15.1
2020	قيمة الصادرات	134117	270	28814	7338372	5907354	2700937	104269	542881	3052999	339349	1016524
	ACR	3.3	2.8	8.1	9.1	36.8	44.3	17.3	10.6	5.0	4.7	17.7

المصدر: متوفر على الرابط https://unctadstat.unctad.org/FR/RadarAcr.html

من خلال استخراج القيم لصادرات الجزائر عبر فترة الدراسة المختارة من2014-2020 وتوضيح نسب مؤشر الميزة النسبية المكشوفة والتي تبين أن معظم صادرات الجزائر تتركز بشكل كبير في المنتجات البترولية ومشتقاتها والتي شهدت تباينات خلال فترة الدراسة حيثقدر مؤشر الميزة النسبية المكشوفة لصادرات الجزائر من زيت البترول الخام4.7% في 2014 وينمو بشكل متفاوت ليبلغ 9.1% في 2020 بالمقابل يعبر مؤشر الميزة النسبية المكشوفة لصادرات الجزائر من الغاز الطبيعي المسال36.8% في 2020 وهو ما يؤكد الطابع التصديري للمحروقات والمشتقات الطاقوية التقليدية في الاقتصاد الجزائري بالمقابل لا تمتلك الجزائر ميزة نسبية لمنتجات غير نفطية باستثناء منتجات السكر التي تطورت المبادلات التجارية فيها من1.9% سنة 2014 إلى 3.3% سنة 2020 إلا أنها تبقى ضعيفة ومحدودة أيضا تملك الجزائر ميزة نسبية في منتجات السماد الخام حيث تطورت التدفقات ا لتجارية من7.8% سنة 2014 لترتفع إلى 11.6% سنة 2018 ثم تشهد انخفاض في 2020 حيث قدرت بـ8.1% على ضوء ذلك تنحصر عدد السلع التي تتميز بميزة نسبية في هيكل الصادرات الجزائرية في سلعتين بفعل استحواذ الصادرات النفطية على نسبة تفوق 90% من إجمالي الصادرات السلعية ، هذا الأمر يتطلب ضرورة اعتماد الآليات

اللازمة لإحداث تغير هيكلي واعتماد التنويع الاقتصادي وخلق بدائل للصادرات النفطية من خلال تطوير القاعدة الصناعية والاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية.

6.مؤشر شروط التبادل التجاري* : تظهر قيم المؤشر بالنسبة للجزائر في الجدول التالي:

الجدول رقم3-09: قيم مؤشر شروط التبادل التجاري للجزائر للفترة 2018-2021.

السنوات	2018	2019	2020	2021	القيمة المعيارية	الترتيب*
مؤشر شروط التبادل التجاري	209.1	191.5	137.1	218.0	1.831	1

المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية، الإصدار السادس، 2023، ص44.

حلت الجزائر في المركز الأول على مستوى الدول العربية في قياس مؤشر التبادل التجاري حيث بلغت قيمة المؤشر 188.9% لمتوسط الفترة الممتدة من 2018-2021، إلا أنه بفعل أن المؤشر متعلق بالعلاقة بين مقدار الأموال التي يدفعها بلد ما مقابل وارداته ومقدار ما يحصله من الصادرات، حيث عند ارتفاع سعر صادرات دولة ما عن سعر وارداتها فإن ذلك يدل على أن شروط التبادل التجاري قد تحرك في اتجاه إيجابي وأن الدولة تتمتع بشروط تجارية إيجابية حيث يمكنها شراء المزيد من الواردات، الا أن الاقتصاد الجزائري يرتبط بإيرادات الصادرات المتأتية من المحروقات والتي تبقى مرتفعة ما دامت أسعارها مرتفعة ومستقرة في السوق الطاقوية الدولية وتنهار هذه الإيرادات بانهيار أسعار النفط وهي علاقة طردية لا تدل على وجود تبادلات تجارية ايجابية بل العكس من ذلك تؤكد هذه العلاقة ضعف تنافسية الصادرات والواردات الجزائرية بسبب تعرضهما لانعكاسات الأزمات الاقتصادية بشكل موازي مما يخلق حالة من عدم التوازن في التجارة الخارجية الجزائرية،بالمقابل تغطي إيرادات الصادرات النفطية في الاقتصاد الجزائري جانب من الواردات المتعلق بمنتجات غذائية ولوازم صناعية معدات نقل وأجزاؤها إضافة إلى سلع غير استهلاكية وهي كلها منتجات توجه إما للاستهلاك المحلي المباشر أو للاستخدام الجزئي في صناعات محلية بسيطة. حيث بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات في سنة 2018 معدل 90.5% لتنخفض بعدها وتبلغ 85.3%و 65.2% في 2019 و 2020 [1]، على التوالي بفعل انخفاض إيرادات الصادرات نتيجة انخفاض أسعار النفط في2019 وإتباع الحكومة الجزائرية لسياسة ترشيد الواردات من الخارج .

7.مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص* : تشكل الصادرات المحور الرئيسي للتنافسية الدولية والمساحة التي يترجم فيها أثر البيئة التنافسية على الاقتصاد، وتعتبر عناصر الديناميكية والتخصص في هيكل الصادرات أهم السمات التي تعكس تنافسيته في الأسواق الدولية، حيث أن السلع التي تتبع الطلب العالمي وبالجودة المطلوبة يسمح محتواها العالي من القيمة المضافة للدولة بتعزيز مكانتها في الأسواق العالمية بالحصول على حصص تصديرية أعلى[2]، بملاحظة ذلك على الاقتصاد الجزائري يظهر أنها تأتي في مراتب متأخرة من مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص رغم أدائها الجيد في بعض المؤشرات الفرعية المكونة له، فعلى الرغم من تحقيق نتائج إيجابية على صعيد فوائض الميزان التجاري بسبب ارتفاع إيرادات تصدير المنتجات النفطية في ظل الأسعار المرتفعة له،وكذلك بالنسبة لإجمالي التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي ونمو حصتها من الصادرات للعالم، إلا أن نسبة صادرات الصناعة التحويلية إلى إجمالي الصادرات السلعية تشكل المؤشر الرئيسي لضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري في الأسواق الدولية حيث استأثرت المنتجات النصف مصنعة بقيمة إجمالية قدرها 1.61 مليار دولار أمريكي في سنة 2020 مقارنة بـ1.95 مليار دولار في 2019 مسجلة نسبة انخفاض قدرت بـ- 17.67% [3]،

---

*: يقاس مؤشر التبادل التجاري من خلال النسبة بين أسعار التصدير إلى أسعار الاستيراد أي يشير المؤشر إلى العلاقة بين مقدار الأموال التي يدفعها بلد ما مقابل وارداته ومقدار ما يحصله من الصادرات، حيث أنه عند ارتفاع سعر صادرات دولة ما عن سعر وارداتها فإن ذلك يدل على أن شروط التبادل التجاري قد تحرك في اتجاه إيجابي وأن الدولة تتمتع بشروط تجارية إيجابية، كما يمكنها ذلك من شراء المزيد من الواردات.

* يشمل الترتيب الدول العربية ودول مقارنة معا.

[1]: Office National des Statistiques –Collections Statistiques N° 228/2022 Série E : Statistiques Economiques N° 107, EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES DE 2015 A 2020, AOUT 2022, p14.

*: يعكس مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص قيم مكوناته الفرعية على ثالثة مستويات، هي: الأداء الكلي، والحصص التصديرية وديناميكية الأسواق.

[2]: المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2012، الإصدار الرابع، ، ص32.

[3]: تقرير مديرية الجمارك، سبق ذكره، ص20.

بسبب توجهات الاقتصاد الجزائري نحو الصناعات الاستخراجية وعدم امتلاك القدرات اللازمة لتطوير الصناعات التحويلية، كما أن ارتفاع الرسوم الجمركية تعد أهم التحديات من وجهة تعزيز مبادلات الاقتصاديات، يمكن القول بأن الجزائر تحاول تحقيق تغير في مجال توسيع قطاع الصناعات التحويلية ولكن التحدي الأكبر يبقى متمثلا في تطوير ورفع حصص صادرات صناعاتها التحويلية مما يتطلب مزيداً من الجهود للارتقاء بهذا القطاع على مستويات الإنتاجية من خلال الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

8.مؤشر تغطية الواردات للطلب المحلي* : تظهر قيم المؤشر بالنسبة للجزائرمن خلال:

جدول رقم3-10: تطور قيم مؤشر تغطية الواردات 2018-2021.

السنة	2018	2019	2020	2021
قيم المؤشر(%)	27.1	24.3	21.2	23.8

المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية2022، العدد السادس، 2023، ص37.

تظهر قيم مؤشر تغطية الواردات للطلب المحلي في الجزائر تراجع قيمته من 27.1% في 2018 إلى 24.3% و21.2% في 2019 و2020 على التوالي وهذا راجع إلى السياسات التي تبنتها الجزائر في هذه الفترة والمتعلقة بتخفيض الواردات والاعتماد على المنتجات المحلية لتقليل تكلفة فاتورة الاستيراد التي أصبحت عبئ على الاقتصاد الجزائري خاصة مع توالي الأزمات المتعلقة بانخفاض أسعار البترول وانعكاسات انخفاض الطلب العالمي على المنتجات النفطية الجزائرية بسبب خسارة أسواق وحدوث تغيرات في الإمدادات، هذا الأمر انعكس سلبا على الإيرادات المالية لتصدير البترول باعتبارها تشكل النسبة الأكبر في الموازنة العامة. مما تسببت في انخفاض الاحتياطات الخارجية الرسمية من61.51 مليون دولار أمريكي سنة 2019 إلى 41.38 مليون دولا سنة 2021 نتيجة لذلك شهدت تغطية الاحتياطات الخارجية الرسمية للواردات السلعية في الجزائر من 17.2 مليون دولار أمريكي في 2019 إلى 13.3 مليون دولار أمريكي في سنة 2020[1] ، بالمقابل ارتفع مؤشر تغطية الواردات للطلب المحلي بنسبة طفيفة حيث قدر بـ23.8% في 2021 وهذا راجع إلى إعادة بعث سياسات استيراد عدد محدود من المنتجات التي تعتبر ضرورية بحكم عدم امتلاك القدرات اللازمة لإنتاجها لتلبية الطلب المحلي منها كاستيراد السيارات وبعض المنتجات المتعلقة بمواد البناء وغيرها، بشكل عام تعبر قيم مؤشر تغطية الواردات للطلب المحلي عن قيم ضعيفة أقل من30% هذا يعني أن النسبة 70% من الطلب المحلي يتم تغطيتها من الإنتاج المحلي والبقية يتم استيرادها من الأسواق الخارجية.

المطلب الثاني: واقع التجارة الجزائرية - الافريقية: شهدت العلاقات الاقتصادية ظاهرة اتجاه الدول إلى التكتلات التجارية الإقليمية التي تهدف إلى تعزيز التجارة البينية بين الأعضاء، وفي إطار ذلك تسعى الجزائر إلى توسيع اندماجها وتحرير تجارتها في إطار الاتفاقيات الإقليمية مع إفريقيا من خلال تصديقها على الاتفاق المؤسس لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا كخطوة لتعزيز مبادلاتها التجارية في إطار إقليمي ومشاركتها في السوق الدولية بكفاءة من خلال تنويع وتوسيع أسواق نفاذ المنتجات وفتح آفاق جديدة لتنمية صادراتها خارج المحروقات، مع تحقيق مكاسب اقتصادية جراء تحسين قدراتها التصنيعية والتنافسية عبر الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية التي تتيحها المنطقة ، والاستفادة من الاستثمار والدعم المالي والتجاري الذي تضمنه سياسات المنطقة للدول المنتمية إليها.

الفرع الأول: انضمام الجزائر لاتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا: انضمت الجزائر إلى اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا لتعزيز قدراتها الاقتصادية من خلال استغلال التسهيلات التي تضمنها مجالات السياسة لهذه الاتفاقية من أجل الاندماج في تبادلات تجارية إقليمية جديدة تدعم تنويع خطوط التصدير وتحقق مكاسب اقتصادية.

أولا: اتفاقيات الجزائر في اطار افريقيا: اكتسبت اتفاقيات التجارة الإقليمية باعتبارها معاهدات بين دولتين أو أكثر تحدد فيها قواعد التجارة لجميع الموقعين وتهدف عادة إلى تشجيع حرية حركة السلع والخدمات عن طريق إزالة الحواجز التجارية مكانة بارزة كأدوات لتطوير التجارة وتعزيز التصنيع والتنويع الاقتصادي، والجزائر كمعظم الدول تسعى للاندماج في هذه الاتفاقيات لتحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي بفعالية.

---

*: يتم احتساب الطلب المحلي من خلال طرح الصادرات والواردات السلعية من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يقيس نسبة تغطية الواردات للطلب المحلي كما يشير ارتفاع القيمة إلى أن الطلب المحلي يتم تغطيته من الأسواق الخارجية.

[1]: تقرير الاقتصاد العربي الموحد، مرجع سابق، ص435.

الشكل رقم3-11: التغطية الجغرافية لاتفاقيات التجارة الإقليمية للجزائر في إفريقيا.

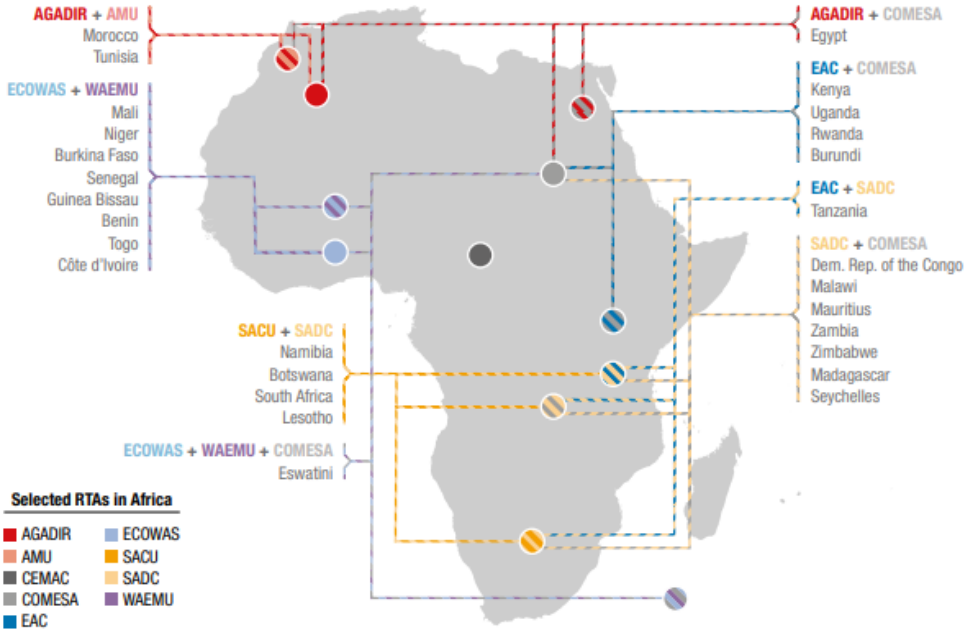

Source : UNCTAD, HANDBOOK ON SPECIAL ECONOMIC ZONES IN AFRICA, Towards Economic Diversification across the Continent,2021 ,p62.

يبين الشكل انضمام الجزائر جغرافيا إلى اتفاقيات إقليمية افريقية محددة متمثلة في اتحاد المغرب العربي واتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا، ذلك أن اتفاقيات التجارة الإقليمية تغطي مجالات السياسة المتعلقة بللوائح التجارية الجمركية وغير الجمركية ، سياسة المنافسة والملكية الفكرية وقواعد المنشأ وتساهم في خفض التكاليف المتعلقة بالتجارة على الشركاء التجاريين مما يعزز توسع نطاق التكامل متعدد الأطراف. بالنظر زاد عدد اتفاقيات التجارة الإقليمية بشكل مطرد في جميع أنحاء العالم حيث ارتفع من أقل من 50 اتفاقية تجارية إقليمية نشطة في عام 1995 إلى أكثر من 350 اتفاقية[1]، وحيث تم اعتماد بناء شبكات من اتفاقيات التجارة الإقليمية كنهج مرن لزيادة التكامل الاقتصادي ونتيجة للتوترات العالمية التي تضعف النظام التجاري متعدد الأطراف تم تمييز الاتفاقيات **"الإقليمية العملاقة"** مثل الاتفاقية الشاملة والتقدمية للشراكة عبر المحيط الهادئ**(CPTPP)** تضم أكبر الاقتصاديات في آسيا وأستراليا ونصف الكرة الغربي إضافة إلى اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا**(AFCFTA)** والتي تشمل قارة بأكملها وتعد أكبر اتفاقية تجارية إقليمية في العالم تغطي 54 اقتصاد إفريقي، فبتغير مجالات السياسات التي تغطيها الاتفاقيات التجارية الإقليمية الأمر الذي جعلها تكتسب الطابع التمييزي العميق من خلال انتقالها من معالجة القضايا المتعلقة بالتعريفة الجمركية والقضايا الحدودية الخاصة بالجمارك لتتوسع وتشمل: تكامل أسواق السلع والخدمات وعوامل الإنتاج والقواعد المنظمة لمجالات التعريفات والخدمات والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية، إضافة إلى القيود التي تحد من قدرة الحكومة على اتخاذ إجراءات من شأنها تحويل مسار التكامل الاقتصادي بما في ذلك الحواجز التنظيمية والتدابير الصحية والدعم والقواعد المنظمة للمنافسة وحماية الحقوق[2]، هذه الميزة للاتفاقيات التجارية الإقليمية فتحت المجال للدول الإفريقية ومنها الجزائر لتعميق تكاملها الاقتصادي ضمن اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا كفرصة في ظل خفض تكاليف التجارة وزيادة معدلات نموها لتعزيز المنافسة الإقليمية وتنظيم الدعم المحلي لتنمية الصادرات الإقليمية والاستفادة من توحيد المعايير التجارية والبيئية أو اعتماد معايير إقليمية متفق عليها بدلا من العالمية لتعظيم المكاسب من المنطقة وتحقيق النمو الاقتصادي .

[1]: UNCTAD, HANDBOOK ON SPECIAL ECONOMIC ZONES IN AFRICA, Towards Economic Diversification across the Continent,2021 ,p60.

[2]: ميشيل روتا، صعود الإقليمية التميزية، مقال متاح على موقع صندوق النقد الدولي، 2023، الرابط: www.imf.org/ar/Publications/fandd/issues/2023/06/the-rise-of-discriminatory-regionalism-michele-ruta، تم الاطلاع: 2023/08/16 على الساعة: 19:31.

ثانيا: تصديق الجزائر على اتفاقية منطقة التجارة الحرة لإفريقيا: تعد الجزائر الدولة الأكبر مساحة في إفريقيا وتمتلك موقعا استراتيجيا هاما على الخارطة الاقتصادية والجيوسياسية كونها تعتبر البوابة الرئيسية لشمال إفريقيا والمنفذ الرئيسي للضفة الأخرى من المتوسط وبتزايد الاهتمام نحو تجسيد التكامل الاقتصادي الإفريقي للاندماج في الاقتصاد العالمي قررت الجزائر بتاريخ 21 مارس 2018 بكيغالي رواندا التوقيع على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية إضافة إلى البروتوكولات الثلاث المتعلقة بتجارة السلع وتجارة الخدمات وتسوية النزاعات، في هذا الإطار شرعت الجزائر بشكل رسمي في إجراءات التصديق على هذه الاتفاقية القارية بتاريخ28 فيفري 2020 وأصدرت في نفس السياق بتاريخ 29 ديسمبر 2020 قانونا متعلقا بالتصديق على الاتفاقية المنشئة لهذه المنطقة الحرة، وتكون الجزائر بذلك قد انضمت إلى 44 دولة افريقية ممن أكدوا عزمهم على تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية الإقليمية الإفريقية.

كنتيجة لهذه المصادقة شارك وزير التجارة وترقية الصادرات أنذاك في أشغال الاجتماع التاسع(09) لمجلس وزراء منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا ZLECAF المنعقد يومي 25 و 26 جويلية 2022 حضوريا بأكرا(غانا)، تم خلال هذا الاجتماع قبول العرض الجزائري المتعلق بالجداول المؤقتة للامتيازات التعريفية حسبما أفاد به بيان لوزارة التجارة وترقية الصادرات الجزائرية حيث أوضح البيان أنه تم قبول29 عرض فقط من أصل 46 عرضا مودع لدى أمانة منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا للتأكد من توافقها مع الإجراءات والطرق المتفق عليها، تشكل هذه الوثيقة حسب بيان الوزارة "أداة أساسية للبدء الفعلي في المبادلات التجارية البينية الإفريقية وذلك باحتساب تخفيض جمركي تدريجي لمدة 05 سنوات بالنسبة لـ90% من التعريفة الجمركية ولمدة 10سنوات بالنسبة لـ 07% من التعريفة الجمركية، أما نسبة 3% المتبقية فتبقى غير معنية بالتخفيض لأنها تخص المنتجات الحساسة" يتم تحديدها من طرف كل بلد[1].

الفرع الثاني: أداء المبادلات التجارية الجزائرية في أسواق الدول الإفريقية: تتيح التجارة بين الجزائر والدول الإفريقية فرصاً لتعزيز التبادلات التجارية الإقليمية والحد من التبعية إلى الدول خارج المنطقة الإفريقية بالشكل الذي يساهم في بناء صناعات زراعية وصناعية وخدماتية بالاعتماد على المدخلات الإقليمية من أجل تقليل التكاليف ورفع تنافسية التجارة البينيةلتحقيق النمو والتنمية المستدامين في أفريقيا، كما يساعد ذلك في رفع قدراتها الوقائية للحد من سرعة التأثر بالصدمات العالمية والمساهمة في التنويع الاقتصادي من خلال رفع القدرة التنافسية للصادرات وإحداث فرص العمل.

أولا: الهيكل السلعي للمبادلات التجارية الجزائرية الإفريقية: بالتزامن مع عزم السلطات الجزائرية النفاذ إلى السوق الموحدة الإفريقية وإرساء البني التحتية التي تمكن من بلوغ المنتجات الجزائرية دول الجوار وغرب إفريقيا، تشير الأرقام الرسمية في السنوات الأخيرة إلى أن نسبة المبادلات التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية لم تتجاوز نسبة5%في 2020 مقارنة بسنة 2017 التي بلغت فيها 3.7% ثم ارتفعت إلى 4% في 2018 و4.5% في 2019حيث ينتظر من اندماج الجزائر في منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا دفعا لتدعيم التجارة الخارجية وإيجاد مكانة للمنتجات المحلية من المواد الغذائية ومنتجات المعادن ومنتجات نصف المصنعة داخل أسواق القارة[2]، على العموم تؤكد معطيات الجمارك ضعف المبادلات التجارية للجزائر مع الدول الإفريقية المقدرة بمعدل1.55% في 2019 مقارنة بعام2018 بلغت فيه قيمة مجموع المبادلات 3.51 مليار دولار مقابل 3.46 مليار دولار، ارتبطت بحصة صادرات دول الاتحاد المغرب العربي من المنتجات الجزائرية بمبلغ 2.17 مليار دولار مقابل حوالي 2.18 مليار دولار بانخفاض قدره 0.56% في حين بلغت الواردات من هذه المنطقة ما قيمته 1.34 مليار دولار مقابل 1.27 مليار دولار أي بارتفاع بلغ 5.16 % ، وشملت عملية التصدير هذه منتجات زراعية وصناعية إضافة إلى مواد التنظيف، ومقارنة بسنة 2019 فقد تم تعزيز عمليات التصدير بالتوجه نحو السوق الموريتانية بمنتجات متمثلة في مواد التجميل والتنظيف ومواد أخرى صناعية ومنتجات زراعية بقيمة مالية من العملة الصعبة فاقت2.9 مليون أورو[3]، بالمقابل شهدت الصادرات الجزائرية الإفريقية تحسنا طفيف حيث بلغت 112 مليون دولار سنة 2019 لترتفع إلى 129 مليون دولار في 2020 في حين تراجعت الواردات الجزائرية الإفريقية من 202 مليون دولار سنة 2019 إلى 169 مليون دولار سنة 2020 إتباعا لذلك يبقى العجز مسجلا في الميزان التجاري للمبادلات الجزائرية

---

[1]: الصفحة الرسمية لوزارة التجارة وترقية الصادرات، https://www.commerce.gov.dz، 2022/07/31، على الساعة11:52.

[2]: كعبش اسلام، مقال بعنوان: الجزائرتراهن على أبوابها الحدودية لغزو افريقيا اقتصاديا، نشربتاريخ 21 جوان 2021، متوفرعلى الرابط: Récupéré sur . https://www.skynewsarabia.com/business/1441587، تم الاطلاع بتاريخ: 2023/03/27، على الساعة 20:51.

[3]: سعودي ايمان، دور منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، مجلة التمويل والاستثماروالتنمية المستدامة، المجلد7، العدد02، ديسمبر2022، ص138.

الإفريقية إلا أن مستويات العجز تراجعت من -90 مليون دولار إلى -40 مليون دولار سنة 2020، يظهر هيكل واردات السلع في سنة 2020 حسب مجموعة المنتجات من المنطقة الإفريقية استيراد كل من الأطعمة والمشروبات والتبغ بنسبة 83.2 %، الطاقة وزيوت التشحيم 0.1%، مواد أولية 9.6 %، المنتجات الخام 0.1%، منتجات نصف مصنعة 0.5 %، معدات صناعية 3.6%، بضائع للاستهلاك 2.9%[1]، بالمقابل تسجل الصادرات الجزائرية إلى إفريقيا مستويات منخفضة تقدر بنسبة 0.6% في سنة 2020 (اخر سنة لتوفر الاحصائيات) تمثلت المنتجات التي صدرتها الجزائر إلى إفريقيا في: الوقود المعدني والزيوت المعدنية ومنتجات التقطير الخاصة بهم، المواد البيتومينية الشمع المعدني، المواد الكيميائية غير العضوية، المركبات غير العضوية أو العضوية من المعادن الثمينة ، والعناصر المشعة، سماد، السكريات والحلويات، المواد الكيميائية العضوية[2]، كلها ترتبط بمنتجات ضعيفة القيمة المضافة، على ضوء ذلك يمثل ضعف خطوط التصدير للمنتجات الجزائرية نحو دول القارة الإفريقية عن تنامي الصعوبات التي تحول دون توجه المصدرين الجزائريين إلى السوق الإفريقية إضافة إلى غياب سياسات تجارية واضحة تدفع بتعزيز المبادلات التجارية مع الدول الإفريقية.

ثانيا: التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية في إفريقيا: يظهر التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية في إفريقيا أن الجزائر تقوم بالاستيراد من إفريقيا أكثر من التصدير إليها بمعنى أن شبكة توزيع المنتجات تتسم بالتشتت نظير انخفاض المبادلات التجارية المتعلقة بالتصدير الذي يكسب أهمية كبيرة في الاندماج في الأسواق الإقليمية والعالمية ويساعد في نمو الهيكل التجاري، يظهر الجدول الموالي :

جدول رقم3-11: التطور الجغرافي للتجارة الجزائرية مع إفريقيا 2015-2020(مليون دج).

		جنوب افريقيا	كاميرون	كونغو	كوت ديفوار	غانا	نيجيريا	سينيغال	زمبابوي	ليبيريا	بوتسوانا	مصر	المغرب	تونس	ليبيا	موريتانيا	توغو
2015	صادرات	31.4	/	/	2274.2	188.9	/	71.8	/	/	/	50420.5	64032.3	86002.6	2288.7	5799.9	936.7
	واردات	18603.6	1371.9	424.0	11072.5	280.7	66.8	853.4	274.5	0.1	8.0	48968.7	21569.0	45868.8	815.1	3.3	/
2016	صادرات	31.9	/	/	878.8	271.7	/	846.1	/	/	/	31315	54539	65952	3393	4210	135
	واردات	6791.5	982.9	142.8	13096	92.5	145	97.3	437.7	1504.9	30.7	52104	29511	47171	00	25.3	/
2017	صادرات	50.6	/	/	705	1745	/	3022.5	/	/	/	50994	50273	84102	2114	5588	3120
	واردات	4417.6	2041.3	114.7	8946.5	221.8	215.7	189	76.7	0.5	1.9	46687	29009	36575	31.9	30.5	/
2018	صادرات	44.8	/	/	3175.7	1226.5	/	1644.2	/	/	/	44284	76744	111162	2858	4652	1955
	واردات	5485.7	824.1	169.4	8602.5	710.2	83.7	96.5	38.2	0.1	4.1	64174	25033	38041	834	24.2	/
2019	صادرات	49.8	/	/	2668.6	1870.6	/	2279.7	/	/	/	25151	50641	164099	3456	2902	1099
	واردات	5476.9	392.1	221.2	10298	168.7	487.1	65.4	650.3	17.0	3.7	69750	22916	39803	3534	52.5	
2020	صادرات	3815.9	/	/	2351	1916.2	/	2257.7	/	/	/	22305	57407	122500	6268	3312	182
	واردات	3783.2	970.2	174.5	9972.6	1742.5	531.6	125.9	431.8	0.0	1.4	70924	20407	28932	752	92.7	/

[1] : ONS, Collections Statistiques N° 228/2022 Série E, op cit, p56.

[2] : African Statistical Yearbook, Annuaire Statistique pour l'Afrique 2021,profile Algeria, p 103.

Source : Office National des Statistiques –Collections Statistiques N° 228/2022 Série E : Statistiques Economiques N° 107, EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES DE 2015 A 2020, AOUT 2022, p20,21,63,64.

تظهر قيم الصادرات والواردات الجزائرية الإفريقية حجم العلاقات التجارية التي تربطها بعضها البعض، حيث تتميز بضعف مستوياتها ذلك أنه بشكل عام تترجم التجارة مع إفريقيا في المبادلات التجارية القليلة القائمة بين الجزائر ودول اتحاد المغرب العربي حيث تصدر الجزائر إلى المغرب بنسبة 4.3% تونس 0.1% مصر 0.8% ليبيا 0.2% وموريتانيا 2% في حين تستورد منها بنسبة لا تتجاوز 0.7%، بالمقابل تشهد التجارة مع الدول الإفريقية كجنوب إفريقيا كوت ديفوار سينغال وأخرى موضحة في الجدول مشهدا أكثر ضعفا للمبادلات التجارية لا تتجاوز فيه الصادرات 0.1% في سنة 2020، يرجع هذا الضعف في الأداء التجاري الجزائري الإفريقي من جهة للتجارة غير الرسمية المنتشرة في المناطق الفرعية لممر الطريق العابر للصحراء باعتبارها سببا في عدم الوقوف على النسب الحقيقية للتجارة الجزائرية مع الدول الإفريقية. على سبيل المثال حالة التجارة غير الرسمية بين الجزائر وشمال مالي والقضايا على الحدود والتي أظهرت فيها كل من الجزائر ومالي تسجيل فوائض مالية تجارية في ظل عدم وجود تصرحات رسمية على تدفقات للصادرات والواردات بين البلدين حيث ذهب تقدير حجم التجارة الأسبوعية في مالي في عام 2014 بحوالي 0.74 مليون دولار قدرت على أساس ذلك الواردات المالية بنحو 30 مليون دولار في السنة، هذا المبلغ أقل بنحو الثلثين مما كان عليه في 2011 المقدر بأكثر من 85 مليون دولار من الجزائر إلى مالي نتيجة عبور 120 شاحنة الحدود كل أسبوع، ومع ذلك صرحت السلطات الرسمية الجزائرية عن 1.02 مليون دولار في الصادرات والماليين 1.89 مليون دولار في الواردات في عام 2011 ، وهو ما يمثل 1.2% و 2.2% على التوالي من الحجم المقدر للتجارة غير الرسمية أما في 2014 بلغت الهوامش حوالي 20% مقابل 30% في عام 2011[1]، من جهة أخرى يمكن ربط ضعف الأداء المحدود للمبادلات التجارية الجزائرية الإفريقية نظير ارتباطها بالأسواق الخارجية الأوروبية والآسيوية والأمريكية بشكل أكبر من توجهها للأسواق الإفريقية، وهو الوضع الذي تتسم به معظم الدول الإفريقية ذلك أن التجارة الإفريقية خارج القارة أكبر من تجارتها داخل القارة، كما أن ضعف قدرة الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الجزائري منعها من توفير عرض تنافسي قابل للتصدير إلى الأسواق الإفريقية إضافة إلى أن بيئة الأعمال غير الكفؤة حالت دون القيام بالدور الترويجي للمنتجات وموارد الاقتصاد الجزائري حتى تكسب زخما بالقدر الذي يساهم في حدوث تحولات إقليمية في التوجهات التجارية للدول الإفريقية من خلال تصدير واستيراد متطلباتهم الصناعية من مواد خام وسلع وبضائع استهلاكية من الجزائر.

المطلب الثالث: معوقات اندماج الجزائر في منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا.

رغم المزايا والمكاسب الاقتصادية التي يتطلع الاقتصاد الجزائري وباقي الاقتصاديات الإفريقية تحقيقها نتيجة تعزيز العمل التجاري ضمن منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا، إلا أن عدم جاهزية الاقتصادي الجزائري بنيويا إضافة إلى عدم امتلاك القدرات الإنتاجية والتنافسية اللازمة تجعل التكامل التجاري الإقليمي للجزائر ضمن المنطقة بين مخاطر وانعكاسات الفشل في تجسيد صورة السوق التجاري الإفريقي المشترك في النظام التجاري العلمي بشكل فعال وحقيقي، على ضوء ذلك يمثل الوقوف على نقاط الضعف التي تعوق اندماج الاقتصاد الجزائري في منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا للتعمق فيها وتحليلها منطلقا أساسيا لتعزيز فرص الاندماج في الاقتصاد الإفريقي الإقليمي.

الفرع الأول: معوقات متعلقة بالاقتصاد الجزائري: تمتلك الجزائر إمكانيات تصدير غير محققة نحو إفريقيا لذا يمثل تحديد وتحليل المعوقات التي تواجه الاقتصاد الجزائري في إطار الانضمام لمنطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا خطوة مهمة لإيجاد السياسات والتدابير اللازمة للحد منها والتغلب عليها والحد من الخسائر التي ستنجم من الانضمام للمنطقة، على اعتبار أن التنفيذ التام للاتفاق لم يتم بعد بسبب عدم استكمال العديد من المسائل المتعلقة بالاتفاق يمثل الوقوف على الصعوبات التي تعرقل نفاذ الصادرات الجزائرية للمنطقة الإفريقية سبيلا للاندماج الحقيقي في النظام التجاري للمنطقة.

أولا: عراقيل هيكلية تنظيمية: تتعرض الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات إلى صعوبات وعوائق يمكن عرض أهمها في ما يلي:

1.ارتفاع التكاليف الإدارية والبيروقراطية لعملية التصدير؛ صنفت الجزائر حسب مؤشر تسهيل وتيسير التجارة عبر الحدود الذي يعنى بالتركيز على تفاصيل تكلفة التبادل التجاري في عملية التصدير اعتمادا على عدد الإجراءات اللازمة لعملية التصدير والفترة الزمنية

[1] : unctad, IsDB, the trans-saharan road corridor, op cit, p148.

المستغرقة لإنهاء الإجراءات الرسمية بدءا من الاتفاق التعاقدي النهائي بين طرفي العملية وانتهاء بتسليم الشحنة، في المرتبة172 سنة 2020، حيث قدر الوقت اللازم للتصدير المتعلق بالالتزام بإجراءات الحدود بـ 80ساعة مقارنة بالمتوسط العربي المقدر 57.6 ساعة، في حين قدر الوقت اللازم للتصدير المتعلق بالتقيد بالإجراءات والوثائق بـ149 ساعة وهو جد بعيد عن المتوسط العربي المقدر بـ74.6 ساعة في حين استقرت تكلفة التصدير المتعلقة بالالتزام بإجراءات الحدود عند593 دولار أمريكي وتكلفة التصدير المرتبطة بتقيد إجراءات الوثائق عند مستوى374 دولار أمريكي(مقارنة بالمتوسط العربي لهما المقدر بـ498.5 دولار أمريكي و261.1 دولار أمريكي على التوالي) [1]، إضافة إلى ضعف المرافقة الفعالة للمؤسسات المرشحة للتصدير وغياب شباك لصالح المصدرين لتخفيف الإجراءات الإدارية والرقابة الصارمة على النقد الأجنبي فالمعوقات المرتبطة بتعقد وبطء إجراءات التصدير وسوء برامج الدعم الموضوعة من السلطات العمومية لترقية الصادرات التي لم تلبي احتياجات المؤسسات المصدرة، فرغم إنشاء الكثير من هيئات الدعم والمساندة للشركات المصدرة (algex, promex, caci, cagex, anexal, optimex, ...ect)، ما تزال الإجراءات البيروقراطية تعطل صادرات الجزائر وتزيد من طول مدة انتظارها في الموانئ، يزيد على ذلك تقادم البنية التحتية (الموانئ، المطارات، السكك الحديدة، وسائل الشحن والمناولة) وارتفاع التكاليف للعملية التصديرية في مقابل تدني الخدمات المتعلقة بالتجارة الخارجية(البنوك، الجمارك، التأمينات، غرف الصناعة والتجارة....).

2.غياب حوافز التصدير وإهمال المؤسسات الجزائرية لتطوير عملية التصدير؛ لارتباط عملية تمويها بالمدخلات الإنتاجية وتمويلها بعوائد النفط التي كانت تحصل عليها مباشرة من طرف الدولة، إضافة إلى ضعف علاقتها بالأسواق الخارجية ما جعلها تفتقد إلى المرونة والتدرب في مجال التصدير وتسيير الأنشطة والمخاطر الدولية المرتبطة بها[2]، كما يعود ذلك أيضا إلى غياب اتفاقيات تجارية تربطها بالدول الإفريقية مباشرة مما يؤدى إلى ضعف القدرة التنافسية في الأسواق الإفريقية نظير القيود التعريفية المرتبطة ببعض القطاعات التي تتمتع فيها الجزائر بمزايا إنتاجية مثل المواد الكيميائية والأسمدة والمواد المعدنية التي تعاني من غياب الحوافز التصديرية مما يتسبب في ضعف الوصول إلى الأسواق الإفريقية وفقدان المنتجات الجزائرية لفرص تبادلات تجارية متاحة.

3.تنامي حجم القيود المتعلقة بالإجراءات الإدارية الجمركية؛ تصطدم الصادرات الجزائرية عند نفاذها للأسواق الخارجية الافريقية بمعوقات تنامي حجم القيود التعريفية وغير التعريفية وبعراقيل إدارية مفروضة من طرف الدول الأجنبية خاصة المتعلقة بالقيود غير التعريفية والتي تلجأ الدول إلى استخدام القيود الفنية والبيئية ضمنها ضد وارداتها من السلع كشكل من الأشكال الحمائية في ظل تصاعد التعريفة الجمركية على المنتجات المصنعة نظير ارتفاع قيمتها المضافة. على سبيل المثال في الاتحاد الأوروبي تظهر مؤشرات التقييد التجاري (indices de restriction commerciale) أن الحماية عن طريق القيود غير التعريفية تظل في مستويات مرتفعة جدا مقارنة بالحماية بالقيود التعريفية كما وتختص حماية المنتجات الزراعة بهذه القيود غير التعريفية أكثر من المنتجات المصنعة[3]، كما تواجه الصادرات الجزائرية صعوبات ناتجة عن ارتفاع حجم العراقيل عند محاولة النفاذ إلى الأسواق الإفريقية خاصة ما تعلق بطول مدة العبور للسلع والمنتجات الذي يتصدر قائمة المعوقات الأساسية التي ستواجه التجارة البينية الإفريقية، حيث يترتب عن الوقت الضائع والمهدور على الحدود زيادة في جملة التكاليف، إضافة إلى ارتفاع تكاليف النقل والحصول على تأشيرة سلامة قواعد المنشأ والقيود غير التعريفية الفنية وقيود التراخيص والاحتكار، والالتزام بتخفيض الحماية عبر القيود الكمية قيدا هو الآخر أمام الصادرات المنتجات غير النفطية ويجعل من المكاسب الناتجة عن اندماج الجزائر في منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا ضئيلة ومحدودة.

ثانيا: معوقات ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية نتيجة اعتمادها على المدخلات المستوردة:والتي يمكن أن تشمل أبعاد إنتاجية في الاقتصاد الجزائري وتصنيعية ومستويات الأداء والكفاءة التي تتحكم في تنافسية الصادرات نحو الأسواق الإفريقية، يمكن توضيح ذلك من خلال:

[1]: المؤسسة العربية لضمان الاستثماروائتمان الصادرات، إحصائيات عمليات ضمان الاستثماروائتمان الصادرات في الدول العربية، 2020.

[2]: لطرش ذهبية، كتاف شافية، متطلبات تنويع الصادرات الجزائرية غير النفطية في ظل المستجدات التجارية الدولية، مجلة الدراسات لجامعة ثليجي الأغواط، الجزائر، العدد 56، 2017، ص341.

[3]: implication of global value chain for trade, Investment, Development and jobs, OECD, WTO, UNCTAD, paper prepared for the G-20 leader summit, saint Petersburg, russian Federation, september 2013, p. 17.

1.ضعف القدرات الإنتاجية للمؤسسات الجزائرية التي تعد بعيدة نسبيا عن الكفاءة الإنتاجية والتنافسية للمؤسسات الدولية التي تتحكم في معايير الجودة؛ بسبب ارتفاع تكاليف إنتاجها الناتجة عن ضيق الأسواق المحلية مما يحد من تحقيق وفرات الإنتاج الداخلية والخارجية وارتفاع تكاليف استيراد مدخلات الإنتاج وعدم القدرة على مجاراة التطورات التكنولوجية والفنية الدولية، حيث يتسم قطاع التصدير الجزائري بانخفاض القدرات التصديرية الكلية لعوامل الإنتاج خارج المحروقات(1.5% الصناعات الغذائية، 0.8%المعدات والمنتجات الحديدية،6.3%صناعة الكيماوية والبلاستيك،0.1% صناعة الخشب الورق والجلود)[1] ، وهذا راجع بشكل أساي إلى ضعف المهارات التقنية وتدني مستوى عنصر العمل إضافة إلى غياب اقتصاديات الحجم. فبالرغم من محاولات تنمية المهارات المعرفية وفرص التدريب والتشجيع على تطبيق الأساليب المتقدمة في العملية الإنتاجية ، إلا أن نمو إنتاجية الفرد الجزائري سجلت مستويات ضعيفة مما أدى إلى اعتماد الأداء التصديري على المزايا النسبية المتوفرة محليا بدلا من اعتماد عناصر التنافسية الهيكلية باعتبارها من المحددات الأساسية في بناء القدرات التنافسية الرائدة[2]، مما يؤثر سلبا على تنمية القدرات التصديرية للمؤسسات ويقلص من قدرتها على توفير العملة الصعبة للاقتصاد الوطني لتمويل الواردات، فكون الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج تمثل معيار مهم لتقييم الإنتاجية وعلاقتها بالكثافة التكنولوجية والأداء الاقتصادي لتعزيز تنافسية الصناعات، أثبتت الدراسات في هذا المجال أن الدول الناجحة في الانفتاحيات التجارية الإقليمية هي التي تعزيز الإنتاجية في القطاعات التي تستخدم تكنولوجيا عالية ذلك أنه توجد علاقة طردية بين نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وتنمية حجم الصادرات[3].

2.ضعف المصدرين الصناعيين خارج قطاع المحروقات؛ تعرف معوقات التصدير بأنها القيود التي تعيق المنشآت الاقتصادية أو تقل من قدرتها على بدء أو تنمية أو الحفاظ على العمليات التجارية في الأسواق الخارجية، في هذا الشأن سعت السلطات الجزائرية إلى اعتماد إجراءات وهيئات تتدخل في عملية التصدير للتوجه بالمصدرين المحليين نحو القطاعات الصناعية إلا أن اعتمادها بشكل كبير على المدخلات المستوردة من مواد أولية وقطع غيار يجعلها غير قادرة على التحكم في تكلفة المنتجات المحلية مما يتسبب في ضعف تنافسيتها في السوق الوطنية والإفريقية على حد سواء، هذا الأمر يجعل السوق الجزائرية تواجه تحدي الاستيراد أكثر من التصدير بمعنى أنه بسبب ضعف تنافسية المنتجات المحلية فان منطقة التبادل الحر ستسمح للمنتجات الإفريقية بمنافسة المنتج المحلي وتجعل الجزائر سوقا لسلع دول كبرى في القارة مثل مصر والمغرب ونيجيريا وغيرها مما يرفع فاتورة الاستيراد بدل رفع مدا خيل التصدير، عند هذا الوضع يشكل فتح سوق للمنتجات الأجنبية تحديا كبيرا للمنتجات الجزائرية[4].

3.ضعف الترابط والتواصل بين الأسواق الجزائرية والأسواق الإفريقية؛ ينتج عنه ضعف القدرة على قياس المستوى التصديري للمؤسسة الجزائرية ضمن السوق الإفريقية، فالمؤسسة التي تتوجه إلى التصدير يستلزم عليها التنسيق بين ثلاث مجموعات أساسية وهي قدرات المؤسسة ووسائلها، خصائص السوق التي ستصدر إليها إضافة إلى أهداف سياسة التصدير[5]،

كما يمكن تلخيص معوقات تصدير المنتجات غير النفطية في أربع حواجز رئيسية وهي[6] :

1.3 معوقات المعرفة؛ وتضم قلة المعرفة بالأسواق المحتملة للتصدير، نقص الموارد البشرية لتخطيط نشاط التصدير، الجهل بالمساعدات المشجعة على التصدير، عدم القدرة على تقدير الأرباح التي يمكن جنيها من التصدير، الجهل بالمراحل المتبعة للتصدير، غياب المعلومات حول الفرص السوقية للمنتجات في الأسواق الإفريقية.

2.3 معوقات الوسائل؛ تتضمن ارتفاع تكاليف طرق التسديد في العمليات الدولية، نقص الوسائل التي تمكن المؤسسة للبقاء طويلا في الأسواق الإفريقية، ضعف القدرات الإنتاجية للمؤسسة، ضعف تخصص البنوك في مجالات النشاط الإفريقي، محدودية الشبكات الخارجية للبنوك الناشطة على المستوى الإفريقي.

---

[1] : Office National des Statistiques –Collections Statistiques N° 228/2022 Série E : op cit, p 67,77.

[2] : لطرش ذهبية، كتاف شافية، مرجع سبق ذكره، ص348.

[3] : عبد العزيز عبدوس، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في تحسين الإنتاجية في المؤسسات الجزائرية كمؤشر تنافسية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 03، 2013، ص171.

[4] : سفيان بولعراس، رهانات وتحديات ترقية الصادرات الجزائرية في ظل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد06، العدد03، 2022، ص106.

[5] : وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد01، 2002، ص14.

[6] : ammer mlaykia, Export barriers of non-oil products in Algeria: An empirical study of export barriers perceived by exporters ,revue des reformes économique et intégration dans l'économie mondiale, volume 12, n°24, 2017, p30.

3.3 معوقات السيرورة؛ تتمل في ارتفاع تكاليف النقل ، صعوبات إجراءات التصدير والوثائق الخاصة بها، الاختلافات اللغوية بني المجتمعات الإفريقية، الاختلافات الثقافية للدول المستوردة، القيود الجمركية، القيود المتعلقة بالتقييس ومعايير الجودة، اختلاف العادات الاستهلاكية للزبائن في الأسواق الإفريقية، تكلفة تعديل المنتجات للسوق المستهدف، الصعوبات اللغوية في تحرير الوثائق الإدارية، عقبات الولوج إلى قنوات التوزيع المناسبة.

4.3 معوقات خارجية؛ تتلخص في ضعف شدة المنافسة في الأسواق الإفريقية مما يضعف من خيارات التصدير نحوها، المخاطر الناجمة عن تذبذب أسعار الصرف وتعدد العملات الإفريقية، احتمال خطر عال لعدم القدرة على تحصيل الأموال في الأسواق الإفريقية وضعف أنظمة الدفع وتسوية المعاملات المالية المتعلقة بالتجارة الإقليمية، عدم الاستقرار السياسي للدول المستهدفة للتصدير.

3.قلة الكفاءات والخبرات في مجال التصدير؛ بسبب إهمال المعارف الحديثة للتسويق وضعف ارتباطها بمجال التصدير وضعف الإنفاق الحكومي على مجالات البحث والتطوير، باعتماد معظم المؤسسات على المعارض الدولية والخبرة لترويج منتجاتها إلى الأسواق الدولية وعقد صفقات مع أطراف أجنبية ، ومحدودية المعلومات والبيانات التجارية الحديثة التي تساعد في صياغة القرارات والتعرف اللازم على الأسواق الإقليمية، مما ساهم في تدهور القدرات التنافسية وضعف جاذبية الصادرات الوطنية، أضف إلى ذلك مضاعفة الأعباء المالية للمؤسسات وتعرضها للخسائر نتيجة للمشاكل المتعلقة بالقروض البنكية والتحويلات الخاصة بالتصدير حيث تشهد المدفوعات المالية لعملية التصدير تأخرا طويلا بسبب إتباع الأنظمة التقليدية في التسويات المالية وضعف التمكن من التكنولوجيات المالية في ظل غياب البنية التحتية اللازمة وعدم انتشار ثقافة التعاملات النقدية الالكترونية.

ثالثا: ضعف الخطوط التصديرية بين الجزائر والدول الإفريقية: يرتبط ضعف خطوط التصدير بين الجزائر والدول الإفريقية منذ تسعينيات القرن العشرين وهي الفترة التي توجهت فيها دول شمال إفريقيا إلى الانفتاح التجاري نحو دول الاتحاد الأوروبي واهتمت بتعزيز علاقاتها التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الآسيوية لاستغلال مظاهر العولمة الاقتصادية التي اكتسبتها أسواق هذه الدول، بالمقابل أهملت الأسواق الجزائرية التوجهات التجارية نحو العمق الإفريقي بفعل ضعف توفر المعلومات عن الأسواق الإفريقية كونه عقبة رئيسية أمام الأنشطة التصديرية للمؤسسات الجزائرية، إضافة إلى ضعف الطلب الإفريقي على المنتجات الجزائرية وارتفاع تكاليف النقل المصاحبة لضعف البنية التحتية للتجارة الإفريقية، كما أن تنامي القيود المتعلقة بنقص التمويل التجاري، واللوائح والقوانين وعقبات الولوج إلى قنوات التوزيع الإفريقية ونقص مجالات الاتصالات بالأسواق الإفريقية والحواجز الإجرائية المرتبطة بعملية التصدير ساهمت في ضعف الخطوط التصديرية الرابطة بين الأسواق الجزائرية والأسواق الإفريقية، لذا تحول الصعوبات والقيود التجارية دون وصول المنتجات المحلية إلى الأسواق الإفريقية والتي يمكن أن تعرض كمايلي[1] :

1.عدم امتلاك المصدرين الجزائريين المعلومات الكافية عن الأسواق الإفريقية والتي يمكن أن تشكل فرصا تسويقية بالنسبة إليهم، فمثلا أبدى أرباب منتدى رؤساء المؤسسات مخاوفهم من دخول الجزائر للمنطقة العربية للتبادل الحر بسبب نقص المعلومات حول دراسة الجدوى منها.

2.البنوك تمنح قروضا وتسهيلات للاستيراد عوضا عن تشجيع الاقتصاد الوطني أدى إلى استنزاف المدخرات الوطنية نحو تمويل قطاع الاستيراد.

3.قصر النظر الإستراتيجي لدى المؤسسات الجزائرية فهي لا تأخذ في الحسبان في تقسيماتها الإستراتيجية منذ البداية و لكن تبدأ في البحث عن أسواق دولية في التظاهرات الاقتصادية فقط كالمعارض الدولية من أجل صرف منتجاتها.

4.غياب التنسيق الجيد بين المتعاملين الاقتصاديين على غرار منتدى رؤساء المؤسسات وأرباب العمل المصدرين مع الهيئات الحكومة الوصية التابعة لوزارة التجارة حول إيجاد أفضل الصيغ وأنجع السبل الكفيلة بتصدير المنتجات الوطنية إلى الخارج

5.غياب إستراتيجية واضحة لتسيير الاقتصاد الوطني و ترقية الصادرات خارج المحروقات، إضافة إلى مسائل التعريفات الجمركية و التأمينات و النقل و خدمات بعد البيع وكذلك ما يتصل بالدفع وتحصيل عوائد الصادرات بالعملة الصعبة.

6.ضعف القاعدة الصناعية في تسيير المؤسسات سواء الكبيرة أو الصغيرة والمتوسطة.

[1]: هواري أحلام، يوسفي رشيد، سدي علي، وضعية الصادرات الجزائرية في الأسواق الدولية، مجلة دفاتربوادكس، المجلد 08، العدد01، 2019، ص33.

7.عدم تطابق السلع الجزائرية مع المعايير الدولية خاصة في مجال الجودة و النوعية وقيود البيئة، وهذا راجع لكونها عملت لسنوات طويلة في غياب المنافسة مما جعلها تبقي سلعها ضمن مقاييس وطنية بحتة موجهة لسوق واحد.

8.ارتفاع أسعار السلع الجزائرية والذي ترجع أسبابه إلى عدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم، إلى جانب عدم الاستخدام العقلاني للطاقات الإنتاجية المتوفرة على غرار تبعية مدخلاتها للخارج.

9.استفحال ظاهرة الفساد الإداري والتي تطورت مع مرور الزمن فحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام2023 فقد سجلت الجزائر مرتبة 104 في سنة 2023 مقارنة بمرتبة 116 في سنة 2022 على مستوى 180 دولة تخضع لهذا التصنيف الدولي[1] ،فالجزائر أنفقت ملايير الدولارات في السنوات الماضية ولم تتغير بنية الاقتصاد، وكان بالإمكان تنويع مصادر الاقتصاد الوطني لولا الفساد وغياب الرقابة المالية ومتابعة ما تم إنجازه في المشاريع حيث توجد مشاريع بقيت أكثر من20 عاما وأنفقت أموالا طائلة.

10.عدم اقتناع نسبة معتبرة من المسيرين الجزائريين بجدوى عقد المشروعات المشتركة لضرورة إستراتيجية لإنعاش قطاع الصادرات خارج المحروقات كمنتجات التمور، المنسوجات، الأفرشة، الأحذية، وتركيب السيارات و الصناعات الغذائية وغيرها.

11.التباطؤ في إدراج نصوص تشريعية و تنظيمية جديدة تحكم آليات التصدير والمنافسة والمعاملات التجارية وشروط ممارسة الأنشطة التجارية.

12.نقص الدعم اللوجستي للمصدرين الجزائريين من حيث التخزين والنقل والمناولة، حيث يشكو مصدرون من مشكلات عديدة تعترضهم على غرار محدودية طاقات الشحن.

13.غياب التطبيق الفعلي للمقاربة التسويقية بروافدها الحيوية (الإداري، الإستراتيجي، التكتيكي، البيئي، الدولي، الإلكتروني، الإبداعي،....إلخ) لدى المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

14.انتشار مبادلات تجارية غير الرسمية في المناطق الحدودية التي تربط الجزائر بالدول الإفريقية؛ مما يزيد من توجهات صغار التجار لتعزيز تبادلاتهم في إطار غير رسمي، يبين الجدول الموالي:

الجدول رقم3-12: نسبة التجارة غير الرسمية بين الجزائروالدول الافريقية المجاورة.

Flow	Ratio of informal to formal trade (low)	Data source (low)	Year (low)	Ratio of informal to formal trade (high)	Data source (high)	Year (high)
Angola → Namibia	0.022	NSA (2016)	2015	0.022	NSA (2016)	2015
Algeria → Tunisia	0.367	Ayadi et al. (2014)	2013	0.514	Ayadi et al. (2014)	2013
Algeria → Mali	15.000	Bensassi et al. 2017	2014	40.000	Bensassi et al. 2017	2011
Benin → Nigeria	3.517	Nigerian Central Bank (2016)	2013-2014	5.130	Bensassi et al. (2019)	2011
Benin → Togo	0.180	Bensassi et al. (2019)	2011	2.120	EFTNE-TOGO (2019)	2019
Burkina Faso → Togo	0.253	EFTNE-TOGO (2019)	2019	0.253	EFTNE-TOGO (2019)	2019
Burundi → Rwanda	0.916	NBR (2020)	Average 2012-2016	0.916	NBR (2020)	Average 2012-2016

Source : afreximbanc, Informal Cross-Border Trade in Africa in the Context of the AfCFTA, African Trade Report 2020, p 27.

من خلال المعلومات المتاحة تبرز التجارة غير الرسمية عبر الحدود على المستوى القاري منتشرة بين البلدان الإفريقية ومن ذلك بين الجزائر وتونس حيث بلغت النسبة 0.367% في 2013 وهي منخفضة مقارنة بنسبتها مع المالي التي قدرت ب 15% وهي مرتفعة بالنظر إلى حجم التجارة الرسمية.

الفرع الثاني: معوقات متعلقة بالأسواق الإفريقية: تظهر الأسواق الإفريقية ضعفا شديدا في استيعاب المنتجات الجزائرية ويرجع ذلك إلى عدة اعتبارات متعلقة بميكانيزمات عمل الأسواق في حد ذاتها إضافة إلى

[1]: Transparency international, corruption perceptions index, avalaible on : https://www.transparency.org/en/cpi/2022/index/dza, 07/03/2024.

أولا: تبعية الأسواق الإفريقية لأسواق الدول الغربية؛ يكشف تطور تجارة الجزائر مع إفريقيا أن الصادرات الجزائرية لم تتجاوز 3,5 مليار دولار خلال الفترة 2009-2019 في حين استقرت الواردات في مستوى أدنى ولا تتجاوز ملياري دولار، يأتي هذا المستوى المنخفض من التجارة مع أفريقيا من حقيقة أن تجارة الجزائر تتركز إلى حد كبير في أسواق الاتحاد الأوروبي بحصة تتجاوز 50% [1]، إضافة إلى أن إحصائيات التجارة الإفريقية تشير إلى أن ما يفوق 80% من الصادرات الإفريقية موجهة نحو الأسواق الخارجية يبرر هذا التوجه في امتداد العلاقات التجارية إتباعا للعلاقات الاستعمارية القديمة مع دول الاتحاد الأوروبي والو.م.أ الذي يشهد حاليا تلاشي وتحول نحو الاقتصاديات الناشئة كالصين والبرازيل والهند ودول أخرى[2]، ومن جهة أخرى يعبر انخفاض مستويات التجارة للمنتجات الجزائرية ضمن الأسواق الإفريقية في البعد الجغرافي فالأسواق الإفريقية المجاورة للجزائر تنحصر في أسواق كل من المغرب وتونس مصر وموريتانيا باعتبارهم الدول التي تتم معهم التجارة بالمقابل تظهر المبادلات التجارية مع الأسواق الإفريقية الأخرى ضعفا وفي مواضع أخرى غياب تام للمبادلات التجارية، يرجع تبرير ذاك إلى عدة عوامل متعلقة بانخفاض مستويات التكامل بين الهياكل الإنتاجية وانخفاض العرض التجاري نظير استمرار القيود التعريفية وغير التعريفية إضافة إلى غياب المجال التسويقي والتعريفي بالمنتجات الجزائرية للتجار الأفارقة وبالمنتجات الإفريقية للمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين مما يحد من تعزيز العلاقات التبادلية عبر تنسيق العروض التصديرية التي تلبي الاحتياجات الاستهلاكية في الأسواق الإفريقية وهو ما يخلق فجوة تباعد تجاري بين الأسواق الجزائرية والأسواق الإفريقية ويجعل المجال مفتوحا اتجاه منتجات الأسواق الأوروبية والأمريكية والصينية، كما تمثل الظروف المتعلقة بعدم انتماء الجزائر لأي تجمع اقتصادي إقليمي خارج اتحاد المغرب العربي الذي يعاني من مستويات تبادل تجاري منخفضة جدا مما لا يسمح للمنتجات الجزائرية من الاستفادة من الأفضليات التجارية التي تمنحها الترتيبات الاقتصادية الإقليمية الإفريقية هذا يقلل القدرة التنافسية للسلع والبضائع التجارية الجزائرية للنفاذ إلى الأسواق الإفريقية تحت ضغط التعريفات الجمركية التي تتراوح بين 40 و60%.

ثانيا: زيادة الإجراءات الحمائية في الأسواق الإفريقية مدفوعة بضعف الاستقرار السياسي؛ ذلك أن الخلافات السياسية التي تعيشها الكثير من الدول الإفريقية تؤثر سلبا على النشاط والأداء الاقتصادي، بالإضافة لعدم استقلالية القرار السياسي حيث تعد إفريقيا من أكثر المناطق التي تحصل فيها الانقلابات العسكرية وما يعقبها عادة من انفلات أمني وتدخل أجنبي وانتشار للجماعات الإرهابية المسلحة العابرة للحدود، مما يتسبب في تفاقم الظواهر السلبية المتعلقة بالهجرة غير الشرعية وتفاقم عدد اللاجئين بسبب كثرة الصراعات الداخلية في ظل عدم وجود تسويات سياسية متكاملة فإفريقيا تضم النسبة الأكبر من اللاجئين في العالم وتمثل نسبة50% أي حوالي 22 مليون موزعين على العديد من الدول الإفريقية[3]، يرافق حالة عدم الاستقرار السياسي وضع البلدان الأفريقية استراتيجيات طويلة المدى فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي البيني حيث تتعطل العلاقات التكاملية بمجرد تغير الحكومات أو الأنظمة السياسية في هذه الدول، مما يؤدي إلى انتهاج معظم الدول الإفريقية لسياسات حمائية نظير عدم الاستقرار في الشؤون الإفريقية ووجود خطر نشوب حروب تجعل معظم البلدان تميل إلى الانغلاق وعدم الانفتاح على الأسواق الإفريقية البينية. حيث تفرض بعض الدول رسوما تعريفية بنسبة 13.3% في المتوسط على وارداتها من بلدان افريقية أخرى بما يزيد عن متوسط النسبة القارية التي تبلغ 8.7% في حين تنتهج بعض الدول تدابير حمائية تفوق تلك التي تطبق على مستوى القارة أو تواجه صعوبات في الوصول الى الأسواق وهو ما يعني أن 25% من الدول الإفريقية تنتهج خطا أكثر حمائية وتواجه عدد أكبر من الحواجز التجارية[4]، بالإضافة إلى الاستمرار في انتهاج سياسة دعم المنتج المحلي وتشجيع الصناعات المحلية الناشئة وخوف بعض معارضي مشروع المنطقة الحرة أن يتضرر بعض صغار المنتجين الزراعيين والصناعيين جراء المنافسة الإقليمية وتدفق بضائع مستوردة متدنية السعر يجعل من عملية إحلال الأسواق الإفريقية كشريك تجاري بدلا من أسواق الشركاء الأوروبيين والآسيويين أمرا يتطلب دراسات سوق دقيقة وضمانات قوية ومقنعة تحت غطاء قانوني دولي محكم.

---

[1]: Abid Samia, Potentiel d'intégration commerciale de l'Algérie au marché africain : analyse à l'aide du modèle de gravité, Revue Scientifique Avenir économique, vol 09, n°01, 2021, p302.

[2]: عبد الغفار غطاس، امكانيات التجارة الداخلية في افريقيا ومستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية AFCFTA ، الباحث الاقتصادي، المجلد09، العدد01، 2022، ص 95.

[3]: مدوني علي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بعنوان: قصور متطلبات بناء الدولة في افريقيا وانعكسانها على الأمن والاستقرار فيها، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014، ص218.

[4]: الاتحاد الافريقي، تعزيز التجارة الافريقية البينية، الاجراء المقترح لتعزيز التجارة الافريقية البينية واطار التعجيل بانشاء منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا، مؤتمر الاتحاد الافريقي الدورة العادية الثامنة عشر، 2012، ص15.

ثالثا: ضعف البنية التحتية المتعلقة بالتجارة بين البلدان الإفريقية: تعد البنيّة التحتية والهياكل القاعدية (وسائل النقل البحري، الموانئ، والنقل الجوي والبري،... إلخ) من الركائز الأساسية لتكامل الاقتصاديات، حيث تشهد معظم الطرق المتوافرة وشبكات السكة الحديد، والموانئ المستخدمة حالياً في البلدان الأفريقية تراجعا ذلك أن تشييد معظمها يرجع إلى عهد الاحتلال الأجنبي لأفريقيا، وهو ما يعد عائقاً كبيراً أمام تنمية التجارة البينية للاقتصاديات الأفريقية، كما يؤدي العجز الكبير في البنية التحتية لإفريقيا إلى زيادة تكاليف الإنتاج والمعاملات وانخفاض القدرة التنافسية للشركات إلى جانب التأثير السلبي الذي يحدثه في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى القارة وان ذلك من شأنه أن يعوق تنمية المبادلات التجارية بين الدول الإفريقية في القارة بسبب صعوبات الوصول إلى الأسواق الإفريقية، على سبيل المثال أدى ضعف البنية التحية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء إلى تقليل النمو الاقتصادي بنسبة2% سنويا وخفض الإنتاجية بمعدل 40%، كما تتجلى مواطن الضعف في البنية التحتية في حصول38% من سكان إفريقيا على الكهرباء وأن أقل من10% لديهم خدمات الانترنت، في حين وصلت نسبة شبكة الطرقات المعبدة إلى25% فقط، يبرر هذا القصور الكبير إلى اتساع الفجوة المالية اللازمة لتوفير خدمات البنية التحتية المتراوحة من130مليار إلى 170 مليار دولار أمريكي سنويا[1]، مما يعوق تنفيذ برامج البنية التحتية المسطرة في إطار قيام منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا للربط بين الأسواق الإفريقية لتعزيز التجارة والاستثمار.

رابعا: معوقات متعلقة بالمفاوضات غير التامة: حيث توجد نقاط بالغة الأهمية لم يتم الانتهاء منها بعد وتتعلق بالجانب الفني أو التقني لمنطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا كالجدول الزمني لخفض الرسوم الجمركية والقواعد التي تحكم تصنيف المنشأ للمنتجات والسلع الإفريقية إضافة إلى قوانين المنافسة بين الدول واليات التحكيم وتسوية المنازعات، أما عن باقي المعوقات فتتمثل كذلك في[2] :

1. عدم اعتراف مفوضية الاتحاد الإفريقي إلا بثمانية من التكتلات الاقتصادية فقط كلبنات لتكامل في حين أن القارة يوجد بها ما لا يقل عن 14 مجموعة إقليمية التي تحققت مستويات مقبولة من النشاط التكاملي وترابط الاتفاقيات والمزايا التفضيلية؛ وكون الجزائر تتفرد بالعضوية ضمن اتحاد المغرب العربي الذي يعتبر نشاطه التجاري متوقف مقارنة بنشاط التجمعات الاقتصادية الإفريقية الأخرى الأمر الذي يجعل تعارض قوانين وقواعد التكتلات مع اتفاقية التجارة الحرة من أهم معوقات الصادرات الجزائرية في منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا.

2.تعدد العضوية ضمن المجتمعات الاقتصادية الإفريقية الذي يخلق تشابك وتداخل في تنظيم العلاقات التجارية بين الأسواق الإفريقية وفي ظل غياب شروط ومعايير واضحة تعنى بتنظيم تجارة الدول الإفريقية ضمن الترتيبات الاقتصادية الإقليمية بالموازاة مع تجارتها ضمن منطقة التجارة الحرة القارية الأمر الذي يحتم تبني سياسات تجارية عديدة تقوض التكامل الإقليمي وتجعله أكثر صعوبة؛ مما يخلق تعارض بشأن أي التزامات منظمة يجب أن تكون لها الأسبقية كما أن غياب مبادئ واضحة للتنسيق فيما بينها يخلق حالة عادة ما تسمى **"وعاء السباغيتي- spaghetti bowl "** [3] ، وهي استعارة تستخدم لوصف النظام الذي تخلق فيه الخيوط المتقاطعة من اتفاقيات التجارة الثنائية فوضى متشابكة من القيود واللوائح التنظيمية، مما يؤدي في النهاية إلى تعطيل التجارة الحرة بدلاً من تعزيزها، كما يمنع عدم الثقة أو الشك معظم المجموعات الاقتصادية الإقليمية من تنسيق سياساتها الزراعية والتجارية في مواجهة التهديدات العالمية، اضافة الى انجذاب دائم من جانب الحكومات الأفريقية إلى أساليب المستعمرين حيث تقوم بعض المجموعات الاقتصادية الإقليمية بإنشاء وحدات منفصلة لتتماشى مع مستعمريها السابقين، مثل هذه المصالح والو لاءات المتضاربة يمكن أن تجعل المجموعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا بمثابة عائق في طريق تحقيق رؤيا السوق التجارية المشتركة الإفريقية.

3.ضعف الإرادة السياسية لدعم ومساندة التكامل ومن ثم فإن الالتزامات التي يتم التعهد بها على المستوى الإقليمي لا يتم تنفيذها من قبل الدول الإفريقية؛

4.تفاوت في أحجام الاقتصاديات الدول الإفريقية مما يؤثر سلبا على سير الاتفاقية في حالة عزوف الدول المتمكنة اقتصاديا، على سبيل المثال مماطلة نيجيريا في تصديق انضمامها لمنطقة التجارة الإفريقية؛

---

[1]: الاتحاد الافريقي، وضع خطة العمل ذات الأولوية لبرنامج تطوير البنية التحتية في افريقيا بالاتحاد الافريقي للفارة 2021-2030، 2020، ص1.

[2]: حيدوسي أحمد، دراسة استشرافية لمستقبل الجزائر في منطقة التبادل الحر الإفريقية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد10، العدد01، 2021، ص195.194.

[3]: NSONGURUA J. UDOMBANA, A STEP CLOSER: ECONOMIC INTEGRATION AND THE AFRICAN CONTINENTAL FREE TRADE AREA, SSRN electronic journal, DUKE JOURNAL OF COMPARATIVE & INTERNATIONAL LAW, vol 31, n°1, 2020,p 66.

5.ضعف تنوع الأسواق الإفريقية بحيث ترتكز على الصادرات للمواد الأولية والخام والمعادن وغياب تجارة المنتجات الوسيطة نظير ضعف الهياكل والمنشات التصنيعية؛

6.ضعف مستويات التنسيق وازدواجية الجهود مما يجهض معظم الجهود الرامية إلى تعزيز التكامل التجاري الإفريقي على المستوى القاري والإقليمي؛

7.تردد الدول في الالتزام ببرامج التكامل بسبب مخاوفها من الخسائر والمكاسب غير المتساوية وإتباع سياسات اقتصادية كلية متبناة وغير مستقرة.

خلاصة الفصل الثالث:

شهدت الجزائر في مسارها التشاركي مع مختلف الاقتصاديات تعثرات لم تمكنها من تحقيق المكاسب الاقتصادية بالشكل والمستوى المطلوبين وهو ما يتطلب اعادة النظر في مختلف الشراكات القائمة وضرورة دراسة الشراكات التجارية المستقبلية على حد سواء، وبما أن تحليل التجارة الخارجية يعبر عن ضعف في ترابط الأسواق الجزائرية والافريقية، ذلك أن الامكانيات التي تتمتع بها الجزائر والتي تنحصر معظمها في قطاع المحروقات باعتباره من الصناعات الاستخراجية يقوض الفرص التي يمكن أن تكون متاحة في ظل التبادل التجاري والتكامل الصناعي في افريقيا، اضافة الى أن الضعف التجاري المسجل بين الاقتصاد الجزائري واقتصاديات دول اتحاد المغرب العربي حال دون تعزيز التجارة البينية الافريقية خاصة مع تنامي الصادرات الافريقية من خارج القارة، كل هذه المعطيات تستلزم تحسين طرق استغلال القدرات الاقليمية الكامنة بين الاقتصاديات الافريقية والعمل على تطوير الفرص الاستثمارية التي تتيحها منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا لخلق وتطوير الصناعات الضرورية بشكل تشاركي ضمن الافاق الواعدة التي تتيح التحول الهيكلي والتطور الصناعي والتقدم التكنولوجي لتحقق التنويع الاقتصادي والرفاه الاجتماعي.

الفصل الرابع

الفرص الاقتصادية المتاحة للجزائر ضمن اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا.

تمهيد:

من خلال انضمام الجزائر إلى اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية تسعى إلى استغلال فرص تجارية ترتبط بالانتماء إلى سياسات صناعية جديدة تتركز بشكل أساسي على تكثيف مشاركتها في سلاسل قيمة إقليمية في المنطقة لمنتجات رئيسية تكون ذات قيمة مضافة عالية مما يساعد في تحقيق تحول هيكلي اقتصادي يحد من التبعية للمنتجات النفطية ويدعم توجهات التنويع الاقتصادي العميق القادر على تعزيز تواجد صناعات تحويلية عديدة تشمل قطاعات اقتصادية متنوعة ترفع ديناميكية التجارة السلعية والخدمية وتحقق الجودة، إتباعا لذلك توفر منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا مجالات مهمة لتنمية الصادرات الوطنية وتعزيز التجارة البنية الإفريقية عبر إتاحة الفرصة للشركات المحلية والإقليمية للنفاذ والتوسع في الأسواق الجديدة عبر القارة في قطاعات تنافسية عديدة ذلك أن نمو الصناعات يشهد اهتماما واسعا فيها بفعل تلبيتها للطلبين الإقليمي والدولي على حد سواء ففي هذا الشأن يتوقع أن تنمو صناعة السيارات الى أكثر من 42 مليار دولار بحلول 2027 في إفريقيا، وزيادة التجارة في المجال الزراعي بنسبة 574% بحلول 2030، تنمية الصناعة الحيوية للمنتجات الصيدلانية كونها تصنف من المنتجات المعقدة التي تعاني من القيود التقليدية التي تخفض قيمتها حيث يتم تلبية 3% فقط من الطلب من التجارة البينية الإفريقية، إضافة إلى أن النقل والخدمات اللوجيستية يعتبران من المجالات الحاسمة للاستثمار لتمكين التجارة في السلع والمنتجات الوسيطة بفعل توقعات بزيادة الطلب التجاري بين البلدان الإفريقية بنسبة28% بحلول سنة 2030، وتحقيق التحول الطاقوي بما يسمح بالمحافظة على المناخ وهي تعتبر بذلك مجالات انطلاقة مهمة نظرا لقدرتها على تلبية الطلب الحالي من خلال الإنتاج المحلي والإقليمي في القارة.

المبحث الأول: دعم التبادلات الاستثمارية الجزائرية في منطقة التجارة الحرة لإفريقيا.

المبحث الثاني: الاندماج في سلاسل القيمة الاقليمية الافريقية.

المبحث الثالث: أهم الفرص القطاعية الواعدة لاندماج الجزائر في سلاسل القيمة الاقليمية الافريقية.

المبحث الأول: دعم التبادلات الاستثمارية الجزائرية في منطقة التجارة الحرة لإفريقيا.

تتنوع التبادلات الاستثمارية الإقليمية في إفريقيا بقيام منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا، هذا الأمر يسمح للاقتصاد الجزائري باستغلال الفرص الاقتصادية المتاحة لرفع ديناميكية التنوع التجاري عبر تركيز التوجهات نحو المحددات الاستثمارية لتعزيز كفاءة النشاطات الإقليمية للشركات الوطنية في المجالات الاقتصادية محليا وإقليميا، وهو ما يتيح مجالات لقيام شراكات إقليمية تجمع مختلف المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين والإفريقيين في مشاريع مشتركة لتطوير التجارة والتصنيع في إفريقيا وتوسيع قنوات التبادلات السلعية لمختلف المنتجات المحلية للحد من التبعية للصادرات من الدول خارج القارة، إضافة إلى أن الدعم الحكومي والإقليمي المشترك لتوسيع رقعة الاستثمارات بين الدول الإفريقية يمكن من استغلال الإنتاج في الصناعات الواعدة في إفريقيا لتغطية الطلب المحلي والإقليمي على حد سواء ذلك أن تنمية المزايا التنافسية المرتبطة بشراكات الأعمال وتطوير القدرات الإنتاجية في الإمكانات غير المستغلة يمنح الجزائر بفعل امتلاكها لقدرات قابلة للتطوير لتعزيز صناعات بديلة عن المحروقات للاندماج في سلاسل التوريد واستغلال الميزة النسبية للدول الإفريقية المجاورة لتعزيز التجارة البينية في السلعة الوسيطة اللازمة للصناعات التحويلية المتاحة للتبادلات التجارية الإقليمية مع الدول الإفريقية لتحقيق القيمة المضافة العالية.

المطلب الأول: تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة البينية.

المطلب الثاني: اليات تعزيز الاستثمار بين الجزائر والدول الافريقية ضمن ZLECAF.

المطلب الأول: تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة البينية.

تكشف منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا إمكانات لأعمال استثمارية هائلة في جميع أنحاء إفريقيا ذلك أن تقديرات البنك الدولي تشير إلى قيام المنطقة سيرفع من إجمالي الدخل بنسبة 8% وسيزيد من الصادرات البينية بنسبة 109% والصادرات الدولية بنسبة 32% بحلول 2035، مما يتيح فرص غير مسبوقة للشركات المحلية والإقليمية للاستثمار في البلدان الإفريقية ولعب دور حيوي في تطوير بيئة الأعمال، على ضوء ذلك يمثل الحد من العوائق المرتبطة بالحواجز أمام التجارة الجزائرية وضعف قدرتها التنافسية سبيلا لتحسين أداء الشركات الوطنية ودفعا لاستغلال منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا لجذب الاستثمارات الأجنبية الناقلة للتطور التكنولوجي والإبداع الصناعي والتقني لتعزيز قيام الصناعات القادرة على توسيع وتطوير التجارة البينية وتمكينه من الاندماج الفعلي في أنشطة سلاسل القيمة الإقليمية مرتفعة القيمة المضافة، كما أن توسيع الاستثمار الجزائري بموجب منطقة التجارة الحرة لإفريقيا يعزز تطوير تنافسية بيئة الأعمال ويتيح فرص اقتصادية وتجارية عديدة تخلق ديناميكية أعمال استثمارية تلبي الطلب والإنتاج المحلي والإقليمي.

الفرع الأول: تحليل تدفقات الاستثمارات الأجنبية الجزائرية الافريقية: شهدت الجزائر على مراحل عديدة مستويات متفاوتة لتدفق الاستثمار الأجنبي انحصر معظمها في استثمارات البنية التحتية والبناء والاستثمارات المتعلقة بقطاع الطاقة التقليدية الا أن معظمها يرد من دول القارات خارج افريقيا، وبما أن خصائص الإقليم الاقتصادي للجزائر تسعى لجذب الاستثمارات ذات المستويات التصنيعية والتكنولوجية المتطورة التي تعجز الدول الافريقية تلبيتها، الا أنه في اطار الاندماج في منطقة التجارة الجرة القارية لافريقيا يمكن ابراز فرص تمكينية لاستثمارات أجنبية متبادلة بين المستثمرين الجزائريين ونظرائهم الافريقين.

أولا: واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي بين الجزائر ودول افريقيا

يسجل الواقع الحالي غياب تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الجزائر نحو الدول الافريقية ومن الدول الافريقية نحو الجزائر باستثناء مشروع الطريق السيار العابر للصحراء، وهذا راجع بشكل أساسي الى أن البلدان الافريقية تمثل وجهات لاستقبال الاستثمار أكثر من كونها مصدر له الا أنه في اطار منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا يرجح تغير المشهد، فحسب الشكل الموالي:

الشكل رقم4-01: توقعات تدفق الاستثمار الأجنبي البيني في اطار ZLECAF.

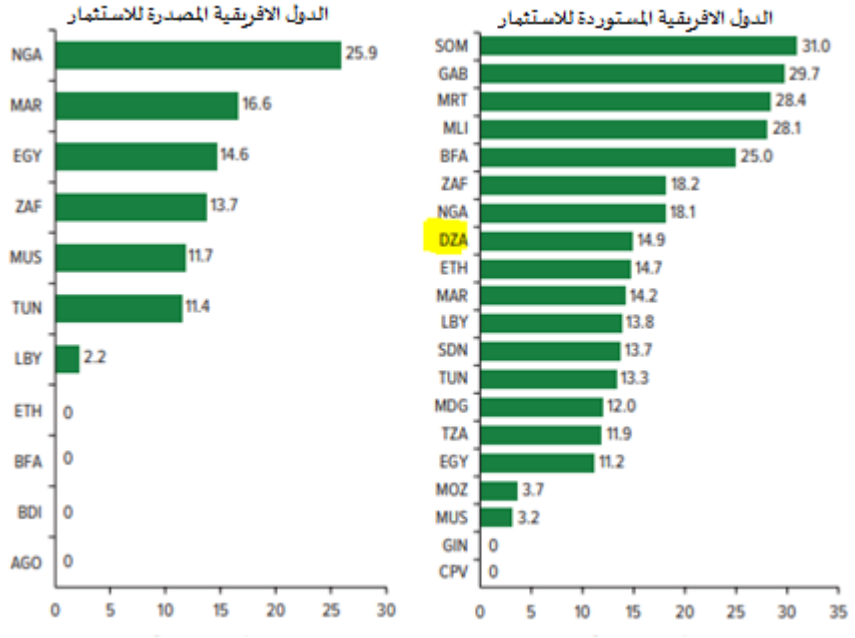

Source : WBG, MAKING THE MOST OF THE African Continental Free Trade Area Roberto Echandi, Maryla Maliszewska, and Victor Steenbergen Leveraging Trade and Foreign Direct Investment to Boost Growth and Reduce Poverty, 2022,p 42.

يظهر الشكل أن احتمالات لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي سيوجه بشكل أكبر نحو البلدان الفقيرة نسبيا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بما في ذلك الصومال (31 %)، والجابون (30 %)، وموريتانيا (28 %)، ومالي (28 %)، وبوركينا فاسو (25 %)، أما احتمالات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر بشكل اقليمي يكون من نيجيريا (26 %)، والمغرب (17 %)، مصر (15 %)، وجنوب أفريقيا (14%) سيؤدي ذلك بشكل عام الى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر داخل افريقيا بنسبة14%، أما بالنسبة للجزائر فستحقق في اطار منطقة التجارة الحرة لافريقية استثمار أجنبي وارد بنسبة14.9%وهي تعبر عن امكانيات نمو الاستثمار الأجنبي بين الجزائر والدول الافريقية محققة من خلال تعزيز فرص التوسع في سلاسل القيمة الاقليمية ضمن مقومات تحرير التجارة في اطار اتفاقيةZLECAF من خلال تعزيز الواردات الثنائية في المنتجات الوسيطة التي تشجع الشركات على تدويل أنشطتها في الدول الافريقية المجاورة بكفاءة .

على العموم يتسم الاستثمار الأجنبي الصادر من الجزائر بالضعف الشديد حيث بلغ كأقصى حد قيمة 864 مليون دولار سنة 2018 لينخفض بشكل سالب إلى -52 مليون دولار سنة 2021 ثم يتحسن ويبلغ قيمة 71 مليون دولار سنة 2022 بمعدل تغير يقدر ب 238%، في هذا الإطار بلغ رصيد الاستثمار الصادر من الجزائر في نهاية2022 قيمة 2770 مليون دولار قدرت الحصة من الإجمالي العربي 0.5% جعل الجزائر تحتل المرتبة 12 عربيا(22 دولة) أما مصر سجلت المرتبة الثامنة ب 1.6% والمغرب المرتبة التاسعة ب 1.2% من الإجمالي العربي، اضافة الى غياب دراسات حول السوق الافريقية وإتباعا لضعف البيئة الاستثمارية الجزائرية وعدم تطور مناخ الاستثمار حيث سجلت الجزائر وفقا للترتيب العالمي لمؤشرات مخاطر الدول المتعلقة بالاستثمار والأعمال المرتبة101 لمؤشر مناخ الأعمال والمرتبة 78 لمؤشر مخاطر الدولة والمرتبة 127 لمؤشر الملكية والإجراءات الحكومية والمرتبة 93 لمؤشر مخاطر عدم تحويل العملة وتقييد التحويل لتحصل بذلك على المتوسط العام للترتيب في 118 (متوسط الترتيب لمصر 98، المغرب80)[1] وبالمثل تسجل معظم الدول الافريقية ترتيبات متدنية لمؤشرات الاستثمار والأعمال، على ضوء ذلك تعتبر ضعف الكفاءة في أداء الأعمال الاستثمارية إضافة إلى المخاطر المتعلقة بمناخ الأعمال والقيود الحكومية التي تفرضها الجزائر ومعظم الدول الافريقية على الاستثمارات في ظل التنافسية الإقليمية والدولية التي تفرضها التجاذبات الإستراتيجية المتعلقة بالاقتصاديات المتطورة والناشئة التي أصبحت توجهاتها تركز على الاستثمارات التكنولوجية والفكرية

[1]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، التقريري السنوي 2023، ص17.

جعلت البيئة الاستثمارية غير كافية للتصدير الخارجي وتتطلب جهود أكبر لتعزيز التوجهات الاستثمارية في إطار الانفتاح على منطقة التجارة الإفريقية .

ثانيا: عوائق تدفق الاستثمارات الأجنبية بين الجزائر والدول الافريقية: تحول العديد من العوائق دون تدفق الاستثمارات من الجزائر الى مختلف الدول الافريقية تكمن في تأثيرات مخاطر أسعار الصرف في حالة تقيد المعاملات بالعملة الأجنبية، اضافة الى قرارات السياسة النقدية العشوائية المتكررة في البلدان الأفريقية التي تزيد من صدمات العملات في شكل تخفيضات للقيمة مما يزيد الضرر في تقييم أصول الشركات وترفع تكاليف العمالة المحلية والواردات لأن الأسواق لا توفر المدخلات اللازمة للإنتاج المحلي، كما تشكل القوانين الضريبية المتغيرة عائق في جذب الاستثمار، اضافة الى ان غياب العمالة الماهرة يؤدي بالمستثمرين إلى دفع تكاليف تدريب أكبر بدلا من توفير تكاليف العمالة ويتعين عليهم العمل باستخدام رأس المال البشري والمهارات الموجودة والتي هي في المتوسط ضعيفة في أفريقيا، كما أن صعوبات الحصول على القروض من البنوك (مثل تمويل الصادرات) يضع المستثمرين أمام عقبات التأخيرات مفرطة في تقديم الطلبات، على ضوء ذلك تزيد المخاطر التي تتعلق بالركائز الخاصة بالروابط بين بروتوكول الاستثمار المقبل لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ومختلف النظم من لوائح الاستثمار المتاحة الامر الذي يتطلب مراجعة سياسات ومعاهدات الاستثمار الوطنية والإقليمية القائمة.

جدول رقم4-01: مخاطر السياسات الرئيسية لبروتكول الاستثمار في منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا.

الركائز	أهداف السياسة	العوائق
تشجيع الاستثمار وتسهيله	انخفاض تكاليف المعاملات بالنسبة للمستثمرين في إيجاد الفرص الاستثمارية واغتنامها واستغلالها تجنب الصراعات بين الدول المضيفة والمستثمرين	انخفاض المعايير الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المطلوبة للاستثمار
حماية المستثمر	تعزيز ثقة المستثمرين من خلال الضمانات القانونية ضد المخاطر السياسية	محدودية السياسات الداخلية المطبقة لحماية المستثمرين الاجانب
التزامات المستثمر	تتماشى مبادرات ريادة الأعمال مع نتائج التنمية المستدامة للبلدان والمجتمعات المضيفة	انتشار عمليات الالتزام والامتثال المرهقة وغير الواضحة
التزمات الدولة الاخرى	تخضع للالتزامات الدولية المطبقة على الدول لمنع المنافسة السلبية	استخدام الأدوات القانونية لضمان الامتثال والتي تكون غير مجدية بسبب ضعف الالتزامات أو آليات التنفيذ (والتي يمكن استكمالها بالضغط الدولي) انتشار العوائق ضد قبول الاستثمار بسبب النهج غير المرن الذي يهدد الدول ذات البنية التحتية المؤسسية الضعيفة أو الاقتصاد الذي يعتمد على نماذج الإنتاج منخفضة التكلفة

Source: UECA,Towards a Common Investment Area in the African Continental Free Trade Area Levelling the Playing Field for Intra-African Investment, Chapter 3 The AfCFTA Investment Protocol: Reshaping the African investment regulatory landscape for sustainable development, 2021, p91.

الفرع الثاني: مجالات المبادلات الاستثمارية البينية للجزائر والدول الافريقية..

قدر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في افريقيا ب 76.63 مليار دولار في عام 2019 مقابل 28.99 مليار دولار في عام 2020 حيث خصصت النسبة الأكبر للاستثمارات الخدمية بنسبة 57 %من إجمالي الاستثمارات أما قطاع التصنيع فحاز على نسبة 38.8%من إجمالي الاستثمارات وجاءت النسبة المتبقية من نصيب الصناعات الأولية، أما بالنسبة للقطاعات صاحبة النصيب الأكبر من الاستثمارات فكانت في قطاع الطاقة متصدرا القائمة يليه قطاع البترول ومشتقاته يليه قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات[1]، لذا تتطلب الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لتطوير هياكل اقتصادية أكثر تكاملا ترابط وتبادل للاستثمارات الأجنبية بشكل بيني على المستوى الإقليمي لتمتد بين" **شمال-جنوب" و"شرق-غرب"** في صورة استثمارات لإنشاء بنية تحتية مادية مشتركة وشبكات معلوماتية وتوفير خدمات مالية وصناعات زراعية

[1]: محمود مجدي بربري، العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في مصر، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 16، العدد15، 2022، ص15.

وطاقوية وخدمات عديدة تربط الأقاليم الإفريقية بعضها ببعض لتعزيز نمو التبادلات التجارية ودفع عجلة التنمية الصناعية لتشمل كل دول القارية وتعزز المنافسة الإقليمية والعالمية لتحقيق النمو الاقتصاد والازدهار الاجتماعي.

أولا: جهود الجزائر لتوطين الاستثمارات في الدول الافريقية

يمثل انضمام الجزائر الى اتفاقية التجارة الحرة القارية الافريقية خطوة لتحقيق استفادة المستثمرين الجزائريين من توسيع السوق مما يفتح فرص النمو في قطاعات متنوعة ويسمح باستغلال الديناميكيات الاقتصادية المتاحة خاصة في ظل الاستفادة من الإعفاءات والحوافز الاستثمارية التي يضمنها بروتوكول الاستثمار الخاص بمنطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا المتعلقة بالإعفاءات الجمركية والقيود الفنية وحرية تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود لتحسين المناخ الاستثماري الإفريقي، كما يضمن بروتوكول الاستثمار اتباع قوانين ولوائح الدولة الطرف المضيفة للاستثمار حيث يعد هذا الاجراء مهما في اطار اجراءات تسوية النزاعات وفقا للقوانين الوطنية وفي اطار تحقيق المزيد من التوازن بين الحقوق الممنوحة للمستثمرين مقابل التزاماتهم تجاه الدولة المضيفة ، تشير المادة (3)إلى حقوق والتزامات الدول الأطراف والاستثمارات والمستثمرين على النحو متماثل، والجدير بالذكر أن المادة تستبعد من نطاقها القوانين أو اللوائح المتعلقة بالضرائب، والمشتريات والإعانات الحكومية أو المنح في إطار برامج التنمية الوطنية، وعمليات الدين العام وإعادة هيكلة ديون المؤسسات الحكومية، والاستثمارات التي تتم برأس مال أو أصول من مصدر غير قانوني ، أيضا تم إبراز الأحقية السيادية للدولة وقدرتها على جمع الإيرادات الاستثمارية وإنفاقها بما يتماشى مع أهدافها وأولوياتها التنموي ة[1]، تتيح هذه الخصائص فرصا للاقتصاد الجزائري لتوطين استثمارات في الدول الافريقية لذا تضطلع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)بدو ر ترويجي لتوفيق المستثمرين مع العملاء والموردين لدعم وبناء قدرات الشركات، يظهر ذلك من خلال:

الجدول رقم4-02: أدوات الوكالة الوطنية لتوجيه الاستثمار نحو الدول الافريقية.

	Algeria	Egypt	Jordan	Lebanon	Libya	Morocco	Palestinian Authority	Tunisia	
	ANDI	GAFI	JIC	IDAL	PIB	AMDIE	PIPA	FIPA	APII
Matchmaking services	X	X	X	X	X	X	X		X
Local suppliers database	X	X		X		X	X		X
Capacity-building support to local firms	X	X		X			X		X
Assistance in recruiting local staff		X			X	X		X	
Training/educational programmes for local staff	X	X	X		X				

Source : OECD, Making global value chains more inclusive in the MED region: The role of MNE-SME linkages, raft background note prepared for the workshop "Business linkages in the MED region: Policies and tools", 17-18 April 2018, Beirut, Lebanon , p31.

تقوم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الجزائرية بالترويج للاستثمار لدعم الروابط التجارية بين الشركات الوطنية والافريقية من خلال توفير خدمات التوفيق بين المستثمرين إضافة إلى وضع قاعدة بيانات للموردين المحليين لدعم بناء القدرات للشركات المحلية بالمقابل لا تساهم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في توظيف الموظفين المحليين في الشركات إلا أنها تضمن برامج التدريب والتعليم لهم، تتقاسم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI مسؤولية الترويج للاستثمارات مع وزارة الصناعة والتجارة ومخابر البحث والتطوير اضافة الى وكالات المشاريع ومقدمي خدمات تطوير الأعمال التجارية. تبرز القطاعات الواعدة لتعزيز الاستثمارات الجزائرية مع الدول الإفريقية في الصناعات ذات إمكانات عالية وهي: صناعة السيارات، الزراعة والتصنيع الزراعي،المنتجات الصيدلانية، الطاقات المتجددة، النقل والخدمات اللوجستية، وقد تم اختيار هذه القطاعات ضمن إستراتيجية تضم مشاركة القطاع الخاص لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية باعتبارها ذات إمكانات عالية للاستثمار كفرص للتركيز عليها على أساس القدرات المتاحة على تلبية احتياجات الطلب الإفريقي من خلال الإنتاج الإقليمي فضلا عن قيمتها المحتملة كصادرات إلى بقية الأسواق الدولية ذلك أن هذه القطاعات تمثل مجتمعة 130 مليار دولار من واردات السلع والخدمات[2]، وعليه تم تحديد هذه الصناعات كقطاعات رئيسية بسبب الخصائص التي من شأنها تسريع التجارة

[1]: investment treaty news, the protocol on investment to the agreement establishing the African continental free trade area/ what s in it and what s next for the continent, on: https://www.iisd.org/itn/en/2023/07/01/the-protocol-on-investment-to-the-agreement-establishing-the-african-continental-free-trade-area-whats-in-it-and-whats-next-for-the-continent/, 24/02/2024.

[2]: world economic forum, AfCFTA: A New Era for Global Business and Investment in Africa, 2023, p9.

البينية الأفريقية بفعل التعقيد العالي للمنتجات وارتفاع أسعارها في الأسواق مما يتيح الفرص لربط الشركات الوطنية بالافريقية لتنمية الاستثمار الإفريقي، اضافة الى أن المشاريع الاستثمارية المتعلقة بالنقل البري والبحري التي تبنتها الجزائر في ضوء الشراكات الإفريقية إستراتيجية نحو تعزيز التقارب جنوب – جنوب بالقارة الافريقية من جهة والاستفادة من الفرص الخاصة بالاقتصاد والاندماج التجاري بين الدول الإفريقية من جهة أخرى، ذلك أن هذه المشاريع من شأنها تغيير المسار الاقتصادي الجزائري إلى الأفضل إذا ما تجسدت في أرض الواقع في المستقبل القريب، خاصة وأن الوضع الاقتصادي الحالي للبلد في تبعية تامة لتقلبات أسعار النفط، ونظير عدم توفر بدائل واقعية نحو إحداث التنويع في الاقتصاد الوطني يمكن التعويل على إيرادات هذه المشاريع إذا ما تم استغلالها بالصورة الجيدة باعتبارها ذات تكلفة اقتصادية عالية من شأنها تعزيز التنمية، كما سيكون تفعيل هذه البني التحتية دافعا لرواد الأعمال وأصحاب المؤسسات للإقدام على توطين استثماراتهم في المنطقة، لذا تمثل الإرادة السياسية القوية لرؤساء الدول عاملا محفزا للاستمرار والإصرار على إكمال الطريق للخروج بهذه المشاريع الاقتصادية إلى أرض الواقع والتطبيق الفعلي.

وعليه يتم التوجه نحو الأقاليم الإفريقية ذات المقومات التنافسية لتعزيز التوجهات الاستثمارية للشركات الجزائرية فيها من خلال استغلال الميزة المتوفرة في الدول الإفريقية التي تتوافق مع المشروعات الاستثمارية للشركات الجزائرية حيث نميز بين[1] :

-الاستثمار الأجنبي الباحث عن المصدر: يتم في هذا الإطار الاستثمار في مجالات الميزة النسبية التي تتمتع بها الدولة الإفريقية فقد تكون الميزة تشمل ثروات زراعية أو حيوانية أو موارد طبيعية أو معدنية أو مدخلات منتجات صناعية، فضلا عن الاستفادة من انخفاض التكاليف المتعلقة بالعمالة والنقل.

-الاستثمار الأجنبي الباحث عن الأسواق: يحقق هذا الاستثمار انفتاح السوق الجزائرية على الأسواق الإفريقية المجاورة والإقليمية بشكل أكثر كفاءة حيث يعزز تلبية الطلب الاستهلاكي في أسواق الدولة المتلقية للاستثمار عبر تنمية الصادرات الجزائرية في إطار منطقة التجارة الحرة الإفريقية.

-الاستثمار الأجنبي الباحث عن الكفاءة: حظي هذا النوع من الاستثمار باستغلال كبير بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية، في هذا الصدد يمثل العمل على الاستثمار في الكفاءات الإفريقية ضمن الإطار الإقليمي في إفريقيا للحد من خسارة الأدمغة المولدة للإبداع والابتكار في المجالات الحيوية لاعتماد صناعاتها في المجال الإقليمي بدلا من استيرادها من الخارج.

في سياق مكمل لما تم عرضه يمكن للجزائر أن تستغل اندماجها في منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا في تحقيق فرص استثمارية واعدة للاقتصاد الجزائري كدولة مصدرة للاستثمار في إفريقيا؛ يمكن في هذا الإطار التمييز بين ثلاثة أنماط للاستثمار هي:

-الاستثمار الأفقي: يهدف إلى توسع الشركات الجزائرية في الدول الإفريقية المضيفة للاستثمار بغرض إنتاج نفس بضائع أو منتجات مشابهة للسلع المنتجة محليا في ظل استغلال الميزات التنافسية التي يوفرها البلد المتلقي كانخفاض تكاليف الإنتاج.

-الاستثمار العمودي: تحقق الشركات الجزائرية الاندماج في الاقتصاديات الإفريقية عبر إقامة روابط مع الشركات المحلية الإفريقية، يتم فيه اندماج الشركات الجزائرية في الأنشطة القبلية المتعلقة باستغلال المواد الأولية (الاستثمار العمودي الخلفي) أو الاستثمار في الأنشطة البعدية القريبة من المستهلك كالتملك أو منافذ التوزيع(الاستثمار العمودي الأمامي) في الدول الإفريقية.

ثانيا: الفرص الاستثمارية الأجنبية من الدول الافريقية نحو الجزائر

تتيح الجزائر تحفيزات في اطار قانون الاستثمار الجديد للمستثمرين الأفارقة تعنى بتشجيع الاستثمار الأجنبي الوارد وتدفق المشروعات والنقل الاستراتيجي للتكنولوجيا من خلال تدابير تشجيعية وتيسيرية ليتم تحديد حقوق والتزامات المستثمرون الذين لديهم خطط وحوافز تنطبق على الأنشطة الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات والتي يقوم بها أشخاص طبيعيون أو معنويون، ذلك أن قاعدة 51/49 التي تعيق استثمارات الشركات في الجزائر ويجعلها تكتفي بإمضاء عقود تجارية سابقا تم إلغاؤها مؤخرا وفقا للإصلاحات التي تم اعتمادها لاستقطاب الاستثمار الأجنبي ، تتجلى أهم هذه التحفيزات في:

1.يتم تعيين الاستفادة من أحد الانظمة التحفيزية الثلاثة المحددة؛وهي تشمل نظام القطاعات(يضم التحفيزات الخاصة بالقطاعات ذات الأولوية تخص الفلاحة الصناعة اقتصاد المعرفة الطاقات المتجددة...وغيرها)، نظام المناطق(يشمل التحفيزات المتعلقة بالمناطق ذات

[1]: ناصر حميداتو، تعزيز الروابط بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حوليات جامعة بشار، العدد 20، 2019، ص326.

الاهمية عند الدولة وهي منطقة الهضاب العليا، الجنوب والجنوب الكبير، المناطق التي تحتاج مرافقة الدولة في تنميتها، مواقع الموارد الطبيعية الثمينة)، نظام الاستثمارات المهيكلة(يخص التحفيزات الموجهة للاستثمارات ذات الطابع المهيكل كاحلال الواردات، تنويع الصادرات، الاندماج في سلال القيمة)[1].

2.تستفيد الاستثمارات وفقا للانظمة التحفيزية المذكورة من مزايا وفقا لمرحلتين[2]:

- **مرحلة الانجاز:** يستفيد فيها المستثمر من:

الاعفاء من الرسوم الجمركيةعلى السلع المستوردة الخاصة بالاستثمار؛

الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة الخاصة بالسلع والخدمات المستوردة للاستثمار؛

الاعفاء من دفع حق نقل الملكية والرسم على الاشهار العقاري على كل مقتنيات الاستثمار؛

الاعفاء من حقوق التسجيل المفروضة حول العقود التأسيسية للشركات ورأس المال؛

الإعفاء من حقوق التسجيل و الرسم على الإشهار العقاري و مبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حقالامتياز على الأملاك العقارية المبنية و غير المبنية الموجهة لانجاز المشاريع الاستثمارية،

الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار لمدة (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء.

-**مرحلة الاستغلال:** يستفيد فيها المستثمر من الاعفاء الضريبي على أرباح الشركة، والاعفاء من الرسم على نشاط المهني لمدة من03سنوات-05 سنوات بالنسبة لنظام القطاع، ولمدة من 05 سنوات الى 10 سنوات بالنسبة لنظام المناطق والاستثمارات المهيكلة.

وعليه تملك الجزائر فرصا لاستقطاب الاستثمار الأجنبي الإفريقي في العديد من القطاعات الاقتصادية والمجالات الصناعية التي تكون بيئة اختصاص للشركات الاقليمية الإفريقية، يتم توضيح هذه الفرص وفقا للمخطط الموالي:

الشكل رقم4-02 : نموذج توزيعي للفرص الاستثمارية الإفريقية ضمن القطاعات الاقتصادية الجزائرية.

المصدر: الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار.

يظهر من خلال النموذج أن الشركات الافريقية تملك فرصا للاستثمار في الجزائر على مسويين:

[1]: الموقع الرسمي لسفارة الجزائر بواشنطن متاح على الرابط: https://embwashington.mfa.gov.dz/ar/invest-in-algeria/investment-support-1/benefits-of-the-investment-law-1، اطلع عليه بتاريخ: 2024/02/24، 23:48.

[2]: الجريدة الرسمية، العدد 50، قانون رقم 22-18 مؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 الموافق ل 24 يوليو سنة 2022، المتعلق بالاستثمار، الفصل الرابع الأنظمة التحفيزية والشروط المؤهلة للاستفادة من المزايا، ص08.

1.استثمارات في المجالات الصناعية: وهي تشمل الصناعات الكهربائية الالكترونية والكهرومنزلية، الصناعات الكيماوية، الصناعات الغذائية، المنسوجات والجلود، الصناعات الفولاذية والمعدنية، صناعات الخشب والفولاذ، الصناعات الميكانيكية والبحرية والطيران، صناعات التكنولوجيات المتقدمة.

2.استثمارات في المجالات القطاعية: وهي تشمل قطاع الفلاحة(انشاء وحدات لتحويل الفواكه والخضر، وحدات تحويل الزيوت، تحويل الحليب ومشتقاته، انتاج الاسمدة...وغيرها)، قطاع الصيد البحري(تربية الاسماك) ، الاشغال العمومية(اشغال البناء، خطوط النقل البرية والبحرية)، المناجم والطاقات المتجددة(الطاقة الشمسية، المائية، الرياح...)، قطاع الاقتصاد الاخضر(كل أنواع المشاريع المصاحبة للبيئة).

المطلب الثاني: اليات تعزيز الاستثمار بين الجزائر والدول الافريقية ضمن ZLECAF.

يتطلب تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول الإفريقية عامة وبين الجزائر والمستثمرين الإفريقيين خاصة التركيز على معالجة السياسات الخاصة باستقطاب وتصدير الاستثمار الأجنبي في الإقليم الإفريقي ضمن عدة مستويات.

الفرع الأول: على المستوى التنظيمي: يعنى المستوى التنظيمي والتشريعي بأهمية بالغة لدعم توجه الاستثمارات الجزائرية نحو الدول الافريقية ضمن منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية ويتم ذلك من خلال :

أولا: معالجة الأطر التنظيمية المتعلقة بتعزيز التبادلات الاستثمارية بين الجزائر والدول الإفريقية؛ تحسن ترتيب الجزائر بمقدار 4 مراكز خلال سنة 2020 في مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر يرجع هذا التحسن الطفيف إلى الحد من القيود المرتفعة على الاستثمار الأجنبي، بالمقابل تصدرت المغرب المرتبة الأولى عربيا و42 عالميا نظير انخفاض قيودها التنظيمية بنسبة 60% على كافة القطاعات الاقتصادية[1] ، وعليه تظهر حتمية إزالة العوائق المتعلقة بالقيود التنظيمية كضرورة لضمان تدفق الاستثمارات الأجنبية المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية الحيوية والقادرة على تعزيز التجارة الإقليمية في المنطقة الإفريقية بالشكل الذي يسمح بتنمية الصادرات الجزائرية غير النفطية تشمل الزراعة الصيد التعدين الكهرباء الالكترونيات مركبات النقل خطوط النقل الاتصالات الخدمات المالية وغيرها.

ثانيا: وضع التشريعات السلسة الخاصة باعتماد اجراءات التكيف؛ التي تساعد الحكومات والقطاع الخاص في معالجة الاضطرابات قصيرة المدى من خلال التمويل والمساعدة الفنية وتمويل المنح والتعويضات، مما يعزز الروابط بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي من خلال اعتماد آليات العمل المشتركة التي تساعد على نقل التكنولوجيا وتقاسم الأرباح وتعزيز التنمية في المنطقة الإفريقية، ذلك أن تمويل المشاريع التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر تحتاج الى مشاريع انتاجية بشكل متخصص ضمن القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية لإفريقيا لرفع القيمة المضافة له، إضافة إلى الاستثمار في المناطق الحرة التي تعنى بتطوير الصناعة الإقليمية القادرة على انتشال المنطقة من التبعية للموارد الطبيعية وتحقيق التنويع الاقتصادي المطلوب للاندماج في النظام التجاري الدولي.

الفرع الثاني: على المستوى السوقي: بالاضافة الى المحركات التنظيمية هناك عوامل تؤدي دورا فعالا في تعزيز تدفق الاستثمارات بين الأسواق الجزائرية وأسواق الدول الافريقية كطبيعة الصناعات القائمة والتي يمكنها خلق علاقات تجارية تعزز التكامل الاقليمي، يمكن تحسينها عبر:

أولا: اعتماد الشراكات الإقليمية الاستثمارية التي تعزز العلاقات التشاركية ؛ تعتبر مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع كفاءة وديناميكية القطاعات المحلية وبناء القدرات الإنتاجية عبر المشاريع الأجنبية عنصر مهما عبر فتح مجالات الاستثمار للشركات الجزائرية للنفاذ إلى الأقاليم الإفريقية من خلال:

-الإستراتيجية الأولى استخدام الشراكات المحلية مع الحكومات والمؤسسات المحلية والجامعات وما إلى ذلك لدراسة المناخ الاستثماري في إفريقيا وتحديد الأقاليم التي تتوافق مع المقومات والقدرات الوطنية؛

- الإستراتيجية الثانية استخدام مسرعات التجارة البينية الجزائرية الإفريقية المهمة مثل الاستثمار في البنية التحتية والخدمات اللوجستية المحلية لتسهيل المعاملات بين المستثمرين والمتعاملين الجزائريين والإفريقيين؛

[1]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتمان الصادرات، التقريري السنوي 2023، مرجع سبق ذكره، ص26.

- الإستراتيجية الثالثة استخدام التكامل لمشاريع إقليمية مختارة بناءا على دراسات استثمارية مشتركة بين الشركات الجزائرية ونظيرتها الإفريقية من خلال بيئات متكاملة تخلق الصناعات الإقليمية الداعمة لبعضها البعض عبر توطين الشركات في مواقع جغرافية متقاربة تمنحها ميزة تنافسية.

ثانيا: تعزيز الخصائص المحددة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ يقصد بذلك تهيئة الظروف المناسبة في الدولة المضيفة التي من شأنها أن تؤثر في قرار الشركات التي تعتزم الاستثمار في الإقليم الداخلي للدولة عبر خلق مناخ أعمال صحي ومرن يساهم في رواج الاستثمار وتعزيز فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وتنسيق قرارات المستثمرين المحليين والأجانب من خلال:

1.تحسين خصائص السوق المحلي؛ يمثل حجم سوق البلد المستقبل للاستثمار الأجنبي نقطة أساسية في دراسة المستثمرين ذلك أنه يعبر عن حجم الثروة والقوة الشرائية للأفراد كما أنه يمثل مساحة كلية أو جزئية لتصريف المنتجات في البلد المضيف، تظهر أهمية تحسين خصائص السوق المحلي الجزائري في اعتماد الاستثمارات ا أجنبية المباشرة العمودية التي تقوم باعتماد المشروعات الإنتاجية الجزئية وفق لمبدأ تقسيم الاقليمي للعمل بحيث تقوم بأنشطة جزئية في الجزائر ليتم تصديرها فيما بعد وفق مبدأ حرية التبادل التجاري الذي تكفله منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا مما يحقق كبر حجم السوق المحلي إتباعا لكثافة النشاطات التصديرية التي تخلقها شركات الاستثمارات الأجنبية.

2.توفير البيئة التحتية المناسبة؛ تعتبر البيئة التحتية من المحددات الأساسية في جذب الاستثمارات الأجنبية في الصناعات الإنتاجية مرتفعة القيمة المضافة، لذلك يعتبر تحسين مناخ الأعمال الجزائري اعتبارا لتعزيز قيام الهياكل الضرورية بشكل متطور المتعلقة بالاتصالات وشبكات الإمداد بالانترنت وشبكات النقل والموانئ والمطارات وخدماتها اللوجيستية إضافة إلى اعتماد الطرق الرقمية في تخليص الإجراءات تحسين البيئة الإدارية ضرورة لخلق المناخ الصحي لجذب الشركات الأجنبية الناقلة للسياسات الصناعية والتكنولوجية المتطورة.

3.اعتماد عوامل الجذب المرتكزة على انخفاض التكاليف؛ في هذا الشأن تتوجه معظم الشركات الاستثمارية نحو الدول منخفضة التكاليف الإنتاجية خاصة البلدان النامية، وبفعل امتلاك الجزائر لوفرة في الموارد الطبيعية ويد عاملة متنوعة(ضعيفة التدريب وغير مدربة، في ظل هجرة معظم الأدمغة) يتم استغلال هذه الخصائص لجذب استثمارات الشركات التي تبحث عن التكاليف المنخفضة في ظل علاقة تبادلية للمنفعة التي تحققها مشروعات الشركات الأجنبية في تأهيل وتدريب اليد العاملة لاكتساب التكنولوجيا والكفاءة والأداء .

4.الحد من المخاطر التي قد تعوق المشروعات الاستثمارية في البلد المضيف؛ خاصة ما تعلق بمعدلات التضخم كونها تؤثر بشكل مباشر على تكاليف الإنتاج وأرباح الشركات الأجنبية إضافة إلى أسعار الصرف الوطنية باعتبارها مسؤولة عن قيمة العملة الوطنية ، لذا يمثل وضع السياسات الاقتصادية الكلية المناسبة لإحلال معدلات تضخم منخفضة لضمان جذب المشروعات الاستثمارية طويلة الأجل إضافة إلى العمل على التحكم في تغيرات أسعار الصرف لتحقيق استقرارها بالشكل الذي يساهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي .

5.استقرار الظروف السياسية والقانونية؛ يعتبر توفير درجات عالية من الأمان واليقين للأعمال سبيلا لجذب الاستثمارات الأجنبية، ذلك أن الاستقرار السياسي يحقق قدرا من الحماية لرأس المال الوطني والأجنبي ويعزز الاستقرار الاقتصادي مما يؤدي إلى كفاءة بيئة الاستثمار على ضوء ذلك يمثل الحد من النزاعات السياسية والانقلابات العسكرية والحروب في الإقليم الإفريقي بشكل عام من زيادة قابلية الشركات للاستثمار في ظل توفر مناخ تشريعي ملائم يحافظ على مصالح المستثمرين ويضمن شفافية المعاملات الإدارية واستقلالية النظام القضائي وتخفيض القيود القانونية المتعلقة بملكية المشاريع الاستثمارية والقيود التجارية وامتيازات التحفيزات الضريبية الممنوحة إضافة إلى مرونة النظام البنكي وحماية الملكية الفكرية كلها خصائص تساهم في ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية.

الفرع الثالث: على المستوى التخطيط الريادي: يمكن للتخطيط الناجح لنوع الاستثمارات المسطرة ضمن منطقة التجارة الافريقية من تحسين ريادة الأعمال الجزائرية في المنطقة خاصة اذا تزامن مع تعزيز العوامل التمكينية التكنولوجية وربطها بالفرص الاستثمارية القطاعية الواعدة للأسواق الجزائرية والاقليمية، ويتم ذلك من خلال:

أولا: تحسين متطلبات بيئة صحية لريادة الأعمال الاستثمارية الجزائرية في الإقليم التجاري الإفريقي؛ حققت الجزائر المرتبة 10 عربيا (96 عالميا) في مؤشر ريادة الأعمال لسنة 2021 حيث كان الترتيب في المؤشرات الفرعية المكونة له وفقا لمجلة CEOWORLD magazine

المرتبة (57) لمؤشر الانفتاح على الأعمال (57) النفاذ إلى رأس المال (70) مؤشر البنية التحتية (79) مؤشر مهارات العمل (70) مؤشر التنافسية (79) مؤشر الابتكار[1]، وكون بيئة الأعمال تتعلق بالعديد من المتغيرات التي تكون في مجموعها القوى والمنشآت الخارجية التي تؤثر على أنشطة واستثمارات المؤسسات[2] ، الأمر الذي يتطلب خلق بيئة مواتية لريادة المشروعات الاستثمارية الجزائرية في الإقليم التجاري الإفريقي عبر تحسين البيئة الخارجية التي تؤثر في نشاط المؤسسات على اختلاف طبيعتها من خلال المحافظة على استقرار المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والفنية والسياسية، كما يستلزم تحسين المدخلات الابتكارية عبر تعزيز الأنشطة الإبداعية في البيئة المؤسسية مع الاستثمار في رأس المال البشري عبر الإنفاق على البحث والتطوير مع توفير البنية الأساسية التي تشمل الاتصالات التكنولوجية والمعلوماتية ودراسة وضع السوق من حيث التمويل والاستثمار والتجارة وهو ما يخلق بيئة أعمال مواتية تعزز مخرجاتها المعرفية والتكنولوجية لتغطية كافة الاختصاصات الاستثمارية في المجالات الاقتصادية .

ثانيا: تطوير مؤهلات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إقامة روابط إقليمية ضمن الأقطاب التكنولوجية: تمثل الاستعانة بالأقطاب التكنولوجية المتخصصة في مجالات الاقتصادية والتكنولوجية المتعلقة بأقطاب تكنولوجيا الإعلام والاتصال، الأقطاب الزراعية، الأقطاب الصناعية آلية لتعزيز المزايا التنافسية ووضع القطاعات الاقتصادية الجزائرية في صورة قوية ذات قدرات عالية لجذب ودفع الاستثمار الأجنبي المباشر نحو/من إفريقيا وخلق علاقات وشبكات لكل الأنشطة المرتبطة بالأقطاب، لترقية الصادرات وتقوية الخبرات والكفاءات لتحقيق النمو الاقتصادي الإقليمي والاندماج في خطوط الإنتاج كثيفة المحتوى التكنولوجي ذات القيمة المضافة العالية. فحيث يتم تطوير الأقطاب التنافسية في الجزائر بهدف تطوير الصادرات خارج المحروقات ودعم التنافسية الاقتصادية لتقليل الواردات وضمان النفاذ إلى الأسواق الإقليمية والعالمية ، تساعد الأقطاب التكنولوجية على جذب المشاريع عن طريق توفير بيئة ملائمة للأعمال في قطاعات مختارة وتوفير مجال لليد العاملة المتخصصة والمؤهلة ، اعتماد هياكل مؤسسية متطورة، ربط العلاقات بين المستثمرين والعملاء في الصناعة، تقديم التحفيزات[3] ، فهي بذلك تعتبر مهد للمشاريع الابتكارية يمكن دمجها في شبكات إقليمية ودولية تقوم على التعاون بين المؤسسات وجذب الخبرات، في هذا الشأن يستدعي إنشاء روابط لأقطاب تكنولوجية وامتياز بين الجزائر ودول افريقية إتباعا لتعزيز السياسة الاستثمارية الإقليمية اعتماد استراتيجيات منها:

-خلق ترابط بين الأطراف الفاعلة في عملية الابتكار إضافة إلى دعم الشركات الناشئة Startup والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجهة للاستثمار في إفريقيا مع تحديد القطاعات الاقتصادية المزمع تنميتها حسب المزايا الخاصة بكل إقليم إضافة إلى تعيين احتياجات السوق الوطنية والإقليمية الإفريقية؛

-تطوير ميادين البحث العلمي بالشراكة بين المؤسسات البحثية الوطنية والإفريقية في المجالات الاقتصادية المشتركة موضوع التنمية وتشجيع المقاولاتية وإنشاء المشاريع الإقليمية الصغيرة وتسهيل استغلال التحفيزات الضريبية التي تتاح ضمن منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا إضافة إلى تيسير إجراءات التمويل والدعم المالي الذي توفره المؤسسات المالية المحلية والإقليمية لدعم الاستثمارات الواعدة في إفريقيا؛

-ضرورة توفير البنية الهيكلية اللازمة لتطوير الأعمال الاستثمارية البينية وإشراك المؤسسات البنكية الإفريقية في عملية التنمية مع اعتماد خلق وكالة إقليمية لتقييم السياسات العامة الخاصة بالأقطاب التنافسية الإقليمية وتطويرها والعمل على انتشارها بين كافة الدول الإفريقية؛

-خلق شبكات البحث والابتكار تعمل بالتنسيق على المستوى الإقليم الإفريقي لتقوية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين كافة الأطراف الفاعلين في السوق المشتركة الإفريقية من مؤسسات إنتاجية وتجار وجامعات ومراكز بحث ومخابر اختراع، لتطوير الصناعات الإقليمية والارتقاء في الأسواق الدولية مع العمل على الحد من المخاطر التي تعوقها مثل: نضوب الموارد الطبيعية أو التصحر أو أزمة المناخ والمشاكل التي قد تواجه الاقتصاديات الإفريقية في تكاملها ضمن منطقة التجارة الحرة الإفريقية.

---

[1]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سبق ذكره، ص32.

[2]: مريم سياخن، متطلبات تحسين بيئة الأعمال في الجزائر ودورها في تنشيط المناخ الاستثماري، الباحث الاقتصادي، المجلد09، العدد01، 2022، ص03.

[3]: بوراس وسيلة، أطروحة شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية بعنوان: مساهمة الأقطاب التكنولوجية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس، المغرب- ، جامعة فرحات عباس-سطيف1، 2020، ص219.

ثالثا: اعتماد تقنية الخرائط الاستثمارية لتحديد الفرص والأفكار الاستثمارية الكامنة في قطاعات الاقتصاد الجزائري وتحويلها إلى مشروعات قائمة في إطار منطقة التجارة الحرة الإفريقية؛ تسعى الجزائر من خلال انضمامها لاتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا إلى جذب الاستثمار الأجنبي بالقدر الذي يسمح بتحصيل التقدم التكنولوجي وتدفق العملة الصعبة ولتحقيق ذلك على السلطات المعنية الحرص على تقديم الدعم الفني والمؤسسي اللازم من خلال إعداد "خرائط الاستثمارinvestment map" أو "خرائط الفرص الاستثمارية Investment Opportunities Map"، حيث يعرف المعهد العربي للتخطيط خرائط الاستثمار بأنها" وثيقة تحدد قائمة الأفكار والفرص الاستثمارية الكامنة في بلد ما أو قطاع ما وتقدم تحليلا معمقا لقطاع الاستثمار وتساعد في استنباط الفرص الاستثمارية بناء على المزايا التنافسية الكامنة، إضافة إلى خارطة طريق تتضمن متطلبات ومقومات نجاح عملية تحويل الأفكار والفرص الاستثمارية المجدية إلى مشروعات قائمة قادرة على النمو والاستمرارية كما وتحدد خرائط الاستثمار التوزيع الجغرافي والقطاعي للفرص والأفكار الاستثمارية وهذا يساعد في توزيع الاستثمارات والاستغلال الأمثل للموارد"[1]، تمر عملية اعداد خرائط الاستثمار بعدة مراحل متسلسلة ومترابطة طورها المعهد العربي للتخطيط كمنهجية لبناء الخرائط الاستثمارية تقوم على فرص استثمارية واعدة تكمن في الأساس على تحديد الحلقات المفقودة في العناقيد الصناعية Industrial clusters وسلاسل القيمة value chain وسلاسل التوريدSpply chain الانتاجية، ونظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري التي يعاني من تحديات تنموية كبيرة يمثل التغير الهيكلي سبيلا لتطوير القاعدة الانتاجية وخلق أنشطة جديدة ضمن سلاسل القيمة الاقليمية في ظل الانفتاح على السوق الحرة الافريقية لتوجيه الاستثمار بالشكل الذي يعزز التبادلات التجارية في ظل التخطيط الهادف لتعزيز التنافسية وبناء القدرات الانتاجية، نلاحظ الشكل الموالي:

الشكل رقم4-03: مراحل إعداد خرائط فرص الاستثمار.

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، دليل إعداد خرائط الاستثمار، سبتمبر 2022، ص18.

من خلال الشكل تظهر مراحل اعداد خرائط الاستثمار التي تشرح المنهجية التي يتبعها المعهد العربي للتخطيط في هذا المجال كمايلي:

المرحلة الأولي: دراسة الواقع الاقتصادي والاجتماعي وتحديد المزايا النسبية، من خلال تحديد الاستثمار على المستوى الوطني؛ الاستثمار القطاعي؛ الاستثمار الخاص بمنطقة جغرافية؛ المرحلة الثانية: تقييم البيئة الاستثمارية.

المرحلة الثالثة: تحديد القطاعات الواعدة وتقييم أدائها وتحليل وتقييم العلاقات التشابكية بينها.

المرحلة الرابعة: تحليل العناقيد الصاعية وسلاسل القيمة وسلاسل التوريد.

المرحلة الخامسة: تحديد الأفكار الاستثمارية وتقييمها واستكشاف الفرص الاستثمارية.

المرحلة السادسة: تحديد مقومات تطوير الفرص الاستثمارية وتحويلها الى استثمارات حقيقة.

المرحلة السابعة: صياغة مكونات خارطة فرص الاستثمار.

[1]: المعهد العربي للتخطيط، دليل إعداد خرائط الاستثمار، سبتمبر 2022، ص11.

المبحث الثاني: الاندماج في سلاسل القيمة الاقليمية الافريقية.

تعتبر الجزائر القوة الاقتصادية الرابعة في القارة الإفريقية والاقتصاد 48 في العالم بفعل كونها منتج ومصدر رئيسي للغاز الطبيعي(المنتج الخامس والمصدر الرابع) والنفط(المنتج الثالث والمصدر التاسع) كما تملك احتياطات كبيرة من الحديد في الجنوب الغربي وكذلك الذهب واليورانيوم والزنك في أقصى الجنوب والكثير من المعادن، ورغم المساعي الحثيثة لتنويع الإنتاج والصادرات إلا أن الاقتصاد الجزائري لم يتحرر كليا من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات الذي يمثل 40% من القيمة المضافة و 96% من الصادرات ويرجع ذلك بالأساس إلى الاعتماد المفرط على الصناعات الاستخراجية وإهمال الصناعات التحويلية مرتفعة القيمة المضافة، إلا أن إقبال الجزائر على الانضمام لمنطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا إضافة إلى تمتع المنطقة بإمدادات وفيرة في المواد الخام يتيح فرصا بعد اعتماد الآليات اللازمة لتطوير صناعة المنتجات الوسيطة المتعلقة بالصناعات الإستراتيجية كصناعة السيارات والالكترونيات والطاقات المتجددة والصناعات الغذائية، لخلق التجارة في منتجات تتمتع بمزايا تنافسية وتحقيق فرص لتنويع سلاسل توريد إقليمية في المنطقة لتحقيق مكاسب اقتصادية حقيقية من الاتفاقية الإفريقية، عند هذا يعتبر تطوير التجارة الإقليمية ضمن منتجات السلع الوسيطة من الفرص الاقتصادية الواعدة لترقية الصادرات خارج المحروقات ولتعزيز الاندماج في سلاسل القيمة الاقليمية في افريقيا.

المطلب الأول: مدخل عام حول سلاسل القيمة.

المطلب الثاني: فرص تطوير تجارة المنتجات الوسيطة في الجزائر.

المطلب الأول: مدخل عام حول سلاسل القيمة

تتخصص البلدان النامية في الأنشطة الإنتاجية كثيفة اليد العاملة ومنخفضة التكنولوجيا، حرمها هذا النمط من التخصص من مكاسب ذات أهمية رغم قيامها بتحرير أسواقها وتعزيز اندماجها في الاقتصاد العالمي من خلال إبرام اتفاقيات تجارية دولية وإقليمية لتطوير دعائمها التجارية والاقتصادية، لذا تحتاج الدول النامية ومنها الجزائر إلى التخصص في الأنشطة الكثيفة التكنولوجيا حتى وان كانت تفقد فيها ميزة نسبية حاليا لكنها قد تمتلك فيها إمكانات وقدرات مستقبلا خاصة مع المساعي الرامية إلى تعزيز الصناعات المتطورة ضمن أنشطة سلاسل القيمة.

الفرع الاول: مفاهيم حول سلاسل القيمة: يعبر مفهوم سلسلة القيمة عن عملية تفكيك عناصر الانتاج عبر أجزاء كثيرة من العالم وتجميعها في المنتج النهائي اتباعا للطلب وتكلفة الانتاج وسلاسة الوصول الى الأسواق، يتحدد ضمنها الأنشطة التي تضطلع بها الشركات والتي تكون خاصة بالمنتج او بخدمة ما من بدايته الى غاية تقديمه في شكله النهائي بدءا من التصميم ثم الانتاج التسويق وصولا الى الخدمات اللوجيستية والتوزيع [1].

كما يرجع مصطلح سلسلة القيمة إلى "مايكل بورتر" الذي جاء بمقاربة تسمح بتحديد منابع الامتيازات التنافسية الكامنة لصالح المؤسسة الاقتصادية عبر تفكيك وإعادة تركيب نشاط المؤسسة بصورة مبسطة بالتوافق مع العمليات الثانوية، فالمؤسسة الاقتصادية التي تتميز عن منافسيها بما تمتلكه من ميزة وحيدة من شأنها أن تجعل العملاء مرتبطين بها، والقيمة هي ذلك الكل الذي يجعل العملاء مستعدين للحصول على المنتوج المعروض لهم، تلك القيمة التي جاءت نتيجة لعدة أنشطة قام بها المنتجون،وعلى ضوء هذا المفهوم بحث بورتر عن تلك المناطق المهمة لخلق القيم، عرف بورتر سلسلة القيمة بأنها تمثل " عددا من النشاطات المرتبطة بعضها البعض وهي ضرورية لتصنيع البضائع والخدمات، تبدأ من الخامات والمواد الأولية وتنتهي في يد المستهلك النهائي"[2].

وعليه يوضح الجواب على السؤال: ما هي سلسلة القيمة ؟

[1]: لطرس ذهبية، كتاف شافية، مقال بعنوان: تداعيات جائحة فيروس كورونا على سلاسل القيمة العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، عدد خاص حول الاثار الاقتصادية لجائحة كورونا، سبتمبر 2020، ص41.

[2]: يونس حواسي، لخضر مداني، مرجع سبق ذكره، ص 349.

1.سلسلة القيمة العالمية؛ هي نمط إنتاج موزع على عدد من البلدان تتخصص ضمن ذلك كل شركة في مهمة معينة ولا تنتج السلع كلها، فحسب الشكل:

الشكل رقم4-04: رسم توضيحي لمفهوم سلال القيمة العالمية.

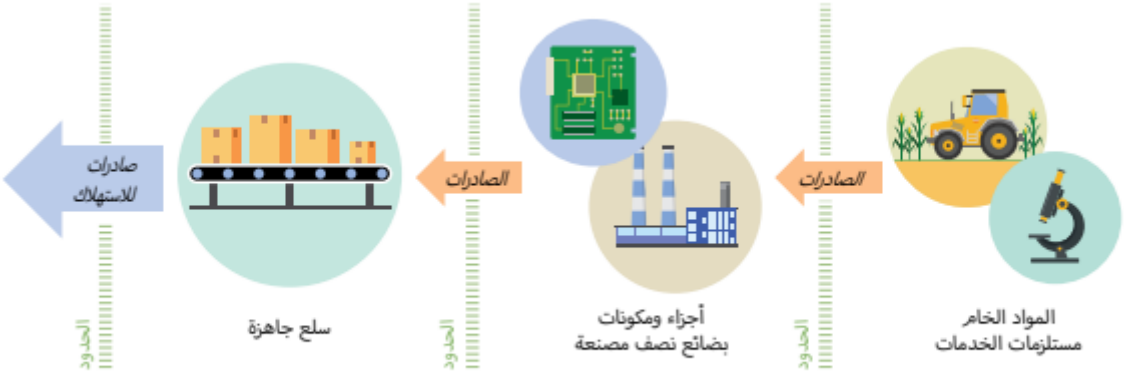

فسلاسل القيمة العالمية بكونها تمثل جميع المراحل والأنشطة التي تقوم بها المؤسسات والمصانع لإنتاج منتج النهائي وطرحه في الأسواق، حيث يشمل مرحلة التصميم والإنتاج والتسويق والتوزيع وانتهاء بالخدمات المقدمة في مرحلة ما بعد البيع، وفقا لذلك يتم انجاز الأنشطة المذكورة بواسطة نفس الشركة أو من خلال عدة شركات[1]، إلى جانب سلاسل القيمة العالمية نميز بين:

2.سلاسل القيمة الإقليمية؛ التي تعبر عن تجزؤ وتوزع مختلف مراحل عمليات الإنتاج على نطاق إقليمي مدفوعة بتزايد الاتفاقيات الإقليمية ، حيث يوجد اتجاهان يميزان إقليمية سلاسل القيمة أولهما السلاسل التي ترتكز على الإنتاج الإقليمي الذي يستهدف السوق الإقليمية يجسد هذا التوجه قطاع صناعة السيارات نظرا لتوفر الأجزاء والمكونات إقليميا، وثانيهما العمليات الإنتاجية المترابطة إقليميا والتي تغذي الأسواق العالمية مثل سلاسل القيمة في الصناعات الالكترونية الآسيوية التي يتم فيها توزيع عمليات التصنيع وتجميع المكونات والمنتجات النهائية على نطاق إقليمي وتوجه السلع النهائية للأسواق الأوروبية و الو.م.أ[2].

3.سلاسل القيمة المحلية؛ تمثل جميع المراحل والأنشطة الإنتاجية بداية من مرحلة تصميم المنتج حتى الوصول الى المنتج في شكله النهائي التي تتم داخل النطاق الجمركي للدولة.

كيف تعمل سلسلة القيمة العالمية؟

تقوم التفاعلات عادة فيما بين الشركات على علاقات دائمة، تدفع المؤشرات الاقتصادية الأساسية إلى مشاركة البلدان في سلاسل القيمة العالمية ذلك أن السياسة العامة لها أهميتها في تعزيز المشاركة وتوسيع نطاق المنافع.

[1]: محمد اسماعيل، الاندماج في سلال القيمة العالمية، موجز السياسات العدد السابع، صندوق النقد العربي، 2019، ص1.

[2]: عقبة عبد اللاوي، سميحة جديدي، عبد المالك باهي، وفاء باهي، أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنمية الاقتصادية في الدول العربية، دراسة حالة عينة من الدول العربية خلال الفترة 1995-2015، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مجلد20، العدد02، 2018، ص09.

الشكل رقم4-05: الروابط بين محركات ونواتج سلسلة القيمة.

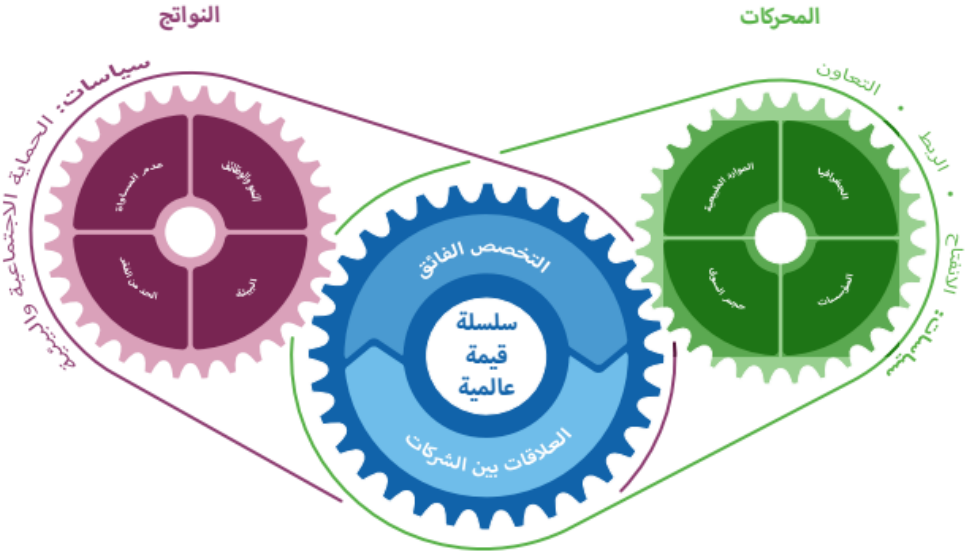

المصدر: مجموعة البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم: التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية، 2020.

4. كيفية المشاركة في سلاسل القيمة : تعكس سلاسل القيمة العالمية القيمة المضافة الأجنبية والمحلية للبلد، على سبيل المثال في مجموعة معينة من المنتجات مثل الأجهزة الالكترونية (أجهزة التلفاز الهواتف المحمولة...)، تتخصص بعض البلدان في مراحل البحث والتطوير ومراحل تصميم الأجهزة، بينما تركز دول أخرى على مرحلة التجميع للقطع المكونة، في حين تعنى دول أخرى بمرحلة الخدمات اللوجيستية والتسويقية وخدمات ما بعد البيع وهو ما يجعل القيمة المضافة تتغير من نشاط لآخر، يظهر من الشكل الموالي:

الشكل رقم4-06: توزيع القيمة المضافة من إجمالي الصادرات.

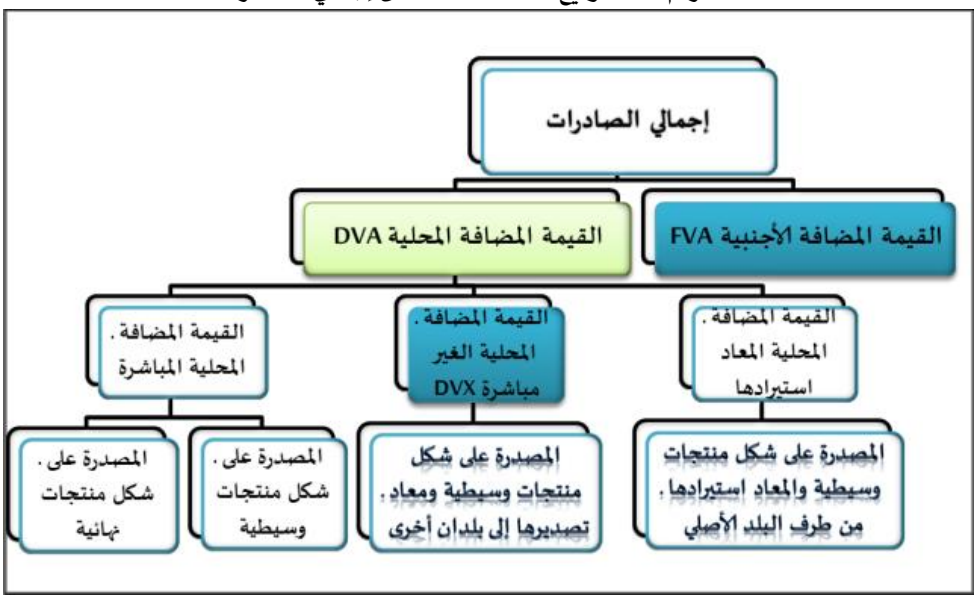

المصدر: بن جوال بشير، قصري محمد عادل، الاندماج في سلاسل القيمة العالمية وأثره على التجارة الخارجية-دراسة تحليلية قياسية في الجزائر ومحيطها الإقليمي خلال الفترة 1995-2018-، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد06، العدد02، 2022، ص689.

تمثل القيمة المضافة الأجنبية (foreing value added-FVA) والقيمة المضافة المحلية (domestic value added-DVA) المشاركة الخلفية نظرا لأنها تقيس المدخلات الوسيطية المستوردة التي كانت تستخدم لتوليد الناتج لأغراض التصدير ، أما القيمة المضافة المحليةالغير مباشرة (inderect value added exports-DVX) فتمثل المشاركة الأمامية على أنها تقيس صادرات السلع غير التقليدية التي تستخدم كمدخلات لإنتاج صادرات بلدان أخرى.

وعليه تنقسم المشاركة في سلاسل القيمة إلى[1]:

1.4مشاركة خلفية: أو القيمة المضافة الأجنبية كحصة من الصادرات ، تشير إلى مدى اعتماد الشركات والبلدان على المنتجات المستوردة ففي حالة الأجهزة الالكترونية مثلا: يمكن لبلد ما أن يتخصص في تجميع المنتجات ذات المكونات المستوردة(البحث والتطوير+تصميم المنتج مستورد ضمنيا) وعليه سيكون لهذا البلد مشاركة خلفية مرتفعة وحصة منخفضة من القيمة المضافة في سلاسل القيمة.

2.4 مشاركة أمامية: أو القيمة المضافة المصدرة التي تم دمجها في صادرات البلدان الأخرى فهي تمثل نطاق العلاقات مع المشترين الأجانب النهائيين ، فباستخدام نفس المثال المتعلق بالأجهزة الالكترونية يتبين أن البلدان المتخصصة في مراحل البحث والتطوير والتصميم في سلسلة القيمة تتميز بمشاركة أمامية عالية القيمة المضافة مقارنة بالبلدان المتخصصة في التجميع.

الفرع الثاني: الروابط التجارية الجزائرية في سلاسل القيمة العالمية

تستفيد الجزائر من قربها من الاتحاد الأوروبي وانفتاحها على أسواق دولية وإقليمية ذلك أنها تعتبر من دول شمال إفريقيا التي تتمتع بقابلية كبيرة للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية خاصة بتزامن ذلك مع التوجهات الرامية إلى تحسين البنية التحتية والعمل على الرفع من القاعدة الصناعية في المنطقة، إلا أن تصديرها للمواد الأولية في شكلها الخام جعل مشاركتها في سلاسل القيمة ضعيفة القيمة، يظهر من الشكل التالي:

الشكل رقم4-07: الروابط التجارية للجزائر في إطار سلاسل القيمة العالمية في سنة 2017.

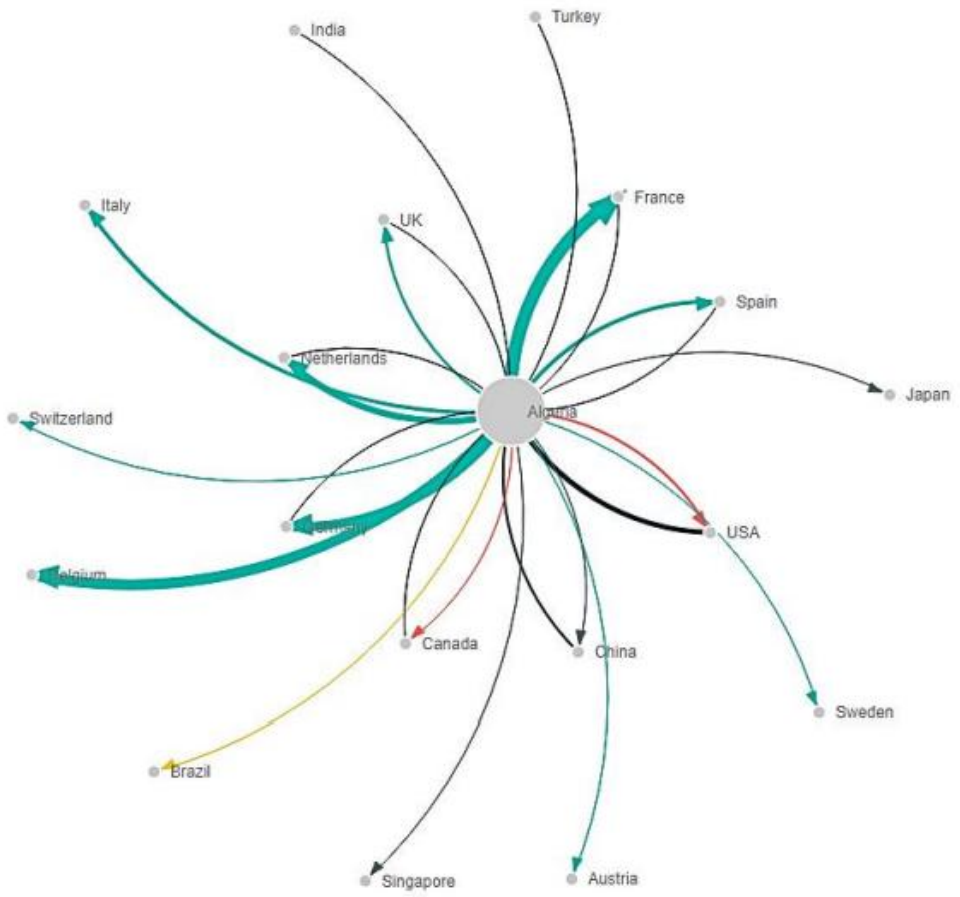

Source : john stuart, algeria's potential value chain development under the AFCFTA, trade brief, tralac,2023,p9.

يظهر الشكل ضعف اندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية من خلال ضعف التدفقات التجارية بينها وبين دول العالم وهو ما يعبر عن عدم تكامل وترابط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد العالمي المدفوع بتركز الصادرات نحو دول الاتحاد الأوروبي ممثلة في فرنسا، ايطاليا،

[1]: بن جوال بشير، قصري محمد عادل، الاندماج في سلاسل القيمة العالمية وأثره على التجارة الخارجية-دراسة تحليلية قياسية في الجزائر ومحيطها الإقليمي خلال الفترة 1995-2018-، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد06، العدد02، 2022، ص689.

اسبانيا، ألمانيا إضافة إلى مبادلات ضعيفة مع بعض دول آسيا وأمريكا، حيث تتمثل معظم هذه الصادرات في منتجات نفطية تجعل مشاركتها ضمن سلاسل القيمة العالمية في المراحل الأخيرة من الإنتاج بقيمة مضافة منخفضة وتقوم باستيراد احتياجاتها تقريبا من السلع المصنعة والمنتجات الضرورية لصناعاتها المحلية للاستعمال الداخلي بسبب عدم امتلاك قواعد صناعية قادرة على توفير المدخلات الأساسية وعدم الاندماج في عمليات إعادة التصدير، الأمر الذي يجعل أدائها الاقتصادي مرتبط بتقلبات أسعار المواد الأولوية والأزمات الاقتصادية، في حين لا تظهر تدفقات تجارية مع دول إفريقيا وهو ما يبين عدم اندماج الجزائر في سلال قيمة إقليمية في إفريقيا في ظل توفر حظوظ لذلك نظير التقارب الجغرافي وحتى التجاري في المنطقة لمنتجات يمكن تعزيز تجارتها إقليميا للحد من التبعية للأسواق الدولية خارج إفريقيا.

أولا: اندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية: نمت سلاسل القيمة العالمية بشكل سريع مدفوعة بالتطور التكنولوجي في مجالات مختلفة أبرزها النقل والمعلومات والاتصال وانخفاض الحواجز التجارية بين الشركات المصنعة في ظل العولمة التجارية لتوسيع العمليات الإنتاجية خارج الحدود الداخلية، إلا أن انتشارها يبقى متفاوت بين مختلف دول العالم ، يبين الشكل التالي:

الشكل رقم4-08: مشاركة الجزائر في سلاسل القيمة العالمية.

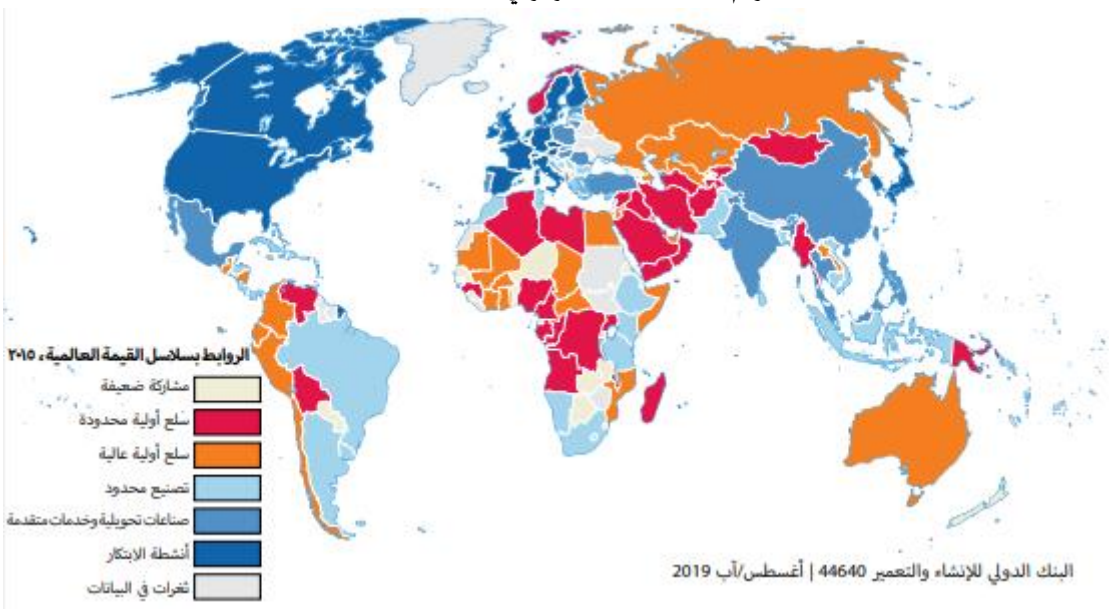

المصدر: مجموعة البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم: التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية، 2020، طبعة العربية، ص2.

تظهر الخريطة مجالات المشاركة لمختلف دول العالم في سلاسل القيمة العالمية حيث تظهر الجزائر بمشاركة ضمن السلع الأولية المحدودة بالمقارنة مع تونس والمغرب الجارتان لها تظهر مشاركتهما ضمن التصنيع المحدود، في حين تستأثر دول شرق آسيا وأمريكا الشمالية بالمشاركة في سلاسل القيمة العالمية في الصناعات التحويلية وخدمات متقدمة وأنشطة الابتكار على التوالي باعتبارها السلاسل الأكثر تطورا وذات القيمة المضافة العالية، وبالتالي لا تزال مشاركة الجزائر في سلال القيمة متواضعة ولم تصل بعد إلى مرحلة التصنيع التنافسي (عبر اعتماد الصناعات التحويلية والخدمات المتقدمة وأنشطة الابتكار) على غرار الدول المتقدمة المشاركة في سلال القيمة العالمية.

ثانيا: الروابط الأمامية والخلفية للجزائر ضمن سلاسل القيمة العالمية: للوقوف على مستويات الاندماج مع هذه الأنماط الجديدة للإنتاج يتم قياس ذلك من خلال[1] :

1. مؤشر الاندماج الخلفي: الذي يعبر عن المشاركة الخلفية أو القيمة المضافة الأجنبية كحصة من الصادرات والتي تشير إلى مدى اعتماد البلدان والشركات على المنتجات المستوردة، على سبيل المثال: حالة الإلكترونيات الاستهلاكية يمكن لبلد ما أن يتخصص في تجميع المنتجات ذات المكونات المستوردة، ومع البحث والتطوير المستورد ضمنيا وتصميم تلك المنتجات، هنا سيكون لهذا البلد مشاركة خلفية مرتفعة وحصة منخفضة من القيمة المضافة في سلاسل القيمة العالمية. لأن البلد الذي ينتج مواد خام مثل المعادن المستخدمة في مكونات

[1]: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تطلعات سياسات الاستثمار في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2021، ص135.

الإلكترونيات، يحقق اندماج خلفي منخفض الأنشطة والقيمة المضافة(لان المعادن لا تتطلب مستويات عالية من الواردات باستثناء المعدات المستخدمة في استخراجها) .

2.مؤشر الاندماج الأمامي: يظهرالمشاركة الأمامية أو القيمة المضافة المصدرة التي تم دمجها في صادرات البلدان الأخرى، فهي تمثل نطاق العلاقات مع المستوردين الأجانب النهائيين، وباستخدام المثال نفسه لسلسلة القيمة الإلكترونية الاستهلاكية، تتمتع البلدان المتخصصة في مراحل البحث والتطوير والتصميم في سلسلة القيمة بمشاركة أمامية عالية القيمة مقارنة بالبلدان المتخصصة في التجميع.

تجدر الإشارة إلى أن حساب مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة يعبر عنها بمجموع القيمة المضافة الأجنبية (FVA) والقيمة المضافة المحلية المعاد تصديرها لاحقا (DVX) كنسبة مئوية من الصادرات، وهو يوضح بالعلاقات التالية:

سلاسل القيمة العالمية GVC= DVX+FVA

مؤشر المشاركة في GVC= (EXP/FVA+DVX)*100، حيث تمثل الصادرات **EXP= DVA+FVA**

في حين تمثل الروابط الأمامية ب **DVX/GVC**، أما الروابط الخلفية فهي **FVA/GVC**

إلا أن التركز في الصادرات الجزائرية على المواد الأولية في شكلها الخام يحصر فعاليتها الاقتصادية في سلاسل القيمة ضعيفة القيمة، يعبر الشكل الموالي:

الشكل رقم4-09: مستويات اندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية.

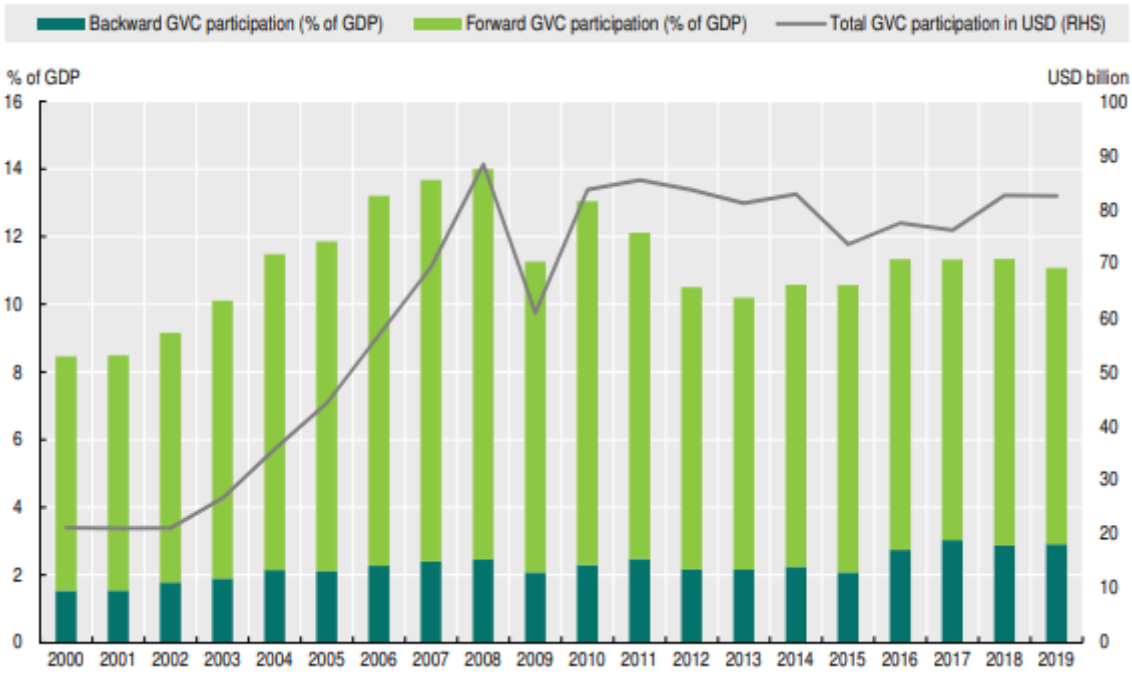

Source : UNCTAD, AFRICA'S DEVELOPMENT DYNAMICS, REGIONAL VALUE CHAINS FOR A SUSTAINABLE RECOVERY, 2022, p219.

باسقاط مؤشري الروابط الخلفية والأمامية الظاهر في الشكل ينتج نموذجان لتكامل سلاسل القيمة العالمية؛ الأول هو الجزائر وينطوي على مشاركة مركزة على السلع الأساسية المحدودة الأمر الذي يجعل شكل ونمط اندماج الجزائر منخفض بثبات ذلك أن الروابط الأمامية تتعدى الروابط الخلفية وهو مايفسر انخفاض حصة السلع الوسيطة في الصادرات المصنعة للجزائر اضافة الى أن الواردات لا تشمل سلع وسيطة موجهة للتصنيع بل يتم استيراد جميع المنتجات المصنعة والمنتهية تقريبًا مع الاأخذ في الاعتبار أن الاندماج الكبير بشكل أمامي للجزائر في سلسلة القيمية يشير الى زيادة أنشطة المنبع المرتبطة بالقيمة المضافة غير المباشرة والتي رغم تراجعها من88% سنة 2008 الى 70% سنة 2019 متأثرة بصدمات العالمية لانهيار الأسعار في الأسواق الطاقوية الا أنه يظهر التخصص العالي للجزائر في الانتاج الأولي ليس في أنشطة المعرفة ذات المحتوى التكنولوجي بل في الأنشطة الاستخراجية المرتكزة على تصدير السلع الأولية كالنفط والغاز البترولي والبترول المكرر والأسمدة، أما النموذج الثاني يشمل مصر والمغرب وتونس تميزت بتطور الصادرات من السلع الزراعية إلى المنتجات المصنعة أيضا القطاع الخاص متطور نسبيًا ولديه مشاركة أفضل في سلاسل القيمة العالمية لكن على الرغم من ذلك فإن مشاركتها في سلاسل القيمة ليست أفضل من مشاركة البلدان المصدرة للنفط، خلال الفترة 2000-2019 سجلت الجزائر أعلى نسبة مشاركة في سلاسل

القيمة العالمية بنسبة تقدر بـ 21% كدولة مصدرة للنفط، من ناحية أخرى سجلت تونس والمغرب اللتان تصدران في الغالب منتجات أكثر تعقيدًا مثل السيارات والأسلاك والملابس ، متوسط مساهماتهما في سلاسل القيمة العالمية 14% و 10% على التوالي. تمثل المنتجات الغذائية 49.3%من صادرات مصر لكن مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية كانت 3% فقط بين عامي 2000 و 2019[1]، يعتبر تموقع الجزائر ضمن دول شمال إفريقيا من المحفزات الأساسية لتعزيز اندماجها في سلاسل القيمة العالمية ذلك أنها تنفتح على مختلف الأسواق الأوروبية والإفريقية بما يسمح لها بمد مختلف القنوات التجارية اللازمة للتفعيل نشاطها الاقتصادي ضمن هذا النمط من الإنتاج المحقق لقيمة مضافة عالية، إلا أن ذلك يعتمد على مدى تخصص الشركات المندمجة ضمن سلاسل القيمة في الأنشطة المتعلقة بجوانب البحث والتطوير والعامل التكنولوجي.

على ضوء ذلك يمكن تحليل اندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية على خلفية قيامها بالأنشطة التي تنطوي عليها السلاسل في اقتصادها وعلى مدى تحقيقها للقيمة المضافة الأجنبية أو المصدرة؛ ذلك أن مساهمة الاقتصاد الجزائري في سلال القيمة العالمية ترتبط بأنشطة الاندماج الأمامية أكثر من أنشطة الاندماج الخلفية بسبب الاعتماد على إنتاج المواد الخام والمدخلات الأساسية ضعيفة الارتقاء والمحتوى التكنولوجي وهو ما يؤكده الطابع ألاستخراجي للاقتصاد الجزائري كاستخراج النفط والغاز مواد التعدين وهي صناعات أولية تأتي في بداية سلسلة القيمة وتشكل سلة صادرات مركزة في هيكل التجارة الجزائرية بنسبة تفوق96% في 2022، في حين تتوزع النسبة الباقية حوالي 4% على منتجات نصف مصنعة وتجهيزات صناعية ضعيفة القيمة المضافة، وعليه يظهر تحليل اندماج الجزائر قي سلاسل القيمة اندماجا محدودا نتيجة ارتباط الأنشطة الإنتاجية الرئيسية في الجزائر بقطاع المحروقات كأكبر نسبة في الاقتصاد مقارنة بالقطاع الزراعي والصناعي والخدمات إضافة إلى امتلاكها صادرات قليلة من المنتجات الزراعية والمصنعة محدودة أسواق التصدير فمعظم المنتجات الجزائرية المصدرة توجه نحو دول الاتحاد الأوروبي بصفته الشريك التجاري الأول إلا أن اندماجها في سلال القيمة للاتحاد الأوروبي ضعيف جدا بسبب ضعف القدرة المحلية على إنتاج المدخلات الأساسية عالية القيمة ضمن متطلبات سلال القيمة ومحدودية تنويع الصادرات، أيضا نظير ضعف حجم التجارة الإقليمية في مختلف المنتجات أدى إلى ضعف اندماج الجزائر في سلال القيمة الإقليمية ضمن دول شمال إفريقيا والمنطقة العربية بسبب ضعف التكامل التجاري بينها وبين دول المنطقة وانحسار التجارة في عدد قليل من المنتجات ضعيفة التصنيع ، كما يرتبط الاندماج المحدود في سلال القيمة العالمية للجزائر بضعف اللوجيستيات والبنيات الأساسية إضافة إلى سيطرة الخصائص المتعلقة بوفرة المواد الطبيعية التي ساهمت في استمرار معضلة المرض الهولندي الذي لم تستطع الجزائر التخلص منها بعد بسبب ضعف قدراتها التنويعية وعدم النجاح في بناء استراتيجيات حقيقة لإحداث تطوير صناعي وتجاري حقيقي.

وبالتالي يعتبر تحسين التموضع في سلسلة القيمة ضروريا ذلك أن العلاقة غير الخطية الموجودة بين مراحل الإنتاج على طول سلسلة القيمة العالمية ونسبة مساهمتها في إجمالي القيمة المضافة يحددان مستويات اندماج اقتصاد بلد ما في سلال القيمة، وهو التعبير الذي يشير اليه **"منحنى ابتسامة[*] " smily Cruve** ، الذي يبين أن هذه العلاقة تأخذ شكل U تشكل أنشطة المنبع Upstream(البحث والتطوير والتصميم...)إلى جانب أنشطة المصب Downstream(العلامة التجارية، التسويق...) الحصة الأكبر من القيمة المضافة الإجمالية، في حين أن مراحل الإنتاج الوسيطة أي تصنيع المكونات والتجميع النهائي للمنتجات تشكل حصة منخفضة من القيمة المضافة[2]، تتخصص الجزائر في الأنشطة المتعلقة بإمدادات الطاقة التقليدية والتجميع والتركيب وبعض صناعات الأجزاء والمكونات وهو ما يصنفها في دائر ة الدول التي تتخصص في الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة، ولتحقيق تموقع أفضل في سلاسل القيمة الاقليمية في افريقيا ضمن منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا يجب على الجزائر تحسين تموضعها ضمن دول المنبع المتخصصة في المراحل الأولية من عملية الإنتاج المرتبطة بتصدير المنتجات الوسيطة وبالبحث والتطوير أو دول المصب المتخصصة في تسويق المنتجات وتقديم الخدمات وفي الحالتين يتطلب الأمر تطوير خصائص الاقتصاد الجزائري وإتباع سياسات اقتصادية وتنموية حديثة تهدف الى تنمية تجاغرة المنتجات الوسيطة باعتباره فرصة للتموقع ضمن الأنشطة عالية القيمة المضافة.

[1]: UNCTAD, AFRICA'S DEVELOPMENT DYNAMICS, REGIONAL VALUE CHAINS FOR A SUSTAINABLE RECOVERY, 2022, p219.

[*] أقترح منحنى ابتسامة لأول مرة عام 1992 من طرف stan shih مؤسس شركة Acer وهي شركة تكنولوجيا ومقرها تايبيه(الصين)، حيث لاحظ أن كلا طرفي السلسلة يحققان قيمة مضافة أعلى للمنتج من الجزء الأوسط ثم تم استخدامه بعد ذلك على تطاق أوسع في تخصص الدول في أنشطة سلال القيمة العالمية.

[2]: عقبة واخرون، مرجع سبق ذكره، ص10.

المطلب الثاني: فرص تطوير تجارة المنتجات الوسيطة في الجزائر.

تحدد الجزائر موقعها ضمن سلاسل القيمة الاقليمية في افريقيا عبر تنمية حصصها التجارية في المنتجات الوسيطة في القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات، حيث تدفع بالشركات للاستثمار في مرحلة من مراحل التصنيع المنتج أو عبر اعتماد قاعدة صناعية لمنتجات أولية في إفريقيا لتصديرها في شكل وسيط إلى دول الإنتاج النهائي، وهو ما يمثل فرصة للاقتصاد الجزائري في ظل منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا للولوج إلى ميدان الصناعات الوسيطة في المنطقة واعتماد التسويق الدولي لها إلى دول المصب، في هذا الشأن تبرز الصناعات الوسيطة في المنتجات المعدنية مجالا واعدا لكافة القطاعات الاقتصادية في الإقليم الإفريقي.

الفرع الأول: ديناميكة التجارة في المنتجات الوسيطة الجزائرية: ساهم التقسيم الدولي للعمل بشكل أساسي في إحداث طفرة في تجارة المنتجات الوسيطة ونتيجة لذلك فان أكثر من نصف الواردات المصنعة هي منتجات وسيطة ساهمت هذه الظاهرة بشكل رئيسي في زيادة الكفاءة والقدرة التنافسية للشركات، توضح تجارة المنتجات الوسيطة من خلال حصصها في الصادرات والواردات درجة الاندماج في سلاسل القيمة ومستويات الاستغلال للميزة النسبية للاقتصاد الجزائري، حيث يبين الشكل التالي:

الشكل رقم4-10: حصة المنتجات الوسيطة من اجمالي الواردات(%) **حصة المنتجات الوسيطة من اجمالي الصادرات(%)**

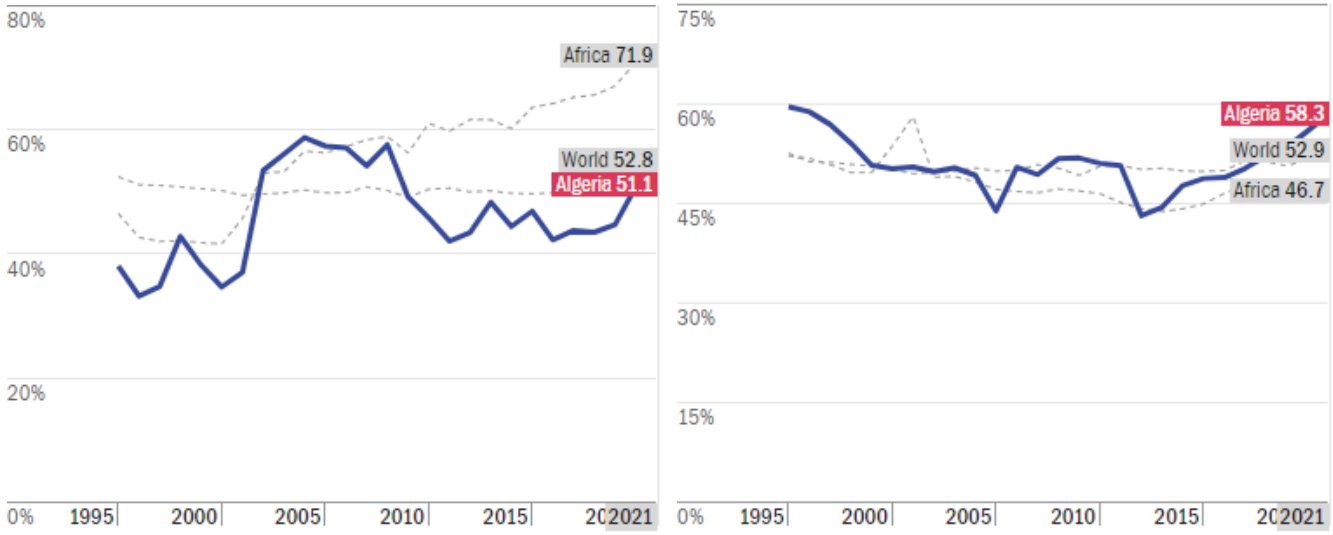

Source : UNIDO, industrial analytics platform, https://iap.unido.org/data/global-value-chains?p=DZA&s=DZA&i=D.

من خلال الشكل تقدر حصة المنتجات الوسيطة من اجمالي الواردات بنسبة 58.3% في سنة 2021 يتمثل اهم المصادر لهذه الواردات من السلع الوسيطة الصين ب 19.8%، فرنسا 9.9%، اسبانيا 9%، ايطاليا 8%، وتركيا 5.9%، أما حصة المنتجات الوسيطة في الصادرات المصنعة سجلت الجزائر ادنى قيمة 51.1% مقارنة بافريقيا 71.9% والعالم 52.8%، وحيث ان حصة المنتجات الوسيطة في الواردات أكبر من حصة المنتجات الوسيطة في الصادرات هذا يدل على زيادة اعتماد الجزائر على المدخلات المستوردة بدلا من المدخلات المحلية في الانتاج. ووفقا للمعطيات المتاحة بلغت صادرات المنتجات الوسيطة من الوقود ومواد التشحيم 40.1%، في حين تشير حصة واردات السلع نصف المصنعة الأجنبية في هيكل التجارة الخارجية الجزائرية إلى تباينات حيث بلغت 24.3% في سنة 2016 لتتراجع بشكل طفيف في سنة 2018 إلى 23.7% ثم تعاود الارتفاع إلى 24.5% سنة 2019 لتنخفض سنة 2020 إلى 21.6%، تحتل فيها المنتجات الوسيطة الخاصة بالصناعات الغذائية والمشروبات نسبة 11.9% والمنتجات الوسيطة المتعلقة بالتوريد الصناعي نسبة 32.9% في حين تستحوذ المنتجات الوسيطة المتعلقة بالزيوت ومواد التشحيم 1.8% أما المنتجات الوسيطة الخاصة بقطع الغيار وملحقاته التابعة لصناعة معدات النقل فحققت نسبة 4.9% مقابل المعدات للصناعات خارج قطاع النقل بنسبة 7.5%[1]، وهو ما يؤكد تركز قدرات التجارة في المنتجات الوسيطة للاقتصاد الجزائري في المنتجات الطاقوية وضعفها في الصناعات الأخرى مما يؤكد محدودية اندماج الاقتصاد الجزائري في سلاسل القيمة الخاصة بالصناعات خارج المحروقات، إلا أنه وفي ظل الانعكاسات المتعلقة بأزمات انخفاض الأسعار في الأسواق الطاقوية الدولية يتم تعزيز التوجهات الصناعية نحو مجالات بديلة لتنويع وتحسين الإنتاجية خارج المحروقات، حيث تظهر قيم مؤشر التخصص الدولي

[1]: Collections Statistiques N° 228/2022, op cit, p66, 23.

لمنتجات الصناعة التحويلية* في سنة 2020 للجزائر وبعض الدول الإفريقية مجالات تخصص تشمل منتجات صناعة الأسماك تتخصص فيها موريتانيا والمغرب بقيمة المؤشر (35.22 و 7.07)، منتجات صناعة الزيوت والشحوم تتخصص فيها كل من تونس وموريتانيا بقيمة المؤشر(11.2 و2.23)، منتجات صناعة الأسمدة تتخصص فيها المغرب الجزائر ومصر بقيمة مؤشر تقدر (38.49 و 13.29 و 13.67)، منتجات الصناعات الكيماوية غير العضوية تتخصص فيها الجزائر والمغرب بقيمة مؤشر(2.75 و6.48)، منتجات صناعة الملابس تتخصص فيها تونس بقيمة مؤشر 4.45 مقابل تخصصها في منتجات الصناعة الالكترونية أين بلغت قيمة المؤشر 1.74، في حين تتخصص مصر في منتجات صناعة الألمنيوم والمنتجات البلاستيكية بلغت قيمة المؤشر(2.23 و 1.85) على التوالي[1]، وهو ما يجب التركيز عليه لتنمية التجارة في المنتجات الوسيطة الإقليمية الإفريقية في إطار منطقة التجارة الحرة لإفريقيا خاصة وأن توزيع العمالة في القطاعات التحويلية باعتباره مؤشرا من مؤشرات اعتماد الاقتصاديات على الصناعات التحويلية الذي يظهر ميل اقتصاديات شمال إفريقيا إلى أن تكون أكثر شمولا حيث تفضل النساء في الجزائر والمغرب وتونس وليبيا العمل في قطاعات أكثر تنوعا بما في ذلك الزراعة والصناعات التحويلية، على سبيل المثال في ليبيا تمثل النساء 45% من العمالة في الصناعات التحويلية و 31%من العمالة في الزراعة، وفي المغرب تمثل النساء نسبة كبيرة من العمالة في الزراعة37% والصناعة 29%، بينما تمثل المرأة التونسية والجزائرية في قطاع الصناعات التحويلية 43%و 36% أكثر من تمثيلها في قطاع الخدمات 28% و 22% [2].

أولا: تجارة المنتجات الوسيطة بين الجزائر والدول الافريقية: يتطلب تكامل الجزائر مع الاقتصاديات الافريقية تنمية التجارة البينية خاصة في المنتجات الوسيطة، فمن خلال الشكل التالي:

الشكل رقم4-10: التجارة البينية في المنتجات الوسيطة للجزائر ودول شمال افريقيا 2000-2019.

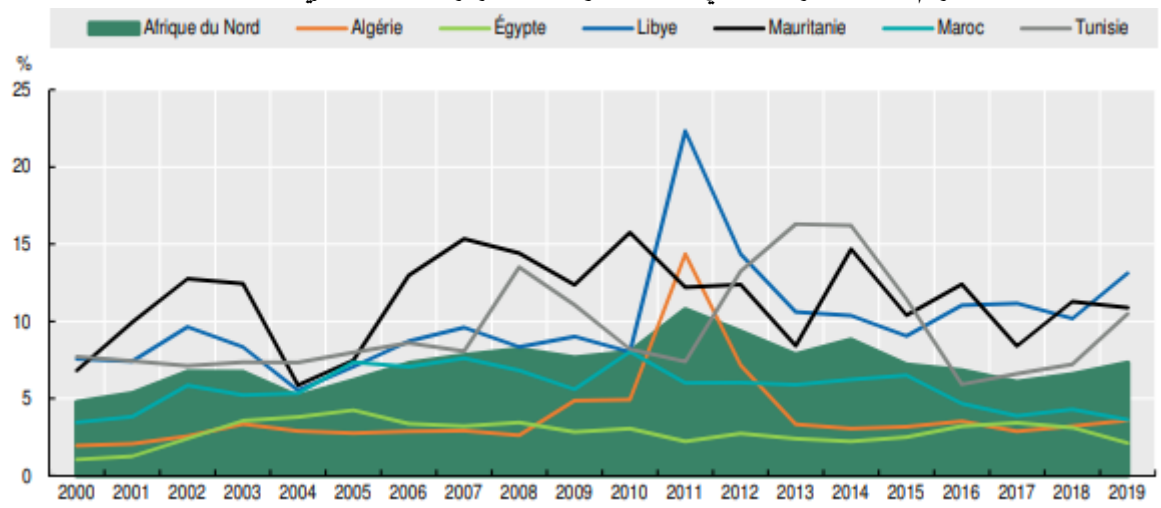

Source : UNION AFRICAN, DYNAMIQUES DU DÉVELOPPEMENT EN AFRIQUE, DES CHAÎNES DE VALEUR RÉGIONALES POUR UNE REPRISE DURABLE, 2022, p239.

من خلال الشكل يظهر ان التجارة البينية في السلع الوسيطة ضعيفة ومتباينة وهذا راجع بشكل اساسي الى ضعف الروابط التجارية بين دول شمال افريقيا(تم تحليل ذلك في الفصل الثالث) اضافة الى تعلق معظم المنتجات الوسيطة بمجال الطاقات التقليدية التي تتاثر بتقلبات اسعار السلع الاساسية والازمات الاقتصادية، ذلك ان المرحلة الموافقة ل سنتي 2011 و 2012 الموافقة لانتعاش اسواق النفط تشهد مستويات مرتفعة لتجارة المنتجات الوسيطة لكل من الجزائر وليبيا في افريقيا حيث قدرت ب14 % و 22% على التوالي ، الا أنه بانهيار اسعار النفط سنة 2014 تراجعت التجارة في المنتجات الوسيطة بالنسبة للجزائر وليبيا لتقدر ب 3 %و9% في سنة 2015 على التوالي ، بالمقارنة بقيت تجارة المنتجات الوسيطة في تونس في مستويات ايجابية انذاك لارتباطها بمشاركة كثيفة في سلاسل القيمة الخاصة

*: يعادل المؤشر قسمة صادرات البلد من منتج معين الى اجمالي صادرات البلدعلى صادرات العالم من ذلك المنتج الى اجمالي صادرات العالم.

[1]: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2022، ص 383.

[2]: منظمة العمل الدولية، التجارة والاستثمار والتشغيل في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، التقرير المواضيعي لمشروع "إدراج مسائل التشغيل في التجارة والاستثمار في الجوار الجنوبي"، ص17-18.

بصناعة وتركيب الكابلات والاسلاك، استمرت التجارة في المنتجات الوسيطة في التذبذب والانخفاض خاصة بالنسبة للجزائر الى غاية 2019 بفعل تغلب الميزة النسبية غير التنافسية في تجارة الخارجية والمرتبطة بالمواد الخام وضعف استغلال القدرات الانتاجية في الصناعات التحويلية التي تحتاج تطوير شامل.

فالواقع لتجارة المنتجات الوسيطة بشكل إقليمي في إفريقيا اتسم في سنة 2023 بانخفاض جميع التدفقات التجارية للمنتجات الوسيطة بنسبة -37% حيث لم تتعدى قيمتها 4 مليار دولار أمريكي مقابل وصولها في دول منطقة آسيا إلى 606 مليار دولار أمريكي و 629 مليار دولار أمريكي بين دول منطقة الاتحاد الأوروبي في الربع الثاني من سنة 2023، إضافة إلى انخفاض معظم التبادلات الإفريقية مع مختلف الأقاليم للمدخلات الصناعية حيث قدر الانخفاض لواردات المنتجات الوسيطة من أمريكا الجنوبية والوسطى ب -41% ومن آسيا ب -15% ومن أمريكا الشمالية ب -11% في حين انخفضت الواردات من أوروبا ب -4%، بالمقابل نمت الصادرات الإفريقية للمنتجات الوسيطة إلى آسيا ب 1% مقابل تراجع للصادرات الوسيطة نحو باقي المناطق أوروبا وأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية والوسطى ب-4% و -21% و-32% على التوالي[1]، على العموم تعمل القارة الإفريقية على تعزيز التجارة في السلع الوسيطة رغم ضعفها مقارنة بكل من آسيا والاتحاد الأوروبي المقدرة ب 953 و880 مليار دولار أمريكي على التوالي، خاصة في ظل نمو الصادرات السلعية العالمية من المنتجات الوسيطة نحو إفريقيا تقريبا بالضعف من 37 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من سنة 2020 لتصل إلى 67 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من سنة 2023 مدفوعة بشكل أساسي بتجارة المنتجات الوسيطة العالمية في التوريد الصناعي وقطع الغيار وملحقاته وهو ما يستلزم تعزيز الجهود التصنيعية بين دول القارة إضافة إلى اكتساب التكنولوجيا اللازمة لتنمية الطلب الإقليمي والعالمي على المنتجات الوسيطة الإفريقية وتعزيز مساهمتها في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

ثانيا: مؤشرات قياس التجارة في المنتجات الوسيطة: بالنظر كون الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات الإفريقية التي تتميز بطابعها التصديري للموارد الطاقوية التقليدية تستخدم واردات المنتجات البترولية المكررة بشكل رئيسي في خدمات النقل وحيث تشير التوجهات إلى تعدد خطوط الإنتاج في إطار منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا الأمر الذي يساهم في تعدد الروابط التجارية نحو العديد من أسواق السلع الوسيطة الإقليمية للاندماج في النظام الإنتاجي الإقليمي وتطوير قطاع التصنيع الإفريقي، الأمر الذي يستلزم تعزيز حصص الصادرات التحويلية وصادرات الشركات ذات الاستثمار الأجنبي من المنتجات نصف المصنعة بشكل إقليمي بين الدول الإفريقية، لذا تعبر المؤشرات القابلة لقياس المستويات التجارية في المنتجات الوسيطة للجزائر والدول الإفريقية تلك التي تعطي ارتباط تجاري بها حيث تم الاعتماد في دراستنا لتوضيح ذلك على:

1.مؤشرات المحتوى من القيمة المضافة المحلية والأجنبية: يتم التركيز في هذه المجموعة على المؤشرات التي تعرض المحتوى من القيمة المضافة المحلية والأجنبية المتضمنة في إجمالي الصادرات وكذلك المحتوى من القيمة المضافة المحلية في الواردات، ومن بينها هي[2] :

1.1محتوى القيمة المضافة المحلية لإجمالي الصادرات؛ يعبر عن القيمة المضافة المنشأة في أي اقتصاد محلي مع التعامل مع تدفقات القيمة المضافة داخل المنطقة (مثل القيمة المضافة الجزائرية في الصادرات التونسية) على أنها قيمة مضافة محلية أي يتم التعامل مع المنطقة حسب هذا المؤشر على أنها اقتصاد واحد.

2.1 المحتوى المباشر للقيمة المضافة للصناعة المحلية لإجمالي الصادرات؛ حيث يقيس هذا المؤشر مساهمة القيمة المضافة المباشرة التي تقدمها الصناعة في البلد A والتي يتم تصديرها إلى العالم.

3.1 المحتوى غير المباشر للقيمة المضافة المحلية للصادرات؛ ويمثل القيمة المضافة الناشئة عن الصناعات المحلية الأخرى في البلدA والتي يتم دمجها ضمن صادرات الصناعة.

4.1 محتوى القيمة المضافة المحلية المعاد استيراده من إجمالي الصادرات؛ يقيس هذا المؤشر محتوى القيمة المضافة المحلية من أي صناعة في البلد Aوالتي تم تصديرها لإنتاج سلع أو خدمات وسيطة في الخارج وتجسد لاحقا في الواردات المستخدمة في الإنتاج من أجل التصدير.

[1] : WTO, Economic paper Research and Statistics Division, Information note on trade in intermediate goods: second quarter 2023, p2-3.

[2] : أبو بكر خالدي، عبد القادر عبيدلي، أثر استخدام السلع الوسيطة المستوردة على تركيبة الصادرات(صادرات دول جنوب شرق آسيا)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 15، 2022، ص453.

5.1 المستوردات الوسيطة المعاد تصديرها؛ ويشير هذا المؤشر إلى المنتجات المستوردة التي تستخدم كمدخلات في عملية الإنتاج ثم يتم تصديرها مرة أخرى ضمن المنتجات الوسيطة المعاد تصديرها.

بالنظر إلى المعطيات المتاحة حول الاقتصادي الجزائري تظهر القيمة المضافة للصناعات التحويلية في القطاع الصناعي للجزائر كما في الجدول الموالي:

الجدول رقم4-03: القيمة المضافة المحلية للصناعات التحويلية في الجزائر (مليون دولار).

	2000	2010	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الجزائر	3,167	6,727	7,233	7,062	7,347	7,426	7,545	6,988	7,197
مصر	18363	35166	55552	56069	38531	40657	48242	58794	62439
المغرب	7204	14485	16275	16210	17223	18512	17857	17510	20479

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2022، ص370.

يظهر الجدول القيم المضافة المحلية للصناعات التحويلية من إجمالي القيمة المضافة للصناعة عبر السنوات المبينة والتي تشهد نموا بنسب متقاربة قدرت بـ 3,167 مليون دولار في سنة 2000 لتصل إلى 7,545 مليون دولار في سنة 2019 شهدت سنة 2020 انخفاض في القيمة المضافة للصناعات التحويلية وهذا راجع إلى فيروس كورونا والاغلاقات التي مست معظم القطاعات التشغيلية بسبب انتشار موجة العدوى الفيروسية آنذاك لكن مع ظهور بوادر العودة التدريجية لمختلف الأنشطة الاقتصادية تظهر عودة ارتفاع القيمة المضافة للصناعات التحويلية والتي قدرت بـ 7,197 مليون دولار في سنة 2021، إلا أن هذه القيم على العموم تمثل مستويات ضعيفة لقدرة الصناعات التحويلية في الاقتصاد الجزائري بالمقارنة بمصر والمغرب التي تشهد قيم مرتفعة للصناعات التحويلية حيث قدرت بـ62,439 و 20,479 مليون دولار في سنة 2021 على التوالي. وعليه فان مساهمة القيمة المضافة المباشرة التي تقدمها الصناعات الجزائرية ضعيفة مما يخفض الطلب الإقليمي والعالمي عليها، الأمر الذي يحد من تنافسيتها في الأسواق الخارجية ويقلل من فرص مشاركتها واندماجها في أنظمة الإنتاج المتكاملة إقليميا نتيجة ضعف الطلب الإقليمي وبالتالي عدم تحصيل قيمة مضافة أجنبية، حيث يشير كل من Gaaitzen J.de Vries و Marcel P.Timmer و Bart Los إلى أنه في جميع سلاسل المنتجات تزيد حصة القيمة المضافة خارج بلد الإنتاج لارتباطها بعملية تفكك الإنتاج التي تشمل من ناحية الاستيراد مجموعة فرعية من تجارة المنتجات الوسيطة تقوم على إنتاج السلع على مرحلتين متتاليتين أو أكثر إلا أن التجارة الفرعية من واردات السلع الوسيطة التي تصبح متضمنة في السلع المصدرة تمكن الدولة من استخدام المدخلات المستوردة على الأقل في مرحلة من عملية الإنتاج مما يحقق تصدير لبعض المخرجات الناتجة، أما من ناحية التصدير يمكن أن يشمل الإنتاج متعدد المراحل إما سلعا وسيطة أو نهائية[1] ، وعليه يمكن لهذا الشكل من أشكال التقسيم الإقليمي والدولي للإنتاج من تنمية القيمة المضافة المحلية والأجنبية المحصلة من التجارة في المنتجات الوسيطة.

2.مؤشر تنافسية الأداء الصناعي للمنتجات الوسيطة* : تظهر نتائج مؤشر تنافسية الأداء الصناعي للمنتجات التحويلية المستمد من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية حسب الشكل التالي:

[1]: أبوبكر خالدي وأخر، مرجع سبق ذكره، ص451.

*: يقيم المؤشر الهيكل الإنتاجي والتكنولوجي لقطاع الصناعات التحويلية حيث يظهر مدى قدرة الدولة على إنتاج وتصدير السلع المصنعة واستيعاب التكنولوجيات الجديدة وتنسيق الإنتاج على طول السلسلة بشكل تنافسي حيث كلما ارتفعت قيمة المؤشر دل ذلك على ارتفاع تنافسية الإنتاج الصناعي التحويلي.

الشكل رقم4-12: الترتيب العالمي للجزائر في الأداء الصناعي سنة 2021.

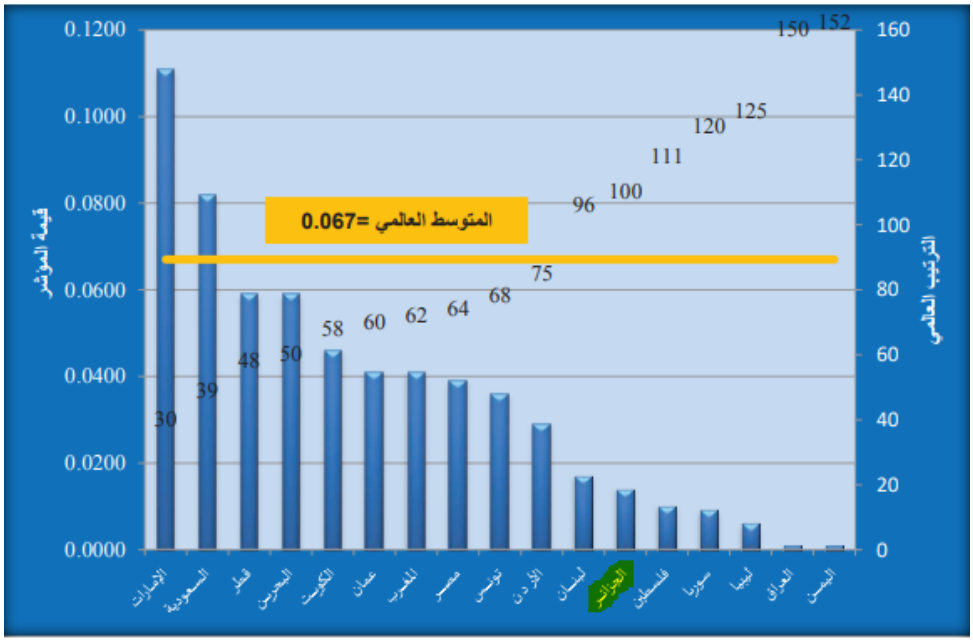

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2022، ص109.

يظهر الشكل ضعف قيمة وترتيب الأداء الصناعي بالنسبة للجزائر حيث سجلت قيمة مؤشر مقدرة ب0.014 بترتيب عربي (12) وعالمي(100) في سنة 2021 متخلفة عن ترتيبها العالمي السابق الذي كان (99) لسنة 2020 بالمقابل سجلت المغرب قيمة مؤشر 0.041 تونس 0.036 مصر 0.039 بترتيب عربي (7) (9) (8) على التوالي، وذلك مقارنة بالإمارات التي سجلت الترتيب العربي الأول بقيمة مؤشر 0.111 والترتيب 30 دوليا أما مقارنة هذه المستويات مع الدول الأجنبية تبرز ألمانيا في الترتيب الدولي الأول بقيمة مؤشر 0.459 واليابان بمرتبة 4 بقيمة مؤشر 0.351 في حين احتلت تركيا المرتبة 28 بقيمة مؤشر 0.124 وهو ما يؤكد المستويات القوية لتنافسية الأداء الصناعي لهذه الدول مقارنة بالدول الإفريقية، إتباعا لهذه النتائج يرجع هذا المستوى الضعيف للصناعات الوسيطة في الجزائر بشكل أساسي إلى تعثر البنية التحتية وبيئة الأعمال الصناعية إضافة إلى ضعف استخدامات المنتجات عالية التقنية مما يحد من مساهمتها في أنشطة القيمة المضافة وبالتالي ارتباط الطلب الإقليمي والعالمي المحتمل على المنتجات الوسيطة الوطنية يتعلق بالطلب على المنتجات الوسيطة الخاصة بتكرير مشتقات المنتجات الطاقوية التقليدية فقط.

الفرع الثاني: معوقات وفرص تنمية تجارة المنتجات الوسيطة بين الجزائر والاسواق الافريقية: تعاني التجارة في المنتجات الوسيطة من جملة من التحديات التي تثبط نموها وازدهارها، الا أنه في نفس الوقت تعنى منتجات عديدة بتنمية التجارة في المنتجات الوسيطة بين الجزائر والدول الإفريقية للحد من الاعتماد على الصادرات من الدول خارج القارة من جهة واعتماد الصناعات الجزئية للمنتجات لتصديرها بشكل يرفع من قيمتها المضافة عوضا عن تصديرها في شكلها الخام.

أولا: معوقات تنمية تجارة المنتجات الوسيطة: تواجه التجارة في المنتجات الوسيطة العديد من المعوقات منها ما يتعلق بالهيكل الاقتصادي ومنها ما يتعلق بقدرة المنتجات الحالية على تلبية متطلبات الصناعات المعول الاندماج فيها في إطار قيام منطقة التجارة الحرة الإفريقية، ويمكن عرض هذه المعوقات فيما يلي:

1.ضعف القدرات الإنتاجية في المنتجات الوسيطة: يتسم الهيكل الإنتاجي الجزائري بتدني حصة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بفعل اعتماد الاقتصاد الجزائري على الصناعات الاستخراجية بشكل أكبر من الصناعات التحويلية مما أضعف مشاركتها في سلاسل القيمة، حيث يظهر الشكل التالي:

الشكل رقم4-13: التطور في التجارة في المنتجات الوسيطة للجزائر متوسط الفترة 2010-2015.

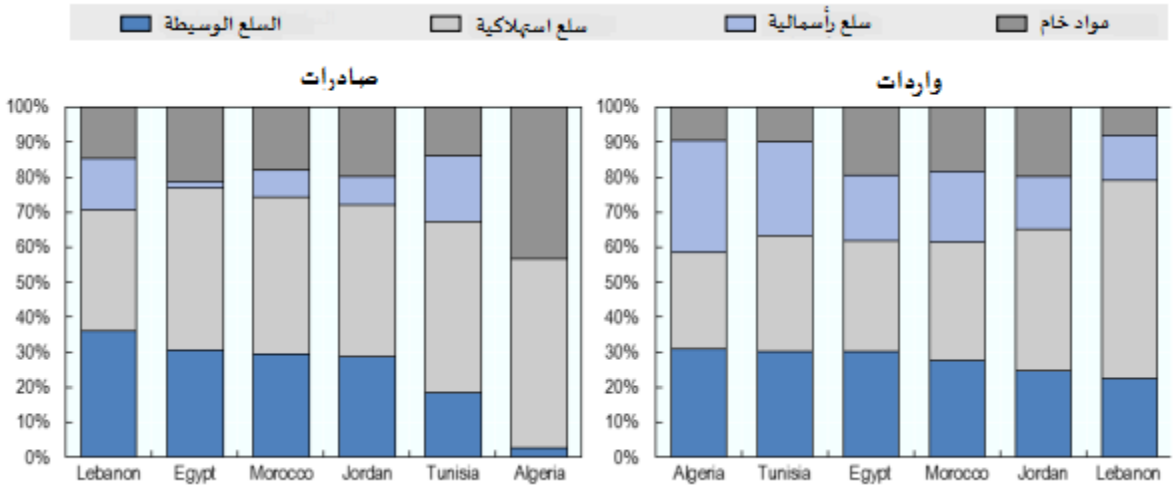

Source : Making global value chains more inclusive in the MED region: The role of MNE-SME linkages, Draft background note prepared for the workshop "Business linkages in the MED region: Policies and tools", 17-18 April 2018, Beirut, Lebanon p07.

من خلال الشكل يظهر أن حصة الجزائر من صادرات المنتجات الوسيطة ضعيف ولا تتعدى2% بسبب ضعف قدراتها الصناعية وتركيزها على الصناعات الاستخراجية أكثر من الصناعات التحويلية مما أضعف اندماجها في سلاسل القيمة العالمية في حين تساهم صادرات المنتجات الوسيطة للدول الإفريقية(تونس مصر والمغرب) بحوالي 20-30% من إجمالي التجارة إتباعا للتطورات الصناعية التي تشهدها هذه البلدان عبر تعزيز مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية ، بالمقابل مثلت الواردات من المنتجات الوسيطة للجزائر والدول العربية الإفريقية 30% من إجمالي الواردات وذلك بفعل تزايد التوجهات نحو السلع الوسيطة المنتجة في دول جنوب آسيا للاستخدامات الصناعية في هذه الدول بفعل تنافسيتها وانخفاض تكاليفها، على أثر ذلك يعبر ضعف القدرات الإنتاجية والتصنيعية في المنتجات الوسيطة للجزائر على محدودية مشاركتها في سلاسل القيمة بشكل عام مما يبرز ضرورة اعتماد نسيج صناعي أكثر ديناميكية.

2.ضعف الدراية التجارية بمتطلبات الأسواق الإقليمية في إفريقيا اتجاه المنتجات الوسيطة: تنم قلة السلع المتبادلة بين الأسواق الجزائرية وأسواق الدول الإفريقية عن ضعف قوي اتجاه الدراسات السوقية الإقليمية الواجب توفرها للوقوف على المتطلبات الأساسية في تجارة المنتجات الوسيطة في المنطقة للعمل في ظل الحوافز التي توفرها منطقة التجارة الحرة على تعزيز المبادلات البينية الجزائرية والإفريقية، على ذلك يمثل انخفاض تنويع وتنافسية الصادرات الجزائرية السلعية وافتقارها للمحتوى التكنولوجي والمواصفات القياسية ومعايير الجودة كلها تحول دون جذب الشركات لإقامة الاستثمارات الهادفة لتنمية التجارة في التجارة الوسيطة.

4.العقبات المتعلقة بروابط النقل بين السوق الوطنية والأسواق الإقليمية في إفريقيا؛ تمثل التكاليف المرتفعة المتعلقة بالشحن الإقليمي بين الأسواق الإفريقية وضعف كفاءة الموانئ والخدمات اللوجيستية وتردي البنية التحتية في الإقليم الإفريقي من العقبات الأساسية أمام رواج التجارة في المنتجات الوسيطة بين أسواق الدول الإفريقية، خاصة في ظل طول فترة إنهاء الإجراءات والتسهيلات الجمركية وفترات الإفراج والإجراءات المتبعة في أساليب الكشف بالإضافة إلى ضعف التكنولوجيا المستخدمة لإنهاء هذه الخدمات.

5.التعرض إلى آثار التراكم في فرض الرسوم الجمركية؛ يزيد تأثير التغيرات التعريفية على السلع الوسيطة المستوردة في نموذج الإنتاج متعدد المراحل نتيجة زيادة تكاليف التجارة كونه أحد المعوقات التي تعيق الدول عن التجارة في المنتجات الوسيطة، حيث تخضع المنتجات الوسيطة المستوردة عدة مرات إلى رسوم جمركية بشكل متكرر حتى ولو كانت القيمة المضافة لها تمثل نسبة ضئيلة من قيمة السلعة المصدرة وهو ما يجعل الشركاء التجاريين يفرضون رسوم على القيمة الإجمالية مما يؤدي إلى تزايد أثر التراكم المتكرر الذي يحد من تجارة السلع الوسيطة.

ثانيا: فرص وإمكانات التصدير غير المحققة لتنمية التجارة في المنتجات الوسيطة بين الدول الإفريقية

تكمن العديد من الفرص لزيادة الصادرات بين السوق الجزائرية والأسواق الافريقية في الخشب والورق والمطاط والبلاستيك، المعادن والفلزات ومنتجاتها، المواد الكيميائية، كما تمثل المركبات معًا 49% من إمكانات نمو التجارة الثنائية، وبالنسبة للصادرات من الدول العربية الإفريقية إلى أفريقيا يمثل قطاع الآلات والمعدات الإلكترونية مجالا لتعزيز التبادلات التجارية، في حين تملك افريقيا فرصا غير مستغلة للتصدير نحو الجزائر في منتجات البستنة والأغذية المصنعة والأعلاف الحيوانية ذلك أن الفرص المتاحة ترتبط في هذه القطاعات بوفرة الموارد الطبيعية في المنطقتين، وهي بذلك تمتد عبر العديد من الأشكال يتم عرض أبرزها في:

1. إمكانات التصدير غير المحققة من إفريقيا إلى الجزائر؛ تتعرض القارة الإفريقية إلى سباق تنافسي من قبل القوى الاقتصادية الكبيرة في العالم يدور حول مناطق الانتشار للثروات المعدنية التي تحوزها البلدان الإفريقية وهو ما يظهر رؤيا جيوسياسية في المنطقة تمتزج بسيطرة سياسية لثروات اقتصادية تتفطن لها الشركات ذات الصناعات الضخمة وعالية القيمة المضافة في العالم وتسعى للسيطرة على أسواقها الخام لتحول دون استفادة الدول الإفريقية من صناعاتها الوسيطة لتعزز الديناميكية التجارية لها في إطار السوق الإقليمية والدولية وهو ما سيفتح مجالا تنافسيا لتعزيز الاقتصاد الإقليمي الإفريقي في التجارة الدولية، يبين الشكل الموالي:

الشكل رقم4-14: خارطة توزيع الموارد في الدول الإفريقية.

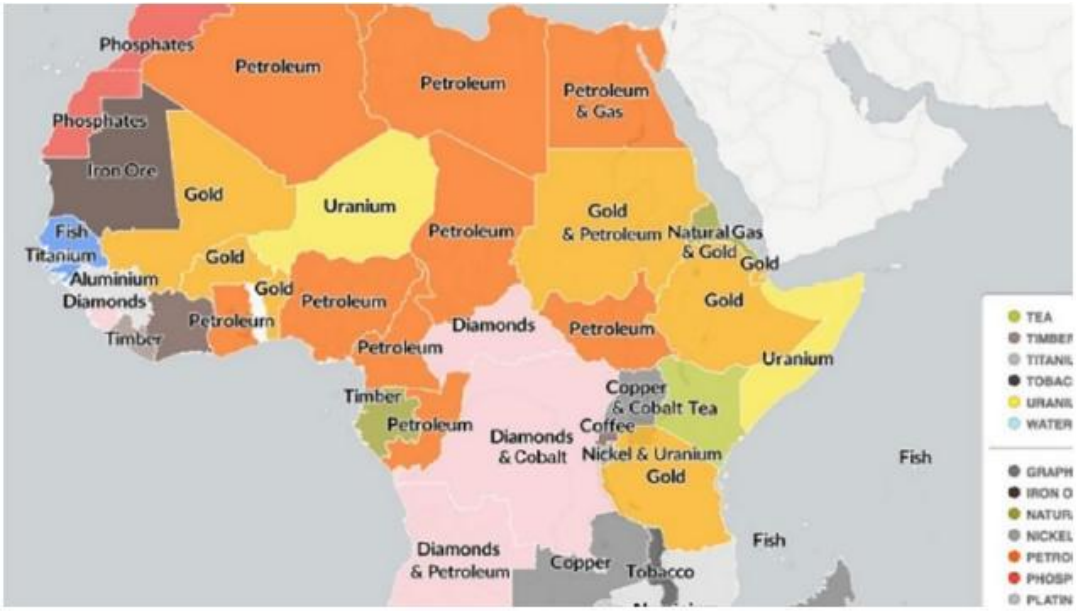

المصدر: مركز الجزيرة للدراسات، ورقة تحليلية بعنوان: المعادن الإفريقية في التنافس الدولي..الرهانات والمالات، 2021، غير مرقمة.

تظهر الخريطة توزيع شامل لمجموعة متنوعة ومهمة من الموارد في إفريقيا تدخل في العديد من الصناعات القطاعية الحساسة والمطلوبة على المستوى الإقليمي والدولي لشركات رائدة، حيث تمتلك كل من الجزائر ليبيا مصر نيجيريا تشاد الكونغو الكاميرون غانا والسودان موارد بيترولية نفطية، في حين تمتلك المغرب الفوسفات، بالمقابل تستحوذ مالي وبوركينا فاسو وبنين السودان اثيوبيا تنزانيا على مناجم الذهب، أما إفريقيا الوسطى سيراليون والكونغو الديموقراطية وأنغولا فتمتلك الألماس، بالمقابل تتميز موريتانيا بالحديد، السينغال بالأسماك والتيتانيوم، الغابون بالأخشاب، غينيا بالألمنيوم، أوغندا وزامبيا بالنحاس، كل هذه الإمكانات يمكن إخضاعها لمعالجة صناعية نصفية أو كاملة لإنتاج منتجات وسيطة تدخل في إنتاج صناعات إقليمية وعالمية أو منتجات للاستهلاك الإقليمي للحد من الواردات الخارجية وتعزيز التجارة الثنائية بين الدول الإفريقية والدول العربية الإفريقية، وحيث تمثل الصادرات الطاقوية من الدول العربية اتجاه إفريقيا نسبة 30% من إجمالي الصادرات يعتبر اكتشاف الإمكانات التصديرية غير المحققة في إفريقيا المقدرة ب26.4 مليار دولار خارج المنتجات النفطية فرصة لزيادة تنويع الاقتصاديات العربية الإفريقية وتقليل الاعتماد على الطاقة، حيث يمكن لأفريقيا أن تزيد صادراتها من المنتجات القائمة على النحاس بمقدار 0.7 مليار دولار ومن الذهب شبه المصنع بمقدار 0.3 مليار دولار إلى الأسواق العربية الإفريقية.

توفر العديد من المنتجات المعدنية فرصًا للتصدير في أفريقيا حيث تتوزع إمكانات التصدير غير المحققة على العديد من المنتجات - على رأسها أسلاك النحاس المكرر، وكلنكر الأسمنت، وخردة الحديد أو الفولاذ، والهياكل والأجزاء (7% من إجمالي إمكانات التصدير غير المحققة لكل منها)، وتشمل المنتجات الهامة الأخرى مجوهرات المعادن الثمينة ومنتجات الحديد أو الصلب نصف المصنعة (5% لكل منهما)، وقضبان الحديد المشوهة أو الفولاذ غير السبائكي وسبائك الألمونيوم غير المطاوع (4% لكل منهما)، وقضبان الحديد أو الفولاذ غير السبائكي (3 %).

كما تمتلك أفريقيا إمكانات قدرها 6.1 مليار دولار لتصدير المعادن والفلزات ومنتجاتها إلى الجزائر وهو أكبر قطاعات التجارة الأفريقية منها 2.1 مليار دولار لم تتحقق بعد، تختص جنوب إفريقيا ب (24%)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (18%)، وزامبيا (17%) من إمكانات التصدير غير المحققة نحو الأسواق الإفريقية، ذلك أن المعالجة الصناعية للمعادن والفلزات ومنتجاتها المتاحة تحقق ما يقرب من نصف إمكانات التصدير غير المحققة (954 مليون دولار)، في حين أن الباقي مدفوع بالنمو المتوقع في الطلب (1.2 مليار دولار) تمثل في هذا الشأن كاثودات النحاس 32% من إمكانات التصدير غير المحققة في أفريقيا ، أحجار البناء (9%)أما الذهب للأغراض غير النقدية (16%) تتخصص فيه جنوب إفريقيا بإمكانات تصدير غير محققة إلى جانب المجوهرات الثمينة بنسبة70%.

أما بخصوص المنتجات النباتية بالنسبة لأفريقيا يعتبر الاستثمار في المنتجات الوسيطة الخاصة بصناعاتها الزراعية مجال واسعا لتنمية التجارة الثنائية الإقليمية حيث أنه يحمل إمكانات تصديرية غير مستغلة بقيمة 1.9 مليار دولار نحو الجزائر، منها 1.3 مليار دولار مدفوعة إلى حد كبير بالنمو المتوقع للطلب على الواردات بأكثر من 80% في دول شمال افريقيا بحلول عام 2027، حيث تتوزع فرص التصدير من حيث إمكانات التصدير غير المحققة على المصدرين والمنتجات تمتلك فيها إثيوبيا إمكانات بنسبة (11%) وجنوب أفريقيا (10%)، وأوغندا (8%)، وكوت ديفوار (8%)، يتركز ربع إمكانات التصدير غير المحققة في المنتجات النباتية في بذور السمسم، يليها قصب السكر أو البنجر والسكروز المنتج كيميائياً (11%) وسكر القصب الخام (10%). وتشمل المنتجات الرئيسية الأخرى بذور عباد الشمس (5%)، والفول السوداني (4%)، وزبدة الكاكاو (4%)، والشوكولاتة ومستحضرات الكاكاو الأخرى (4%)، تجدر الإشارة إلى أن صادرات بذور السمسم وقصب السكر غير مستغلة إلى حد كبير حيث يمكن أن يؤدي نمو الطلب السوقي عليها إلى اغتنام ما يقرب من نصف إمكانات التصدير غير المحققة (413 مليون دولار) بينما يكون الباقي مدفوعًا بالنمو المتوقع في الطلب (376 مليون دولار)، بينما تتوزع فرص التصدير لمنتجات الخضر والفواكه في إفريقيا يشكل فيها البرتقال (الطازج أو المجفف) والخضروات (الطازجة أو المبردة) 20% و13% من إمكانات التصدير غير المحققة لأفريقيا إلى الدول العربية الافريقية على التوالي، يليها البصل والكراث الطازج (5%)، والبطاطا الطازجة (5%)، الموز الطازج أو المجفف (4%)، الفاصوليا المجففة والمقشرة (4%)، الجذور والدرنات (3%)، البقوليات المجففة والمقشرة (3%)، العنب الطازج (3%)، الجوافة والمانجو الطازجة أو المجففة ، والمانجوستين (2%) حيث يمكن للأهمية النسبية لهذه المنتجات أن تستغل في الصناعات الغذائية بشكل يحقق الأمن الغذائي ويحد من الجوع في القارة.

2. إمكانات التصدير غير المحققة من الجزائر نحو إفريقيا: يتطلب الاستكشاف الكامل لإمكانات التصدير الثنائية دون الحد من جهود التصدير في المنطقة الإفريقية تطوير استثمارات في القدرة الإنتاجية، يتعلق الأمر بالنسبة للجزائر المستحوذة على موارد طاقوية ومعدنية مختلفة بتطوير إنتاجها الصناعي في المنتجات الوسيطة والكاملة بشكل خاص بقطاع الورق والخشب والمطاط والبلاستيك التي تمتلك إمكانات قدرها 10 مليارات دولار لتصديرها إلى أفريقيا منها 4.7 مليار دولار لم تتحقق بعد، الأمر الذي سيسمح بتعزيز فرص التجارة الثنائية في المنتجات نصف المصنعة والنهائية، فحسب الشكل الموالي:

الشكل رقم4-15: إمكانات التصدير غير المحققة إلى أفريقيا من قبل الجزائر.

الخشب والورق والمطاط والبلاستيك.

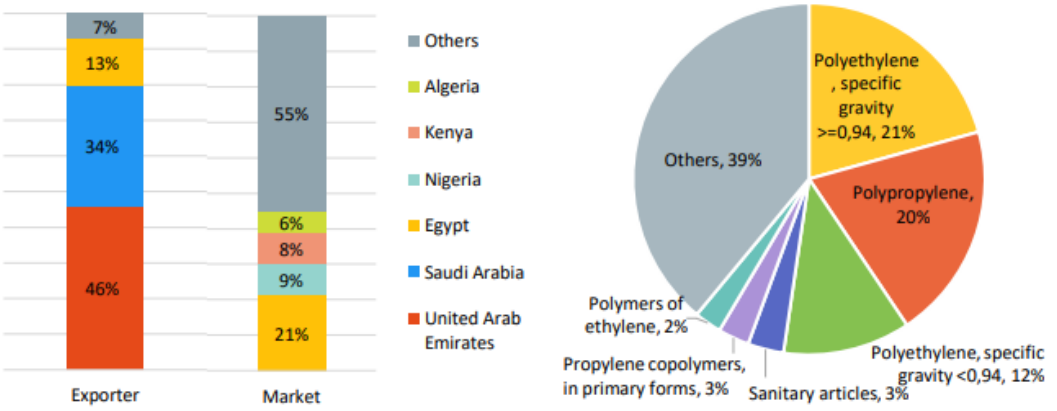

المعادن والفلزات ومنتجاتها.

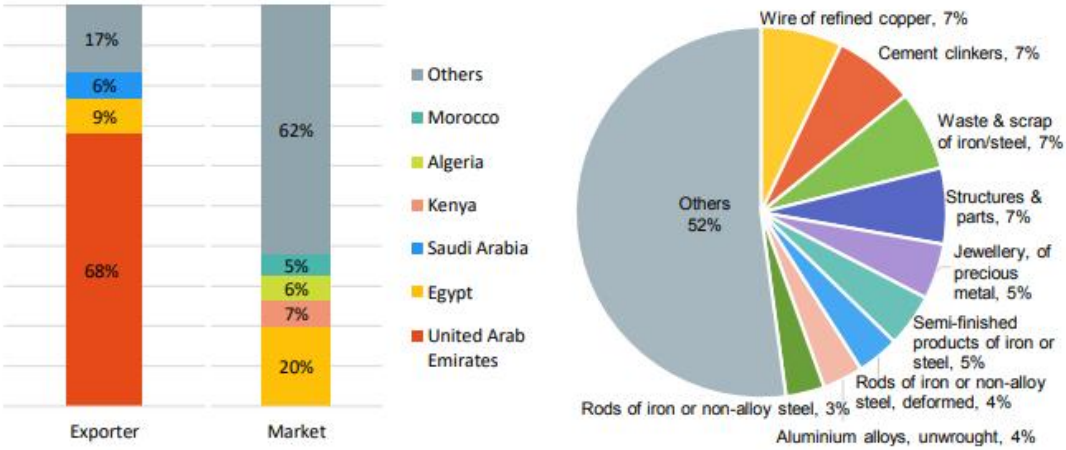

الآلات والمعدات الالكترونية

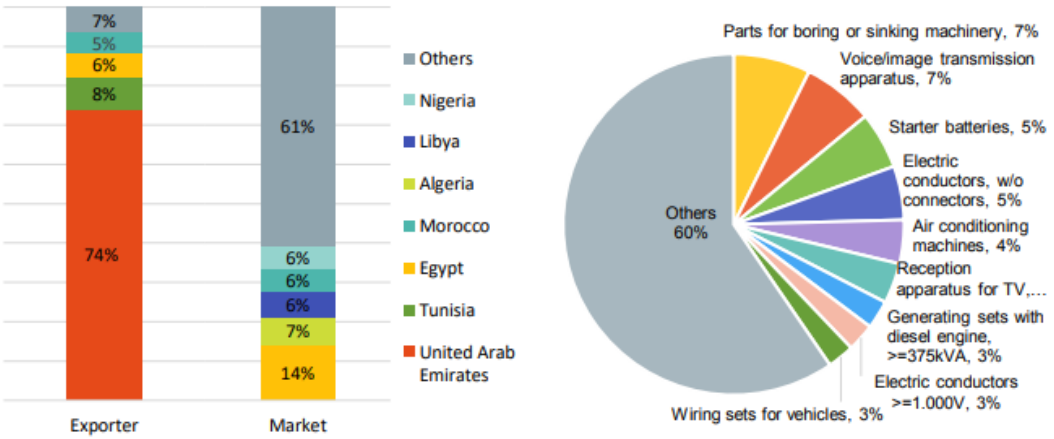

المنتجات النباتية

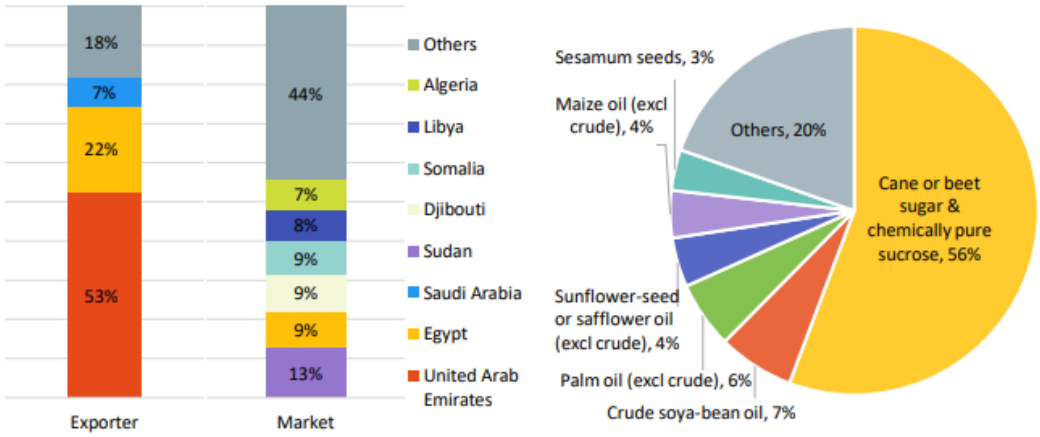

Source : International Trade Centre(ITC), CIDC, Expanding Arab African Trade Opportunities for export growth, 2023, p18,21,24,30.

تتمتع إمكانات التصدير غير المستغلة للجزائر بفرص تصديرية غير محققة كسوق نحو الدول الإفريقية بنسبة (6%) نيجيريا (9%)، وكينيا (8%)، بالمقابل تمتلك أفريقيا إمكانات قدرها 1.4 مليار دولار أمريكي لصادرات منتجات قطاع الخشب والورق والمطاط والبلاستيك إلى الدول العربية الإفريقية منها 943 مليون دولار أمريكي لا تزال غير محققة من بين المصدرين الرئيسين جنوب أفريقيا بقدرة تصديرية 10% من إجمالي إمكانات التصدير غير المحققة، على سبيل المثال يتميز هيكل الواردات السلعية لمصر من دول المجلس التعاون الخليجي في الفترة 2001-2020 بدرجة عالية من التركز حيث تستحوذ ثلاث مجموعات سلعية(الوقود والزيوت المعدنية، البلاستيك ومصنوعاته، الألمنيوم) على نحو 78.8% في المتوسط من إجمالي واردات تقدر نسبة الوقود والزيوت المعدنية فيها بنحو 63.4% والبلاستيك ومصنوعاته ب 14.1% ومنتجات الألمنيوم ب 1.3%[1]، يمكن دعم التوجهات التجارية نحو المنطقة الإفريقية بتنويع جانب من الواردات من خلال التجارة الثنائية مع الدول الإفريقية، أيضا تعتبر صادرات البولي إيثيلين والبولي بروبيلين إلى أفريقيا غير مستغلة إلى حد كبير حيث يتركز أكثر من نصف فرص تصدير القطاع إلى أفريقيا في منتجات البتروكيماويات البولي إيثيلين والبولي بروبيلين بسبب اعتماد عملية تصنيع هذه المنتجات بشكل كبير على الغاز الطبيعي الذي تتمتع فيه الجزائر ومصر خاصة بميزة إنتاجية له بسبب وفرة الاحتياطيات من هذا المورد إضافة إلى تنامي الطلب مدفوعا بنمو صناعات الالكترونيات في تونس وصناعة السيارات في المغرب وجنوب إفريقيا والجزائر مستقبلا. وللاستفادة من إمكانات تصديرية غير محققة إلى إفريقيا من وفرة الموارد من النفط الخام والغاز الطبيعي اللذين ينتجان المنتجات الأولية من مادة جلايكول الإيثيلين ومركبات تيريفثاليت يجب تخفيض التكاليف اللوجستية لتسهيل الوصول إلى الأسواق الإقليمية من خلال الاستثمار في البنية التحتية والتكنولوجيا والعمل بنشاط لخلق بيئة عمل مواتية لمنتجي جلايكول الايثيلين مثل مبادرة إنشاء الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات (ECHEM) والتي تستهدف الاستخدام الأمثل الغاز الطبيعي في المنتجات ذات القيمة المضافة، وإنشاء الشركة المصرية للإيثيلين ومشتقاته (إيثيدكو) وهي مشروع مشترك بين الحكومة المصرية ومستثمرين من القطاع الخاص وبدعم من هيئة التنمية الصناعية المصرية.

أما في المعادن والفلزات ومنتجاتها

تظهر إمكانات قدرها 7.2 مليار دولار لتصدير المعادن والفلزات ومنتجاتها إلى أفريقيا منها 4.3 مليار دولار أو ما يقرب من 60% لم تتحقق بعد تختص بالعديد من المنتجات الوسيطة مثل أسلاك النحاس المكرر وكلنكر الأسمنت وسبائك الألمنيوم نصف المصنع، حيث تمتلك مصر (9%) من إمكانات التصدير غير المحققة كمصدر رئيسي أما ما يتعلق بالأسواق الأفريقية للمعادن والفلزات، تقدم مصر أكبر إمكانات التصدير غير المحققة (20% من الإجمالي)، تليها الجزائر (6%)، المغرب (5%) والعديد من الدول الأخرى، بشكل عام فإن تحديد المعوقات ومعالجتها يمكن أن يستحوذ على أكثر من نصف إمكانات التصدير غير المحققة (2.3 مليار دولار)، في حين أن الباقي مدفوع بالنمو المتوقع في الطلب (2 مليار دولار) على سبيل المثال يؤدي قطاع البناء المتوسع في أفريقيا إلى زيادة الطلب على كلنكر الأسمنت، ويعزز قطاع النقل الطلب على سبائك الألمونيوم الخام المستخدمة في صناعة السيارات، في حين يزيد الطلب على النحاس بسبب استخدامات الأسلاك

[1]: عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، حمدي أحمد الهنداوي، نحو تعزيز تجارة مصر السلعية مع دول مجلس التعاون الخليجي، كلية التجارة قسم الاقتصاد، جامعة المنصورة، المجلد 46، العدد4، المجلة المصرية للدراسات التجارية، 2022، ص12.

النحاسية على سبيل المثال في البنية التحتية التكنولوجية، مثل أجهزة الكمبيوتر والهواتف المحمولة والشبكات والمكونات الأخرى، كما تعتمد مصادر الطاقة المتجددة على المعادن بشكل أكبر من الوقود الأحفوري على سبيل المثال تتطلب الطاقة الشمسية ضعف كمية النحاس لكل ميجاوات مقارنة بالكهرباء المولدة عن طريق الغاز الطبيعي أو الفحم، وتتطلب طاقة الرياح البحرية خمسة أضعاف ذلك، ويتطلب التحول إلى الطاقة المتجددة أيضًا توسيع شبكات الكهرباء ومضاعفة النحاس المستخدم في خطوط الشبكة بحلول عام 2040، إضافة إلى اعتماد السيارات الكهربائية بشكل كبير على الأسلاك النحاسية نظير مزاياه كموصل للكهرباء، كما يستخدم النحاس على نطاق واسع في الأجهزة الطبية بسبب خصائصه المضادة للبكتيريا.

في الآلات والمعدات الالكترونية

فيما تقدر إمكانات ب 6.4 مليار دولار لتصدير المنتجات الآلية والإلكترونية وقطاع المعدات إلى أفريقيا حيث لم يتم تحقيق 3.2 مليار دولار منها، تمتلك تونس ومصر والمغرب إمكانات كبيرة لتصدير الآلات والمعدات الإلكترونية كمصدرين إلى إفريقيا بنسبة (8% و 6% 5%على التوالي) أما الجزائر فتملك إمكانات تصديرية غير محققة كسوق بنسبة (7%) ، تتوزع على العديد من المنتجات: قطع غيار الآلات وأجهزة نقل الصوت أو الصورة (7%)، وبطاريات التشغيل والموصلات الإلكترونية بدون موصلات (5% لكل منهما)، وآلات تكييف الهواء وأجهزة استقبال التلفزيون (4%) حيث تمثل العديد من هذه المنتجات مدخلات رئيسية للصناعات الأفريقية، على سبيل المثال مجموعات الأسلاك للمركبات، وبطاريات التشغيل فيما يعكس البعض الآخر ارتفاع مستويات المعيشة وما يرتبط بها من استهلاك للسلع المعمرة في الأسواق الأفريقية (التلفزيون، وتكييف الهواء، وما إلى ذلك).

وحول المنتجات النباتية

تظهر إمكانات قدرها 2.4 مليار دولار لصادرات المنتجات النباتية إلى أفريقيا منها 1.5 مليار دولار لم تتحقق بعد، تظهر أسواق الدول العربية الإفريقية فرصا واعدة لتصدير المنتجات النباتية لكل من السودان بنسبة (13%)، مصر (9%)، جيبوتي (9%)،وتقدم الصومال (9%)، وليبيا (8%)، والجزائر (7%) تتركز بشكل أساسي على منتجات قصب السكر أو البنجر والسكروز النقي كيميائيا بإمكانات تصدير تقدر بنسبة 56% مدفوعة بشكل كبير بنمو الطلب على السكر في المخابز وصناعة الحلويات وصناعة الألبان والمشروبات في إفريقيا، إضافة إلى منتجات نباتية أخرى هي الزيوت النباتية والبذور الزيتية: زيت فول الصويا الخام (7%)، زيت النخيل (6%)، زيت عباد الشمس (4%)، زيت الذرة (4%)، وبذور السمسم (3%) يتم استغلالها للاستخدامات الاستهلاكية (في الطعام) أو للاستغلال كمنتجات وسيطة في الصناعات الخاصة بمواد التجميل وصناعة منتجات التداوي بالمواد الطبيعية.

المبحث الثالث: أهم الفرص القطاعية الواعدة لاندماج الجزائر في سلاسل القيمة الاقليمية الافريقية.

تمتلك الجزائر إمكانات طبيعية وصناعية معتبرة تؤهلها لتنويع قاعدتها الإنتاجية والصناعية بالشكل الذي يسمح لها بالتخصص الإنتاجي في قطاعات اقتصادية حيوية عبر الاندماج في سلاسل قيمة إقليمية على مستوى منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا، ذلك أن الجزائر بإمكانها أن تلعب دورا محوريا في ضمان الأمن الغذائي والطاقوي وتطوير التنمية في المنطقة من خلال مجالات الصناعات المتطورة، مما يستلزم على هذا الصعيد تطوير البنية التحتية وتحسين بيئة الأعمال، وبفعل أن الجزائر تمتلك ميزة تنافسية كبيرة في مجال صناعات عديدة خاصة في ظل مخطط الإنعاش الاقتصادي الذي تعتمده الجزائر حاليا وكذا قانون الاستثمار الجديد المجسد لهذا التوجه الاقتصادي المبني على ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني وتطوير الصادرات خارج المحروقات يمثل اعتماد نهج خلق سلاسل قيمة إقليمية في إفريقيا مجالا فعالا للجزائر لتطوير شبكات الإنتاج وتحقيق مكاسب اقتصادية ضمن اتفاق المنطقة الإفريقية.

المطلب الأول: تثمين المزايا التنافسية للاندماج في سلاسل الصناعات الطاقوية.
المطلب الثاني: الاندماج القطاعي ضمن سلسلة القيمة الإقليمية في الصناعات الغذائية.
المطلب الثالث: الاندماج القطاعي للجزائر في سلسلة القيمة الإقليمية لصناعة السيارات.
المطلب الرابع: تطوير القطاع الصيدلاني الجزائري لتلبية الطلب الإقليمي الإفريقي.

المطلب الأول: تثمين المزايا التنافسية للاندماج في سلاسل الصناعات الطاقوية.

يمثل العمل على تحقيق الانتقال الطاقوي في الجزائر في ظل وفرة الامكانيات الطبيعية لتعزيز موقعها في سلاسل القيمة الاقليمية للطاقة في منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا والحفاظ على موقعها كاحد الفاعلين الرئيسيين في سوق الطاقة الدولية كمصدر رئيسي، وفرصة لتخفيف الاضطرابات المتعلقة بتصدير النفط والغاز في ظل الأزمات العالمية المتفاقمة واستمرار حالات عدم اليقين اتجاه قدرة السوق الطاقوية الدولية على تحقيق الاستقرار في أسعار النفط والغاز لضمان الإمدادات اللازمة، وحيث تنحصر مشاركة الجزائر في أنشطة المنبع فقط دون القدرة على الاندماج في أنشطة المصب والأنشطة عالية القيمة المضافة القائمة على التكرير وصناعة المشتقات النفطية والغازية، ما جعل مكاسبهاجد متضائلة في ظل المستجدات التي تتسم بتقلب أسعار المواد الطاقوية التقليدية المعرضة للنضوب وتناقص الطلب عليها في ظل الاتجاه إلى الطاقات المتجددة النظيفة والصديقة للبيئة تماشيا مع أهداف التنمية المستدامة، وفي خضم هذه التطورات المتسارعة يعد تنويع مصادر الطاقة وإحداث انتقال طاقوي قائم على استغلال المزايا التنافسية المتاحة في مجال الطاقة الشمسية وتثمين الفرص المتاحة في اطار الصناعات الخاصة بمشتقات النفط والغاز من أهم تحديات تطوير وتنويع الاقتصاد الجزائري للتخلص التدريجي من التبعية الى مصادر الطاقة الاحفورية .

الفرع الأول: موقع الجزائر ضمن سلاسل الطاقة الإقليمية: يكتسي اندماج الجزائر في سلاسل القيمة للطاقة أهمية كبيرة في ظل التحولات والمستجدات الطاقوية الدولية المتسمة بتذبذب أسعار النفط التي يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري بشكل شبه كلي في تحقيق توازناته الاقتصادية والاجتماعية الكلية، وتنامي الاهتمام بالطاقات المتجددة في إطار مساعي المجتمع الدولي إلى تحقيق الأمن الطاقوي وتقليص انبعاثات الكربون من الطاقة الأحفورية وتزايد متطلبات تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو ما يطرح الكثير من التحديات أمام الاقتصاد الجزائري للتوجه إلى مصادر الطاقة النظيفة الصديقة للبيئة ومن ذلك الطاقة الشمسية لاسيما في ظل توفر الكثير من المقومات الطبيعية المعززة للاستثمار في هذا المجال.

أولا: موقع الجزائر في سلاسل الطاقة الاقليمية: تعتبر السوق الطاقوية الجزائرية من أبرز الاسواق الافريقية من حيث نشاطها وديناميكيتها وقدراتها الاستخراجية، وهي تشترك مع دول افريقية أخرى في عضويتها في منظمة الأوبك كما يظهر الشكل الموالي:

الشكل رقم4-16: الدول الافريقية المنتجة والمصدرة للنفط.

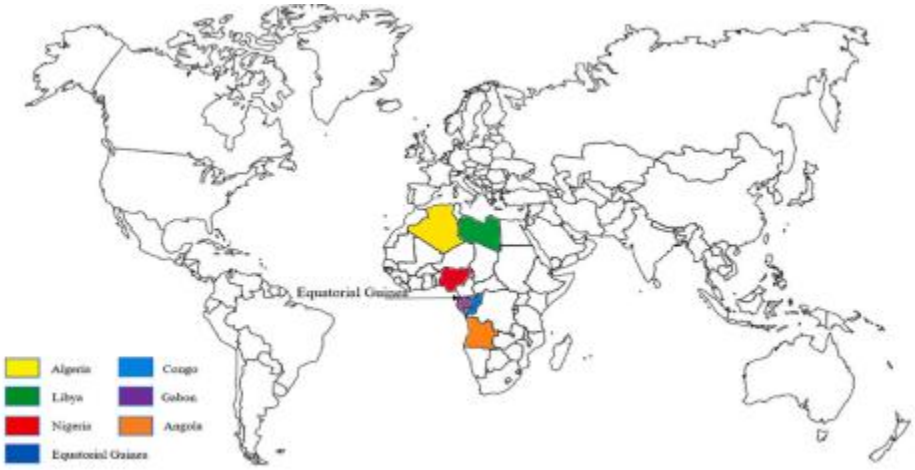

Source : Aissa Djedaiet, hicham ayad, ousama ben-salha, Oil prices and the load capacity factor in African oil-producing OPEC members: Modeling the symmetric and asymmetric effects , resource polici, volume 89,2024, p03.

تعرض الخريطة سبع دول افريقية عضوة في منظمة الأوبك تقوم بانتاج وتصدير النفط وهي الجزائر وأنغولا وجمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية والغابون وليبيا ونيجيريا وهي تشكل مجتمعة أكثر من نصف أعضاء أوبك الا أنها تساهم بنسبة 20% فقط من انتاج المنظمة من النفط الخام، بالمقابل تمثل أكثر من 34% من الانبعاثات الغازية في افريقيا وحوالي 2% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالنفط في العالم [1]، وهذا راجع بشكل أساسي الى الاعتماد المفرط على صادرات المنتجات النفطية بشكلها الخام في تحقيق ايرادات عالية لتغطية النفقات الحكومية الا أن التغيرات الاقتصادية الحالية وتطورها جعلت من الجزائر على سبيل المثال تغير مسارها نحو الطرق الأكثر اعتمادا على المستوى العالمي في الانتاج عبر الاندماج في سلاسل القيمة .

تعد سلاسل القيمة الإقليمية الخاصة باستخراج الغاز والبترول وتحويلهما عامل حاسم في تعزيز وترقية تنافسية الاقتصاد الجزائري الذي يعد من بين الفاعلين الرئيسيين على مستوى أسواق الغاز والبترول العالمية، سواء تعلق الأمر بالاحتياطي أو القدرات الإنتاجية[2]، غير ان سلسلة القيمة الاقليمية الخاصة بقطاع البترول والغاز تتسم بضعف المبادلات التجارية بين الجزائر والدول الافريقية والعربية والمغاربية، حيث تظهر الاحصائيات المتعلقة بالمبادلات البينية بين بلدان شمال أفريقيا الخاصة بالبترول والغاز ومشتقاتهما أن 3,9 %فقط من صادراتها العالمية ذات طبيعية إقليمية .ولا تغطي هذه الصادرات سوى 8,1 % من الطلب على الواردات في بلدان شمال أفريقيا . و عليه يسجل ضعف اندماج الجزائر في سلسلة القيمة الإقليمية لبلدان شمال افريقيا الخاصة بقطاع استخراج وتحويل البترول والغاز، بالرغم من وجود مؤهلات هائلة غير مستغلة من أجل تطوير هذه السلسلة بحكم الاعتماد على المواد المستوردة من بلدان خارج المنطقة من أجل تغطية الطلب الوطني (إيطاليا وروسيا وإسبانيا والو م ا والمملكة العربية السعودية والكويت[3]، حيث تتشكل الصادرات الجزائرية نحو بلدان شمال أفريقيا من الغاز الطبيعي والمحروقات رغم أنها لا تتجاوز 5,8 %من إجمالي الصادرات .حيث تمثل 90,2 % من الواردات التونسية و 41,2 %من الواردات المغربية و 14,4 %من الواردات المصرية . في حين لا توجد أي صادرات من زيوت البترول الخام او المعادن الاخرى التي تقوم تونس والمغرب باستيرادها من إيطاليا وإسبانيا التي تستورد النفط بشكله الخام من الجزائر قبل تصديره بعد التكرير نحوهما.

ثانيا: اعادة توجيه النفط والغاز الجزائري نحو صناعات تحويلية: تصدرالجزائر منتجات أولية من الطاقة الأحفورية يتم استغلالها في سلة صادرات بلد اخر بحوالي 70%مما يجعل نسبة القيمة المضافة الأجنبية في الصادرات لا تتجاوز10%، هذا يجعل مستوى جودة الصادرات من المنتجات الخام ب 1% وينخفض في المنتجات المصنعة والكيماويات والوقود المعدني الى أقل من 1% مما يجعلها تنحصر في

[1] : Aissa Djedaiet and others, op cit, p 02.

[2] : لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لافريقيا، تشجيع سلاسل القيمة الاقليمية في شمال افريقيا، 2016، ص78.

[3] : لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لافريقيا، مؤهلات سلاسل القيمة الاقليمية في شمال افريقيا، التشخيص القطاعي، 2018، ص25.

السلع الطاقوية ومواد التشحيم بأكثر من 94.5% أي تقتصر الأنشطة على الاستخراج والتكرير دون الارتقاء الى نشاطات ابتكارية تساهم في البحث والاكتشاف والتنقيب[1]، لذا يمثل استغلال المكامن الانتاجية للنفط والغاز في أنشطة المصب لتنمية الصناعات التحويلية المرتبطة بالطاقات ذا أثر وجدوى اقتصادية أكبر من تصديرهما بشكل خام، حيث أن ظهور المنافسين في سوق الطاقة الأحفورية أدى الى تراجع القدرة التنافسية للنفط الجزائري عبر تراجع الحصة النسبية الى 10%، اضافة الى تعرض صادرات الغاز الطبيعي الجزائري الى ضغوط في ظل الامدادات الروسية المنافسة نتيجة زيادة حصتها في السوق الأوروبية الى 37% وعزوف بعض الدول الأوروبية مثل ايطاليا عن تجديد عقود التصدير ومطالبتها بمراجعة العقود والأسعار بسبب تسويق الغاز الروسي بأسعار أقل من أسعار الغاز الجزائري ب حوالي10-15%[2]، لذا يعتبر التوجه نحو الصناعات الطاقوية التحويلية سبيلا لتحقيق قيمة مضافة عالية وتعزيز الاستغلال من الميزة التنافسية الخاصة بالنفط والغاز الجزائري.

الشكل رقم4-17: سلسلة القيمة الصناعية للنفط والغاز.

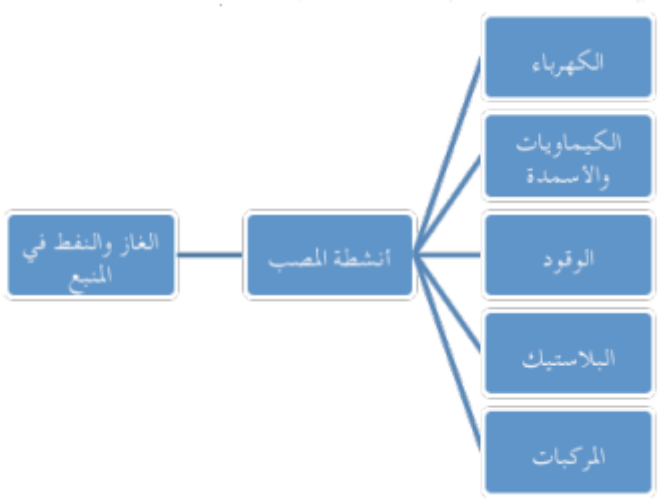

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لافريقيا، تشجيع سلاسل القيمة الاقليمية في شمال افريقيا، الطبعة الألى، 2016، ص78.

يظهر الشكل أن الجزائر قادرة على استغلال امكاناتها من النفط والغاز في تطوير أنشطة تنافسية ضمن صناعات عالية القيمة ترتبط معظمها بالتكنولوجيا والتصميم والابتكار والصناعات التحويلية المتطورة قائمة على تحويل المواد الخام الى منتجات مشتقة والمواد المركبة التي تقدر بحوالي 12 ألف منتج تركيبي يمكن استخراجه من المنتجات البترولية، تحفز وتنوع قنوات التصدير اتجاه السوق الاقليمية الافريقية اعتمادا على تحويل النفط والغاز وربطها بسلاسل القيمة في افريقيا، حيث تضم كل من:

- إنتاج الكهرباء للتصدير نحو الأسواق الافريقية لتعزيز الامدادات والتخفيف من الانقطاعات التي تعاني منها معظم دول افريقيا؛
- إنتاج البالستيك والمواد المختلطة بما في ذلك الأجزاء البلاستيكية المختلفة الداخلة في صناعات السيارات والطائرات وغيرها؛
- إنتاج الألياف الاصطناعية والمنسوجات لصناعة النسيج.
- إنتاج الكيماويات والأسمدة من الغاز والنفط .

حيث يتطلب تحقيق هذه الفرص تكامل المبادرات والسياسات كتشجيع الاستثمارات في الشبكات الاقليمية للكهرباء والغاز لتعزيز الامدادات نحو افريقيا، وتطوير الرؤى ضمن البرامج الوطنية المنتهجة بالتركيز على الفرص القطاعية المتاحةوتسخير الموارد المالية والبشرية اللازمة لنجاحها.

[1]: صندوق النقد الدولي، الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي مصدر للنمو لم يستغل بعد، 2018، ص08.

[2]: عبد الرحمان مغاري، مختار صابا، استراتيجية النهوض بالطاقات المتجددة في الجزائر كحتمية لمواجهة محدودية الطاقة الأحفورية وتحقيق التنمية المستدامة، واقع الاستثمار في الطاقات المتجددة في الجزائر لتحيقق التنيمة المستدامة، البيلدة(26-27 فيفري 2018)، ص06.

الفرع الثاني: فرص مشاركة الجزائر في تطوير سلاسل القيمة الاقليمية الخاصة بالصناعات الطاقوية.

تمتلك الجزائر ميزة تنافسية في الصناعات الطاقوية مما يجعلها ضمن فرص صناعية عديدة تتعلق بمنتجات الطاقة ومشتقاتها، اضافة الى المشاركة في أنشطة المصب والمنبع المتعلقة بسلاسل القيمة الخاصة بالصناعات الطاقوية التقليدية والمتجددة في افريقيا ضمن منطقة التجارة الحرة القارية لتغطية الطلب السوقي الاقليمي من الكهرباء ومشتقات المنتجات الطاقوية المعتمدة في النسيج الصناعي.

أولا: تشجيع أنشطة المصب ضمن الصناعات البيتروكيماوية: تملك الصناعة البتروكيماوية دورا هاما في تحسين القيمة المضافة للمواد الخام ذات القيمة الاقتصادية المنخفضة من المشتقات النفطية والغاز الطبيعي، كما تتميز الصناعة البتروكيماوية بمجلات تطبيق واسعة ومتعددة حيث أنها تكتسي أهمية بالغة نظرا لارتباط مخرجاتها بصناعات عديدة كالصناعة الغذائية والصيدلانية وصناعة البلاستيك والمطاط، وبتوفر المادة الأولية المتعلقة بالنفط والغاز اللذان يعتبران ميزة نسبية في تطوير النسيج الصناعي البتروكيماوي وخضوع العملية الانتاجية للعامل التكنولوجي، هذا يمثل فرصة بالنسبة للجزائر لتطوير هذه الصناعة في ظل منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا ومحددا هاما لافراز منتجات وأجهزة عالية التقنية وكثيفة المحتوى التكنولوجي تعزز الاندماج في سلاسل القيمة الاقليمية للصناعات الرائدة في افريقيا .

1.مخرجات الصناعة البتروكيماوية: يبدأ تصنيع المنتجات البتروكيماوية بتحويل المواد الخام (النفط والغاز الطبيعي) إلى منتجات أساسية ثم إلى مركبات كيميائية أساسية، ومركبات كيميائية وسيطة (أو مشتقات)، للحصول على المنتجات النهائية والسلع الاستهلاكية والصناعية، عند هذا الوضع تساهم الصناعة البيتروكيماوية بسلة منتجات استراتيجية وحيوية مرتفعة الطلب في الأسواق الدولية بسبب الاستعمالات الضرورية لها في مختلف الصناعات والقطاعات الاقتصادية، ذلك أن سلسلة القيمة الخاصة بها تظهر من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 4-18: سلسلة القيمة لصناعة البيتروكيماويات.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوابك)، عوامل تحسين أداء صناعة البتروكيماويات، الكويت سبتمبر 2023، ص19.

يظهر الشكل سلسلة قيمة الصناعة البيتروكيماوية تشمل أنشطة المنبع المتعلقة بالتنقيب والانتاج ومعالجة المواد الخام الأولية اضافة الى الاحتياطي من النفط والغاز تستخدم فيها تكنولوجيات البحث والاستكشاف عن مكامن طاقوية جديدة، حيث تأخذ المواد الأولية(النفط والغاز) وتستخدمها لإنتاج المنتجات البتروكيماوية الأولية ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين وفقًا لبنيتها الجزيئية: (1) الأوليفينات، والتي

تشمل الميثان والإيثيلين والبروبيلين والمواد الكيميائية الأخرى التي لها بنية أساسية تتكون من أربع ذرات كربون (ما يسمى بالمواد الكيميائية "C4 المختلطة")؛ و(2) العطريات، والتي تشمل البنزين والتولوين والزيلين، يتم استخدام هذه المواد كمدخلات في تصنيع المنتجات البتروكيماوية في الصناعات البتروكيماوية الوسيطة تستهلك المنتجات الأولية سواء الأوليفينات والعطريات ثم تقوم بمعالجتها أو دمجها مع مواد كيميائية أخرى لإنتاج منتجات وسيطة مثل كلوريد الفينيل والستايرين، في حين ترتبط أنشطة المصب بالصناعات البتروكيماوية التحويلية التي تأخذ السلع الأولية والوسيطة وتستخدمها لصنع منتجات نهائية لاستخدامها في القطاعات ذات الصلة ليتم ارفاقها بلوجيستيات النقل والتصفية والتكرير، كما يبرز في الشكل الموالي:

الشكل رقم4-19: المركبات الناتجة من الصناعة البتروكيماوية.

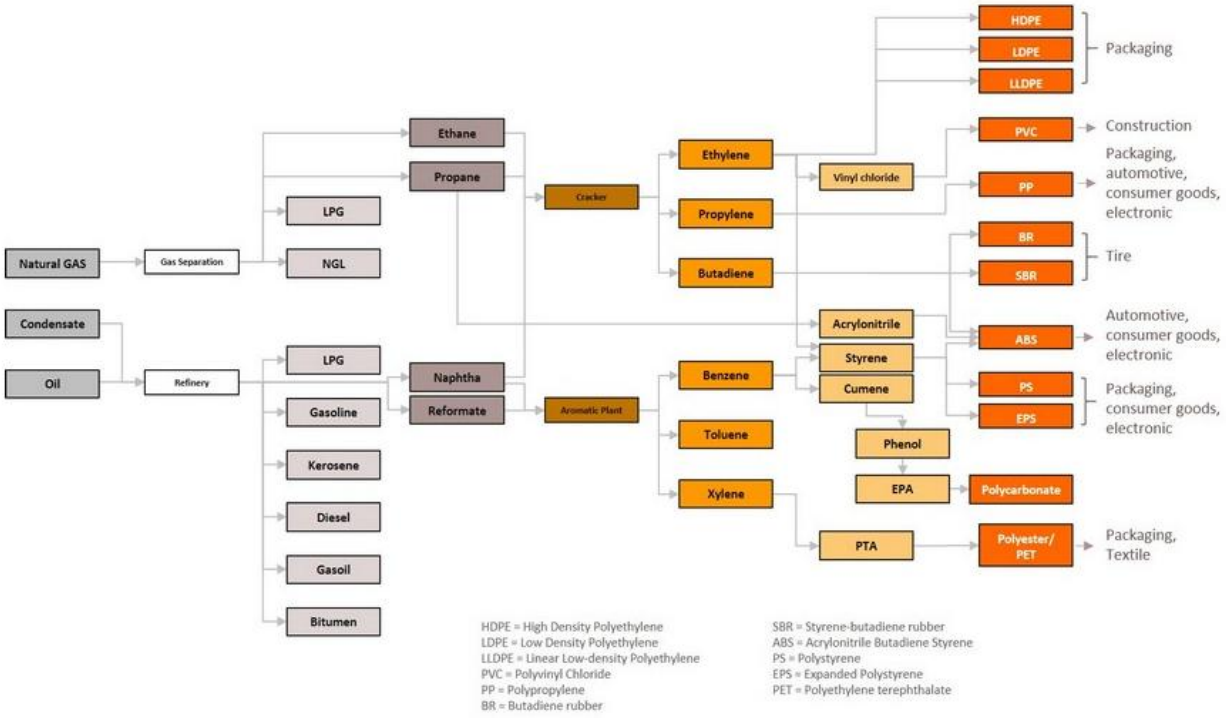

Source : Krungsri research, industry outlook 2020-2022 : petrochimicals by aphinya khanunthong, june 2020.

يساهم استخدام أقل من 15 منتجًا بتروكيميائيًا أساسيًا لتصنيع آلاف السلع الاستهلاكية، كما تختلف مخرجات المواد الخام في العملية الانتاجية اتباعا للتركيبة الهيدروكربونية، على سبيل المثال يؤدي استخدام الغاز الطبيعي الى نتاج80% من الايثيلين و20% من المنتجات الأخرى في حين يؤدي استخدام النافتا الى انتاج30% من الايثلين و 70% من المنتجات الأخرى، من خلال الشكل يمكن تقسيم المنتجات التي تفرزها أنشطة المصب لصناعة البتروكيماويات النهائية إلى أربع مجموعات:

-المنتجات البلاستيكية؛ وهي الأكثر استخدامًا في الصناعات النهائية حيث تختص في التعبئة والتغليف وتصنيع السيارات ومواد البناء والسلع الاستهلاكية. وأهم الراتنجات البلاستيكية هي البولي إيثيلين، والبولي بروبيلين، والبولي فينيل كلورايد، وأكريلونيتريل بوتادين ستايرين، والبولي إيثيلين تيريفثاليت، والبوليسترين .

-الألياف الصناعية، على سبيل المثال البوليستر والبولي أميد أو ألياف النايلون، يتم استهلاكها في الغالب في قطاعي المنسوجات والتغليف.

-يتم استخدام المطاط الصناعي/اللدائن في صناعة قطع غيار السيارات والإطارات والسلع الاستهلاكية. ومن الأمثلة على ذلك بيوتادين الستايرين والبوتادين.

-تستخدم الطلاءات الاصطناعية والمواد اللاصقة، والتي تشمل البولي كربونات وأسيتات البولي فينيل في البناء والعديد من الصناعات الأخرى.

وعليه يخضع سوق البتروكيماويات الى مزيج من تكاليف الانتاج وديناميكيات العرض والطلب المتعلقة بالنفط والغاز في الأسواق الدولية، وبامتلاك الجزائر وبعض الدول الافريقية مزايا تنافسية تشمل الاحتياطات الخاصة بالمواد الخام الأساسية مما يمكنها من تطوير الصناعات التحويلية البيتروكيماوية ضمن سلاسل القيمة للصناعة البيتروكيماوية في منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا.

2. فرص الجزائر للارتقاء ضمن سلسلة قيمة الصناعة البيتروكيماوية في افريقيا: اعتمادا على مراحل سلسلة القيمة للصناعة البيتروكيماوية المعروضة سابقا، تختص الجزائر في أنشطة المنبع بأنشطة التنقيب التي تعتمد فيها على استخراج النفط عبر 77 حفارة تنشط في 113 بئر مكتمل الحفر (21 بئر استكشافي، 92 بئر في طور الحفر)، افرزت على ضوء ذلك حجم انتاج يقدر ب 185.2 مليون طن مكافئ من النفط في سنة 2021، فيما حدد مستوى الانتاج حتى نهاية سنة 2023 ب 959 ألف برميل يوم[1]،كما يتوقع أن ينمو حجم سوق النفط والغاز من حيث حجم الانتاج من 1.53 مليون برميل يوميا في سنة 2024 الى 1.81 مليون برميل يوميا بحلول سنة 2029 بمعدل نمو سنوي مركب قدره 3.41% خلال 2024-2029 [2] ، يعتمد في نقل وتخزين النفط المستخرج عبر 128 حوض بسعة استعمال 4.3 مليون طن مكافئ نفطي وتوزيعه على شبكة أنابيب يبلغ طولها 21189 كلم(تضم 34 خط منها 23 أنبوب غاز و 20 أنبوب نفط)[3]، في حين ترتبط أنشطة المصب بعملية التكرير التي تم فيها معالجة 25 مليون طن من النفط الخام باستعمال خمس مصافي تأثر بشكل كبير في الفترة السابقة الموافقة لازمة كورونا والاجراءات المرافقة بخفض النشاط ضمن السوق الطاقوية الدولية الا أن عودة الانتعاش وارتفاع الأسعار المصاحب ساهم في عودة نشاط المصافي حيث بلغ في سنة 2021 ب 677 ألف برميل/يوم موزعة على معامل تكرير النفط والغاز لشركة سوناطراك ضمن ستة مصافي وهي: سكيكدة بطاقة معالجة 16.5 مليون طن، سكيكدة للغاز المكثف 122 ألف برميل ناتجة عن معالجة 5 مليون طن، بينما بلغت طاقة معالجة مصافي ارزيو 3.75 مليون طن، مصافي الجزائر عالجت 3.65 مليون طن، مصافي حاسي مسعود 1.07 مليون طن، مصافي أدرار 0.6 مليون طن[4]، بالمقابل تتبنى الجزائر خطط مستقبلية لانشاء مصافي جديدة في ارزيو وحاسي مسعود بطاقة 100 ألف برميل/يوم في سنة 2024 [5] ، وتطوير الموجودة عبر اتباعها بتقنيات حديثة تساهم في تعزيز كفاءة الطاقة عبر توفيرها بما يقارب 53% من اجمالي الاستهلاك للمصافي الحالية لتحسين مؤشر كفاءة الطاقة من 420% الى 194% [6]، وتطوير مخرجات المصافي المتعلقة بالمشتقات البترولية كونها منتجات بيتروكيماوية وسيطة تستغل في صناعات القطاعات الاقتصادية خاصة وأن تكنولوجيا تحويل النفط الى مواد كيميائية تتيح امكانات هائلة لانشاء القيمة حيث يشير كيث كوتش مدير شركة Honeywell UOP الى أن عملية بيع الوقود تضمن مبلغ 550 دولار أمريكي للطن الواحد الا أنه يمكن تحويله الى بيتروكيماويات والحصول على نحو 1400 دولار أمريكي للطن الواحد، ولأن الجزائر تصنف ضمن مجموعة الدول ذات الامكانات الكامنة لتطوير الصناعة البيتروكيماوية بفعل وفرة النفط والغاز مما يتيح لها امتلاك ميزة تنافسية، تظهر عملية تقييم الاستعداد لتطوير هذه الصناعة من خلال:

[1]: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، التقرير الرابع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية، 2023، ص68.

[2]: Morodor intelligence، صناعة النفط والغاز في الجزائر-تحليل الحجم والحصص- اتجاهات وتوقعات النمو (2024-2029)، على الموقع: https://www.mordorintelligence.com/ar/industry-reports/algeria-oil-and-gas-market، اطلع عليه بتاريخ: 2024/03/25.

[3]: سونطراك، تقرير الحصيلة السنوية، 2021، ص26.

[4]: OPECannual statistical bulletin 2022.

[5]: تقرير الأمين العام السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، العدد 48، 2021.

[6]: أوابك، 2020، العدد 173، ص 257.

الشكل رقم 4-20: مؤشرات القدرات لتنمية الصناعة البيتروكيماوية.

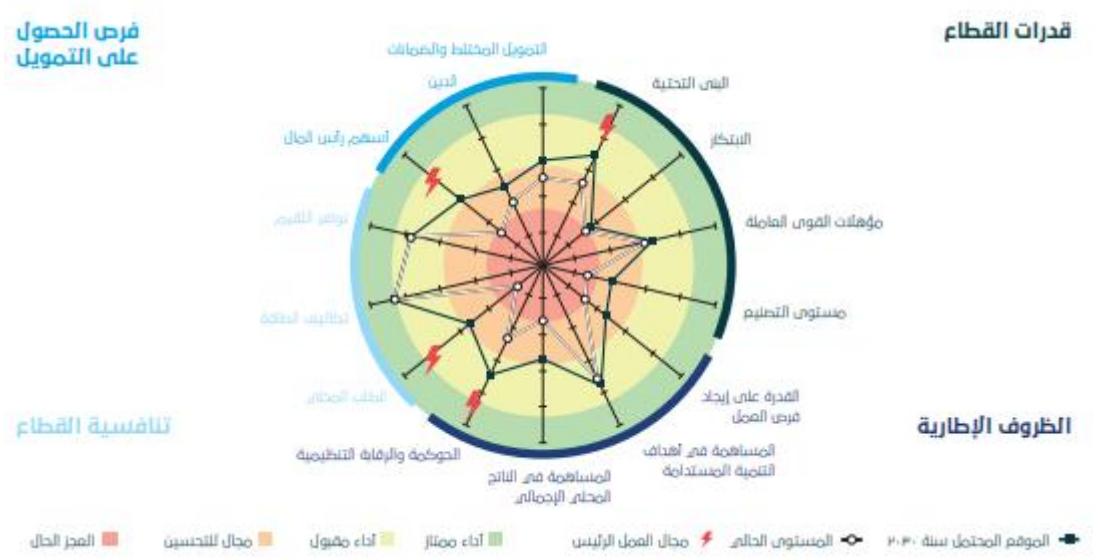

المصدر: البنك الاسلامي للتنمية، تحقيق فرص القرن الحادي والعشرين عن طريق بناء سلاسل قيمة عالمية قادرة على الصمود قطاع البتروكيماويات، 2020، ص76.

يظهر الشكل أن الجزائر رغم امتلاكها لميزة تنافسية في الصناعة البيتروكيماوية الا أن التركيز على المعالجة الأولية للنفط والغاز ضمن أنشطة التنقيب والانتاج (upstream) وأنشطة التكرير والمعالجة والتسويق (downstream) من طرف شركة سوناطراك، جعل معظم الأنشطة النهائية للصناعة الموجهة للقطاعات الاقتصادية تتم في الأسواق الخارجية مما جعل التركيز في الصناعة البيتروكيماوية تنحصر في الأسمدة، الا أن تقييم القدرات الجزائرية لتطوير الصناعة البتروكيماوية من طرف بنك التنمية الاسلامي تشير الى:

-تنافسية القطاع البيتروكيماوي في الجزائر؛ تشهد مستويات ضعيفة الا أنها تملك فرصة لزيادة الطلب المحلي وتعزيز القطاع حيث في سنة 2022 قدر الاحتياطي من النفط ب 12.2 مليار برميل و 159 ترليون قدم مكعب من احتياطي الغاز الطبيعي جعلها في المرتبة 16 و 11 عالميا على التوالي، خاصة في ظل العمل على رفع مستويات الطاقة الانتاجية لمصافي التكرير الجزائرية(طاقة استخراجية تقدر ب620 ألف برميل من النفط الخام يوميا) بدخول مصفاة حاسي مسعود حيز الاستخراج ب 5 ملايين طن سنويا بدءا من سنة 2024، وهو ما يعزز جذب الاستثمار الصناعي لتطوير انتاج المخرجات للصناعة البيتروكيماوية الخاصة بصناعات سلاسل القيمة الاقليمية في افريقيا كالصناعة الصيدلانية والغذائية وصناعة السيارات.

-قدرات القطاع؛ تتميز بمستويات متوسطة مع وجود امكانات كبيرة للتنمية تشمل البنية التحتية المكونة من شبكة من الأنابيب وقنوات النقل الرابطة مع الأسواق الأوروبية باعتبارها منافذ استراتيجية للاندماج في النظام التجاري الدولي اضافة الى شبكات النقل البرية الرابطة مع الأسواق الاقليمية الافريقية والتي تخضع للتحسينات والتطوير لتحقيق التنمية الصناعية على نطاق واسع.

-يمكن للجزائر تحسين مستوى التصنيع في القطاع البيتروكيماوي بشكل كبير وهذا نظرا لتحسن تصنيفها في مؤشر الابتكار العلمي حيث سجلت تقدما بخمس مراتب في سنة 2022 لتحتل المكانة 115 مقابل المرتبة 120 و 121 في سنتي 2021 و 2020 على التوالي، أما في سنة 2023 فسجلت المرتبة 119(118 لمدخلات الابتكار، 116 لمخرجات الابتكار)، كما تحتل المرتبة 12 عربيا و97 عالميا في مؤشر الاستعداد التكنولوجي الرائد الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي يقيس قدرات الاستخدام والاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحويل الهيدروجين[1]. وعليه يتيح دعم الأنشطة التحويلية المرتبطة بالصناعة البيتروكيماوية فرصة للاقتصاد الجزائري ضمن منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا مدفوعا بالتوسع الاقليمي في صناعات السيارات والصناعة الصيدلانية والغذائية والبناء وغيرها ضمن سلاسل القيمة الافريقية، خاصة أن دول المنطقة الافريقية تعتبر أسواق غير مستغلة فمن خلال الشكل الموالي:

[1]: WIPO, Algeria ranking in the Global Innovation Index 2023.

الشكل رقم 4-21: تطور حجم تجارة الدول الافريقية في المنتجات البيتروكيماوية مع أهم الأسواق العالمية 2006-2020.

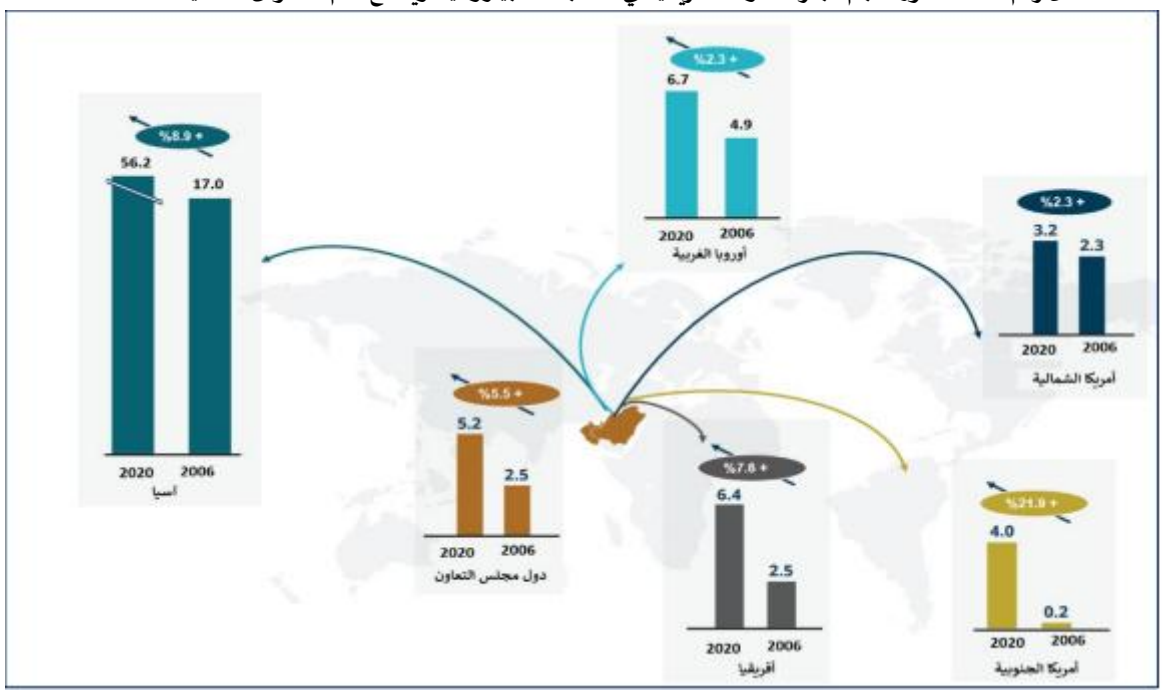

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوابك)، عوامل تحسين أداء صناعة البتروكيماويات، الكويت سبتمبر 2023، ص80.

يظهر الشكل أن الاقتصاديات الافريقية تستورد منتجات من البيتروكيماويات والأسمدة من دول الخليج العربي حيث نمت الواردات من 2.5 مليون طن سنة 2006 الى 6.4 مليون طن سنة 2020 بمعدل نمو سنوي مركب بحوالي 6.9%، وعليه يمثل التعاون والتكامل في سلاسل القيمة الاقليمية ضمن منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا أحد أهم العوامل لتنمية القدرات التنافسية الاقليمية في الصناعة البيتروكيماوية. وفي ظل امتلاك الأسواق الافريقية المصدرة للنفط لطاقات انتاجية تعادل 1742 ألف برميل/يوم في نيجيريا و 1455 ألف برميل/يوم في أنجولا و 310 ألف برميل/يوم في الكونغو اضافة الى 169 و 121 ألف برميل/يوم في كل من الجابون وغينيا الاستوائية على التوالي دون اهمال الجزائر المذكورة سابقا ب 959 ألف برميل/يوم في نهاية سنة 2023 [1]، هذا يجعلها دولا تملك قدرات تنافسية لاحلال الصناعة البيتروكيميوية ضمن سلاسل القيمية الاقليمية لتنمية وتشجيع الصادرات الوسيطة والنهائية الخاصة بالمشتقات الوسيطة والمنتجات البيتروكيماوية لارتباطها بمعظم الصناعات الواعدة في افريقيا في اطار منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا، فبالنظر الى الجزائر يشهد تطور صادرات المنتجات البيتروكيماوية وتيرة متوسطة حيث قدرت صادرات البيتروكيماويات في سنة2019 ب 277 مليار دج ثم تراجعت في سنة 2020 بسبب جائحة كورونا وسياسات الدول بفرض الحجر ووقف النشاط الصناعي مما أدى الى قيمة185 مليار دج، وبسبب التعافي الاقتصادي الذي تلى تلك الفترة عاودت الارتفاع الى 383 مليار دج في سنة 2021 الا أنه من بين 51 منتج بيتروكيميائي يتم تصدير 13 منتج فقط في حالة أولية دون أي اضافات صناعية تحويلية تشمل أساس الأسمدة في حين تصدر المنتجات البيتروكيمائية المتعلقة بالبلاستيك والدهانات والمواد الصيدلانية مجتمعة بقيمة 2 مليار دج بمساهمة 0.2% فقط من اجمالي الصناعة البيتروكيماوية، ساهم ذلك في نمو صادرات المواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة بها من 3.8% سنة 2017 الى 5.8% سنة 2020(وهي اخر سنة تتوفر على احصائيات)[2]، يرجع هذا الضعف بشكل أساسي الى محدودية الاستثمارات الموجهة الى هذه الصناعة حيث تعادل 0.3% من الميزانية الكلية الموجهة للاستثمار في شركة سونطراك[3]، أيضا ضعف مخرجات طاقات مصافي التكرير القائمة حيث تراجعت من 657.1 ألف برميل/يوم سنة 2017 الى 636.2 الف برميل/يوم سنة 2021 مكنت من اجمالي انتاج للمشتقات النفطية بـ597.9 ألف برميل يوم مقابل 593.8 ألف برميل/يوم سنة 2021 وهو معدل ضعيف مقارنة بقدرة المصافي السعودية المقدرة ب 3327 ألف برميل/يوم لتحقيق اجمالي انتاج

[1]: أوابك 2023، مرجع سبق ذكره، ص68.

[2]: ONS, Collections Statistiques N° 228/2022 Série E : Statistiques Economiques N° 107, EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES DE 2015 A 2020.

[3]: التقرير السنوي لسونطراك 2021.

للمشتقات ب 2528.7 ألف برميل/يوم سنة 2021 كونها من الدول العربية الرائدة في الصناعة البيتروكيماوية[1]، ولتلافي مناطق الضعف في هذه الصناعة في ظل توفر الامكانات الأولية لها باعتبارها ميزة تنافسية مؤقتة في ظل تنامي الاكتشافات حول مكامن النفط والغاز عبر العالم يمثل تركيز التوجهات والمحددات الاستثمارية الجزائرية نحو الإمكانات الإقليمية المشتركة لتعزيز التنافسية وتحسين مجالات التخصص عبر انتهاج الية العناقيد الصناعية في إطار منطقة التجارة الإفريقية ، لبناء صناعة في المنتجات البلاستيكة كفرع من فروع الصناعة البيتروكيماوية تساعد على نمو الصناعات الصغيرة المترابطة اقليميا، يبين الشكل التالي:

الشكل رقم4-22: منهج بناء نموذج عنقود صناعي.

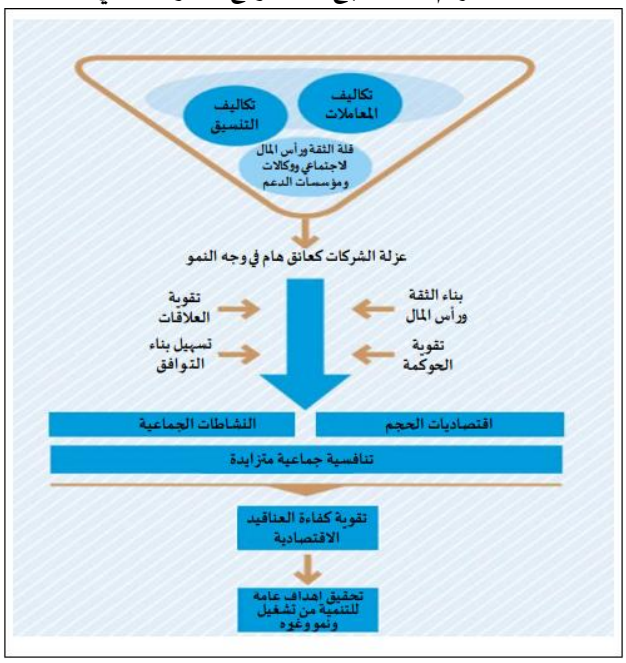

المصدر: وليد عبد مولاه، تطوير العناقيد الصناعية، المعهد العربي للتخطيط، 2022، ص05.

يعرض النموذج استراتيجية تطوير العنقود الصناعي بناءا على خلق شراكات اقليمية بين الجزائر والدول الافريقية المرتكزة على تنسيق المهام في الموارد المشتركة لبناء الثقة ورأس المال، تقوية الحوكمة، تقوية العلاقات، تسهيل التوافق في المشاريع لتحيقق اقتصاديات الحجم ضمن نشاطات صناعية تعزز التنافسية التي تقوي الكفاءة الاقتصادية للعناقيد الصناعية بما يحقق النمو والتنمية. وتساعد على نمو الصناعات الصغيرة المترابطة إقليميا للحد من العراقيل التي تحد من نشاط المنشات القاعدية ودعم مختلف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق المحلية والإقليمية لتحقيق مزايا تنافسية في إمكانيات القطاعات المتميزة إقليميا عبر اعتماد العناقيد الصناعية الإقليمية في إفريقيا، وعليه تعمل العناقيد الصناعية لسلسلة من الصناعات المترابطة تتميز بالتعاون والتنسيق فيما بين عناصرها ذات علاقة فيما بينها سواء من حيث مدخلات الإنتاج، أو أساليب الإنتاج أو التكنولوجيا المستخدمة، أو شريحة المستهلكين المستهدفة أو قنوات التوزيع أو حتى المؤهلات البشرية المطلوبة في العملية الإنتاجية[2]، في هذا الشأن يمكن على سبيل المثال استغلال قيمة المنتجات البيتروكيماوية في اقامة عناقيد صناعية للمنتجات البلاستيكية حيث تعتبر الشراكة المنتهجة من طرف سوناطراك مع شركة توتال الفرنسية سنة 2018 لانجاز مركب للبيتروكيماويات بقيمة 1.4 مليار دولار بالمنطقة الصناعية أرزيو لصناعة مشتقات البولي المرتبطة بالصناعة البلاستيكية لتخفيض فاتورة الواردات الخاصة بها والتي تجاوزت 362 مليون دولار سنة 2021 وفتح قنوات تصديرية نحو الأسواق الافريقية، خاصة مع ترابطها بصناعة أجزاء السيارات لتنمية سوق المركبات واعتماد أكبر قدر من المدخلات الخاصة بالسيارات من الأسواق الاقليمية، على سبيل المثال يستعمل البولي يوريثان في أهم تطبيقات الصناعة البلاستيكية في مكونات السيارات التي تشمل: المقاعد، جلود الأبواب من الداخل، جلود الصندوق الخلفي، الأرفف الداخلية، الحوامل الجانبية، ديكورات لوحات القيادة، حاويات

[1]: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، التقرير الاحصائي السنوي، 2022، ص30-31.

[2]: زايري بلقاسم، العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران، العدد 07، 2007، ص173.

الاطارات الاحتياطية، عجلات القيادة[1]، وكلها تعتبر صناعة متاحة ضمن العناقيد الصناعية للمنشأت الصغيرة والمتوسطة القادرة على تعزيز صناعة السيارات في افريقيا وتنمية الصناعة البيتروكيماوية في الاقتصاد الجزائري على حد سواء. ذلك أن الصناعة البلاستيكية المغذية للسيارات تكتسي أهمية قصوى حيث تصل نسبة المكونات البلاستيكية الداخلية الى نحو 48% من اجمالي البلاستيك المستخدم في السيارة بينما تصل نسبة المكونات الخارجية الى نحو 27% وتصل نسبة المكونات البلاستيكية تحت غطاء المحرك الى 14% وتقدر ب 11% في الكابلات والأسلاك كما يتوقع أن تبلغ القيمة السوقية لأسواق البلاستيك العالمية للسيارات الى 68.5 مليار دولار بحلول سنة 2025 [2]، وهو ما يتيح فرصة للجزائر لتعزيز الشراكات العنقودية الاقليمية مع الدول الافريقية لاستغلال امكاناتها لتطوير أنشطة تنافسية في مصب سلسلة القيمة الاقليمية في الصناعة البيتروكيماوية الخاصة بالبلاستيك لدعم الصناعة الاقليمية للسيارات وهذا يتطلب :

-تطوير البنى التحتية؛ عبر تشجيع الاستثمار في مرافق انتاج البيتروكيماويات مثل منشأت التكسير والمصافي وتطوير سبل النقل وربطها بشكل اقليمي لتسهيل شحن المنتجات البيتروكيماوية المعالجة عبر خطوط الأنابيب والطرق والموانئ، كما يمكن الاستعانه في هذا الخصوص بتجارب دولية رائدة واقامة شراكات استثمارية لنقل التكنولوجيا واحلال قاعدة صناعية بيتروكيماوية اقليمية قوية.

-الاستفادة من المزايا الجغرافية الاقليمية؛ حيث يمكن للجزائر ونيجيريا بامتلاكهما لمزايا تنافسية متقاربة تعزيز شراكتهما عبر مد خطوط أنابيب لتصدير المنتجات البيتروكيماوية الوسيطة أو النهائية بفعل الوفرة في المادة الخام لدعم انشاء صناعة بيتروكيماوية عند المنبع أو توسيعها في ظل انخفاض الخدمات اللوجيستية كما يمكن أن يمتد ذلك في ظل مبادرة الحزام والطريق التي تعمل على الارتقاء في البنى التحتية الى امكانية الوصول الى الأسواق البيتروكيماوية الرئيسية في اسيا .

-دعم سياسات التصنيع المشتركة الاقليمية؛ حيث يمكن أن تساعد استراتيجية التصنيع المتكاملة اقليميا في تحقيق قيمة مضافة عالية وتوفرفرص عمل في قطاع البيتروكيماويات أو في الصناعة النهائية التي تستعمل منتجاتها مما يحفز الطلب الوطني والاقليمي مع مراعاة الحد من القيود المتعلقة بوفرة الامداد الطاقوي والمصادر التمويلية والاطار التنظيمي والاستقرار السياسي.

-التوجه نحو شراكات نقل الابتكار؛ يعتبر الابتكار من العوامل المهمة لنجاح الصناعة البيتروكيماوية واستدامتها ذلك أنه يتيح ميزة تنافسية عبر تقليل تكاليف الانتاج وتسهيل التكامل في سلاسل القيمة بين الدول الافريقية ويخفف من اثار السلبية الكربونية على البيئة، من خلال الاهتمام بتقنيات اعادة التدوير وتوفير المادة الخام والاستدامة حتى يبقى التصنيع البيتروكيماوي قائما على المدى البعيد، لذا يمثل دعم الجهود لاقامة مراكز بحث اقليمية في افريقية بالتعاون مع المعاهد البحثية الرائدة مثلINEOS الألمانية أو INDAVER البلجيكية المتخصصة في عمليات اعادة التدوير عالية التقنية والامنة بيئيا.

- ضرورة مواءمة تشريعات النفط والغاز لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة في التنقيب عن احتياطيات جديدة، بما في ذلك الاحتياطيات غير التقليدية والبحرية وتحسين تموقع سوناطراك في أنشطة المصب الخاصة بالنفط والغاز عبر المشاريع الدولية الجديدة وتطوير صناعة المصب الخاصة بمشتقات المواد الكيميائية والمحروقات، وذلك ب :

- إحداث وحدات تكرير إضافية و الزيادة في الطاقة الإنتاجية لوحدات تكرير البترول؛

-رفع مستوى التكامل والعلاقة التشابكية بين مصانع إنتاج البترول(الخام والمكرر)والغاز الطبيعي المصانع التحويلية المختصة في المواد البلاستيك ومكوناته(بما في ذلك القطع البلاستيكية ومكوناتها الخاصة بصناعتي السيارات والطيران....)؛ الألياف والأنسجة الاصطناعية؛ المواد الكيميائية والأسمدة انطلاقا من الغاز والفوسفاط ؛ الكهرباء الموجه للتصدير نحو البلدان الأوروبية وبلدان الشرق الأوسط في إطار مشروع إحداث سوق طاقية متوسطية.

- تأهيل المقاولات العمومية لبناء مجموعات كبرى من المقاولات الإقليمية والعالمية وإنشاء مشاريع مشتركة مع الشركات العالمية(أرسيلور ميطال، قطر للصلب، لافارج، رونو..) لتنويع الصادرات.

ثانيا: اندماج الجزائر في سلاسل الطاقة الشمسية: تعتبر الطاقات الشمسية من المجلات الصناعية الواعدة لاندماج الجزائر في سلاسل القيمة ضمن منطقة التجارة في افريقيا، ذلك أن تعزيزها يمثل قفزة في حيازة حصة سوقية اقليمية لتزويد افريقيا بالكهرباء.

[1] : plastic in car, trend, application and their business, plastic institute of Thailand, 2014.

[2]: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، دور صناعة البتروكيماويات في تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، جوان 2018، ص87.

1. مقومات الجزائر في الطاقة الشمسية: مكن الموقع الاستراتيجي للجزائر من حيازة امكانات لمساحات تشميس كبيرة عبر كامل القطر الوطني تتجاوز 2000 ساعة/سنويا لتصل الى 3900 ساعة/سنويا، فحسب ما يظهر في الشكل الموالي:

الشكل رقم4-23: الامكانات الشمسية في الجزائر.

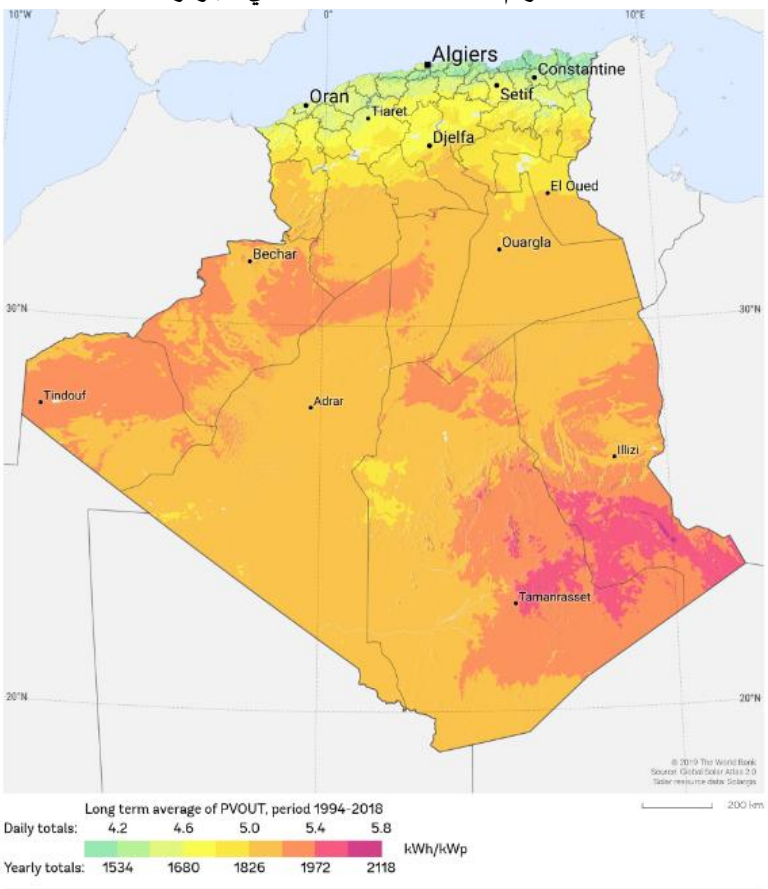

Source : global solar atlas, solar source data, 2020, https://solargis.com/maps-and-gis-data/download/algeria.

يظهر الشكل غلاف شمسي كثيف في التراب الوطني حيث تتزايد قوة وصول الاشعاع الشمسي كلما اتجهنا ناحية الصحراء الجزائرية التي ترتفع من 4.6 كيلوواط في الساعة في الشمال (1860 كيلوواط/متر مربع/ في ساعة سنويا) لتصل الى 5.8 كيلوواط في الشاعة (2118 كيلوواط/متر مربع/ في الساعة سنويا) في الجنوب، كما أظهر تقييم بواسطة الأقمار الصناعية لوكالة الفضاء الألمانية أن الجزائر تمثل أكبر دولة في العالم من حيث إمكانات الطاقة الشمسية في حوض البحر الأبيض المتوسط بأكمله، بسعة تصل الى 169.000 تيراواط/ساعة/سنة للطاقة الشمسية الحرارية، 13.9 تيراواط/ساعة/سنة للطاقة الشمسية الكهروضوئية[1]، تتوزع حسب المنطقة المناخية في الأراضي الجزائرية كمايلي:

جدول رقم4-04: توزع امكانات الطاقة الشمسية في الجزائر حسب المناطق.

المناطق	المنطقة الساحلية	منطقة الهضاب العليا	منطقة الصحراء
المنطقة %	4	10	84
معدل مدة اشراق الشمس (سا/سنة)	2650	3000	3500
معدل الطاقة المتحصل عليها (ك و س /م2/سنة	1700	1900	2650

المصدر: وزارة الطاقة والمناجم، دليل الطاقات المتجددة في الجزائر.

[1] : bouziane, chader,maraoui, Les potentialités d'exploitation d'hydrogène solaire en Algérie dans un cadre euro – maghrébin Partie I: Phase d'étude d'opportunité et de faisabilité, Article in Journal of Renewable Energies · November 2023, p182.

يظهر الجدول أن 4% من المناطق الساحلية الجزائرية تسجل معدل 2650ساعة/ سنة لمدة اشراق الشمس مما يمكنها من تحصيل معدل طاقوي يعادل 1700 كيلوواط ساعة لكل متر مربع فس السنة، فيما يرتفع ذلك عند الحديث على المناطق الخاصة بالهضاب العليا التي تسجل 10% منها معدل اشراق يصل الى 3000 ساعة/سنة لتحقيق معدل طاقوي يساوي 1900 كيلوواط ساعة في كل متر مربع في السنة، في حين تختص منطقة الصحراء المعادلة ل 84% من التراب الجزائري بأعلى معدل لاشراق الشمس يصل الى 3500 ساعة/ سنة لتحصيل طاقوي بمعدل 2650 كيلوواط ساعة في كل متر مربع في السنة، بناءا على ذلك تمتلك الجزائر أهم الحقول الشمسية الاقليمية في افريقيا لتعزيز امكاناتها في الاستثمارات التنافسية لاتاحة الانتقال الطاقوي نحو الطاقة الشمسية.

2. رؤيا في برنامج الانتقال الطاقوي في الجزائر2015-2030: اعتمد برنامج الانتقال الطاقوي على عدة امكانات طاقوية جديدة متاحة لدعم الموارد الطاقوية التقليدية والحفاظ عليها من النضوب، مثلت الطاقة الشمسية جزئية مهمة في ظل الامكانات التي تتمتع بها الجزائر لتنويع فروع انتاج الكهرباء التي يستهدف البرنامج فيها توفير 40% من الاجمالي الانتاجي لتغطية الاستهلاك الوطني.

جدول رقم4-05: مراحل تنفيذ برنامج الانتقال الطاقوي لسنة 2015(ميغا واط).

	المرحلة الاولى 2015–2030	المرحلة الثانية 2021–2030	الاجمالي
الطاقة الشمسية	3000	10575	13575
طاقة الرياح	1010	4000	5010
الحرارة الشمسية (الطاقة الحرارية	/	2000	2000
التوليد المشترك للطاقة	150	250	400
الكتلة الحيوية	360	640	1000
الطاقة الحرارية الجوفية (الارضية)	05	10	15
الاجمالي	4525	17475	22000

Source : Transition énergétique en Algérie, CEREFE, novembre 2020, p50.

يتبين من الجدول أن استراتيجية الجزائر لتحقيق الانتقال الطاقوي ترتكز بشكل كبير على الطاقة الشمسية بأعلى اجمالي يصل الى13575 ميغا واط يليها طاقة الرياح ب 5010 ميغا واط، في حين تمثل الطاقة الحرارية الشمسية والكتلة الحيوية 2000 و 1000 ميغا واط على التوالي ، الا أن التوليد المشترك للطاقة والطاقة الجوفية يعبران عن أضعف المعدلات باجمالي400 و 15 ميغا واط. يرجع الاعتماد الكبير على الطاقة الشمسية الى تجاوز مدة التشميس على كامل التراب الوطني تقريبا 2000 ساعة سنويا ويمكن أن تصل إلى 3900 ساعة، خاصة في الهضاب العليا والصحراء مما يجعل إجمالي الطاقة الشمسية المتلقاة يوميًا على سطح أفقي مساحته متر مربع واحد بين 5.1 كيلو واط ساعة في الشمال و6.6 كيلو واط ساعة في الجنوب الكبير، أما الإشعاع الشمسي الساقط القادم من القرص الشمسي يصل مباشرة إلى سطح الأرض دون أن يتبدد بالغلاف الجوي والذي يبقى من المعطيات الأساسية للطاقة الشمسية الحرارية المركزة فيمكن أن يصل إلى 5.5 كيلو واط ساعة (في الجزائر) حتى 7.5 كيلو واط ساعة (في إليزي) يوميا وللمتر المربع[1] . خضع البرنامج في 2015 الى اعادة النظر من ناحية حجم الاستثمار وطرق انتاج الكهرباء من مصادر مختلفة لتلبية احتياجات السوق الوطنية في الفترة الممتدة من2015-2030 ب 22000 ميغاواط توجه 12000 ميغاواط منها لتلبية الطلب الوطني من الكهرباء في حين 10000 ميغاواط توجه للتصدير الى الأسواق الدولية.

3. مساهمة الجزائر في تغطية الطلب السوقي الافريقي على الكهرباء عبر الاندماج في سلسلة قيمة الطاقة الشمسية: يتخذ توليد الكهرباء بواسطة الطاقة الشمسية شكلين إما اعتمادا أنظمة الخلايا الفوتوفولطية القائمة على التحويل المباشر للطاقة الشمسية الى طاقة كهربائية خلال ساعات النهار فقط أواعتمادا على أنظمة مركزات الطاقة الشمسية، أين يتم الاعتماد على مرايا لتركيز الطاقة الشمسية على موقع محدد لتسخين سائل وانتاج بخار يتم توجيهه لإنتاج الكهرباء مع امكانية توليد الكهرباء لأربع ساعات إضافية بعد غروب الشمس. يتوقع ان يرتفع انتاج الطاقة الكهربائية باستخدام الطاقة الشمسية الكهروضوئية من 434 تيراواط ساعة في عام 2017 الى 3840 تيرا واط ساعة في عام 2040 أي بمعدل نمو سنوي يقدر ب 9.9 %وهو ما يساهم في ارتفاع حصتها من اجمالي الطاقة الكهربائية

[1]: **Transition énergétique en Algérie, CEREFE, novembre 2020, p. 57-58.**

المولدة من مصادر الطاقة المتجددة المختلفة من 3.8 %في عام 2017 الى 22.9 عام 2040[1]، وحيث تتمتع أفريقيا بإمكانات كبيرة في مجال الطاقة المتجددة من خلال امتلاكها لـ60% من أفضل مصادر الطاقة الشمسية في العالم (10 جيجاواط)، والطاقة المائية (35 جيجاواط)، وطاقة الرياح (110 جيجاواط)، والطاقة الحرارية الأرضية (15 جيجاواط)[2] مع توجه التوقعات الى أن تصل قدرة الطاقة الشمسية الكهروضوئية وطاقة الرياح البرية والهيدروجين في أفريقيا إلى 70 جيجاوات و51 جيجاوات و50 جيجاوات على التوالي بحلول عام 2035 ، في هذا الشأن تقدر الوكالة الدولية للطاقة المتجددة وبنك التنمية الافريقي في سنة 2022 امكانات الطاقة الشمسية الكهروضوئية في افريقيا بنحو 7900 جيغاوات غير المستغلة بالشكل الكافي حيث يقدر بنحو 43% من اجمالي السكان الافريقيين غير القادرين على الوصول الى خدمات الطاقة، كما أن 2% فقط(60 مليار دولار أمريكي) من بين 2.8 تريليون دولار تم استثمارها في الطاقات المتجددة بين 2000-2020 في افريقيا بفجوة تمويلية سنوية قدرت ب 90مليار دولار، وبالنظر الى توزع الكهرباء في القارة الافريقية حسب المناطق تظهر منطقة شمال افريقيا تستأثر بأكبر نسبة 98% ، في حين تبلغ نسبة الوصول الى الكهرباء في غرب افريقيا 56%، أما في شرق افريقيا فهي 52%، في حين تقدر نسبة الكهرباء في افريقيا الوسطى وجنوب افريقيا بـ 31% و 53% على التوالي، يرتبط ضعف الوصول الى الكهرباء في المناطق الاقليمية الافريقية الى تراجع الاستثمارات الطاقوية الهادفة اضافة الى تردي البنية التحتية اللازمة حيث من بين ما يقدر ب800 مليون شخص في العالم المعرضون لنقص الامدادات بالكهرباء يمثل 600 مليون منهم في افريقيا جنوب الصحراء، وفي ظل التوقعات التي تشير الى تضاعف عدد سكان افريقيا من 1.3 مليار نسمة سنة 2018 الى 2.1 مليار نسمة سنة 2040 مع تدفق أكثر من نصف مليار الى المناطق الحضرية مما يتسبب في تنامي الطلب القاري على الطاقة الكهربائية بنسبة 60-75% بحلول سنة 2030، وهو ما يتطلب العمل على مجاراة التوقعات الطاقوية لتغطية السوق الافريقية من الانتاج الاقليمي ضمن منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا التي تتيح فرصا للدول للتعاون فحسب الشكل الموالي:

الشكل رقم4-24: مكانة الطاقة الشمسية في مصادر الطاقة المتجددة في افريقيا.

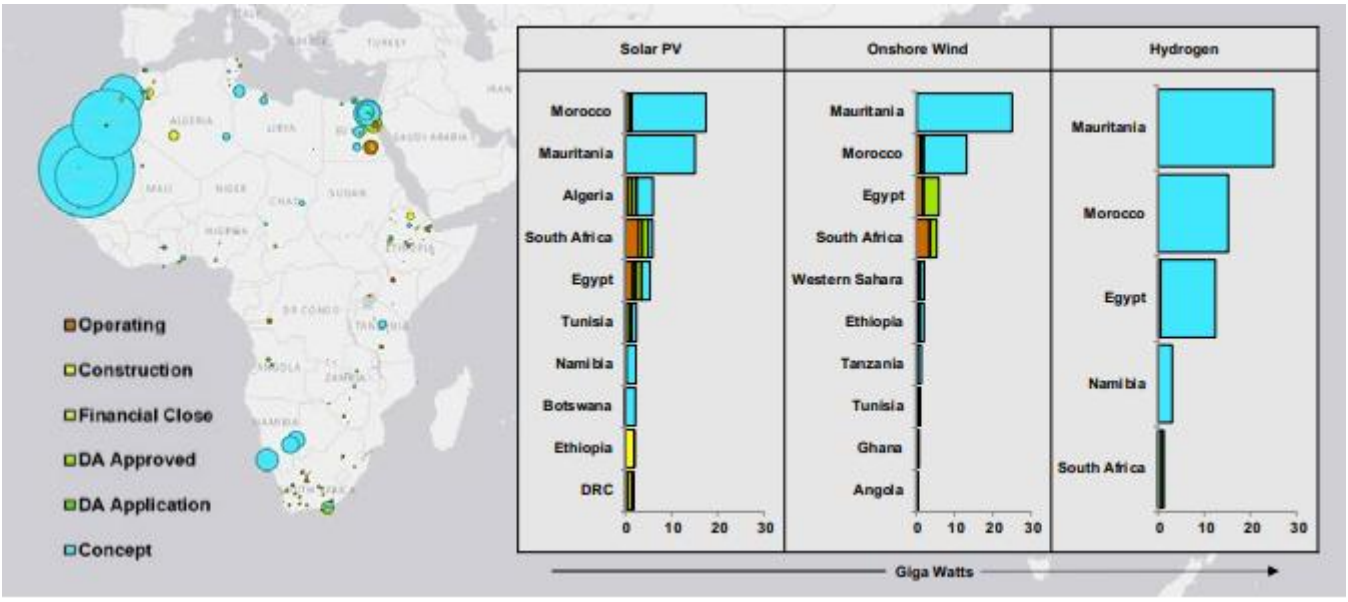

Source : Africa energy chamber, The State of African Energy 2023 Outlook , p65.

يظهر الشكل أن الطاقة الشمسية الكهروضوئية تقود مسار التحول الطاقوي في افريقيا بحوالي 41% من مصادر الطاقة المتجددة تليها طاقة الرياح ب 28%، حيث أن ثلاثة أرباع القدرة الإجمالية لعام 2022 البالغة حوالي 30 جيجاوات مدفوعة بمشاريع الطاقة الشمسية الكهروضوئية وطاقة الرياح بشكل رئيسي في مصر وجنوب إفريقيا مما أدى الى ارتفاع إجمالي القدرة الإنتاجية لعام 2023 إلى 80 جيجاوات، حيث تمثل مشاريع الطاقة الشمسية الكهروضوئية وطاقة الرياح بشكل رئيسي في مصر وجنوب إفريقيا والمغرب والجزائر وإثيوبيا 80%،

[1]: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، الخامس والاربعون، 2018، ص33.

[2]: Deloitte, Africa's energy outlook Renewables as the pathway to energy prosperity October 2023, p03.

على العموم تشهد افريقيا نمو الاستثمارات في الطاقات المتجددة بمتوسط 96% مقارنة ب 15% في اسيا واقيانوسيا (باستثناء الصين والهند) و7% على مستوى العالم، حيث تم الاعلان بين عامي 2019-2021 عن 134 مشروعا استثماريا في افريقيا خصص 86 منها لمجال الطاقة الشمسية بقيمة اجمالية 10.8 مليار دولار منها 98% لتوفير الكهرباء والباقي للصيانة والخدمات والتسويق[1]، في هذا الشأن تتجه الجزائر (والدول المجاورة تونس مصر المغرب جنوب افريقيا) الى تكثيف الاستثمارات في سلسلة قيمة قطاع الطاقة الشمسية التي تتميز بالتعقيد وذلك اعتبارا للأنشطة المكونة لها والتي تبرز من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم4-25: مراحل بناء سلسلة قيمة الطاقة الشمسية.

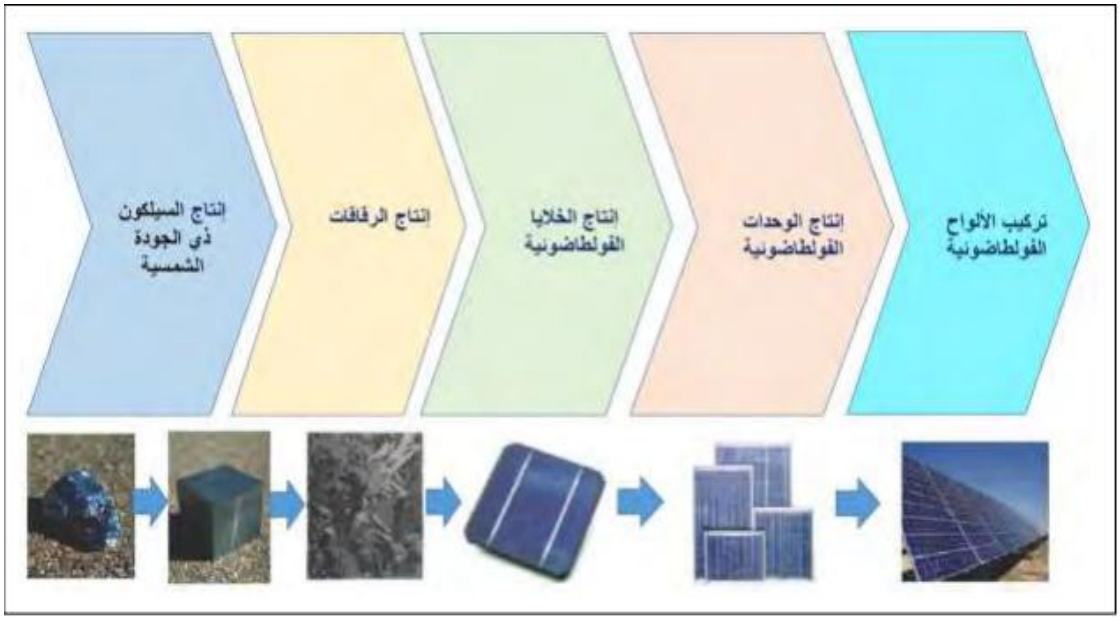

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لافريقيا، مؤهلات سلاسل القيمة الاقليمية في شمال افريقيا: التشخيص القطاعي، الطبعة الألى، ديسمبر 2018، ص30.

يظهر الشكل أن حلقات سلسلة قيمة الطاقة الشمسية تتعلق بالصناعة الفولطاضوئية التي تشمل انتاج السيليكون الشمسي، انتاج الرقاقات، صناعة الخلايا الفولطاضوئية المشاركة في انتاج الوحدات الخاصة بها للحصول على ألواح فولطاضوئية تقوم بتحويل الطاقة الشمسية الى كهرباء من خلال امتصاص الاشعاع الشمسي. أمام هذا التعقيد لا يمكن للجزائر لوحدها تطوير هذا النشاط وهو ما يتطلب تطوير سلاسل قيمة اقليمية بين الدول الافريقية لتطوير انتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية وتصديره الى افريقيا وباقي الأسواق العالمية خاصة في ظل تمتع الدول الافريقية بميزة تنافسية المتعلقة بكثافة الاشعاع الشمسي، ففي سنة 2020 تم توليد 57% من اجمالي قدرة توليد الطاقة الشمسية من جنوب افريقيا تليها مصر ب 16% والمغرب ب 7% والجزائر 3.5%، ساهم الدعم الخاص بالتحول نحو الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية الى زيادة القدرات حيث في سنة 2022 بلغت قدرة التوليد في مصر 1724 ميغاواط بزيادة 3.67% و 858 ميغاواط في المغرب و 460 ميغا واط في الجزائر في حين بلغت في جنوب افريقيا 6326 ميغاواط[2]، لا سيما أن تكلفة الانتاج قد شهدت انخفاضا كبيرا قدر بحوالي 99.6 %خلال الفترة 1976-2019 ، مع توجه التوقعات في سنة 2035 الى بروز محطات التوليد الشمسية لا سيما الفوتوفولطية لتميزة نسبية كبيرة في انتاج الكهرباء من ناحية التكلفة مقارنة بمحطات التوليد الحرارية و الهوائية، حيث سينخفض متوسط التكلفة من حوالي 5-10 سنت/ ك و س في سنة 2015 الى 3.5-5 سنت/ك و س في سنة 2035، وهي اقل من متوسط تكلفة التوليد من طاقة الرياح المقدرة ما بين 4-5 سنت/ ك وس و تكلفة التوليد من المحطات الشمسية المركزة و الذي يقدر فيها متوسط التكلفة بين11-15 سنت/ ك وس[3]، وذلك نتيجة لتطور التقنيات ووفورات الحجم وزيادة تنافسية سلاسل التوريد وتنامي خبرة المطورين. حيث قامت كل من المغرب والجزائر ومصر بإنشاء محطات توليد فوتوفولطية بقدرات 481 و 324 و 100 ميغا واط على التوالي اضافة الى ثلاث محطات

[1]: UNCTAD, economic developement in africa report 2023, op cit, p105.

[2]: Total solar energy capacity on stistica.com, https://www.statista.com/topics/993/solar-pv/, 19/03/2024.

[3]: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل العاشر، 2018، ص198.

توليد هجينة تحتوي جزء حراري وجزء يعمل بالطاقة الشمسية المرتكزة يبلغ اجمالي قدرة المحطة الجزائرية150ميغاواط منها 20 ميغاواط قدرة توليد شمسية حرارية ويبلغ اجمالي قدرة المحطة المصرية140 ميغاواط منها 40 ميغاواط قدرة توليد طاقة شمسية حرارية في حين يبلغ اجمالي قدرة توليد المحطة المغربية 462 ميغاواط منها 20 ميغاواط قدرة توليد طاقة شمسية[1]، وحيث يعتمد تصنيع المكونات المادية للألواح الشمسية وتخزين الطاقة الشمسية على مزيج من مجموعة متنوعة من المعادن والفلزات والمعادن غير المعدنية والبوليمرات، مع اختلاف الاحتياجات المادية عبر التقنيات والقطاعات، فللمعادن الهامة لصنع هذه المكونات هي الألومنيوم والكادميوم والنحاس والجاليوم والإنديوم والرصاص والموليبدينوم والنيكل والسيليكون والفضة والسيلينيوم والتيلوريوم والقصدير والزنك، يتم دمج هذه المعادن في مراحل مختلفة من سلسلة قيمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية وتشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية (2022) إلى أن المواد الخام تصنع ما يصل إلى 35-50% من التكلفة الإجمالية لوحدة الطاقة الشمسية الكهروضوئية بأسعار 2021، لا سيما في ظل امتلاك الجزائر لامكانات انتاجية تخص على سبيل المثال السيليكون (السيليسيوم) الذي يتم تصنيعه بتقنيات كهربائية معدنية اعتمادا على تقنيات عديدة للإنتاج تمكن من الحصول على سبائك سيليكون نقي بنسبة 99.99 % خاصة في ظل توفر رمال الجزائر على السيليكون بنسبة 71 % مقارنة بنسبة تصل الى 98 %في بعض مناطق الجنوب التونسي، حيث يعد السيليكون المستخرج من الرمال اساسا مادة جد مهمة تدخل في مكونات الخلايا الضوئية التي تسمح بالتقاط الاشعاع الشمسي للتحول الى طاقة كهربائية، بغية تطوير صناعة الالواح الشمسية (تتمثل التقنية في استخراج السيليكون او السيليسيوم المستخرج من الرمال الذي تحتويه الصخرة المسماة "دياتومي" المتوفرة بكميات معتبرة في مدينة سيق بمعسكر) و في هذا الاطار تم اعتماد شراكة جزائرية-يابانية في اطار مشروع "صحراء صولار بريدير "أس أس بي" للطاقة الشمسية يهدف الى تثمين واستغلال صخرة "دياتومي" لا سيما و ان المخزون من هذه المادة الاولية يقدر ب6 مليون طن بمنطقة سيق بينما لا يتعين توفير سوى ثلث هذه الامكانات لإنتاج 100 جيغا واط[2] ، وهي قدرات تنافسية من الجانب الاقتصادي تسمح للجزائر بالارتقاء ضمن أنشطة سلسلة القيمة الاقليمية في افريقيا، اضافة الى أن استغلال الموارد المتاحة من المعادن الأخرى المرتبطة بهذه الصناعة المتاحة في افريقيا(تملك افريقيا رواسب كبيرة من المعادن الخام التي تستخدم في تكنولوجيات الطاقات المتجددة تحوز جمهورية الكونغو الديموقراطية على 70% من انتاج الكوبالت، كما توفر جنوب افريقيا 60% من المعروض العالمي من المنغنيز75% من البلاتين و 40% من البلاديوم، تحتوي نامبيا الديسبروسيوم والتيربيوم، أما الموزنبيق فتعد أكبر منتج للجرافيت في العالم[3]) بين الجزائر وتونس والمغرب ومصر وجنوب افريقيا سبيلا لدعم صناعة الطاقة الشمسية في افريقيا تتخص الجزائر ضمنها في الأنشطة المتعلقة بصناعة الألواح الشمسية وباستغلال الاشعاع الشمسي الذي تملك فيه الجزائر ميزة نسبية بتجاوزه مليار ميغاواط ساعي في السنة لتحتل مكانة كأكبر مصدري الطاقة الكهربائية الشمسية في افريقيا في ظل تزايد رهانات الأسواق العالمية وتنامي تحولها الطاقوي من الطاقات التقليدية الى الطاقات النظيفة بزيادة الطلب السوقي العالمي على انتاج 77% من الاستهلاك الكهربائي بالاعتماد على الطاقات المتجددةفي سنة2050، لتحقيق ذلك تعتمد الجزائر على تكثيف استثماراتها الطاقوية ضمن برامجها الحكومية المعلنة والتي تستأثر فيها الطاقة الشمسية بمساحة واسعة لتعزيز المزايا التنافسية واحراز تقدم في مخطط الانتقال الطاقوي يتم ذلك من خلال الاستعانة بمشروع شبكات الربط الكهربائي العربي التي ترتبط في جزء منها بالدول العربية الافريقية ضمن بلدان المغرب العربي اضافة الى بلدان المشرق العربي متزامنة في ذلك مع مخطط الامداد بالطاقة النظيفة الموجه الى الأسواق الأوروبية الذي يتضمن مشاريع لدول شمال افريقيا في المخطط الشمسي المتوسطي لتحقيق قدرات تراكمية بحوالي 22000 ميغاواط بحلول 2030، وعليه تستطيع الجزائر بالشراكة مع الدول الافريقية الاهتمام بصناعة المواد الأساسية الضرورية لإنتاج السيلكون ذي الجودة الشمسية . كما يمكن تطوير شبكة القيمة الإقليمية الخاصة بالصناعة الفولطاضوئية عبر استقطاب شركات متعددة الجنسيات متخصصة في إنتاج الرقاقات والخلايا والوحدات الفولطاضوئية لتتمكن الشركات المحلية من التخصص في إنتاج السيلكون وتجميع الألواح الفولطاضوئية، و التخصص في بعض حلقات السلسلة فقط للاندماج في تجارة الشركات

[1]: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، وافع وافاق الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة العالمي والانعكاسات المحتملة على الصناعة النفطية، أفريل 2019، ص100-101.

[2]: فريدة كافي، الاستثمار في الطاقة المتجددة كمدخل لدفع عجلة التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة مركز الطاقات المتجددة، العدد2، ص26.

[3]: Deloitte, op cit,p 03.

المستثمرة في المنتجات المرتبطة بالطاقة الشمسية للاندماج في سلاسل القيمة الاقليمية في منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا وتحسين مساهمتها في تطوير شبكة القيمة الخاصة بانتاج الطاقة الشمسية.

المطلب الثاني: الاندماج القطاعي ضمن سلسلة القيمة الإقليمية في الصناعات الغذائية.

يعتبر استغلال القطاع الزراعي في الجزائر لتعزيز الإنتاجية المحركة لنشاط الصناعة التحويلية كونه ينتج سلع الغذاء والمواد الخام اللازمة للعديد من الصناعات خطوة للاندماج في سلاسل القيمة في افريقيا لتطوير قطاع الصناعات الغذائية في ظل توفر المدخلات الأولية المتعلقة بالقطاع الزراعي والحيواني كونه المصدر الأساسي فضلا عن ترابطها مع فروع صناعية مهمة مثل صناعة العبوات الورقية والبلاستيكية والزجاجية ومواد التغليف على أنواعها لتعزيز صناعات بديلة عن الصناعات الاستخراجية.

الفرع الأول: إطار تقديمي لسلسلة قيمة الصناعات الغذائية: يمثل إتباع نهج سلاسل القيمة في الصناعات الغذائية سبيلا لتطوير هذا النوع من الصناعات التحويلية في الاقتصاد الجزائري من خلال استغلال عقلاني للموارد النسبية والمطلقة في قطاع الزراعة الغذائية ودمجه في الصناعات المناسبة من خلال التخصص في شعب المنتجات متزايدة الطلب الإقليمي لتحقيق استدامة توفر الغذاء وتوسيع العمليات التصديرية في القارة الإفريقية للحد من الجوع والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي.

أولا: سلسلة القيمة للصناعات الغذائية: تمثل سلسلة القيمة للصناعات الغذائية الإطار الذي يتم فيه الجمع بين القطاعين الزراعي والصناعي حيث ترتفع نسبة القيمة المضافة المحلية في مدخلات السلع الوسيطة المستخدمة عبر مراحل الإنتاج المختلفة ، كما يشتمل تحليل سلسلة القيمة على الصناعات التحويلية الغذائية السلع الزراعية بالإضافة إلى الخدمات المرتبطة والمكملة لها ،حيث ترتبط سلاسل القيمة في دول المصب downstream بما يسمى "صناعة السلع الغذائية الزراعية" Agri-food business ، كما يتزايد تنظيم وتشابك الصناعات الغذائية عبر سلاسل القيمة من خلال منتجي السلع الغذائية المصنعة والنصف مصنعة والمزارعين وتجار التجزئة في دول العالم المشاركة مما يتطلب التنسيق بين التجار والموزعين من جهة والمستوردين والمصدرين من جهة أخرى[1]، في الجزائر يسيطر على فرع الصناعات الزراعية الغذائية خمسة أنشطة رئيسية تشكل ما يقارب 69 %من إجمالي مشاريع وتتوزع كما يلي: المخابز 27.5%المطاحن 13.5% إنتاج وتحويل الحليب 12.8% و7% لأنشطة تعليب المنتجات الغذائية والمشروبات الغازية، وباعتبار تنمية الزراعة والصناعات الغذائية مجال رئيسي للسياسة التجارية الحالية على ضوء الاندماج في الاتفاقات التجارية الإقليمية ومن أبرز الصناعات لتنمية الصادرات لتحقيق التنويع الاقتصادي، ذلك أنها تساهم بتوظيف 1.6 مليون شخص أي بنسبة 23%من السكان ، تتكون على أكثر من مليون مزارع تغطي أكثر من 8.5 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، يتم استغلال محاصيل الأشجار بنسبة 41% محاصيل الخضر 26% والمحاصيل الصالحة للزراعة 33%، تعتبر منتجات الحبوب والحليب، المياه المعدنية وتكرير السكر،المنتجات المعلبة من أهم محركات قطاع الصناعات الغذائية والتي تستحوذ على 45 %من متوسط أنفاق الأسر الجزائرية[2]، وبالتالي يرتبط تحسين الإنتاجية ضمن سلاسل القيمة الإقليمية في مجال الصناعات الغذائية بمدى التخصص في أنشطة المصب-المنبع ذات القيمة المضافة العالية لرفع مستويات مشاركتها في السلسلة والتوجه نحو توفير المدخلات المتعلقة بمراحل إنتاج السلع الوسيطة لضمان استدامة الصناعة الغذائية ضمن سلاسل إقليمية في إفريقيا.

1. تطور سلاسل القيمة للصناعات الغذائية: ترتبط التوجهات الحالية للصناعات الغذائية بمدى نجاعة السياسات الصناعية المتعلقة بها لتعزيز أنشطتها وهذا ما بينته الدراسة الاستشرافية التي أعدتها Agrimonde لمستقبل الأنظمة الغذائية العالمية آفاق 2050 وتوصلت الدراسة إلى وضع ثلاثة سيناريوهات وهي[3] :

السيناريو الأول(الاتجاهي) أي استمرارية الوضع الراهن مع تعميم أكثر لنظام التصنيع الزراعي، مما يجعل شعب الإنتاج طويلة حيث يتم جمع المكونات من كل أقطار العالم وهذا ما يؤدي إلى مضاعفة المبادلات الدولية، يتبعها تقلبات حادة في الأسعار العالمية، يتوقع زيادة الطلب على الغذاء مع اتساع الطبقة المتوسطة في الدول الناشئة، ويتطلب زيادة الإنتاج مصادر طاقوية كبيرة للتعبئة والتغليف والنقل

[1]: عادل محمد، جمال محمود، هبه السيد، أثر المشاركة الدولية في سلاسل القيمة العالمية على نمط التجارة الدولية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 32، العدد02، مصر، 2018، ص79،96.

[2]: نورهان قرون، قطاع الصناعات الغذائية الزراعية في الجزائر دراسة تحليلة (هيكل-سلوك)، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد08، 2017، ص62.

[3]: قش فايزة، توجهات ومحركات تطوير الصناعات الغذائية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 6، العدد1، جوان 2019، ص152،151.

لمسافات طويلة، مما يتوقع استنزاف كبير للموارد الطبيعية. تكون حوكمة هذا النظام بيد السوق مع زيادة وزن الشركات المتعددة الجنسيات وتراجع دور الدولة، ويتوقع زيادة ضغط "لوبيات lobbies"الصناعات الغذائية على إشكاليات معايير الجودة وتوفير المعلومة للمستهلك والجباية. تكمن حدود تطور هذا السيناريو في عدم الاستقرار السياسي، التغيرات في سلوكيات المستهلكين، الأزمات الصحية التي تؤثر على الإنتاج الزراعي والغذائي.

السيناريو الثاني (الانقطاعي) بديل للنظام الغذائي المعولم، هذا السيناريو مبني على خيارات جديدة وهي الأنظمة الغذائية "الإقليمية"، تكون شعب الإنتاج في هذه الأنظمة قصيرة فالمسافة بين منتجي المواد الأولية والمحولون الصناعيون تكون قريبة من خلال نظام الإنتاج المحلي ونظام العناقيد.Clusters يتكون هيكل هذه الأنظمة من المؤسسات المصغرة TPE والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME ،أما في قطاع الزراعة فيتوقع هيمنة كبيرة للمؤسسات العائلية، إن تعميم الشعب الزراعية الغذائية القصيرة على المستوى الجهوي يسمح بتحقيق الاكتفاء الذاتي، لكن أهم عائق يواجه النظام الغذائي الإقليمي هو ارتفاع الأسعار الغذائية ما يتطلب ابتكار قوي لتحسين الإنتاجية، ويتميز هذا النظام من الجانب البيئي بحفاظه على التنوع البيولوجي، ويتميز كذلك بحفاظه على الصحة العمومية. تكون حوكمة هذا النظام من خلال السوق الذي يعدل بين العرض والطلب بميكانيزمات المنافسة، وتكون كذلك الحوكمة من خلال منظمات الشعب كالمنظمات المهنية، ويكمن أهم تحدي يواجه هذا النظام هو تحقيق التوازن الديناميكي بين النظم اللامركزية و الدولة.

السيناريو الثالث(الهجين) وهو سيناريو مختلط بين النموذج الأول والنموذج الثاني أو ما يطلق عليه بفسيفساء الأنظمة الغذائية، بالأخذ في الحسبان قصور المنتجين والمستهلكين وحدود النظام الديموقراطي، التطور الأكثر احتمالا للنظام الغذائي هو تعايش النموذجين السابقين وذلك بتعديل نموذج "التصنيع الزراعي"، مع حلول2050 يمكن أن يجمع النظام الغذائي العالمي كل من الفضاءات الجغرافية المختلفة والذهنيات والسلوكيات غير المتجانسة، وبين الهيئات العصرية المعولمة.يمكن أن يستجيب النظام البديل إلى توصيات التنمية المستدامة وتغذية الأقاليم الأقل كثافة والمراكز الحضرية ولكن يوجد عدة عوامل تقف أمام تطوره منها نقص الوسائل المادية والبشرية والقوانين الوطنية، وعدم وجود سياسة غذائية حقيقية بجانب السوق.

2. أهمية تطوير الصناعة الغذائية ضمن سلال القيمة الإقليمية: تمثل سلسلة القيمة للصناعات الغذائية جميع الأنشطة المتعلقة بتحويل مخرجات القطاع الزراعي عبر الانتاج والتخزين والتسويق والتوزيع والاستهلاك فيمراحله النهائية حيث تعتبر صناعة حيوية مهمة تلعب دورا مهما فيالاقتصاد الوطنيللبلاد، وهي تأخذ الشكل التالي:

الشكل رقم04-26: نموذج تخطيطي لسلسة القيمة العالمية للصناعة الغذائية.

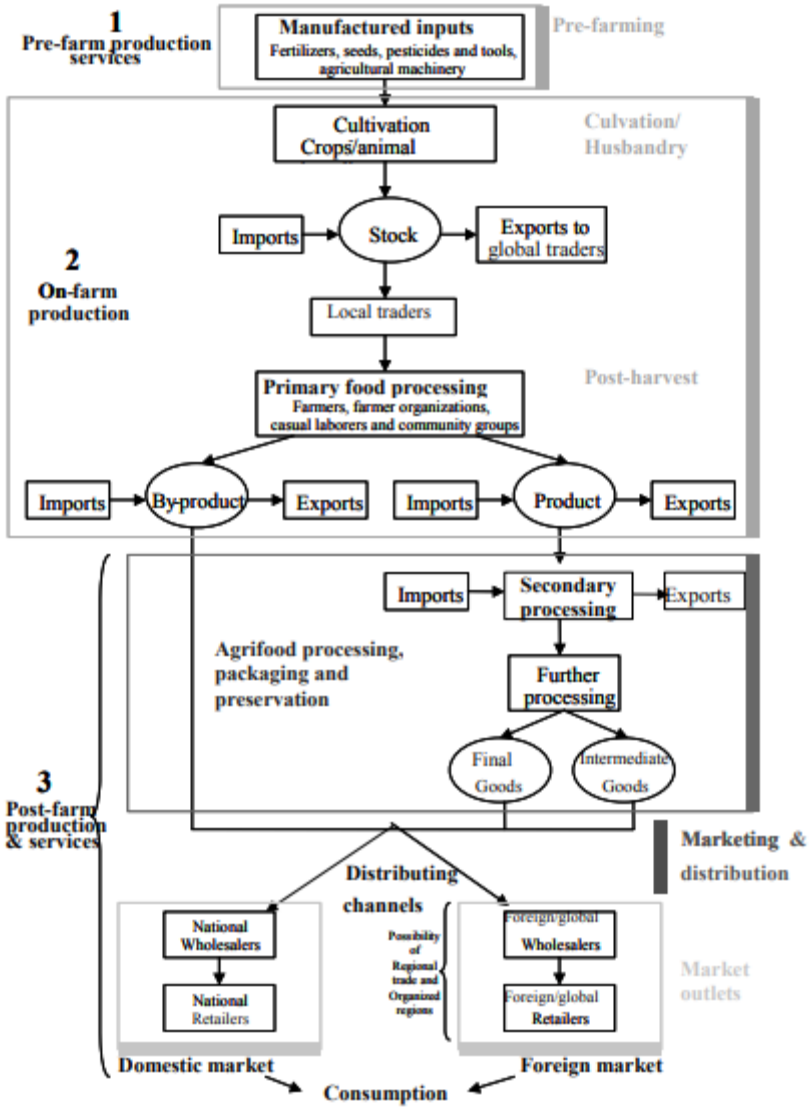

Source : UNIDO, working paper : Agri-food value chains and poverty reduction: overview of main issues, trends and experiences, 2009, p06.

تبدأ سلسلة القيمة للصناعات الغذائية كما هو مبين في الشكل بمصنعي المدخلات وتنتهي بمقدمي خدمات ما بعد الإنتاج للتسويق والتوزيع للمستهلكين ، حيث تشمل المرحلة الأولى من المدخلات الزراعية مدخلات التصنيع مثل الأسمدة والبذور والمبيدات والأدوات والآلات الزراعية لزراعة المحاصيل وتربية الحيوانات وهي تشكل خدمات ما قبل الإنتاج لسلسلة القيمة، في حين يلي هذه المرحلة تجهيز الأغذية الأولية وزراعة المحاصيل وتربية الحيوانات وإنشاء المنتجات الغذائية الزراعية والمنتجات الثانوية، أما المرحلة الأخيرة فتطلب استثمارًا كبيرًا في المعدات بفعل ارتباطها بعملية توزيع وتسويق وبيع المنتجات الغذائية التي تتطلب توظيف خدمات الشركات الخاصة في هذا المجال تتبع معالجة الأغذية مسارًا تطوريًا بدءًا من المعالجة الأولية البسيطة مثل التجفيف والطحن مرورًا بتقنيات المعالجة والطهي والتبريد أي تصميم الأغذية وصولا الى تقنيات التعليب والتغليف ، وهو ما يجعلها تستخدم تكنولوجيات بسيطة للتجفيف والطحن تعتمد على الصناعات المحلية التي تهيمن عليها الشركات الصغيرة والمتوسطة فيما تعتمد التكنولوجيات المتطورة والمعقدة على شركات التكنولوجيا الحيوية وشركات انتاج الأسمدة. وعليه ترتبط أنشطة المنبع بانتاج المواد الغذائية الخام ومعالجة الأغذية الطازجة وتصنيعها، أما أنشطة المصب في سلسلة القيمة فهي ترتبط بخدمات التوزيع والتسويق، مما يجعلها تستمد القيمة المضافة من الأنشطة النهائية مثل المعالجة ذات القيمة المضافة العالية وتطوير المنتجات المدمجة والتصميم وخدمات التوزيع والتسويق، ذلك أن تسويق وتوزيع السلع الوسيطة

والنهائية في الأسواق المحلية والخارجية يعتبر مفتاح النجاح في مجال الأعمال الزراعية الغذائية لتحقيق الربط بين المزارعين والمصنعين والمستهلكين النهائيين، كما يمكن توضيح أهميتها في[1] :

1.2 يعزز تطوير الصناعات الغذائية ضمن أنشطة سلاسل القيمة تحويل المواد الغذائية السريعة التلف إلىمواد أكثر ثباتا فيمكن حفظ بعضها عدة أيام أو أسابيع والبعض الآخر لبضعة شهور أو لفترة سنوات حسب طريقة الحفظ المتبعة ، ويمكن بهذه الطريقة جعل الغذاء متوفرا طول السنة والاستفادة من المحفوظ منه بالتعليب أو التجميد أو التجفيف مواسم رداءة الإنتاج بسب الجفاف أو غيرها من الظروف؛ كما يمكن القول أن تحليل سلسلة القيمة وسلسلة التوريد لمنتج معين تمثل إطار عام لتشخيص مختلف النشاطات المرتبطة بإنتاج وتحليل كيفية تأثيرها على تكاليف الإنتاج وعلى القيمة المقدمة إلى المستهلك النهائي، وتقوم الفكرة على تحليل كافة المسارات الواردة في سلسلة القيمة وبيان المسارات القوية.

2.2 تفتح سلاسل القيمة مجالا لتطوير مسارات استثمارية في صناعات فرعية مرتبطة بمخرجات الصناعات الغذائية؛ على سبيل المثال سلسلة القيمة لمنتج الزيتون حيث يلاحظ تنوع مسارات الإنتاج والتوريد لمنتج الزيتون وجميع المنتجات الأخرى ذات العلاقة، أين ينجم عن إنتاج الزيتون مجموعة من النشاطات الإنتاجية(إنتاج الزيت والزيتون المخلل وبعض الصناعات الغذائية) والعلاقات(كعلاقة إنتاج الزيتون بقطاع التخزين والتعبئة وقطاع إعادة التدوير) والمسارات التي يتم تقييمها وتحديد أوجه القصور فيها(قصور عدد المشروعات أو حجم نشاط المشروعات الحالية على المستوى المطلوب من حيث الجودة والشمولية) ليتم بعد ذلك استنباط بعض الأفكار الاستثمارية التي تساعد في تعزيز حجم التعاملات التجارية وتقوية الترابطات والعلاقات الواردة في السلسلة، حيث يؤدي ضعف المسار المرتبط باستخدام الزيت كمدخل إنتاجي بدل من بيعه كسلعة نهائية إلى ظهور بعض الأفكار الاستثمارية المتعلقة باستخدام الزيت في بعض الصناعات أو صناعة الصابون والمنظفات ، كما يمكن أن يؤدي ضعف المسار المرتبط بإنتاج الزيتون المخلل إلى ظهور بعض الأفكار المرتبطة بالتعبئة أو التغليف وصناعة العبوات أو النقل أو التخزين[2].

3.2 يعتبر قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات التي ترتبط بعلاقات تشابك مع العديد من القطاعات الاقتصادية فهي ترتبط بعلاقات تشابك خلفي مع قطاع الزراعة باعتباره المصدر الأساسي للمواد الأولية للصناعات الغذائية، وكذلك قطاع الصناعة لكونه الذي يقدم التجهيزات الصناعية بشتى أنواعها منها صناعات -الحديد، الورق، البلاستيك، الزجاج، الصناعات الكيماوية .... الخ – وكلها صناعات تقوم عليها صناعة تعبئة وتغليف المنتجات الغذائية ، و التي تحقق بدورها وظيفة التغذية والسلامة وكذا الحفاظ علي القيمة الغذائية للمنتجات وسلامة الغذاء في ظروف التخزين المختلفة، هذا بالإضافة لعلاقة قطاع الصناعات الغذائية بقطاع الطاقة - البترول، الغاز ، الكهرباء- الذي يعد المحرك الأساسي للعديد من القطاعات الاقتصادية، كما يرتبط قطاع الصناعات الغذائية بروابط خلفية بأنشطة البحث والتطوير التي تعد أساس تطوير وزيادة الإنتاجية في قطاع الصناعات الغذائية ، أما عن القطاعات والأنشطة الاقتصادية التي يرتبط بها قطاع الصناعات الغذائية بعلاقات تكامل أمامي فهي متعددة منها، أنشطة " التوزيع ،النقل ، التسويق، التخزين..... الخ[3] .

ثانيا:تقييم مشاركة الجزائر في سلسلة القيمة للصناعة الغذائية:

تشكل الصناعات الغذائية في الدول التي تتمتع بوفرة الإنتاج الزراعي فرعا مهما يسمح بتحويل فائض الإنتاج الزراعي في مواسم الوفرة إلى مواسم الندرة لضمان استمرارية توفير المواد الغذائية وضمان استقرار أسعارها حيث تسمح بامتصاص فوائض الإنتاج النباتي والحيواني سريع التلف وتحويلها إلى صور إنتاج غذائي متعددة تتوفر في مواسم غير مواسم إنتاجها، كما تساهم في الحد من تدهور وانخفاض عائدات القطاع الزراعي وإبعاد المخاطر الناتجة عن زيادة الإنتاج (العرض)، وهي بذلك تقدم احد أهم الحلول لمشكلة تأمين الأسواق بالمنتجات الزراعية خاصة الأساسية وضمان الأمن الغذائي والحفاظ على مستوى محدد من الأسعار (يسمح الاستيعاب الفعال والمنتظم لمخرجات القطاع الزراعي من تحقيق الاستقرار في الأسعار والأسواق الزراعية وضمان النجاعة والاستغلال الأمثل والفعال

[1]: لمجد بوزيدي، نور الدين نجيب، مفاتيح لانتعاش تنافسية مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر كأداء لخلق القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات، مجلة المستقبل الاقتصادي، العدد الرابع، 2016، ص80.

[2]: المعهد العربي للتخطيط، دليل إعداد خرائط الاستثمار، سبتمبر 2022، ص31.

[3]: ماجد أبو النجا الشرقاوي، رؤية إستراتيجية لتفعيل دور اقتصاد المعرفة في النهوض بقطاع الصناعات الغذائية في مصر، مجلة روح القوانين، العدد التاسع وثمانون، 2020، ص274.

للإنتاج)، كما يساهم الاستثمار في هذه الصناعات في تحقيق التكامل مع القطاع الزراعي والتقليل من الاضطرابات التي تحصل في الأسواق الزراعية في حالة فائض الإنتاج أو العجز والذي يرتبط بخصائص الإنتاج الزراعي الموسمية نسبيا.

الجدول رقم 4-06: تطور مشاركة الجزائر في سلسة القيمة للصناعة الغذائية من 1995-2015 (مليون دولار أمريكي).

القطاع	المؤشر	السنوات				
		1995	2000	2005	2010	2015
الزراعة	القيمة المضافة الأجنبية FVA (1)	0,191215	0,266038	0,469617	0,667854	0,633808
	القيمة المضافة المحلية غير المباشرة DVX (2)	0,68335	1,290756	1,938992	2,356009	2,797662
	الصادرات الخام (3)	3,007054	4,91922	8,193394	10,338664	12,057017
	المشاركة في المنبع (1)/(3)	0,06359	0,05408	0,05732	0,0646	0,05257
	المشاركة في المصب (2)/(3)	0,22725	0,26239	0,23665	0,22788	0,23204
	قيمة مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة CVM(4)=[(1)+(2)/(3)]	0,29084	0,31647	0,29397	0,29248	0,28460
الأغذية والمشروبات	القيمة المضافة الأجنبية	0.074619	0,17586	0,252965	0,410661	0,415836
	القيمة المضافة المحلية غير المباشرة	0,084321	0,229218	0,277352	0,372324	0,421465
	الصادرات الخام	0,535111	1,451493	1,948408	2,881759	3,327435
	المشاركة في المنبع	0,13945	0,12116	0,12983	0,14250	0,12497
	المشاركة في المصب	0,15758	0,15792	0,14235	0,12920	0,12666
	مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة (5)	0,29702	0,27908	0,27218	0,27170	0,25164
قطاع الأغذية الزراعية	أنشطة المنبع	0,20304	0,17524	0,18715	0,20710	0,17754
	أنشطة المصب	0,38483	0,42031	0,379	0,35708	0,3587
	مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة (4)+(5)	0,58786	0,59555	0,56615	0,56418	0,53624

Source : Ramzi mourad benzerroug, Étude de la chaîne de valeur mondiale de l'agroalimentaire et ces enjeux pour une intégration réussie de l'Algérie, International journal of economic performance, volume 05,n°02, 2022,p725-726.

يبين الجدول تطور مشاركة الجزائر في سلاسل القيمة العالمية في القطاعات الزراعة والأغذية والمشروبات وقطاع الأغذية الزراعية الذي يغطي الفترة من 1995 إلى 2015، فوفقا لنتائج مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للأغذية الزراعية، بلغ متوسط معدل المشاركة 57% بين عامي 1995 و2015، ومع ذلك فإن وتيرة اندماج الجزائر سلبية بين عامي 1995 و 2015 بسبب انخفض مؤشر المشاركة بنسبة 9.62%. علاوة على ذلك تشير الإحصائيات الواردة في الجدول إلى أن الجزائر أكثر تكاملا في أنشطة المصب في سلاسل القيمة العالمية للصناعات الغذائية الزراعية بمعدل مشاركة متوسط قدره 38% بدلا من أنشطة المنبع بمتوسط معدل مشاركة قدره 19% خلال فترة الدراسة، حيث تجدر الاشارة الى أن صادرات قطاع الأغذية الزراعية في عام 2015 قدرت بمبلغ 15.3 مليون دولار أمريكي وتتكون أساسا من القيمة المضافة الزراعية بنسبة تصل إلى 93% أو 14.3 مليون دولار أمريكي، في حين تمثل القيمة المضافة الزراعية 7% فقط أو 1 مليون دولار أمريكي من إجمالي الصادرات، وعليه تشير هذه النتائج إلى أن الجزائر تعتمد بشكل أساسي على تصدير السلع والمنتجات الوسيطة ذات القيمة المضافة المحلية العالية وتتطلب قيمة مضافة أجنبية أقل لإنتاجها، وهذا يعزز التكامل النهائي لسلاسل القيمة العالمية للأغذية الزراعية أي إنتاج المدخلات الوسيطة التي تستخدمها البلدان الأخرى لصادراتها.

وبإسقاط مراحل تكوين سلسلة القيمة للصناعات الغذائية على الاقتصادي الجزائري، يظهر لنا أن:

1.مرحلة الامكانات والمدخلات للاقتصاد الجزائري في القطاع الزراعي: تشمل مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة تقدر ب 8.58 مليون هكتار استغل منها 5724.75 ألف هكتار في حين تبقى المساحة المقدرة ب 80101 ألف هكتار غير مستغلة، منها 5.8 مليون هكتار هي ملك خاص فيما تقدر 2.9 مليون هكتار أراضي حكومية موزعة بين استثمارات فلاحية جماعية واستثمارات فردية، كما تبلغ مساحة المراعي الطبيعية 32.84 مليون هكتار بنسبة 14% من المساحة الاجمالية تسبب شح الأمطار في انخفاض مردوديتها العلفية ومعدلات الانتاج النباتية والذي انعكس على انتاجيو اللحوم الحمراء، أما من ناحية المساحات الغابية فتستحوذ الجزائر على1.95 مليون هكتار بنسبة 0.8% من اجمالي المساحة الغابية العربية فهي تشكل بالاضافة الى كل من السودان والمغرب والصومال80% من الغطاء الغابي[1].

2. مرحلة الانتاج والمعالجة للمحاصيل الزراعية ضمن الصناعات التحويلية: يعرف الانتاج الزراعي الجزائري اتجاها متصاعدا حيث تضاعف الناتج الزراعي من 7.928 مليون دولار سنة 2005 الى 21.307 مليون دولار سنة 2020 مما أدى الى نمو القيمة المضافة للقطاع الزراعي من 7.70% لتصل الى 14.10% لنفس الفترة الا أن القوى العاملة في القطاع لاتشهد نفس النمو بل عرفت تراجعا من19% في 2005 لتصل الى 14.5% سنة 2019 [2]، وهذا راجع الى عدم فعالية البرامج التنموية المسطرة في القطاع الزراعي التي تركز على محاور التنموية والتمويل للقدرات الفلاحية ووسائل مكافحة الافات التي تلحق بها في حين تهمل بالتوازي متطلبات دعم وتطوير العامل البشري واحاطته بالتسهيلات العملية والمتطلبات الفنية للمحافظة على جاذبية القطاع لليد العاملة. وحيث أن معدل تغطية الإنتاج الوطني للطلب المحلي من المنتجات الغذائية لا يتعدى بالمتوسط 30 % مع اختلاف مستوياته حسب طبيعة المنتجات كما أن هذا الإنتاج يتسم بالتذبذب وهو مهدد بالتراجع في ظل التغيرات المناخية، وهو ما يجعل قدرة الصناعات الزراعية الغذائية على إتاحة الغذاء اعتمادا على الإنتاج الوطني جد ضعيفة واستمرارا الاعتماد على الواردات مما يزيد من اتساع الفجوة الغذائية المقدرة بـ13.4%، فبالتركيز على المنتجات واسعة الاستهلاك يلاحظ انه بالرغم من الاهتمام بفرع الحبوب في الجزائر وتخصيص أكثر من 3 مليون هكتار لزراعة الحبوب، إلا أن إنتاج الفرع يعد غير قادر على تلبية متطلبات السوق المحلي إلا في حدود36% نظرا لضعف قدرات الإنتاج التي قدرت ب 4,5مليون طن سنة 2019 وتدني الإنتاجية التي لا تتعدى 19 قنطار /هكتار، وهو ما يجعل مؤسسات الفرع مرتبطة بالأسواق الدولية في توفير مدخلات الإنتاج، حيث تمثل الحبوب حوالي 40 % من فاتورة استيراد المواد الغذائية وتحتل المرتبة الأولى قبل منتجات الحليب 6,20 %, السكر 10 %والزيوت والمواد الدسمة 10%وعليه يقتصر دور الكثير من مؤسسات الحبوب ومشتقاتها على عملية تحويل هذه المدخلات وعرضها في السوق المحلي في شكل منتجات تامة أو متوسطة الإنتاج. أما بالنسبة لفرع السكر والزيت فيسجل اعتماد هذه الصناعات بشكل كلي على المدخلات من الأسواق الدولية وقيامها بعملية التحويل ، والتكرير فقط وتسمح قدراتها الإنتاجية الحالية بتوفير وإتاحة هذه المنتجات بكميات معتبرة تفوق متطلبات السوق المحلي.يؤدي هذا الضعف في الانتاج وتصنيع المدخلات الى تدني مستوى مساهمة القطاع الزراعي في الصناعة التحويلية الذي يقارب 7% سنة 2020 ترجع بشكل أساسي الى ديناميكية القطاع الخاص في الصناعات الغذائية البالغة80% ، ساهم ذلك بشكل كبير في تدني حصة الانتاج المحلي الموجه للتصدير حيث لم تتعدى الصناعات الغذائية الوطنية المصدرة معدل2.6% سنة 2019 [3]، بسبب نقص المنشأت المتخصصة في التصنيع الغذائي.

3.مرحلة التسويق والتوزيع في الأسواق الخارجية: يمثل ضعف الترابط والتكامل بين الصناعات الزراعية والغذائية والقطاع الزراعي الناتج عن قصور مساهمة الزراعة في توفير المدخلات الأساسية وتموين عملية الإنتاج بالشكل الذي أدى إلى الحد من ديناميكية تطور مؤسسات الفروع لصناعات المنتجات الزراعية وهو ما ساهم في زيادة حجم الواردات الخارجية في ظل عدم قدرة العرض الزراعي المحلي على تغطية الطلب والنفاذ الى الأسواق الخارجية، حيث يظهر ذلك من خلال مستوى نشاط التجارة فيها كما هو ظاهر في الجدول التالي:

[1]: المنظمة العربية للتنمية الزراعية" الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية"، المجلد 41، 2021.

[2]: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، العددين 2005، 2021.

[3]: الموقع الرسمي للديوان الوطني للاحصاءات.

جدول رقم4-07: الصادرات والواردات الزراعية في الجزائر(مليون دولار).

معدل النمو السنوي(%)							
الفترة	2010	2015	2019	2020	2021	2021-2010	2021-2020
الصادرات الزراعية	329	247	309	415	468	3.3	12.8
الواردات الزراعية	7,350	10,761	8,306	8,654	9,862	2.7	14.0
صافي الواردات الزراعية	7,021	10,514	7,997	8,239	9,394	/	/
متوسط نصيب الفرد من صافي الواردات	195	263	184	186	209	/	/

المصدر: ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2023، ص294-295.

تظهر الصادرات الزراعية الجزائرية مسارا متزايدا من329 مليون دولار سنة 2010 الى 468 مليون دولار سنة 2021 بمعدل نمو سنوي يصل الى 12.8%، الا أنها لا تساهم في تنويع الصادرات خارج المحروقات وذلك اتباعا لفاتورة الواردات الزراعية التي تفوق الصادرات بالضعف حيث شهدت الواردات الزراعية نموا كبير من7.350 مليون دولار سنة 2010 الى 10.761 مليون دولار سنة 2015 بسبب الاعتماد على السلع الزراعية المستوردة اضافة الى ارتفاع النمو السكاني واقبال شريحة كبير من المجتمع ذات الدخل المرتفع على المنتجات الغذائية المستوردة، الا أن تفشي فيروس كورونا الذي تسبب في تعثر سلاسل الامداد الغذائية أدى الى تراجع الواردات الزراعية الى8.306 مليون دولا سنة 2019 رافقها اجراءات منع حكومية لاستيراد المنتجات الصناعية الغذائية شملت الغاء نظام ترخيص الاستيراد مما قلص واردات القطاع ب 435 مليون دولار سنة 2020 اضافة الى صدور قوائم تضم 1095 عنصرا ممنوعا من الاستراد استحوذت المواد الغذائية فيه على 60% من المنع ب 658 منتجا غذائيا ليتم تعديل القائمة في وقت اخر ويتم الغاء الرسوم الاضافية على الواردات من لحم البقر الطازج أو المبرد والفواكه المجففة والزبدة والمكسرات والفول السوداني هذا الأخير يمثل منتجا زراعيا ذو جودة عالية في واد سوف الا أنه لا يستغل في الصناعة الغذائية الخاصة بزبدة الفول السوداني مما يضيع فرصة التصنيع الغذائي والتصدير نحو الأسواق الخارجية على العكس يتم استيراد 51 ألف طن منه بقيمة 54 مليون دولار وتحذو منتجات زراعية أخرى نفس المسار مثل البطاطا والبقوليات والخروب والتمور التي تملك فيها الجزائر ميزة ظاهرة الا أنها لا تستغل في تطوير الصناعات الغذائية لتغطية الطلب المحلي وتعزيز النفاذ الى الأسواق الخارجية والاقليمية.

الفرع الثاني: آليات تطوير الصناعات الغذائية في الجزائر: يمثل تعزيز المساعي الرامية لرفع تنافسية الصادرات الزراعية في الأسواق الخارجية دافعا قويا لتحقيق الاندماج في النظام التجاري الدولي، وبتزامن ذلك مع الانضمام الى منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا الذي يعتبر فرصة لبعث الاستثمارات الفلاحية وتثمين المنتجات الزراعية للتوجه نحو تعزيز الصادرات في السوق الاقليمية الافريقية والاستفادة من المزايا التي تتيحها الاتفاقية الافريقية للاندماج في سلاسل القيمة الاقليمية الخاصة بالصناعة الغذائية كونها من الفرص الواعدة في افريقيا للحد من الجوع ونقص التغذية، لذا على الجزائر التوجه نحو رفع قيمة القطاع الزراعي بدمجه في الصناعة التحويلية للحصول على منتجات غذائية من خلال التركيز على:

أولا: تعزيز القدرة التنافسية للتصدير في قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر: تعمل الجزائر على تعزيز القدرة التنافسية للتصدير في قطاع الصناعات الغذائية كمشروع مهم من خلال تقديم المرافقة التقنية المتمثلة في التكوين وتدريب المؤسسات المستفيدة والمختارة وذلك من اجل تحسين قدرتها التنافسية الدولية وتنويع قاعدة صادراتها، ولا سيما في مجالات ذات القيمة المضافة سيسمح أيضًا هذا المشروع بربط المؤسسات الجزائرية بالأسواق التجارية ضمن اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا من خلال:

الشكل رقم 4-27: مساهة تنوع منتجات الصناعة الغذائية في تحسين التنافسية.

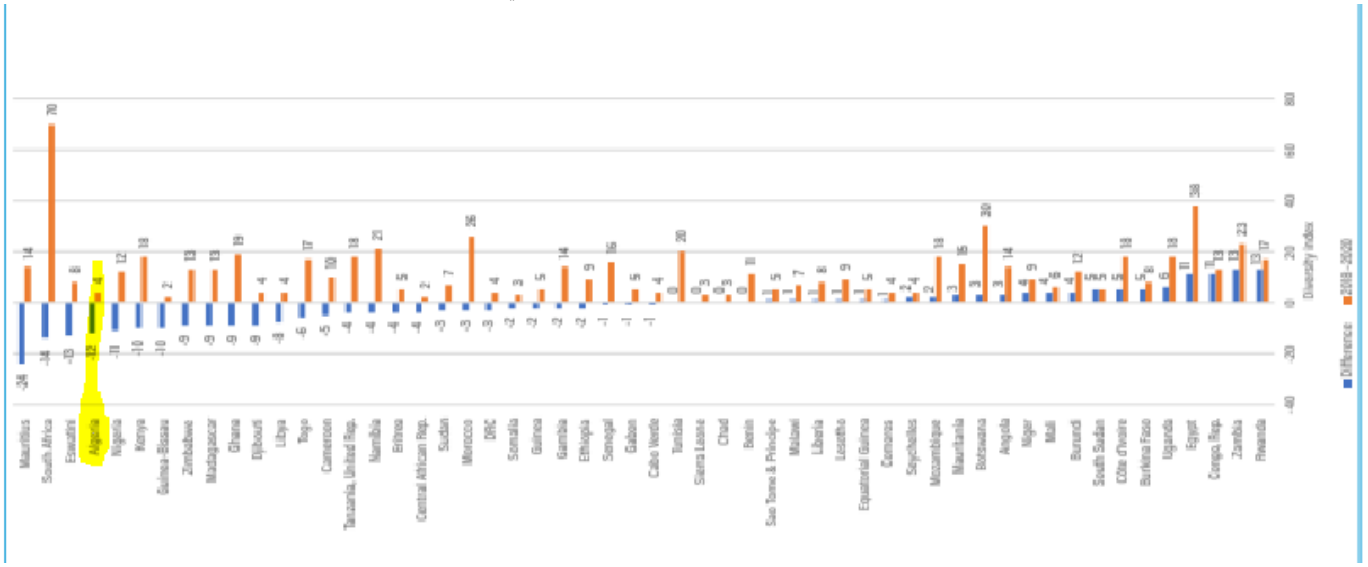

Source : AGRODEP, africa agriculture trade monitor 2022, p 63.

حسب الشكل شهدت الجزائر انخفاضا في مؤشر تنوع السلع الزراعية المصنعة* بين فترتي المقارنة 2003-2005 و 2018-2020 حيث مس الانخفاض 12 منتجات محليا بالمقابل حققت تنويع في أربع(04) منتجات غذائية مصدرة خلال الفترة 2018-2020، أما المغرب فقد انخفض مؤشر تنوع صناعاتها الغذائية المصدرة ب 03 منتجات فقط في حين أنها تملك 26 منتج تنافسي ضمن سلاسل الصناعات الغذائية، نشير في هذا الصدد الى أن مصر من المصدرين الأساسيين للمنتجات الزراعية المصنعة ب38 منتج في حين تعتبر الصدارة من نصيب جنوب افريقيا ب 70منتج مصنع تنافسي. وعليه يمثل الارتقاء بتنافسية المنتجات الغذائية المصنعة الوطنية ضرورة تتم من خلال:

1. تحسين الانتاجية في القطاع الزراعيلا سيما وان مسالة الأمن الغذائي فيالجزائر أصبحت تطرح بشدة عل المدى المتوسط والطويل، فهي تحتاج إلىاستقرار وانتظام التمويل وتقليص المخاطر الناتجة عن تغير الأسعار وعدم استقرار الأسواق والمشاكل المرتبطة بضعف القدرة الشرائية حيث يلعب قطاع الصناعات الغذائية دورا محوريا فيتحقيق متطلبات الأمن الغذائي ومن خلال هذا القطاع يتحقق الاندماج بين الاستثمار الزراعيو والاستثمار الصناعيعبر تكامل الخصائص الانتاجية والارتقاء بها الى مستوى الشركات الكبرى.
2. تطوير الصناعة الغذائية بالشكل الذي يمكنها من معالجة الفجوة الزمنية بين الإنتاج و الاستهلاك حيث تتصف كثير من المنتجات الزراعية بالموسمية رغم أن طلب المستهلكين عليها أو علىمشتقاتها التي تكون موسمية مما ينتج عنه نوع من الانقطاع فيتلبية احتياجات المستهلكين لكن مع تطور الصناعة الغذائية أصبح هذا الإشكال غير مطروح في توفر المؤسسات المتخصصة بوضع كل السياسات الهادفة إلى ضمان إمداد الأسواق بالمواد الزراعية المطلوبة عل مدار السنة و ذلك من خلال أنظمة التخزين و التكيف المعروفة فيميدان الصناعة الغذائية.
3. تكثيف برامج تأهيل الصناعة الغذائية للرفع من تنافسيتها وتحسين جودة مخرجاتها، وتشجيع إقامة المناطق الصناعية وتطوير السلاسل العنقودية المتكاملة(les clusters)التي تساهم في الرفع من القدرة الإنتاجية واستقرار الأسعار وتصحيح الاختلالات الحاصلة بين عرض المنتجات الزراعية الغذائية والطلب عليها.
4. ضمان استمرارية الإمدادات بالمواد الأولية الخاصة بالصناعات الغذائية أي إتاحة المنتجات الزراعية اللازمة التي تخضع لعملية التحويل الصناعي عن طريق تطوير الأنشطة الزراعية وأنشطة التموين المتعلقة بها من عتاد وأسمدة وبذور وغيرها واعتماد التقنيات الزراعية الحديثة والمصاحبة للبيئة لزيادة المحاصيل الزراعية الداخلة باعتبارها مواد أولية في تركيبة المنتجات الصناعية الغذائية وموافقتها للمعايير الصحية العالمية بحيث تكون متوفرة على المدى الطويل باعتماد التقنيات التكنولوجية المساعدة على ذلك وتوفير البنية التحتية والتمويل اللازمين للتمكن من مجاراة التنافسية الخارجية في هذا المجال.

*: يعبر مؤشرتنوع السلع الزراعية المصنعة عن عدد منتجات ذات الميزة النسبية المكشوفة ضمن فرع الصناعة الغذائية المصدرة من البلد بشكل تنافسي، حيث كلما كانت قيمة المؤشر كبيرة دل ذلك على امتلاك الدولة لسلة صادرات للمنتجات الزراعية متنوعة وتنافسية.

5. السعي لامتلاك المؤهلات والتقنيات التكنولوجية والمهارات اللازمة الخاصة بمجال الصناعات الغذائية، ذلك أن اكتساب التقنيات الخاصة يسمح بتخطيط أسلوب التصنيع في مجال الصناعة الغذائية المختارة كما يسهل على المؤسسات والحكومات تحديد المدة التي قد يستغرقها الابتكار والتقدم التقني المتعلق بأنظمة تطوير المورثات المتعلقة بالمنتجات وبيات مدى جودتها كما يتحدد مدى تأمين صانعي تكنولوجيا الصناعات الغذائية خاصة فيما يتعلق بالتجهيزات الصناعية اللازمة لذلك والقائمين عليها .

6. جذب الاستثمارات الخاصة بالصناعات الغذائية باعتبار أن توفير المناخ الجاذب للشركات متعددة الجنسيات من شأنه أن يساعد في توفر رؤوس الأموال اللازمة بالإضافة إلى المستوى التكنولوجي والتقني التي توفره هذه الشركات يساعد الدولة المضيفة الى اكتساب مهارات وتنشيط دور هذه الصناعات في الاقتصاد المحلي كما يسمح لها بالمشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية كفاعل رئيسي فيها أو كمصدر للمنتجات الزراعية الخام التي تؤدي إلى خلق القيمة المضافة بالقدر الذي يمكنها من كسب الخبرة والتجربة وتكوين اليد العاملة المحلية من خلالها(مع ضرورة مراعاة انعكاسات تواجد هذه الشركات على السيادة الوطنية للدولة المضيفة)

7. الترويج للصناعات الغذائية في الأسواق المحلية والإقليمية المناسبة ذلك أن دراسة المنتج تكون بالمستوى الذي يجعل من توجهه للاستهلاك النهائي أمر مضمون من خلال اعتماد معايير الجودة وكفاءة التصنيع مع توافقه لمتطلبات القيمة الغذائية والسلامة الصحية للتمكن من المنافسة مع المؤسسات القوية في هذا المجال خاصة التي تعتمد سياسات حمائية لتؤثر على المبادلات الغذائية تحت غطاء المعايير الصحية والتقنية وعليه يمثل التقدير الدقيق لتوجه الصناعات الغذائية نحو المصب الحلقة الأكثر صعوبة لنجاحها وتطويرها.

ثانيا: الاستثمار في السياسات الصناعية الموجهة إلى سلاسل القيمة: تتيح منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا فرصة للجزائر لتعزيز استثماراتها في الخيارات القطاعية ضمن سلاسل القيمة الاقليمية التي تمثل فيها الصناعية الغذائية خيارا قويا وقابلا للتحقيق، حيث أن:

الشكل رقم 04-28: الصادرات البينية الافريقية حسب المنطقة الاقليمية• (مليار سعرة حرارية).

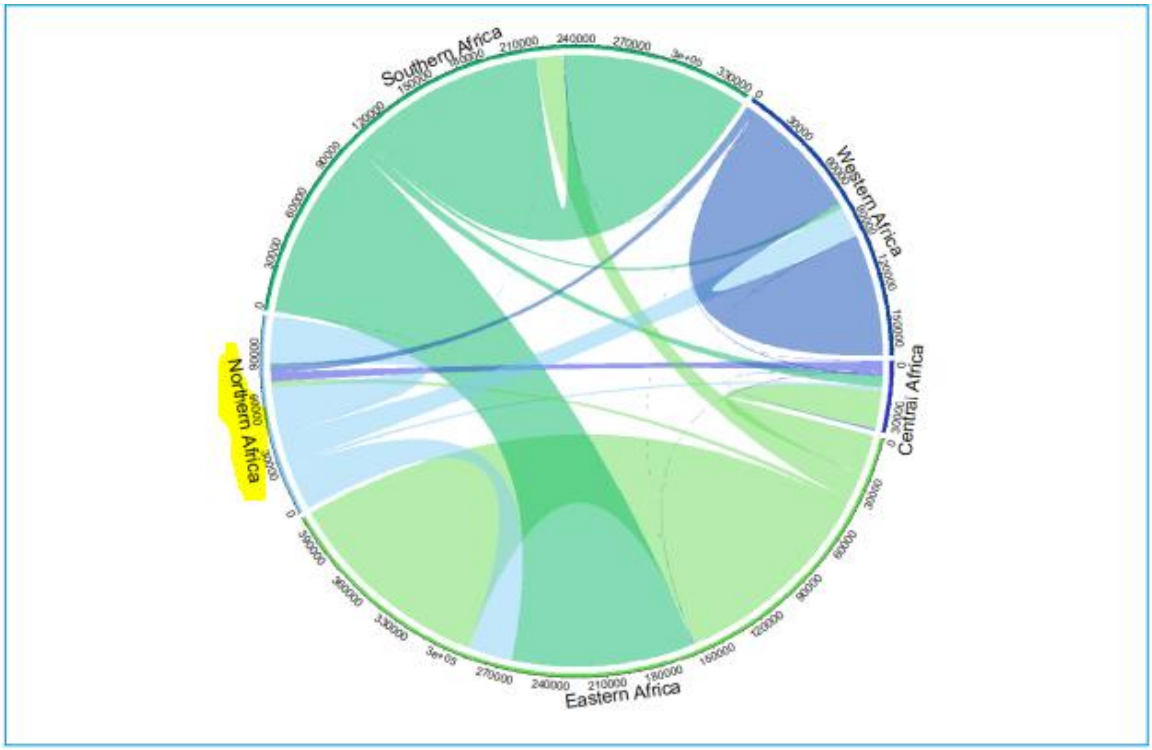

Source : Source : AGRODEP, africa agriculture trade monitor 2022, p 56.

تنتمي الجزائر الى المنطقة الاقليمية الشمالية من افريقيا حيث يقدر تدفق الصادرات الزراعية لمنطقة شمال افريقيا ب13.2 % من اجمالي السعرات الحرارية، توجه فيه 3.3% نحو غرب افريقيا، وتمثل 5% صادرات زراعية بينية في منطقة شمال افريقيا، في حين توجه 4.4 % من الصادرات الزراعية نحو شرق افريقيا، على العكس تستأثر جنوب افريقيا بنسبة صادرات زراعية اقليمية الأعلى تقدر ب41% تقدر فيها

•: يتم تمثيل المناطق بأجزاء من الدائرة المقابلة لحصتها في الصادرات الزراعية بين البلدان الأفريقية. تمثل الأقواس التدفقات التجارية بين المناطق وداخلها، حيث يتوافق عرض القوس مع حجم التدفق ولونه يتوافق مع منطقة التصدير. تشير الأرقام الموجودة حول الدائرة إلى حجم التدفقات التجارية بمليارات السعرات الحرارية.

التدفقات التجارية للصادرات الزراعية نحو شرق افريقيا بقيمة 101 ترليون سعرة حرارية وهي الأعلى بسبب تنوع منتجاتها الزراعية والغذائية الصناعية، فيما تبلغ الصادرات الزراعية للمنطقة الشرقية ب 29.9% أما المنطقة الغربية ووسط افريقيا فيصدران المنتجات الزراعية بنسبة 14.2% و 1.4% على التوالي في سنة 2020، تعكس الصادرات الغذائية المصنعة والمعبر عنها بالسعرات الحرارية طبيعة المنتجات المتبادلة حيث كلما زادت السعرات الحرارية دل ذلك على أن المنتجات ذات محتوى عالي من الدهن أو البروتين مثل زيوت النخيل واللحوم ومنتجات الالبان، وحيث تمثل أكبر 20 منتجًا مصنعًا 48%من الصادرات الزراعية البينية الأفريقية من حيث القيمة تحتل منتجات السكر والزيوت والمنشطات مكانة بارزة بين المنتجات المصنعة المتداولة، ويمثل السيجار والسجائر والشاي نحو 20% من الصادرات الزراعية بين البلدان الأفريقية ، في حين تمثل أفضل 20 منتجًا زراعيًا غير مصنع 29% تبرز في الحبوب (بما في ذلك الذرة) والأرز والماشية والقهوة والبذور الزيتية الدور الأكبر حيث تمثل معًا أكثر من 14 % من إجمالي الصادرات، ومن خلال امتلاك الجزائر لميزة نسبية في السكر والمصنوعات السكرية ذلك أن الصادرات الجزائرية فيه تطورت من153.49 مليون دولار سنة 2018 إلى 265.77 مليون دولار في 2019 و 552.41 مليون دولار في سنة 2020 (إضافة إلى تزايد الصادرات في الشعب المتعلقة بالسكر والتي تضم صادرات السكر الخام، صادرات السكر المكرر، صادرات السكر ذات المحتوى على نكه في صورة صلبة) وهو ما يسمح بالاندماج في سلاسل قيمة إقليمية في الصناعات الغذائية التي تتطلب المنتجات السكرية بأصنافها من خلال توفير المدخلات بشكل إقليمي من الجزائر والاستغناء عن الواردات الخارجية (بلغت واردات إفريقيا من السكر ومنتجاته 6.6 مليارات دولار أمريكي بنسبة 50-66% تأتي بشكل أساسي من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، في حين قدرت الصادرات البينية الاقليمية من افريقيا ب 5.6% خلال 2018-2020)، ففي ظل اتسام تجارة السكر في افريقيا بضعف التركيز حيث خلقت 492 تدفقا تجاريا بنسبة 17.9% من التدفقات المحتملة حددت فيها قيمة الكثافة للشبكة التجارية للسكر في افريقيا ب 47% خلال 2033-2005 وتزايدت الى 54.6% خلال 2018-2020 وهي أعلى بالنسبة للمنتجات الزراعية غير المصنعة(مع عدم تضمين حصص التجارة غير الرسمية وغير المسجلة) اضافة الى أن التعريفة الجمركية المطبقة على واردات افريقيا من السكر حسب المنتج المصنع تقدر في سنة 2019 ب 45% من دول البريكس و41% من اسيا و 35% من أمريكا اللاتينية في حين تقدر التعريفة المطبقة على الواردات الافريقية من افريقيا ب 15% فقط، هذا يعطي فرصة لتعزيز الصادرات الإقليمية في منتجات الصناعات الغذائية بين الجزائر و البلدان الإفريقية من خلال منتج السكر الجزائري بحيث يتم استقطاب الاستثمارات الأجنبية في التقنيات الأساسية لتصنيع السكر ومعالجته بدلا من تصديره في الشكل الخام بما يفتح آفاق تصديرية لأسواق إقليمية افريقية جديدة أمام التجارة الجزائرية وتسهل اندماجها في أنشطة مرتفعة القيمة لسلاسل القيمة الإقليمية في المنطقة والحد من صادرات المواد الخام لتعزيز تجارة المنتجات المصنعة، وكون اتفاقية التعريفة الجمركية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تؤدي إلى زيادة حجم الصادرات الأفريقية بالنسبة للزراعة والصناعة الغذائية بنسبة 1.6 % فقط، في حين أن الإلغاء الكامل للتعريفات الجمركية يؤدي إلى زيادة بنسبة 6.2% إذا تم تخفيض التدابير غير التعريفية أيضًا، هذا يجعل التأثير على حجم صادرات السلع والخدمات الزراعية ضمن سلاسل القيمة الاقليمية أكبر ب +1.2 %مع انخفاض بنسبة 25 % في التدابير غير الجمركية للتدابير غير التعريفية و+1.3 % مع انخفاض بنسبة 80 %، مقارنة بـ +1.1 % عندما لا يكون هناك تخفيض من التدابير غير التعريفية[1]، ومع ذلك فإن المكاسب في خلق التجارة نتيجة لتخفيض التدابير غير الجمركية تعتبر صغيرة حيث يفسر ذلك اتباعا لزيادة الكفاءة في إنتاج الصادرات فهو يتطلب قيمة مضافة أقل واستهلاكًا وسيطًا أقل وينعكس هذا المكسب في الكفاءة في انخفاض الأسعار المحلية وارتفاع الدخول، اضافة الى أن تقدير التدابير غير التعريفية يستند إلى مجموعة بيانات تعطي متوسط حجم التدابير غير التعريفية لـ 14 دولة أفريقية• فقط (من أصل 55 دولة محتملة). وعليه يرتبط تعزيز السياسات الصناعية الغذائية الجزائرية ضمن سلاسل قيمة اقليمية في افريقيا بمدى تحسين التكامل في التدفقات التجارية والسياسات الخاصة بها لدفع المصدرين والمستوردين على استخدام المدخلات اللازمة من المنتجات الخام والوسيطة والمحاصيل المتاحة اقليميا لتعزيز التجارة البينية وخلق القيمة المضافة والاستغناء عن الصادرات من خارج القارة.

[1]: AGRODEP, africa agriculture trade monitor 2022, p 150.

•: هذه الدول الأفريقية الـ 14 هي الجزائروبنين وبوركينا فاسو وكابو فيردي وساحل العاج وإثيوبيا وغامبيا وغانا ومالي وموريشيوس والمغرب والنيجروالسنغال وتونس.

ثالثا: استغلال امكانات الجزائر في منتجات الجودة الاقليمية: تمتلك الجزائر سلة من المنتجات الزراعية ذات الجودة الاقليمية تم الاعتراف من طرف وزارة الفلاحة والصيد البحري بثلاث منتجات مميزة المنشأ والجودة وتم منحها التسمية الجغرافية وهي تمور دقلة نور طولقة- التين الجاف لبني معوش- جبن بوهزة،أما باقي المنتجات مازالت لا تتمتع بالحماية التي تحفظ هويتها وتزيد من قيمتها السوقية عند خضوعها للعملية التصديرية أو دمجها في الصناعات الغذائية كسلع وسيطة للحصول على منتجات غذائية صناعية ذات جودة عالية لاستخلاص قيمة مضافة عالية في الأسواق المحلية والدولية، يظهر الشكل التالي:

الشكل رقم 4-29: مجموعة من منتجات الجودة الاقليمية في الجزائر.

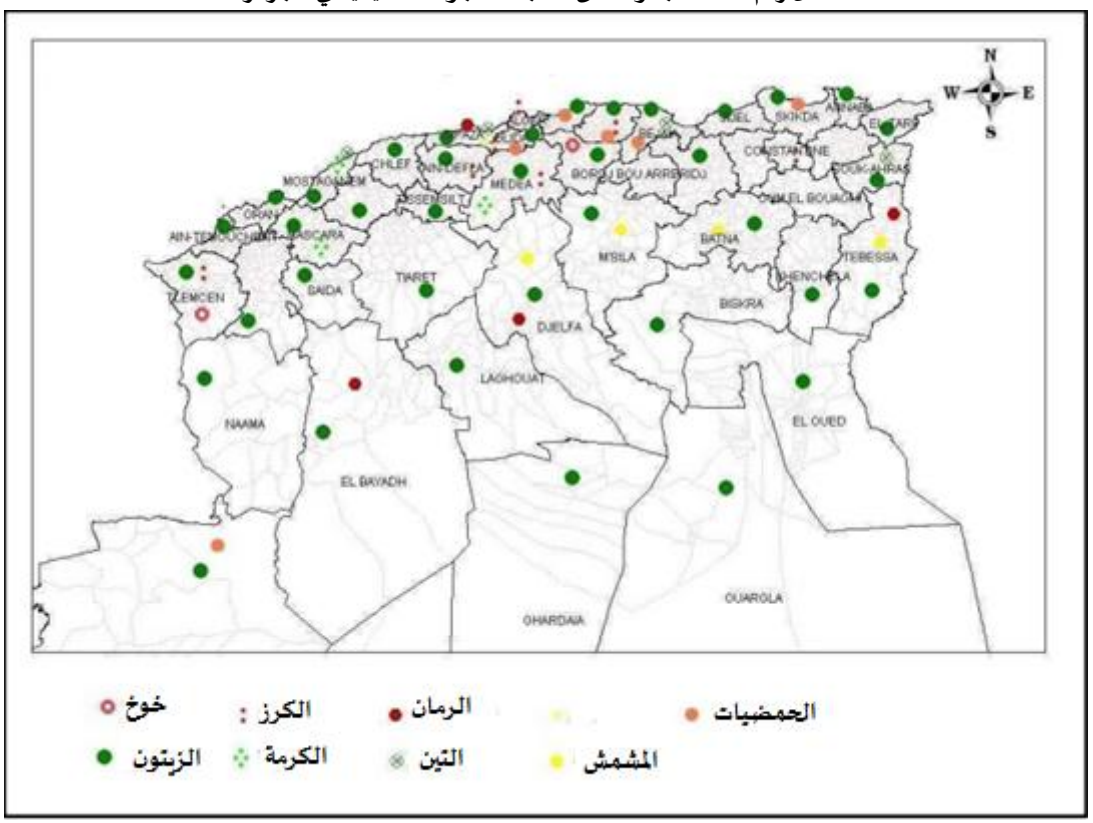

Source : HACHEMAOUI Bahidjeddine, La valorisation des produits du terroir, un mode d'action collective : cas de la labellisation de la figue sèche de Beni Maouche –Algerie, Les Cahiers du MECAS, volume 17, n°2, 2021, p197.

يظهر الشكل امتلاك الجزائر لأقاليم زراعية متنوعة بتنوع المنتجات الفلاحية التي تفرزها حيث أنها ذات جودة وخصوصية ترتبط بالمناطق المنتجة فيها وهي تشمل: أشجار الكرز، الخوخ، الرمان، الحمضيات، المشمش، التين، الكروم، وأشجار الزيتون وهي منتجات ذات مصدر نباتي يتطلب انتاجها ظروف ومواد طبيعية ومناخية خاصة، تفتقر بشكل كبير الى الاستغلال والتثمين في العملية الصناعية للحصول على منتجات غذائية ذات جودة ومنشأ وطني تساهم في ترقية الصادرات الجزائري الخاصة بالقطاع الزراعي، لذا يتطلب تثمين منتجات الجودة الاقليمية الجزائرية:

1.الترويج لمنتجات الجودة الاقليمية الجزائرية؛ وذلك من خلال عرضها والتعريف بها في الصالونات الدولية الخاصة بمنتجات القطاع الزراعي لجذب المستوردين من الأسواق الخارجية المهتمين بهذا النوع من المنتجات ذات الخصائص الفريدة لدمجها في صناعات غذائية متخصصة.

2.الاهتمام بالاطار القانوني لتنمية وتثمين منتجات الجودة الاقليمية المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة حتى يتم الاعتراف بها وحمايتها، وذلك عبر انشاء هيئات خاصة بعلامات المنشأ والجودة، اعتماد دليل وطني بتعاون دولي لمنتجات الجودة الجزائرية لتسهيل التعريف بها ضمن المنظمة العالمية للأغذية.

3.دعم التوجه نحو الاستثمارات في الصناعات الغذائية المرتبطة بمنتجات الجودة الاقليمية الأمر الذي يحقق تنوع في المنتجات الغذائية تتميز بالجودة، هذا يؤدي الى تنامي الطلب المحلي عليها وخلق طلب سوقي اقليمي ودولي في ظل استغلال اليات الترويج والتسويق عالية الكفاءة مما يسمح بتعزيز قيمتها المضافة في الاقتصاد الوطني.

4.تتيح منتجات الجودة الاقليمية تعدد الخيارات والذي يعد ميزة تسويقية جيدة ويمكن المستهلكين من الاختيار بين تلك المنتجات وهو ما يحقق المزيد من المبيعات، تجدر الاشارة الى أن منتجات الجودة الاقليمية لا تقتصر فقط على المنتجات النباتية بل تضم منتجات حيوانية مثل لحم خروف منطقة ولاد جلال الذي يمكن استغلاله في الصناعة الغذائية وتحويله إلى العديد من الأشكال الغذائية للأطعمة السريعة التحضير كالبرجر.

رابعا: تحليل مصفوفة SWOT لاندماج الصناعات الغذائية الجزائرية في الأسواق الافريقية: إن الدمج الناجح لقطاع الأغذية الزراعية الجزائري في سلاسل القيمة الاقليمية في افريقيا مشروط بتحليل القضايا المرتبطة بنقاط القوة والضعف في قطاع الأغذية الزراعية الوطني، وكذلك التهديدات والفرص المرتبطة بسلاسل القيمة، حيث يلخص الجدول أدناه هذه العوامل باستخدام مصفوفة SWOT.

جدول رقم4-08: تحليل مصفوفة SWOT للصناعة الغذائية في الجزائر.

قدرات الصناعة الغذائية في الجزائر	نقاط ضعف الصناعة الغذائية في الجزائر
-زيادة حصة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي. -تدويل شركات الصناعة الغذائية الوطنية - امكانات معتبرة تشمل مختلف أصناف المخرجات الزراعية(خضر-فواكه-حمضيات-بقول-مواشي-دواجن-أسماك). -امتلاك سلة معتبرة (60منتج)من المنتجات الفلاحية الحاصلة على علامة الجودة الاقليمية في انتظاروصول العدد الى 87 منتج، قادرة على تحسين تنافسية الصناعة الغذائية الجزائرية. - امتلاك القطاع الزراعي لمكانة مهمة ضمن البرامج التنموية والاستراتيجيات الحكومية. - امتلاك عائدات حكومية قادرة على تمويل الاستثمار لتطوير الصناعة الغذائية الوطنية.	- صعوبة دمج المنتجات الزراعية في الصناعة التحويلية. - ضعف استراتيجيات تطوير قطاع الصناعة الغذائية الوطني. - اهمال تصنيع منتجات الجودة الاقليمية. - ضعف اليات الترويج للمنتجات الوطنية في الأسواق الافريقية والعالمية. - الاهتمام بأسواق الدول الاوروبية التي تضعف فرص التصدير اليها واهمال الأسواق الافريقية المجاورة. - معوقات تجاوز اجراءات الصحة والصحة النباتية. -ضعف الروابط بين القطاع الصناعي والزراعي مما يحد من القدرات الصناعية الغذائية. - محدودية الامكانات في البحث والتطوير في المجال الصناعي الغذائي.
الفرص المرتبطة بسلاسل القيمة الاقليمية في افريقيا	**التهديدات الممكنة**
-الانفتاح على الأسواق الاقليمية الافريقية. - اعتماد أنشطة التصنيع الغذائي ذات الطلب الاقليمي الافريقي. - الاستثمار في الشراكات الاقليمية المرتكزة على تصنيع المنتجات باستخدام الخامات الداخلية. - دمج أصحاب الحيازات الصغيرة الناشطة في القطاع الزراعي ضمن الاقتصاد الرسمي. - اتاحة الفرص للشركات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز مساهمتها في الصناعة الغذائية.	- معوقات تشمل عدم استقرار الأسعار وارتباطها بالأسواق الدولية. - تفضيل صغار الفلاحين للتجارة غير الرسمية لتفادي الرسوم الضريبية. - ضعف الفهم للتفضيلات التجارية المتاحة. - تزايد الاجراءات الجمركية التي تضعف التبادلات التجارية الاقليمية. - الاستمرار تفضيل المنتجات المستوردة على حساب المنتجات الاقليمية. - ممارسة السياسات الاحتكارية للمؤسسات الكبيرة في مجال الصناعة الغذائية مما يضعف فرص تطوير الشركات الصغيرة والشابة في المجال. - تراجع عدد المؤسسات الناشطة في مجال الصناعات الغذائية.

المصدر: من اعداد الباحثة.

من خلال تحليل مصفوفة SWOT لتطوير الصناعة الغذائية الجزائرية يظهر أن استيفاء الشروط اللازمة يمكن من تعزيز تنافسيتها في السوق الافريقية والاندماج في سلاسل القيمة الاقليمية التي تتيح لها فرصة لرفع القيمة المضافة من القطاع الزراعي واستغلال الامكانات الخاصة بمخرجات الزراعة الغذائية في ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ضمن منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا، خاصة وأن الجزائر قامت بابرام اتفاقية بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والشركة القطرية "بلدنا" لاقامة مشروع متكامل لانتاج الحليب المجفف بالجنوب الجزائري بقيمة تتجاوز 3.5 مليار دولار، من خلال استغلال امكانيات تشمل مساحة 117 ألف هكتار تتجزء الى ثلاثة أقطاب تتعلق بالصناعة الغذائية تحتوي على مزرعة لانتاج الحبوب والأعلاف، مزرعة لتربية الأبقار وانتاج الحليب واللحوم، ومصنع لانتاج

مسحوق الحليب، حيث يتوقع أن يتمكن المشروع من تغطية الطلب السوقي المحلي بانتاج 50% من مسحوق الحليب والتزويد باللحوم الحمراء كما ويخلق أكثر من 5000 منصب شغل في سوق العمل.

المطلب الثالث: الاندماج القطاعي ضمن سلسلة القيمة الإقليمية في صناعة السيارات.

يتميز سوق صناعة السيارات بالتركيز الجغرافي القوي حول الأسواق الرئيسية ، وبفعل أن الطلب على المركبات الجديدة مقيد بالقوة الشرائية المحدودة للفرد الجزائري ويعاني من عثرات عديدة كالاقتراض المشروط وارتفاع المعدلات على قروض السيارات الأمر الذي يتطلب جهود مضاعفة لتحقيق الاندماج في سلسة قيمة صنع السيارات، فوفقا للمعايير العالمية يعتبر السوق الإفريقية سوقا صغيرة إلا أنها تتمتع بإمكانات غير مستغلة وفي ظل تميز سوق السيارات الدولية بتنافسية عالية وبعلامات تجارية رائدة يصعب خلق علامات تجارية جديدة في إفريقيا ولكن يمكن تعزيز السوق الإفريقية بالعلامات العالمية واعتبارها امتداد لها وهو ما تحاول الجزائر تجسيده بحيث تعمل لاحتضان هذه الصناعة من خلال المشاركة في سلاسل القيمة المنتجة لأنواع المركبات من خلال لعب دور في سلسلة القيمة بالشكل الذي يمكنها من حيازة قيمة مضافة عالية.

الفرع الأول: عرض لسلسة القيمة في قطاع السيارات: تشمل المراحل الأساسية لسلسة التوريد الخاصة بصناعة السيارات الأنشطة التالية[1]: بداية بتصميم وتطوير السيارات، تليها الأجزاء والمكونات، ثم نظم ووحدات التصنيع، أخيرا دمج النظم والتجميع النهائي وهي المرحلة التي يتم فيها التجميع النهائي عادة من طرف الشركات الرائدة، وهذا يعني أن محطات التجميع النهائي للسيارات هي أصول إستراتيجية مخصصة للاستخدام من قبل الشركة الرائدة. ويجب أن تكون الأسواق المحلية والخارجية كبيرة بما فيه الكفاية للحصول على علامة تجارية لدعم تخصيص محطات التجميع النهائي، وحتى إنتاج الأجزاء يكون أحيانا مخصصا لشركة سيارات واحدة. ولحل هذه المشاكل لجأ صانعي السيارات الذين يستهدفون الإنتاج في الأسواق النامية إلى نماذج إنتاج من نوع سيارات مفككة بالكامل « CKD» « completely knock down للتغلب على الحواجز الجمركية والوفاء بمتطلبات المحتوى المحلي، حيث يتم جمع حزم من الأجزاء والمكونات والقطع وشحنها إلى مصانع التجميع النهائي في بلدان السوق الصغيرة حيث يتم تركيبها، والطريقة البديلة هي نموذج السيارات المركبة بالكامل completely built-up « CBU» حيث يتم تجميع السيارات في موقع مركزي ويتم شحنها إلى وجهتها النهائية أين يتم وضع اللمسات الأخيرة مثل تركيب الإطارات ومخفف الصدمات ، ذلك أن إنتاج مصانع CKD عادة ما يصل إلى 5000 وحدة سنويا ويمكن أن يبدأ إنتاج CBU عند وصول حجم الإنتاج السنوي إلى أكثر من 50000 وحدة سنويا، بالنظر يوجد مجموعة لنماذج الإنتاج تقع بين نموذج السيارات المفككة بالكامل ونموذج الإنتاج المدمج بالكامل، فمعظم البلدان النامية المصنعة للسيارات تتواجد في مكان ما على طول السلسلة وتعمل تحت ضغط تنظيمي مستمر لزيادة المحتوى المحلي، إلا أن هذه الأهداف لا يتم تلبيتها غالبا مما يضطر مصنعي السيارات لدفع غرامات ورسوم الاستيراد المرتفعة والتي يتم نقلها للمستهلكين بشكل ارتفاع أسعار، يبين الشكل التالي:

[1]: سميحة جديدي، عقبة عبد اللاوي، أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على تطوير صناعة السيارات بالبلدان النامية – تحليل بيانات البانل الديناميكي لسبعة بلدان للفترة1995*2017-، ، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد01، 2019، ص156.

الشكل رقم4-30: خريطة توضيحية للأنشطة الأساسية لسلسة القيمة لصناعة السيارات.

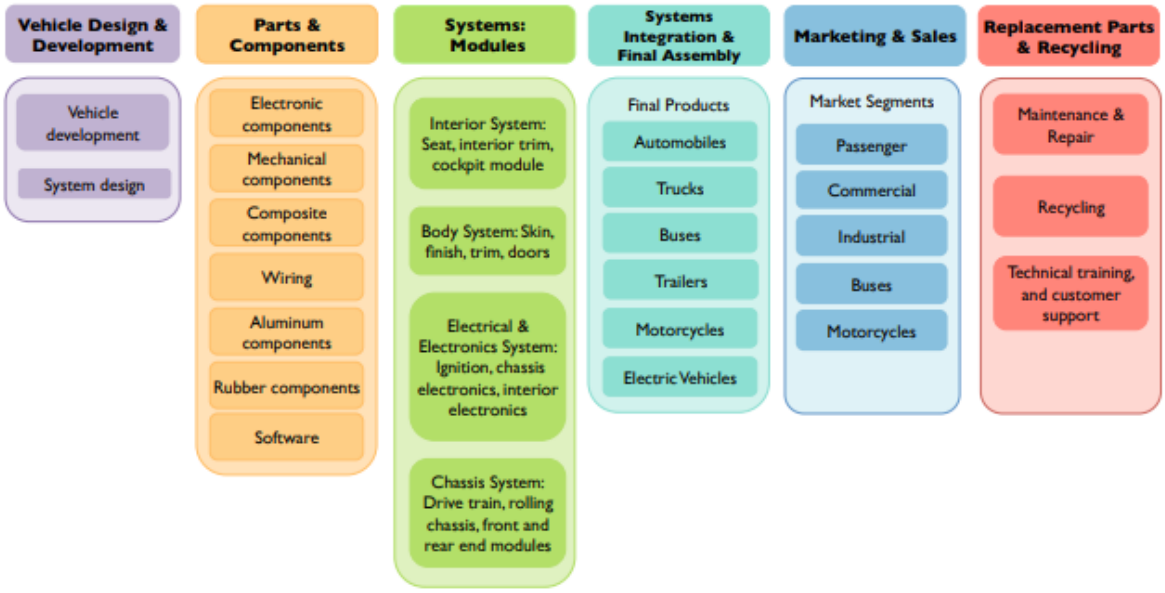

Source : Sturgeon, T. D. , The Philippines in the Automotive Global Value Chain, 2016, p4.

تشمل المراحل الرئيسية لسلاسل القيمة العالمية للسيارات تصميم المركبات وتطويرها تليها إنتاج الأجزاء والمكونات والوحدة والنظام الفرعي، وتكامل الأنظمة والتجميع النهائي كما يعتبر التوزيع والإصلاح وإعادة التدوير أيضًا أجزاء مهمة من الصناعة مع توظيف واسع النطاق ، ولكنها تميل إلى أن تتألف بشكل أساسي من جهات فاعلة محلية ولا يتم تضمينها في التحليل فغالبًا ما يتم التعامل مع التسويق والمبيعات من قبل الشركات الرائدة ولا يتم الاستعانة بمصادر خارجية. يقدم الشكل تمثيل مبسط لسلاسل القيمة يجعل من الرؤيا واضحة للبلدان الراغبة في الاندماج في سلسلة القيمة الإقليمية في إفريقيا بما يتناسب مع قدراتها ومواردها المتاحة في هذه الصناعة على سبيل المثال تتوفر الجزائر على الجانب الخاص بالمستوى المتعلق بتوفر المواد الأولية اللازمة لهذه الصناعة وهو ما يجعل اندماجها أمامي متعلق بإمدادات المواد الخام للصناعة مع إمكانية التخصص في الأنشطة المتعلقة بالتركيب وتجميع الأجزاء النهائية في ظل تفعيل السياسات اللازمة الخاصة بتطوير صناعة السيارات وتحسين بيئة الأعمال اللازمة لجذب الاستثمارات للشركات الرائدة في المجال التي تعنى بتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية لإنتاج السيارات على مستوى إفريقيا لتجعل من الجزائر نقطة للتجميع النهائي على مستوى إفريقيا ليتم توزيع المنتج في صورته النهائية انطلاقا منها باعتبارها بوابة ربط تجاري بين مختلف القنوات الإفريقية.

الفرع الثاني: صناعة السيارات في الجزائر:

تم تحديد صناعة السيارات كقطاع رئيسي من خلال إستراتيجية مشاركة القطاع الخاص لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بسبب الخصائص التي من شأنها تسريع التجارة البينية الأفريقية ، في هذا الشأن يمثل توجه الحكومة الجزائرية لقطاع صناعة السيارات ضمن سياساتها الصناعية مجالا لخلق قنوات تجارية جديدة للاقتصاد الجزائري والية تندمج من خلالها في سلاسل القيمة الإقليمية في إفريقيا إتباعا لمصادقتها على الانضمام للاتفاقية باعتبارها صناعة هادفة تساهم في خلق القيمة المضافة العالية وتعزيز الاستثمارات الأجنبية في المنطقة كما تساعد في تحقيق بناء قاعدة صناعية لتحقيق التنوع الاقتصادي،

أولا: واقع صناعة السيارات في الجزائر:

لقد أدرجت الحكومة الجزائرية قطاع السيارات ضمن سياساتها الصناعية ، بالنظر إلى تاريخ إنتاج السيارات في الجزائر نجد أن شركة"رونو" كانت تملك مصنعا في الجزائر منذ 1959 والذي من خلاله صنعت أول سيارة منتجة بالجزائر سنة 1961 عن طريق تركيب السيارات بقطع الغيار وبعد الاستقلال تفاوضت الحكومة الجزائرية الشابة مع الشركة وأصبحت تسمى"رونو الجزائر" تحت وصاية شركة سوناكوم العمومية واستفادت الشركة من الإعفاء من الرسوم الجمركية ووصل الإنتاج سنة1969 إلى 7600 سيارة و360جرار، إلا أنه في 2 أكتوبر1970 بسبب توتر العلاقات الفرنسية الجزائرية أوقفت وزارة الصناعة الجزائرية واردات قطع الغيار وفرضت رسوما على الشركة ما أدى بها إلى الغلق في 09 أفريل1971، بعد هذه القطيعة لم يتم افتتاح مصنع للسيارات إلا في 10نوفمبر2014، حيث افتتح موقع لإنتاج

سيارات"رونو" بالجزائر تمتلك الشركة 49% منه وممول من قبلها بمبلغ 50 مليون أورو وتمتلك الشركة الوطنية للمركبات الصناعية 34% والصندوق الوطني للاستثمار 17% فقد رفضت العديد من الشركات الأخرى الاستثمار في الجزائر بسبب قاعدة 51/49 واكتفت بإمضاء عقود تجارية[1]، نظهر في الجدول الموالي الشراكات الأجنبية لتصنيع السيارات في الجزائر التي كانت لها عقود تجارية:

جدول رقم4-09: الاستثمارات الأجنبية المفعلة في إطار شراكة تصنيع السيارات.

وحدة التصنيع	المنطقة	التأسيس	الشراكة	الإنتاج الابتدائي	الإنتاج الأقصى	العمالة	الطراز	الإدماج %
صوفاك	غليزان	2015	مجمع sovac وشركة volkswagen	12 ألف	100 ألف	500-450	Golf 7, Seat Ibiza, Skoda Octavia, Caddy	50-45
هيونداي	تيارت	2016	مجمع طحكوت وشركة TMC هيونداي	30 ألف	100 ألف	1500	Accent i10-i20-i30-i40	11
بيجو سيتروان	وهران	2019	كوندور بروديفال، بي.أم.أو ومصنع بيجو سيتروين	25 ألف	75 ألف	4000-1000	208P 301P - C Illizi	40
رونو	تليلات	2017	مجمع رونو	20 ألف	150 ألف	350	Symbol, Clio.4	42
سوزوكي	سعيدة	2019	مجمع طحكوت وشركة TMC سوزوكي	15 ألف	100 ألف	400	ALTO, SWIFT	60-15
كيا-الشاحنات	باتنة	2019	TMC طحكوت هيونداي موتورز	30 مركبة يوميا	20 ألف	2000-450	2700K	40
فورد	غليزان	2019	GICM AMC ford	25 ألف	150 ألف	---	Fiesta Ka, Kuga Transit Everest	40
ايمن للشاحنات	عين تيموشنت	2018	Emin auto JAC	10 ألف	20 ألف	450-270	Tivoli, XLV, Korando	40-15
ال فاو	مغنية	2018	ALFAW Motors faw	4 آلاف	10الاف	1000-200	Mini-Van Truck 80	40-15
مرسيدس للمركبات	تيارت	2014	شركة روبية وشركة مرسيدس	8.500	16.500	3500	Mercedes Benz, Sprinter	----

المصدر: بوعقل مصطفى، تقييم أثر مناخ ممارسة الأعمال على المناولة في مجال تصنيع السيارات في الجزائر، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد09، العدد01، 2020، ص76،77.

يظهر الجدول مختلف الشركات الأجنبية المفعلة في إطار توطين صناعة السيارات في الجزائر تبرز فيه وحدتي التصنيع رونو وفورد بقدرة إنتاج تصل الى 20 ألف و25 ألف مركبة على التوالي في حين تسجلان طاقة إنتاج قصوى تقدر بـ150 ألف مركبة لكل وحدة تصنيع بمعدل إدماج 40%، في حين تنتج صوفاك هيونداي سوزوكي مبدئيا 12 ألف 30 ألف 15 ألف على التوالي لتصل الطاقة الإنتاجية القصوى الى 100 ألف مركبة لكل وحدة تستحوذ فيها صوفاك على نسبة إدماج مقدرة بـ45-50%، هيونداي 11%، في حين نسبة إدماج سوزوكي تتراوح بين 15-60%، بالمقابل تنتج بيجو سيتروان 30 ألف مركبة إلى 75 ألف مركبة كأقصى حد بنسبة إدماج تصل إلى 40%، كيا-للشاحنات من 30 مركبة يوميا إلى 20 ألف كأقصى حد بمعدل إدماج 40%، إما وحدة التصنيع مرسيدس للمركبات تنطلق من 8500 مركبة إلى 16500 مركبة كأقصى حد، تساهم هذه الوحدات التصنيعية بطاقة توظيفية متباينة حيث توظف رونو 350 يد عاملة في حين تقدر عند بيجو سيتروان من 1000-4000 أما مرسيدس للمركبات تقوم بتشغيل 3500 يد عاملة، لقد ارتكزت الجزائر في توجهها نحو توطين صناعة السيارات على أساليب التصنيع التدريجي المتعلقة بنموذج سيارات مفككة بالكامل أو سيارات مركبة بالكامل ،الأمر الذي تعرض لحملة واسعة من الانتقادات مفادها أن وحدات التصنيع المؤسسة لا تمثل سوى وحدات تجميع وتركيب أجزاء يتم استيرادها جاهزة من الخارج، وهو ما لم يسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التطور في هذا المجال وبالتالي حصر قدرات هذا النمط لأن يكون

[1]: وسيلة بوراس، الاندماج في سلسلة القيمة العالمية لانتاج السيارات في الجزائر والمغرب، مجلة الابتكار والتنمية الصناعية، المجلد05، العدد01، 2022، ص29،30.

أحد أهم البدائل التنموية ومدخل للتنويع الاقتصادي في الجزائر، على ضوء تعميق هذه الواردات للعجز في الميزان التجاري من جهةوتنامي تدهور مناخ ممارسة الأعمال لا سيما ما تعلق بترتيبات بدء النشاط، الحصول على التمويل، الضغط الضريبي وغيرها من العوامل التي تكبح نمو واستدامة هذه المؤسسات من جهة أخرى، بملاحظة الشكل التالي:

الشكل رقم4-31: تطور حجم مبيعات السيارات في الجزائر للفترة الممتدة 2018-2023.

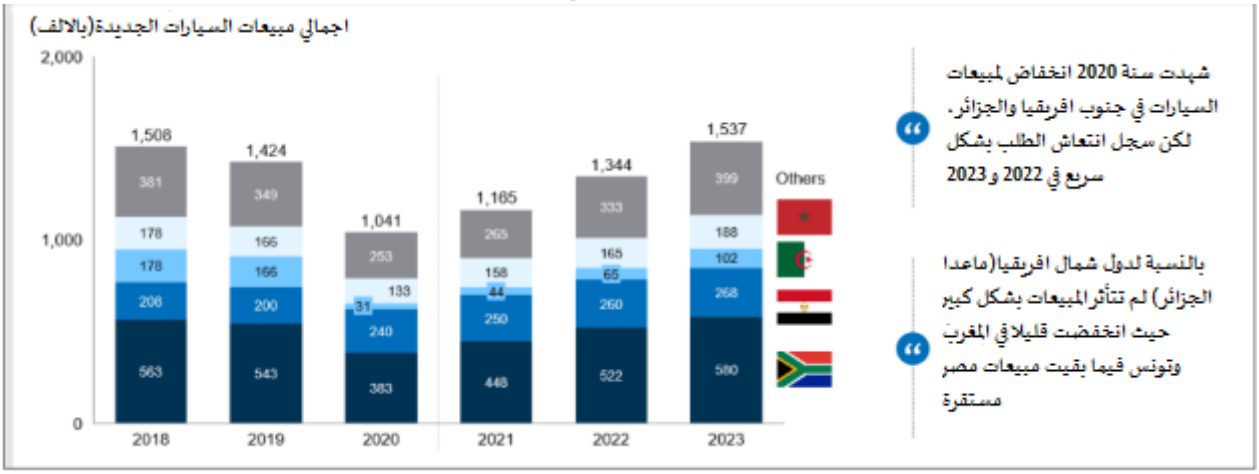

Source : Japan International Cooperation Agency(JICA), Study for the promotion of the African automotive industry - Post-COVID 19 supply chain and mobility reform -2022, p23.

يظهر الشكل حجم مبيعات السيارات للجزائر والتي تصنف مع الدول الأربع الأولى افريقيا في حيازة سوق للسيارات بمعدل سنوي مركب بنسبة 2.9% للفترة 2018-2023 تظهر هذه المعطيات أن الجزائر لا تنشط ضمن سلاسل القيمة العالمية لصناعة السيارات كمورد وإنما كمستهلك حيث أنها تأتي بعد جنوب إفريقيا كثاني سوق للسيارات والشاحنات في إفريقيا بمتوسط 350 ألف عربة جديدة مستوردة سنويا[1]، لكن بفعل استحواذ الجزائر على جزء من المشاريع الصينية المسطرة في المنطقة العربية حيث تستثمر شركة (Doublestar تشينغداو، الصين)في أم البواقي في قطاع المطاط في مشروع صناعي (بتكلفة استثمارية تقديرية 249.2 مليون دولار وسيساهم في توفير نحو 1422 وظيفة)، كما تخطط شركة Doublestar الدولية هونغ كونغ وهي شركة تابعة لشركة Doublestar تشينغداو الصينية لتصنيع الإطارات لبناء مصنع جديد في الجزائر كجزء من مشروع مشترك مع الشركة المحلية Sarl El Hadj Larbi Pneumatiques بطاقة إنتاجية سنوية تقدر بمليوني وحدة لإطارات الشاحنات والحافلات و5 ملايين وحدة لإطارات سيارات الركاب وباستثمار مشترك بين الشركتين يقدر بقيمة 226.5 مليون يورو[2]، تغيرت التوجهات الأخيرة للاقتصاد الجزائري خاصة بعد الانخفاضات التي شهدتها أرصدة الاحتياطي من العملة الصعبة نحو ضرورة تحسين السياسات الإنتاجية من خلال استحداث وحدات تركيب لتقليص الواردات من السيارات المصنعة نهائيا ودعم مركبات التصنيع المحلية لسد احتياجات الطلب الوطني والتوجه نحو التصدير الإقليمي نحو إفريقيا من خلال سلاسل القيمة الإقليمية ضمن منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا.

في سنة 2021 بلغت قيمة صناعة السيارات في أفريقيا 30.44 مليار دولار ومن المتوقع أن تنمو إلى 42.06 مليار دولار بحلول سنة 2027 أي بزيادة قدرها 40% تقريبًا في القيمة في جميع أنحاء القارة بمتوسط طلب سنوي يقدر ب 2.4 مليون سيارة و300 ألف مركبة تجارية[3]، حيث يتم تلبية هذا الطلب الإقليمي الذي يرتفع بسبب الزيادة في الدخل المتاح على مستوى القارة والنمو القوي للطبقة المتوسطة والتوسع الحضري السريع بشكل أساسي عن طريق واردات السيارات، إلا أن الإنتاج المحلي يشهد نمواً بمعدل 7% سنوياً في المتوسط، كما يصدر الإنتاج الإقليمي عبر الجزائر ومصر والمغرب وجنوب أفريقيا حوالي 56% من خارج أفريقيا مما يزيد من توفر فرص قوية لتلبية الطلب المحلي من الإنتاج الإقليمي لصناعة السيارات، في هذا الخصوص تؤكد الرابطة الإفريقية لمصنعي السيارات والعديد من الشركات الأجنبية التي وسعت أعمالها في القارة الإفريقية على توحيد الرؤيا الإستراتيجية لاستغلال الفرص المتاحة في قطاع صناعة

[1]: اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مؤهلات سلاسل القيمة الإقليمية في شمال إفريقيا، التشخيص القطاعي، 2018، ص75.

[2]: تقرير مناخ الاستثمار للدول العربية، 2020، ص10.

[3]: world economic forum, AfCFTA: A New Era for Global Business and Investment in Africa, 2023, p09.

السيارات بموجب اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية حيث نجحت شركة فولكس فاغن في تحقيق تجميع محلي لشراكاتها يضم كينيا وفرعي روندا وغانا بهدف خلق خط إنتاج لسيارات جديدة وحديثة لتلبية الطلب المحلي والابتعاد عن السيارات المستعملة المستوردة، في نفس الوقت تتصدر مصر المغرب وجنوب إفريقيا الصادرات الإفريقية بنسبة 80% في قطاع السيارات إضافة إلى بروز الجزائر كفاعل مستقبلي واعد في نمو وتطوير هذه الصناعة مما يؤهل دول منطقة شمال إفريقيا إلى خلق بيئة استثمارية تنافسية إقليمية قادة على استقطاب المشروعات وتوطين العلامات التجارية الواعدة في هذا المجال بسبب امتلاكها للمقومات الأساسية لتكون مركز للتصنيع الإقليمي لصناعة السيارات لتلبية الطلبين المحلي والإقليمي وبفعل قربها من أسواق الدول الأوروبية قد يصل ذلك إلى المساهمة في تلبية الطلب العالمي.

ثانيا: التوزيع التجاري لمدخلات سلسلة صناعة السيارات: تماشياً مع تعقيد سلسلة القيمة للسيارات هناك مجموعة واسعة من العوامل التي تحدد الموقع وخيارات المصادر للشركات والبلدان النامية على حد سواء للتمكن من ضبط تموقعها في سلسلة القيمة بالشكل الذي يضمن فعاليتها وتنافسيتها وتحقيق قيمة مضافة عالية من الاندماج فيها، ذلك أنه توجد بلدان في إفريقيا تسعى للتماشي مع الصناعات الخاصة بالسيارات إلا أنها تبقى محصورة في المتطلبات التكنولوجية اللازمة لهذه الصناعة ويختلف اكتسابها من بلد إلى آخر وبتحليل الصادرات البينية لمدخلات المستويات لسلسلة توريد السيارات كما يظهر في الشكل الموالي:

الشكل رقم4-32: تداول المدخلات الخاصة بسلسلة قيمة السيارات في افريقيا لفترة 2018-2020.

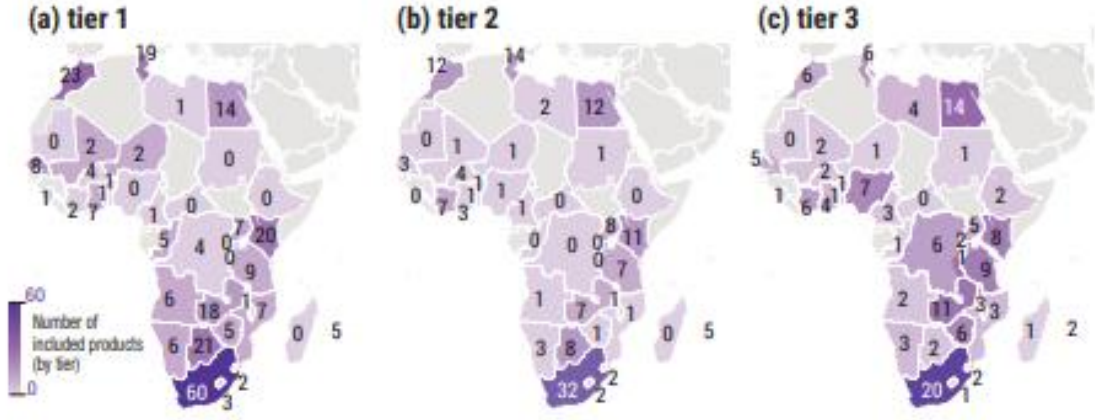

Source : UNCTAD, The Potential of Africa to Capture Technology-Intensive Global Supply Chains, Economic Development in Africa Report 2023, p91.

تظهر معطيات الشكل الصادرات البينية الافريقية لمنتجات صناعة السيارات بقيمة100000 دولار بين عامي 2018-2020 تهيمن فيها الصادرات لجنوب افريقيا بنسبة 75% في المستوى الأول من سلسلة توريد السيارات، أما في المستوى الثاني صدرت 30 دولة افريقية منتجا واحدا على الأقل، في حين صدرت 36 بلدا منتجا واحدا على الأقل في المستوى الثالث، لذا فمن خلال تحديد الفرص الممكنة لتنويع الصادرات البينية الافريقية عبر الاستثمار المستهدف في القدرات التصنيعية يمكن سد الفجوات في سلسلة التوريد الاقليمية في افريقيا. فأوغندا التي تصدر8 منتجات في المستوى 02 يمكنها التنويع الى 25 منتج نظرا لان منتجات هذا المستوى تتطلب قدرات مماثلة يمكن تحقيقها عبر تعزيز القدرات الحالية ، أما في غانا تقدر ايرادات سوق ما بعد البيع بين500 الى 575 مليون دولار سنويا يمثل توريد قطع الغيار لا سيما الإطارات والبطاريات ووسادات الفرامل والمرشحات حوالي 60-65 % في حين تساهم تكاليف خدمات الإصلاح بحوالي 25-30% تدار نحو 70 إلى 80%من سوق ما بعد البيع من قبل مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم غير رسمية ونظرا للقيود التي يواجهها القطاع غير الرسمي مثل محدودية الوصول إلى التمويل وارتفاع تكاليف استيراد قطع الغيار والمكونات فإن معالجة مثل هذه الحواجز يمكن أن تؤدي إلى توسع أكبر في صناعة السيارات في غانا، وبالمثل في نيجيريا تقدر قيمة سوق خدمات ما بعد البيع بمبلغ 1.5 مليار دولار (2020) وتساهم الإطارات بالجزء الأكبر منها، وحيث تعتبر كوت ديفوار أكبر مورد للمطاط الطبيعي في أفريقيا قدر الانتاج بنحو 1.1 مليون طن في عام 2021 أي بزيادة قدرها 16% عن عام 2020 في حين قدرت قدرة المعالجة في البلاد بنحو 664 ألف طن فقط لذا يمثل الاستثمار

في مواطن الضعف لتطوير معالجة المطاط سبيلا للحد من الواردات الخاصة بالاطارات من الصين بأكثر من85% [1]، وبالنظر إلى مقاعد السيارات كمثال يمكن أن توفر تقريبا جميع المدخلات اللازمة لإنتاجهافالجلود على سبيل المثال يمكن أن تُصنع في كينيا وناميبيا والنيجر، وأقمشة المنسوجات من بوتسوانا وكوت ديفوار وإسواتيني؛ البراغي والمسامير بواسطة الجزائر كوت ديفوار، مصر، كينيا، موريشيوس، المغرب؛ وبوليمرات البروبيلين من قبل بوركينا فاسو وكوت ديفوار ومصر وإسواتيني وكينيا والمغرب والنيجر ونيجيريا والسنغال، وهي أمثلة تظهر امكانية الحد الى أقصى درجة من الواردات من خارج القارة لاكتساب القيمة وتخفيض التكاليف والنجاح في احتواء الصناعة بشكل كامل وتام.

وحيث تسعى الدول الإفريقية إلى بناء صناعات خاصة بالسيارات تتميز فيها كل من مصر وكينيا والمغرب وجنوب إفريقيا بتجارب سابقة وتظهر الجزائر في المرحلة الحالية بالتزامن مع تصديقها على اتفاق التجارة الحرة القاري لإفريقيا كخطوة للاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية لصناعة السيارات، يظهر الشكل الموالي:

الشكل رقم4-33: تطور انتاج السيارات في السوق الافريقية 2000-2021.

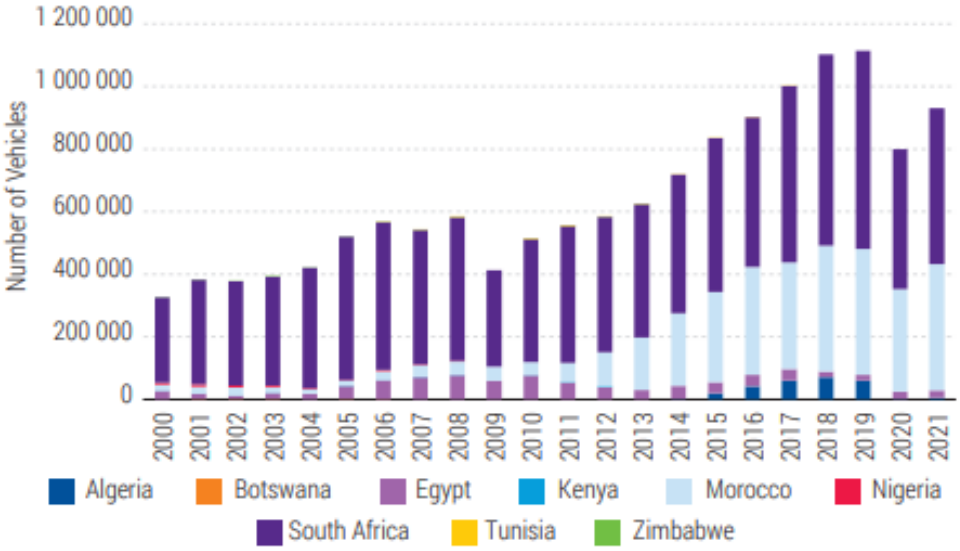

Source : UNCTAD, The Potential of Africa to Capture Technology-Intensive Global Supply Chains, Economic Development in Africa Report 2023, p83.

يظهر الشكل أن عملية انتاج السيارات في الجزائر تظهر خلال الفترة2015-2019 الا أن مستواها ضعيف مقارنة بجنوب افريقيا والمغرب اللتان تملكان مسار طويل ومتطور بشكل متزايد في الصناعة، بشكل عام ارتفع انتاج السيارات في افريقيا من328.749 وحدة في سنة 2000 الى 931.056 وحدة سنة 2021 [2]، في حين قدرت الهيئات بحوالي 8,33,015 سيارة ركاب بقيمة 1.14 مليون دولار وهو ارتفاع بنسبة 25% مقارنة بعام 2020 الا أنه يمثل قيمة منخفضة مقارنة باسيا 42.66 مليون دولا وأوروبا 16.87 مليون دولار، الأمريكيتين 22 مليون دولار، حيث تشير التوقعات الى نمو الطلب على المركبات في افريقيا ليحقق 10 مليون مركبة سنويا بحلول 2030، في نفس الوقت زاد الطلب على السيارات المستعملة التي تهيمن على بعض الأسواق الافريقية حيث استحوذت على40% من الطلب العالمي في سنة 2021 ممثلة 85 % من اجمالي أسطول المركبات في افريقيا[3]، تميزت في المرحلة الأولى بدور هامشي في سوق صناعة السيارات ففي عام 2017 استحوذت على 1%من إنتاج السيارات العالمي و 1.2% من المبيعات (بشكل أساسي لسيارات الرلئلب) حصلت ثلاث دول على الحصة الكبرى وهي: مصر والمغرب وجنوب إفريقيا وبالمثل سجلت أفريقيا عجزاً تجارياً هيكلياً متزايداً في كل قطاع من قطاعات سوق السيارات حيث تشير بيانات مركز التجارة الدولية إلى أنه في 2015-2017 ، بلغ إجمالي الصادرات من منتجات السيارات في المتوسط 4.4 مليار دولار سنويًا مقارنة بـ 11.2 مليار دولار من الواردات شكلت سيارات الركاب فيها الجزء الأكبر من هذه التدفقات التجارية بقيادة المصدرين الأساسيين في المنطقة متمثلين في جنوب

[1]: UNCTAD, The Potential of Africa to Capture Technology-Intensive Global Supply Chains, Economic Development in Africa Report 2023, p92.

[2]: international organisationof motor vehicule manufactures, see site : https://www.oica.net/.

[3]: UNCTAD, The Potential of Africa to Capture Technology-Intensive Global Supply Chains, op cit, p82.

إفريقيا والمغرب، ومن بين اللاعبين الرئيسيين الآخرين ساحل العاج ومصر وناميبيا وكينيا وتونس وباستثناء ناميبيا احتلت هذه البلدان أيضًا مكانة بارزة بين المستوردين الرئيسيين لمنتجات السيارات، كما استوردت الجزائر وإثيوبيا وغانا ونيجيريا أكثر من مليار دولار من منتجات السيارات سنويًا خلال الفترة المذكورة ، جعل السوق الإقليمية تشكل أقل من 10%من الصادرات و 2%من الواردات[1]، الأمر الذي جعل قطاع السيارات يمثل 1.2% فقط من الناتج العالمي مقابل تنامي الإنتاج في المناطق الأخرى حيث بلغ 46.7 مليونًا في آسيا والمحيط الهادئ، و 16.3 مليونًا في أوروبا و16.2 مليونًا في الأمريكتين، في حين شهدت المرحلة التالية في عام 2019 هيمنت جنوب أفريقياسوق صناعة السيارات بانتاج (631,921 وحدة) والمغرب (403,218 وحدة) على إنتاج المركبات في أفريقيا، تلها الجزائر (60,012 وحدة) ومصر (18,500 وحدة)[2]، كان مدفوعًا باستثمارات من قبل الشركات المصنعة للمعدات الأصلية من أوروبا نظير البيئة السياسية والاقتصادية الكلية المستقرة والاستثمار في البنية التحتية والإطار الوطني لدعم صناعة السيارات الا أن الانتاج في الجزائر توقف فعليا في سنة 2020 بسبب اغلاق المصانع نتيجة للوائح الجديدة من طرف الحكومة أنذاك، الا أنه في ظل تزايد احتياجات السوق الوطنية مقدرة بالطلب المحلي على المركبات ما بين 250-350 ألف وحدة سنويا صرح مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية حول افاق ابرام شراكات صينية في الجزائر لتأسيس مصانع لانتاج السيارات مع كل من جاك(لانتاج 100 ألف سيارة سنويا)، واستثمارات مع شيري بقيمة 110 ملايين دولار(لانتاج 100 ألف سيارة بحلول 2026) فيما تقدر الاستثمارات مع جيلي ب 200 مليون دولار(لانتاج 50 ألف سيارة سنويا) خاصة في ظل قانون الاستثمار الجزائري الجديد التنافسي الذي يشترط 10%من مكونات الانتاج تكون محلية الصنع اضافة الى منح امتيازات واعفاءات ضريبية للمصنعين وهو ما يدعم اندماج الجزائر في سلسلة القيمة لصناعة السيارات في افريقيا.

الفرع الثالث: افاق تكامل السوق الجزائرية لتوطين صناعة السيارات في افريقيا: يعتبر جنوب إفريقيا قاعدة لمصنعي المعدات الأصلية من آسيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وقاعدة توريد تضم أكثر من 500 مورد الذين أنتجوا ما يقرب من 350 ألف سيارة ركاب في عام 2019، كما يوجد في المغرب ومصر والجزائر وتونس ما بين 8 إلى 10 مصنعي المعدات الأصلية من الاتحاد الأوروبي وكوريا الذين أنتجوا ما يقرب من 600 ألف سيارة ركاب في عام 2019 الأمر الذي يتيح إضافة قيمة محلية تصل إلى 60% في المغرب مع استهداف السياسات الحكومية 80- 90% حتى 2024-2025 [3]، ففي ظل اتفاقية التجارة الحرة القارية لافريقيا التي تتيح رسوم استيراد تفضيلية تمنح بشكل كبير فرص تطوير سلاسل التوريد الاقليمية في صناعة السيارات بين الجزائر المغرب جنوب افريقيا نيجيريا مصر غانا وكينيا خاصة مع امتلاك معظم هذه الدول اتفاقات تجارية مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة اضافة الى كون أسواقها تجذب الاستثمارات لمصنعي المعدات الأصلية والموردين من الدرجة الأولى من اسيا، فيما يتعلق بدول شمال افريقيا تجاوزت صادرات المركبات والمكونات حجمًا قدره حوالي 4 مليارات يورو في عام 2019 ساهم فيها المغرب لوحده بتصدير قيمة 3 مليارات يورو مما يدل على كفاءة القيمة المضافة المحلية التي تصل إلى 60% من الشركات القديمة مثل Bosch وValeo وLeoni وDelphi Automotive وNexteer؛ في حين تتمتع شركات الإلكترونيات وأجهزة الاستشعار مثل TE Connectivity وMarquardt بطاقة انتاجية في مصر والمغرب وتونس والجزائر، كما قام المغرب وتونس بتصدير مكونات سيارات بقيمة 700 مليون يورو تقريبًا في عام 2019 مقابل امتلاك مصر والجزائر مصانع انتاج سيارات مفككة بالكامل التابعة لمجموعة BMW،مرسيدس بنز، ورينو، وستيلانتس، ومجموعة فولكس فاجن، بينما يمتلك المغرب مصانع ستيلانتيس ورينو إس كيه دي، وتمثل تونس مجموعة آسيوية أوسع من مصنعي المعدات الأصلية الكوريين Hyundai وSsanyong إلى مصنعي المعدات الأصلية الهنديين TATA Motors وMahindra، فيما تمثل القدرات التصديرية حسب المستويات الثلاث لسلاسل توريد صناعة السيارات حيث تمثل الواردات الافريقية للمستوى الأول سوى 4% من اجمالي الواردات في قطاع الغيار للسيارات بسبب القدرة الانتاجية المحدودة توجه بشكل رئيسي الى سوق ما بعد البيع لاصلاح وصيانة السيارات أما في المستوى الثاني فتبلغ حصة الواردات البينية 11% فيما تعد افريقيا أكبر مورد للمواد

[1] : UNCTAD, Economic Development in Africa Report 2019, op cit, p154.

[2] : African Union (2012). Decisions, resolution and declarations. Assembly of the Union. Eighteenth Ordinary Session, 29–30 January 2012, Addis Ababa. Available at https://au.int/sites/default/files/decisions/9649-assembly_au_dec_391_-_415_.

[3] : EAC international consulting, EXECUTIVE SUMMARY, AFRICA AUTOMOTIVE INDUSTRY ATTRACTIVENESS "OPPORTUNITIES FOR INTERNATIONAL AUTOMOTIVE PLAYERS", april 2021, p03.

الخام اللازمة لانتاج السيارات بنسبة 38% بفعل امتلاك القارة لحوالي 19% من احتياطات المعادن الداخلة في هذه الصناعة[1] ، وفي حين أن أوروبا هي الوجهة الرئيسية لصادرات افريقيا من المركبات بشكل رئيسي من جنوب افريقيا(9.2 مليار دولار) والمغرب(3.4 مليار دولار) تحظى فيها الشاحنات بحصة بنسبة 30% الجرارات 97% سيارات الركاب 25%، وعليه يمثل تعزيز العوامل التمكينية في اطار منطقة التجارة الافريقية فرصة لتوريد أنواع المركبات المصنعة في افريقيا نحو الأسواق الدولية عبر تقسيم بعض المراحل على الدول الافريقية على سبيل المثال:

* **نشاط تحويل المواد الخام**؛ يمكن للجزائر بالشراكة مع تونس استغلال الموارد المتاحة الخام محليا واقليميا وتحويلها مثل الألومنيوم والنحاس والمطاط في تحقيق مشاركة افريقية في سلسلة التوريد عبر بناء قدرات جديدة من خلال الاستثمار المستهدف في تصنيع أجزاء المركبات التي تدخل في صناعة السيارات، اضافة الى التعاون بشكل لوجيستي للقيام بخدمات التسويق والنقل داخل وخارج القارة لمختلف أجزاء المركبات الموجهة للتجميع وهذا اتباعا للموقع الاستاريجي المطل على البحر الأبيض المتوسط وهي فرصة كبيرة للاستفادة من تصنيع المواد الخام المتاحة وعوائد النقل الدولي لتحقيق قيمة مضافة عالية من خلال حصة سوقية كبيرة في السوق الافريقية.

* **نشاط البحث والتطوير**؛ أثبتت الشركات المحلية في مصر والمغرب نفسها كشركاء ناضجين في مجال تطوير برامج البرمجيات المدمجة والتطبيقية للحلول التي تركز على CASE، ذلك أن القوى العاملة الماهرة في مجالات البرمجيات المدمجة والتطبيقية في بلدان مثل مصر تجتذب أيضًا المراكز الخارجية التي تلبي احتياجات مشاريع البحث والتطوير العالمية للبرمجيات.

* **نشاط التجميع**؛ يمكن أن تستضيف نيجيريا التي تقع جنوب الصحراء الكبرى عملية التجميع بهيكل رسوم استيراد محفزة تتراوح بين0-10% على الوحدات المفككة مدفوعة بمصنعي المعدات الأصلية من آسيا (نيسان، وهوندا، وهيونداي، وكيا) والاتحاد الأوروبي (Stellantis) والولايات المتحدة (Ford) مع امتلاك مستويات لتوطين الصناعة بنسبة 20%، غانا الواقعة على الساحل الغربي هي الأخرى تستطيع تجميع مصنعي المعدات الأصلية من خلال مجموعة فولكس فاجن في تركيب سيارات الهاتشباك وسيارات الدفع الرباعي في مصنعها بقدرة سنوية تبلغ 5 آلاف وحدة في النصف الأول من عام 2020 (مع خطط لزيادة السعة إلى 20-30 ألف وحدة)مع احتمال تشغيل مصانع نيسان وتويوتا وسوزوكي الجديدة ، في الشرق يوجد في كينيا ثلاثة شركات محلية لتجميع المركبات بينما تنتج مجموعة فولكس فاجن سيارات الهاتشباك منذ عام 2019يقتصر مستوى توطين صناعة سيارات الركاب حاليًا على 15-20%.

على ضوء ذلك تتيح الفرص الاستراتيجية للجزائر اقامة الشراكة الاقليمية في ظل منطقة التجارة الحرة الاقرية لافريقيا على المدى المتوسط والطويل الاستفادة من نظام التصنيع في اطار سلاسل التوريد الاقليمية عبر استغلال الميزة التفاضلية المتاحة في اطار الاتفاقيات التجارية مع الأسواق الخارجية لتعزيز اكتساب التكنولوجيا وتطوير البحث والابتكار لتحقيق التكامل الاقليمي الصناعي القادر على منحها قيمة مضافة عالية لأنشطتها التصنيعية، الا أن ذلك يتطلب:

أولا: تطوير صناعة السيارات في الجزائر: يتوجب على سياسات التخطيط لتطوير عملية التصنيع تعزيز قدراتها في مرتكزات أساسية تجعلها تصل إلى الأهداف المسطرة والتي يكون أساسها الحصول على منتجات ذات قابلية للتصدير في الأسواق الإقليمية والدولية، من خلال[2] :

1. تحديث السياسات الصناعية ؛ تعزيز الجهود الحكومية لتطوير البنية الصناعية لترويج النمو المبني على الإنتاجية عبر:

-السياسة الصناعية الأفقية: وهي تركز على اللبنات الأساسية للاقتصاد الوطني كالتعليم والصحة والبنية التحتية ونفقات البحث والتطوير فعلى الرغم من أن هذه المجالات توفر فرصا جذابة للمستثمرين من القطاع الخاص إلا أن القطاع العام يلعب دورا مهما في توفيرها على نطاق واسع.

-السياسة الصناعية العمودية: تكون السياسات الصناعية المحلية انتقائية عندما تعطي الأولوية لصناعات أو نشاطات معينة على الصعيد الوطني.

[1] : UNCTAD, Economic Development in Africa Report 2023, op cit, p90.

[2]: سميحة جديدي، مرتكزات التنمية الصناعية ، مرجع سبق ذكره، ص151

-السياسات الصناعية الموجهة للانضمام لسلاسل القيمة : وهي تتجاوز التركيز المحلي إلى استخدام الروابط الإقليمية التي تؤثر على موقع البلد في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية ويشمل هذا النوع من سياسات على مجموع التدابير التقليدية خصوصا تنظيم التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف المستخدم في سياسات الإحلال للواردات وتشجيع الصادرات، إلا أنها تركز أكثر على تقاطع الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية والعالمية وتأخذ بالاعتبار قوة الشركات الرائدة والموردين العالميين وتستجيب لضغوط المنظمات غير الحكومية.

تمثل سلاسل التخصص الرأسي التي يتم فيها تجزئة سلسلة القيمة بحيث تتخصص الشركات بصورة متزايدة في الأنشطة الأساسية وتتعهد بالأنشطة غير الأساسية لمصادر خارجية وهو ما يؤدي إلى تجزؤ عملية الإنتاج إلى عدد كبير من العمليات الفرعية ويمكن القيام بهذه الأنشطة بصورة متزامنة وليس هناك الحاجة للقيام بجميع المراحل في نفس الموقع وبالتالي فهي أكثر ملائمة للتجزؤ العالمي، فكلما زاد عدد مراحل سلسلة القيمة كلما زاد احتمال التخصص الرأسي ويحدث هذا في الصناعات التحويلية حيث يتم تجميع المنتجات النهائية باستخدام مجموعة من المكونات وبالنظر إلى أن جزءا كبيرا من القدرات غير الأساسية يتم نقله للخارج فان السياسات التي تتناول تعزيز سلاسل القيمة المتخصصة رأسيا تتصل أساسا بالسياسة التجارية، مثل إزالة الحصص والتعريفات الجمركية على الواردات تقديم حوافز لتشجيع الصادرات، التخلص من البيروقراطية عند الحدود، مع استكمال إجراءات تيسير التجارة بسياسات إنشاء الهياكل الأساسية للبنية التحتية مثل الموانئ والمطارات والوصول الفعال لشبكة الانترنت وتطوير المناطق الاقتصادية الخاصة مع ما توفره من حوافز للمستثمرين، كما يوجد سياسات لتشجيع الارتقاء في هذه السلاسل بهدف التواجد في الشرائح الأكثر عائدا في السلسلة ويتم هذا على مستوى الشركة بإتباع مسار الارتقاء عبر مراحله الأربعة(من العملية إلى المنتج ثم الوظيفة وانتهاء بالسلسلة القطاعية) وقد ظهر هذا المسار في الاقتصاديات الآسيوية التي نجحت أولا في دخول سلسلة القيمة من خلال تجميع تصاميم الشركات الرائدة ومع تحسن كفاءتها وزيادة القدرات انتقلت من التجميع إلى التصنيع وإدماج نسبة أكبر من المكونات المحلية الصنع وتطورت قدرات الشركة بما يسمح بتطوير المنتجات والتصاميم الخاصة بها، ولعل فترة تمكن بعضها من إحراز الارتقاء الوظيفي وذلك بخلق العلامة التجارية الخاصة بها أو الحصول على العلامة التجارية لشركة دولية معروفة، وأخيرا بإتقان المهارات المطلوبة في سلاسل منافسة تنتقل الشركة إلى سلسلة جديدة، ومسار الارتقاء هذا عادة ما يتم تعزيزه بدعم من الحكومة ويشمل الدعم تعزيز النظم الوطنية للابتكار ذات الصلة بالقطاع وتنمية الموارد البشرية والحوافز المالية لتشجيع البحث والتطوير والابتكار[1]، تساعد عملية رسم السياسات الصناعة المناسبة للجزائر في الدخول في القطاعات والأنشطة التي تتميز بالديناميكية وتوفر فرصا للاكتساب التكنولوجي كما أن التحكم في بيئة الأعمال وتطويرها في ظل التغيرات العالمية وتسارع الابتكارات يسهم في تخفيف المشروطية .

2. تطوير القدرات التكنولوجية والابتكار؛ تؤكد أدبيات نظم التكنولوجيا على أهمية ودور التكنولوجيا والابتكار في التنمية حيث يمكن للجزائر تنمية القدرات التكنولوجية من خلال اكتساب وتكييف التكنولوجيا التي تم إبداعها عبر استفادة الشركات المحلية من التكنولوجيا التي تستخدمها الشركات الأجنبية في تحسين بيئة الأعمال المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر ، كما يمكن الاستفادة من التطور التكنولوجي للتحول تدريجيا إلى المشاركة الفعالة في سلاسل القيمة من خلال إضافة قيمة حقيقة على المدخلات الوسيطية ذلك أن الانتقال التكنولوجي عبر شركات متعدد الجنسيات جعله متاحا للدول، وباعتبار الابتكار يمثل " القدرة على تطوير المنتجات أو عمليات جديدة أو أشكال تنظيمية " تمثل تطوير مهارات الشركات المحلية في عمليات تصميم منتجات والإنتاج محركا رئيسيا لإحداث تغير هيكلي بالإضافة إلى الابتكارات في العمليات التي تعد ضرورية لتعزيز قدرة المؤسسات الجزائرية على المنافسة.

3. اعتماد إستراتيجية خاصة بمنطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا؛ يعتمد نجاح اندماج الجزائر في سلاسل القيمة الإقليمية لإفريقيا بوضع سياسات واستراتيجيات صناعية خاصة فيها متعلقة بتبسيط إجراءات النقل وتطوير الخدمات اللوجيستية ذلك أن لها دور مهم في تطوير سلاسل القيمة من خلال التركيز على خفض تكاليف التجارة بتحقيق التقدم في النقل والخدمات نتيجة ارتباط حركة السلع بهما من ناحية أخرى تتعلق عملية خفض تكاليف النقل والتخزين بكفاءة القيام بها محليا وإقليميا ودوليا، كما يساهم ذلك في إعطاء دفع

[1]: سميحة جديدي، السياسات الصناعية الحديثة: تعزيز الميزة النسبية الديناميكية كمدخل للارتقاء في سلاسل القيمة العالمية مع الاشارة الى تجربة الصين، ضمن ملتقى دولي حول: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، 02-03 ديسمبر 2019، ص 283.

للتصنيع وتحسين مستويات الإنتاجية لمواكبة نمو الاستهلاك في القارة ويتم ذلك من خلال الاستثمار في البحث والتطوير للحصول على مدخلات عالية الجودة للعملية الإنتاجية[1].

4. تطوير مهارات القوة العاملة؛ يعرف تطوير مهارات القوة العاملة بأنها" العملية التي يتم من خلالها تحويل رأس المال البشري الى مصدر للميزة التنافسية للشركات والصناعات" لذا لا يمكن للجزائر الاستمرار في المنافسة على الأنشطة التي تعتمد على اليد العاملة غير الماهرة بل ينبغي لها الاهتمام برأس المال البشري وتنميته للحصول على فرص الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي ، من خلال التركيز على تطوير اليد العاملة بالمهارات كثيفة التكنولوجيا من خلال تطوير الجوانب التقنية المتعلقة بالصناعات المرتبطة بصناعة الالكترونيات والسيارات مثلا يتم ذلك عن طريق انشاء نظم وطنية للابتكار والتطوير في معاهد ومؤسسات بحوث تتخص بشكل أساسي في هذه المجالات.

ثانيا: دعم الشراكة بين القطاع العام والخاص للاندماج في صناعة السيارات؛ يتطلب الاندماج في سلاسل القيمة لصناعة السيارات تنسيق السياسات بين شركات القطاع الخاص الجزائرية ومساهمة القطاع العام بالتكامل معها في اكتساب حصص سوقية معتبرة وتساعد على تمركز الشركات المحلية في الأنشطة الإنتاجية عالية القيمة المضافة لصناعة السيارات إضافة إلى استغلال الميزة النسبية المتعلقة بهذه الصناعة المتعلقة بتطوير الصناعات التحويلية للمواد المعدنية الداخلة في صناعة أجزاء السيارة، ذلك أن هناك امكانات اقليمية متاحة لتمويل المستثمرين في قطاع صناعة السيارات بسبب اعتمادها على التصنيع كثيف المعرفة مما يساهم في تحسين البيئة الاستثمارية على وجه التحديد، في هذا الشأن يعمل بنك التصدير والاستيراد الأفريقي (Afreximbank) والرابطة الأفريقية لمصنعي السيارات (AAAM) معًا لدعم الصناعة من خلال المساعدة في مواءمة معايير صناعة السيارات وتطوير برنامج تدريبي مركّز للقطاعين العام والخاص وتوفير التمويل للجهات الفاعلة في الصناعة عبر سلسلة القيمة بالإضافة إلى ذلك خصص Afreximbank مليار دولار لدعم الصناعة من خلال التمويل وإقامة الشراكات[2].

ثالثا: تشجيع الانتاج العنقودي المرتبط بانشاء المناطق المتخصصة في مراحل صناعة السيارات؛ يمكن للشركات الجزائرية المهتمة بتعزيز استثماراتها في صناعة السيارات في افريقيا اعتماد الانتاج العنقودي التشاركي مع الدول المجاورة عبر اقامة مناطق اقتصادية خاصة لاستهداف تطوير الصناعة في الأجزاء الأثقل والمخصصة لطراز معين من السيارات مثل المحركات، المقاعد، ناقل الحركة وغيرها من الأجزاء الداخلية للسيارة، أو من خلال انتاج المكونات خفيفة الوزن والأقل تعقيدا التي تتميز بكثافة العمالة للاستفادة من وفرات الحجم وانخفاض التكاليف مثل: الاطارات، البطاريات، الأسلاك...الخ،في هذا الشأن يعزز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف اقامة المجمعات الصناعية الاقليمية لبناء سلاسل توريد في أجزاء المركبات تحد من سيطرت الواردات الخارجية للصين والهند في المنطقة وترفع من تنافسية الصناعة اقليميا.

رابعا: العمل في المدى الطويل على إتاحة فرص سوقية في أنواع مختلفة لصناعة المركبات؛ تعتبر الطاقة البشرية التي تحوزها القارة مجالا لتنمية الطلب الإقليمي على مختلف أنواع مركبات النقل، ففي ظل تتمتع القارة الأفريقية بثروة كبيرة من الموارد الطبيعية التي تعتبر مواد خام حيوية للمركبات التي تعمل بأنواع جديدة من الطاقة إضافة إلى حيازة العديد الأسواق الإقليمية لخاصية شراء مواد مثل النحاس والبلاتين والكوبالت والبوكسايت والليثيوم المستخدمة ضمن الصناعات الطاقوية الجديدة كما أن الطلب الحالي والمستقبلي يشير إلى فرص سوقية جديدة في السيارات الكهربائية حيث يمكن أن تكون المنطقة مجالا لإقامة شركات محلية عالمية لتعزيز التنقل المستدام وتسخير الطاقة المتجددة حيث تشكل السيارات الكهربائية أقل من 1% من المبيعات في جنوب أفريقيا كما توجد مشاريع تجريبية للمركبات المستدامة في رواندا ومصر وجنوب أفريقيا هذا وقد ظهرت شركات ناشئة في مجال التنقل الإلكتروني في جميع أنحاء العالم[3] ، هناك أيضًا فرص سوقية ضخمة للدراجات النارية في أفريقيا (خاصة في غرب وشرق وشمال أفريقيا)، مع إمكانية زيادة المدخلات المنتجة محليًا والإنتاج

[1]: هندة خذيري، بلقاسم تويزة، منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية كآلية لاندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية وافاقها في ظل جائحة كوفيد-19، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد06، العدد01، 2022، ص447،446.

[2]: Oramah, Benedict, "Afreximbank in the Era of the AfCFTA Authors", Journal of African Trade, 17 December 2021: https://www.atlantis-press.com/journals/jat/125966586.

[3]: Signé, Landry, "US Trade and Investment in Africa", Brookings, 28 July 2021: https://www.brookings.edu/testimonies/ us-trade-and-investment-in-https:/

المحلي حيث تشمل الفرصة أيضًا لأن تصبح الدراجات النارية الكهربائية ذات عجلتين أكثر فاعلية نظرًا لأن تكنولوجيا الدراجات النارية الكهربائية أبسط مما هي عليه بالنسبة للسيارات الكهربائية.

المطلب الرابع: تطوير القطاع الصيدلاني الجزائري لتلبية الطلب الإقليمي الإفريقي.

تفرض السوق الدولية منافسة شديدة في صناعة المنتجات الصيدلانية خاصة بعد الأزمة العالمية المتعلقة بانتشار فيروس كورونا وما اتبعه من انعكاسات سلبية برزت في ضعف تلبية الطلب العالمي من الأدوية واللقاحات الأمر الذي جعل من تطوير القطاع الصيدلاني أولوية كونه ميدان نشاط استراتيجي ومصدر هام لتحقيق قيمة مضافة عالية من خلال التصدير في الأسواق الخارجية الإقليمية والدولية، على ضوء ذلك يمثل تطوير وتحسين المزايا التنافسية لصناعة المنتجات الصيدلانية الجزائرية عبر التخطيط لتشكيل قاعدة صناعية مكونة من مجموعة من الوحدات الإنتاجية الوطنية تهدف منها لتحقيق التغطية للسوق المحلية من المنتجات الصيدلانية وفرصة متاحة لتعزيز التجارة في السوق الإقليمية الإفريقية عبر تلبية الطلب الإقليمي من هذه الصناعة بالجودة المطلوبة وبالشكل الذي يعزز تنويع التجارة خارج المحروقات كما ويعتد بهذه الصناعة لاستقطاب الاستثمارات الواعدة في المجالات البحثية والمعرفية للاندماج في سوق الصيدلانية العالمية.

الفرع الأول: واقع تجارة المنتجات الصيدلانية بين الجزائر والدول الافريقية: تسعى الجزائر إلى تطوير إمكاناتها الإنتاجية في القطاع الصيدلاني لتغطية الطلب المحلي في السوق الوطنية والانفتاح على الأسواق الإقليمية الإفريقية كون الصناعة الصيدلانية من أهم الصناعات الواعدة في إفريقيا خاصة في ظل قيام منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا، فحيث يشمل القطاع الصيدلاني التجارة في المنتجات الدوائية والمعدات الطبية والمواد الشبه صيدلانية تعمد الجزائر إلى ترقية وتطوير قدراتها الصناعية ورفع تنافسيتها الإقليمية عبر تشجيع الاستثمار في هذه الصناعة بهدف تنمية الصادرات الإقليمية لمنتجات عالية القيمة المضافة وتقليص حجم فاتورة الأدوية المستوردة .

أولا: ديناميكية سوق المنتجات الصيدلانية في الجزائر: عرفت الصناعة الصيدلانية الوطنية نموا بأكثر من 30% خلال 2020 و 2021 من خلال زيادة التغطية للاحتياجات المحلية من نسبة 52% سنة 2019 إلى 70% في سنة 2022 وذلك إتباعا للتطلعات الاقتصادية للقطاع الصيدلاني التي ترمي إلى تخفيض التكاليف التي يستنزفها قطاع الأدوية والمقدرة ب 2.5 مليار دولار سنويا من خزينة الدولة بسبب ضعف الانتاج الوطني في تغطية الطلب السوقي المحلي، وفي اطار السعي لتطوير النسيج الصناعي في المجال الصحي خاصة بتزامن ذلك مع الاندماج والتكامل التجاري الإقليمي في السوق الإفريقية تتبع الجزائر استراتيجية تشمل توطين الصناعة وانتاج الأدوية الهامة لخفض فاتورة الاستيراد والتي سجلت تراجعا بقيمة 800 مليون دولار سنة 2023 مدفوعة بزيادة القدرة الانتاجية الدوائية للمؤسسات المحلية التي ارتفع عددها الى 203 مؤسسة بطاقة انتاجية تقدر ب 3.327 نوع دواء محلي من أصل 4.544 دواء مسجل في المدونة الوطنية[1].

1. الفاعلون الأساسيون في سوق المنتجات الصيدلانية في الجزائر: تحتل الصناعة الدوائية في الجزائر مكانة سوقية مهمة نظرا الى تنافسيتها ومردوديتها الاقتصادية عالية، ذلك أن أهم المخابر الصيدلانية العالمية تبرز ضمن العشر الأوائل في السوق العالمية هي متواجدة في الجزائر سواءا من خلال الاستثمار المباشر عن طريق انشاء فروع أو من خلال عقود شراكة، يظهر من خلال الجدول الموالي:

[1]: الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني الجزائرية.

الجدول رقم4-10: أفضل 20 مختبرا للأدوية في الجزائر.

Q : Milliers d'UV V : Milliers de DA

	Laboratoire	Ventes 2020 (Q)	Ventes 2020 (V)	Ventes 2021 (Q)	Ventes 2021 (V)	PDM 2020 % (Q)	PDM 2020 % (V)	PDM 2021 % (Q)	PDM 2021 % (V)
1	SANOFI	100 533	61 900 569	91 268	59 230 054	11,59%	13,90%	10,24%	12,38%
2	SAIDAL	70 854	10 295 451	69 451	10 531 734	8,17%	2,31%	7,79%	2,20%
3	MERINAL	48 719	11 986 888	50 284	13 840 074	5,62%	2,69%	5,64%	2,89%
4	BIOPHARM	40 721	14 816 278	45 715	16 823 327	4,69%	3,33%	5,13%	3,52%
5	EL KENDI	46 334	33 908 488	45 353	34 227 157	5,34%	7,61%	5,09%	7,16%
6	HIKMA PHARMA	32 015	19 069 249	41 169	26 066 685	3,69%	4,28%	4,62%	5,45%
7	PHARMALLIANCE	40 295	14 282 771	39 191	15 204 564	4,65%	3,21%	4,40%	3,18%
8	GLAXOSMI-THKLINE	28 279	13 067 085	31 133	14 185 492	3,26%	2,93%	3,49%	2,97%
9	BIOGALENIC	26 966	8 605 458	30 924	9 999 632	3,11%	1,93%	3,47%	2,09%
10	NOVO NORDISK	23 340	34 343 467	23 856	40 813 631	2,69%	7,71%	2,68%	8,53%
11	MERCK SERONO	18 571	7 772 999	22 519	9 788 150	2,14%	1,75%	2,53%	2,05%
12	**BIOCARE**	**19 888**	**6 676 133**	**22 080**	**8 764 022**	**2,29%**	**1,50%**	**2,48%**	**1,83%**
13	HUP PHARMA	11 993	4 059 087	21 014	7 496 611	1,38%	0,91%	2,36%	1,57%
14	INPHA-MEDIS	12 864	6 902 168	15 684	8 062 871	1,48%	1,55%	1,76%	1,69%
15	BEKER	14 778	13 067 099	15 408	14 413 634	1,70%	2,93%	1,73%	3,01%
16	PFIZER	18 725	11 472 295	13 353	7 303 696	2,16%	2,58%	1,50%	1,53%
17	SALEM	10 001	2 286 546	13 257	3 193 220	1,15%	0,51%	1,49%	0,67%
18	SOPHAL	13 081	5 358 979	12 788	5 058 788	1,51%	1,20%	1,43%	1,06%
19	FRATER RAZES	4 165	1 833 562	9 827	6 153 567	0,48%	0,41%	1,10%	1,29%
20	ISOPHARM	10 273	1 520 220	9 513	1 431 759	1,18%	0,34%	1,07%	0,30%
	Autres	274 960	162 196 899	267 706	165 680 906	31,70%	36,41%	30,03%	34,64%
	TOTAL MARCHÉ	867 353	445 421 692	891 494	478 269 376	100,00%	100,00%	100,00%	100,00%

Source : Saidal, rapport du conseil d' administration 2021, p12.

يظهر الجدول أفضل 20 مختبر للأدوية في الجزائر حيث يتصدر الترتيب مختبر SANOFI من حيث كمية المبيعات ب 91268 ألف وحدة سنة 2021 يليها مخبتر SAIDAL ب 69451 ألف وحدة الا أنهما سجلا تراجعا في نشاط المبيعات مقارنة بسنة 2020 وهذا بسبب بيع المنتجات الدوائية منخفضة القيمة والتي تدخل في البروتوكول العلاجي الخاص بفيروس كورونا اضافة الى انقطاع بعض المنتجات بسبب مشاكل انقطاع الامدادات لمدخلات الانتاج المرتبطة بتعطل السلسة اللوجيستية العالمية، بالمقابل يظهر ترتيب المختبرات الأخرى مراتب متراجعة في السوق الجزائرية للأدوية الا أن نشاط المبيعات لمعظمها في تطور وتزايد على سبيل المثال: مختبر MERINAL الذي شهدنمو لكمية المبيعات من 48719 ألف وحدة سنة 2020 الى 50284 ألف وحدة، أيضا مختبر HIKMA PHARMA بنمو من 32015 ألف وحدة ليحقق مبيعات ب 41169 ألع وحدة سنة 2021، مختبر BIOCARE شهد هو الاخر نمو لكمية المبيعات من 19888 ألف وحدة سنة 2020 ليصل الى 22080 ألف وحدة سنة 2021، يرجع تزايد كمية المبيعات لمختلف المختبرات الدوائية في السوق الجزائرية بشكل عام الى الأعراض المصاحبة لانتشار فيروس كورونا الذي رافقها تزايد الطلب على المعالجات الدوائية ونفاذ بعض أصنافها لدى صيدال وصانوفي مما ساهم في تزايد التوجهات نحو مختبرات البديلة لتغطية الطلب السوقي المتنامي، أما على الصعيد الاقليمي الافريقي يوجد في شمال وجنوب أفريقيا ما يقرب من 50 إلى 60 شركة أفريقية عبر وطنية يمكنها زيادة إجمالي إنتاجها من 8 مليارات إلى 30 مليار وحدة بحلول عام 2030، بالإضافة إلى ذلك هناك 50 إلى 60 شركة متعددة الجنسيات متوسطة المستوى من الهند، كما يمكن لأوروبا والشرق الأوسط زيادة إنتاجهما المشترك في القارة من 5 مليارات إلى 25 مليار وحدة بحلول عام 2030[1]، تعتبر مساعدة شركات الأدوية الناضجة على تنويع محافظ منتجاتها وتقنياتها من خلال مساعدة الشركات الأفريقية الرائدة على الاستثمار في خطوط إنتاج جديدة ذات تكنولوجيا عالية سبيلا لتطوير سلال التوريد

[1] : ADBG, A New Frontier for African Pharmaceutical Manufacturing Industry, 2022, p12.

للصناعة الصيدلانية ذلك أن هذا التدخل سوف يستهدف الشركات الأفريقية عبر الوطنية والشركات المتعددة الجنسيات من المستوى الثاني ولكن تركيزه الجغرافي سيقتصر على الأسواق الناضجة في شمال أفريقيا وجنوبها.

تجدر الاشارة الى أن صيدال تعتبر من الشركات الدوائية الرائدة في الصناعة الصيدلانية الجزائرية والممثل الرسمي للقطاع العمومي ذلك أنها تشهد تطور رقم أعمالها بشكل مستمر حيث يظهر مؤشر تطور حجم المبيعات نموا من سنة2019-2020 بنسبة +5.11% أي من 8680696 ألف دينار جزائري الى 9124251 ألف دينار جزائري، ثم ليستمر التطور في 2021 بزيادة بنسبة +3.31% ويحقق 9426373 ألف دينار جزائري محققة تطور في مؤشر القيمة المضافة من +3.21% الى +5.58%انفس الفترة، على أثر ذلك قدر اجمالي مبيعات الوحدات التجارية لصيدال ب 9726051 ألف دينار جزائري حققت منها الوحدة التجارية وسط لصيدال نسبة مبيعات تقدر ب41.55% في حين حققت الوحدة التجارية الشرقية 33.15% أما الوحدة التجارية الغربية فحققت نسبة 25.29% في السوق المحلية، أما على الصعيد الاقليمي قام مجمع صيدال بتنفيذ عملية تصديرية نحو بوركينا فاسو في سنة 2021 لمنتجات PARALGAN 500 و ORAPEN 1MUI بكمية تقدر ب 83 ألف وحدة بقيمة 9662 ألف دينار جزائري [1]، كما أنها نجحت في تحقيق انتاج وتسويق محلي للقاح المضاد لكوفيد-19 CORONA VAC مما جعل الجزائر أول دولة في شمال افريقيا تنجح في انتاج هذا النوع من اللقاحات، كما تعمل بشكل مستمر على توسيع تشكيلة منتجاتها من خلال ادخال الأدوية المضادة للسرطان والتي تتطلب اتقانا تقنيا وتكنولوجيا عالية لتغطية الطلب السوقي الوطني والحد من فاتورة الاستيراد الخاصة بالأدوية، وكجزء من تنفيذ استراتيجيتها التنموية تعتزم صيدال الاستمرار في تطوير سياستها التجارية الرامية الى الريادة في مجال الأدوية الجنيسة عبر الاستغلال الأمثل للموارد والمهارات ودعم السلطات العمومية لها لتنمية الصناعة والتجارة الدوائية محليا واقليميا في اطار منطقة التجارة الحرة القترية لافريقيا. سمحت سياسة تطوير القطاع الصيدلاني التي تشرف عليها وزارة الصناعة الصيدلانية الجزائرية بتكريس عدة مشاريع خاصة في ظل الأزمة الصحية الخاصة بتفشي فيروس كورونا وما أبرزته من ضرورة تطوير الصناعة الصيدلانية الوطنية لتلبية الاحتياجات السوقية المحلية، حيث تجاوز الإنتاج الوطني للأدوية قيمة2.5 مليار أورو سنة 2021 نتيجة لتشغيل ما يقرب 60 وحدة جديدة خاصة بالقطاع الصيدلاني مكنت من تحديد الاستيراد ليقتصر على الأدوية الضرورية التي لا يمكن إنتاجها محليا إضافة إلى تحقيق قدرة إنتاجية للقاح المضاد لكوفيد-19 بكمية تزيد عن 8 مليون جرعة شهريا لتلبية الطلب الوطني وإنتاج 200 مليون جرعة سنويا لتعزيز التوجهات التصديرية نحو السوق الإفريقية من طرف وحدة صيدال بقسنطينة بشراكة مع المخابر الصينية سينوفاك[2]، زد على ذلك الاستثمارات المبرمة في إطار الشراكات الأجنبية التي تدعم الإنتاج الصيدلاني في الجزائر حيث يتم العمل على 06 مشاريع لإنتاج أدوية معالجة للسرطان بالشراكة مع المخبر الكوري CKD OTTO لتغطية الطلب على هذه الأدوية التي تشهد تذبذبات متكررة حيث مثلت وحدة الإنتاج ديموسيداس DEMOCEDES PHARMA في ولاية أم البواقي المتخصصة بإنتاج الأدوية المضادة للسرطان بنمط إنتاج كامل full process لتوفير تشكيلة تضم أدوية cytotoxique وعلاج مستهدف وعلاج هرموني وفق المعايير الدولية، بلغت تكلفة الاستثمار 80 مليون أورو تضم 4 خطوط إنتاج من أشكال الجرعات الصلبة(أقراص وكبسولات) وسائل(حقن سائلة وحقن مجففة بالتجميد) بقدرة إنتاجية سنوية متوسطة تقدر ب 60مليون وحدة في السنة بالنسبة للأقراص والكبسولات و ب 2.7 مليون وحدة في السنة بالنسبة للحقن، إضافة إلى مشروع الإنتاج المحلي للأنسولين عبر وحدة بوفاريك(البليدة) يضم وحدة متطورة لإنتاج ثلاثة أجيال من الأنسولين في إطار شراكة جزائرية دنماركية بين صيدال ومختبر نوفو نورديسك لتحقيق طاقة إنتاجية تقدر ب12 مليون قلم أنسولين معبئ سنويا في خطوة لتلبية الطلب السوقي المحلي على هذه الأدوية وإمكانية التصدير للسوق الإفريقية[3]، كما مثل الاستثمار في المؤسسة الصيدلانية بيوماست BIOMEST المقدر ب 700 مليون دج المتخصصة في إنتاج الكاشف الطبي والمواد الصيدلانية وأوساط الاستنبات الجاهزة للاستخدام الموجهة للمؤسسات الاستشفائية والمخابر من الاستثمارات الديناميكية في القطاع الصيدلاني تضم كفاءات جزائرية وتقنيات ايطالية تحقق طاقة إنتاجية تقدر ب 4.5 مليون وحدة في السنة تخضع للمعايير الدولية وهو ما يضمن جودة منتجاتها لتكون قابلة للتصدير في الأسواق الخارجية.

[1]: Saidal, rapport du conseil d' administration 2021, plusieur pages..

[2]: الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، على الرابط: https://miph.gov.dz/category/actualite/.

[3]: الموقع الرسمي للمرصد الوطني لليقظة وتوفير المواد الصيدلانية.

2. دوافع التوجه نحو تطوير القدرات الإنتاجية للقطاع الصيدلاني في الجزائر: تعتمد الصناعة الدوائية بالأساس على الرأسمال الفكري والمعرفي لذا تحرص الجزائر على ترقية صناعتها الصيدلانية للهذا القطاع من قدرات مميزة في إضافة قيمة عالية للاقتصاد الجزائر والمساهمة في إحداث تنويع في الصادرات خارج المحروقات، حيث يمكن إيجاز هذه الدوافع في:

1.2 الجزائر من الفاعلين الرئيسيين في السوق الاقليمية للصناعة الدوائية؛ حيث أنه لم يتم استغلال الطاقات الانتاجية المتاحة الا في حدود 30% فقط مقارنة بتونس والمغرب اللتان بلغتا نسبة مرتفعة تقدر بمتوسط 70%، اضافة الى أن هناك تركيز مفرط للتوسع الأفقي لمعظم الوحدات الانتاجية في انتاج السلع النهائية واهمال التوسع العمودي الخاص بانتاج المواد الأولية والنصف المصنعة[1]، وباعتبار السوق الجزائرية من الأسولق الواعدة في افريقيا يمثل تركيز التطوير والتنمية في القدرات الانتاجية عالية القيمة سبيلا لاكتساب حصة سوقية معتبرة، يظهر الشكل التالي:

الشكل رقم4-34: مساهمة الجزائر في نمو السوق الافريقية لصناعة الأدوية.

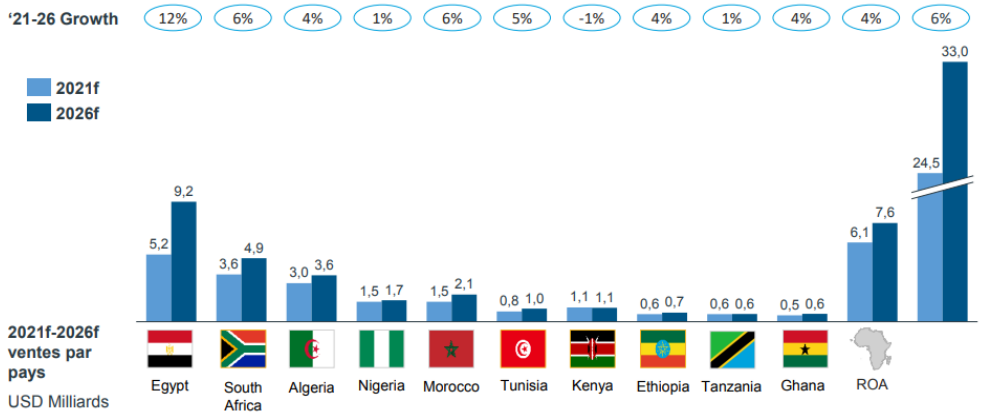

Source : IQVIA, Dynamique du marché du médicament en Algérie, 28 juin 2022, p05.

يظهر الشكل معظم الفاعليين الرئيسين في نمو السوق الصناعة الدوائية في افريقيا حيث تبرز قدرة الجزائر على المساهمة في نمو المبيعات من المنتجات الخاصة بالصناعة الصيدلانية للفترة الممتدة من 2021-2026 من 3 مليار دولار أمريكي الى 3.6 مليار دولار أمريكي، بالمقابل تساهم مصر بنمو المبيعات من 5.2 مليار دولار الى 9.2 مليار دولار أما جنوب افريقيا فتساهم ب 3.6 مليار دولار في سنة 2021 ليتوقع نمو مبيعاتها في 2026 لتصل الى 4.9 مليار دولار، تساهم هذه الدول الثلاثة الكبرى بتحقيق نمو سنوي بنسبة4% للجزائر و 12% لمصر و 6% لكل من المغرب وجنوب افريقيا مما يدفع الطلب السوقي على المنتجات الصيدلانية للنمو من 24.5 مليار دولار الى 33 مليار دولار أمريكي في سنة 2026، في حين تساهم الدول الأخرى (نيجيريا، تونس، كينيا، اثيوبيا، تانزانيا، غانا) بنمو بنسبة +4% تدفع الطلب السوقي الى النمو من 6.1 مليار دولار الى 7.6 مليار دولار في سنة 2026.

2.2تنويع الصادرات الجزائرية الموجهة للسوق الاقليمية الافريقية؛ تعتبر إفريقيا سوق واعد للمنتجات الصيدلانية من الممكن تحقيق نمو مرتفع فيه، حيث قدرت الإيرادات في قطاع الرعاية الصحية ب 664.20 مليار دولار أمريكي في عام 2022 بتوقعات لهدل نمو سنوي (CAGR 2022-2025) بنسبة 17.04%، مما يؤدي إلى حجم سوق متوقع يبلغ 1,065مليار دولار أمريكي بحلول عام 2025 في قطاع الرعاية الصحية ومن المتوقع أن يصل عدد المستخدمين إلى 137.1 مليون مستخدم بحلول سنة 2025 [2]، كما قفزت قيمة صناعة الأدوية في أفريقيا إلى 28.56 مليار دولار أمريكي في عام 2017 من 5.5 مليار دولار أمريكي فقط في 2007، ويستمر هذا النمو بوتيرة سريعة في توقع أن تبلغ قيمة السوق ما بين 56 مليار دولار أمريكي إلى 70 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2030 [3]، وهذا يمثل فرصة للاقتصاد الجزائري والمجمعات الصناعية للأدوية التي تبحث عن منافذ تصديرية جديدة للنمو واتاحة الوصول إلى الأدوية التي لم تكن متوفرة من قبل في القارة، يظهر الشكل الموالي:

[1]: مداح عرايبي الحاج، تنافسية الصناعات الصيدلانية في دول شمال افريقيا، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد09، 2013، ص28.

[2]: insights10, Africa pharmaceutical market analysis, on site: https://www.insights10.com/report/africa-pharmaceutical-market-analysis/.

[3]: gold stein market intelligence, African pharmaceutical market outlook/2023 edition, available: https://www.goldsteinresearch.com/report/africa-pharmaceutical-industry-market-size-forecast.

الشكل رقم4-35: نمو السوق الجزائرية مدفوع بالصناعة الصيدلانية.

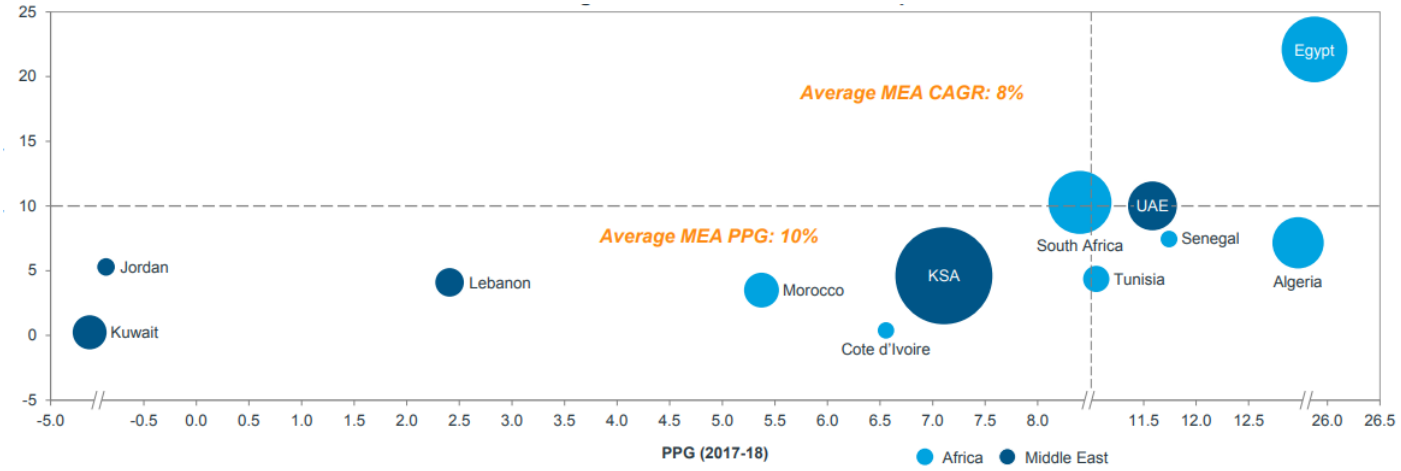

Source : IQVIA, Middle East & Africa Pharmaceutical Market Insights,Thirteenth Edition, Report Release Date: June 2019 Analytical Timeframe: MAT Dec 2018, p23.

يظهر الشكل نمو منطقة الشرق الأوسط وافريقيا مدفوعا بالصناعة الصيدلانية من طرف السعودية والامارات بشكل محدد في منطقة الشرق الأوسط، أما في افريقيا فهو مدفوع بالجزائر ومصر وجنوب افريقيا بمعدل نمو سنوي يزيد على10% ، ذلك أن الجزائر نجحت في بناء صناعتها الدوائية ببلوغ قيمة سوقية بأكثر من 2.5 مليار دولار أمريكي وبمعدل نمو قدره 13% في سنة 2018 ترتبط 80 % منها بالأدوية الجنيسة، وبفضل استثمارات الدولة واستثمارات المتعاملين الخواص التي قدرت إجمالا بـ1.750 مليار دولار تجسدت منها 81 مصنع إنتاج للأدوية في الجزائر من ضمن 149 مصنع صيدلاني مقابل عدد المصانع 46 مصنع أما في تونس 31 مصنع[1]، لذا تتيح صناعة الأدوية الأفريقية فرصًا كبيرة للنمو مدفوعة بعوامل مثل النمو السكاني والتحضر وزيادة الطلب على خدمات الرعاية الصحية ومن المتوقع أن يصل عدد سكان القارة إلى 2.5 مليار نسمة بحلول عام 2050 مما يوفر فرصًا كبيرة للاستثمار والنمو في ظل سوق تنافسي بشكل متزايد بسبب تزايد عدد شركات الأدوية التي تستثمر في المنطقة.

3.2تنامي اليقظة حول تطوير التصنيع الدوائي المحلي في افريقيا في ظل جائحة كوفيد-19: شهدت الفترة المصاحبة للأزمة الصحية المتعلقة بانتشار كوفيد-19 تدابير تقييدية مفروضة على التصدير أسفر عنها قطع الامدادات من مختلف المنتجات الصيدلانية، هذا الأمر أدى الى تعزيز التوجهات نحو تصنيع الأدوية محليا في الدول افريقية لتغطية الطلب الاقليمي المتنامي، فحيث تمثل القارة24% من عبء الأمراض العالمي تعتمد بشكل أساسي على الاستيراد في توفير المنتجات الصحية التي تمثل3% من انتاج الأدوية العالمي وتستورد ما بين 95%-99% من الأدوية المطلوبة، اضافة الى وجود عدد مفرط من الوسطاء في سلاسل توريد الأدوية الأمر الذي يرفع من تكاليف الهوامش الوسيطة التي تشكل 50% من السعر النهائي للمنتجات الدوائية(مثل كينيا) وما يصل الى 90% من السعر في البلدان منخفضة الدخل مقارنة ب 2-24% في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[2]، لذا تظهر المجمعات الانتاجية والمصنعون في المنتجات الدوائية في الجزائر وبعض الدول الافريقية رغبة في تنمية وتطوير القدرات التصنيعية للمنتجات الصيدلانية عبر زيادة الاستثمار الاقليمي في ظل منطقة التجارة الحرة الاقرية لافريقيا للتركيز على تصنيع الأدوية الأساسية في افريقيا.

4.2رفع العراقيل عن الاستثمارات الخاصة بالصناعة الصيدلانية في الجزائر؛ في هذا الشأن تعمل السلطات الجزائرية على تطوير الصناعات الصيدلانية من خلال العديد من الاجراءات التي تدعم تغطية الطلب المحلي عبر تنمية الانتاج الوطني، حيث تم رفع العراقيل عم 90% من ملفات طلب الاستثمار في مجال الصناعة الصيدلانية المودعة من قبل المستثمرين الخواص المقدر عددها بـ585 ملف، مما سمح لقطاع الصناعة والانتاج الصيدلاني بتغطية حوالي 68% من احتياجات السوق الوطنية من الأدوية في حين تعلقت 32% المتبقية

[1]: يحياوي حسينة، البيوتكنولوجيا والصناعة الصيدلانية العربية: حالة الامارات العربية والمغرب والجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد04، العدد01، 2018، ص147.

[2]: Pamela Steele, Dr Gamal Khalafalla Mohamed Ali, Andrey Levitskiy, Dr Lakshmy Subramanian, A Case for Local Pharmaceutical Manufacturing in Africa in Light of the COVID-19 Pandemic, 2020,p 04-05.

بالأدوية المعالجة للسرطان والتي يتم استيرادها[1]، تدفع التسهيلات التي يشهدها القطاع الصيدلاني في الجزائر الى ترقية الانتاج المحلي في الصناعات الدوائية لتوفير أدوية ذات جودة وبأسعار في متناول الأفراد كما يتيح المجال لتنمية الصادرات من فوائض الانتاج نحو الأسواق الاقليمية الافريقية.

5.2 تشجيع بيئة الأعمال الخاصة بتصنيع المنتجات الصيدلانية: في هذا الشأن تحظى بيئة الأعمال بدعم حكومي في المجالات المتعلقة بالصناعة الصيدلانية محليا لتغطية الطلب الوطني والافريقي، بفرض ضوابط على الأسعار وقيوداً على الواردات اضافة الى اشتراط وضع العلامات الخاصة بكل بلد للحد من التقليد والواردات الموازية وتشديد القوانين المتعلقة بهوامش الاستيراد وبيع الجملة والتجزئة، من أجل تعزيز سلاسل القيمة في الصناعة الصيدلانية عبر تزايد التكامل الأفقي والرأسي لتوسيع التصنيع، كما تعمل موجة من عمليات الاندماج والاستحواذ والمشاريع المشتركة والتحالفات الاستراتيجية والشراكات وصفقات الأسهم الخاصة على توسيع أسواق أفريقيا، يظهر الشكل الموالي:

الشكل رقم4-36: نمو فروع السوق الصيدلاني في افريقيا.

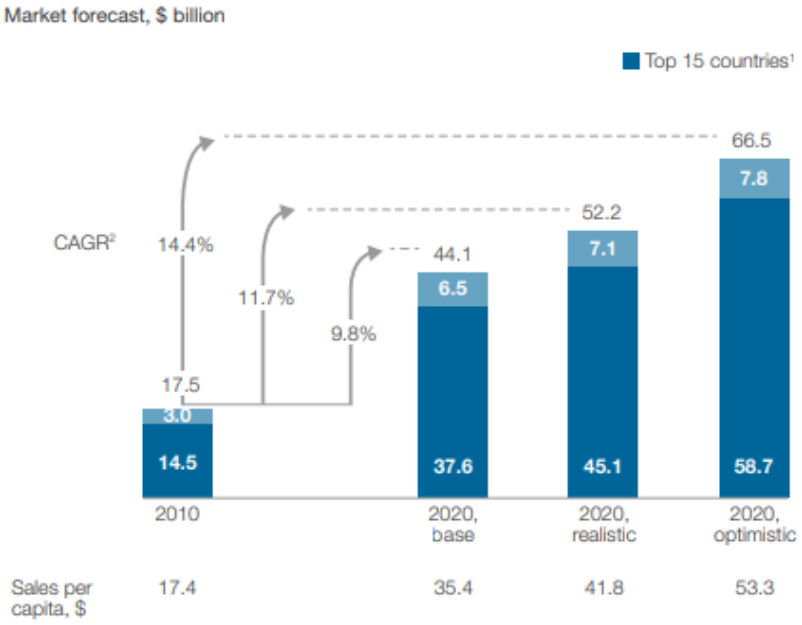

Source : Tania Holt, Mehdi Lahrichi, and Jorge Santos da Silva , Africa: A continent of opportunity for pharma and patients, june 2015, p02.

يظهر الشكل نمو سوق الأدوية كجزء من الصناعة الصيدلانية في افريقيا من طرف 15 بلدا أساسيا وهم (الجزائر، أنغولا، الكاميرون، مصر، إثيوبيا، غانا، كينيا، ليبيا، المغرب، نيجيريا، جنوب أفريقيا، السودان، تنزانيا، تونس، أوغندا)، حيث يظهر نمو السوق للدول الافريقية المحددة من 14.5% سنة 2010 الى نمو قاعدي مقدر ب 37.6% ونمو حقيقي يصل الى 45.1% مقابل نمو التوقعي الذي حدد في 58.7% ساهم ذلك بشكل عام في تحديد معدل النمو السنوي الاجمالي الحقيقي في سنة 2020 ب 52.2% قدر فيها نصيب الفرد من المبيعات ب 41.8 دولار مقابل معدل النمو السنوي الاجمالي المقدر ب 17.5% في سنة 2010 كان نصيب الفرد فيها 17.4 دولار. بالنظر فان افريقيا تملك 54 سوقا قابلة للنمو والتطور في المجالات التجارية الا انها تعاني من فجوات مختلفة خاصة في حجم السوق والبنية القانونية والتعقيدات السياسية وهو ما يتيح العديد من الدوافع التجارية للجزائر التي تتميز بحجم سوقي قادرعلى تطوير قدراته الانتاجية في المنتجات الصيدلانية لاكتساب حصة سوقية في الدول الافريقية المجاورة في ظل تنامي الطلب الاستهلاكي على المنتجات الصحية بفعل تركز المظهر الديموغرافي نحو المدن بشكل كبير.

[1]: الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني الجزائرية.

ثانيا: واقع التبادلات التجارية لمنتجات الصناعة الصيدلانية بين السوق الجزائرية والدول الافريقية

تشكل الأدوية المستوردة حوالي 70% من الأدوية المستهلكة في أفريقيا أي ما يقرب من ثلثي إجمالي واردات الأدوية البالغة قيمتها 14.5 مليار دولار إلى أفريقيا في عام 2017 كانت إلى جنوب أفريقيا مصر والجزائر والمغرب وإثيوبيا وكينيا وتونس والكاميرون وتنزانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية[1]، لذا تتجلى ضرورة ترقية سوق المنتجات الصيدلانية القاري في إفريقيا لتلبية الطلب الإقليمي داخليا.

1. نشاط تجارة المنتجات الصيدلانية بين الدول الافريقية: تنخفض حصة المبادلات التجارية من المنتجات الصيدلانية بين الدول الافريقية كما وتنحصر في المنتجات ضعيفة التصنيع، حيث شهدت الفترة الممتدة من 2018-2020 ارتفلع الواردات لتصل إلى 13.6 مليار دولار كان معظمها من الهند (20 %) وفرنسا (16 %) كما تم استيراد 4.5 %من هذه المنتجات من أفريقيا بسبب القدرة الإنتاجية المحدودة فيما يتوقع أن تزيد الواردات بنسبة 79 %بحلول عام 2026، أما من حيث نمو إجمالي الصادرات فقد انتقلت القيمة من 695 مليون دولار في 2008-2010 إلى نحو 1.06 مليار دولار في 2018-2020 مما يشكل عجز تجاري متصاعد في قطاع الأدوية من (- 2.3)مليار دولار في 2000 إلى (- 12.5) مليار دولار في 2020[2]، ويرجع ذلك بشكل أساسي من ناحية إلى ضعف التكامل التجاري بين دول المنطقة وسيطرت الأسواق الدولية على المنتجات الصيدلانية، ومن ناحية أخرى تساهم محدودية قدرات الصناعات الصيدلانية للدول الافريقية إلى ضعف الإنتاجية وعدم التخصص الذي يحول دون اكتساب التكنولوجيا الخاصة بالقطاع الصيدلاني، يظهر الشكل الموالي نوع وشكل المبادلات التجارية في المنتجات الصيدلانية:

[1] : Virginia Economic Development Partnership, Industry Report Africa – Healthcare / Life Sciences, 2021, p13.

[2] : UNCTAD, The Potential of Africa to Capture Technology-Intensive Global Supply Chains, Economic Development in Africa Report 2023, p110-111.

الشكل رقم4-37: نوع وشكل المنتجات الصيدلانية المتبادلة بين الجزائر والدول الافريقية.

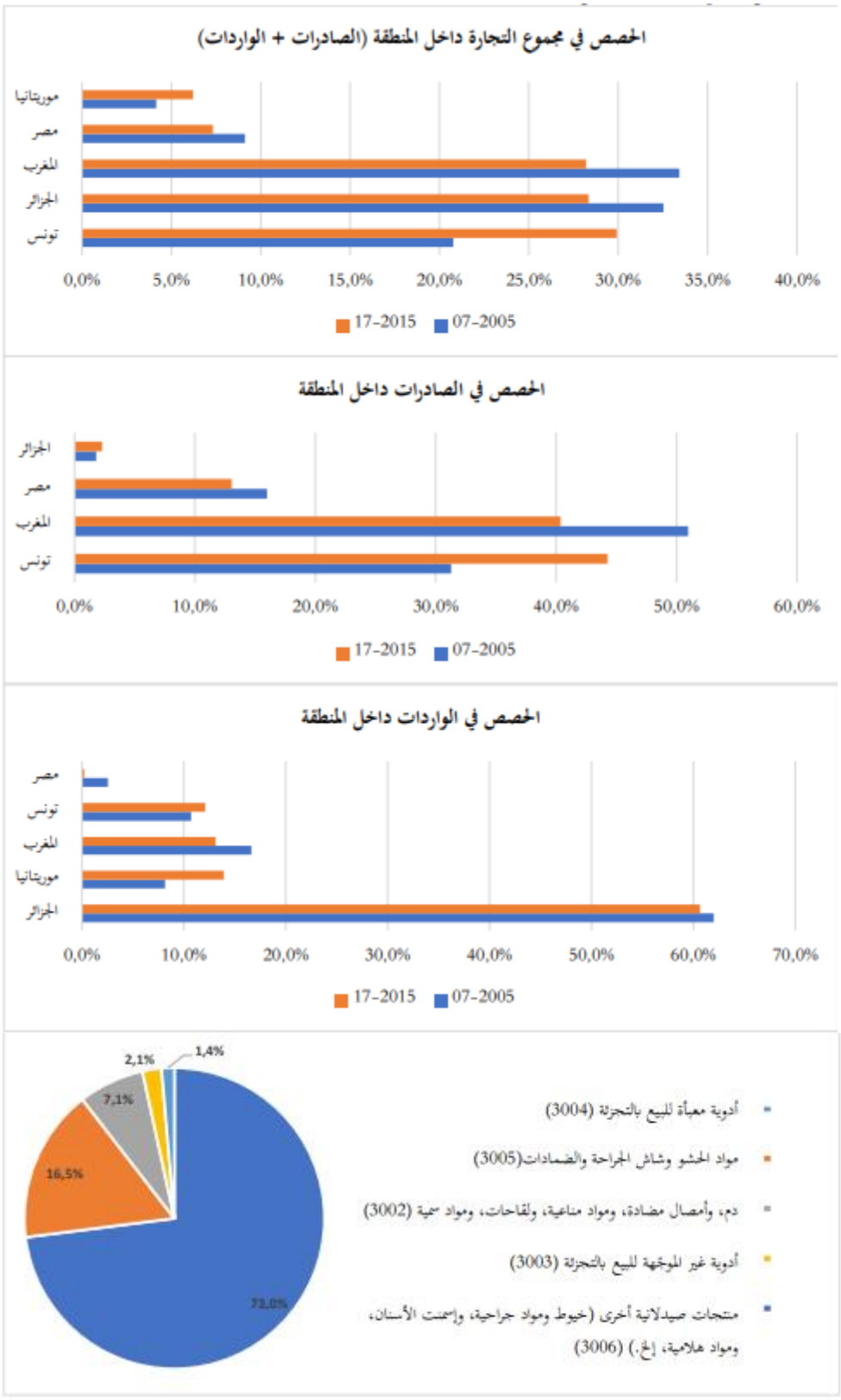

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، تحرير إمكانات سلاسل القيمة الإقليمية في شمال إفريقيا التركيز على الصناعات الصيدلانية، 2021، ص35،36.

يظهر الشكل مساهمة كل من تونس والجزائر والمغرب بنحو 30% من التجارة في القطاع الصيدلاني داخل المنطقة، بالمقابل تظهر مساهمة مصر وموريتانيا بنسب أقل حيث تقدر ب 7.3% و 6.2% على التوالي، هذا راجع إلى غياب حصة الصادرات من المنتجات الصيدلانية لموريتانيا واعتمادها على الواردات فقط التي تزايدت من 9% في الفترة ما بين 2005-2007 لتصل إلى ما يقارب 15% من الواردات في الفترة

2015-2017، بالمقابل تملك مصر حصص من الصادرات في المنطقة تقارب 13% إلا أنها لا تعتمد على الواردات للمنتجات الصيدلانية من المنطقة نهائيا خلال الفترة 2015-2017، أما الحصة الأكبر من الصادرات فقد تم تحقيقها من طرف تونس والمغرب بنسبة 44.3% و 40.4% على التوالي تليهما الجزائر بنسبة 2.3% من صادرات المنتجات الصيدلانية وهو مساهمة ضئيلة جدا داخل المنطقة تقابلها واردات جزائرية إقليمية من المنتجات الصيدلانية من المنطقة بنسبة 61%، أما واردات تونس والمغرب فقدرت ب 12% و 13% على التوالي، وبالنظر إلى نوع المنتجات الصيدلانية التي تتبادلها بلدان شمال أفريقيا فيما بينها المقدرة بنسبة 73% متعلقة أولا بأدوية معبأة للبيع بالتجزئة تليها مواد الحشو وشاش الجراحة والضمادات بنسبة 16.5% والمنتجات التي تدخل في فئة "الدم والأمصال المضادة، والمواد المناعية، واللقاحات، الخ" بنسبة 7%، والأدوية غير الموجهة للبيع بالتجزئة بنسبة2 % ، إضافة إلى منتجات صيدلانية أخرى (الخيوط والمواد الجراحية، و إسمنت الأسنان، ومواد هلامية، الخ.) بنسبة 1.4%. بالمقابل تشجع الجزائر والمغرب وتونس الانتاج المحلي للأدوية الجنيسة في منطقة الشمال الافريقي بهدف خفض تكاليف الرعاية الصحية وتحسين فرص الحصول على الأدوية حيث اعتمدت جملة من التدابير التحفيزية لتشجيع صناعة الأدوية الجنيسة(سياسات تثبيت الأسعار، الاعفاء من ضريبة القيمة المضافة، تخفيض الرسوم الجمركية) حيث في الفترة الموازية لـ2008-2009 شهد استهلاك الأدوية الجنيسة في الجزائر ارتفاع بمقدار 10 نقاط من 28% الى 38%، أما في المغرب سجلت الأدوية الجنيسة نموا تمثل في اكتسابها لحصة سوقية تقدر ب30% من السوق الوطنية مع تكريس الجهود لزيادة حصتها الى 70% في سنة 2015، بالنسبة لتونس مثلت الأدوية الجنيسة مايقارب 47% من قيمة المنتجات الصيدلانية المباعة في 2009 بقيمة 73 مليون أورو[1]، وعليه يتيح توفرالعوامل التمكينية اللازمة لدول المغرب العربي فرصة استراتيجية لنطوير وتنمية الصناعة الصيدلانية في المنتجات الدوائية الجنيسة لتغطية الطلب السوقي المغاربي واعتماد التوجه التصديري نحو السوق الاقليمي الافريقية في ظل منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا. على العموم يتوقع أن تنمو صناعة الأدوية في إفريقيا بمعدل سنوي بنسبة 5.13% في الفترة الممتدة من 2022-2027[2] ، حيث يوجد حاليًا حوالي 600 شركة مصنعة للأدوية المعبأة في القارة وتتركز بشكل كبير في ثمانية بلدان بنسبة 80% تتصدرها شركات دول شمال أفريقيا، أربعة بلدان فقط لديها أكثر من 50 شركة مصنعة في حين أن 22 دولة ليس لديها أي منها[3]، حيث عرفت سنة 2021 استثمارات بقيمة 19 مليار دولار بزيادة قدرها 26% عن سنة 2020، استحوذت أفريقيا فيها على 28 مشروعًا استثماريا بين عامي 2019 و2021 في مجال تصنيع المنتجات الصيدلانية، كان أكبر المستفيدين من المشروع كينيا (108 ملايين دولار)، وإثيوبيا (98 مليون دولار)، وليسوتو (79 مليون دولار)، والمغرب (65 مليون دولار)، وأوغندا (64 مليون دولار)، حيث يهدف استثمار بقيمة 47 مليون دولار في إثيوبيا من قبل الشركة الهندية أفريكيور للأدوية إلى بناء مصانع للمساهمة في تلبية الطلب الإقليمي كما أعلنت السلطات المصرية عن خطط لاستثمار 30 مليون دولار لبناء مصنع للأدوية في جمهورية تنزانيا المتحدة، وبالمقارنة تم الإعلان عن عدد أقل من المشاريع الاستثمارية (وهي 09) لقطاع الأجهزة الطبية بين عامي 2019 و2021، بما في ذلك استثمار بقيمة 130 مليون دولار في جمهورية تنزانيا المتحدة من قبل منتج للأجهزة الطبية من جمهورية كوريا وعلى الرغم من هذه الاستثمارات ووفرة المواد الأساسية التي تدخل في تصنيع المنتجات والأجهزة الطبية فإن الصناعة الصيدلانية في أفريقيا لا تزال تعتمد بشكل كبير على الاستيراد، يمثل قيام منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا عاملا محفزا لتعزيز الإمكانات بسبب معالجة الحواجز أمام التجارة والإنتاج لتلبية الطلب الإقليمي والحد من التبعية للدول خارج القارة كما يمثل هذا فرصة لدول إفريقيا التي تملك إمكانات لتطوير وتحسين هذه الصناعة لتلبية الطلب السوقي المحلي والإقليمي.

2. حجم ونوع مبادلات المنتجات الصيدلانية بين الجزائر والدول الافريقية: بلغت صادرات الجزائر (حسب اخر سنوات توفرت فيها البيانات الرسمية 2015-2016-2017) أكثر من 56% إلى موريتانيا ونحو 37% إلى المغرب مقابل 7.1% إلى تونس ، أما مصر فتصدر 61% من المنتجات الصيدلانية إلى الجزائر و27% إلى المغرب ونحو 6% إلى تونس وموريتانيا، في حين أن تونس تصدر بشكل رئيسي إلى الجزائر بنسبة 68% والى موريتانيا بنحو 17% وبنسبة أقل إلى المغرب ومصر المقدرة ب 14.5% و 0.4% على التوالي، بالنظر توجه المغرب بنسبة أقل

[1] : MOHAMED WADIE ZERHOUNI L. ASMA EL ALAMI EL FELLOUSSE, Vers un marché maghrébin du médicament (Algérie, Libye, Maroc, Mauritanie, Tunisie), IPEMED(institut de prospective economique du monde mediterraneen), fevrier 2015,p 98-99.

[2] : Sharma, Nidhi, "Africa Pharmaceutical Logistics Market Report 2022–2027: Industry Size, Share, Trends and Forecast", LinkedIn, 14 May 2022, https://www.linkedin.com/pulse/africa-pharmaceutical-logistics-market-report-2022-2027-nidhi-sharma.

[3] : AfCFTA: A New Era for Global Business and Investment in Africa, op cit, p14.

من 33% من صادراتها من المنتجات الصيدلانية إلى موريتانيا ونحو 27% إلى تونس و 21% إلى مصر و 19% إلى الجزائر وبذلك يظهر أن الجزائر وموريتانيا من أكثر البلدان استيرادا للمنتجات الصيدلانية في المنطقة الشمالية لإفريقيا، بالمقابل تشهد واردات الجزائر من المنطقة نسبة 58% من تونس و23 % من مصر و19% من المغرب، في حين تستورد موريتانيا بشكل أكبر من دول المنطقة حيث بلغت وارداتها من المغرب بشكل رئيسي نسبة 67% ومن تونس 22% و7.3% من الجزائر ومن مصر بنسبة 3.3%، إلا أن المغرب يحقق وارداته الإقليمية من المنطقة من تونس بنسبة 67% تليها مصر 23.5% ثم الجزائر 9.4%، بالنظر تستورد تونس المنتجات الصيدلانية بشكل كامل تقريبا من المخرب بنسبة 96 % أما 4% المتبقية فتأتي من مصر، تظهر التبادلات الإقليمية في المنتجات الصيدلانية أن تونس والمغرب هما الموردان الأساسيان في منطقة شمال إفريقيا لمجموع المبادلات حيث أن التعمق في نوع المنتجات المصدرة والمستوردة بين دول المنطقة يظهر أن[1] :

1.2 تونس تصدر ثمانية منتجات تتعلق ب الضمادات اللاصقة بنسبة83% والمواد المعقمة لخياطة الجروح بنسبة 28.7% الأدوية غير المعبأة للبيع بالتجزئة التي تحتوي على مضادات حيوية بنسبة 19% الأدوية المعبأة للبيع بالتجزئة التي تحتوي على قلويدات 17.4% الأدوية المعبأة للبيع بالتجزئة التي تحتوي على الهرمونات من نوع الأستروجين والهرمونات الأخرى بنسبة 11% إضافة إلى منتجات أخرى متعلقة بعلب الإسعافات الأولية ومواد الحشو وشاش الجراحة والضمادات، يصدر من مجموع هذه المنتجات بقدر سبع منتجات إلى موريتانيا وستة إلى الجزائر وخمسة إلى المغرب وواحدة إلى مصر بكميات قليلة جدا.

2.2 يصدر المغرب 17 منتجا إلى المنطقة الإقليمية في إفريقيا أبرزها ا أدوية المعبأة للبيع بالتجزئة تحتوي على الأنسولين بنسبة 26% والأدوية المعبأة للبيع بالتجزئة التي تحتوي على الفيتامينات 26% أيضا بينما لقاحات الطلب البيطري 20.7% والضمادات اللاصقة 12.4% الأدوية المعبأة للبيع بالتجزئة التي تحتوي على البنسلين10%، يصدر 16 منتجا منها إلى موريتانيا و4 إلى الأسواق التونسية والجزائرية ومنتج واحد إلى مصر.

3.2 تصدر الجزائر 07 منتجات إلى الأسواق الإقليمية لدول شمال إفريقيا تتركز إجمالا في منتجات طبية معبأة للبيع بالتجزئة تحتوي على قلويدات و 42 % من صادراتها عبارة عن مواد خياطة الجروح و25% تمثل الدم والأمصال المضادة ومنتجات أخرى و10% من الأدوية المعبأة للبيع بالتجزئة مثل المسكنات ومضادات الاكتئاب و5.6% من الأدوية المعبأة تحتوي على الهرمونات الكورتيكوستيرويد إضافة إلى مضادات حيوية تصدر كل هذه المنتجات إلى السوق الموريتانية واثنان منها إلى السوق التونسية ومنتج واحد إلى المغرب في حين لا تصدر الجزائر إلى مصر.

4.2 أما بالنسبة لمصر فهي تصدر سبعة منتجات يبرز فيها اسمنت الأسنان بشكل كبير نحو الأسواق الإقليمية في منطقة شمال إفريقيا إلى جانب لقاحات الطب البيطري بنسبة 8.8% وأمصال مضادة ومنتجات مناعية معدلة ب 6.8% ومواد الحشو شاش الجراحة وضمادات 6.5%وضمادات لاصقة 4.3% تستأثر الجزائر بخمسة منتجات في حين أن المغرب وتونس تستورد أربع منتجات وموريتانيا ثلاث منتجات.

من خلال تفصيل نوع المنتجات الصيدلانية محل التبادل التجاري بين الدول الإقليمية الافريقية يظهر جليا تخصص الدول في إنتاج منتجات بسيطة وضعيفة المحتوى التكنولوجي بحيث تنشط التبادلات السلعية في الأسواق في الأدوية أو المواد الخاصة بالمعالجة الظاهرية كأطقم الإسعاف ...الخ وهو ما يؤكد بساطة الإنتاج في القطاع الصيدلاني وبعده عن المنتجات المعقدة ذات المتطلبات التكنولوجية والبحثية مما يحد من قدراته التنافسية الإقليمية والعالمية لذا يستلزم على الدول في إطار انضمامها إلى منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا الوقوف على المتطلبات الأساسية لاستحداث خطوط إنتاج تنافسية في المجال الصيدلاني لتلبية الطلب الإقليمي في إفريقيا من الاحتياجات العلاجية لتطوير تجارة المنتجات الصيدلانية في إفريقيا.

ثالثا: معوقات تطوير الصناعة الصيدلانية: ينطوي تطوير الصناعة الصيدلانية في الدول الإفريقية على العديد من التحديات والمعوقات التي يجب معالجتها بشكل سليم بهدف تحقيق سلاسل قيمة إقليمية لصناعة المنتجات الصيدلانية تمكن من تغطية الطلب السوقي المحلي والإقليمي لكافة الدول خاصة الأقل نموا التي تعاني من ضعف الرعاية والأمن الصحيين فيها، تبرز أهم هذه المعوقات في:

[1]: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص40.

1.إشكالية الأسعار المفرطة للمنتجات الصيدلانية في الأسواق الإفريقية؛ يمثل الاعتماد الكبير على الواردات من المنتجات الصيدلانية وانخفاض القوة الشرائية للعديد من البلدان الإفريقية وتقلبات أسعار صرف العملات عوائق مثبطة للتجارة ، ذلك أن التسعير يلعب دورًا مهمًا عند اختيار المستوردين كما أن التوسع في أنظمة التسعير بشكل عشوائي في المنتجات يؤدي إلى تشتت أسواقها ويضعف تكاملها وتنافسيتها، على سبيل المثال تظهر الخلفية التسعيرية لسوق الأدوية في جنوب إفريقيا نظاما للتسعير غير متكافئ وذلك بفعل أن نظام الرعاية الصحية ذو مستويين منفصلين من جانب القطاع الخاص يتمتع بموارد متباينة يحصل على الأدوية من قنوات مختلفة حيث يقدم خدماته لحوالي 16% من السكان يستفيدون من برامج الرعاية الصحية الخاصة عالية الجودة يعادل الإنفاق فيه على الأدوية84% كما يتم تزويد السوق الخاصة بالأدوية من 130 مصنعا مستوردا يوفرون 5000 خط إنتاج، بالمقابل يخدم القطاع الصحي العام 84% من السكان إلا أنه لا يمثل سوى 16% من إجمالي الإنفاق على الأدوية يتمتع بإمكانية الوصول إلى 2400 خط إنتاج فقط[1] ، خلق عدم التوازن والتكافؤ بين القطاعين في توفير الرعاية الصحية أزمات تركزت بشكل كبير في انتهاك الشركات الدوائية للنظم القانونية من خلال فرض أسعار باهظة على الأدوية المضادة للفيروسات الحاصلة على براءات اختراع وهو ما شكل عائقا في السيطرة على التسعير النظامي للأدوية .

2.عدم كفاية البنية التحتية في مجال الصناعات الصيدلانية؛ حيث لا تزال آليات العرض والتوزيع للمنتجات الصيدلانية تشكل تحديات فالبنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية غير مكتملة وتحتاج الى مهل زمنية، كما تعد القدرة على ابتكار قنوات للتوزيع وإنشاء عمليات فعالة في ظل هذه الخلفية الصعبة أمرًا بالغ الأهمية لاغتنام فرص النمو، وتشمل الاستراتيجيات المفيدة تحديد موقع الأصول الثابتة في البلدان التي تتمتع بهياكل سياسية وتجارية ، والاستعانة بمصادر خارجية لسلاسل التوريد لمشغلين خارجيين، والشراكة مع مقدمي الخدمات اللوجستية المحليين لتحديد وسائل النقل الفعالة الطرق. كما أن تماطل العمل في المجال الرئيسي المتمثل في الجمارك ومراقبة الحدود، يؤثر على عمل الشركات مع الوكلاء بسبب تأخيرات الشحن وسوء استخدام مراكز التوزيع الجمركية اضافة الى البيروقراطية الممارسة من طرف المصالح الجمركية تزيد من تكاليف التجارة وتحد من التبادلات البينية بسبب العراقيل والمعاوقات التي تخلقها.

3.محدودية الوصول إلى التمويل؛ لتطوير الصناعة الصيدلانية في افريقيا يحتاج ذلك الى ما يقدر بنحو 111 مليار دولار بحلول سنة 2030 ، تستغل منها 11 مليار دولار لتطوير الصناعة فيما تصرف 100 مليار دولار لتطوير البنية التحتية الداعمة[2]، تعبر هذه الأحجام الكبيرة للتمويل للنهوض بالصناعة الصيدلانية عن الصعوبات التي قد تواجه مسار التطور في ظل محدوديتها بالنظر أظهر ضعف توفر الدعم المالي والفني واللوجيستي للمؤسسات الدوائية في دول شمال افريقيا عدم القدرة على حيازة براءات الاختراع وانتاج اللقاح الخاص بفيروس كورونا في الوقت المناسب لاحتواء الأزمة الصحية في افريقيا، اضافة الى الصعوبات التي تواجهها الموسسات المالية في تقديم الدعم المالي اللازم للصناعات الحساسة والواعدة في ظل منطقة التجارة الحرة الاقرية لافريقيا لتحقيق التوازن بين مختلف الالتزامات المالية الأخرى خاصة المتعلقة بالدول الأقل نموا والتي تحتاج الى الدعم المستمر لمواكبة تطور المنطقة التجارية.

4. تزايد الحواجز التنظيمية المتعلقة بالمنتجات الصيدلانية؛ يظهر ذلك جليا في صعوبة استفادة الدول الإفريقية من القوانين المسموح بها بموجب اتفاق تريبس TRIPs للملكية الفكرية مما يحول دون التغلب على الحواجز الخاصة براءات الاختراع والحصول على الأدوية لا تحمل علامات تجارية بأسعار معقولة[3]، في هذا الشأن أعاقت اجراءات الحماية لحقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع المتعلقة بالتكنولوجيات والدراية الفنية وعمليات التصنيع والتنظيمات التجارية للصناعات الدوائية الجهود الأساسية في توسيع وتسريع تصنيع المنتجات الصيدلانية بما في ذلك اللقاحات في البلدان النامية الافريقية، كما أن ضعف الشراكات بين شركاء أعمال محليين واقليمين مع المصنعين، وشركات التعبئة والتغليف، والموزعين ساهم في الحد من انتقال المنتجات الصيدلانية بين أسواق القارة العديدة، وفي غياب هيئة تنظيمية للأدوية في عموم أفريقيا بسبب ضعف الاستثمارات البينية الصحية بين الشراكات المحلية هذا يؤدي الى اتساع فجوة البيئات التنظيمية الصحية المختلفةويحد من مساهمة أصحاب الرأي الطبي لتوجيه أولويات البحث وتأمين التمويل، أو التعاون مع وزارات الصحة

[1] : OECD, Excessive Pricing in Pharmaceutical Markets – Note by South Africa, 2018, p02-03.

[2] : ABDG, op cit, p 15

[3] : division, economic diplomacy-states , PHARMACEUTICAL INDUSTRY SOUTH AFRICA INDIA BILATERAL, 2020, p12.

والمنظمات غير الحكومية لتوفير حملات التوعية الاقليمية، والفحص الصحي، والعلاج، والمعدات، والتدريب للمستشفيات ومراكز الرعاية الصحية.

5.نقص في مراكز البحوث السريرية التابعة للصناعات الدوائية: يفرض الالتزام بالممارسات التصنيعية الدوائية الجيدة ايفاء المعايير الدولية للصحة العمومية لضمان جودة الأدوية، الا أن النقص كبير في المتخصصين لإجراء البحوث السريرية وعدم توفير التدريب الشامل للمتخصصين في تطوير الطب والعلوم التنظيمية والبحوث السريرية يشكل تحديًا كبيرًا للجامعات والصناعة والهيئات التنظيمية في القارة. اضافة الى أن إجراء عمليات تفتيش دورية ومراقبة تصنيع السلع الصحية الأساسية وتسليمها يتطلب وجود الهيئات التنظيمية الرقابية التي تغيب في كثير من البلدان الأفريقية، وهو ما يزيد من العوائق التي تواجه المصنعين الأفارقة لتحقيق المعايير الدولية في مكافحة الأدوية المزيفة والمنتهية الصلاحية ما يحد من تطور الصناعة الصيدلانية.

6.ارتفاع تكاليف البحث والتطوير في المنتجات الدوائية: زادت تكاليف البحث والتطوير بشكل رئيسي في المنتجات الدوائية حيث يقدر معدل النمو السنوي للتكاليف ب 10%، وبفعل امتداد المدة الخاصة بصناعة الدواء ذلك أن من 10000 جزء يتم فحصها يتم استخلاص10 لتكون موضوع طلب براءة اختراع وواحد فقط يتمكن من اجتياز جميع مراحل الاختبارات والتجارب السريرية ليصبح دواء[1]، الأمر الذي يجعل المسار من الابتكار إلى المريض طويل (اثني عشر عامًا في المتوسط) يتميز بالتعقيد وارتفاع التكاليف، يظهر الشكل الموالي:

الشكل رقم4-38: نشأة الدواء من الفكرة الى تحقيق المنتج.

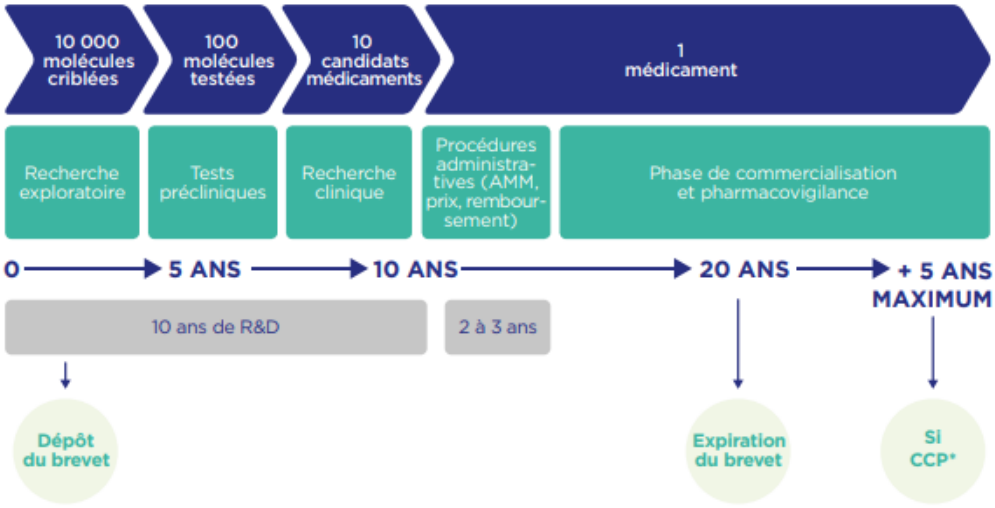

Source : LEEM les entreprises du medicament, Bilan économique Edition 2022, p67.

تبدأ براءة الاختراع بمجرد التعرف على المكون الجزئي ليخضع بعد ذلك الى البحوث الاستكشافية والاختبارات ماقبل السريرية والأبحاث السريرية على مدار 10 سنوات ثم تأتي مرحلة الترخيص للتسويق والتقييم من قبل لجنة الشفافية وتحديد سعر الدواء عبر المفاوضات مع اللجنة الاقتصادية للمنتجات الصحية، ونظرا لتعقيد هذه المراحل وارتفاع تكاليفها فان الابتكار لا يستفيد من الحماية التجارية الا لمدة10 سنوات في المتوسط اضافة الى أن المنتج لا يخضع للمعاملات التجارية الواسعة الا في غضون عامين أو ثلاثة بالمقابل بمجرد انتهاء صلاحية براءة الاختراع أو حماية البيانات يصبح تصنيع الأدوية الجنيسة سريعا للغاية.

الفرع الثاني: فرص تطوير صناعة وتجارة المنتجات الصيدلانية الجزائرية

تشهد عملية تنمية الصناعة الصيدلانية في الاقتصاد الجزائري دعما استراتيجيا حيث يعتد بالوحدات الصناعية المحلية للمنتجات الدوائية لبناء صناعة تنافسية قادرة على الانفتاح على الأسواق الإقليمية الإفريقية وتعزيز قدراتها على الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والدولية لتحقيق القيمة المضافة العالية التي تضمنها القدرات الإنتاجية التنافسية للشركات الصيدلانية الوطنية المبنية على العامل التكنولوجي المرتبط بنشاط البحث والتطوير بغية تغطية الاحتياجات المحلية والتخفيف من الواردات الأجنبية إضافة إلى تلبية الطلب الإقليمي الإفريقي من المنتجات الصيدلانية وهو ما يمثل آفاق لإحداث تنويع للصادرات في الاقتصاد الجزائري.

[1]: LEEM les entreprises du medicament, op cit, p67.

أولا: تعزيز الإمكانات المتاحة لبناء سلسلة قيمة إقليمية في المنتجات الصيدلانية: تمثل الطاقة الإنتاجية لأفريقيا من حيث القيمة ما بين 30% إلى 40% تمتلك فيها 20 دولة فقط في القارة القدرة الإنتاجية منها ثمانية دول(الجزائر، مصر، نيجيريا، كينيا، جنوب افريقيا، تونس، المغرب، غانا) تمثل حوالي 80% من إجمالي الإنتاج المحلي، حيث يرتكز الإنتاج على المنتجات العامة التي تمثل حوالي 70% من إجمالي قيمة الإنتاج المحلي، ترتبط الشركات بالعمليات النهائية لسلسلة القيمة مثل التصنيع والتعبئة ولديها قدرات محدودة في مجال البحث والتطوير وإنتاج المكونات الصيدلانية النشطة في القارة[1] ، لذا يرتكز تعزيز الإمكانات المتاحة لبناء سلسلة قيمة إقليمية بين الدول الافريقية على قدرات التبادلات التجارية البينية في المنتجات الصيدلانية خاصة في مجال البحث والتطوير، حيث يتحقق ذلك من خلال:

1.انتهاج مقاربة صيدلانية جزائرية -افريقية توافقية لتطوير مشاريع مشتركة في إطار منطقة التجارة الإفريقية: يعتبر القطاع الصيدلاني من القطاعات ذات القيمة المضافة العالية التي تحقق فرص كبيرة في مجال التصنيع وخلق فرص العمل لتنمية رأس المال البشري، على ضوء ذلك يمثل انتهاج شراكات صناعية إقليمية بين الجزائر ومختلف الدول الإفريقية الواعدة في هذا المجال في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية فرصة لإنشاء وتطوير فرص استثمارية في القطاع الصيدلاني تضم مجالات صناعة الأدوية والأجهزة الطبية والمنتجات شبه الصيدلانية لتلبية الطلب المحلي والإقليمي للحد من الواردات الخارجية لضمان الصحة الإقليمية، في هذا الشأن تشارك الجزائر عبر وزارة الصناعة الصيدلانية في مختلف الأشكال التي تهدف إلى تطوير مستقبل الصحة في إفريقيا وتوطيد علاقتها بالمرونة الاقتصادية عبر تعزيز الاستثمار في قطاع الصحة لتحقيق التنمية الاقتصادية، إضافة إلى تحقيق مقاربة مبتكرة للتمويل الصحي واعتماد التدابير التحفيزية لتصنيع القطاع الصحي من خلال الوكالة الإفريقية للأدوية التي صدقت الجزائر على معاهدة إنشائها فعليا وترشحت لاستضافة مقرها، حيث تعنى الوكالة بتنمية الصناعة الصيدلانية القارية وتعزيز التعاون والتبادل الصيدلاني الإفريقي.

2.تطوير قدرات البحث والتطوير في مجال صناعة المنتجات الصيدلانية: يرتبط السعي في تطوير القطاع الصيدلاني الجزائري بقدرات تطوير مجال البحث والصناعة في المنتجات الدوائية والمعدات الطبية وحيازة براءات اختراع فيها سبيلا لخلق أسواق إقليمية جديدة وتطوير التوجه التصديري نحو إفريقيا، حيث ترتكز المنافسة في الصناعة الصيدلانية على الاكتشافات التي تحققها المخابر في التركيبات الدوائية وأجهزة الكشف الطبية وهو ما يجعل عامل البحث والتطوير والابتكار لخلق منتجات صيدلانية آمنة وفعالة في محاربة الأمراض والفيروسات إضافة إلى صنع أجهزة طبية متطورة قادرة على اكتشاف الأمراض من العوامل الرئيسية التي تعنى بالملكية الفكرية لهذه المنتجات عالية القيمة والمطلوبة في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية، في هذا الشان قام مجلس ادارة البنك الافريقي للتنمية بالموافقة على انشاء **المؤسسة الافريقية للتكنولوجيا الصيدلانية** خلال قمة الاتحاد الافريقي المعقودة في أديس أبابا في فيفري 2022 حيث ستحظى بتمويل بنكي يقدر ب 3 مليارات دولار لدعم قطاع تصنيع الأدوية واللقاحات في اطار خطة العمل الصيدلاني في القارة، تحتضن رووندا المقر الرسمي للمؤسسة وتهتم بالتنسيق بين مختلف الشركات في جميع البلدان الافريقية ومراكز البحث والتطوير المتميزة من أجل نقل التكنولوجيا وتسهيل اتفاقيات نقل الملكية الفكرية وتعزيز النظام البيئي الإقليمي للابتكار في الأدوية واللقاحات لأفريقيا وبناء المهارات من النوع اللازم لازدهار قطاع الأدوية[2]، في هذا الشأن يمكن ربط مخابر البحث والتطوير الجزائرية المتعلقة خاصة بمجمع صيدال بالجهات المختصة الافريقية وتطوير البحث التشاركي بينها ضمن سلاسل القيمة الاقليمية لتعزيز أنشطة القيمة المضافة العالية ، ذلك أن مجمع صيدال يعمل على تحسين تنافسيته السوقية محليا واقليميا يتجسد ذلك من خلال حصوله على العديد من براءات الاختراع يصل الى14 مع استمرار المساعي في البحث والتطوير التي تسببت في تطور الانتاج في المجمع من خلال الكمية من97287 سنة 2000 الى 112227 سنة 2020، كما أدت الى رفع رقم الأعمال من 4139512 الى 9124251 لنفس الفترة[3] .

3.السعي نحو بناء عناقيد صناعية متخصصة في تطوير الصناعة الصيدلانية: يتم ذلك من خلال دعم ترابط وتكامل المجمعات الصناعية الخاصة بالمنتجات الصيدلانية في شكل أفقي أو رأسي في جميع مراحل العملية الانتاجية لتكوين عنقود صناعي عبر سلسلة كاملة

[1]: ADBG, op cit, p06.

[2]: الموقع الرسمي لمجموعة بنك التنمية الافريقي، على الرابط: https://www.afdb.org/ar/news-keywords/african-pharmaceutical-technology-foundation.

[3]: قاسمي بشر، ايت حبوش وهيبة، مقال بعنوان: مدى التأثيرات التي يحدثها البحث والتطوير على المؤسسات الدوائية-دراسة حالة مجمع صيدال، مجلة شعاع للدواسات الاقتصادية، المجلد6، العدد2، 2022، ص360،363.

للقيمة المضافة للمنتجات الدوائية[1]، بهدف خلق قيمة تنافسية تعنى بالقدرة على تعظيم ثروة المساهمين من خلال تحقيق مردودية مستقبلية في السوق الوطنية والاقليمية تنتج من الاستثمارات المالية الموجهة نحو القطاع الصيدلاني مما يمكنها من تحقيق مردودية اقتصادية تتجاوز استثمارات أخرى والتحكم في عامل المخاطرة التي قد يتعرض له الاستثمار[2]، ذلك أن فكرة العناقيد الصناعية في القطاع الصيدلاني تسمح برفع القدرات المقاولاتية للمؤسسات الوطنية في مواجهة الانفتاح الاقتصادي على المنطقة التجارية الافريقية لتعزيز التنافسية السوقية المحلية والاندماج في السوق التجارية الافريقية عبر تنمية القدرات التصديرية سواءا من خلال عناقيد متخصصة في تطوير الصناعة الصيدلانية المحلية أو الاقليمية.

4.التطوير المشترك بين المنتجين الجزائريين والإفريقيين في أدوية الطلب المتزايد في إفريقيا؛ برز في الطبعة الأولى من الصالون الدّولي حول الرعاية الصّحية "**El Djazair Healthcare**" بالعاصمة السنغالية داكار والذي جرت فعالياته من **17 إلى 19 ماي 2023**، مشاركة 70 عارضا من مؤسسات صيدلانية وطنية جزائرية عبر عرض مجموعات الإنتاج الوطني والتقنيات المستعملة لمختلف المتعاملين الاقتصاديين الحاضرين من إفريقيا بهدف إنشاء نظام إنتاجي تشاركي لتطوير الشراكات الإقليمية إضافة إلى تنسيق علاقات النقل المتخصصة في الشحن، نتج عن هذا الصالون توقيع اتفاقية تفاهم بين الجزائر والسينغال في مجال الصناعة الصيدلانية كما تم توقيع اتفاقية تجارية بين مجمع صيدال وشركة التسجيل والترويج الطبي السنغالية "**SEDIREP**" لتسجيل العديد من منتجات صيدال في السينغال، تبرز هذه الخطوات الاستباقية عزم السلطات الجزائرية توطيد التكامل التجاري مع الدول الافريقية في تجارة المنتجات الصيدلانية المنتجة بشكل وطني لدعم الاقتصاد الوطني والاقليمي على حد سواء، حيث تركز خطة عمل وزارة الصناعة الصيدلانية الجزائرية على النقاط التالية[3] :

1.4ضمان توفير المنتجات الصيدلانية؛ يتم ذلك عبر إنشاء مرصد وطني لليقظة وتوفير المواد الصيدلانية والمتابعة المستمرة لبرامج الاستيراد وللإنتاج الوطني، بالإضافة إلى تحديد قائمة الأدوية الأساسية وتقييم الكميات اللاّزمة للاستيراد انطلاقا من حاجة السوق وحالة المخزون، وكذا إعطاء أولويات التسجيل وتحديد أسعار المواد الصيدلانية المنتجة محلّيا.

2.4إنشاء إطار تنظيمي وتفعيل آليات الرقابة لضمان النوعية الفعالية؛ في هذا المجال تم دعم الوكالة الوطنية للمواد الصيدلانية بلجان التصديق على الأدوية والمستلزمات الطبية ترافق اللجنة القطاعية الاقتصادية للأدوية، إضافة إلى تفعيل الجهاز الرقابي لضمان نوعية وفعالية وأمن المواد الصيدلانية عبر مخطط تفتيش للمؤسسات الصيدلانية.

3.4توفير الدعم الاقتصادي لضمان استمرار الإمدادات المواد الصيدلانية في السوق الوطنية؛ عبر تسيير فعال لبرامج استيراد المواد الأولية الصيدلانية واعتماد الإجراءات الخاصة بتحديد الأسعار وتسجيل الأدوية الجنيسة ومواد العلاجات الحيوية المماثلة.

4.4تطوير الصناعة الصيدلانية الوطنية لتصبح قطاع ذات قيمة مضافة عالية؛ في هذا الشأن تعمل السلطات الوطنية على تسريع عملية منح الاعتماد للمؤسسات الصيدلانية وتشجيع المناولة المحلية وتطوير الصادرات المحلية من المنتجات الصيدلانية من خلال دعم مشاريع الاستثمار لتنمية الإنتاج المحلي لتلبية الطلب السوقي الوطنية والإقليمية، هنا يستفيد مجمع صيدال الوطني من مخطط التطوير بغرض انشاء قطب صناعي قادر على ضمان السيادة الصحية.

ثانيا: تنمية السوق الجزائرية في المنتجات الصيدلانية عبر تركيز الصناعات وفقا للمتطلبات الاقليمية؛ تشكل الأدوية المعبأة والأدوات الطبية أكبر حصص الواردات إلى السوق الإفريقية بنسب 65% و12% على التوالي قدرت فيها واردات الأدوية ب 17 مليار دولار، وبفعل أن 40% من عبء المرض في القارة يرجع إلى فيروس نقص المناعة البشرية والسل والملاريا والإسهال وأمراض الجهاز التنفسي يرتبط علاج هذه الحالات بالأدوية المعبأة على شكل حبوب أو سوائل عن طريق الفم والمواد الهلامية التي تتميز بعمليات تصنيع أبسط مقارنة بأنواع الأدوية الأخرى مثل الحقن، حيث يبلغ إجمالي الطلب على جميع الأدوية المعبأة في أفريقيا نحو 18 مليار دولار سنويا منها 61% مستوردة و36% يتم

[1]: غربي عادل، العناقيد الصناعية ودورها في خلق القيمة المشتركة في بيئة منظمات الأعمال بالجزائر-دراسة حالة المؤسسات الصيدلانية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتسييروعلوم التجارية، جامعة الشهيد حمة لخضربالوادي، 2022-2023، ص34.

[2]: أمال العقون، أمان يوسفي، خلق القيمة في المؤسسة باستخدام مؤشر القيمة المضافة EAV دراسة حالة مؤسسة الأوراسي 2002-2009، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف01، الجزائر، المجلد 19، 2021، ص138.

[3]: الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني الجزائرية: https://miph.gov.dz/.

إنتاجها محليا لكنها لا تستعمل في تلبية التجارة البينية الأفريقية التي تساهم ب 3% فقط من الطلب[1] ، ويؤدي هذا النقص في التجارة البينية الأفريقية في المنتجات الصيدلانية إلى زيادة الاعتماد على الواردات من الأسواق خارج القارة لذا في ظل الإمكانات المتاحة لتنمية الإنتاج المحلي في الجزائر يستلزم تخصص في الصناعات الدوائية الكاملة في مجالات الأمراض الأكثر انتشارا في إفريقيا بأكثر من30% من الطاقة الإنتاجية لتغطية الطلب السوقي من الأسواق الإقليمية الإفريقية بغية الحد من الواردات الأجنبية لتبقى محصورة في المنتجات الدوائية ذات التكنولوجيا العالية غير المتوفرة حاليا في مراكز البحث والتطوير التابعة للوحدات الصناعية للأدوية المتاحة في الجزائر التي تهتم بتطوير الصناعة الدوائية وتتطلع إلى الانتقال من أنشطة التركيب والتغليف والتعبئة إلى أنشطة الإنتاج الكامل للمنتجات الدوائية خاصة التي تتطلب عمليات بسيطة ومحدودة للمكونات الوسيطة الصيدلانية في ظل حيازة براءات الاختراع فيها مثل الأدوية الجنيسة التي يتم إنتاجها محليا بنسبة 70%، وفقا لذلك يمكن دعم النمو المستقبلي للسوق الجزائرية في تجارة المنتجات الصيدلانية على عدة عوامل توضح في المخطط التالي:

الشكل رقم4-39: عوامل دعم النمو المستقبلي لصناعة المنتجات الصيدلانية في السوق الجزائرية.

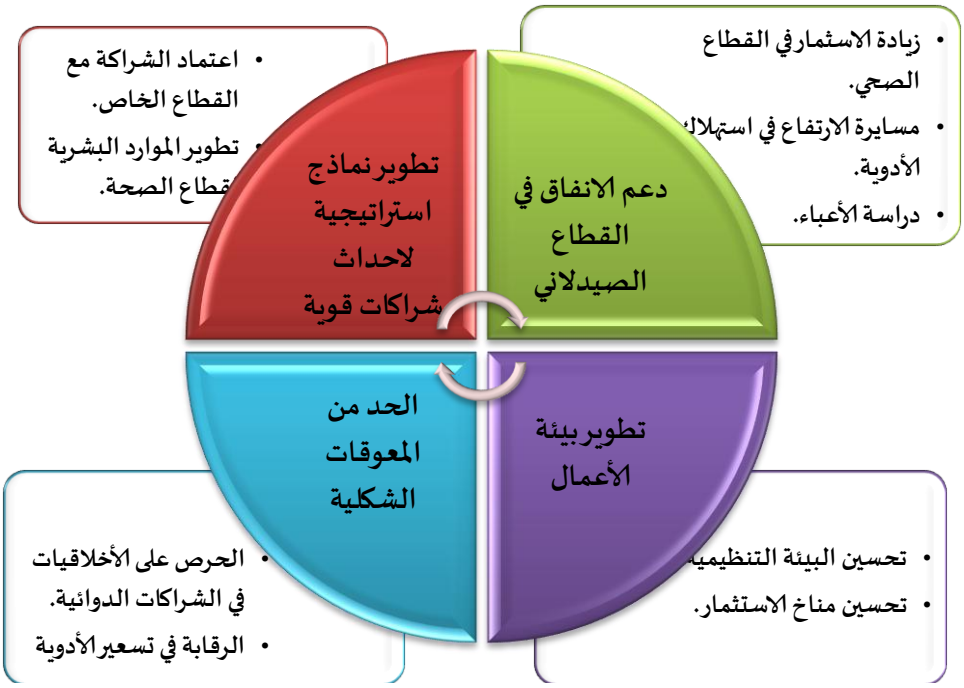

المصدر: من إعداد الباحثة.

وحيث أن تكامل العوامل التي تدعم النمو المستقبلي لصناعة المنتجات الصيدلانية في السوق الإفريقية سيمكن من تحقيق القيمة المضافة العالية ويساعد على:

1.بناء أنظمة الرعاية الصحية المستدامة؛ عبر الاستثمار في الرعاية الصحية عالية الجودة والأدوية والخدمات وابتكارات الرعاية الصحية كما يمكن أن توفر منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا حوافز للشراكات بين الحكومات والشركات الإقليمية لدعم التحول والحد من الأعباء وبناء أنظمة صحية مستدامة ومرنة في جميع أنحاء منطقة .

2.تطوير سياسات وقوانين الابتكار وحقوق الملكية الفكرية؛ تساعد منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا على تبسيط وتطوير استخدامات السياسات الابتكارية في تحقيق الرعاية الصحية واعتماد قوانين الملكية الفكرية فرصا لاعتماد التراخيص لزيادة الوصول إلى الأدوية.

3.تعزيز سلاسل التوريد في المنتجات الصيدلانية؛ يمكن لمنطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا أن تعزز السياسات القائمة على الحوافز لتحسين بيئة الأعمال لجذب الاستثمارات القادرة على زيادة استدامة وأمن توريد المنتجات الصيدلانية بين الدول الإفريقية وخلق فضاءات الكترونية مشتركة تسمح بتبادل الإمدادات الطبية في إفريقيا.

[1]: AfCFTA: A New Era for Global Business and Investment in Africa, op cit, p14.

ثالثا: دعم القطاع الخاص في صناعة الأدوية الجزائرية: تقدم صناعة الأدوية في إفريقيا فرصا خاصة للقطاع الخاص تعود بمزايا الربح والأثر الايجابي نظير مشاركتها في المجال التصنيعي بفضل الحد من التحديات التنظيمية التي أعاقت نمو الصناعة في المنتجات الصيدلانية التي تكفلها اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا بالشكل الذي يساهم في نفاذ مؤسسات القطاع الخاص إلى الأسواق الإفريقية لاكتساب حصة سوقية في المنتجات الدوائية التي يمكن إنتاجها محليا وتصديرها إقليميا، على سبيل المثال تم التصديق من طرف24 دولة افريقية على معاهدة إنشاء جمعية الأدوية الإفريقية The Africain Medecine Association في سنة 2019 تعمل على تعزيز تبني وتوافق السياسات والمعايير التنظيمية للمنتجات الطبية بالإضافة إلى توفير إرشادات علمية وتنسيق الجهود التنظيمية في الاتحاد الإفريقي لخلق علاقات تواصل بين الشركات المصنعة المحلية وجمعية الأدوية الإفريقية لربط الشراكات الاستثمارية الفاعلة في المجال الصيدلاني لتغطية الطلب الإفريقي من الأدوية والمعدات الطبية[1]، لذا يمثل توسيع نطاق الجهود بين وحدات الإنتاج الخاصة للمنتجات الصيدلانية في الجزائر وجمعية الأدوية الإفريقية مجالا لتغطية الطلب الإقليمي من المنتجات المصنعة في الجزائر في ظل الدعم الذي تمنحه الجمعية ويشمل مواءمة المعايير والممارسات التنظيمية ليمتد إلى دعم الشراكات الإقليمية والابتكار للحد من تشتت الأسواق الإفريقية وتنظيم عملية تسعير الأدوية المستوردة إقليميا لتغطية احتياجات أسواق الدول الأقل نموا في إفريقيا، وذلك وفقا للرؤية الاستراتيجية التي تشمل العوامل التمكينية والتحديدية لتطوير قطاع الأدوية في افريقيا.

الشكل رقم4-40: الرؤية الاستراتيجية لتطوير قطاع الأدوية.

Source : ADBG, A New Frontier for African Pharmaceutical Manufacturing Industry, 2022, p11.

تشتمل متطلبات تحقيق هذه الرؤية على ركيزة استراتيجية واحدة وأربعة عوامل تمكينية؛ حيث يتطلب تطوير الصناعة بشكل إستراتيجي على تنمية قدرات الإنتاج المحلية لزيادة حصة السوق من قيمة الإنتاج الصيدلاني (المحلي والإقليمي) إلى 45-55% حتى عام 2030 من خلال إنتاج الجزيئات التي تتضمن من جانب تطوير المصنعين المحليين الذين يتراوح عددهم بين350-400 لخدمة أسواقهم المحلية لزيادة الانتاج المشترك بنحو 8 الى 35 مليار وحدة بحلول سنة 2030 عبر مساعدتهم على تطوير مواقع الانتاج الحالية الخاصة بهم اضافة الى الاستثمار في خطوط انتاج جديدة لانشاء شركات وطنية وائدة في الأسواق الرئيسية، أما الجانب الاخر يتمثل في توسيع الشركات الأفريقية والعالمية المتوسطة التي تنتج الجزيئات الأساسية في دول مختارة من خلال: دعم المصنعين الإقليميين للتوسع في الأسواق الأفريقية الأخرى وبناء

[1]: African Medicines Regulatory Harmonization Programme, "Who We Are, https://amrh.nepad.org/amrh-microsite/who-we-are.

قدرات إضافية، واستقطاب الشركات العالمية لتطوير القدرة التصنيعية في أفريقيا، بينما تتعلق العوامل التمكينية لدعم الركيزة الاستراتيجية في :

1.التكامل اللوجستي الإقليمي لتعزيز التجارة البينية الأفريقية وإنشاء مراكز تجارية لزيادة صادرات الأدوية البينية الأفريقية بنسبة 70% بحلول عام 2030 من 600 مليون دولار إلى مليار دولار؛

2.تنفيذ معايير الجودة المتوافقة مع الصناعة العالمية بنسبة تمكين لا تقل عن 50% من الشركات المصنعة للأدوية لتحقيق الالتزام بمعايير ممارسات التصنيع الجيدة بحلول عام 2030 (اليوم 20% فقط ملتزمون بها)؛

3.تنمية قدرات البحث والتطوير التي تركز على الأمراض والاحتياجات الأفريقية الهدف المحدد هو زيادة الاستثمار في البحث والتطوير الدوائي بنسبة 50% لتصل ميزانية البحث والتطوير إلى 2.4 مليار دولار بحلول عام 2030؛

4. تمهيد الطريق لزيادة تصنيع اللقاحات في القارة والهدف هو أن يكون هناك 5 منصات أفريقية تنتج 300-500 مليون لقاح لكل منها حيث سيتطلب ذلك استثمارًا بقيمة مالية من 600 مليون دولار الى 1.2 مليار دولار اعتمادًا على سيناريوهات مختلفة تشمل سلسلة قيمة اللقاحات التي يتم تحقيقها من خلال التقنيات المتطورة.

رابعا: تعزيز الجهود الحكومية الجزائرية في توطين الصناعة الصيدلانية

أدت الإمكانات الاقتصادية للجزائر والإصلاحات الاقتصادية المختلفة التي تم تنفيذها إلى زيادة التوجه نحو التوطين من خلال الشراكات مع الشركات متعددة الجنسيات، حيث أصدرت الحكومة عدة مبادرات لتحقيق 70% من الطلب السوقي من خلال التصنيع والعرض المحلي تملك هذه التدابير العديد من المزايا لصناعة الأدوية والمصنعين المحليين، وحيث تتولى العديد من الوكالات الحكومية والهيئات التنظيمية مسؤولية تنفيذ التدابير التي تضمن إتباع العمليات الفعالة في التجارة الصيدلانية وتسجيل الشركات والمنتجات وتسعير المنتجات الصيدلانية وشرائها، كما هو مفصل في الجدول:

الجدول رقم4-11: مزايا المبادرات الحكومية لتعزيز توطين الصناعة الصيدلانية في الجزائر.

الأنظمة التفضيلية	ميزة التسعير	تحسين السياسة	الحوافز المالية
تأخير/عدم الحصول على ترخيص الاستيراد للعلامات التجارية الصيدلانية الأجنبية في حالة توفر أدوية مماثلة لتغطية الطلب	لا يتم تطبيق إعادة التسعير أو تخفيض الأسعار على الأدوية المنتجة محليا	اعتماد سياسة ملكية 51% من قبل المستثمرين الجزائريين لأي استثمار أجنبي في الإنتاج المحلي	تطبيق الإعفاءات الجمركية على المكونات والمواد الأولية الخام الداخلة في الصناعات الدوائية
اعتماد سريع على التراخيص للتصنيع المحلي خلال 12 شهرا مقابل تعطيل تراخيص الاستيراد	مراجعة الأسعار للمنتجات الأجنبية	تشجيع إقامة الأقطاب التكنولوجية المتخصصة للاستثمار ونقل التكنولوجيا	تخفيض رسوم التراخيص ومكافأة الضمان الاجتماعي للمنتجات الدوائية المصنعة محليا
تحفيز النقل التكنولوجي البيولوجي من الشركات الصيدلانية الأجنبية نحو الجزائر	حصول الأدوية المحلية على تخفيضات أقل من المستوردة20% مقابل 30%	توسيع مهام وفروع وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني	خفض هوامش الربح بتقدير ضريبي بنسبة 5% على الأدوية المستوردة مقارنة بالأدوية المحلية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: iqvia.com.

ومن بين الإجراءات ذات الأولوية التي احتفظت بها الجزائرلتوطين الصناعة الصيدلانية، يمكننا الاشارة الى[1]:

- رفع القيود المفروضة على تسجيل الأدوية المصنعة محلياً بهدف تخفيض فاتورة استيراد المنتجات الصيدلانية.
- إعادة تفعيل اللجنة الاقتصادية لتحديد أسعار الأدوية لضمان توفيرها للمواطنين بأسعار مناسبة.
- تزويد الوكالة الوطنية للمنتجات الصيدلانية بالموارد المادية والبشرية من أجل تحقيق أهدافها بسرعة كما تم وضع الوكالة تحت إشراف وزارة الصناعة الدوائية بعد نقله من وزارة الصحة والسكان؛
- الإسراع في منح التراخيص المرتبطة باقتناء المواد الكيميائية الحساسة والخطرة المستخدمة في إنتاج الأدوية.

[1]: PLAN DE RELANCE ÉCONOMIQUE, op cit, p86.

فمن خلال المبادرات الحكومية للجزائر في توطين الصناعة الدوائية استفادت العديد من الشركات متعددة الجنسيات من شراكات ومشاريع مشتركة مع شركات جزائرية محلية لدخول السوق بنجاح والتوسع على سبيل المثال:

1.دخلت أسترا زينيكا AZ في شراكة مع AHT Health SARL لإنتاج أدوية أمراض القلب والأوعية الدموية والأورام وأمراض الجهاز الهضمي وأدوية مرض السكري والبحث والتطوير في سلسلة التوريد عبر بناء مصنع جديد لتصنيع الجزيئات الصغيرة بقيمة 125 مليون دولار أمريكي وقامت بتصنيع أدوية كاملة للجزائر.

2. اتفاقية التوزيع مع لافاستا فارما (2018) للتسليم وتسويق أدوية علاج البروستاتا من شركة Innovus، Zestra® وZestra Glide®، بقيمة شراء تبلغ حوالي 186,000 دولار أمريكي، حيث تملك لافاستا فارما أكثر من 150 فريقًا إقليميًا قويًا للعمليات التجارية الإستراتيجية عبر AFMET لتقديم منتجات فريدة وعالية الفعالية السريرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[1] .

3. وقعت شركة فايزر مذكرة تفاهم مع مجموعة صيدال لتعزيز إنتاج "الأدوية ذات القيمة المضافة العالية"[2] ، كما أنشأت شركة ميرك Merck وحدة إنتاج كمشروع مشترك مع شركة نوفوفارم المتخصصة في استيراد وتعبئة وتوزيع المنتجات الصيدلانية الجزائرية[3].

[1] : SPIMACO to produce cancer medicines by 2020, says CEO; Available from: https://www.argaam.com/en/ article/articledetail/id/542943.

[2] : Pharmaceutical industry: Saidal, Pfizer Pharm Algeria sign new MoU. 2020; Available from: https://www.algerianembassy.org/Health/pharmaceutical-industry-saidal-pfizer-pharm-algeria-sign-new-mou.html.

[3] : Merck starts production of diabetes medicines in Algeria. 2015; Available from: https://www.manufacturingchemist.com/news/article_page/Merck_starts_production_of_diabetes_medicines_in_Algeria/113705.

خلاصة الفصل الرابع:

تهيمن على الصناعات الكبيرة والواعدة في منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا الشركات الدولية المتعددة الجنسيات، لذا يتطلب من الدول الافريقية عامة والجزائر خاصة في طريقها لاكتساب حصص سوقية لمختلف الصناعات عبر الاندماج في سلاسل القيمة الاقليمية في افريقيا معالجة مواطن الضعف الخاصة بالتوجهات الاستثمارية والهياكل المؤسسية ومختلف التنظيمات الشكلية والادارية التي تساعد على تكاملها تجاريا وصناعيا وتحقق ترابط في قدراتها الانتاجية لتعزيز التنافسية الاقتصادية المشتركة عبر تثمين المقومات الطبيعية والجغرافية واستغلالها في تنويع الصناعات الاقليمية في شكل سلاسل القيمة بالقدر الذي يزيد من ترابط مختلف المنتجين المشاركين فيها من خلال التجارة في منتجات الصناعات التحويلية والحد من الصعوبات المرتبطة بقواعد المنشأ والافتقار إلى البيانات المتعلقة باستخدام الأفضليات لمعظم الجماعات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا لتوطين سلاسل القيمة في المنطقة لتسهيل التجارة البينية، ولبلوغ تحقيق آثار اقتصادية ايجابية للجزائر من الفرص المتاحة للاندماج في منطقة التجارة الحرة الإفريقية يجب تعزيز التفاعل بين تكاملها الإنتاجي والتجاري الإقليمي في إفريقيا والتحول الهيكلي للاقتصاد الجزائري بالشكل الذي يعزز مشاركتها في الأنشطة الفعالة وعالية القيمة المضافة في سلال القيمة ويدفع بالروابط تجارية الإقليمية الناشئة بينها وبين الدول الإفريقية إلى تحقيق الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي، إضافة إلى أهمية توظيف الشراكات المحلية الاستفادة القصوى من الثقة والعلاقات الوثيقة مع المجتمعات الإفريقية واستخدام أدوات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية مثل البنية التحتية والخدمات المصرفية والخدمات اللوجستية للاستفادة من أوجه التآزر عبر مشاريع وأهداف متعددة، ستساعد هذه الأدوات والاستراتيجيات مجتمعة في توجيه المستثمرين الجدد إلى الأدوات التمكينية المهمة لتحسين المشاركة التجارية في أسواق الدول الإفريقية.

الفصل الخامس

متطلبات ترقية تنافسية الاقتصاد الجزائري للانضمام لمنطقة التجارة الافريقية

تمهيد:

يتطلب اندماج الجزائر في سلاسل القيمة الاقليمية ضمن منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا تطوير الدعامات الأساسية التي تعزز ديناميكية السوق الجزائرية ويجعل موقعها ضمن شبكة الانتاج الاقليمية ضمن الأنشطة عالية القيمة، لذا يمثل تحقيق التكامل مع الدول الافريقية في قطاعات التخليص الجمركي وخطوط النقل والجانب اللوجيستي، اضافة الى خلق روابط في خدمات التجارة كالخدمات المالية وخدما الاتصالات وتشارك البوابات والشبكات الالكترونية عوامل من شأنها تيسير اجراءات التصدير والاستيراد الاقليمي في المنطقة وتسهيل تخليص الاجراءات والمعاملات بين المستثمرين الاقليميين .

يعرض الفصل الأخير من الأطروحة الجوانب التي يجب معالجتها وعصرنتها في اطار اندماج الجزائر لمنطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا للتمكن من ربط الأسواق والصناعات والخدمات ببعضها، لتتمكن من خلق عملية انتاجية اقليمية متكاملة تمكن الاقتصاد الجزائري من حجز مكانة سوقية في منطقة التجارة الافريقية لترقية الصادرات الوطنية خارج المحروقات والارتقاء ضمن الفرص القطاعية المتاحة في افريقيا التي تمت دراستها في الفصل الرابع، ولعرض هذه الجوانب تم تقسيم الفصل الخامس الى:

المبحث الأول: ترقية تنافسية الاقتصاد الجزائري على مستوى البيئة الكلية.

المبحث الثاني: عوامل تكميلية لاندماج الجزائر في السوق الافريقية.

المبحث الأول: ترقية تنافسية الاقتصاد الجزائري على مستوى البيئة الكلية.

تنفتح الجزائر على السوق تجاري ضمن نطاق إفريقي إقليمي تسعى من خلاله لزيادة التجارة البينية الإفريقية وتطوير أساليب الإنتاج ضمن سلاسل القيمة الإقليمية لتحسين تنافسية القطاعات ومستويات المعيشة وتحقيق التنمية وإتاحة مجالات مشاركة جديدة لتطور الأوضاع الاقتصادية ، لذا يمثل تطوير الاستراتيجيات ضرورة لمواجهة تحديات الانفتاح التجاري الاقليمي وكسب مقومات وإمكانيات تمكن من مواجهة التغيرات العالمية، من خلال السعي إلى اكتساب قدرة تنافسية التي تكون أسسها ودعائمها الكفاءات البشرية ذات القدرات الذهنية والفكرية القادرة على الابتكار والإبداع.

وفي هذا الصدد تسعى الجزائر إلى عصرنة أجهزتها المسيرة للتجارة والاقتصاد ليتماشى مع التحولات الاقليمية بهدف تعزيز تنافسيتها وتطوير الأداء الوظيفي التجاري لدعم خلق بدائل لتصدير الموارد الطبيعة بالاعتماد على التصنيع وتحفيز الإنتاج عن طريق توفير بيئة أعمال جذابة لنشاط مؤسساتها الاقتصادية للاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والدولية ضمن اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا.

المطلب الأول: عصرنة الجمارك وأنظمة الدفع المالية.
المطلب الثاني: تطوير البنية المادية لانفتاح السوق الجزائرية على افريقيا.
المطلب الثالث: اعادة بعث المناطق الاقتصادية الخاصة.

المطلب الأول: عصرنة الجمارك وأنظمة الدفع المالية.

إن متطلبات الانفتاح التجاري الإقليمي للجزائر على إفريقيا يحتم عصرنة أجهزتها الوظيفية والتنفيذية وتطبيق مختلف تشريعاتها وقوانينها المتعلقة بحماية الاقتصاد الوطني والأشخاص والممتلكات والمؤسسات وتيسير معاملات التجارة الخارجية، ذلك أن التكامل الذي يمكن أن يجسده التعاون بين مختلف السلطات الرسمية في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وحماية مقوماته يجعل من اندماج الجزائر في اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا سبيلا لفتح آفاق اقتصادية واعدة في السوق الإقليمية الإفريقية وتحقيق مكاسب حقيقة.

الفرع الأول: متطلبات عصرنة نظام عمل الجمارك: تكلف إدارة الجمارك الجزائرية بعديد المهام المنطوية في قانون الجمارك الجزائري خاصة فيما تعلق بالإجراءات الرقابية المتعلقة بقطاع التجارة والتمويل والزراعة والصحة ومختلف المجالات الحيوية التي تعنى بالأمن القومي للدولة، والمتعارف عليه أن الجمارك مسئولة ضمنيا عن تحصيل الرسوم الجمركية والضرائب ومحاربة كافة أوجه الاتجار غير المشروع أو الذي يشكل خطر على الصالح العام الذي قد يطال الدولة واقتصادها ، إلا أن دورها في ظل الانفتاح التجاري ضمن منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا يعتبر مهما جدا في ظل الاندماج الذي تهدف الجزائر لتحقيقه ضمن سلاسل القيمة الإقليمية عبر تعزيز التجارة البينية الإفريقية الجزائرية، لذا يعتبر عصرنة سبل تأدية مهامها وأنظمتها وأساليبها بالشكل الذي يساهم في حظر أكبر قدر من الممارسات غير المشروعة سبيلا لتحقيق التنمية والرفاهية في المجتمع.

أولا: الاصلاحات المطبقة على الجهاز الجمركي: تبنت الجزائر العديد من الاصلاحات والاستراتيجيات التي سعت من خلالها الى ترقية الخدمات الجمركية وتطويرها ليشمل مهام مختلفة ترتبط بشكل كبير بمكاسب الاقتصاد الوطني من التجارة الخارجية، حيث يرتبط ذلك:

1.المخطط الاستراتيجي 2016-2019؛ الذي مثل أداة لتحقيق التكيف من حيث التشريعات والاجراءات مع المتطلبات الأساسية للتحولات التجارية لتعزيز مواءمة الاقتصاد الوطني، حيث ركز المخطط بشكل أساسي على العصرنة ضمن[1] :

-اعتماد نظم اجرائية وقانونية تحقق التوازن بين تسهيل التجارة واحكام الرقابة.

-ضمان ادارة جيدة للموارد البشرية .

[1]: غمشي السعيد، مهدي العربي، الاصلاح الجمركي مجالاته وأدواته-حالة الجزائر-، مجلة دراسات انسانية واجتماعية، المجلد09، العدد02،2020، ص339.

-استعمال التكنولوجيا في مجال الرقابة والاجراءات الجمركية.

-اعتماد مفهوم الشبكة كنموذج للتنسيق والتعاون بين مصالح الجمارك والجهات الأخرى ضمن الروابط التجارة والاقتصادية.

الا أن المعطيات الاجرائية التي توالت مع الفترة التابعة للمخطط حالت دون التطبيق الفعال للأهداف المحددة خاصة مع التغيرات التي تشهدها التعريفات الجمركية والتي تتخذ طابعا تنازليا في الاتجاه نحو التعريفة الجمركية الصفرية مما جعل الطابع التفكيكي الجمركي أهم الاليات المعتمدة في ادارة الجمارك الحديثة، وللتمكن من تحقيق الأداء الوظيفي الفعال لمصالح الجمارك تم تسطير **مخطط استراتيجي للفترة 2022-2024** يركز في أهدافه المحددة على رقمنة مصالح الجمارك بالنظم المعلوماتية الجديدة لتعزيز التجارة الخارجية والارتقاء بالاقتصاد الوطني من خلال[1] : التعاون مع الوكالة الكورية للنظام المعلوماتي للجمارك في إنجاز نظام معلوماتي جديد متكامل، تم تكييفه وفقا للتطورات التكنولوجية الحديثة على نحو يرقى به إلى مستوى المعايير الدولية لتسريع المعالجة الجمركية للملفات عن طريق تبسيط الاجراءات ، ترشيد عمليات الرقابة، إضفاء مستوى أعلى من الشفافية في معاملات التجارة الخارجية، تطبيق أدق للتشريع و التنظيم الجمركيين، مكافحة فعالة للغش، تأمين البيانات الخاصة بالتجارة الخارجية، اضافة الى الحرص على تحقيق التخليص الالكتروني للحقوق والرسوم وتسيير قباضات الجمارك، البوابة الداخلية و الخارجية الالكترونية باستعمال النظام المعلوماتي الجديد

2. ترقية خدمات الجمارك ضمن نموذج الشباك الوحيد؛ وهي تكملة لمسار التحول الرقمي الذي تسعى مصالح الجمارك لتحقيقه من خلال مشروع الشباك الوحيد نصت عليه أحكام المادة 91 مكرر من القانون رقم 79- 07 المؤرخ في 21 جويلية 1979 ،والمتضمن قانون الجمارك، المعدل والمتمم، كما حدد المرسوم التنفيذي رقم 21 – 146 المؤرخ في 17 أفريل 2021كيفيات تفعيل الشباك الوحيد وتسييره، حيث أنه مشروع بوابة ولوج موحدة لاتمام الاجراءات الجمركية والتكفل بالوثائق المتعلقة بالمراقبة عند الاستيراد والعبور والتصدير يمكن ربطه بمنصات التبادل الالكتروني ونظم معلومات المراقبة عبر الحدود، يهدف المشروع الى:

-تسيير منسق للحدود وتحسين التواصل بين جميع المتدخلين في سلسلة التجارة الخارجية خاصة منهم المكلفون بإعداد التراخيص والشهادات الادارية المطلوبة أثناء عملية الجمركة؛

-تقليص آجال المعالجة وتكاليف الاجراءات والمراقبة والعمل على توحيد وتسهيل عمليات الرقابة الميدانية؛

-الاستغناء عن الطابع المادي للاجراءات الجمركية المطلوبة على الحدود وضمان شفافيتها، كما يسمح هذا المشروع بمراقبة التجارة الخارجية والصرف عند الاستيراد والعبور والتصدير ومراقبة المسافرين ووسائل النقل وحركة الطرود البريدية.

ثانيا: التحلي باليقظة الإستراتيجية لتحسين نظام المعلومات بالإدارة الجمركية: تهتم اليقظة الإستراتيجية بالمحيط القريب من المؤسسة بحيث ترصد المعلومات وتتابعها من أجل اتخاذ القرارات المناسبة من أجل التكيف مع المحيط الجديد، تمثل اتفاقية منطقة التجارة الحرة مجالا فرصة للربط السوقي على المستوى الإقليمي وهو ما يستلزم عصرنة آليات العمل الجمركي بما يتناسب مع خصوصيات التبادلات الإقليمية الجزائرية الإفريقية، وذلك من خلال[2] :

1.اعتماد نظام اليقظة والتدقيق في الإدارة الجمركية؛ نظرا للتغيرات في التوجهات الاقتصادية التي شهدها وما زال يشهدها الاقتصاد الوطني فقد أثر ذلك على توجهات الإدارة الجمركية الجزائرية لتطوير وتحسين أدائها لمواكبة تلك التغيرات في جميع المجالات وخاصة مجال تكنولوجيا نظام المعلومات، حيث تبنت العديد من الخطط الإستراتيجية لعصرنتها واستخدمت في ذلك العديد من أدوات التشخيص واليقظة والتدقيق في مختلف المجالات، يختص كل من التدقيق الاستراتيجي واليقظة الإستراتيجية في تعزيز المعلومات الإستراتيجية فاليقظة تعمل على رصد المعلومة والتدقيق يعمل على التأكد من صحتها وسلامتها وصدقها حتى يتمكن من استغلالها بشكل أفضل ويؤدى استخدامها بهذا الشكل إلى تقليل الأخطاء وبالتالي إلى نجاح الإستراتيجية في بلوغ الأهداف المسطرة وهي:

-الحفاظ على الاقتصاد الوطني وحماية المجتمع والمستهلكين.

-حماية حقوق المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين لجعلهم أكثر تنافسية بتطبيق الإجراءات الجمركية من تسهيلات وتحفيزات

[1]: مجلة الجمارك، نشرية إعلامية تصدر عن المديرية العامة للجمارك، العدد01، 2023، ص16. متاحة على الرابط: https://www.douane.gov.dz/IMG/pdf/revue_des_douanes_no_01_2023.pdf.

[2]: عيسى بوراوي، عمار ميلودي، التحول الى الجمارك الرقمية كمدخل لتحقيق اليقظة الاستراتيجية-حالة الجمارك الجزائرية-، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة الادارية، العدد الثامن، 2017، ص720-721.

-توفير الشروط المناسبة للمتعاملين الأجانب لتشجيع جذب الاستثمار الأجنبية المباشرة لمكافحة البطالة وزيادة الإنتاج.

-مكافحة التهريب والغش وكل الظواهر السلبية التي تنخر الاقتصاد الوطني.

2.تعزيز رقابة وحماية البيانات من خلال النظم التكنولوجية؛ قد تحدث أخطاء في البيانات التي تدخل للتشغيل وقد تفقد البيانات أو يتم التلاعب في السجلات أثناء التشغيل، ولذلك فإن اعتماد الوظائف الهامة لنظم المعلومات والتكنولوجية العالية الكفاءة هو حماية البيانات من التلاعب والتأكد من دقة البيانات وبالتالي دقة المعلومات، والخطوة الخاصة بالمصادقة تعتبر خطوة رقابية لازمة خلال عملية تجميع وتشغيل البيانات.

بصفة عامة في الجزائر يبقى الذكاء الاقتصادي واليقظة الإستراتيجية في مرحلة التأسيس، حيث قامت 12 مؤسسة عمومية من قطاعات مختلفة بعقد اتفاقيات شراكة مع وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، على هامش الطبعة الخامسة للملتقى الدولي للذكاء الاقتصادي والمعرفة في إدارة الأعمال المنظم بتاريخ 23-24 ماي 2021 حيث أكد المدير العام لليقظة الإستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائيات أنه في غضون الخمس سنوات القادمة ستشترك 20000 مؤسسة في تشكيل نظام لليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي من أجل التحكم في المعلومة والمعرفة والحفاظ عليها تعزيز مجال اتخاذ القرارات الحاسمة[1].

ثالثا: مواكبة تطوير دور الجمارك في سياسة تسيير التجارة للسلع البيئية

تتركز مهام مكاتب الجمارك في حماية الحدود وتعزيز الاقتصاد المحلي من خلال الحفاظ على مقوماته والمساهمة في ترقية التجارة الخارجية وبالتالي يتمثل الاستدلال بمهامها في تعزيز الاستدامة والمحافظة على البيئة من السمات التي يجب أن تكون ضمن أولوياتها في ظل عصرنتها وتطوير آليات أدائها لعملها.

عمد المخطط الإستراتيجي للجمارك 2022-2024 من خلال مراعاة مصالح وأولويات جميع الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للجمارك والأقاليم إلى ايلاء الاهتمام اللازم للبيئة العالمية المحيطة بالجمارك، باعتبار الأثار الخطيرة واسعة النطاق على التنوع البيولوجي والأمن الوطني والدولي، على ضوء ذلك أبرم المجتمع الدولي العديد من اتفاقيات البيئة متعددة الأطراف التي تتضمن أحكام ذات الصلة بالتجارة الدولية مثل اتفاقية الاتجار بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون.... وغيرها، كخلفية لذلك ظهرت مبادرة الجمارك الخضراء باعتبارها سلسلة من الأنشطة التعاونية التي تضطلع بها المنظمات الشريكة وينسقها برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتعنى بتنفيذ اتفاقيات البيئة المتعددة الأطراف ومكافحة الجريمة البيئية العابرة للحدود ولتعزيز قدراتها في هذا المجال تسعى[2] :

-تعزيز قدرات ضباط وأعوان الجمارك المعنيين بمراقبة وترخيص والتحكم في المواد الكيميائية والنفايات الخطرة والأنواع المهددة بالانقراض؛

-تعريف ضباط وأعوان الجمارك بالاتفاقيات الدولية المعنية بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة والاتفاقيات المتعلقة بالأنواع المهددة بالانقراض؛

-اطلاع أعوان وضباط الجمارك على الالتزامات المترتبة عن الانضمام لتلك الاتفاقيات؛

-اعتماد التدريب على رصد وتسهيل التجارة المشروعة واكتشاف ومنع التجارة غير المشروعة بتلك المواد الخطرة لتجنب أثارها السلبية على صحة الإنسان بصفة خاصة والبيئة بصفة عامة، التدريب على استخدام دليل الجمارك الخضراء والذي تم تصميمه ليستخدم من قبل أعوان الجمارك حيث يقدم نظرة شاملة على الاتفاقيات ومتطلباتها المتعلقة بالتجارة بالمواد الحساسة بينها.

الفرع الثاني: عصرنة خدمات أنظمة الدفع المالية .

يؤدي العصر الرقمي إلى العديد من التغييرات في مشهد أنظمة الدفع والتي يهدد بعضها الاستقرار النقدي والأمن ، وفي ظل تميز الدول الإفريقية بتعدد عملاتها وتنوعها تطرح مشكلة تسوية المدفوعات ضمن منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا العديد من التساؤلات

[1]: يوسف زكريا رحماني، نورية غازي، واقع اليقظة الاستراتيجيةوالذكاء الاقتصادي في الجزائر(المحاولات القائمة لبناء نظام اليقظة والذكاء الاقتصادي)، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد5، العدد2، 2021، ص293.

[2]: United Nations Environment Programme, The Green Customs Initiative. Retrieved from, 2022, p03.

حول نوع العملة المرجعية المعتمدة ومدى استعداد المنطقة لخلق عملة افريقية موحدة منافسة للدولار الأمريكي أو اليورو الأوروبي، ولاعتبار مجال النقاش حول ذلك هو ضمن أجندة مفاوضات المنطقة لكن لم يتم الوصول إليه بعد، ولضمان عمل أنظمة الدفع كمنفعة عامة في ظل انطلاق التشغيل لمنطقة التجارة الإفريقية في جانفي 2021 يجب على السلطات تطوير عمل أنظمة الدفع في البنوك لضمان تسوية المدفوعات الإقليمية وتسهيل التجارة الإقليمية باعتبار أن المصارف التجارية تضطلع بدور مهم في صناعة وابتكار الخدمات المصرفية وعصرنتها كونها عامل حاسم للبقاء في السوق.

أولا: متطلبات تطوير الأنظمة البنكية الالكترونية في الجزائر لتسوية مدفوعات التجارة الإفريقية

يمثل تطوير الأنظمة البنكية الجزائرية للعمل بشكل الكتروني ضروريا لمواكبة عالم الابتكارات التكنولوجية في المجال الرقمي والعالم الافتراضي للمبادلات التجارية التي تكتسي أهمية اقتصادية في تجارة السلع والخدمات ضمن منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا وذلك يتطلب توفر خصائص عديدة وضرورية لضمان عمل الأجهزة البنكية الالكتروني بفاعلية وتحقيق الغاية منها خاصة ما يرتبط بتسوية المدفوعات التجارية الإقليمية.

1.تنويع وسائل الدفع وتقديم منتجات جديدة تتوافق مع متطلبات الأسواق الإقليمية الإفريقية: تعتبر ضرورة تنويع وسائل الدفع الالكترونية بالشكل الذي يسهل تسوية المدفوعات التجارية الإقليمية بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين وشركائهم التجاريين الأفارقة من المتطلبات الأساسية لتعزيز تنافسية أنشطة البنوك الجزائرية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا، باعتبار أن وسائل الدفع الالكترونية من أهم الابتكارات التي أفرزها التقدم التكنولوجي في عالم المعلومات والاتصالات لاستغلالها في الاستخدامات الاقتصادية والتجارية عبر الاهتمام بتطوير الجهاز المصرفي الجزائري عبر انسياب التجارة الالكترونية محليا ومع الدول الإفريقية إقليميا، في هذا الشأن يمثل تطوير مختلف وسائل الدفع الالكترونية والتي تنحصر في بطاقات دفع الكترونية تختص بها البنوك الجزائرية أمرا حتميا لتنويع وخلق وسائل دفع بالتوازي مع منتجات مالية جديدة تتوافق مع المعاملات التجارية الإقليمية مع إفريقيا وتكون مرنة اتجاه نظام عمل البنوك الجزائرية والإفريقية على حد سواء. حيث سجلت المؤسسات المصدرة للبطاقات خلال سنة 2021 (البطاقات مابين المصارف والذهبية) 87.7 مليون معاملة من عمليات السحب بقيمة 1728.9 مليار دينار مقابل 58.4 مليون معاملة بقيمة 1073.0 مليار دينار(أي بارتفاع معتبر لا يستهان بنسبة 50.13% من حيث الحجم و 61.13% من حجم القيمة)، و2.1 مليون عملية دفع عبر محطات الدفع الالكترونية بقيمة 15.1 مليار دينار مقابل 712 مليون معاملة بقيمة 4.7 مليار دينار(أي بارتفاع كبير بنسبة 202.11% من حيث الحجم 219.24% من حيث القيمة)، و 7.8 معاملة عبر الانترنت بقيمة 11.2 مليار دينار مقابل 4.6 معاملة لقيمة 5.4 مليار دينار(اي بتزايد كبير بنسبة 70.24% من حيث الحجم و106.05% من حيث القيمة)[1]، تجدر الاشارة الى أن بنك الجزائر الخارجي يتخصص بأنظمة دفع بالبطاقات الالكترونية في إطار تسوية المدفوعات الدولية التي تعزز مختلف المعاملات التي يقوم بها عملاء البنك خارج الجزائر حيث يتعلق الأمر ب:

1.1بطاقة ماستركارد Mastercard: أطلق بنك الجزائر الخارجي بطاقة ماستركارد في سنة 2018، حيث قدم منتج بنكي جديد هو عبارة عن بطاقتي World Elite, World business وهو منتج حصري للبنك في الجزائر، تمثل هذه البطاقة وسيلة للسحب والدفع الالكترونيين يتم إصدارها لفائدة العميل(فرد، مؤسسة) له حساب بالدينار وحساب آخر بالعملة الصعبة(الأورو، الدولار)، تسمح هذه البطاقة الالكترونية بالقيام بعمليات السحب والدفع في جميع أجهزة الصرف الآلي ومحطات الدفع الالكترونية المعتمدة من طرف ماستركارد في جميع أنحاء العالم كما تسمح لحاملها بالقيام بالتسوق الالكتروني عبر الانترنت[2]، يضم إصدار بنك الجزائر الخارجي الخاص ببطاقات ماستركارد لفائدة الشركات نوعين من البطاقات وهي: بطاقة الأعمال **MasterCard BEA Business**، والبطاقة العالمية للأعمال **MasterCard BEA World Business**. تتخذ بطاقات الماستركارد لبنك الجزائر الخارجي مزايا تتعلق ب[3] :

---

[1]: بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي، 2021، ص75.

[2]: بوعتلي محمد، تقييم واقع البطاقات البنكية وتطورها في البنوك التجارية دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي، المجلة الجزائرية للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد 02، العدد01، 2022، ص90.

[3]: بوعتلي محمد، مرجع سبق ذكره، ص91.

***توفير نظام حماية متطور 3D SECURE**: هو عبارة عن رمز شخصي يوفر أمان إضافي عن القيام بالمدفوعات الالكترونية سريع بسيط وعملي، يعبر عن رمز الحماية برقم تعريف شخصي يعرفه العميل وبنك الجزائر الخارجي فقط حيث عند إقبال العميل على القيام بعملية الدفع الالكتروني يتم فاح نافذة الكترونية تلقائيا ويطلب منه إدخال هذا الرمز الخاص ليستفيد العميل من الحماية اللازمة التي تحقق تسوية المدفوعات دون احتيال أو قرصنة لحسابه، يعبر هذا النظام عن تكنولوجيا متقدمة لحماية عمليات الدفع عن طريق الماستركارد في الانترنت وهو مصمم لتقليل الاحتيال، يسعى بنك الجزائر من خلال هذه التقنية إلى تقديم حماية متطورة لعملائه لتسهيل القيام بالدفع عبر الانترنت بكل راحة وسلاسة.

***تسوية المدفوعات عبر منصة PAYPAL**: تعتبر منصة paypal الطريقة الأسرع والأكثر أمان لإرسال وتلقي المدفوعات عبر الانترنت يمكن للعملاء الذين يستعملون بطاقة ماستركارد الخاصة ببنك الجزائر الخارجي الاستفادة من تسوية مدفوعاتهم عبرها في أي دولة من العالم.

2.1بطاقة أمريكان اكسبريس في بنك الجزائر الخارجي AMEX: هي عبارة عن بطاقة سحب ودفع دولية تصدرها مؤسسة أمريكان اكسبريس العالمية، يقوم بنك الجزائر الخارجي بدور الوساطة بين المؤسسة والعملاء الذين يملكون هذه البطاقة، يستفيد من استخدامات هذه البطاقة العملاء الذين يملكون حسابات بالعملة الصعبة لدى بنك الجزائر الخارجي كما يستلزم الالتزام بشروط حيازة هذا النوع من البطاقات خاصة فيما يخص: سقف حساب العميل من العملة الصعبة المقدر ب 5000 دولار للبطاقة الخضراء، 10.000 دولار للبطاقة الذهبية، 15.000 دولار للبطاقة الفضية، كما تتحدد قيمة السحوبات الشهرية في كل نوع حيث اقدر في البطاقة الخضراء ب 1000 دولار و 2000 دولار في الذهبية وب 5000 دولار في الفضية[1].

2.توفير وسائل الأمان في عمليات التسوية للمدفوعات التجارية الكترونيا؛ تتميز وسائل الدفع الالكترونية عن الوسائل التقليدية في الاستفادة من وسائل الأمان المبتكرة حديثا لاستعمالها عبر شبكة الانترنت، و خاصة لإضفاء الثقة على المعاملات البنكية و التجارية التي تتم عبر هذه الشبكة و التي تكون وسائل الدفع الالكترونية طرفا فيها، تهدف هذه الوسائل المبتكرة إلى حماية المعاملات البنكية و التجارية من عمليات الغش و الاحتيال، مما يشجع على تعزيز التبادل التجاري و الخدمات الالكترونية عن طريق شبكة الانترنت و تأمين الدفع الالكتروني، كاعتماد التوقيع الالكتروني، وتقنيات التشفير، ونظم تأمين شبكة الانترنت لمراقبة التيارات الالكترونية التي تمنع قرصنة الحسابات المالية من الأشخاص أو الفيروسات، إضافة إلى اعتماد البروتوكولات الآمنة لسداد المعاملات المالية الاقليمية والدولية[2]

3.تحقيق السرعة في إجراء العمليات لتحسين التنافسية عبر توسيع شبكات الإمداد بالانترنت؛ تشير عمليات الدفع الإلكتروني إلى المعاملات النقدية غير الورقية التي أحدثت ثورة في عالم الأعمال المصرفية، بسبب تقليل تكاليف المعاملات الورقية وتكلفة العمالة نظرا لكونها سهلة الاستخدام وأقل استهلاكا للوقت مقارنة بوسائل الدفع المباشر التقليدية، إضافة إلى ذلك فهي تساهم في توسيع نطاق أنشطة التجارة الالكترونية ودعم مؤسسات الأعمال والتوسع في الأسواق الإقليمية والدولية[3]، وهو ما يساهم في تحسين التنافسية التجارية عبر توسيع شبكات الإمداد بالانترنت باعتبارها العصب الرئيسيفي قيام الأنظمة الالكترونية حيث تطور عدد مستخدمي شبكة الانترنت في الجزائر من 50 000 مستخدم سنة2000 إلى 25 159 428 مستخدم سنة 2020 ليصل سنة 2021 إلى 37 836 425 مستخدم[4]، وهو ما يمثل نسبة 50.76 %من إجمالي عدد السكان الأمر الذي جعلها تحتل المرتبة الثالثة في الوطن العربي بعد كل من السعودية والتي سجلت 31 856 652 مستخدم بنسبة 17.4%من مجموع كثافتها السكانية، وكذلك مصر بقيمة 49 231 493 مستخدم وبنسبة 10.84 % من مجموع سكانها، كما تفوقت الجزائر على العديد من الدول العربية الأخرى كالمغرب تونس والسودان[5]، إلا أن اقتصار استعمالات الانترنت في مجالات الدفع الالكتروني على تسديد الفواتير لشركات توزيع الكهرباء والطاقة والمياه يجعلها ضئيلة مقارنة بالدفع النقدي وبعيدا عن المعاملات التجارية المحلية والدولية، في هذا الشأن يمكن تعزيز شبكات الإمداد بالانترنت في الجزائر عبر الاعتماد على حاضنات الأعمال

[1]: الموقع الرسمي لبنك الجزائر الخارجي.

[2]: عبد الرحيم وهيبة، تقييم وسائل الدفع الالكترونية ومستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجودها، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد01، العدد01، 2010، ص193،192.

[3]: جمال قاسم حسن، محمود عبد السلام، التجارة الالكترونية، سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد العربي، العدد 20، 2021، ص14.

[4]: Internet Users Statistics for Africa, 2022, sue le site: https://www.internetworldstats.com/stats1.htm.

[5]: كواشي حنان، قدي عبد المجيد، نحو تشخيص واقع التجارة الالكترونية في الجزائر: التجارة الالكترونية كحافز لاستخدام البطاقات البنكية وخدمات الدفع الالكترونية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 13، العدد01، 2022، ص558.

لتطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال المتعلقة بتحسين الربط وتدفق الانترنت لتوسيع نطاق عمل أنظمة الدفع الالكترونية واستحداث منتجات وخدمات مالية جديدة تلبي احتياجات السوق الإقليمي الإفريقي لخلق روابط وأنظمة تسوية المعاملات المالية للتجارة البينية الجزائرية الإفريقية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا، وهو ما تعنى بتحقيقه الحاضنة التكنولوجية بسيدي عبد الله باعتبارها دعم لحاملي مشاريع خلق المؤسسات المبدعة في ميدان تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتهدف في هذا المجال إلى تحقيق[1] :

1.3 مساعدة المؤسسات على رفع قدراتها الإبداعية والتنافسية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي؛

2.3 رفع عدد المؤسسات الجديدة العاملة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال؛

3.3 تطوير قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال قادر على تنمية العملية التصديرية؛ أين تم الاستفادة في هذا الإطار بحظيرة سيدي عبد الله من مشروع باسم" **نظام دفع الكتروني عبر شبكة الانترنت موجه إلى القطاع الخاص".**

الفرع الثالث: جهود الجزائر لتسهيل مدفوعات المبادلات التجارية مع افريقيا

في ظل عالم متسارع تتزايد فيه الروابط الاقتصادية وتتشابك في العلاقات التجارية تظهر ضرورة استبدال النظام التقليدي للدفع في الجزائر بنظام الكتروني يتماشى والتطورات التكنولوجية والتغيرات الدولية، ففي خطوة تنافسية قامت السلطات المخولة بتشخيص الأوضاع الراهنة خاصة المتعلقة بتعزيز الروابط التجارية الإقليمية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقياوتحديد احتياجات هذا النظام الالكتروني، وبناء عليه تقوم بعصرنة وتطوير وسائل الدفع الأكثر ملائمة مع الدول الإفريقية لتنمية التجارة وتسهيل عملية تسوية مدفوعاتها ومعاملاتها المالية، في هذا الشأن قامت الجزائر بخطوات ايجابية برزت في:

أولا: فتح فروع بنكية جزائرية بمواصفات دولية في الدول الإفريقية

في خطوة من الجزائر لتسهيل مدفوعات المبادلات التجارية والمعاملات المالية بين المتعاملين الجزائريين ونظائرهم في إفريقيا قامت الجزائر بتقديم ملف الاعتماد لإنشاء بنك في كل من دولتي موريتانيا والسنغال، حيث تم[2] :

1.افتتاح أول بنك حكومي خارج البلاد في العاصمة الموريتانية نواكشوط تحت اسم **"بنك الاتحاد الجزائري" Algerian Union Bank(AUB)** برأسمال يقدر ب 50مليون دولار، حيث يمثل شراكة بين أربعة بنوك عمومية جزائرية هي: القرض الشعبي الجزائري مساهم بنسبة 40%، البنك الوطني الجزائري 20%، بنك الفلاحة والتنمية الريفية 20% وبنك الجزائر الخارجي بمساهمة 20%

2.فتح بنك جزائري في العاصمة السنغالية داكار يسمى **"البنك الجزائري السنغالي"**

تعكس هذه الخطوة من طرف سلطات البلدين الاهتمام المكرس في مواصلة الجهود الرامية إلى تنمية المبادلات التجارية ومرافقة الاستثمارات الأجنبية التي تعتزم المنطقة احتضانها وتوفير الشروط الملائمة لتحقيق الاستفادة منها في ظل انفتاح تجاري إقليمي يلتزم بتعزيز التكامل الاقتصادي ودفع الإمكانيات الموجودة لتعزيز التعاون الإقليمي لتحقيق التنمية الاقتصادية لكافة الدول الأعضاء ضمن اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا، يأتي هذا التدشين أيضا تطبيقا للأهداف الاقتصادية الرامية إلى الانفتاح على باقي بلدان القارة الإفريقية والمساهمة في تنميتها وانتعاشها من خلال قيام نظام مصرفي جزائري بالخارج وفتح معارض دائمة تهدف إلى ترويج المنتجات والخدمات الجزائرية، حيث ستشكل المؤسسة البنكية فاعلا رئيسيا في عملية تسوية المدفوعات والمعاملات المالية الناتجة عن نشاطات المبادلات التجارية البينية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقياودعم الاستثمارات المباشرة المستقبلية في موريتانيا "عبر توظيف الخبرة المصرفية المثبتة والبنية التحتية الحديثة التي تمكنه من تلبية تطلعات الفاعلين في كلا البلدين"، ذلك أن تكامل الآليات لتعزيز التعاون الاقتصادي الثنائي، خاصة في ظل إنشاء المناطق التجارية الحرة عبر العديد من البلدان الأفريقية، سيجعل من هذه البنوك بمثابة منصة لوجستية للتسويق الخدمات المالية المتعلقة بها كما ويتعلق الأمر أيضا بتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات والاستثمارات الجزائرية من أجل الاستثمار في سوق غرب إفريقيا، يشكل وجود الوكالات البنكية لرؤوس الأموال الجزائرية ضمانة إضافية للمتعاملين والفاعلين الاقتصاديين فمن شأن ذلك أن يتيح ترسيخ علاقات تعاون ذات منفعة متبادلة لصالح الطرفين الجزائري والموريتاني والجزائري والسنغالي

[1]: علاء الدين بوضياف، محمد زبير، دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد04، العدد01، 2020، ص95.

[2]: الموقع الرسمي لوزارة التجارة وترقية الصادرات الجزائرية.

في المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية، إلى جانب تعزيز التجارة ودعم الاستثمار في مختلف القطاعات، بالإضافة إلى تعزيز الخبرات المشتركة وتعزيز الاندماج التجاري نحو السوق الإفريقية لتنمية الرفاه الاقتصادي في المنطقة.

ثانيا: تبني خدمة الدفع عبر الهاتف المحمول لغرض التحويلات العابرة للحدود: نظرا لصعوبة تكامل الخدمات المالية بين الدول الإفريقية نظير تعدد العملات وارتفاع التكلفة المتعلقة بفتح وإدارة الفروع البنكية في المناطق البعيدة مما يتسبب في حرمان العديد من صغار التجار من الخدمات المصرفية، يمثل توسيع فرص الحصول على الخدمات المالية المختلفة من خلال خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول فرصة لتعزيز شمول الخدمات المالية، إلا أن ذلك يجب أن يرتبط بالتحويلات العابرة للحدود لدعم أنظمة الدفع في إطار منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا. وحيث يعتبر استخدام نظم الهاتف المحمول في تقديم خدمة تحويل الأموال عبر الحدود طفرة مهمة في هذا المجالفقد بلغ عدد مستعملي تطبيق الدفع بالهاتف المحمول 2 مليار شخص عبر العالم سنة 2022 ،وسيفوق 2.31 مليار شخص سنة 2023 ،بينما بلغ حجم سوق المدفوعات بالهاتف المحمول 1449.56 مليار دولار سنة 2020 وسينمو بمتوسط معدل 24.5 %خلال الفترة 2021-2026 ليبلغ5399.6 مليار دولار[1]، كما أن هذه التحويلات تخضع للكثير من القواعد الدولية ويتم مراقبتها للتأكد من عدم استخدامها في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب الدولي، وتشمل هذه القواعد المعرفة التامة للمرسل والمرسل إليه بما في ذلك عنوان الإقامة ورقم بطاقة الهوية لكليهما كما تشمل تحديد الغرض من التحويل الذي يجب أن يتم في النظم البنكية أو عبر شركات تحويل الأموال إما لعملاء البنك أو لعميل من غير عملاء البنك، ويتم فحص دقيق من قبل البنوك والشركات التي تقوم بالتحويل عبر الحدود لطرفي التحويل، كما تستلزم خدمة التحويل العابر للحدود من خلال نظم التحويل عن طريق الهاتف المحمول قيام البنوك أو شركات المحمول بنفس الفحص وبنفس طبيعة البيانات التي تتم في النظم البنكية[2]، وقد تستلزم التشريعات السماح فقط للبنوك من أجل إجراء التحويلات العابرة للحدود في هذه الحالة تقوم شركة المحمول الراغبة في إجراء تحويل عابر للحدود بالاستعانة بالبنوك محلية في البلدين اللذين يتم بينهما التحويل أو على الأقل ستحتاج إلى موافقات من السلطات المحلية في كلا البلدين بهدف توسيع فرص الحصول على الخدمات المالية المختلفة لتعززي المعاملات التجارية وتحسين ظروف الدفع المرتبطة بها .

الفرع الرابع: نموذج نظام الدفع والتسوية الافريقي: تعبر عملية إجراء المدفوعات بين الدول الإفريقية عن الصعوبات التي تواجهها في تسهيل المبادلات التجارية ضمن اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا لتحقيق التنمية الاقتصادية، ذلك أن الصعوبات المتعلقة بإجراء المدفوعات عبر الحدود باعتبارها حاجز من الحواجز التجارية هي أحد الأسباب التي تجعل التجارة بين البلدان الإفريقية المقدر55 بلدا لا تتجاوز 15% من إجمالي وارداتها وصادراتها، لذا يتعين تطوير أنظمة الدفع لتسهيل المدفوعات التجارية في إفريقيا بما يحقق التطلعات المسطرة في أجندة 2063.

تم انشاء **نظام الدفع والتسوية الأفريقي (PAPSS)** لبنية تحتية مركزية للسوق المالية تتيح التدفق الفعال والآمن للأموال عبر الحدود الأفريقية، تم تطوير مخطط الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع بنك التصدير والاستيراد الأفريقي (Afreximbank) لاستكمال التجارة بموجب منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتمكين المستخدمين من إجراء مدفوعات شبه فورية (في غضون 120 ثانية) في عملتهم المحلية دون التحويل إلى عملة أجنبية أو استخدام مؤسسة / بنك تابع لجهة خارجية[3]، اعتبارًا من أكتوبر 2022 انضمت لشبكة PAPSS سبعة بنوك مركزية و28 بنكًا تجاريًا، ومن المقرر أن تنضم جميع البنوك المركزية بحلول نهاية عام 2024 وجميع البنوك التجارية بحلول نهاية عام 2025، إن الطبيعة الفورية للمدفوعات بالعملة المحلية التي يوفرها نظام PAPSS ستساعد الشركات الأفريقية على تجنب التأخير في تأكيد المدفوعات التي طالما شكلت عائقًا أمام التجارة[4] ، ستؤدي هذه المنصة الجديدة إلى زيادة الثقة والقدرة الزمنية لزيادة حجم

[1]: بودربالة فايزة، إرساء خدمة الدفع بالهاتف النقال لاقلاع الدفع الالكتروني في الجزائر:الواقع والإمكانيات، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد07، العدد01، 2023، ص165.

[2]: جاسم المناعي، نظم الدفع عبر الهاتف المحمول الأبعاد والقواعد المطلوبة، اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية صندوق النقد العربي، سنة غير موجودة، ص21.22.

[3]: AfCFTA: A New Era for Global Business and Investment in Africa, op cit, p21.

[4]: Ogbalu III, Mike, "Boosting the AfCFTA: The Role of the Pan-African Payment and Settlement System", Brookings, 11 February 2022, https://www.brookings.edu/articles/boosting-the-afcfta-the-role-of-the-pan-african-payment-and-settlement-system/.

التجارة. وبشكل عام، سيعمل نظام PAPSS على إزالة اختناق الدفع بالنسبة للشركات، وتقليل الاعتماد على العملات الأجنبية وتحسين كفاءة التجارة عبر الحدود بين الدول الافريقية، يدعم نظام (PAPSS) ثلاث عمليات أساسية تظهر كمايلي[1] :

الشكل رقم 5-01: نموذج نظام عمل الدفع والتسوية الافريقي.

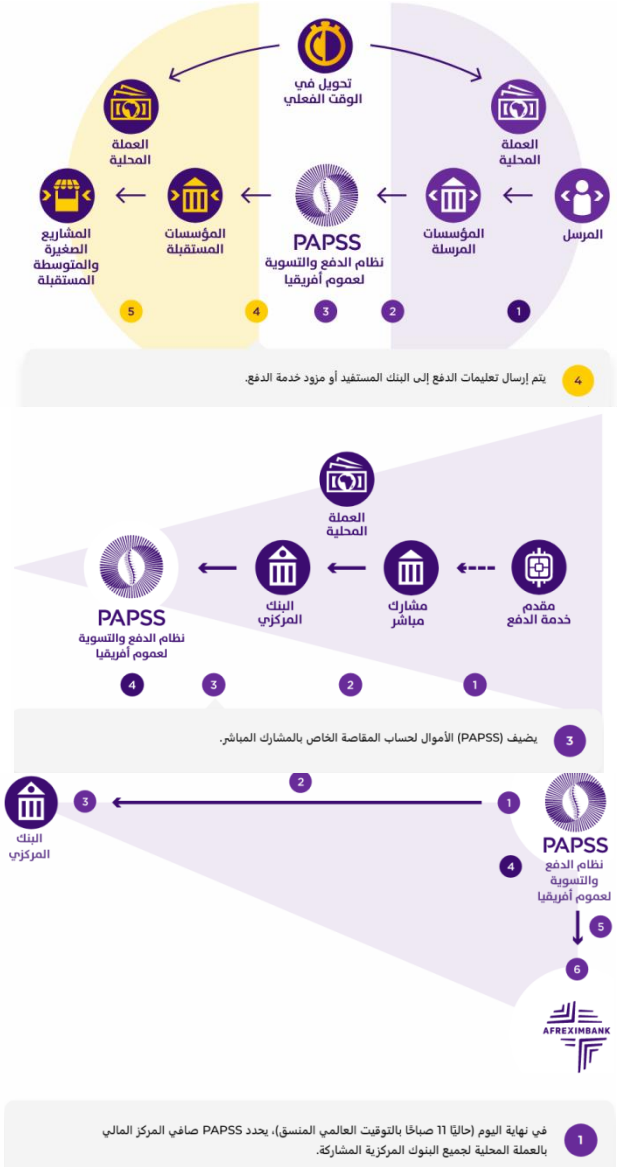

Source : https://papss.com/ar/how-it-works/.

أولا:الدفع الفوري: من خلال الدفع الفوري، لم يعد المشاركون بحاجة إلى تحويل العملات المحلية إلى عملات صعبة مما يستلزم مغادرة الأموال من إفريقيا ليتم تحويلها قبل إرسالها مرة أخرى إلى البنك المستفيد – مما يضيف أيام إلى وقت المعاملة، بالإضافة إلى ذلك يتم إجراء عمليات التحقق من الامتثال والقانون والعقوبات على الفور داخل النظام كما تتم معالجة المدفوعات شبه الفورية في غضون 120 ثانية.

ثانيا: التمويل المسبق: نظرًا لسرعة عملية الدفع في الوقت الفعلي، يحتاج نظام(PAPSS) إلى ضمان توفر الأموال لإكمال معاملة الجهة المنشئة قبل تنفيذ عملية الخصم والإيداع بين حسابات المشاركين لذلك يجب على المشاركين الموافقة على ترتيبات التمويل المسبق.

ثالثا: صافي التسوية: يحتاج PAPSS إلى ضمان تسوية سريعة في غضون 24 ساعة حيث يتم إجراء صافي التسوية عبر جميع البنوك المركزية المشاركة في نفس الوقت من كل يوم.

كما يضطلع نظام التسوية والدفع لعموم إفريقيا بتقديم خدمات تتميز ب[1] :

[1] : https://papss.com/ar/how-it-works/, 22/07/2023.

*تمويل فوري وغير قابل للإلغاء لحسابات العملاء.

*تأكيد فوري لكل من الجهة المنشئة والمستفيد.

*توفير الخدمة على مدار الساعة طيلة أيام السنة.

* يتيح معيار الرسائل العالمي (ISO 20022) التوافقية ونقل مجموعات البيانات الكبيرة والبيانات الغنية لمعلومات الدفع والتحويلات

*بنية تحتية آمنة، تتضمن أنظمة الأمن السيبراني ومحاربة الاحتيال المدعومة بالتحليلات السلوكية وقدرات التعلم الآلي

*خدمات إضافية واختيارية تستهدف عملاء مختلفين والتي يمكن للمشاركين الاستفادة منها لتقديم خدمات لعملائهم، وهي:

-طلب الدفع R2P: يركز على تمكين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى التي تقدم خدمات الدفع بالخصم المباشر عبر الحدود لعملائها (الشركات الكبيرة والجمعيات التعاونية ومقدمي الخدمات، وما إلى ذلك،) ويسهل الفوترة وتحصيل الأموال في الوقت الفعلي بمرونة، سيتم تجميع الخصومات عبر نظام إدارة تفويض تحويل مدين مركزي عبر الحدود، ويتم استردادها عند استحقاق المدفوعات وتمريرها إلى نظام الائتمان الفوري للمقاصة والتسوية.

-خدمة الضمان: ترتيب آمن ومضمون للبنوك التجارية والبنوك الأخرى حيث تكون الأموال المطلوبة لإتمام الصفقة في عهدة (PAPSS) حتى اكتمال المعاملة، مما يوفر حماية أكبر للمشترين والبائعين الذين يتداولون، وكذلك تنظيم المدفوعات.

-خدمة الحوالات المالية: خدمات تحويل منخفضة التكلفة بين البلدان الأفريقية مع توافر الأموال على الفور للمستفيد، إما من خلال حساب مصرفي أو محفظة افتراضية أو صرف نقدي، حيث تسمح اللوائح بذلك.

المطلب الثاني: تطوير البنية المادية لانفتاح السوق الجزائرية على افريقيا.

يتطلب التعاون الإقليمي ضمن اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا ضرورة التكفل بمتطلبات تعزيز شبكات البنية التحتية من خلال الاعتناء بخطوط النقل الرابطة بين الجزائر ومختلف المتعاملين الاقتصاديين الإفريقيين واللوجستيات المتعلقة بها بالشكل الذي يعزز التبادلات التجارية ويسهل الوصول إلى الأسواق الإفريقية.

الفرع الأول تعزيز البنية التحتية المادية: تراهن الجزائر كبوابة لإفريقيا في إطار توقيعها على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا إلى تعزيز تبادلاتها التجارية الإفريقية من خلال انتهاج آليات عديدة ومن ذلك تطوير معابرها الحدودية وخلق مناطق التجارة الحرة إضافة إلى مشاريع تخص النقل البري، كما تسعى لتعظيم مكاسب الاندماج في العمق الأفريقي والرفع من حصصها السوقية بالمنطقة وهذا كله في إطار تعزيز الصادرات خارج المحروقات، إلا أن المشكل الذي يواجه الجزائر في سبيل تفعيل هذا التوجه هو ضعف البنية التحتية لعديد الدول الإفريقية وعليه وجب إنشاء الطرق المشتركة عبر المعابر الحدودية والمساهمة في توسيع بعض الموانئ والمطارات في بعض الدول التي لا تسمح بتسهيل التبادل التجاري لدعم السياسة الاقتصادية الرامية إلى تفعيل التوغل إلى العمق الأفريقي والاستفادة من تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق الإفريقية.

أولا: خطوط النقل البرية

لم تدخر الجزائر جهدا في تنفيذ المشاريع الإقليمية والاستثمارات القادرة على تعزيز التبادلات التجارية ضمن المنطقة الإفريقية للتبادل التجاري الحر حيث يشهد هذا الالتزام تقديرا خاصا من الاتحاد الإفريقي وهذا لما تحققه هذه المشاريع من تنمية وفك للعزلة عن المناطق الإقليمية على غرار:

1-تفعيل عمل ممرات النقل من الجزائر عبر إفريقيا: تعرف ممرات النقل على أنها مجموعة من الطرق السريعة التي يتم بناؤها من شبكات النقل في البلدان المجاورة وتحدها بوابات عادة ما تكون متعددة الوسائط(لأنها قد تشمل الطرق والسكك الحديدة وأسلوب النقل البحري) كما تشمل معابر حدودية متعددة، أما من المنظور الاقتصادي تتمثل وظيفة الممر في تعزيز التجارة الداخلية والخارجية من خلال توفير خدمات النقل وخدمات لوجيستية أكثر كفأه ودعم الاتصال والتنمية الاقتصادية على طول الطرق يتم قياس هذه الجودة من خلال وقت العبور المستغرق وتكلفة شحن البضائع على طول الممر وموثوقية الخدمات من حيث وقت العبور[2].

[1] : https://papss.com/ar/how-it-works/, 22/07/2023.

[2] : unctad, IsDB, the trans-saharan road corridor, op cit, 2022, p36.

ترتبط الجزائر بإفريقيا من خلال ممر الطريق العابر للصحراء (TSR(the trans-saharan road corridor وهو من أقدم الطرق السريعة العابرة لإفريقيا، بدأت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية في إفريقيا في عام 1962 بدراسة إمكانية تحسين النقل عبر الصحراء وفتح مناطق شاسعة لتعزيز تكامل إفريقيا بإنشاء طريق الجولية –عين صالح في الجزائر تم الانتهاء منه في 1974 وتمديده إلى تمنراست في عام 1978 تظم الشبكة أقاليم الدول الأعضاء الآتية أسماؤهم: الجزائر- تشاد- مالي-نيجر-نيجيريا وتونس[1]، حسب الشكل الموالي:

الشكل رقم5-02: مقطع للممر السريع العابر للصحراء عبر الجزائر.

Source : unctad, IsDB, the trans-saharan road corridor, towards an economic corridor : commercializing and managing the trans-saharan, 2022, p38.

يظهر الشكل تقدم عملية البناء المادي لشبكة الطرق السريعة العابرة للصحراء في إفريقيا بشكل عام ويوضح المقطع الجزء الرابط للجزائر معها عبر محور الجزائر-لاغوس 4600كم، حيث قامت الجزائر ببناء طريق ممهد من الجولية إلى حدود عين قزام مع النيجر عبر تمنراست (1400 كيلومتر بما في ذلك حوالي 10 كيلومترات لا تزال في حالة المسار من عين قزام إلى حدود النيجر) و 280 كيلومترًا من سيليت على الفرع إلى مالي كما لا يزال هناك حوالي 200 كيلومتر للوصول إلى الحدود المالية في تيميمون، بالمقابل بذلت النيجر جهودًا كبيرة بالنظر إلى مواردها المتواضعة وأكملت طريقًا ممهدًا بطول 1084 كيلومترًا من الحدود مع الجزائر إلى الحدود مع نيجيريا ولا يزال نحو 223 كيلومترًا غير معبدة، يتم إعادة تأهيل مقطع زندر المغارية 113 كم نحو الحدود التشادية من زيندر الطريق ممهد لمسافة 645 كيلومترًا بما في ذلك حوالي 55 كيلومترًا على الحدود ما زالت غير معبدة، بالنسبة لحركة المرور على المحور الرئيسي بين الشمال والجنوب مرتفعة في الأقسام في الجزائر ونيجيريا حيث تصل في المتوسط إلى 125000 مركبة/يوم (على طريق الجزائر - البليدة السريع) و 70.000 مركبة/ وم (على لاغوس- جزء إبادان) على التوالي في عام 2019، كما تبلغ نسبة الازدحام المروري للشاحنات 15% في الجزائر و 35% في نيجيريا[2]. أكملت نيجيريا الرابط المعبّد من الحدود مع النيجر إلى لاغوس (1110 كم) وقامت بترقية خط يزيد طوله عن 540 كم إلى ممرات ، أما الثلاث فروع الأخرى فهي:

الفرع التونسي: يبلغ طوله 866 كلم وهو أصغر التفرعات حيث يشكل نسبة 10% من كامل الشبكة وهو يربط ميناء قابس بالمحور الرئيسي مرورا بكل من غرداية، الوادي، تقرت، وورقلة في الجزائر.

الفرع المالي: وهو يمتد من تمنراست إلى باماكو على مسافة 2461 كلم فهو أطول الفروع بنسبة تفوق 27% من طول الشبكة ويقدر الجزء المعبد منه بـ 1236كلم بين باماكو وقاو، يمر هذا الفرع بكل من بورام كيدال وتيمياوين.

الفرع التشادي: يمتد على طول 1197 كلم فهو يربط نجامينا بالمحور الرئيسي ويربط بين كل من ماساقيت وماساكوري ونغويغمي بالنيجر، وما تم تعبيده هو القطعة الرابطة بين نجامينا وماساقيت وانطلاقا من الأرقام السابقة نجد أن نسبة 80% من الطريق العابر للصحراء معبدة فيما تبقى نسبة 20% فقط غير معبدة موزعة أساسا بين الجزء المالي والتشادي.

[1] : unctad, IsDB, op cit, p37.

[2] : unctad, IsDB, op cit, 2022, p38,44.

أما المعابر الحدودية فهي تشمل[1] :

معبر بين الجزائر وتونس: الذي استغل لتفعيل الاتفاق التجاري التفاضلي الموقع بين الطرفين سنة 2008 والذي دخل حيز التنفيذ في 2014 من خلال توسيع الاستثمارات بين الطرفين حيث تمت المبادلات التونسية والجزائرية من خلال 600شركة أغلبها صغيرة ومتوسطة ، في حين تنشط في السوق التونسية 60 شركة جزائرية معظمها تشتغل في قطاع النسيج والجلود، حيث يمكن أن تتضمن الصادرات المتبادلة خدمات النقل والغذاء والمعادن والكيماويات.

معبر الدبداب بين الجزائر وليبيا: يرى العديد من المراقبين للعلاقات الجزائرية الليبية أن إعادة فتح المعبر الحدودي بين البلدين يمثل اتجاه ايجابي لتنمية المناطق الحدودية والرفع من مستوى التبادلات التجارية بين الدولتين في ظل عودة الاستقرار إلى ليبيا، ذلك أنه بفتح المعبر الحدودي الدبداب-غدامس يصبح باستطاعة المصدرين الجزائريين كالمنتجين للبطاطا في الوادي من نقل سلعهم للجانب الليبي عبر هذا المعبر الجزائري –الليبي.

معبر تيندوف- الزويرات بين الجزائر وموريتانيا: هذا المعبر سيكون بمثابة"طريق حرير إفريقي" سينعش الحركية التجارية بين الجزائر وموريتانيا لتمتد الى كل دول غرب إفريقيا أين يمكن للجزائر استغلال الطفرة الزراعية في المنطقة لتقوم بالتزويد بالمواد الغذائية من خضر وفواكه وسلع أخرى حيث تعتبر الجزائر الممون الافريقي الثاني لنواكشط.

معبر مع كل من النيجر ومالي: أعادت الجزائر بعث الحياة في تجارة المقايضة(تبادل سلع بسلع) بداية من السنة الماضية جاءت الخطوة في ظل بحث السلطات عن عودة اقتصادية طبيعية الى العمق الافريقي في اطار تنويع الصادرات ، تعتبر تجارة المقايضة الحدودية نظاما لتبادل السلع من دون معاملات ماليةولكنه يتم حاليا وفق شروط محددة حيث تحظى هذه التجارة باطار قانوني ويستفيد منها سكان المحافظات الجنوبية الحدودية من المشتغلين على التجارة خاصة أن هناك علاقات اجتماعية قوية تربط بين سكان هذه المناطق من الجزائر ومالي والنيجر، فحسب أرقام رسمية هذا النوع من التجارة المفعلة مؤخرا حققت مع مالي والنيجر سنة2020 ما قيمته 70مليار دينار جزائري.

يعول على انجاز الطريق العابر للصحراء الذي سيشكل شريان تجاري بين الجزائر والدول الإفريقية المنطوية تحت لواء "اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا" باعتباره أداة للاندماج الإقليمي في التنمية التجارية خاصة بعد تفعيل الاتفاقية، ذلك أن توجه الجزائر نحو السوق الإفريقية يعني الوصول إلى ما يقارب 330 مليون مستهلك محتمل وتوفير الآليات لرفع حجم الصادرات التي لا تتجاوز 1% من مجموع الصادرات الدولية الإفريقية المقدرة بـ100 مليار دولار إلى جانب مساندة التنمية الصناعية الإفريقية للدول غير الساحلية من خلال ربطها بالموانئ المطلة على البحر المتوسط بدلا من موانئ خليج غينيا.

2. أهمية ممرات النقل في تعزيز المبادلات التجارية: يمثل دعم إنشاء الممرات السريعة بالشراكة بين الجزائر والدول الإفريقية سبيلا لتعزيز مجالات التبادلات التجارية ضمن منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا وسبيلا لصغار التجار للوصول إلى أسواق عديدة ومتنوعة لتصدير منتجاتهم الإقليمية، حيث أنها تساهم بـ[2] :

2-1باعتبار ممرات النقل السريع هي إحدى الطرق المباشرة لدعم التكامل الاقتصادي وأفاق النمو حيث تساعد في تخطيط وتحديد أولويات تطوير البنية التحتية وتعزيز الروابط التجارية خاصة في المناطق البعيدة .

2-2تكتسب القيود التنظيمية صلة عملية على مستوى الممر مما يساعد على تصميم التدخلات المناسبة.

2-3توفر الممرات إطار مكانيا إقليميا أو شبه إقليمي لتنظيم التعاون بين مختلف البلدان وأصحاب المصلحة في القطاعية العام والخاص في تيسير التجارة والبنية التحتية والخدمات اللوجيستية.

2-4تلعب ممرات الطرق العابرة للحدود دورا حاسما في دعم الترابط الإقليمي للدول الإفريقية حيث تحسن اتصالات النقل بين البلدان المجاورة وتتيح للمقاطعات غير الساحلية إمكانية الوصول إلى الموانئ البحرية كما تساعد في تعزيز التجارة البينية الإقليمية من خلال تقليل

[1]: ايمان سعودي، دور منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، مجلة التمويل والاستثماروالتنمية المستدامة، المجلد7، العدد02، ديسمبر2020، ص139.

[2]: unctad, IsDB, the trans-saharan road corridor, op cit, p36.

تكاليف النقل والشحن بالإضافة وقت عبور الواردات والصادرات من خلال إزالة الحواجز المادية أمام التجارة عبر الحدود وتوسيع الأسواق خارج الحدود الوطنية كما يسهل تواجد الممرات السريعة توفر بيئة موصلة للقطاع الخاص ولاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والحد من الفقر من خلال زيادة الوصول الى الأسواق والخدمات الاجتماعية.

3.الربط بالألياف البصرية عبر الصحراء"الجزائر-أبوجا": وقعت كل من الجزائر والنيجر ونيجيريا على إعلان الجزائر المتضمن إنجاز كابل للألياف البصرية يمتد على محور الجزائر- زيندر- أبوجا، حيث جاء هذا المشروع الذي يندرج ضمن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) ليلبي حاجة أفريقيا إلى تكثيف شبكاتها الاتصالية ذات النطاق الواسع خاصة تلك المتعلقة بالاتصال مابين القارات، وهذا نظرا للمتطلبات التي تستدعيها الخدمات المنبثقة عن الشبكات الحديثة والمستقبلية، ويمتد خط الجزائر أبوجا على طول إجمالي يقدر بـ: 4500 كلم تستحوذ الجزائر على 2200 كلم منها بينما سيكون نصيب النيجر 900 كلم أما نيجيريا فسيمسها على طول 800 كلم، تجدر الإشارة إلى أن قرار إنجاز كابل الألياف البصرية الرابط بين الجزائر وأبوجا قد تم اتخاذه أثناء الدورة الأولى للجنة العليا الثنائية برئاسة نيجيريا والجزائر، التي انعقدت خلال جانفي 2002 ،بينما انضمت النيجر للمشروع في مارس 2003، وفي عام 2008 تبنت الدول المعنية بالمشروع دفتر الشروط الخاص بإنجاز الكابل، يندرج هذا المشروع ضمن إطار المبادرة ذات البعد الإقليمي والقاري التي أطلقت في سياق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) [1].

4.خط أنابيب الغاز"العابر للصحراء" The Trans-Saharan Gaz Pipeline-TSGP: يمثل مشروع خط أنابيب الغاز العابر للصحراء فرصة للاقتصاد الجزائري للهيمنة على سوق التصدير الخاصة بالغاز في إفريقيا اتجاه الدول المستوردة، فنتيجة للتدخل الروسي في أوكرانيا سيحدث إعادة توزيع للحصص السوقية تبعا لتغير الخريطة الطاقوية في أوروبا، الأمر الذي يجعل الجزائر تعمل لانجاح المشروع لرفع صادراتها من الغاز الطبيعي والظفر بالمشاريع الاستثمارية ذات الجدوى الاقتصادية الكبيرة.

يمتد طول هذا الأنبوب الى ما يقارب 4200كلم من نيجيريا الى الجزائر عبورا بالنيجر، منها 1037كلم في نيجيريا و830كلم في النيجر و2310كلم في الجزائر، وقد قدرت الجهات التقنية تكلفته في الدراسات الأولية ما بين 7-10 مليارات دولار، لكن زيادة الأعباء المالية في قطاع الطاقة منذ سنة 2009 أدت إلى ارتفاع قيمة انجاز المشروع إلى ما يقارب 21 مليار دولار[2]، وقعت الجزائر ونيجيريا على مذكرة تفاهم بشأن خط الأنابيب في عام 2002 لكنها لم تحرز سوى تقدمًا محدودًا بسبب التأخير في تمرير قانون إصلاح قطاع النفط في نيجيريا "مشروع قانون صناعة البترول"، ومع ذلك مثلت أزمة الطاقة العالمية الحالية والجهود الأوروبية للتخلص التدريجي من واردات الغاز الروسي مجالا يُنظر فيه إلى المشروع المتوقف على أنه فرصة لاستثمار موارد الغاز الهائلة في نيجيريا والمساعدة في تلبية الطلب الأوروبي، حيث جاء في إعلان نيامي "عند اكتمال خط الأنابيب سينقل 30 مليار متر مكعب من الغاز سنويًا من نيجيريا والجزائر والنيجر إلى الأسواق الأوروبية عبر الساحل المتوسطي الاستراتيجي للجزائر"، كما سيمكن خط الأنابيب أوروبا من الاستفادة مباشرة من احتياطيات الغاز الكبيرة في الدول الثلاث ، وبالتالي تنويع إمداداتها في أعقاب أزمة الطاقة الحالية مع خلق مصادر إيرادات مهمة لأسواق الغاز الأفريقية ومجالات واسعة للاستثمارات الكبيرة[3] ، حسب الشكل الموالي:

[1]: لزهاري زواويد، يمينة مفاتيح، المشاريع الاستثمارية الجزائرية الواعدة في ظل الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا"نيباد": تحديات الحاضرورؤى المستقبل، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد09، العدد05، 2020، ص32.

[2]: خيرالدين سعيدي، مشروع خط الغاز(نيجيريا-الجزائر) العابر للصحراء هل يغير خارطة الغاز العالمية، الشرق للأبحاث الإستراتيجية، 18 أكتوبر 2022، ص05.

[3]: global commodity insights, Algeria niger Nigeria pledge acceleration of work on trans-saharan gaz link, site:
https://www.spglobal.com/commodityinsights/en/market-insights/latest-news/natural-gas

الشكل رقم5-03: مسار خط أنبوب الغاز العابر للصحراء.

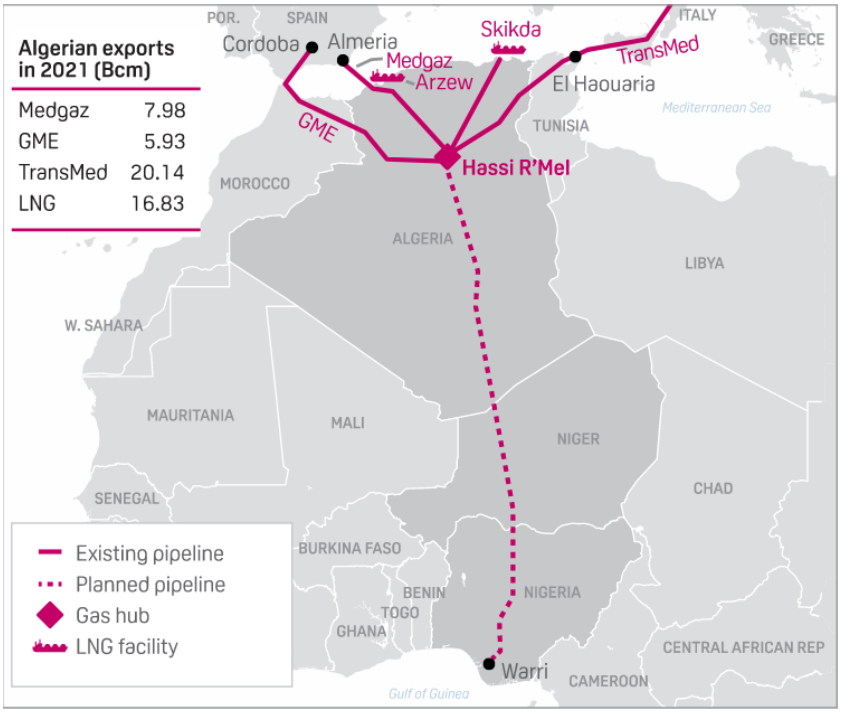

Source : global commodity insights, sur le site :

https://www.spglobal.com/commodityinsights/en/market-insights/latest-news/natural-gas

يظهر الشكل مسار خط أنبوب الغاز العابر للصحراء(جنوب-جنوب) المار من نيجيريا إلى الجزائر عبورا على النيجر لتصدير الغاز إلى أوروبا، حيث يتوقع أن يسهم هذا الخط في نقل ما يقارب 30 مليار متر مكعب من الغاز النيجيري(سابع أكبر احتياطي عالمي للغاز) إلى أوروبا عبر خطوط أنابيب الغاز الجزائرية الموجودة في حاسي الرمل والتي توصل الغاز إلى المستهلك الأوروبي عبر خطوط الغاز الايطالي والاسباني. بالنظر يشتد التنافس الجزائري المغربي بخصوص هذا الموضوع إلى حد وجود استثمار مشابه "المشروع النيجيري المغربي الأورو متوسطي" تسعى المغرب إلى تحقيقه كعقبة في وجه مشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء، إلا أن المعطيات المحيطة به تبين صعوبة تحقيقه من الناحية التقنية والأمنية ذلك أن خط عبوره يتم على أكثر من 12 دولة افريقية وصولا إلى المغرب ومنها إلى شبه الجزيرة الأيبيرية للتصدير إلى أوروبا كما أن قيمته المالية وعملية التمويل تشهد صعوبات خاصة في ظل غياب الدعم الأوروبي لهذا المشروع، عند ذلك يتمثل دعم مشروع الغاز العابر للصحراء مع الجزائر السبيل الأوفر حظا لجذب نيجيريا إليه والابتعاد عن الخيار مع المغرب . وقد أدت هذه العوامل المختلفة بالإضافة إلى التصور الجديد في الجزائر والسياسات العامة التي تبنتها الحكومة ؛ لاختيار نموذج السياسة الخارجية "النشطة والإستباقية"، إلى الإسراع في خلق مشاريع مربحة للدولة، ولهذا قامت الدول (الجزائر-النيجر-نيجيريا) بتوقيع اتفاقية تفاهم في الجزائر في 2022 للشروع في عملية تجسيد المشروع فعليا، بفعل أن النيجر استكملت حوالي 70 %من الأنابيب الخاصة بنقل الغاز باتجاه الجزائر، كما أن الجزائر استطاعت مد أنابيبها للغاز باتجاه الصحراء ما يعني أن المشروع يسير في الطريق السليم

ثانيا: خطوط النقل البحرية: تمثل الموانئ الحلقة الأساسية لتدفقات السلع والبضائع الدولية من والى الجزائر لذا يعتبر تحسين تنافسيتها من خلال تطوير عمليات التفريغ والشحن ضمن أنظمة البنية التحتية للموانئ من المتطلبات الأساسية لتعزيز التجارة.

1.الموانئ البحرية التجارية الجزائرية: تعتبر الموانئ البحرية من عناصر البنية التحتية الهامة للتجارة الإقليمية والنقل البحري حيث تنعكس أنشطة النقل ايجابيا على كفاءة النشاط التجاري، وفي خطوة لتحسين الاتصال بين الأسواق الجزائرية والأسواق الإقليمية الإفريقية تسعى الجزائر إلى ربط مبادلاتها التجارية الإقليمية مع إفريقيا إضافة إلى خطوط النقل البرية بالاعتماد على خطوط النقل البحرية عبر" **ميناء الحمدانية التجاري**" بمنطقة شرشال ولاية تيبازة غرب الجزائر العاصمة، يتم انجاز هذا المشروع الضخم بالشراكة بين الجزائر والصين باعتباره أحد أكبر الموانئ في العالم، حيث تصل كلفته إلى 6 مليارات على أن تنتهي عملية البناء والتشييد قبل سنة 2030 كما يعتبر جانبا من إطار التعاون ضمن مبادرة الحزام والطريق على طول منطقة شمال إفريقيا فهو الميناء الذّي يراه الصينيون

حيويا جدّا لتصدير سلعهم نحو الضفة الشمالية للبحر المتوسط ودول عمق إفريقيا وهو بمثابة مركز توزيع أساسي للبحر المتوسط ، سيضم ميناء الحمدانية 23 رصيفاً ويعالج 6.5 مليون حاوية و25.7 مليون طن من البضائع سنوياً، كما سيشغل الميناء مساحة قدرها 310 هكتارات فيما ستخصص نحو 1916 هكتاراً للمناطق اللوجستية، وهي عبارة عن موانئ جافة ومناطق عبور بري مؤقت للحاويات(يتمثل الدور الرئيسي للموانئ الجافة في تفعيل حركية النقل البحري من خلال منع الاحتقان والتكدس بالموانئ البحرية، ربط حلقات النقل متعدد الوسائط، إضافة إلى تحقيق مفاهيم اللوجيستيات للتقليل من تكاليف النقل، يحقق ميزة تنافسية للموانئ البحرية المرتبطة به[1])، سيتم ربطها بالطريق العابر للصحراء الذي يربط الجزائر بمدينة لاغوس في نيجيريا مروراً بعدد من الدول الإفريقية والذي سيستغل لينقل عبره السلع والمنتجات لدول الساحل الإفريقي، كما سيتم ربط ميناء الحمدانية عبر خطوط السكك الحديدية بمنجم غار جبيلات لتعزيز تصدير الحديد الجزائري عبره[2]، كما افتتحت الجزائر بتاريخ: 24 فيفري 2022 "خط بحري تجاري" نحو موريتانيا في خطوة لدخول أسواق غرب إفريقيا؛ حيث انطلقت أول رحلة عبر هذا الخط من ميناء الجزائر العاصمة إلى ميناء نواكشوط فيما سهر المجمع الجزائري للنقل البحري "غاتما" على اتخاذ جميع التدابير لإنجاح هذه العملية بالتنسيق مع المتعاملين الاقتصاديين المهتمين حيث يضمن هذا الخط البحري المباشر رحلات شهرية بواسطة الباخرة تستغرق الرحلة ستة أيام وتحمل الرحلة الأولى من هذا الخط البحري حاويات مواد صيدلية وكانت التحضيرات لفتح الخط البحري بين الجزائر وموريتانيا بدأت وتأتي الخطوة في إطار مساعي الجزائر لمضاعفة مبادلاتها التجارية مع موريتانيا ودول غرب إفريقيا[3]، ومنه يمثل النقل المتعدد الوسائط* الاتجاه المستقبلي للنقل نظرا لمختلف التطورات التي يشهدها نظام النقل المتكامل عالميا، و يمكن أن نميز فيه بين : النقل الدولي المتعدد الوسائط و الذي يشكل فيه النقل البحري أحد وسائط النقل و تكون عملية النقل دولية، و بالتالي يخضع للإتفاقيات الدولية أو الإقليمية أو الثنائية أما النقل الداخلي المتعدد الوسائط فيتم داخل الدولة باستخدام وسيلتين على الأقل من وسائل النقل ويخضع للتشريع الوطني في الدولة المعنية. تعتبر صناعة البحرية عبر الموانئ من الصناعات الحيوية المرتبطة بتحسين الأداء التجاري والرفع من تنافسيته إقليميا ودوليا حيث

أظهرت بعض اقتصاديات غرب إفريقيا مثل أنغولا والكاميرون والجابون وغينيا الاستوائية أداءً متوسطًا أو أعلى ، بينما أظهرت بلدان أخرى - نيجيريا وغانا - و الاقتصاديات في القارة الأمريكية أداء منخفضًا، بالنسبة لناقلات Handysize كان الوضع مختلفًا بشكل كبير مثل أداء الاقتصاديات في أمريكا الشمالية وشمال إفريقيا (كندا والولايات المتحدة وتونس والجزائر) جيدًا ، بينما كان أداء معظم الاقتصاديات في أوروبا (رومانيا ومالطا والدنمارك وأوكرانيا) والشرق الأوسط (المملكة العربية السعودية والعراق) وغرب إفريقيا أظهرت (جمهورية الكونغو والجابون وتوغو ونيجيريا) أداءً منخفضًا[4]، على ضوء ذلك تجسد الموانئ التجارية الجزائرية رؤيا إستراتيجية لتنمية الصادرات الجزائرية نحو الدول الإفريقية من خلال تعزيز الربط بين النقل البحري والبري للسلع والبضائع من أجل تخفيف التكاليف والوقت لتعزيز التنافسية الاقتصادية ضمن منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا.

2. آليات تطوير حركة الموانئ البحرية الجزائرية:

يمكن قياس حركة الملاحة من حيث عدد السفن التي تدخل وتخرج من الموانئ البحرية باعتبارها حاملة للبضائع كما يمكن قياسها بالنظر إلى حجم البضائع التي تحملها هذه السفن أو بقيمة هذه البضائع، يعبر الجدول الموالي عن حركة الملاحة في الجزائر من خلال عدد مرات توقف السفن في الموانئ للشحن والتفريغ في الفترة 2018-2021:

---

[1]: سليماني صبرينة، حريز أسماء، دور الموانئ الجافة في تنشيط الموانئ البحرية وواقعها في المنظومة الجزائرية، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 07، العدد02، 2021، ص465،467.

[2]: تقرير لمصطفى عمران بعنوان: ميناء الحمدانية مشروع الجزائر الضخم للسيطرة على التجارة في افريقيا، متاح عل الصفحة الخاصة بـ: سهم نافذة على اقتصاد الجزائر الجديدة، 2023. الرابط: https://www.sahm-media.dz.

[3]: https://www.aa.com.tr/ar, 31/07/2022, a12 :30.

*: " نقل البضائع بطريقتين مختلفتين على الأقل من وسائط النقل على أساس عقد نقل واحد من مكان في دولة ما، يأخذ فيه متعهد النقل البضائع في عهدته إلى مكان التسليم النهائي في الدولة الأخرى ".

[4]: UNCTAD, review of maritime transport, 2022, p90.

جدول رقم 5-01: عدد محطات التوقف في الميناء 2018-2021.

السنوات	2018	2019	2020	2021
جميع السفن	**5284**	**6188**	**5648**	**6584**
ناقلات السوائل السائلة	**781**	**1041**	**1118**	**1247**
ناقلات غاز البترول المسال	**326**	**459**	**555**	**766**
ناقلات الغاز الطبيعي المسال	**132**	**196**	**199**	**254**
ناقلات البضائع الجافة	**645**	**777**	**802**	**1009**
سفن الشحن العامة	**1721**	**1763**	**1568**	**1706**
سفن الدحرجة	**232**	**167**	**131**	**154**
سفن الحاويات	**926**	**1119**	**1131**	**1223**
سفن الركاب	**521**	**666**	**144**	**225**

المصدر: حليس عبد القادر، براهيمي نزيهة دلال، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال كإستراتيجية لعصرنة أداء الموانئ البحرية في الجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 14، العدد 01، 2023، ص316.

بشكل عام تتزايد حركة النقل البحرية الجزائرية الا أنها طفيفة جدا وهذا راجع إلى ضعف الحركة التجارية الجزائرية ضمن الموانئ البحرية، يظهر الجدول أن فترة الاغلاقات المصاحبة لانتشار فيروس كورونا شهدت تراجعات على جميع السفن حيث قدرت بـ5648 في 2020 مقارنة بـ6188 في 2019 متأثرة بحركة سفن الشحن العام وحركة سفن الركاب اللتان انخفضتا في هذه الفترة، كما تظهر مؤشرات عديدة وضع حركة النقل البحري في الجزائر تتمثل في[1]:

معدل إنتاج عمليات التفريغ والشحن؛ يعبر معدل الإنتاج على العدد الإجمالي للحاويات التي تم تحميلها وتفريغها أي تدفق الحاويات من وضع النقل البري إلى الوضع البحري والعكس، بالوحدات المعادلة لعشرين قدما(وهو الحجم القياسي للحاوية) وتحسب حركة الشحن من سفينة لأخرى على أنها مرتي تحميل بالميناء الوسيط(مرة للتفريغ وأخرى لتحميل السفينة المغادرة) وهي تشمل الوحدات الفارغة، سجلت حركة المناولة بالموانئ الجزائرية انخفاضا خلال الفترة 2015-2020 من 1635509 إلى 724991[2]، وهو ما يؤكد التأخر الواضح في القيام بعمليات التفريغ والشحن على مستوى الموانئ الجزائرية .

مكوث السفينة في الميناء؛ ترتبط مدة بقاء السفينة بأرصفة الميناء بحجم البضاعة المراد شحنها أو تفريغها وفعالية المعدات المستخدمة كما أن الظروف المناخية تأثر في تحديد مدة المكوث على الرصيف، على العموم تزيد مدة المكوث للسفن في الموانئ الجزائرية الى عدة اعتبارات تتعلق بعملية التطهير أو ما ارتبط بالسفن السائبة الجافة باعتبارها النوع الذي تطول مدة انتظاره حيث تقدر بمعدل يومين بسبب قلة الأرصفة المتخصصة مما يتسبب في عرقلة حركة التجارة في الجزائر.

مؤشر ربط الشحن البحري*؛ يظهر عرض مؤشر ربط الشحن البحري في الجزائر المتعلق بقياس أداء الموانئ الجزائرية قيم ضعيفة جدا حيث لم يتجاوز 14.69 نقطة كأعلى قيمة له سنة 2016 لينخفض في سنة 2019 ويقدر بـ 12.81 نقطة حسب ما أعلن عليه البنك الدولي، ولكن تبقى هذه المؤشرات بعيدة عن تلك المحققة في الدول العربية كالمغرب الذي احتل المرتبة الأولى إفريقيا سنة 2018 بـ71.5 نقطة، مصر المرتبة الثانية بحصولها على 70.3 نقطة، بالمقابل تشهد حركة الموانئ في الإمارات تطورا كبيرا أين قدر مؤشر ربط الشحن البحري بـ83.9 نقطة .

تعاني الموانئ البحرية الجزائرية من أداء ضعيف جدا بسبب النقص الكبير في المعدات والآليات المتعلقة بشحن وتفريغ السفن والحاويات، مما يؤدي إلى الانتظار لمدة طويلة تتعدى المقاييس المعمول بها دوليا الى جانب عدم كفاءة الخدمات على المستوى الموانئ

[1]: حليس عبد القادر، براهيمي نزيهة دلال، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال كإستراتيجية لعصرنة أداء الموانئ البحرية في الجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 14، العدد 01، 2023، ص316-318.

[2]: (UNCTAD), https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx.

*: يمثل مدى جودة اتصال الدول بشبكات الشحن العالمية تتراوح قيمه من 1 أقل جودة الى 100 أعلى جودة اتصال، يتم حسابه من طرف (UNCTAD) على أساس خمسة مكونات لقطاع النقل البحري وهي عدد السفن، قدرة السفن على نقل الحاويات، الحد الأقصى لحجم السفينة، عدد الخدمات المقدمة، عدد الشركات التي تنشر حاويات السفن في موانئ الدولة.

والارتفاع الكبير في سعر خدمات الشحن والتفريغ، لذا يمثل تعزيز كفاءة الموانئ الجزائرية ضرورة لتعزيز نشاط التجارة الخارجية من خلال:

1.2 اعتماد الموانئ الذكية: يستدل بمفهوم الموانئ البحرية الذكية على أنه ميناء بحري تتم فيه معالجة الآثار البيئية ودعم كفاءة العمليات وتقليل استهلاك الطاقة فيساعد هذا المفهوم في تحويل الموانئ البحرية إلى مدن ذكية مستدامة(Smart Sustainable Cities) في سلاسل التوريد العالمية تستخدم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وأن تطبيق جميع المتطلبات التي تحول الميناء من ميناء تقليدي لشحن و تفريغ البضائع و تخزينها فقط إلى ميناء ذكي مستدام يراعي من خلال تحقيق متطلباته (البيئة والطاقة و العمليات) لسلسة التوريد بأكملها وجعلها أيضا من سلسلة توريد فقط إلى سلسلة توريد مستدامة[1]، لتقديم نموذج الميناء الذكي بشكل أفضل تم إجراء تصميم وفق الشكل الموالي:

الشكل رقم 5-04: ركائز الموانئ الذكية.

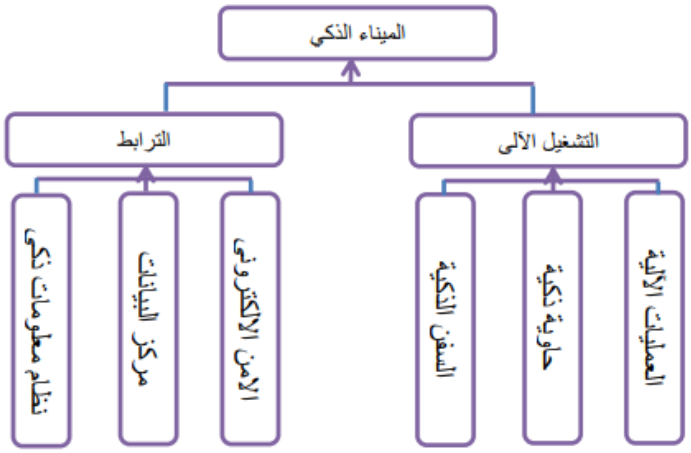

المصدر: مريم سالم جباروآخرون، إدارة الموانئ الذكية في ظل التطورات التكنولوجية(ميناء فاو الكبير نموذج مستقبلي)، ضمن وقائع مؤتمر فاو الكبير التحديات والأهمية الإستراتيجية والآفاق المستقبلية، المؤتمر العلمي الحادي عشر لمركز دراسات البصرة والخليج العربي بالتعاون مع الشراكة العامة لموانئ العراق، 2021، ص501.

يتكون الميناء الذكي من ركيزتين تشتملان على مكونات مختلفة: التشغيل الآلي والذي يضم العمليات الآلية، حاويات ذكية، السفن الذكية، الترابط والذي يضم الأمن الالكتروني، مركز البيانات، نظم معلومات ذكية.لقد أدى تضاعف التدفقات اللوجيستية بين مختلف دول العالم إلى تحول كامل في نظام الموانئ وزاد من أهمية تبادل المعلومات في الميناء، الأمر الذي دفع الموانئ الرئيسية في العالم إلى البحث عن ربط أفضل في سلسلة الخدمات اللوجستية من خلال تبادل المعلومات وتبادل أفضل الممارسات وإنشاء مشاريع مشتركة لتطوير حلول رقمية مبتكرة، في الواقع يسمح التنفيذ الناجح للربط البيني في جميع أنحاء سلسلة لوجستيات الميناء : تحسين التبادل التجاري وتسهيله ، التحكم والتخطيط في الوقت الفعلي ، زيادة سرعة السيولة ، إمكانية التتبع مما يضمن كفاءة عمليات الموانئ ، وتجنب الحوادث الخطيرة والآثار المتتالية.

لتطوير النقل البحري وربط التكنولوجيا بالموانئ، تمت الشراكات المختلطة بين ميناء الجزائر ومؤسسة موانئ دبي قامت الجزائر مؤخرا بتوقيع عقد شراكة بينها وبين الإمارات بعنوان **"جزائر بورورلد"**،وهي تخضع للقانون الجزائري وحصصها مقسمة بالتساوي بين المؤسستين. في سبيل الاستفادة من خبرات تسيير موانئ دبي العالمية في تسيير ميناء الجزائر و ذلك لمدة 30 سنة، و الهدف من هذه الشراكة هو تجهيز الحاويات بميناء العاصمة وعصرنته، مع التوضيح أن الأمر يتعلق برفع الطاقة الاستيعابية الحالية للميناء التي تبلغ 500 ألف حاوية إلى حوالي 800 ألف حاوية،إلى جانب الاستثمار في تحديث الرافعات والمعدات وتوفير التدريب لتحسين الكفاءة والإنتاجية. خاصة و

[1]: هبة اسماعيل عبد النبي، نادر البيه فانوس، نهال الشحات، العلاقة بين تطبيق متطلبات الموانئ الذكية وتأثيره على استدامة سلاسل التوريد-دراسة تطبيقية على موانئ بور سعيد، مجلة العلوم البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية-جامعة عين الشمس، المجلد السادس وأربعون، الجزء الأول، 2019، 391.

أن شركة موانئ دبي العالمية خصصت استثمارا أوليا للمشروع بلغ 84 مليون أورو أي ما يعادل 108 ملايين دولار على مدى يتراوح بين ثلاث إلى أربع سنوات، كما تسعى إلى تشجيع إدخال التكنولوجيا على خدمات النقل من خلال:

* حالة شركة **"اوبتيشارج"** : أطلقت شركة"أوبتيشارج"وهي شركة جزائرية ناشئة جديدة متخصصة في اللوجستيات،رسميا منصتها الرقمية للشاحنين وشركات الشحن في الجزائر العاصمة، حيث تم إنشاء " Opticharge" في عام 2019 بتمويل خاص، يعرف باسم "وسيط رقمي" إضافي للمصنعين وشركات الخدمات اللوجستية الكبرى الذين يقومون في بعض الأحيان بدعوة المقاولين من الباطن لإدارة بضائعهم . تمتلك حوالي 220 شركة شريكة للخدمات اللوجستية لأسطول عالمي يضم أكثر من 1800 شاحنة ؛ وفق لمؤسسها، وافقت شركات الخدمات اللوجستية الأخرى على العمل مع Opticharge واستخدام منصتها لتحسين نقل البضائع. حيث يسمح النظام لمستخدميه بمتابعة حركة بضائعهم وشاحناتهم في الوقت الفعلي، وقبل كل شيء للحد من الوسطاء. بالإضافة إلى خفض تكاليف النقل، سيكون لشركة Opticharge تأثير مباشر على حركة المرور على الطرق من خلال تقليل عدد الشاحنات المتداولة وكذلك استهلاك الوقود لشركات النقل ولها آفاق في اختراق النقل البحري لكونه يسيطر على أكثر من 70% من قطاع التجارة الخارجية للجزائر[1].

2.2 اعتماد أساليب الإدارة الآلية والالكترونية للميناء: تعتبر أنظمة الإدارة الآلية والأنظمة الالكترونية متكاملان من أجل تحقيق النمو والمنافسة، ذلك أن الإدارة الآلية تعزز إنهاء العمل والإجراءات لخروج البضائع كما تساعد على التحكم في جميع العمليات من خلال الشبكات اللاسلكية لإرسال أوامر التشغيل واستقبال بيانات حركة البضائع وبرنامج توزيعها في الأرصفة والساحات، كما يساعد التخطيط الآلي والأنظمة الالكترونية على تحقيق ربط متكامل للميناء مع الجهات العاملة معه كالبنوك من خلال تبادل الرسائل الالكترونية مع الجهات الخارجية والخطوط والوكلاء لتخليص الخدمات الخاصة بهم عبر الشبكات الالكترونية[2]، ولتحقيق تطوير في ديناميكية الموانئ الجزائرية من خلال أساليب الإدارة الآلية والالكترونية يجب توفر العناصر المتعلقة بالبنية الأساسية من منشات الكترونية ومباني مجهزة للخدمات اللوجيستية وبوابات الكترونية، إضافة إلى البنية المعلوماتية التي تخص الأجهزة والمعدات والشبكات والبرمجيات التي يجب ربطها بجميع مباني الميناء، يكتمل هذا الأسلوب في إدارة موانئ متطورة قادرة على المنافسة من خلال تأهيل العامل البشري عبر أنظمة خاصة للتدريب على كافة التطبيقات والتكنولوجيات لاستيعاب الإجراءات وتطبيقها.

الفرع الثاني: كفاءة الخدمات اللوجيستية : تمثل البنية التحتية مجالا حيويا لمعظم الخدمات اللوجستية، حيث تؤثر جودة ونطاق البنية التحتية على أداء الشبكات اللوجستية وتسليم البضائع، بالنظر للشركات يعد تحسين البنية التحتية المتطورة للخدمات اللوجستية عوامل مهمة في أداء التصدير كما يسهم تحسين الأداء اللوجستي للتجارة في وخفض تكاليف التجار وتحفز الاستثمار في قطاعات أخرى بما في ذلك الخدمات اللوجستية نفسها.

أولا: مؤشر الأداء اللوجيستي* في الجزائر: فيما يلي تظهر مستويات مؤشر الأداء اللوجيستي لسنة 2023 للجزائر حسب ما أفاد به تقرير البنك الدولي:

جدول رقم 5-02: مؤشر الأداء اللوجيستي في الجزائر لسنة 2023.

الاقتصاد	درجة LPI	نقاط الجمارك	البنية التحتية	نقاط الشحنات الدولية	الكفاءة اللوجستية ودرجات الجودة	نقاط الجداول الزمنية	نقاط التتبع والتعقب
الجزائري	2.5	2.3	2.1	3.0	2.2	2.6	2.5

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد عدة تقارير البنك الدولي حول مؤشر الأداء اللوجيستي لسنة 2023.

[1]: جواب حنان، شلالي عبد القادر، وعيل ميلود، التوجه نحو الموانئ الذكية في الجزائر بين الضرورة الاقتصادية والمكسب السياحي كسبيل لتحقيق التنمية المستدامة في قطاع النقل البحري"حالة الشراكة الجزائرو ميناء دبي"جزائر بوبورلد"، كتاب المؤتمر الدولي المغاربي الأول المستجدات التنمية المستدامة، سنة غير مسجلة، ص42.

[2]: حملاوي ربيعة، العناصر المؤثرة في كفاءة الأداء للموانئ البحرية-حالة الجزائر-، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر 3، ص186.

*: يعبر مؤشر الأداء اللوجيستي عن التصورات الخاصة بالخدمات اللوجيستية لدولة ما بناءا على كفاءة عملية التخليص الجمركي، جودة البنية التحتية المتعلقة بالتجارة والنقل، سهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية، جودة الخدمات اللوجيستية، القدرة على تتبع الشحنات وتعقبها، مع وصول الشحنات إلى المرسل إليه في الوقت المحدد، يتراوح المؤشرين 1-5 الدرجة الأعلى تمثل أداء أفضل.

تعبر قيم أداء مؤشر الأداء اللوجيستي في الجزائر عن ضعف في الخدمات اللوجيستية ومختلف الروابط المتعلقة بهذا المؤشر ذلك أن الجزائر تعد من الدول الإفريقية التي تسجل درجات متأخرة جدا بالنسبة لقياس مؤشر أداء اللوجيتسي بسبب القصور المسجل في مختلف الروابط الجزئية المتعلقة بالمؤشر فكون اللوجستيات شبكة من الخدمات التي تدعم الحركة المادية للسلع والتجارة عبر الحدود والتجارة داخل الحدود، وتشمل مجموعة من الأنشطة متمثلة في النقل التخزين،التسليم السريع..... وغيرها يعتبر ضعف الأنشطة في تيسير التجارة الجزائرية عن ضعف مؤشر الأداء اللوجيستي، حيث سجلت مرتبة 117 في 2018 وفقا لتقرير لبنك الدولي حول مؤشر الأداء اللوجيستي باعتباره الهيئة المسؤولة على اصدر هذا النوع ، في حين سجلت رتبة 97 في سنة 2023. مقارنة بالدول العربية والافريقية والمنخفضة والمتوسطة الدخل تحتل الجزائر مراتب متأخرة في مؤشر الاداء اللوجيستي فهي تحتل المرتبة 12 عربيا والمرتبة 20 افريقيا، كما يظهر المؤشر الفرعي لكفاءة الجمارك والتخليص الجمركي وجود تأخيرات من حيث الوقت المستغرق في الافراج الجمركي عن السلع والتي تصل في بعض الأحيان الى أسابيع وأشهر كما تعرف قيمة المؤشرات الفرعية الأخرى مثل البنية التحتية ونوعية الخدمات اللوجيستية ومؤشر التتبع والتعقب تراجعا وضعفا في قيمة هذه المؤشرات لسنة 2018[1] ، على ضوء ما سبق يظهر التشتت في الأنشطة المتعلقة بأداء مؤشر الأداء اللوجيستي عن مواضع الضعف التي يجب على السلطات المختصة الجزائرية معالجتها لتعزيز أدائها اللوجيستي في إطار التجارة الإقليمية في منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا باعتبارها من التطلعات الاقتصادية المقبلة عليها لتعزيز الصادرات الإقليمية والتجارة البينية، يبين الشكل الموالي:

الشكل رقم5-05: تشتت الوقت؛ توزيع طويل للحاويات في ميناء الجزائر، أكتوبر 2022.

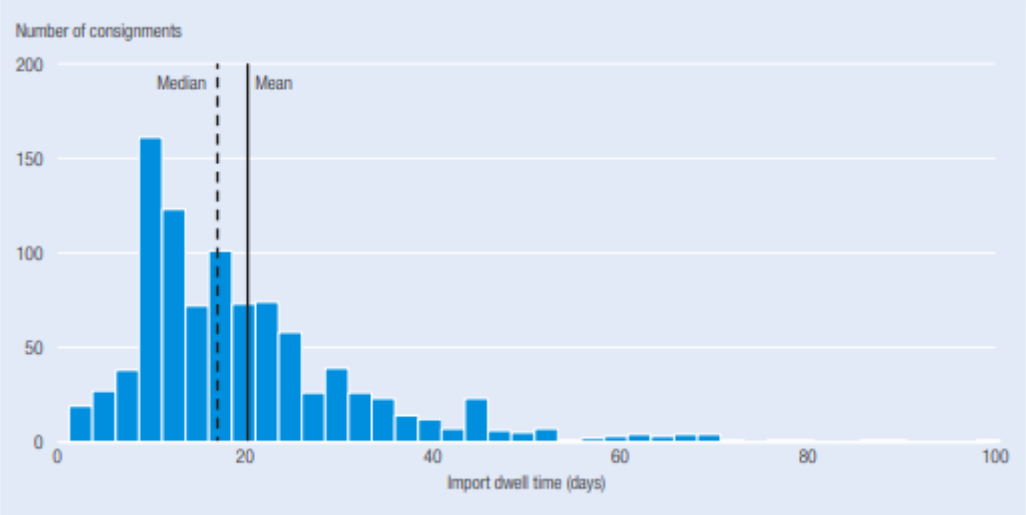

Source : world bank group, Connecting to Compete Trade Logistics in the Global Economy, The Logistics Performance Index and Its Indicators, 2023, p4.

يظهر الشكل تشتت في سلاسل التوريد الدولي إلى يمين الوسط مما يعني أن هناك العديد من القيم المتطرفة ذات مناطق السكون العالية بالنسبة للجزائر ، وهذا يعني افتقاد الموثوقية وإمكانية التتبع عبر سلاسل التوريد ذلك أن عدم القدرة على التنبؤ بحركة الحاويات الجزائرية كونها متوقفة على السفن أو تم حجزها بشكل تعسفي في الجمارك يمثل أمر مهم بالنسبة للمستوردين ، هذا يدل على أن التجارة في الجزائر تواجه تشتتا أكبر بكثير في حالات التأخير عند عدم التحرك في الموانئ أو المطارات أو المرافق متعددة الوسائط مقارنةً بالحركة على السفن، كما أن معظم الوقت تقضيه في العبور، عند هذه الاختلالات تمثل السياسات التي تستهدف هذه المرافق ، مثل الاستثمار في إنتاجية الموانئ أو تحديث الجمارك ، تحسين الموثوقية ، واستخدام التقنيات الجديدة ، مثل منصات رؤية سلسلة التوريد ، تعد أكثر واعدة لمعالجة نقاط الضعف المتعلقة بالتأخيرات المرتبطة بعوامل انخفاض إنتاجية مناولة الموانئ وبطئ إعداد المستندات التجارية

[1]: قاسمي سالم، سعداوي موسى، تطبيقات تقنية سلسلة الكتل في لوجستيات التجارة الخارجية (منصة trade lens نموذجا)، مجلة التمويل والاستثماروالتنمية المستدامة، المجلد07، العدد02، 2022، ص116.

المتعلقة بالامتثال للمعايير أو ضوابط الصرف أو سوء تسيير عمليات التخزين ، على ضوء ذلك يمكن اختصار نقاط القصور والضعف في المنظومة اللوجيستية الجزائرية إلى العديد من الأسباب تبرز أهمها في[1] :

1.نقص البني التحتية للموانئ؛ ركزت الجزائر استثماراتها في الموانئ النفطية وهي موانئ متخصصة لا تخدم إلا قطاعا واحدا وهو قطاع المحروقات باعتبار أن 95% من الصادرات الجزائري تشمل المنتجات النفطية، أما باقي الموانئ التجارية تشكو من محدودية تطور خدماتها وعدم مواكبتها التقدم التكنولوجي العالمي كما تعلني من مشاكل كثيرة؛

2.اختلالات في قطاع النقل؛ رغم الجهود الكثيفة لتحسين وتطوير وتوسيع مختلف شبكات النقل (البرية والبحرية والسكك الحديدة...) الا أن ذلك غير كافي بفعل المشاكل التي تعاني منها من عدم الالتزام في إتمام المشاريع ومدى تطبيق التقنيات الحديثة في مختلف أنواع شبكات النقل للرفع من الأداء اللوجستي خاصة بظهور عصر الحاويات لنقل البضائع وما يستلزم ذلك من إمكانيات لوجيستية خاصة للوقوف على اسيير عملية النقل؛

3.ضعف الأسطول البحري؛ ضعف البحرية الجزائرية فرض استئجار سفن نقل البضائع بأثمان باهظة وهي تمثل الأسعار الأغلى في منطقة المينا خاصة وأن حجم التجارة الخارجية الجزائرية الأكبر يتم عن طريق البحر، بالإضافة إلى فرض أسعار خدمات الشحن البحري بقيمة أكبر بكثير من سعرها الحقيقي؛

4.الإجراءات الإدارية والجمركية؛ تشمل عمليات إدارة الجمارك مختلف المراحل المتعلقة بخروج البضائع وهي تعاني من معوقات كثيرة تمس إجراءات التخليص والإفراج المتطلبات المستندية وما إلى ذلك من اعتبارات تتعلق بتحويل البضائع إلى الموانئ الجافة والتي تشهد تعطيل وفترات زمنية طويلة للتخليص وخروجها منها وهو الأمر الذي يؤكد بطئ العمليات الجمركية وعدم عصرنتها رغم المساعي العديد لذلك؛

5.نظام المعلومات والرقمنة؛ يمثل ضعف القاعدة الرقمية في ادارة الموانئ الجزائرية ومختلف الأنشطة المتعلقة بالخدمات اللوجستسة من الأسباب المساهمة في ضعف تنافسية وأداء الخدمات اللوجستية؛

6.الاختلالات التنظيمية والهيكلية التي تعيق وصول المنتج الجزائري للأسواق الدولية؛ وهي تتضمن ضعف التقدير للأسواق العالمية وعدم امتلاك المعلومات اللازمة حول الفرص التصديرية والتسويقية اللازمة، استنزاف القدرات الوطنية في تمويل عمليات الاستيراد وغياب سياسات فعالة لترقية الصادرات خارج المحروقات، عدم تطابق المنتجات الجزائرية للمعايير الدولية استفحال ظواهر الفساد الإداري وغياب الشفافية ....وغيرها من الاختلالات التنظيمية .

ثانيا: متطلبات رفع كفاءة الخدمات اللوجيستية: يعتبر تعزيز دور وكفاءة الخدمات اللوجيستية من المتطلبات الأساسية لتسهيل تسيير التجارة محليا وإقليميا ودوليا ويتم ذلك من خلال انتهاج أساليب متطورة لتحسين مؤشرات الأداء على عدة مستويات.

1. تحفيز التجارة الالكترونية لرفع كفاءة الخدمات اللوجيستية؛ تعتمد معاملات التجارة الإلكترونية عبر الحدود على نوع الخدمات اللوجيستية المتعلق بخدمات الطرود البريدية التي يقدمها أعضاء الاتحاد البريدي العالمي (وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة) أو شبكات مشغلي البريد السريع العالميين (على سبيل المثال ، DHL و FedEx و UPS). يتعامل أعضاء الاتحاد البريدي العالمي مع ثلثي عمليات التسليم عبر الحدود لعناصر الطرود البريدية ،لذلك فإن المعلومات التي يجمعها الاتحاد هي مصدر بيانات شاملة لأكثر من 190 دولة عضو ربما يكون أفضل مصدر موحد للمعلومات عن التجارة الإلكترونية، وبحلول عام 2030 من المتوقع أن تنمو التجارة الإلكترونية عبر الحدود في السلع لتصل إلى 1 - 2 تريليون دولار أمريكي من قيمة البضائع من300 مليار دولار أمريكي حاليًا ، مما أدى إلى تغييرات كبيرة في سلاسل القيمة العالمية حيث كانت التجارة الإلكترونية تعادل 30% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في2019[2]، لذلك لا يمكن التغاضي عن دورها وأهميتها في تعزيز كفاءة الخدمات اللوجيستية لمواكبة التطورات المتعلقة بتيسير التجارة الالكترونية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

2. دعم التحول الرقمي في معاملات لوجيستيات التجارة؛ أوضح الاستقصاء الذي أجرته منظمة التجارة العالمية أن التدابير الرقمية، مثل "النوافذ الإلكترونية الموحدة" ساعدت البلدان في أثناء الأزمة كوفيد-19 على تجاوز عقبات الاغلاقات التي مست إجراءات تيسير التجارة،

[1]: همال فريدة، دراسة تحليلة لمؤشرات الأداء اللوجيستي في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الاقتصادي، عدد خاص 2018، بتصرف ص311.

[2]: world bank group, Connecting to Compete Trade Logistics in the Global Economy, The Logistics Performance Index and Its Indicators, 2023, p.9

تعتبر النوافذ الموحدة منصات على شبكة الإنترنت تعمل على تحويل الإجراءات التجارية إلى العمل إلكترونياً واستبدال الحاجة إلى العمليات المادية واليدوية والتي تحدث فيها ازدواجية.، كما تلعب المنصات الرقمية دوراً مهماً في تسريع الإجراءات على الحدود، مما يتيح العمل بسلاسة وتقليل الحاجة إلى الاتصال المادي بين هيئات المنافذ الحدودية والتجار، وتعمل النوافذ الموحدة أيضاً على تعزيز الشفافية من أجل أنشطة التجارة وفي كثير من الأحيان تتيح منصات النوافذ الإلكترونية الموحدة الحصول على المعلومات المتعلقة بالتجارة، مما يضمن إمكانية وصول جميع التجار بما في ذلك الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتجار من النساء، الذين تضرروا بشدة من الأزمة إلى جميع الإجراءات الرسمية. إن الإصلاحات التي تهدف إلى تيسير التجارة في مرحلة ما بعد الجائحة لتحقيق التحول الآلي في الإجراءات على الحدود وتعميمها، وتبسيط الرسوم، وتعزيز إدراج المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتجار من النساء سيكون لها أكبر الأثر في رفع كفاءة المعاملات التجارية ومختلف التدابير المتعلقة بها[1].

3. تشجيع التوجه إلى الخدمات اللوجستية المصاحبة للبيئة: يتماشى هذا الاتجاه مع العدد المتزايد من الالتزامات العالمية والوطنية للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المرتبطة باللوجستيات وغيرها من الانبعاثات الضارة ، والتي أصبحت أهدافها أكثر تحديًا في جميع وسائط النقل. هذا الضغط التنظيمي يتزايد في النقل الجوي والبري والبحري ، وهو يقود التغيير إلى عمليات ومعدات لوجستية أكثر صداقة للبيئة ، لا سيما عندما يمكن أن تحقق وفورات اقتصادية ، ويزداد الضغط من قوى الطلب زخمًا ، لا سيما في البلدان ذات الدخل المرتفع. يعني أن البحث عن سياسات "لوجستية خضراء" [2]، قابلة للتنفيذ أصبح أكثر أهمية بالنسبة لمختلف الدول وهو النهج الذي على الدول اتباعه لاختصار الوقت والمسافة بين التباعد التكنولوجي ومستويات التقدم بين البلدان.

4.الخدمات اللوجيستية تعزز نشاط التصدير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن أن تزيد تكاليف لوجستيات الشحن في مناطق مثل شرق إفريقيا بأكثر من 50% لكل كيلومتر عن أوروبا أو الولايات المتحدة. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى "فجوة لوجستية": البنية التحتية والتكنولوجيا والخبرة غير الملائمة التي تؤثر على شبكات الطرق وأنظمة الدفع ومرافق التخزين. تواجه بلدان جنوب الصحراء ، ولا سيما البلدان غير الساحلية ، قدرًا أكبر من الحرمان مقارنة بشمال إفريقيا. في رواندا وبوروندي غير الساحلية ، يمكن أن تكون الفجوة اللوجستية أكثر وضوحًا بسبب تكاليف النقل التي يمكن أن تصل إلى 75% من قيمة الصادرات. يمكن لمصروفات التشغيل المفرطة هذه المرتبطة بتوزيع السلع وتحديد مصادرها أن تقلل بشكل كبير من القدرة التنافسية للشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية[3]، لذا يمكن للجزائر بعد تطوير إمكانياتها أن تستغل تعزيز خدماتها اللوجيستية للقيام بعمليات تخص إعادة التصدير في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا بتقديم خدمات للدول الإفريقية غير الساحلية من خلال استثماراتها في البنية التحتية المتعلقة بالنقل البري والنقل بالسكك الحديدية بالتكامل مع توفير الخدمات اللوجيستية عبر موانئها للبلدان الإفريقية التي تعاني من التكاليف المتعلقة بالخدمات اللوجيستية التجارية وبالتالي تساهم في تخفيف الاختناقات والمشاكل المتعلقة بأنظمة العبور للدول غير الساحلية والتكاليف المرتفعة والقصور الذي تعانيه الدول الصغيرة في أداء الخدمات اللوجيستية من جهة وتعزيز العملية التصديرية **وإعادة التصدير** عبر الجزائر من جهة أخرى؛ "فحيث تعتبر السلع معادة التصدير هي السلع الأجنبية المصدرة من الدولة نفسها التي استوردتها أساسا وتأتي من منطقة تجارة حرة أو مناطق التصنيع الداخلي أو المناطق الصناعية الحرة أو من أماكن التخزين الجمركي أو المناطق الحرة التجارية ويتم تصديرها إلى باقي دول العالم"[4]، الأمر الذي يجعل من الخدمات المقدمة في إطار سلاسل القيمة الإقليمية مرتكزا لتعزيز لوجيستيات المنطقة،حيث بزيادة عدد البلدان المشاركة في التجارة الإقليمية الإفريقية تشكل الزيادة في تجزئة الإنتاج الدولي تحديات أمام إدارة سلاسل التوريد وتنسيق الأنشطة التشغيلية في مراحل مختلفة من عملية الإنتاج ، خاصة بالنسبة للصناعات شديدة التنافسية حيث تعتبر السرعة العالية والتكلفة المنخفضة عاملين أساسيين، ونتيجة لذلك هناك حاجة إلى الاقتصاديات المحورية التي تقدم خدمات تمكينية لسلاسل القيمة لتسهيل تدفقات المدخلات الوسيطة عبر الحدود والتي تدعم أنشطة

[1]: بيل غين، مقال على صفحة مدونة البنك الدولي بعنوان: تيسير التجارة أمر بالغ الأهمية للتعافي من فيروس كورونا، 2021، على الرابط: https://blogs.worldbank.org/ar/voices/tysyr-altjart-amr-balgh-alahmyt-lltafy-mn-fyrws-kwrwna.

[2]: world bank group, reference susmentionnée, p6.

[3]: international trade centre, Promoting SME Competitiveness in Africa Data for de-risking investment, 2018, p28.

[4]: خلاط كيحل محمد لمين وأخر، مرجع سبق ذكره، ص100.

التصنيع المختلفة بين العقد المختلفة في سلاسل التوريدليس فقط بسبب موقعها في التجارة والشحن ومواقعها الإستراتيجية ولكن أيضًا بسبب قطاعات الخدمات اللوجيستية القوية التي تعزز كفاءة ووظائف سلاسل التوريد[1]، هذا الأمر يفتح المجال لإنعاش السياسات التصديرية الجزائرية ضمن منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا باستغلال الإمكانيات اللوجيستية والعمل على تطويرها كما يمكن للجزائر الاستدلال بالتجارب الرائدة في هذا المجال كتجربة الإمارات باعتبارها الأولى عربيا وهونغ كونغ الأولى عالميا في تعزيز سياسات إعادة التصدير وتنمية تجارة السلع الوسيطة عبر امتلاكها لخدمات لوجيستية عبر موانئها البحرية على مستوى عالي من الأداء والتطور والفعالية.

5. جهود الجزائر في رقمنة الخدمات اللوجيستية: تبذل الجزائر جهودا لرقمنة الخدمات اللوجيستية وذلك بإطلاق منصات رقمية تتمثل في[2]:

1.5النظام المعلوماتي SALIMEX: لتوفير المعلومات المتعلقة بالأسواق الخارجية ومن أجل تسهيل عملية الدراسة والولوج لهذه الأسواق من طرف المستخدمين والمصدرين الجزائريين، كما تعول الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة إنشاء منصة مختصة في خدمات المعلومات حول الأسواق الخارجية تحت تسمية "ساليميكس" أو النظام الجزائري للمعلومات حول الأسواق الخارجية، حيث تستند هذه الخدمة على تكنولوجيات الإعلام والاتصال بالإضافة إلى المعلومات الاقتصادية التي توفرها السفارات الجزائرية بالخارج.

2.5المنصة الرقمية لمجمع الخدمات المنائية ساربور SERPORT : لتنظيم تدفق المعلومات ورقمنة الوثائق وتوفير إمكانية تعقب مرور الشاحنات وتخفيض تكاليف الشحن والجمركة، اعتمد مجمع الخدمات المنائية ساربور أول منصة رقمية محلية لتحسين أداء الخدمات اللوجيستية بتاريخ: 07 جوان 2021، من أجل تسهيل تبادل المعطيات الرقمية الخاصة باللوجيستيك لتكون قيمة مضافة لتسيير الموانئ ومستعمليها وهي مجموعة مكونة من عشر شركات موانئ مسئولة عن تشغيل الموانئ تقدم الأنشطة المتعلقة بالمناولة التفريغ والنقل.

3.5 البنية التحتية: تسعى الجزائر إلى تطوير الموانئ وتوسعتها وإنشاء موانئ جديدة مع إخراجها من مراكز المدن ، كميناء الحمدانية وميناء جنجن مع العمل على ربط هذه الموانئ بشبكة من الطرقات والسكك الحديدة. بالإضافة إلى هذه الأنظمة والمنصات الرقمية التي تبنتها الدولة الجزائرية يمكن تطبيق سلسلة الكتل لرقمنة وعصرنة الموانئ الجزائرية ومختلف الخدمات اللوجيستية من أجل معالجة وتجاوز المشاكل التي يعاني منها قطاع التجارة الخارجية.

المطلب الثالث: اعادة بعث المناطق الاقتصادية الخاصة (Special economic zone): أشار بنك التنمية الآسيوي أن المناطق الاقتصادية الخاصة هي أدوات اقتصادية تشمل بيئة أعمال أكثر كفاءة؛ وذلك من خلال تقديم إطار قانوني وتنظيمي مبسط، وتوفير البنية التحتية، وتقديم الخدمات الفعالة، وتطوير أنشطة اقتصادية أكثر تنافسية عالمية، وقد طرح Lin & Wang (2014) تعريفا حول المناطق الاقتصادية الخاصة مفاده أن المناطق الاقتصادية الخاصة هي نوافذ وقطاعات تجريبية، "النوافذ" تعني؛ نافذة لتقديم التكنولوجيا والمهارات الإدارية، واكتساب المعرفة، في المقابل تعني "القطاعات"؛ أن المناطق الاقتصادية الخاصة تعمل كمحور ربط لقطاعات من التعاون و التكامل الاقتصادي الداخلي والخارجي. وأوضح Bost (2019) أن المناطق الاقتصادية الخاصة هي مناطق تتبع نهجا أكثر شمولا وتكاملا؛ بحيث استخدمت لإدخال تقنيات متقدمة وتقديم خدمات جديدة لتحقيق التنمية الاقتصادية الابتكارية، وقد تشمل هذه المناطق على حدائق العلوم التكنولوجيا والحدائق عالية التقنية. وأكد El-Rashidy(2016) أن المناطق الاقتصادية الخاصة هي فضاءات اقتصادية تتبع نهجا أكثر شمولا للتنمية المتكاملة وذلك من خلال قدرتها على تحسين القدرة التنافسية وتحفيز التنمية الاقتصادية[3]، فحسب الشكل الموالي:

[1]: ITC, Lin Jones, Christine Kobza, Finian Lowery, and Caroline Peters, The Rising Role of Re-exporting Hubs in Global Value Chains, Journal of International Commerce and Economics April 2020, p25.

[2]: قاسمي سالم، سعداوي موسى، مرجع سبق ذكره، ص116.

[3]: عبد الوهاب جودة الحايس، أسماء محمود عبد الغفار، عبد الحليم، المناطق الاقتصادية الخاصة المفهوم والتجارب، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، الجزائر، المجلد11، العدد02، 2022، ص44.

الشكل رقم5-06: مؤشرات مفهوم المناطق الاقتصادية الخاصة (كمحركات إبداعية).

المصدر: عبد الوهاب جودة حايس، المناطق الاقتصادية الخاصة كمحرك إبداعي في ظل اقتصاد المعرفة، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، المجلد11، العدد04، 2022، ص46.

يؤكد الشكل أن المناطق الاقتصادية الخاصة هي مناطق مدفوعة بتوفر البنية التحتية الفعالة، وتعتمد على الكفاءة والإنتاجية من خلال مواءمة المنطقة مع خدمات دعم الأعمال والإدارية البيئية، و تدمج النمو الأخضر المستدام بيئيا مع السياسات الصديقة للتنمية والإنتاج والاستثمار، كما تشتمل على حدائق العلوم والتكنولوجيا، وعمالة عالية المهارة، مما يجعلها جهاز فعال في التوجه نحو اقتصاد قائم علي المعرفة والإبداع والابتكار عن طريق تحفيز نقل التكنولوجيا المتقدمة وتشجيع الابتكار بكفاءة.

الفرع الأول: تحليل واقع المناطق الاقتصادية الخاصة في الجزائر: قامت الجزائر ببلورت فكرة انشاء المناطق الخاصة ضمن قانون الاستثمار رقم 12/93 المؤرخ في 1994/10/05 والمرسوم التنفيذي رقم 320/94 بتاريخ 1994 الذي أجاز انشاء المناطق الحرة لتختص بعمليات الاستيراد والتصدير والتخزين والتحويل واعادة التصدير، حسب الشكل الموالي:

الشكل رقم5-07: عدد المناطق الاقتصادية الخاصة في الجزائر.

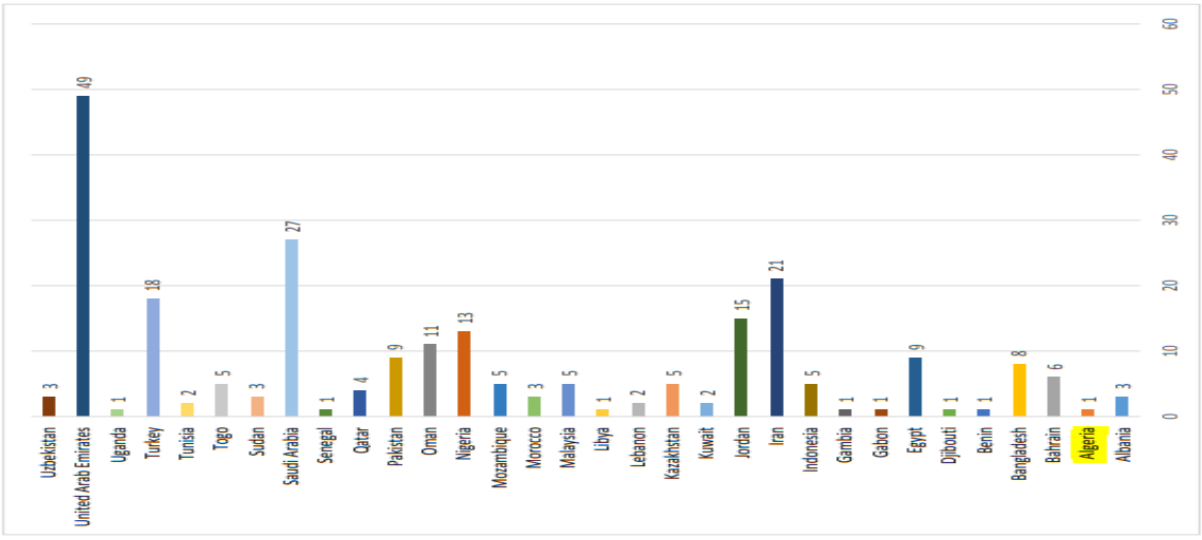

Source : COMCEC, Special Economic Zones in the OIC Region: Learning from Experience, October 2017 , p03.

يظهر الشكل أن نصيب الجزائر من المناطق الاقتصادية الخاصة لا يتعدى منطقة واحدة وهي تتمثل أساسا في "منطقة البلارة" التي انشئت حسب المرسوم التنفيذي رقم 106/97 بتاريخ 1997/04/05 بولاية جيجل تتربع على مساحة تقدر ب 523 هكتار، الا أنها تعرضت للالغاء

بموجب القانون رقم 10-06 في 24 جوان 2006 بسبب: ضعف مناخ الاستثمار واعتبار الاعفاءات الاضريبية والمزايا غير كافية اضافة الى الجانب التشريعي غير المكتمل، أيضا ضعف التهيئة للمنطقة التي حالت دون جذب استثمارات عالية، والتقيد بالدينامكيات القاعدية وعدم الاستدلال بتجارب واقعية ناجحة مثل المناطق الاقتصادية في الامارات التي تمثل نموذج ناجح لاعتماد استراتيجية حقيقة لانشاء مناطق اقتصادية فعالة.

هذا الأمر جعل الجزائر تصنف من الدول التي تمتلك من 1-4 منطقة اقتصادية خاصة بالمقابل تمتلك كل من مصر وإثيوبيا وكينيا ونيجيريا +10 منطقة اقتصادية خاصة. بشكل عام تم إنشاء ما يقدر بـ 237منطقة اقتصادية خاصة بموجب القانون في إفريقيا و هو ما يمثل حوالي 4% من عدد المناطق في جميع أنحاء العالم ومع ذلك يقدر عدد المناطق الاقتصادية الخاصة التي تعمل بكامل طاقتها بحوالي نصف هذا المقدار بالنظر إلى أن ما لا يقل عن 56منطقة قيد الإنشاء وأن مناطق أخرى لا تزال في مرحلة مبكرة من التطوير نظرًا لتحديا ت العثور على بيانات موثوقة تميز المناطق التشغيلية الكاملة عن تلك التي لم تستضيف الشركات بعد ، تبرز أهمها في مناطق تجهيز الصادرات (export processing zone) لكأكثر أنواع المناطق انتشارًا حيث تبلغ 73منطقة وتمثل حوالي 30% من المجموع بعدها تعد المناطق الحرة ثاني أكثر الأنواع استخداما في إفريقيا وتمثل حوالي 27% من جميع المناطق تنتشر على نطاق واسع في مصر وغانا والمغرب ، لا تمثل المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الصناعية سوى 14و 7% من جميع المناطق ولا تزال الموانئ الحرة مقتصرة على البلدان الصغيرة ذات المواقع الإستراتيجية مثل غينيا الاستوائية وموريشيوس بينما يتمثل ظهور المجمعات الاقتصادية البيئية نادرا جدا في السياق الإفريقي[1]، لذا يتطلب الأمر اتباع خطوات متكاملة لاعادة بعث المناطق الاقتصادية في الجزائر وتعزيز شراكتها مع المناطق في افريقيا للارتقاء بنشاطها في تفعيل سلاسل القيمة الاقليمية ضمن منطقة التجارة الحرة الافريقية، فحسب الشكل الموالي:

الشكل رقم 5-08: أبرز الخطوات لزيادة فرص نجاح المناطق الخاصة.

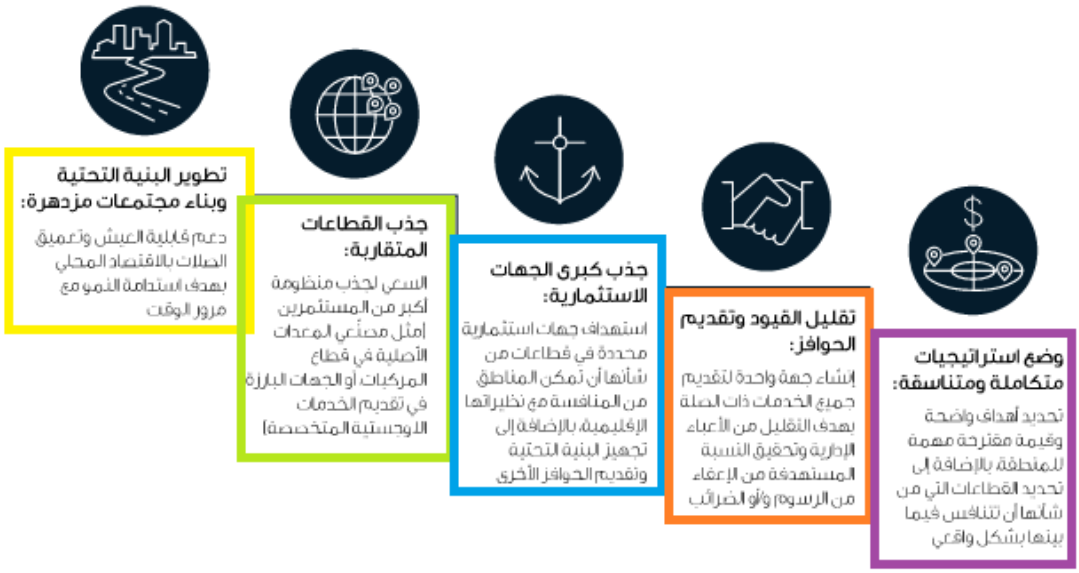

المصدر: توم اشروود واخرون، دور هيئات الجمارك في تعزيز منظومة المناطق الاقتصادية الخاصة، 21 أوت 2019، معهد ماكينزي، متاحة على الرابط: https://www.mckinsey.com/industries/public-sector/our-insights/how-customs-agencies-can-help-special-economic-zones-/#succeed/ar-AE. **تاريخ الاطلاع: 2024/04/23.**

يظهر الشكل نموذج عمل لزيادة فرص نجاح المناطق الاقتصادية يرتكز على خمس خطوات أساسية وهي:

أولا: تطوير البنية التحتية: يمثل ذلك تكامل البنية التحتية بين المادية المتعلقة بطرق النقل بكافة أنواعها والمرافق التبعة لها من طاقة وكهرباء واتصالات ولامادية الخاصة بالتكنولوجيا ومنصات الالكترونية معاهد البحث والتطوير المتعلقة بالخدمات اللوجيستية، في هذا

[1]: UNCTAD, HANDBOOK ON SPECIAL ECONOMIC ZONES IN AFRICA, op cit, p35,38.

الشأن تمكنت منطقة البلارة في الجزائر من تحقيق جزئي لمتطلبات البنية التحتية والذي يتعلق بموقعها الساحلي ضمن دائرة الميلية التي تبعد عن جيجل ب 50 كلم شرقا وقربها من الطريقين الوطنيين 27 و 43 وخط أنابيب الغاز الرابطين بين جيجل وسكيكدة وربطها بالمدينةبطريق خط سكة حديدة طوله 6كلم، أيضا قربها من مطار فرحات عباس وميناء جنجن والمركز الكهربائي، خصصت 512 هكتار من مساحتها لاقامة مركب صناعي للحديد وهي محاطة بجدار علوه 205 متر وطوله 13000 متر، اقامة ربط بأنابيب لتجميع المياه الصالحة للشرب و وامدادها بشبكة هاتفية تحوتوي 200خط موصول بالشبكة الوطنية والدولية، كل هذه الجهود تبقى غير مكتملة في ظل غياب التهيئة المرتبطة بمراكز البحث والتطوير وتقنيات اللوجستيات القاعدية المعتمدة على التكنولوجيات المتطورة لمجاراة المناطق العالمية لجذب الاستثمارات الاستراتيجية.

ثانيا: جذب القطاعات المتقاربة؛ يتعلق الأمر هنا بالتركيز على القطاعات ذات الأولوية والميزة التنافسية التي تجذب المستثمرين ذات القدرات التصنيعية المتقاربة، فنظرا لطبيعة منطقة البلارة الصناعية الموجهة للتصدير فقد تم تخصيصها بصناعات مرتبطة بتوفر المواد الأولية والنصف المصنعة لتسهيل عملية انتاج المؤسسات الصناعية في المنطقة حيث ارتبطت ب: صناعة النسيج والجلود، الصناعة الميكانيكية والزجاج والالكترونية وصناعة المواد الصيدلانية، اضافة الى الصناعة التحويلية وصناعة التعليب والمنتجات البحرية والنشاطات التحويلية للمواد الغابية، وهو ما لا يرتبط بدراسات دقيقة ضمن التوجه الصناعي للتصدير فمعظمها صناعات توجه للسوق المحلية وليست السوق الدولية باستثناء الصناعات الصيدلانية، لذا يجب اعادة النظر في القطاعات وفقا للفرص المتاحة ضمن ما تتيحة منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا كنموذج أولي.

ثالثا: استهداف الاستثمارات عالية القيمة؛ تستخدم سياسات المناطق الاقتصادية الخاصة مجموعة متنوعة من أدوات جذب الاستثمار بما في ذلك الحوافز الضريبية والمعاملة الجمركية التفضيلية وأدوات تيسير التجارة والاستثمار وخدمات القيمة المضافة بالإضافة إلى توفير المرافق الاجتماعية، تظل الحوافز المالية هي الحافز الأكثر انتشاًرا الذي تستخدمه برامج المناطق الاقتصادية الخاصة لجذب المستثمرين، في هذا الصدد تم تحويل منطقة البلارة الى منطقة صناعية جهوية في 2004 تم على أثرها استقطاب استثمارات اماراتية بقيمة 5 ملايير دولار الا أنه الغي المشروع بين الطرفين، ثم ظهر الاستثمار مع المجمع المصري"العز للحديد والصلب" اضافة الى مستثمر الهند للصلب"أرسيلور ميتال" واللذان أحيا فكرة انشاء مركب للحديد والصلب في المنطقة الا أن هذه الاستثمارات لم تنفذ، وفي 2017 تم امضاء مذكرة تفاهم مع قطر من أجل انشاء مركب الحديد والصلب بتكلفة أولية ب 1.2 مليار دولار يحقق استجابة للطلب في مجال الفولاذ ب 2.5 مليون طن سنوي، تخصص الصناعة لمنتجات الاستدخدامات المتعلقة بصناعة السيارات والفولاذ المسطح الخاص بصناعة السكك الحديدية بالاضافة الى انتاج الأنابيب بدون تلحيم، تعتبر التوجهات الاستثمارية واعدة في المنطقة الا أنها تحتاج مزيد من الدعم التقني ورفع الجاهزية البنيوية اضافة الى الترويج الدبلوماسي للحصول على الدعم الاستثماري اللازم.

رابعا: تقليل القيود وتقديم الحوافز؛ يوفر ما يقرب من 90% من سياسات المناطق الاقتصادية الخاصة الأفريقية حوافز ضريبية مختلفة مثل الإعفاء الضريبي لفترة محدودة أو معدل ضريبي مخفض تشمل الإعفاءات الضريبية في كثير من الأحيان الإعفاء من ضرائب الأرباح وضرائب الشركات وضرائب الدخل، في كينيا ينص قانون المناطق الاقتصادية الخاصة لعام 2015 على سبيل المثال على إعفاء ضريبي على دخل الشركات لمدة 10سنوا ت ومعدل ضريبة بنسبة 25% لمدة 10سنوا ت بعد ذلك وإعفاء ضريبي لمدة 10سنوا ت على توزيعات الأرباح والتحويلات الأخرى لغير المقيمين الأطراف[1]، بالمقابل ساهم ضعف الحوافز وحجم القيود المفروضة في منطقة البلارة اضافة الى قاعدة الاستثمار 49/51 التي تم الغاؤها في قانون الاستثمار الجديد في عدم تشغيل منطقة البلارة لذا يمكن الاستدلال بتجارب الدول الرائدة في المجال كتجربة الامارات التي مكناها من انشاء 49 منطقة اقتصادية خاصة يتمتع فيها المستثمرون بامتيازات تصل الى حيازة 10% من الملكية للمشاريع اضافة الى تحويلات للأرباح واعفاءات ضريبية وجمركية تصل الى 100% في ظل وجود مناطق عصرية بخيارات وتكاليف تنافسية.

خامسا: وضع استراتيجية متناسقة؛ ترتبط بالقطاعات الاقتصادية المستهدفة تعتمد الميزة في تحديد التخصص القطاعي لها كما يجب تضمين دراسة وتخطيط محدد لحالة الطلب السوقي وكفاءة القاعدة الصناعية ومدى ارتباطها بسلاسل القيمة اضافة الى بيئة الأعمال،

[1]: UNCTAD, HANDBOOK ON SPECIAL ECONOMIC ZONES IN AFRICA, op cit, p36.

حتى لا يتم التركيز على قطاع معين بل تستضيف مجموعة متنوعة من الأنشطة الصناعية كما يمكن أن تتخصص في قطاعا ت محددة مثل الخدمات ، والموارد الطبيعية أو صناعا ت محددةمثل الملابس ، والسيارات ، والإلكترونيات أو أنشطة سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية (مثل مراكز البحث والتطوير ، والاستعانة بمصادر خارجية للعمليات التجارية)، توجد أمثلة على المناطق المتخصصة في المغرب حيث تتخصص مدينة طنجة في صناعة السيارات ، وتركز الدار البيضاء ميد بارك منطقة حرة على الطيران ، وتستهدف الرباط تكنوبوليس و وجدة القطاعات كثيفة التكنولوجيا.

الفرع الثاني: اعتماد الترابط بين المناطق الاقتصادية الجزائرية والإفريقية وفق نموذج مثلثات النمو:تعتبر إستراتيجية مثلثات النمو أداة فعالة لإنجاح تطبيق التكامل الإقليمي للجماعات الاقتصادية في إفريقيا بين مختلف المناطق التجارية والاقتصادية الخاصة لتسريع التشغيل الكلي الفعال والتام لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وفتح أفاق تعزيز التبادلات البينية الإفريقية ذلك أن:

أولا: مفهوم مثلثات النمو growth triangles تعبر عن مناطق تنمية اقتصادية عالمية أو اقليمية تنتشر على مناطق جغرافية واضحة المعالم ، وبتركيب جغرافي يغطي ثلاث دول أو أكثر تختلف فيما بينها من ناحية العوامل المقومات والموارد كالأراضي والعمالة ورأس المال والإدارة، بحيث تشكل معا تتمة وتكاملا اقتصاديا ومؤسساتيا واجتماعيا وسياسيا.كما وقد عرف بنك التنمية الإفريقي مثلثات النمو بأنها مناطق وطنية تنموية منتشرة على مساحة كبيرة واضحة المعالم، ويشترط فيها أن تتجاوز جغرافيا بين ثلاث دول أو أكثر من أجل الاستثمار الأمثل للموارد وتشجيع التجارة والاستثمار بكافة أشكاله، وتدعى أيضا بـ: مناطق شبه إقليمية اقتصادية subrégional economic zones أو أقاليم الاقتصاد الطبيعيNatural economic territories، وفي ظل تزايد التعاون الإقليمي ظهر مثل هذا التعاون المكاني المشترك وانتشر بسرعة في أسيا حيث اعتبر بمثابة عجلة نمو نحو التجارة الحرة لرابطة شعوب جنوب شرق أسيا ASEAN free Trade area ، ساهم بشكل فعال في تعزيز التنمية الإقليمية وغلق الفجوات المتعلقة بالنمو والدخل بين المراكز والهوامش وتهدف مثلثات النمو بشكل أساسي إلى:تحويل خريطة المواد الطبيعية إلى خريطة تنموية لمصادر الثروة والاستثمارات وتفعيل المزايا النسبية والتنافسية التي تتمتع بها الأقاليم المختلفة، زيادة الناتج الاقتصادي والمحلي ورفع دخل الفرد ومستواه المعيشي ، زيادة حجم التبادل التجاري ودعم مناطق التجارة الحرة ودفع عجلة التنمية محليا ، تنظيم العلاقة بين رأس المال والتكنولوجيا والموارد البشرية للدول المتقدمة مع الموارد الطبيعية والعمالة في المناطق والدول الأقل تقدما[1].

ثانيا: اعتماد إستراتيجية مثلثات النمو في تطوير الصلات الإنتاجية والتصنيعية : تساهم إستراتجية مثلثات النمو في تفعيل الاقتصادالجزائري ضمن أقطاب نمو صناعية من خلال تحديد الشركاء التجاريين وتحديد البعد الاقتصادي والتجاري في المنطقة من أجل تنسيق الجهود وبناء أقطاب صناعية إقليمية في المنطقة تتيح البروز على المستوى الدولي و الاندماج في سلسلة الإنتاج الإقليمية، ذلك أن مقدرات التجارة البينية تعبر عن ضعف مستويات التبادل التجاري مع الدول الاقليمية مقارنة بالمبادلات الخارجية الأمر الذي يحد من إنشاء سلاسل القيمة الإقليمية، أيضا تعتبر صادرات المواد الطبيعية وواردات الأجزاء الوسيطة التي تلبي الطلب المحلي تمثلان شكلين من أشكال التكامل الإقليمي إلا أنه منخفض القيمة [2] ، الأمر الذي يلزم إحراز تقدم في بناء صناعات وتنمية وتنويع الصادرات فخلال العقدين الماضيين تضاعفت القيمة المضافة من التصنيع في إفريقيا من 137 مليار دولار أمريكي إلى 265 مليار دولار أمريكي ، يقع أكثر من نصف هذه القيمة في ثلاث دول فقط: مصر، نيجيريا، وجنوب إفريقيا، إلا أن هذا التقدم يعتبر ضعيف ذلك أن الصناعات التحويلية لا تزال صغيرة ومجزأة[3]، وبالتالي فان تنمية التجارة البينية يجعلها تلعب دورا حاسما في الترويج لمختلف الصناعات من خلال تفعيل التكامل الإقليمي التجاري للمجتمعات الاقتصادية ضمن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

تظهر أبعاد التكامل الإقليمي في الإمكانات الإنتاجية المقدرة بالقيم من 0 على الأقل إلى 1 بحد أقصى ، حيث 1 هي أفضل نتيجة يمكن تحقيقها، يشير التكامل الإنتاجي إلى مقدرات ب 0.55 لجماعة شرق إفريقيا، 0.45 للسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا[4]، وهو ما يشير إلى

1: رهام فاخوري، رولا ميا، استراتيجيات مثلثات النمو ودورها في عملية التكامل الإقليمي(الدراسات النظرية والتجارب الدولية كأداة من أجل منهجية تنموية)، مجلة العمارة والتخطيط، الرياض 2014، ص 30،32،33.

2: MEASURING AND ANALYZING THE IMPACT OF GVCs ON ECONOMIC DEVELOPMENT, GLOBAL VALUE CHAIN DEVELOPMENT REPORT 2017, p 79.

3 : Afreximbank, ATDER ANNUAL TRADE DEVELOPMENT EFFECTIVENESS REPORT, 2019, p22.

4 : FORESIGHT AFRICA Top priorities for the continent 2020-2030, p78.

وجود إمكانيات للمشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية لإطلاق العنان للإمكانات الإنتاجية وجعل القطاعات أكثر قدرة على المنافسة على المستوى الإفريقي والنظر في عناصر مثل حصص الصادرات والواردات للسلع الوسيطة داخل الإقليم، لذا يجب على الجزائر انتهاج طريقة تنموية تكاملية تمتد بين مختلف الأقاليم بفعل تفاوت القدرات الإنتاجية بين الدول عبر ترابط الصناعات المتناسقة بين الدول الإقليمية المتجاورة لتطوير القطاع المستهدف حيث كلما ازداد حجم مثلث النمو زادت معه الصناعات عددا وحجما،على الصعيدين الإنتاجي والتجاري لتعزيز عمل سلاسل قيمة إقليمية افريقية لمنتجات بسيطة ومعقدة تضمن تكثيف التجارة البينية الإفريقية الداخلية في السلع الوسيطة وتامة الصنع، يظهر الشكل الموالي على سبيل الافتراض:

الشكل رقم5-09: نموذج لمثلث نمو في المنطقة الإفريقية (THE ALGNIMAL GT).

المصدر: من إعداد الباحثة.

يمثل تأسيس مثلث نمو بين الدول الثلاثة: الجزائر-النيجر-مالي(THE ALGNIMAL GT) سبيلا لتقوية العلاقات الاقتصادية والتجارية والصلات الإقليمية في المنطقة، وتحسين الشراكة بين الدول الثلاث المتجاورة عبر استغلال التحالف لدمج المقومات الطبيعية والبنية التحتية المادية والقدرات التسويقية للجزائر مع العمالة غير الماهرة والمساحات الزراعية لمالي إضافة إلى الوفرة من المنتجات النفطية والصناعات الصغيرة المتاحة في النيجر للاتفاق والتوقيع على مذكرات تفاهم تقضي بإنشاء منطقة تجارة حرة إقليمية يكون مقرها في الجنوب الجزائري بفعل القرب الجغرافي من أجل تنمية وتطوير التعاون بين بلدان المنطقة، لجعلها منطلقا مناسبا لإقامة الاستثمارات مختلفة تشمل الصناعات التعدينية والزراعية وحتى الطاقات المتجددة في ظل تعزيز ذلك بالمتطلبات الأساسية المتوفرة وباستيراد التكنولوجيا اللازمة من الدول الإقليمية في إفريقيا ضمن إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية،إضافة إلى استغلال خاصية قرب الجزائر من الأسواق الأوروبية التي تجعلها منطقة جذب للشركات المتعددة الجنسيات لتوطين مشروعات تكون ذات قيمة مضافة عالية ومحققة لعوائد اقتصادية معتبرة لمنطقة دول مثلث النمو وفقا للمقومات التي توفرها هذه الدول أو معبر تسويقي لصناعات منطقة النمو نحو الأسواق الخارجية، تحتاج المنطقة إلى مثل هذا التعاون لتغطية نقاط الضعف التي تحول دون إحداث تنمية شاملة في المنطقة كما أن قيام اتفاقيات تعاون بهذا الشكل تعزز استخداماتها في إحلال الاستقرار والأمن ومحاربة التطرفات والحروب الأهلية التي تؤرق شعوب المنطقة إضافة إلى الحد من الاستنزاف الذي تمارسها الدول الخارجية للبلدان الإفريقية بحجة إحلال السلام ليعم الاستقرار بشكل شامل وبإرادة سياسية حقيقية من أصحاب المنطقة.

على أثر ذلك يتيح الإطار التعاوني التشاركي للجزائر في إفريقيا خيارات متعددة لإقامة مثلثات نمو مختلف تهدف إلى تحقيق التنمية في العديد من المجالات الاقتصادية تمس مختلف القطاعات لتنمية القدرات الإنتاجية والتصنيعية وتعظيم المزايا النسبية والمطلقة مع الدول العربية الإفريقية والدول الإفريقية على حد سواء، في هذا الشأن تتيح المنطقة للجزائر إقامة العديد من مثلثات النمو تضم

***مثلث نمو يضم الجزائر-تونس-ليبيا**؛ يسهم بشكل أساسي في تعزيز العلاقات التجارية ضمن السلع والخدمات كما ويساعد في الحد من التجارة غير الرسمية التي تنشط على الحدود الجزائرية التونسية والليبية لدمجها في الإطار الرسمي وتقديم التسهيلات التجارية بما يعزز السوق المشتركة بين هذه الدول.

***مثلث نمو يضم الجزائر-المغرب-موريتانيا**؛ وهو شكل من أشكال التبادل الذي يضم إضافة إلى السلع والمنتجات التي تلقى رواجا في الأسواق المتجاورة بفعل التقارب الثقافي والاجتماعي، يتعدى إلى التبادل المعرفي والتكنولوجي في ظل التقدم الذي أحرزته المغرب في المجال الصناعات الكبير كالسيارات وصناعة الطائرات وهو ما يسمح للجزائر في إطاره بإعادة تنظيم وترتيب العلاقات السياسية في المنطقة وإقامة روابط صناعية ذات أهمية بالغة في سلاسل القيمة الإقليمية الإفريقية.

***مثلث نمو يضم الجزائر-ليبيا-النيجر**؛ من شأن ذلك المساهمة في تطوير التجارة في المنتجات البسيطة والكثيفة اليد العاملة بفعل المزايا التي يتيحها اقتصاديات هذه البلدان من وفرة الأراضي الصالحة للزراعة إضافة إلى إنشاء مناطق صناعية خاصة تضم بلدان المثلث لتطوير الصناعات التعدينية في المنطقة.

يمثل اعتماد خارطة طريق لإحداث تنمية عبر مثلثات النمو بين الجزائر ودول المنطقة الإفريقية سبيلا لتسريع واستمرار النمو الاقتصادي في شمال ووسط إفريقيا بمساهمة جزائرية معتبرة تمكن من تخفيض مستويات الفقر في المنطقة وتحسن نوعية الحياة وتحل الاستقرار والسلام كما وتساهم بشكل كبير في رفع كفاءة ونشاط قطاعات إستراتيجية بين الدول الإفريقية تؤدي إلى توسيع الربط الاقتصادي وتشجيع التجارة الداخلية والإقليمية وتعزز الاستثمارات بين دول مثلث النمو عبر بناء سلسة من المناطق الصناعية والتجارية، إضافة إلى تطوير وتحسين نمو القطاع الزراعي والصناعة الغذائية للحد من الجوع والمساهمة في توفير الأمن الغذائي في القارة، تقوية ودعم البني التحتية وربط الطرق والمعابر الحدودية لتأسيس بوابات ربط برية فيما بينها لتنمية التبادلات بين دول المثلث عبر الطرق البرية واستغلالها في الامتداد التجاري مع دول افريقية أخرى في إطار منطقة التجارة الإفريقية، وبشكل أساس يساعد قيام مثلثات النمو في تقوية البنية المؤسسية وتحسين التعاون بين القطاع الخاص والعام للدول الإفريقية.

المبحث الثاني: عوامل تكميلية لاندماج الجزائر في السوق الافريقية.

يعتبر تعزيز ديناميكية الاقتصاد الجزائري ضمن السوق الاقليمية الافريقية عبر تمكين عوامل تكميلية تساهم بشكل كبير في خلق خطوط انتاج مشتركة في أكبر عدد ممكن من المنتجات الرئيسية لترقية وتنويع الاقتصادي الوطني بالشكل الذي يحد من التبعية الى الموارد الطبيعية ويقلل من الاستيراد الخارجي، كما أن العمل التجاري الكفؤ يسمح بتحسين القدرة التنافسية وانشاء عمليات أكثر تطورا، هذا الهدف يستلزم تكامل الجهود لترقية القدرات التصنيعية لتحقيق منتجات تنافسية تعتمد على الابتكار والبحث لتحقق قيمة تسويقية عالية من خلال امتلاك القدرة على تغطية الطلب السوق الاقليمي، ويحسن عوامل الانتاج للاندماج في سلاسل القيمة الاقليمية في افريقيا لتحقيق قيمة مضافة عالية، خاصة في اطار اعتماد القوانين واللوائح اللازمة المتعلقة بمنطقة التجارة الافريقية خاصة في تحديد منشأ السلع وضمان حقوق الملكية الفكرية بالقدر الذي يسهل خطوط التصدير البينية الاقليمية بين مختلف الشركاء التجاريين الجزائريين والافريقين ويتيح الاستفادة من الأفضليات التجارية للحد من العوائق الهيكلية لتعزيز أداء ووجود الاقتصاد الجزائري في أسواق الدول الافريقية الذي يضمن التحول الهيكلي والتخصص التجاري بما يتماشى مع التحولات التجارية العالمية.

المطلب الأول: تعزيز الاستخدامات لمؤشرات المنشأ وحقوق الملكية الفكرية.

المطلب الثاني: تعزيز دور الدبلوماسية الاقتصادية في ترقية المكانة الاقليمية للاقتصاد الجزائري.

المطلب الثالث: اعتماد نموذج تنافسي لتحقيق التنويع الاقتصادي.

المطلب الأول: تعزيز الاستخدامات لمؤشرات المنشأ وحقوق الملكية الفكرية.

تضطلع حقوق الملكية الفكرية وقواعد المنشأ بدور هام في خلق القيمة المضافة من المركبات الصناعية والإنتاجية كونها ظاهرة من الظواهر التي تعنى بمجالات الإبداع الفكري البشري وتحديد هوية المنتجات، مما يجعلها أداة من الأدوات السوق عبر الاختراعات والعلامات التجارية ورسوم ونماذج إبداعية ومنتجات صناعية واستهلاكية وجانبا من جوانب التنمية والتطور نحو اقتصاديات المعرفة، تبرز ضرورة ملائمة القوانين الملحقة بنظيرتها المتعلقة بالملكية الفكرية الوطنية لسن التشريعات اللازمة لحماية مخرجات الإبداع البشري الوطني في مجالات التبادل التجاري ضمن السوق الإقليمية من الانتهاكات المحتملة وأساليب التقليد الإنتاجي المدمر لمنشأ المنتجات الأصلية بالشكل الذي يحد من التنافسية الإقليمية ويضعف الحصص السوقية التي تكون متاحة للشركات الأصلية.

الفرع الأول: قواعد المنشأ: يحتوي اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على أحكام من أجل تطبيق قواعد المنشأ في البروتوكول المعني بالتجارة في السلع وهي تساعد على التمييز بين السلع المستوردة المؤهلة وغير المؤهلة لمعاملة تفضيلية، ونظرا لاختلاف مستويات التنمية الاقتصادية فقد اتفقت الدول الأعضاء على نهج مختلط يشمل قاعدة عامة كاشتراط المحتوى المحلي بنسبة 40% إلى جانب عدد من القواعد المقتصرة على منتج بعينه التي تتناول الشواغل من منطلق الأعمال التجارية والشواغل الإستراتيجية الأخرى لدى الدول الأعضاء.

أولا: نموذج تطبيقي لقواعد المنشأ: يجب أن يستوفي المنتج المتطلبات الأساسية الخاصة بقواعد المنشأ والتي تتمثل أساسا في مبدأ الاقليمية الذي يؤكد على تنفيذ عملية الانتاج في منطقة التجارة الافريقية دون انقطاع، اضافة الى تأهلها للمعاملة التعريفية التفضيلية عند الاستيراد من خلال نقله مباشرة بين أقاليم الدول الأطراف بحيث تظل تحت الرقابة الجمركية وأن لاتخضع لاي عمليات بخلاف التفريغ أو اعادة التحميل، لذا تحتاج جهات القطاع الخاص الى المعلومات اللازمة للتمكن من تطبيق اجراءات قواعد المنشأ الواردة في الملحق(2) لبروتوكول التجارة في السلع المرفق في اتفاقية التجارة الحرة القارية لافريقيا للتمكن من تداول السلع بدون رسوم جمركية بين الدول الأطراف في الاتفاقية، وحيث أن قواعد المنشأ تعنى بتحديد شروط استيفاء المنتجات الناشئة لعبارة **"صنع في افريقيا"** التي يوضحها الملحق (2) والمرفق(4) يعتبر ذلك سبيلا للشركات للاستفادة من فرص المعاملة التفضيلية في منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا التي

تتيح دفع رسوم جمركية أقل أو تعفى نهائيا منها على المنتجات الناشئة في افريقيا، من خلال ما سبق تمثل الشروط الأساسية التي يتعين على المنتجات استيفاؤها لتعتبر ناشئة في منطقة التجارة الافريقية تخضع لمعيارين أساسين هما[1] :

1.منتجات متحصل عليها بالكامل في افريقيا؛ وهي تتمثل في السلع التي تتوفر بشكل طبيعي في منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا، على سبيل المثال: يقوم مزارع في الجزائر التي تعتبر طرف في منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا بانتاج محصول البطاطا من بذور تم استيرادها من دولة خارج منطقة التجارة الافريقية هنا عندما يتم توريد منتوج البطاطا الى الأسواق التجارية الافريقية التي تعتبر طرف في اتفاقية منطقة التجارة، تعتبر البطاطا في هذه الحالة منتجا ناشئا في الجزائر نظرا لانه تم زراعها وحصدها فيها وفقا للمادة(5) الفقرة(ب) من الملحق(2) بشأم قواعد المنشأ.

2. منتجات خاضعة للتحول الجوهري في افريقا؛ تعتبر المادة(6) بالملحق(2) بشأن قواعد المنشأ لافريقيا المنتجات المعالجة بشكل كاف السلع المصنعة من مواد خام أو مواد شبه جاهزة التي تم استيرادها من دول ليست طرفا في اتفاقية منطقة التجارة الافريقية، حيث بتطبيق ذلك على أمثلة يظهرلنا:

1.2 يعتبر المنتج ناشئ عندما يمتثل لشروط تغيير في التصنيف الجمركي في منطقة التجارة الافريقية، على غرار قيام شركة بتصنيع منتج مثل المستحضرات التجميلية باستخدام المواد الخام المندرجة تحت رموز مختلفة عن رمز المنتج النهائي.

2.2 يعتبر المنتج من المنتجات الناشئة في منطقة التجارة الحرة لافريقيا اذا تم اخضاعه لعدد من العمليات المحددة مثل القيام باستيراد ألماس خام ثم اخضاعه للمزيد من المعالجة كالتلميع والنحت باحجار معالجة أو غير معالجة في نهاية العملية التصنيعية يصبح المنتج ناشئ في افريقيا.

3.2 يعتبر المنتج ناشئ أيضا في حالة اضافة قيمة الى مستوى معين ينعكس ذلك على في زيادة مضافة مع مراعاة الحد الأدنى المطلوب في المحتوى المحلي.

4.2وفقا لقيمة محتوى المواد غير ذات المنشأ في منطقة التجارة الحرة الافريقية يستند ذلك على حدود مقررة للمواد الخام المؤخوذة من دول ليسن طرف في منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا والتي يسمح باستخدامها في منتجات ناشئة في منطقة التجارة الافريقية.

أما المنتجات التي تخضع للعمليات البسيطة في ظل منطقة التجارة لافريقيا؛ تعد بعض العمليات البسيطة ذات التأثير المحدود على السلع النهائية غير قابلة لمنح صفة المنشأ للمنتج الافريقي ذلك أنها لم تتطلب مهارات خاصة أو مكنات أو معدات تم انتاجها أوتخصيصها لتلك العملية أي لم يحدث تغيير جوهري في سمات المنتج، توضح وفقا للأمثلة التالية:

1.3عمليات التعبئة والتغليف البسيطة، مثل التعبئة في القوارير أوعلب أو زجاجات أو صناديق أو التثبيت على البطاقات أو اللوحات؛

2.3 الشحذ أو القطع البسيط أو الطحن البسيط؛ على سبيل المثال يقوم أحد المصنعين في تونس وهي طرف في منطقة التجارة الافريقية باستيراد صفائح الصلب تحت البند 72.19(منتجات من الصلب المقاوم للصدأ بعرض 600مم) يطبق عليها عمليات قطع لتصبح بعرض 300مم ليعاد تصنيفها الى 72.20 هنا لا تعتبر القطع الأصغر مؤهلة للمعاملة التفضيلية المنصوصة في اتفاقية منطقة التجارة الافريقية لان تصنيفها بقي في البتد الأساسي للمنتج كما أن العملية التي خضعت لها وهي القطع تعتبر عملية بسيطة لم تلمس الجوهر الحقيق للمنتج.

3.3 العمليات البسيطة لكي الملابس أو طبها؛

4.3 عمليات الدهن أو التلميع البسيطة؛

5.3 ذبح الحيوانات؛ كأن تقوم الجزائر باستيراد الماشية من الأسواق الأوروبية لتخضعها لعملية الذبح في مسالخها ثم تقوم بتصدير قطع اللحم الى الأسواق الافريقية في ظل نتطقة التجارة الحرة لافريقيا، هنا لاتخضع قطع اللحم المصدرة للمعاملة التفضيلية حيب المادة(7) من الملحق(2) بشأن قواعد تامنشأ بسبب أن اللحوم معالجة بشكل غير كاف وبالتالي فهي لاتملك المنشأ الافريقي.

اتباعا لما سبق يخضع تطبيق قواعد المنشأ في منطقة التجارة الحرة الاقرية لافريقيا للمرونة من حيث قاعدة التسامح التي تتيح استخدام مواد غير ذات المنشأ والتي عادة ما يتم حظرها من قبل قاعدة المنشأ المقررة حيث تنص اتفاقية منطقة التجارة الحرة الاقرية لافريقيا على التسامح بنسبة 15% من سعر التسليم عند باب المصنع اضافة الى أن تراكم المنشأ يسمح للمصنعين في الدول الأطراف في

[1]: World Organization, A quick guide to the rules of origin of the African Continental Free Trade Area, in Arabic language, p9-11.

اتفاقية منطقة التجارة الافريقية باعتبار أي مواد ناشئة في المنطقة الحرة يتم استخدامها أو أي معالجة تتم في دولة أخرى طرف في الاتفاقية الافريقية كما لوكانت ناشئة أو منفذة في دولة المصنع وذلك عند تحديد منشأ منتجه النهائي، يهدف هذا الجانب من المرونة الى تنمية المبادلات البينية في السلع الوسيطة والنهائية للحد من الواردات الخارجية التي لا تمكن الدول الافريقية من الاستفادة من المعاملة التفضيلية لصادراتها نحو الشركاء الخارجيين والتي تشمل بنين(معدل استخدام المعاملة التفضيلية 4.6%) بوركينا فاصو 0% جيبوتي 3.5% غينا الاستوائية 6.8% وغينا بيساو 0% مالي 0.4%الصومال 1.1% اضافة الى جمهورية افريقيا الوسطى، ليبيريا ليبيا..وغيرها التي لا تستيفد من المعاملة التفضيلية [1]، لذا يمثل تحرير التجارة بشروط تفضيلية الأساس لوجود منطقة للتجارة الحرة حيث تقوم البلدان الأعضاء بإلغاء تعريفات الاستيراد والحصص المفروضة فيما بينها على معظم السلع المتداولة لكي تمنح الشركات في منطقة التجارة الحرة ميزة تنافسية وهو ما يستلزم الايفاء بالشروط المتعلقة بقواعد المنشأ مما يدعم التجارة البينية في افريقيا ويعزز خطة التحول نحو التصنيع عن طريق تنمية سلاسل القيمة الاقليمية.

ثانيا: متطلبات تصميم قواعد المنشأ لتعزيز قيام منطقة التجارة الحرة الإفريقية: يحظى تصميم قواعد المنشأ بأهمية بالغة الأمر الذي يلزم توفر شروط لا يمكن تجاوزها نذكر منها:

1. تصميم قواعد منشأ سليمة؛ من شأنها أن تعزز القيمة التجارية داخل المنطقة وأن تدعم التحول الهيكلي لان وضع قواعد منشأ خاطئة سوف يلغي الفوائد المتوخاة والمرجوة من منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا، مما يؤدي إلى تراجع معدلات الاستفادة من الشروط التفضيلية التجارية،فبالرغم من أن قواعد المنشأ ليست كافية لوحدها لزيادة حجم التجارة البينية للدول الإفريقية ، لان التجارة بمنتجات معينة ترتبط بالتفاعل بين الأسعار النسبية (المعدلة بسبب النوعية) والهوامش التفضيلية،(حيث تشير بعض الدراسات إلى إن الاستفادة من اتفاقيات التجارة التفضيلية تستلزم تحقيق هوامش ما بين4.0 و4.5 لتبرير التكاليف الناتجة عن التقيد بقواعد المنشأ)، والتزويد بالسلع أو القدرة على التزويد بها من داخل المنطقة ذات المعاملة التفضيلية، وهو ما يجعل العلاقة بين التعريفات الجمركية وقواعد المنشأ علاقة مهمة ومتكاملة، ولكن تجدر الإشارة إلى أن عدم القدرة على الاستفادة من الشروط التفضيلية بالقدر الكافي لا يكون دائما بسبب قواعد المنشأ سيئة التصميم، وإنما قد يعود إلى وجود شروط تفضيلية غير كافية كأن تكون رسوم الدولة الأولى بالرعاية المخصصة للدولة منخفضة أو بسبب تعدد الترتيبات التجارية بين شريكين تجاريين مثل التفضيلات التجارية الممنوحة للدول الإفريقية في إطار مبادرة الفرص والنمو لإفريقيا مع الو.م.أ[2].

2. خفيض تكلفة قواعد المنشأ وزيادة شفافيتها؛ إن حدوث التكامل الإقليمي بشكل متباين على مستوى الجماعات الإقليمية حيث يتم التعامل التجاري فيها على أساس الدولة الأولى بالرعاية، وبالاعتماد على تحليلات درجة تعقيد المنتج، نجد أن الفرص سانحة لتعميق التكامل الإقليمي بهدف دعم التحول الهيكلي في كل من الاقتصاديات الصغيرة والكبيرة في إفريقيا، ويعزى هذا الأمر إلى التطور النسبي للمنتجات التي تصدر إلى باقي دول العالم، لذلك لابد أن تكون قواعد المنشأ بسيطة بدرجة معقولة وشفافة وقابلة للتنبؤ بها من أجل تيسير تجارة سلسلة الإمداد الداخلية الإفريقية، وتعظيم الهوامش التفضيلية من التجارة البينية حيث تتقيد الشركات بأن يكون تعاملها التجاري داخل الجماعات الاقتصادية الإقليمية القائمة فقط، مع تحقيق بعض المكاسب الإضافية الناجمة عن تعزيز السوق الإقليمية في إطار احترام المكتسبات الاقتصادية الإقليمي[3]، لان تعقد قواعد المنشأ وارتفاع تكلفتها يدفع الشركات إلى التخلي عن الافضليات الممنوحة وتلجأ إلى ممارسة التجارة مع شركاء من خارج المنطقة. إما إذا كانت بسيطة فان هذا يجعل الشركات تتقيد بتعاملها التجاري داخل التكتلات الاقتصادية الإقليمية الموجودة مع تحقيق بعض المكاسب الايجابية الناتجة عن تعزيز السوق الإقليمية[4].

---

[1]: مؤتمرالأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نشرة صحفية حول"قواعد المنشأ تشكل مفتاح النجاح لمنطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا"، 26 جوان 2019، ص03.

[2]: مؤتمرالأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مجلس التجارة والتنمية ، الدورة التنفيذية الثامنة والستون، جنيف، 30 سبتمبر-4 أكتوبر2019، التنمية الاقتصادية في إفريقيا:صنع في إفريقيا-قواعد المنشأ لأجل تعزيزالتجارة فيما بين البلدان الإفريقية، ص8.

[3]: التنمية الاقتصادية في إفريقيا: صنع في إفريقيا – قواعد المنشأ لأجل تعزيزالتجارة فيما بين البلدان الأفريقية*، مجلس التجارة والتنمية، الدورة التنفيذية الثامنة والستون، جنيف،2019، ص19.

[4]: نشرة اليونيكتاد بعنوان: قواعد المنشأ تشكل مفتاح النجاح لمنطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا، 22 جويلية 2019.

ويرتبط اثر قواعد المنشأ من بلد لأخر حسب درجة نموه، وعلى طبيعة القطاع المعني وهيكل المدخلات والمخرجات المتعلق بذلك القطاع ومدى تعقد عمليات الإنتاج فيه وطريقة تدبيره والخصائص الجغرافية لسلاسل القيمة المرتبطة به. لذا يشترط أن تكون قواعد المنشأ مرنة وغير معقدة ، تجدر الإشارة إلى أن المفاوضات التجارية تسمح للدول من خلال جداول التعريفات بالاحتفاظ بهامش من حرية التصرف اكبر من ذلك الذي تتيحه قواعد المنشأ نظرا لوجود تباين في الهيكل الإنتاجي لكل بلد. كما أن اختلاف طول المرحلة الانتقالية بين الدول يسمح لكل بلد بان يعدل جداول التعريفات بما يخدم مصالحه التجارية، وبذلك سيكون بإمكان كل بلد أن يحمي صناعته الإستراتيجية بصورة أكثر فعالية بكثير عن طريق وضع تعريف صحيح للمنتجات الحساسة عوض قواعد المنشأ مفرطة في التقييد، ويتم تعميم تطبيقها على كل دول الإفريقية.

ولذا يستحسن تطبيق قواعد منشأ بسيطة مرنة وليست صارمة وفي هذا الإطار يستحسن أن تكون[1] :

-قواعد صارمة لتعزيز إقامة القيمة محليا؛

-قواعد بسيطة واضحة وسهلة الفهم وشفافة وقابلة للتنبؤ بها لأجل تيسير التجارة في سلسلة الإمداد بين البلدان الإفريقية؛

-تطوير قواعد المنشأ تدريجيا، بحيث تبدأ بقواعد بسيطة ثم تتدرج ليتم تشديدها لاحقا تماشيا مع تطور الاقتصاديات، حيث تشير بعض التقديرات إلى أن جعل قواعد المنشأ بسيطة وشفافة يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة التجارة داخل إفريقيا بنسبة تصل إلى 15% مقابل مكاسب 207 مليار دولار، وبالرغم من ضآلة المكاسب على المدى القصي إلا أنها تعد جيدة ومرحب بها في الوقت الراهن في ظل تنامي الحمائية التجارية في الأسواق الدولية[2].

3. عدم تقييد أنظمة قواعد المنشأ؛ لأن تقييد نظام قواعد المنشأ هو مقياس لدرجة تقييد خيارات المنتجين والمصدرين والتأثير على القرارات الاقتصادية، أو تأثير النظام على تحويل التجارة[3]، وبما أن قواعد المنشأ تعد من الركائز الأساسية لضمان التنفيذ الفعال لتحرير التجارة على أساس تفضيلي بين أعضاء منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا، يجب أن يراعي عند تصميمها تباين مستوى القدرات الإنتاجية و القدرة التنافسية والإختلالات التنموية الهيكلية الحاصلة بين الدول الإفريقية لاسيما الدول الأقل نموا، التي تواجه صعوبات وتحديات كبيرة في الاستفادة من التعريفات التفضيلية، والالتزام بتنفيذ شروط قواعد المنشأ التي تعد صارمة بهدف تشجيع الإنتاج الإقليمي. وان تراعي قواعد المنشأ القدرة على الحصول على السلع الوسيطة الضرورية لتخصص الشركات وزيادة قدرتها على المشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية[4]، كما لا يجب استخدام قواعد المنشأ كأدوات لتحقيق أهداف تجارية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وأن لا تؤدي إلى أثر تقييدي مشوه للتجارة الدولية أو مخل بها، ولا ينبغي أن تفرض شروط ملزمة غير ضرورية أو تتطلب الإيفاء بشرط معين لا يتعلق بعمليات التصنيع أو التجهيز كشرط أساسي لتحديد المنشأ[5].

4. تسهيل الامتثال لقواعد المنشأ وتنفيذها؛ لان ذلك يسمح برفع معدلات استخدام التجارة التفضيلية وبالتالي يكون هناك تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر، ففي أعقاب إصلاح نظام الأفضليات المعمم في الاتحاد الأوروبي، الرامي إلى تبسيط قواعد المنشأ المتعلقة بالمنسوجات والملابس ، والذي أصبح ساري المفعول في عام 2011 ، ارتفعت معدلات استخدام الأفضليات من 92.2 % في عام 2011 إلى 94.9 %في عام 2014 بعد ذلك انخفضت المعدلات إلى 92.6 % في عام 2016، ويرجع ذلك على الأرجح إلى مخططات التفضيل الجديدة التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2014 (وحقيقة أن المصدرين يحتاجون إلى وقت لضبط العمليات والإجراءات للامتثال للمتطلبات الجديدة)، كما زادت واردات الاتحاد الأوروبي من أفريقيا المؤهلة للمعاملة التفضيلية في هذه الفترة ووصلت إلى 38 %من إجمالي الواردات في عام 2016، مقارنة بنسبة 26 % في عام 2011، لذلك يمكن القول إن إصلاح نظام الأفضليات المعمم حفز التجارة التفضيلية ، وأن قواعد المنشأ الأكثر تساهلاً ذات هوامش التفضيل الكبيرة يمكن أن تخلق التجارة [6]، لذا فان منح التفضيلات التجارية في إطار منطقة التجارة

---

[1]: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مجلس التجارة والتنمية ، الدورة التنفيذية الثامنة والستون، مرجع سبق ذكره، ص8.

[2]: بنك التنمية الإفريقي، إطلالة على الاقتصاد الإفريقي، 2019، ص14.

[3] : UNCTAD, Made in Africa, p74.

[4]: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مجلس التجارة والتنمية ، الدورة التنفيذية الثامنة والستون، جنيف، 30 سبتمبر-4 أكتوبر 2019، ص8.

5: اتفاق الأعضاء بشأن قواعد المنشأ في إطار اتفاقية الجات 1994، الجزء الرابع: تنسيق قواعد المنشأ، المادة 09، ص08.

[6]: التنمية الاقتصادية في إفريقيا ، مرجع سابق، ص12.

الحرة القارية لإفريقيا يساعد على دعم التجارة بين البلدان الإفريقية ويساهم في تحقيق أهداف خطة تحول القارة الإفريقية إلى التصنيع عن طريق تنمية سلاسل القيمة الإقليمية، وتنويع هيكل إنتاجها بعيد عن السلع الأساسية ولعنة المواد الأولية، لان كل عائق أمام ممارسة الأعمال التجارية يقلل من نمو العمالة السنوي، وتشير التقديرات الأولية إلى أن القارة تفقد حوالي 186 ألف وظيفة في القطاع الخاص كل عام بسبب كل عقبة من العقبات التجارية، بما يعادل إجمالي2.1 إلى 3.3 مليوني وظيفة تضيع كل عام و يتراوح عدد الوظائف الضائعة من 74000 بسبب لوائح الجمارك والتجارة إلى 264.000 بسبب الترخيص والتصريح ومن ذلك قواعد المنشأ [1]، ولجعل قواعد المنشأ المستخدمة في منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا متاحة للشركات لابد من إنشاء منصة الكترونية بين مختلف الدول الإفريقية بالعديد من اللغات المحلية، لتكون بمثابة مستودع لقواعد المنشأ وتكون بسيطة حتى تسهل عملية اكتشاف حالات الاحتيال[2].

5. تقليل تكلفة امتثال الشركات لقواعد المنشأ في منطقة التجارة الحرة القارية؛وهو ما يتطلب بناء قدرات السلطات الجمركية على التنفيذ وتعزيز التعاون عبر الحدود بينها، حيث تؤثر قواعد المنشأ على القرارات التي تتخذها الشركات المتعلقة بتطبيق المعاملة التفضيلية، اعتمادا على التكاليف الناشئة عن التقيد بالمحتوى التقني للقواعد إلى جانب الشروط الإجرائية والوثائق الخاصة باستيراد البضائع. كما يؤثر عنصر التكلفة الثابتة للتقيد بقواعد المنشأ ومن ذلك الحصول على الوثائق المطلوبة على المؤسسات التجارية الصغيرة ومتوسطة الحجم مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، كما تلعب هذه العوامل دورا كبيرا في تحديد أنماط التزويد والاستثمار، وتؤثر على الهامش المكثف بإحداث تغييرات في مستوى تدفقات التجارة الموجودة و الهامش الموسع بتنويع المنتجات والأسواق[3].

6. تطبيق قواعد المنشأ تطبيقا سلسا بلا تحيز، وهو ما يتطلب توفر ما يكفي من القدرات المؤسسية والتنظيمية لدى الشركات والسلطات الجمركية وتكثر هذه الشروط عندما تكون القواعد معقدة وصعبة الاعتماد عليها. وتتباين درجة تعقيد أنظمة قواعد المنشأ في أفريقيا وإجراءات الاعتماد ذات الصلة ، بسبب تداخل العضوية في المجموعات الاقتصادية الإقليمية وتنافس الأنظمة فيما بينها.

7. يتعين على قواعد المنشأ التعامل مع القواعد على مستوى النظام : والتي تشمل التصديق والتحقق والتراكم- نظرا لوجود عدد قليل من الاختلافات في طرق إصدار الشهادات والتحقق عبر المجتمعات الاقتصادية الإقليمية الإفريقية، لذا يجب أن يكون الاتفاق عليها أمرا سهلا نسبيا – خاصة إذا كانت التكاليف الإدارية ليست مرتفعة كما تم تقديره، لذلك يكون من السهل الاتفاق أولا على تنسيق قواعد إصدار الشهادات والتحقق، وتكون الأحكام المتعلقة بالتراكم (معاملة الوسطاء من بلدان أخرى في التكتلات أو البلدان ذات الحالة التراكمية الخاصة) مختلفة بين المجتمعات الاقتصادية الإقليمية[4].

الفرع الثاني: تشجيع استخدام الملكية الفكرية في الجزائر

الجزائر ليست من الدول الموقعة على منظمة التجارة العالمية WTO وبالتالي ليس منظمة إلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (اتفاقية TRIPS)، ويمثلها في مجال الملكية الفكرية المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية (INAPI)، الذي تم وضعه تحت إشراف وزارة الصناعة والمتوسطة وتشجيع الاستثمار كمؤسسة عامة ذات طابع صناعي وتجاري (EPIC) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98 – 69 صادر في 21 فيفري 1998 في إطار إعادة هيكلة المعهد الجزائري للمواصفات والملكية الصناعية الأصل، كما تتمتع الجزائر بالعضوية في المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO وهذا يعني بعدا دوليا لنشاط المعهد الوطني للملكية الفكرية الذي يمارس في إطار قانوني دقيق للغاية يتألف من التشريعات الوطنية والالتزامات الدولية.

أولا: نظرة عامة حول تنفيذ الملكية الفكرية في الجزائر

لا تزال المؤشرات المتاحة فيما يتعلق بحماية الملكية الفكرية في الجزائر تشير إلى دورها المحدود للغاية في سياق مقارنتها بباقي الدول والتكتلات الإقليمية، هذا الأمر يعكس ضعف الجهود في تهيئة بيئة محفزة على الإبداع والابتكار كما ويشير إلى نقص الوعي بأهمية مجالات الملكية الفكرية في تعزيز فرص النمو الاقتصادي المدفوع بالابتكار والبحث والتطوير فاقتصاديات المعرفة هي القادرة على الاستدامة في ظل

[1]: بنك التنمية الإفريقي، إطلالة على الاقتصاد الإفريقي، 2019، ص10.

[2]: نشرة اليونيكتاد بعنوان: قواعد المنشأ تشكل مفتاح النجاح لمنطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا، 22 جويلية 2019.

[3]: البنك الإفريقي للتنمية: بنك التنمية الإفريقي، إطلالة على الاقتصاد الإفريقي، 2019، ص13.

[4]البنك الافريقي للتنمية: مرجع سابق ص.13

الواقع الدولي المرتبط بتنامي وتصاعد الأزمات والتوترات المتسببة في ضعف الاستقرار التجاري والإمداد الدولي، على نحو ذلك يظهر نشاط مجالات الملكية الفكرية في الجزائر من خلال تحليل مستويات ديناميكية المؤشرات المرتبطة بها مقارنة بالدول الأخرى، يبين الجدول الموالي:

جدول رقم5-03: تطور نشاط مجال الملكية الفكرية في الجزائر2018-2022.

	2018	2019	2020	2021	2022
تسجيلات العلامات التجارية	6722	6479	7746	7260	8654
إيداعات براءات الاختراع	675	636	710	849	1118
طلبات التصميم والنماذج	413	452	502	440	378

Source : https://e-services.inapi.org/stat, consulte : 19/10/2023.

يظهر الجدول نشاط مجالات الملكية الفكرية المتعلقة ب: تسجيلات العلامات التجارية، إيداعات براءات الاختراع، طلبات التصميم والنماذج التي يوفرها المعهد الوطني الجزائري للملكية الفكرية، الملاحظ لهذه المؤشرات يرى بداية أن تسجيلات العلامات التجارية شهدت انخفاضا من سنة 2018 إلى سنة 2019 أين قدرت ب 6722 علامة تجارية مقابل 6479 علامة تجارية على التوالي لتتزايد بعد ذلك بحيث تبلغ 7746 علامة تجارية سنة 2020 ثم تعاود الانخفاض إلى 7260 سنة 2021 وتستقر في 8654 علامة تجارية سنة 2022 كآخر إحصائية متوفرة على مستوى المعهد، تمثل هذه الطلبات لتسجيل العلامة التجارية في الجزائر حصة لا تتجاوز من1-3% مقارنة بطلبات إيداعات العلامات التجارية من قبل مودعي الطلبات من البلدان المتوسطة الدخل مثل كولومبيا (13%) وكوستاريكا (9.6%) وجورجيا (17.7%) وكازاخستان (18%) موريشيوس(46.3%)[1] ، وهي نسب عالية جدا مقارنة بالجزائر تدل بشكل واضح على ضعف نشاط مجالات الملكية الفكرية فيها، بالمقابل تشهد إيداعات براءات الاختراع مستويات نمو ايجابية ومتزايدة أين قدرت ب636 براءة اختراع في سنة 2019 لتصل إلى 1118 براءة اختراع سنة 2022، يمثل هذه الإيداعات 87.1% لغير المقيمين (581 طلب إيداع) مقابل 12.9%(268 طلب إيداع للمقيمين) جعلها تصنف في المرتبة 75 عالميا في 2021 ب 281 براءة ممنوحة، حيث تشمل مجالات براءة الاختراع التكنولوجية الطبية بنسبة26.7% الآلات الكهربائية والأجهزة والطاقة 13.3% تكنولوجيا الحواسيب 13.3% التكنولوجيا البيئية 13.3% المحركات والمضخات والتربينات 13.3%[2] ، أما طلبات التصميم والنماذج فقد تزايدت في الفترة الممتدة من2018-2020 ثم تراجعت بعد ذلك لتقدر سنة 2021 ب440 طلب تصميم مقابل 378 طلب في سنة 2022، تمثل هذه الطلبات نسبة 24.3% بالنسبة لغير المقيمين في الجزائر مقابل 26.9% في المغرب و53.4% في جنوب إفريقيا، إتباعا لذلك يظهر جليا ضعف نشاط الملكية الفكرية في الجزائر نظرا لان عدد حقوق الملكية الممنوحة قليل مقارنة بعدد طلبات الملكية الفكرية المقدمة إضافة إلى أن الطلبات الواردة من غير المقيمين تكون أكبر من طلبات المقيمين أنفسهم كما أن عملية المنح تمس غير المقيمين أكثر من المقيمين يرجع ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض جودة صياغة الملكية الفكرية للطالبين المحليين مقارنة بالأجانب والى ضعف البيئة التحفيزية المواتية والتمويل اللازمين لتعزيز نشاط الملكية الفكرية في الجزائر.على الصعيد الإقليمي الإفريقي صنفت الجزائر في سنة 2021 من بين 159 دولة افريقية في المرتبة 6 ب 900 تصميم صناعي مقارنة بالمغرب التي احتلت المرتبة الأولى ب 3924 تصميم ومصر في الرتبة الثانية ب 2276 تصميم، أما في العلامة التجارية فقد سجلت الجزائر المرتبة 7 ب 11857 علامة تجارية في حين كانت المغرب قد استأثرت ب 106426 علامة تجارية جعلها تصنف الأولى إفريقيا أما المرتبة الثانية فكانت من نصيب مصر ب 46684 علامة تجارية، فيما يخص الترتيب الإقليمي لبراءات الاختراع فقد سجلا الجزائر المرتبة8 ب 281 براءة اختراع مقارنة بجنوب إفريقيا التي كانت في المرتبة الأولى ب 2751 براءة ومصر في المرتبة الثالثة ب 997 براءة أما المغرب فقد سجلت المرتبة 6 ب 399 براءة اختراع[3]، وحيث لا يمكن التحدث عن الملكية الفكرية دون التطرق إلى موضوع الابتكار الذي يحظى بتصنيف عالمي يهدف إلى إظهار الجوانب المتعددة لأبعاد الابتكار للدول ضمن مؤشر الابتكار العالمي Global Innovation Index(GII) الذي يتألف من حوالي 80مؤشرا فرعيا يجمع بين مدخلات ومخرجات الابتكار، صنفت الجزائر وفقا لمؤشر الابتكار في المرتبة115 في سنة 2022 مقارنة بالمرتبة 120 في سنة

[1] :WIPO, World Intellectual Property Indicators 2022, p62.

[2] : Algeria Intellectual property statistical country profile 2021, p1.

[3] : Intellectual Property Fact Sheet 2021, sur le site: https://www.wipo.int/edocs/statistics-country-profile/en/_list/l6.pdf.

2021مسجلة بذلك المرتبة 110 في مدخلات الابتكار والمرتبة 118 في مخرجات الابتكار[1]، تعبر هذه المراتب عن ضعف قدرات الجزائر في مجال الابتكار حيث يظهر تسجيل الجزائر لمراتب متأخرة في المؤشرات الفرعية الرئيسية له والمتمثلة في المرتبة(125)في مؤشر مخرجات المعرفة والتكنولوجيا(124) مؤشر تطور الأعمال(132) مؤشر تطور السوق[2] ، يرجع ذلك بشكل أساسي لوجود علاقة ارتباط ضعيفة بين حجم الموارد المخصصة للبحث والتطوير ومخرجاته فالتمويل الضعيف للبحث والتطوير في المؤسسات يحد من براءات الاختراع والمخرجات الإبداعية المحصلة مما يظهر الانعكاس السلبي للأداء التكنولوجي على مستوى المؤسسات والصناعات الجزائرية ويجعل التركيبة السوقية بسيطة وخالية من التعقيد بسبب ضعف تداول المنتجات ذات المحتوى الإبداعي والتكنولوجي نظير ضعف القدرة على الاختراع، إضافة إلى أن المناخ الاستثماري للجزائر غير جاذب لنشاطات الابتكار بسبب ضعف النسيج المؤسساتي اتجاه القطاعات المتوسطة وعالية التكنولوجيا واعتمادها على خطوط إنتاج نمطية غير متنوعة وقليلة الاعتماد على المعرفة[3]، مما يؤدي إلى ضعف المزايا التنافسية القائمة على أساس الابتكار والتطوير نتيجة غياب التكامل بين الهياكل الإنتاجية ومؤسسات البحث العلمي وإهمال الإنفاق على البحث والتطوير في الأكاديميات البحثية وهجرة الأدمغة بسبب ضعف التكفل بهذه الشريحة كل هذه العوائق تدفع إلى تراجع براءات الاختراع وضعف الأنظمة النافذة والفعالة للملكية الفكرية وإهمال البحوث التكنولوجية.

ثانيا: متطلبات تعزيز حقوق الملكية الفكرية الجزائرية ضمن منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا.

يكتسي الوعي بأهمية الملكية الفكرية في إطار قيام منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا نطاقا معتبرا ضمن السياسات الاقتصادية الجزائرية خاصة في المحالات الصناعية والتجارية، ذلك أن الاستغلال الفعال للأصول الملكية يحفز بوجه عام النمو الاقتصادي وبناء قاعدة بحث وتطوير وابتكار للتحول نحو اقتصاد المعرفة، فالدول التي تتبنى حقوق الملكية الفكرية تميل إلى تحقيق أداء أفضل من حيث النمو والإيرادات والتصنيع مقارنة بالدول التي لا تعلم كيف يمكن أن تدعم الملكية الفكرية أعمالها التجارية.

1. إتباع إستراتيجية وطنية شاملة عبر توسيع نطاق الاستخدام لأصول الملكية الفكرية في نمو عمل الشركات الوطنية ضمن منطقة التجارة الإفريقية؛ ذلك أن النمو الاقتصادي في الجزائر يرتبط في شكل من أشكاله بارتفاع الطلب الإقليمي على الصادرات الجزائرية والتحسينات التي تتعلق بالبيئة التجارية، عبر إعادة بعث القدرات التصنيعية والإنتاجية وتعزيز القدرات التنافسية للشركات الوطنية للحد من تصدير الموارد الطبيعية المعرضة للتقلبات السوقية العالمية والتذبذبات الاقتصادية الدولية. على ضوء ذلك يمثل تعزيز نمو الشركات عبر الملكية الفكرية والابتكار عاملا محفزا لخلق البيئة الملاتية لازدهار الابتكار واستخدام نظام الملكية الفكرية التي تتيح فرص عمل وتحقق النمو الاجتماعي والاقتصادي، وتشهد على ذلك تجارب بلدان مثل اليابان وجمهورية كوريا والصين ولكي تتحسن تنافسية الاقتصاد الجزائري ضمن اقتصاد المعرفة العالمي عبر منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا، ينبغي إنشاء أنظمة إيكولوجية حيوية للابتكار تدعمها أنظمة متوازنة وفعالة للملكية الفكرية، باعتبارها خطوة أساسية لتحقيق الطموحات الجزائرية في تطوير نشاط الشركات نحو أنظمة إنتاجية للسلع وخدمات عالية القيمة قائمة على المعرفة لإعادة تنظيم التوجهات الاقتصادية التي ترمي إلى إتباع سياسات تجارية هادفة نحو تقليل الاستيراد والتوجه نحو التصدير للمنتجات ذات القيمة المضافة العالية المرتبطة بالابتكار والمعرفة المحميين ضمن حقوق الملكية الفكرية.

2. تعزيز تسجيل المنتجات الوطنية ذات الخصائص الإقليمية الإنتاجية في المنطقة ضمن مؤشرات الجغرافية* ؛ يمثل اعتماد اتجاه واضح ودقيق لاعتماد وسائل خاصة لحماية المؤشرات الجغرافية سبيلا لتعزيز تجارة المنتجات ضمن منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا ومجالا لتنمية الصادرات للمنتجات الجودة الإقليمية في المنطقة عبر تحسين جودة الأنظمة التي يوفرها التشريع الجزائري للتلاؤم مع

[1]: Algeria, Global Innovation Index 2022, p2-3.

[2]: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص32.

[3]: الجوزي جميلة، قوري اسية، واقع الملكية الفكرية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد01، العدد16، 2017، ص15.

*: تسمية المنشأ تعني الاسم الجغرافي لبلد أو منطقة أو جزء من منطقة أو منطقة محلية يستخدم لتعيين منتج نشأ فيه وترجع جودته أو خصائصه بشكل حصري أو أساسي إلى البيئة الجغرافية، بما في ذلك العوامل الطبيعية والبشرية.

التشريعات الإقليمية في إفريقيا وخلق حيز مشترك لتعزيز حماية إضافية للمؤشرات الجغرافية ضمن تكامل نصوص اتفاقيات الملكية الفكرية مع البروتوكول المتعلق بمنطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا، حيث يجب في هذا الإطار[1]:

1.2تعزيز الجهود الرامية إلى رفع مستوى الوعي في الجزائر بشأن الأساس المنطقي للمؤشرات الجغرافية والغرض منها، حيث ينبغي في هذا الإطار أن يتم ذلك من خلال تخصيص موارد إضافية وزيادة التنسيق بين أصحاب المصلحة المعنيين، علاوة على ذلك ينبغي أن يستمر تحديد المؤشرات الجغرافية على المستوى الوطني وذلك أيضًا من خلال إجراء بحوث حول العلاقة بين المنتجات المحددة والبيئات الجغرافية الخاصة بها، وصياغة مواصفات سليمة للمنتجات وتشجيع تسجيل المؤشرات الجغرافية المحلية.

2.2 تهيئة الظروف وإطلاق إجراءات التصديق على وثيقة الويبو جنيف لاتفاق لشبونة، المفتوحة أمام المنظمات الإقليمية مثل المنظمة الأفريقية للملكية الفكريّ لضمان الحماية الفعالة للمؤشرات الجغرافية المحلية في الأسواق الإقليمية والدولية.

3.2 رفع مستوى الوعي حول دور منظمات المنتجين وقدرات الحوكمة والإدارة، كعامل رئيسي لنجاح المؤشرات الجغرافية، حيث ينبغي أن توضح مشاريع المساعدة التقنية المحددة أنه - من خلال توحيد الجهود - يمكن للمنتجين وغيرهم من أصحاب المصلحة في المؤشرات الجغرافية الوصول إلى تكامل لتنفيذ الأنشطة المتعلقة، على سبيل المثال بالترويج والبحث التي قد يكون من المستحيل إجراؤها بشكل فردي يمكن تقديم تجربة منظمات المؤشرات الجغرافية الناجحة في البلدان كنموذج يمكن تكييفه مع المتطلبات المحلية.

4.2 تعزيز الوعي بشأن الحاجة إلى اعتماد آليات مراقبة مستقلة ومحايدة يمكن للمنتجين الوصول إليها ومن أجل مصداقية المؤشر الجغرافي وكذلك لاستراتيجيات الاتصال الموجهة إلى المستهلكين.

5.2 رفع مستوى الوعي بضرورة التصدي للتحديات الناشئة المتعلقة بالاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بالتنسيق الوثيق مع مشاريع المساعدة التقنية التي تركز على العمل الجماعي والضوابط، فمن ناحية يمكن توسيع نطاق التقدم نحو إنتاج أكثر استدامة من خلال منظمات منتجة ذات مصداقية، من ناحية أخرى بمجرد إنشاء أنظمة التحكم ستكون مفيدة أيضًا لرصد تحقيق متطلبات الاستدامة التي يحددها المنتجون أنفسهم، وواضعو السياسات و السوق (تجار التجزئة والمستهلكون).

6.2 استغلال فعالية المؤشرات الجغرافية في تعززي تنافسية المنتجات الجزائرية في منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا؛ عبر استيفاء العديد من الشروط الإقليمية الإضافية، فبالإضافة إلى الجودة المرتبطة بالبيئة الجغرافية للمنتج ونظام قانوني سليم للاعتراف والحماية، يجب أن تكون هناك جمعيات قوية للمنتجين في وضع يمكنها من التعامل مع عملية التسجيل، ولكن أيضًا القيام بالأنشطة القانونية والترويجية بالإضافة إلى إدارة المشكلات المحتملة التي قد تنشأ بين المنتجين لتأنظمة تحكم مستقلة لضمان أعلى مستوى من المصداقية والفهم الكامل للقضايا الناشئة المتعلقة بالاستدامة بمكوناتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية[2] .

3. فتح مجالات أوسع للتعريف بحقوق الملكية الفكرية في الجزائر؛ في هذا الشأن يمثل التوجه نحو المبادرات الهادفة والمعتمدة على الترويج واتساع مجال التنسيق في السياسات وأدوات الاستخدام والاستعمال لحقوق الملكية الفكرية جانب من الجوانب التي إن أحسن استغلالها ونوسع المساحة الترويجية لها بالشكل الصحيح ستكون ذات مكاسب اقتصادية واجتماعية في الجزائر وإفريقيا على حد سواء، مثل البرامج الأممية التي أعلنت عنها المنظمة العالمية للملكية الفكرية لسنة 2023، والتي ارتأت أن يكون عامًا لدعم المرأة المبدعة والمبتكرة، تجتهد مكاتب الملكية الفكرية المتعددة في جميع أنحاء العالم على إطلاق مبادرات لمساندة النساء في مسيرتهن الإبداعية،ومبادرة المكتب الخارجي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية بالجزائر لفائدة الطلبة الجزائريين من كافة التخصصات ومن مختلف أنحاء الوطن، لتسليط الضوء على دور المرأة الجزائرية في الابتكار والإبداع، ومعرفة كيف يمكنها أن تستفيد من نظام الملكية الفكرية لحماية إبداعها الفكري بالشراكة والتعاون مع هيئات ومؤسسات جزائرية رائدة (المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي..)[3]، على ضوء ذلك يمثل تعزيز التعاون ومتانة التنسيق بين مختلف الهيئات (المكتب الخارجي للويبو بالجزائر، الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة(ONDA) ، المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية(INAPI)، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي) أهمية

[1] : Massimo Vittori Managing Director oriGIn, AfrIPI's Manual for Geographical Indications in Africa: Recommendations, https://www.origin-gi.com/wp-content/uploads/2022/05/PPT-Vittori.pdf.

[2] : EUIPO, Manual for Geographical Indications in Africa, First edition March 2022 Second edition April 2023, p88.

[3] : الصفحة الرسمية للديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، على الرابط: https://onda.dz/articles/.

تكامل السياسات وتضافر الجهود في تبسيط فهم إجراءات ومجالات الاختصاص لحقوق الملكية الفكرية بالشكل الذي يسمح باستعمالها لحماية المنتجات والاختراعات والنماذج الصناعية المحلية في إطار الاندماج التجاري في منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا.

4. الاستثمار الاستراتيجي لأصول الملكية الفكرية الوطنية في المنطقة الإفريقية ؛ يتعلق الأمر من جهة بتعزيز الاستثمار في البحث والتطوير والابتكار لإنتاج تكنولوجيات جديدة ومحسنة لتلبية الاحتياجات المحلية، مع توفير فرص لنمو الشركات مما يدفع لخلق فرص العمل والحد من البطالة إضافة إلى أن نظام الملكية الفكرية يسهل نقل التكنولوجيات المتطورة في سوق الاستثمار وتكييفها واستيعابها بفعالية، فالبلدان التي تضم أنظمة إيكولوجية متينة للابتكار قائمة على نظام متوازن وفعال للملكية الفكرية استفادت من حيث إمكانية تحقيق نمو اقتصادي متزايد وتحقيق إيرادات ضرائب والحصول على استثمار أجنبي مباشر بالإضافة إلى الحصول على تكنولوجيات متقدمة من خلال اتفاقات نقل التكنولوجيا، فنظام الملكية الفكرية الفعال يشكل جزءاً لا يتجزأ من نظام إيكولوجي مزدهر للابتكار محفز للاستثمار في البحث والتطوير وفي ابتكارات أخرى يمكن الشركات من تسويق ابتكاراتها وتحويلها إلى قيمة نقدية، ومن تبرير الاستثمارات في البحث والتطوير والعمل على استدامتها. وفي اتجاه أخر تستخدم الشركات حقوق الملكية الفكرية على نحو استراتيجي لتحقيق إيرادات من منتجاتها وخدماتها المبتكرة والاتجار فيها وتأمينها، كما تساعد هذه الحقوق الشركات على اكتساب ميزة تنافسية والحفاظ عليها في الأسواق الوطنية والإقليمية والدولية، فالشركات التي تمتلك إستراتيجية فعالة للملكية الفكرية تتمتع عامة بموقف تفاوضي أقوى وتحقق نجاحاً أكبر وتتمتع بقيمة سوقية أعلى مقارنة بالشركات التي لا تمتلك تلك الإستراتيجية، وهو ما يحدث بوجه خاص في سوق عالمي يتسم بدرجة عالية من القدرة التنافسية حيث ينتشر الترخيص المتبادل بشكل متزايد لا سيما في قطاع المستحضرات الصيدلانية، وقطاع السيارات، وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[1]، الذي يساهم في توفير فرص لاستغلال أصول المنتجات الفكرية المتعلقة بهذه الصناعات من قبل الدول التي لا تحوز براءات اختراع ذات قيمة في المجالات التصنيعية مما يسمح بإقامة شراكات استثمارية ذات عوائد اقتصادية ضخمة تتم بالتعاون مع الدول الحائزة براءات اختراع أو نماذج صناعية متطورة يتم استخدامها في فضاءات اتفاقية بين الدول لتحقيق تطور صناعي في مجال معين ضمن نطاق تجاري إقليمي

5. تشجيع إنتاج الملكية الفكرية من قبل الجامعات والمؤسسات البحثية والصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع تنسيق السياسات التبادلية في الإطار الإقليمي الإفريقي ؛ إن تعزيز إنتاج أصول الملكية الفكرية من قبل الجامعات والمؤسسات البحثية، والشركات،والصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمخترعين الأفراد مهم لوضع استراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية، حيث في كثير من الأحيان يضطر لمواجهة بعض التحديات عند وضع استراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية المتعلقة بانخفاض مستويات الوعي بالملكية الفكرية، عدم كفاية الدعم المقدم لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضعف نظام الابتكار الوطني وغيرها من التحديات التي تعوق إنتاجية أصول الملكية فكرية، لذا تبرز سبل مساعدة الجزائر في تطوير استخدامات الملكية الفكرية لتحقيق الإنتاجية ضمن منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا في النقاط التالية[2] :

1.5تعزيز مستويات الوعي بقواعد الملكية الفكرية ومجالات استغلالها التجارية لتحقيق مكاسب اقتصادية؛ التي تعرف مستويات وعي ضعيفة ومحدودة بالملكية الفكرية في مختلف الدول الإفريقية وبطرق استعمالها واستغلالها في الأعمال التجارية ضمن التبادلات الاقتصادية الإقليمية والدولية، ولتفادي خسارة الإيرادات الاقتصادية التي يمكن تحصيلها ضمن الاستخدام السليم لأصول الملكية الفكرية الجزائرية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا على الجزائر رفع الوعي بالملكية الفكرية من خلال الدفع بالأنشطة الابتكارية والإبداعية في الجامعات والمؤسسات البحثية وتحويلها إلى طلبات ملكية فكرية مسجلة، وينطبق ذات الأمر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المندمجة في الأنشطة الإبداعية المتعلقة بشكل خاص بالمجالات الصناعية والتكنولوجيات الرقمية مثل البراءات والتصاميم والنماذج الصناعية مع إعطاء دفع للشركات إلى اعتماد تسجيل العلامات التجارية الخاصة بها لما لذلك من قوة وقيمة سوقية في

[1]: مجلة wipo ، النهوض بالقدرة التنافسية للشركات في افريقيا بفضل الملكية الفكرية والابتكار، بقلم ماكلين سيباندا، المدير العام لشركة بيجان غلوبال ليمتد Bigen Global Limited، هراري، زيمبابوي، والبروفيسور توم بيتر ميغان أوغادا، المدير التنفيذي للمركز الأفريقي للدراسات التكنولوجية ورئيس اللجنة الوطنية الكينية المعنية بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار، نيروبي، كينيا،2019، الصفحة الرسمية ل wipo على الرابط: https://www.wipo.int/wipo_magazine، تم الاطلاع بتاريخ: 2023/10/18.

[2]: المنظمة العالمية للملكية الفكرية، منهجية إعداد استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية، 2016، بتصرف.

تسويق السلع والخدمات في الأسواق الإقليمية والدولية، ذلك أن الوعي الجيد بالملكية الفكرية من القضايا الإستراتيجية التي تعزز إنتاجية مجالاتها إضافة إلى حمايتها واستغلالها تجاريا.

2.5تكييف نصوص وتشريعات الملكية الفكرية ؛ بالشكل الذي يمكن من تنمية القدرات التنافسية عبر بحث إمكانية تخصيص المؤسسات الوطنية للملكية الفكرية لبرامج وخدمات موجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدفع استغلال أصول الملكية الفكرية بشكل إنتاجي لتعزيز التجارة الإقليمية وتحقيق النمو الاقتصادي المدفوع بالتصنيع الفكري المبدع، في هذا الشأن يقدم مكتب البراءات الياباني فرص لاستغلال معلومات الملكية الفكرية من أجل دعم تحفيز الصناعات المحلية من خلال الانتفاع بالمعلومات المتعلقة بالبراءات، كما يرسل المركز الوطني للإعلام والتدريب في مجال الملكية الصناعية مستشاري المعلومات المتعلقة بالبراءات (وهم خبراء في استغلال المعلومات المتعلقة بالبراءات) إلى مواقع مختلفة كما يقدم المركز أيضاً خدمات استشارية وحلقات عمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجاناً.

3.5 رعاية الأنظمة الابتكارية من خلال دعم مجموعات التميز المحلية عن طريق الاضطلاع بدور الاستخدام الرائد للتكنولوجيات والحلول المبتكرة؛ يعزز دور الجهات الرسمية في ضمان وجود العناصر الأساسية لدعم اقتصاد قائم على الابتكار، حيث تشمل هذه العناصر: الأفراد المهرة، والبحوث، والإطار الاقتصادي والتنظيمي، والسياسات المالية، وتشجع هذه العناصر على الابتكار وتكافئ المبدعين الناجحين، إضافة إلى ذلك يمكن للحكومة أن تزيد من احتمالات نجاح الابتكار عبر ربط نظام الابتكار للمؤسسات البحثية بالقطاعين العام والخاص من خلال تحقيق شمولية الأنظمة الابتكارية عبر: إنشاء شركات ريادية وأماكن عمل مبتكرة مع توفير الدعم اللازم لها، مرافقة الموهوبين وتدريبهم وتنمية قدراتهم، توفير المعلومات وتحسين تصميم الأسواق والسماع بحرية الابتكار، دعم القدرات والمنصات البحثية وإمدادها بالتمويل اللازم لتعزيز إنتاجية حقوق الملكية الفكرية وحمايتها واستغلالها ضمن التبادلات التجارية الإقليمية والدولية.

4.5 تحسين تمويل الحكومة لأنشطة البحث والتطوير؛ تنفق معظم البلدان النامية حالياً أقل من 5% من الناتج المحلي الإجمالي على البحث والتطوير، رغم أن عدد حقوق الملكية الفكرية الناتجة يتوقف على عدد أنشطة البحث والتطوير الذي يعتمد بدوره على مستوى التمويل المتاح، ولذلك يعتبر تمويل الحكومة لأنشطة البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للبلد مؤشراً على قدرة هذا البلد على إنتاج حقوق الملكية الفكرية، ومن أجل النهوض بتسجيل البراءات يدرج التمويل الحكومي لأنشطة البحث والتطوير في بعض استراتيجيات الملكية الفكرية أو استراتيجيات العلم والتكنولوجيا والابتكار، فالبحث والتطوير يدفعان عجلة الابتكار والابتكار بدوره يدفع عجلة النمو الاقتصادي على المدى الطويل مما يؤدي إلى توفير فرص عمل وتحسين مستويات المعيشة. وللبحوث الجامعية أهمية خاصة للابتكار، لأن البحوث المبكرة التي عادة ما تجرى في الجامعات تعمل على توسيع المجال المعرفي الذي يستنفذ منه القطاع الخاص الأفكار والابتكار.

5.5 تعزيز التوجهات الابتكارية نحو المجالات الاقتصادية التي تخدم المصالح التجاري للجزائر في منطقة الحرة الإفريقية؛ يتم ذلك من خلال تنسيق مختلف القرارات المتعلقة باتجاه الابتكار بين الحكومة و الأفراد والشركات والجامعات للعمل على تطوير الفرص التكنولوجية التي يتعين اغتنامها في إطار التوجهات الاقتصادية، ذلك أن الأمر لا يتعلق بحجم الاستثمار فحسب بل يتعدى الى كيفية تخصيص هذا الاستثمار بين الخيارات التكنولوجية المختلفة حيث يمكن أن يؤدي تخصيص الموارد البشرية والمالية لأنشطة ابتكاريه معينة إلى تحديد اتجاه الابتكار للمجتمعات المحلية [1]، في هذا الخصوص تلعب السياسات الحكومية الجزائرية دورا مهما لتوجيه الابتكار عبر تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الأنشطة الابتكارية لتعزيز القدرات التكنولوجية في الصناعات المحلية وإدارة برامج التدريب التي تضطلع بها الأكاديميات البحثية الوطنية من خلال تخصيصها بتمويل عام لمختلف أنشطتها، هي تعتبر بذلك سياسات طويلة الأجل تسعى من خلال انتهاجها معالجة أوجه عدم اليقين ومواكبة الآفاق الواسعة للعلوم البحثية والتكنولوجية، فمن خلال مشاركة الدولة الجزائرية في تعزيز التوجهات الابتكارية نحو تحسين الصناعات المحلية على سبيل المثال في الأغذية وصناعة المركبات والطاقات المتجددة هذا الأمر سيسمح لها بتعزيز اندماجها في منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا عبر المشاركة في أنشطة عالية القيمة في سلاسل القيمة الإقليمية الإفريقية .

[1]: التقرير العالمي للملكية الفكرية، اتجاه الابتكار، 2022، ص16.

الشكل رقم5-10: التنسيق بين الفاعلين في المجالات البحثية لتوجيه الابتكار.

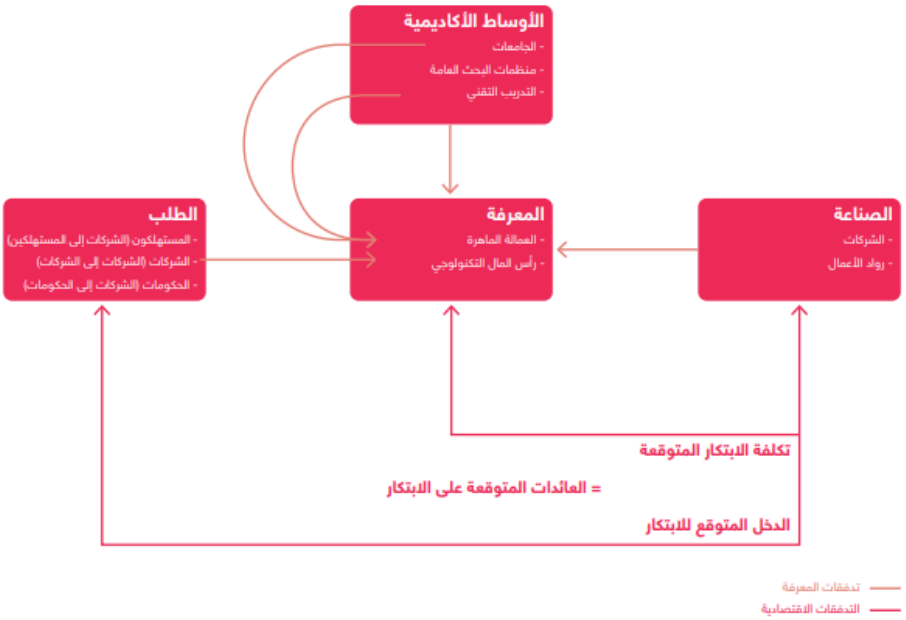

Source : World Intellectual Property Report 2022, The Direction of Innovation, p21.

تساهم التدفقات المعرفية في إحداث تفاعل بين مختلف الفاعلين في المجالات البحثية التابعة للأوساط الأكاديمية(الجامعات، منظمات البحث العامة، مراكز التدريب التقني) تتراكم هذه المعارف المدفوعة بالعمالة الماهرة ورأس المال التكنولوجي داخل النظام الايكولوجي للابتكار لتحدد فرص الابتكار المتاحة لأصحاب المصلحة من رواد الأعمال الصناعيين والشركات الذين يحددون بدورهم اتجاه الابتكار ويستفيدون من المعارف التي تنتج عن مراكز البحث والتطوير، كل هذه التفاعلات بين أصحاب المصلحة تساهم في زيادة القاعدة التجريبية والتقنية كما ينتج منتجات جديدة أو عمليات تصنيعية جديدة تتاح للاستثمار من طرف رواد الأعمال لإنشاء مؤسسات وشركات جديدة تساهم في تنمية الاقتصاديات لبلدانهم.

المطلب الثاني: تعزيز دور الدبلوماسية الاقتصادية في ترقية المكانة الإقليمية للاقتصاد الجزائر.

تمثل "الدبلوماسية الاقتصادية" دعم للإستراتيجية الجزائرية للتصدير خارج المحروقات ذلك أنه توجد علاقة قوية وطردية بين رفع أداء "الدبلوماسية الاقتصادية" وتنوع الإنتاج ودعم التصدير خارج المحروقات خاصة بالنسبة للجزائر، ففي إطار "برنامج الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي" وضمن سياسة التصدير التي برمجتها الحكومة لدعم الإنتاج الوطني، ورفع الإيرادات الحكومية خارج المحروقات، تجمع الجزائر كل إمكانياتها المتاحة بما فيها الدبلوماسية الخارجية لمرافقة المنتج الوطني والمستثمر المحلي واستقطاب رأس المال الأجنبي، وأعادت الاعتبار "للدبلوماسية الاقتصادية"، باعتبارها من أهم آليات تنمية الصادرات خارج المحروقات ومن أهم نظم المعلومات التي تشكل دفعا قويا لدعم القرار الاستثماري والتصديري للمتعامل الاقتصادي المحلي والأجنبي ونستعرض ذلك من خلال[1] :

الفرع الأول: تطور "الدبلوماسية الاقتصادية" في الجزائر: لاقت "الدبلوماسية الاقتصادية" اهتماما بالغا من قبل الحكومات الجزائرية منذ الاستقلال عام 1962 فشاركت في غالبية التظاهرات الدولية التي سعت إلى تحسين أداء الاقتصاديات النامية ووقعت على الكثير من الاتفاقيات في إطار ذلك، وتعتبر الشراكة من أجل تنمية أفريقيا من أهم مظاهر "الدبلوماسية الاقتصادية" الجزائرية إضافة إلى الدور الهام الذي تلعبه داخل منظمة الدول المصدرة للنفط ...الخ، كما أن الجزائر أقدمت عام 2010 على مسح ديون 14 دولة أفريقية في إطار مساعي تنمية القارة وهو ما يعد أرقى صور "الدبلوماسية الاقتصادية" ناهيك عن عدد هائل من الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف التي تشكل الجزائر فيها طرفا استراتيجي، حاليا بناء على توصيات الندوة الوطنيةللإنعاش الاقتصادي والاجتماعي التي عقدت يومي 18و19 أوت 2020 والتي تتعلق بضرورة تفعيل "الدبلوماسية الاقتصادية" كأحد آليات دعم الصادرات خارج المحروقات، تم يوم 25 فيفري 2021 وعلى

[1] : جوادي نور الدين، نموذج عمل مقترح لتعزيز دور "الدبلوماسية الاقتصادية" في الإستراتيجية الجزائرية للتصدير خارج المحروقات، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد02، 2021، ص347...

مستوى وزارة الشؤون الخارجية إنشاء "مكتب الإعلام وترقية الاستثمارات والصادرات" تابع لمديرية "ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية" بالوزارة والذي يعتبر فضاء للمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين بما في ذلك أبناء الجالية الوطنية بالخارج الناشطين في عمليات التصدير أو الشراكة مع المتعاملين الأجانب، وذلك من خلال:

2-1 استقبال المتعاملين الاقتصاديين الناشطين في عمليات التصدير أو الذين ينشطون في إطار الشراكة مع المتعاملين الأجانب بغية إفادتكم وتزويدكم بالمعلومات والوثائق المتوفرة الخاصة بالجوانب الخارجية لمساعيكم (النصوص التنظيمية للبلدان المستهدفة، الولوج إلى الأسواق الخارجية، المناقصات الدولية، اقتراحات الشراكة، البعثات الاقتصادية والمعارض بالخارج ...الخ)؛

2-2 وضع تحت تصرفهم شبكة المكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية على مستوى بعثاتنا الدبلوماسية والقنصلية عبر العالم من خلال تواصل سهل، مباشر وسريع مع مرافقتهم في المرحلة النهائية لمساعيهم المتعلقة بعمليات تصدير المنتجات أو الخدمات؛

2-3 تنظيم دورات تكوينية وندوات وأيام دراسية وملتقيات وبعثات اقتصادية بالتعاون الوثيق مع القطاعات الوزارية والهيئات المعنية؛

2 3 توجيهكم نحو القطاعات الوزارية وكذا المؤسسات والهيئات والسفارات المعتمدة بالجزائر فيما يخص المسائل التي لا تندرج في نطاق صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية، كما وقام المكتب بنشر شبكة المكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية على مستوى البعثات الدبلوماسية والقنصلية للجزائر في الخارج، وتوفير كل وسائط التواصل معهم وأكد أن المكلفين تلقوا تكوينا متخصصا وأنهم في خدمة المتعاملين الاقتصاديين الناشطين في عمليات التصدير أو الذين ينشطون في إطار الشراكة مع المتعاملين الأجانب؛ وذلك بهدف تكييف دبلوماسية البلد بغية التمكن من بلوغ أهداف إنجاح الإنعاش الاقتصادي مع استحداث شبكة تعاونية تضم دبلوماسيين جزائريين عبر العالم.

الفرع الثاني: استخدام "الدبلوماسية الاقتصادية "الجزائرية لدعم العلاقات التجارية ضمن إفريقيا:

تمثل ترقية الاستثمار والصادرات آلية إستراتيجية ضمن سياسة ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات وتنويع الاقتصاد الجزائري بالشكل الذي يخفف من حدة الطابع الريعي الذي اكتسبه على مدى سنين عديدة ودعم العلاقات التجارية الجزائرية الإفريقية ، حيث اتخذت الجزائر عديد الخطوات المتنوعة بين ما هو مخطط ضمن برامج إنعاش وتنويع اقتصادي وبين ما هو في شكل اتفاقيات تجارية كالمصادقة على الانضمام لمنطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا تسعى من خلالها لتفتح آفاق اقتصادية إقليمية جديدة وقنوات لتبادلات تجارية متنوعة تحظى فيها بفرصة المنافسة القادرة على خلق القيمة المضافة من صناعات متنوعة ضمن القطاعات الاقتصادية المختلفة بالشكل الذي يولد إيرادات جديدة بديلة للإيرادات النفطية، ولتجانس مختلف الأدوات المستعملة لغاية تحقيق المكاسب الاقتصادية المرجوة يمثل العمل الدبلوماسي ذو الطابع الاقتصادي وسيلة فعالة إن تم إحسان استعماله في تحقيق الأهداف المسطرة إلا أن ذلك يكون من خلال نموذج عمل يهدف إلى تعميق أداء"الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية"باعتبارها القوة الناعمة لمشاريع الإنعاش الاقتصادية والاجتماعية التي تصبو إليها الجزائر من خلال[1] :

أولا:الانتقال من الدبلوماسية الاقتصادية الكلاسيكية إلى الدبلوماسية الاقتصادية المتخصصة؛ إتباعا لذلك يتم التخلي عن الدبلوماسية التقليدية التي لا تهتم بالجوانب الاقتصادية والانتقال إلى الدبلوماسية الاقتصادية المتخصصة المتعددة المجالات وتحقق تغطية متكاملة لكافة المعطيات الاقتصادية والتجارية عديدة كما تواكب المستجدات في العلاقات الاقتصادية الدولية والإقليمية والنقدية والاستثمارية والإنتاجية والتكنولوجية[2]، تضطلع الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية المتخصصة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بالعمل على تعزيز الروابط التجارية من خلال:

1.1دراسة حركة التجارة في السلع والخدمات في المنطقة الإقليمية الإفريقية؛ من أجل تشجيع الصادرات خارج المحروقات وتنويع حصة الجزائر في الأسواق الإقليمية الإفريقية من أجل تطوير وتأهيل الاقتصاد الوطني لتحسين نسبة المنتجات السلعية والخدمية القابلة للتصدير والنفاذ إلى أسواق الدول الإفريقية، إضافة إلى تشجيع التجارة في المناطق الحرة التي تقام على أساس قرارات دبلوماسية بين الدول

[1]: جوادي نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص349.

[2]: صلح صالحي، دور الدبلوماسية الاقتصادية في ترقية المكانة الإقليمية والدولية للاقتصاد الجزائري، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في تشجيع الانفالح على الأسواق الخارجية، جامعة أحمد زبانة، غليزان، 2022، متوفرة على صفحة اليوتيوب الخاصة بالأستاذ صالح صالحي.

المتجاورة والتي تتميز بدور وظيفي قبلي متعلق بإنشائها ودور بعدي مستقبلي متعلق بالاستثمارات المنجزة من خلالها، في ظل تعزيز جهود العمل للدبلوماسية الاقتصادية لمحاربة تهريب السلع والثروات للمجتمعات الإقليمية وإلزام الدول الإفريقية باحترام وتطبيق المواصفات التقنية والقياسية والصحية والبيئية وقواعد المنشأ في ظل المبادلات التجارية الإقليمية لتعزيز الصادرات والواردات البينية في ظل منطقة التجارة الحرة الإفريقية.

2.1المتابعة الاستقطابية لحركة رؤوس الأموال الإنتاجية والاستثمارات الأجنبية؛ حيث يظهر تميز الحركية الدبلوماسية الحقيقية في تطوير قدراتها لجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية المتعلقة بالأنشطة الإنتاجية التي توفر فرص عمل وتنمي العملية التصديرية فهي بذلك تتحول من الطابع التقليدي للاستثمارات التي تعمل على توفير سلع وخدمات استهلاكية نحو الاستثمارات التي تخلق حركية في الأنشطة التصنيعية تسمح بالاندماج في خطوط إنتاج إقليمية ودولية تحقق قيمة مضافة عالية للاقتصاديات المحلية، كما يمتد دور الدبلوماسية الاقتصادية إلى تعبئة الاستثمارات الأجنبية المرتبطة بالتجارة في المناطق الحرة عبر دعمها وتذليل مختلف المعوقات المرتبطة بها وتطبيق الرقابة على استغلال الاستثمارات لتبييض الأموال واسترجاع الأموال المنهوبة التي قد تشهدها المناطق بتنسيق عمل العلاقات الدبلوماسية للدولة مع الشركاء التجاريين الإقليميين والدوليين مع تعزيز العمل المشترك الدبلوماسي لوضع مواد تفصيلية لمكافحة هذه الأعمال المشبوهة في المنطقة الإفريقية للحد منها وحماية الاقتصاديات الإقليمية من الرشوات واحتكار الاستثمارات لبلد دون الآخر إضافة إلى التحكم وضبط تحويل الأموال غير القانوني، مما يخلق بيئة أعمال تنافسية تسمح بربط الاستثمارات الوطنية بالاستثمارات الأجنبية الإقليمية ومرافقتها من طرف الدبلوماسية الاقتصادية لتعزيز استغلالها الاقتصادي لصالح الناتج المحلي الوطني.

3.1مراقبة حركة الأيدي العاملة وهجرة الكفاءات وحقوق الملكية؛ في هذا الخصوص يمتد عمل الدبلوماسية الاقتصادية إلى تشجيع حركة الأيدي العاملة في إطار اتفاقيات إقليمية افريقية واضحة ومقننة والابتعاد عن الاستخدام غير المشروع لها إضافة إلى حماية الكفاءات المهنية من الهجرة الانتقالية والعمل على متابعة المصالح الوطنية الاقتصادية المتعلقة بالحقوق الوطنية للملكية الفكرية في الأسواق الإقليمية تخص السلع الزراعية أو صناعية أو التراث الوطني بما يحمي منشأها بكل شفافية ووضوح ويسمح بإحلال توازن المصالح الاقتصادية في المنطقة.

ثانيا: تعزيز دور القطاع الخاص والمقاولات العمومية في تكريس الدبلوماسية الاقتصادية؛ كون المقاولات العمومية أداة من الأدوات الاقتصادية للسياسة الخارجية الجزائرية في هذا السياق يمثل دور القطاع العام في بعث وتحفيز الاستثمار الجزائري في إفريقيا خطوة مهمة لإشراك العديد من المقاولات العمومية في المنطقة الإفريقية كآلية اقتصادية في إطار سياسة خارجية افريقية جزائرية تعمد إلى خلق مشاريع مشتركة تخدم تحسين العلاقات الاقتصادية البينية وتعزز التبادلات السلعية المتنوعة إضافة إلى مد الروابط التجارية للجزائر مع الدول الإفريقية في مجالات عديدة خاصة الخدمية منها لفك العزلة والتباعد التجاري والحد من التبعية التصديرية للدول الأجنبية خارج القارة الإفريقية لتعظيم المنافع الإقليمية وتعزيز السوق القارية، كما يجب تكريس الدبلوماسية الاقتصادية في فتح مجالات الاستفادة للعديد من الشركات الجزائرية عبر خلق الإستراتيجية الجزائرية للتعاون المتميز مع القارة الإفريقية خاصة مع البلدان التي تعتبر مناطق امتداد اقتصادي طبيعي للجزائر كموريتانيا والسينيغال وغيرها، لذا يجب العمل على اختراق الشركات الجزائرية الكبرى في مختلف القطاعات (الاتصالات، والخدمات المصرفية، والتأمين، التعدين، والبناء، والعقارات، والمياه والكهرباء وإدارة الموانئ، المنتجات الدوائية ...) في البلدان الإفريقية وأبعد من هذا يجب أن تعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تطوير أنشطتها في إفريقيا للاستحواذ على حصة سوقية كبيرة تحسن أداءها ضمن التجارة البينية الإفريقية.

ثالثا: اعتماد التوجهات الدبلوماسية نحو صناعة المعارض التجارية الخاصة بمنطقة التجارة الإفريقية في الجزائر؛ يمثل التعريف الواسع بالمنتجات الجزائرية عبر المعارض التجارية الإقليمية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية القادرة على تحقيق مداخيل اقتصادية معتبرة إضافة إلى تعزيز إمكانيات التبادل والتكامل الاقتصادي وتنمية التعاون التقني وتعميق الروابط تجارية الإقليمية والدولية بين الاقتصاد الجزائري ومختلف الاقتصاديات الإفريقية في منطقة التجارة الحرة القارية في إفريقيا ، من خلال **صناعة المعارض التجارية الأفقية**؛ والتي تسمح بالتعريف بسلسلة المنتجات المحلية الزراعية والصناعية والفنية ومختلف الخدمات السوقية ،**وصناعة المعارض التجارية الرأسية**؛ وهي معارض أكثر تخصصا لأنها تعرض صناعات وطنية للمتعاملين الاقتصاديين الإقليميين كمعارض الصناعات

للأدوات الكهرومنزلية معارض صناعة السيارات معارض الصناعات الغذائية معارض صناعة المنتجات الصيدلانية وغيرها لفتح فضاءات تشاركية تجارية افريقية يتم فيها عرض التجارب وتبادل الأفكار الإبداعية بين مختلف الشركات والمؤسسات الوطنية والإقليمية وعقد الصفقات التجارية والاستثمارية، في هذا الشأن يعنى معرض الجزائر الدولي باحتضان مختلف التظاهرات الاقتصادية الدولية التي تقام في الجزائر لأغراض تجارية متخصصة كما ويعتبر من أهم الوجهات الاستثمارية لرواد الأعمال الأجانب الراغبين في اكتشاف السوق الجزائرية والفرص التجارية المتاحة، يتم تنظيم المعرض من طرف الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير **SAFEX** يحتل القصر مساحة إجمالية للعرض تقدر ب 60.000م^2 موزعة 40.000 م^2 مساحة عرض مغطاة وأكثر من 25000 م^2 مساحة عرض في الهواء الطلق تضم 10 أجنحة خاصة للعرض مجهزة بشبكة الانترنت وأجهزة التكييف و03 قاعات لعقد المحاضرات والندوات واللقاءات تتسع ل 1000 شخص كما تحوي 03 قاعات شرفية لاستقبال الشخصيات الرسمية، و03 مواقف للسيارات مخصصة للزوار تتسع ل 8000 مكان، فهي بذلك تمثل مؤشرا للاهتمام الذي توليه لاستقبال الدول الشريكة الاقتصادية والمتعاملين الأجانب المهتمين بالسوق الجزائرية باعتبارها فضاء ملائم لترقية الإنتاج الوطني خارج المحروقات كما تمثل منصة فعالة لخلق العلاقات التجارية وإتاحة الفرص الاستثمارية وتحقيق الشراكات الاقتصادية في قطاعات مختلفة لتكثيف مناخ الأعمال وجذب المستثمرين الأجانب، سجلت الطبعة الأخيرة لمعرض الجزائر الدولي مشاركة أكثر من 500 عارض منهم 167 عارض أجنبي يمثلون 15 دولة عبر العالم[1]، ذلك أن مشاركة الشركات العالمية في هذا الحدث يدل على اهتمامها بالسوق الجزائرية ورغبتها في توسيع استثماراتها في الجزائر في قطاعات اقتصادية مختلفة، من هذا المنطلق يمثل تعزيز التوجه نحو صناعة المعارض التجارية الخاصة بدول منطقة التجارة الحرة الإفريقية في الجزائر دافعا لتحسين التجارة الجزائرية مع الدول الإفريقية وفضاء لجذب وتوريد استثمارات متعددة من كلا الطرفين لتعزيز الاندماج في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، كماتتجلى هذه الأهمية للمعارض الدولية في المعلومات الاقتصادية التي يتيحها هذا النوع من التجمع التجاري باعتباره من الأدوات الترويجية للمنتجات والصناعات والابتكارات وحتى الأفكار في المناطق التجارية الإقليمية والدولية لدراسة الأسواق المتاحة وتحديد التخصص التجاري الملائم إتباعا لمناخ الأعمال المتاح، فضمن تجارب دولية ناجحة ساهمت المعارض التجارية المحلية والدولية في تطوير الاقتصاد الألماني أين استعملتها الشركات الألمانية لأهم الأدوات في مجال الاتصالات بين الشركات ورجال الأعمال، ومن أكبر مصادر تطوير الاقتصاد الألماني وتقديم مداخيل إضافية له، حيث أظهر التأثير الاقتصادي على أساس تحليل متوسط إيرادات المعارض التجارية الألمانية في الفترة الممتدة من 2005-2008 قيمة متوسطة لنفقات الزوار قدرت ب 3.8 مليار أورو والمصاريف التي تحملها العارضون والتي بلغت 7.5 مليار أورو كلها سجلت كمداخيل للاقتصاد الألماني أما مجموع ما تم تحقيقه من استثمارات في مراكز المعارض فبلغ0.4 مليار أورو ليكون المجموع حوالي 12 مليار يورو مداخيل المعارض التجارية المقامة بألمانيا خلال ثلاثة سنوات فقط، أما عن آثارها على الإنتاج وزيادته فبلغت قيمة الزيادة في الإنتاج 23.5 مليار أورو، إضافة إلى أن تنظيم المعارض التجارية في ألمانيا يؤمن حوالي230000وظيفة مؤقتة، ويقدم أكثر من 100000 فرصة عمل بدوام كامل، حيث بلغ عدد الموظفين الدائمين خلال الفترة(2005-2008) 226000موظف دائم[2]، شهدت الجزائر مبادرات للتعريف بالمنتجات الوطنية في المنطقة الإفريقية تمثلت في افتتاح معرض دائم للمنتجات الجزائرية بالعاصمة الموريتانية تابع لشركة SAFEX يحمل اسم **"تصدير"** يعنى بتسهيل عرض منتجات وخدمات جزائرية تمهيدا لإنشاء شراكات اقتصادية مع النظير الموريتاني الذي ينتمي إلى منطقة غرب إفريقيا التي تشمل سوق كبير بأكثر من300 مليون نسمة[3]، وهي فرصة لنفاذ المنتجات الجزائرية إلى هذه السوق عبر موريتانيا في خطوة لاندماج الجزائر في الأسواق الإقليمية الإفريقية.

رابعا: تشجيع حركية الدبلوماسية الاقتصادية في خلق المشاريع المجدية للجزائر مع الشركاء الإفريقيين : تلعب الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية دورا هاما في الترويج الاقتصادي للجزائر بين الدول الإفريقية من خلال حركتها في مرافقة المشاريع الكبرى على المستوى الإقليمي والدولي ضمن المناطق الجوارية الكبرى والتي تبرز منطقة التجارة الحرة القارية ذات قيمة وشراكة اقتصادية هامة تعنى بتعزيز الروابط تجارية، فبافتراض تخصيص حجم استثمارات يقدر ب1000 مليار دولار للفترة الممتدة من 2023-2050 في مشاريع استثمارية بمشاركة

---

[1]: الصفحة الرسمية للشركة الجزائرية للمعارض والتصدير على الموقع: safex.dz.

[2]: بودوشن ياقوتة، راتول محمد، دور المعارض التجارية المحلية والدولية في التطوير المستمر للاقتصاد الألماني، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 15، سنة غير موجودة، ص 258.

[3]: الصفحة الرسمية لوزارة التجارة وترقية الصادرات، https://www.commerce.gov.dz/.

جزائرية تضم مجالات ضرورية تخدم الاقتصاد الجزائري والاقتصاديات المنطقة الإفريقية بالموازاة وتحقق عوائد اقتصادية تشمل المشاركة في إنشاء شبكات متعددة القارات لنقل الغاز والهيدروجين الأخضر، تشييد المناطق الحرة الإقليمية تتضمن المصانع والمستودعات والبنية التحتية لتجارة العبور لتطوير الاقتصاد الجزائر كالمناطق الخاصة المميزة باستغلال الأراضي النادرة les terres rar والتي تدخل مكونات الأتربة فيها في العديد من الصناعات الهامة والمعادن النادرة الموجودة في إفريقيا تتجلى في الذهب واليورانيوم وغيرها في كل من مالي والنيجر والجزائر كأكبر منطقة للاستثمار والإنتاج والتسويق والتصدير في هذه المعادن إقليميا ودوليا مما يساهم في خلق شبكة مستودعات وتجارة وصناعات عبور إقليمية افريقية تتطلب وجود شبكات طرق تجارية بحرية وخطوط دولية للملاحة الجوية[1]، هذه المشاريع الحيوية الاستثمارية يمكن تجسيدها عبر العمل الدبلوماسي المتخصص النشط والمركز لتعزيز مكانة الجزائر في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وترقية قدراتها التنافسية عبر إحلال الشراكة الاقتصادية الجوارية بالشكل الذي يحول المكانة الجيواستراتيجية للاقتصاد الجزائري ويوظف حجم موارده وثرواته كأكبر قطب اقتصادي جاذب له تنافسيته إلى قطب تنموي محوري تشاركي يحقق مكاسب اقتصادية توزع في كامل المنطقة الإفريقية لتحقيق النمو والتنمية المستدامة.

المطلب الثالث: اعتماد نموذج تنافسي لتحقيق التنويع الاقتصادي.

تظهر ضرورة الإسراع في التحول نحو نموذج قوي لتحقيق التنويع الاقتصادي نتيجة التذبذبات الكبيرة في أسعار النفط زيادة أنماط التحرير الاقتصادي وما يصاحبه من تطورات علمية وتكنولوجية ساهمت في توسع الضغوط التنافسية، تمخض عن ذلك تغيرات في السياسات التجارية الدولية عند هذا الوضع يترتب على الجزائر فتح تجارتها الخارجية نحو أسواق جديدة عبر زيادة الاهتمام بدراسة الأسواق الخارجية والسعي لتنمية الطلب على المنتجات الجزائرية لتعزيز الاستفادة من الإجراءات المحفزة على التصدير وتحقيق وفرات الحجم الكبير بالتوجه نحو الأسواق الإفريقية.

الفرع الأول: سياسات تعميق التحول الهيكلي: تواجه الجزائر العديد من المعوقات التي تحول دون تعميق التنويع الاقتصادي في ظل الوضع الحالي للهيكل الإنتاجي ومحدودية توظيف قدراته وهيكل الصادرات المرتكز على تنوع ضعيف للمنتجات ، على أثر ذلك تبرز الحاجة إلى تطبيق سياسات صناعية حديثة ضمن خطط متسقة لتطوير وتنويع الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة العالية لتعزيز البيئة التنافسية للاقتصاد الجزائري، حيث تظهر قيم مؤشرات مختارة لتحليل قابلية التحول الهيكلي في الجزائر:

جدول رقم5-04: أهم خصائص الهيكل الإنتاجي والتصديري في الجزائر 1995-2021.

	مؤشر تنويع الصادرات		صادرات السلع مليار دولار		مؤشر التعقيد الاقتصادي		الصناعات التحويلية % من الناتج	
	1995	2021	1995	2021	1995	2021	1995	2021
الجزائر	0.82	0.84	10.3	36.7	0.8-	1-	9.2	5

المصدر: وليد عبد مولاه، التنويع الاقتصادي في الدول العربية والحاجة إلى سياسات صناعية حديثة: المبررات والتطبيق: المعهد العربي للتخطيط، موجز السياسات04، 2022، ص03.

يظهر من الجدول تطور قيم مؤشرات متعلقة بالاقتصاد الجزائري بين 1995-2021 حيث يعبر مؤشر تنوع الصادرات عن ارتفاع طفيف جدا من 0.82 في 1995 إلى 0.84 في 2021 مقابل زيادة ملحوظة في صادرات السلع التي نمت من 10.3 مليار دولار سنة 1995 لتحقق 36.7 مليار دولار سنة 2021 وهي زيادة بثلاث أضعاف إلا أن هذه الزيادة لا تتناسب مع مستويات تنويع الصادرات نتيجة ارتباطها بتصدير المنتجات النفطية بنسب تزيد على 60% إتباعا لمستويات أسعار النفط في السوق الطاقوية العالمية، أيضا يظهر مؤشر التعقيد الاقتصادي قيم سلبية نتيجة لضعف المحتوى التقني في إنتاجيتها للسلع والخدمات كما أن مساهمة الصناعات التحويلية انخفضت من9.2% في 1995 إلى 5% في 2021 نتيجة سيطرة الصناعات الاستخراجية على هيكل التجارة الخارجية. نتيجة لذلك تظهر صعوبة توجه الاقتصاد الجزائري في تحقيق تنويع اقتصادي مرتبط بالصناعات التحويلية بسبب ضعف تعميق مسار التحول الهيكلي الذي يساهم في تغيير مسارات القدرات الإنتاجية وعدم امتلاك القدرات التقنية والتكنولوجية اللازمة لتطوير إنتاج السلع وتنويعها مما يحد من إمكانات

[1]: صالح صالحي، مرجع سبق ذكره.

الاقتصاد الجزائري في الانفتاح على الأسواق العالمية، وعليه يمثل استمرار النمط الحالي للنمو الاقتصادي في الجزائر نموذج غير ناجح لتحقيق المساعي الرامية إلى الحد من التبعية لتصدير المنتجات النفطية وتطوير وتنويع القدرات الإنتاجية المرتبطة بصناعات مرتفعة القيمة خاصة في ظل الانضمام لمنطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا ما يستلزم مضاعفة الجهود لتحسين المتطلبات اللازمة لتعزيز وتنويع السلع والبضائع لتعميق ديناميكية تجارية ضمن السوق المشتركة للمنطقة من خلال اعتماد خارطة طريق شاملة لتعميق التحول الهيكلي وتعزيز تنافسية الاقتصاد عبر الارتكاز على مكونين أساسيين هما[1] :

الشكل رقم5-11: عناصر سياسات تعميق التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على وليد عبد مولاه، وليد عبد مولاه، التنويع الاقتصادي في الدول العربية والحاجة إلى سياسات صناعية حديثة: المبررات والتطبيق: المعهد العربي للتخطيط، موجز السياسات04، 2022، ص06.

أولا: تطوير البيئة التنافسية Competitiveness Environment Development: من خلال تشخيص السوق ومسببات فشله والعمل على حلها تدريجيا من خلال مقاربة سياسية تستهدف إحداث استقرار في الاقتصاد الكلي متصل بتعزيز بيئة الأعمال وتطوير البنية التحتية

[1]. وليد عبد مولاه، التنويع الاقتصادي في الدول العربية والحاجة إلى سياسات صناعية حديثة: المبررات والتطبيق: المعهد العربي للتخطيط، موجز السياسات04، 2022، ص05.

المتعلقة بطرق النقل والمواصلات وتدفق الانترنت والاتصالات والحد من البيروقراطية من خلال تحسين جودة وسرعة الخدمات الحكومية، الإنفاق على مراكز البحث والتطوير لاكتساب التكنولوجيات وتعزيو تعاون مراكز البحث مع الشركات والمؤسسات الصناعية والإنتاجية لخلق تكامل وظيفي يحقق تقديم سلع وخدمات عالية المحتوى التكنولوجي، تقليص الفجوة الرقمية بالشكل الذي يقلص الاختناقات المتعلقة بالأنظمة الإدارية ويعزز الحصول على الائتمان واستخراج تراخيص التجارة الخارجية مما يختصر الوقت والتكلفة ويرفع من الكفاءة اللوجستية والجودة الشاملة.

ثانيا: تطوير القدرات التنافسية Competitiveness Capacity Development: تتم بالتوازي مع تطوير البيئة التنافسية بهدف رفع الطاقة الإنتاجية اعتمادا على تحقيق الارتقاء الصناعي للقطاعات القائمة لتنويع القدرة على خلق منتجات جديدة من خلال انتهاج سياسات صناعية تداخليه تربط التنويع الاقتصادي بجميع القطاعات بشكل توازني لإحداث نمو شامل، ذلك أن التنويع الاقتصادي يبرز من خلال ظهور قدرات إنتاجية جديدة تتعلق بمدى تعميق الصناعات المتعلقة بتعزيز الروابط الإنتاجية لسلال القيمة والتي تساهم في تحقيق ارتقاء صناعي مدفوع تحسين ظروف وعملية الإنتاج ، هذه المقاربة تساهم في تغير عمل الأسواق بديناميكية وتعزز نشاط المؤسسات وتوفر التدريب والتمويل والدعم.

ثالثا: إتباع المنهجيات الحديثة لبناء اقتصاد وطني أكثر تنوعا.

إن التنويع الاقتصادي يتم عبر الاستغلال الفعال للسياسات الصناعية الحديثة القائمة على انتقاء القطاعات والأنشطة الواعدة من أجل تحقيق تنويع عميق للاقتصاد مرتبط بنمو وإنتاجية مرتفعة، حيث ترتكز هذه المنهجية على فكرة أن التنمية الاقتصادية القابلة للاستدامة تتمحور حول القدرة على الانتقال من إنتاج سلع وخدمات أقل قيمة وأقل تطورا، إلى سلع وخدمات أخرى أكثر تعقيدا وأعلى قيمة مضافة بالاعتماد على الميزة النسبية التي تكفلها الثروات الطبيعية والبشرية يتم من خلالها استهداف القطاعات المناسبة وتعزيز دعم الدولة في تطوير الاستثمار الإنتاجي ليتم خلق مزايا تنافسية منها وتحقيق الارتقاء التقني والصناعي وفقا لسياسة انتقاء رابح-رابح، تظهر المقاربة التاريخية أن مجموعة الدول التي نجحت في تنويع اقتصادها هي الدول التي استدلت بتجارب دول كانت في فترة ما قبل تنميتها مشابهة لها في خصائصها وثرواتها، على سبيل المثال كان استهداف اليابان للاقتصاد الأمريكي خلال ستينيات القرن الماضي حيث كانت فجوة الدخل تعادل 60% إلا أنها وصلت لطموحها وسدت هذه الفجوة، وبالتالي على الجزائر الاسترشاد بتجارب الدول الشبيهة لها بحيث تستخلص نوع الأنشطة والصناعات الواجب تطويرها من أجل تحديد المسار الأقصر والأمثل لتعميق التحول الهيكلي[1].

رابعا: اعتماد السياسات الصناعية الحديثة: تعبر السياسات الصناعية الحديثة عن عملية التحول الهيكلي المطبقة من خلال رفع القدرات الإنتاجية التي تستهدف تنمية مختلف القطاعات والأنشطة السلعية والخدمية داخل الاقتصاد الوطني والتي تملك أو يمكن أن تملك مزايا تنافسية في الأسواق الدولية، ذلك أن النموذج الجديد للسياسات الصناعية يتوجه نحو خلق أسواق جديدة وكذلك منتجات وقوائم سلعية وتصديرية جديدة حيث نميز بين مجموعتين أساسيتين من السياسات الصناعية الحديثة[2] :

1. حزم السياسات الأفقية أو الوظيفية Functional ؛ تتوجه إلى النطاق العريض للاقتصاد ولا تميز بين القطاعات الاقتصادية حيث تهدف هذه السياسات عموما إلى تحقيق التوازن والاستقرار الكلي وتحسين تنافسية الاقتصاد بكل قطاعاته وأنشطته وبناء البنية التحتية ورأس المال البشري وتقوية حوكمة المؤسسات.

2.حزم السياسات الرأسية Vertical؛ تتوجه السياسات الرأسية مباشرة لاستهداف القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختارة من خلال زيادة تصميم حزمة مزايا نقدية وعينية موجهة لها بهدف زيادة الاستثمار فيها ودعم إنتاجيتها وتطوير سلسلة القيمة، هذا الأمر يستدعي تنفيذ سياسات وبرامج تضمن التغلب على فشل عمليات السوق وتعزيز التنسيق بين المنتجين، والتحديد الدقيق للأنشطة أو المجموعات أو العناقيد أو السلاسل المختارة.

[1]: المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية، التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المساروإرساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية، الإصدار الثالث، 2018، ص150.

[2]: بلقاسم العباس، نواف أبو شمالة، التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المساروإرساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية المجلد21، العدد01، المعهد العربي للتخطيط، 2019، ص68.

الفرع الثاني: تحسين جودة التخصص: ساهمت التبادلات التجارة الدولية في تشابك العلاقات الاقتصادية بين مختلف الدول والترتيبات الإقليمية والشركات المتعددة الجنسيات في عديد المجالات الاقتصادية وحول مختلف المنتجات الوسيطية والنهائية الأمر الذي أدي إلى اعتماد الدول التي طورت في سياساتها التجارية أنماط التخصص التجاري إتباعا للميزة التنافسية التي تملكها مما أدي إلى انتشار ظاهرة تقسيم العمليات الإنتاجية بين الدول لتكون مجموعة من سلاسل القيمة الممتدة بشكل إقليمي وعالمي الأمر الذي جعل الدول تسعى للاندماج في حلقات سلاسل الإنتاج في مراحل معينة من هذه العملية وتساهم في الأنشطة التي تملك فيها الموارد والخبرات والميزة التنافسية حتى تحقق قيمة مضافة عالية.

أولا: التخصص التجاري للجزائر في إفريقيا: لتحقيق التواجد الفعال للمنتجات الجزائرية في السوق الإقليمية الإفريقية يجب رفع القدرات الإنتاجية للجرائر في السلع والخدمات التي تستوفي متطلبات الأسواق الإفريقية من خلال تعزز التخصص التجاري للجزائر في إفريقيا.

1.التنافسية واتجاهات تجارة المنتجات الجزائرية في إفريقيا: تمثل الصادرات الجزائر مع الدول الإفريقية شكلا من أشكال السلع محدودة القيمة المضافة ذلك أنها تتركز بشكل كبير في منتجات ضعيفة التصنيع ومنخفضة المنافسة وبمستويات منخفضة جدا، نلاحظ الشكل الموالي:

الشكل رقم5-12: التخصص التجاري للجزائر.

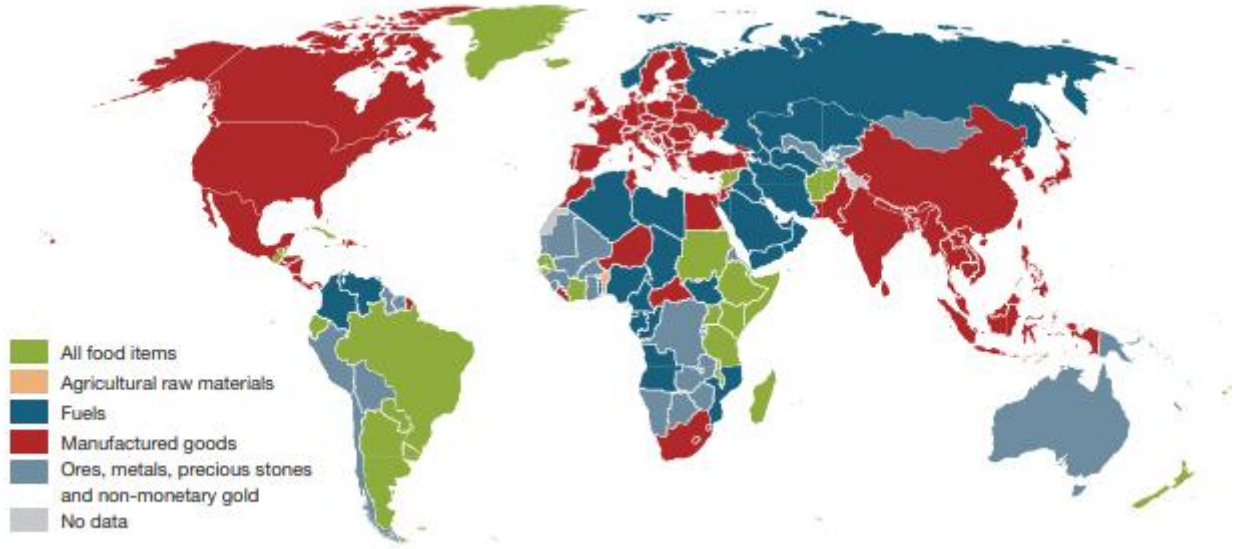

Source : handbook of statistics , The world by development status, 2020, p24.

يتضح جليا من خلال الشكل سيطرت الصادرات السلعية في المنتجات النفطية للاقتصاد الجزائري مما يؤكد أن التخصص التجاري لها متمركز حول أسواق السلع الطاقوية وفقا لذلك فان التبادلات التجارية تتوجه إلى الأسواق التي يتزايد الطلب فيها على هذا النوع من المنتجات، إلا أنه كون ترتبط تجارة المنتجات الطاقوية ببنية تحتية تتعلق بمستلزمات النقل ومحطات التفريغ وخطوط أنابيب تصل الدول ببعضها وهو ما ليس مجسدا بين الجزائر والدول الإفريقية حاليا(في انتظار استكمال مشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء)، وبالتالي يعبر التوجه الجديد عن تعزيز تخصصات تجارية بديلة تفي بمتطلبات الأسواق الإفريقية وتعزز التبادلات التجارية بينها وبين السوق الجزائرية ضرورة حتمية لتنمية الصادرات الجزائرية في أسواق الدول الإفريقية، بالعودة إلى الشكل نلاحظ أن التوجهات التجارية للدول الإفريقية متعلقة بالمواد الغذائية، منتجات مصنعة، معادن وهي المجالات التي يجب على الجزائر اعتماد دراستها لتعزيز تخصصات تجارية خارج المنتجات النفطية لتعزيز التجارة البينية الجزائرية الإفريقية.

2.تحسين جودة التخصص الإنتاجي والتجاري للمنتجات الجزائرية: إن مشاركة الجزائر في السوق الإفريقية يتعلق بالمنتجات غير النفطية التي يجب على الجزائر تطويرها لدعم أدائها الصناعي، والتي تتعلق بمنتجات الصناعات الغذائية، والصناعات الميكانيكية، الصناعات التحويلية، صناعات المنتجات الصيدلانية، صناعات المنتجات البيتروكيميائية، صناعات الحديد والصلب وهي صناعات تملك الجزائر فيها ميزة نسبية ينتج الاستغلال الفعال لها توليد قيمة مضافة عالية تعزز مساهمتها في نمو الاقتصاد، بالنظر شهدت قيم مؤشر

التخصص الدولي لمنتجات الصناعات التحويلية للجزائر نموا في منتجات الكيماويات العضوية من2.16 سنة 2019 إلى 2.75 في 2020 أما منتج الأسمدة ارتفعت قيمة المؤشر فيه من 7.42 في 2019 إلى 13.29 في 2020[1] يرجع هذا النمو إلى تركيز الاهتمام على تطوير الصناعات التحويلية وإحلالها كبديل عن الصناعات الاستخراجية لتعزيز التبادلات التجارية خارج المنتجات النفطية، كما ترتبط جودة التخصص الإنتاجي والتجاري لهذه الصناعات بمستويات تنافسيتها التي يحددها المحتوى التكنولوجي الموظف فيها، فالتخصص المرتبط بالاستخدام التكنولوجي ينتج قيمة مضافة عالية مقارنة بالمنتجات المحتوى البسيط وهو ما يظهر كفاءة التخصص التجاري لهذه المنتجات في الأسواق المصدرة إليها ويعزز استمرار الطلب عليها، ترتبط جودة التخصص الإنتاجي والتجاري بهيكل القيمة المضافة الصناعية وهيكل الصادرات الصناعية حسب كثافتهما التكنولوجية.

1.2 جودة التخصص الإنتاجي: والتي يتم قياسها من خلال القيمة المضافة الخاصة الصناعية ومساهمة الأنشطة التكنولوجية فيها، إضافة إلى تنوع الصناعات الفرعية المشكلة لها.

1.1.2تطور القيمة المضافة الصناعية: من أجل إظهار الأهمية النسبية للقطاع الصناعات التحويلية لبحث إمكانية تنميته، نقوم بعرض تطور القيمة المضافة لبعض منتجات فروع الصناعة كما يلي:

جدول رقم5-05: مقارنة القيمة المضافة الصناعية لسنتي 2021-2022.

البيانات	T12021	T12022
طاقة الماء	**2.5**	**7.7**
المناجم والمحاجر	**1.4-**	**6.9**
مواد البناء	**5.2**	**1.6**
الكيماويات والبلاستيك والمطاط	**0.2**	**5.2**
الصناعات الغذائية	**4.1**	**6.1**
المنسوجات	**0.8-**	**10.1**
الجلود والأحذية	**1.3-**	**1.5**
الخشب والورق والفلين	**4.2-**	**4.2-**
صناعات متنوعة	**2.5**	**7.7**

Source : ONS, LES COMPTES NATIONAUX TRIMESTRIELS, N°962, 1er trimestre 2022, p04.

تعتبر مساهمة الصناعات التحويلية في القيمة المضافة الصناعية متذبذبة حيث مثلت نسبة 4.3% في 2022 مقابل 3.2% في سنة 2021 كان هذا النمو مدفوعًا بشكل أساسي بنمو القيمة المضافة في صناعة المنسوجات من -0.8% في الربع الأول من 2021 إلى 10.1% في الربع الأول من 2022 كذلك شهدت الصناعات الغذائية نمو قيمتها المضافة من 4.1% إلى 6.1 % إضافة إلى صناعات الكيماويات والبلاستيك والمطاط التي حققت نمو في القيمة المضافة قدر بـ5.2% في الربع الأول من 2022 مقارنة بـ0.2% في الربع الأول من 2021، تمثل باقي فروع الصناعات التحويلية نموا طفيفا لكن ايجابيا في تحقيق القيمة المضافة باستثناء قطاع صناعات الخشب والورق الذي يشهد تراجع سلبي في تحقيق القيمة وصناعات مواد البناء التي تراجعت القيمة المضافة فيها لكن تبقى ايجابية، نستخلص من تحليل قيم مساهمة القيمة المضافة لهذه الصناعات أن الجزائر لا تعتمد على القطاع التحويلي كقطاع أساسي في خلق القيمة المضافة نظير سيطرة مساهمة الأنشطة التي تعتمد على الموارد الطبيعية في تحقيق القيمة المضافة أكبر من مساهمة الأنشطة الصناعية ذات المستوى التكنولوجي، إلا أن تنمية هذه الإمكانيات وجعلها أكثر كفاءة ومشاركة في الأسواق الإفريقية والدولية سيمكنها من خلق قيمة مضافة عالية .

2.2جودة التخصص التجاري: والذي يقاس بهيكل ونوع الصادرات الصناعية التحويلية:

[1]: تقرير الاقتصاد العربي الموحد، مرجع سبق ذكره، ص 383.

1.2.2 تطور هيكل الصادرات التحويلية: يعكس تطور قيمة الصادرات الصناعية أهمية القطاع الصناعي في تحقيق كفاءة المشاركة في الأسواق الدولية، ولتحديد أهمية الصناعات التحويلية التي يمكن تنميتها للمساهمة في التصدير نقوم بعرض تطور هيكل الصادرات مع استبعاد صناعات المواد الأساسية الفلاحة والصيد والمناجم، قيم موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم5-06: تطور هيكل صادرات الصناعات التحويلية 2015-2020 (%).

البيانات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
صناعة الحديد	0.1	0.2	0.3	0.4	0.7	0.8
مواد البناء والسيراميك والزجاج	0.0	0.1	0.1	0.2	0.3	0.5
الكيماويات والمطاط والبلاستيك	4.4	4.3	3.8	5.2	4.8	6.3
الصناعات الغذائية	0.5	0.9	0.8	0.7	0.9	1.5

Source : ONS - Collections Statistiques N° 228/2022 Série E : Statistiques Economiques N° 107,2015-2020, p68.

تعتبر الصناعات الكيميائية والمطاط والبلاستيك كذلك الصناعات الغذائية أهم صادرات الصناعات التحويلية في هيكل الصادرات الصناعية للاقتصاد الجزائري

عند مقارنة هيكل القيمة المضافة وهيكل الصادرات التحويلية، نجد أن فرع الصناعات الغذائية وصناعة الكيماويات والمطاط والبلاستيك أظهرا توافقا لتوجه التخصص الإنتاجي والتجاري، عكس فرع المنسوجات الذي كانت مساهمته متزايدة في القيمة المضافة الا أن تصديره ضعيف مقارنة بالفروع السابقة، بالنسبة لفرع مواد البناء الذي كانت نتائجه في القيمة المضافة منخفضة لكن تبقى ايجابية مقارنة بمستوياته في التصدير التي تنمو لكن بشكل طفيف، إن دراسة أداء القطاع الصناعي إنتاجا وتصديرا تدل على عدم توافق وتكامل بين السياسات لصناعية والسياسة التصديرية من أجل تعزيز العمليات التجارية وتنويعها و ضمان اندماج مكسب في السوق الإقليمية الإفريقية، لذا يتعين التركيز أكثر على تطوير القدرات على مستوى الصناعات الفرعية والجزئية منه على مستوى القطاع الصناعي ككل، ذلك أن التعمق في تحليل القدرات التصديرية على مستوى الشعب والمنتجات ستظهر لنا المنتجات العينية التي يمكن ويجب تنمية مزاياها التنافسية لتكون مجال للتخصص الإنتاجي والتجاري لتنمية الصادرات الموجهة للسوق الإفريقية ضمن منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا.

ثانيا: تطوير الأداء الصناعي التنافسي للاقتصاد الجزائري.

إن الاستدلال على الأداء الصناعي التنافسي للاقتصاد الجزائري يستند إلى مشاركة المنتجات الصناعية في الأسواق الخارجية حيث ترتبط كفاءة مشاركتها وبالتالي تنافسيتها بأداء القدرات الإنتاجية والتنويعية خاصة ما ارتبط بالمنتجات ذات الكثافة التكنولوجية ومدى اكتساب الحصص السوقية، ذلك أن الأداء الصناعي التنافسي يعكس جودة تخصص الاقتصاد في الإنتاج والتجارة على حد سواء، وبالتالي يمثل تطوير الأداء الصناعي للاقتصاد الجزائري بشكل تنافسي سبيلا للانفتاح على السوق الإقليمية الإفريقية وتعزيز المبادلات التجارية.

1. الأداء الصناعي التنافسي: تعتمد إمكانية القيام بتحقيق أهداف محددة للسياسة الكلية على القدرة على فهم ورصد وقياس الأداء التنافسي الصناعي ، والاستعداد للتأثير على المسارات الهيكلية وديناميكيات الإنتاج والقدرات التكنولوجية الأساسية، يتم ذلك من خلال الوقوف على:

* تحديد مناطق الضعف في الجهاز الصناعي عن طريق معايير قياسية لأنه من الصعب تقييم الأداء الصناعي الوطني على أساس معايير مسبقة، يتم على أساسها تحديد نقاط القوة النسبية والضعف المطلق ، الأمر الذي يتطلب تدخلات سياساتية مناسبة وانتقائية لتحسين الأداء التنافسي.

* تقدير الأبعاد الرئيسية للقدرة التنافسية الصناعية ، أي قدرتها على الإنتاج والتصدير بشكل تنافسي ، وتعميقها التكنولوجي والارتقاء بها لتوضيح مجال التأثير على الإنتاج الصناعي والصادرات العالمية.

1.1.قياس تنافسية الأداء الصناعي: هناك علاقة موجبة بين كفاءة أداء القطاع الصناعي وتنافسيته، حيث تقدم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مؤشرا مركبا يقيس كفاءة وتنافسية القطاع الصناعي، وهو مؤشر "الأداء الصناعي التنافسي" (**Competitive**

Industrial performance Index) والذي يرلئو على أداء الصناعة التحويلية والأداء التصديري وهيكلهما التكنولوجي المرتبط أساسا بأنشطة البحث والتطوير، يضم مؤشر الأداء الصناعي التنافسي ثلاث أبعاد هي[1]:

أ.البعد الأول(داخلي)يمثل القدرة على إنتاج وتصدير المنتجات الصناعية ويشمل:

* حصة الفرد من القيمة المضافة الصناعية؛

* حصة الفرد من الصادرات الصناعية.

ب.البعد الثاني(داخلي) يمثل التعميق والتطوير التكنولوجي ويتألف من مؤشرات مركبة:

المركب الأول: يقيس كثافة التصنيع من خلال:

*نسبة الأنشطة متوسطة وعالية التكنولوجيا في القيمة المضافة الصناعية؛

*نسبة القيمة المضافة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي.

المركب الثاني: يقيس جودة الصادرات من خلال:

*نسبة الصادرات متوسطة وعالية التكنولوجيا في إجمالي الصادرات الصناعية؛

*نسبة الصادرات الصناعية في إجمالي الصادرات.

ج.البعد الثالث(خارجي) يمثل التأثير الدولي ويشمل:

*تأثير البلد في القيمة المضافة الصناعية العالمية؛

*تأثير البلد في الصادرات الصناعية العالمية؛

وبناء على قيم المؤشرات الجزئية، تتحدد القيمة الإجمالية لمؤشر

جدول رقم5-07: مؤشرات الأداء الصناعي في الجزائر 2021.

المؤشرات	قيمة	المتوسط العالمي	ترتيب 2020	ترتيب 2021
مؤشر الأداء الصناعي التنافسي	0.013	0.061	96	99
مؤشر القيمة المضافة التصنيعية				
مؤشرنصيب الفرد من القيمة المضافة الصناعية	0.005	0.059	127	126
حصة القيمة المضافة الصناعية من الناتج المحلي الإجمالي	0.116	0.306	141	139
حصة الأنشطة ذات التقنية المتوسطة والعالية في مجموع مؤشر القيمة المضافة الصناعية	0.030	0.303	146	146
مؤشركثافة التصنيع	0.073	0.305	148	147
الحصة من مؤشر القيمة المضافة الصناعية العالمية	0.002	0.021	67	67
مؤشرات الصادرات الصناعية				
مؤشرنصيب الفرد من الصادرات الصناعية	0.007	0.112	105	108
مؤشرحصة الصادرات الصناعية في إجمالي الصادرات	0.333	0.635	120	125
حصة الأنشطة التقنية المتوسطة والعالية في إجمالي الصادرات الصناعية	0.044	0.382	138	137
مؤشرجودة الصادرات الصناعية	0.189	0.508	141	142
الحصة في مؤشر الصادرات الصناعية العالمية	0.004	0.033	68	69

source: Competitive Industrial Performance Index 2023, ALGERIA Country and economy profiles, https://stat.unido.org/cip/.

يعكس الترتيب الضعيف لأداء القطاع الصناعي للجزائر تدني القيم المتعلقة بمؤشر الأداء الصناعي التنافسي المقدر بـ0.013 نتج عنه تراجع ترتيب الجزائر من 96 سنة 2020 إلى 99 سنة 2021 بسبب ضعف القدرة على إنتاج وتصدير السلع المصنعة، كما شهدت معظم المؤشرات الجزئية المتعلقة بمؤشري القيمة المضافة التصنيعية والصادرات الصناعية مستويات منخفضة وتراجعات في ترتيبها باستثناء

[1]: لرقط فريدة، كفاءة مشاركة الاقتصاد الجزائري في التجارة الدولية وتنافسيته، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 18، العدد01، 2018، ص62.

تغير طفيف في مؤشر كثافة التصنيع الذي تحسن ترتيب الجزائر فيه بدرجة أي من 148 سنة 2020 إلى 147 سنة 2021 أيضا حصة الأنشطة التقنية المتوسطة والعالية في إجمالي الصادرات الصناعية التي تحسن ترتيبها من 138 سنة 2020 إلى 137 سنة 2021، تخفي هذه التذبذبات رغم ضعفها تحركات في السياسات للتوجه نحو تحسين أداء مختلف الصناعات خاصة التحويلية في الاقتصاد الجزائري لخلق بدائل تصديرية وتنويع التجارة كمطلب رئيسي للاندماج في السوق الإفريقية وتحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي، إلا أن صعوبة الحد من العقبات تحول دون تكييف عمليات التصنيع ومتطلبات الأسواق الخارجية مما يبطئ إطلاق خطوط إنتاج صناعية ذات قيمة مضافة عالية ولا سيما في حالة السلع ذات المتطلبات التكنولوجية مع صعوبة الامتثال لمعايير الجودة الصناعية الصارمة، في ظل هذه الخلفية يعتبر دعم إعادة التخصيص الصناعي متطلبا أساسيا لتعزيز الأداء الصناعي وتحسين تنافسيته بهدف تعزيز القدرة التنافسية التصديرية للجزائر من خلال تعزيز نشاط الصناعات الخفيفة سهلة التصدير وسلاسل القيمة المحلية والإقليمية لمنتجات الصناعات التحويلية كخط أساس لتحسين جودة تخصص الاقتصاد الجزائري.

2. المحتوى التكنولوجي للأنشطة التحويلية ضمن الصناعة:

يقاس المحتوى التكنولوجي للأنشطة بالإنفاق على البحث والتطوير والقيمة المضافة التي تحققها تلك الأنشطة إتباعا لذلك، حيث يتم الاستناد على تصنيف منظمة التنمية الصناعية لقياس كفاءة فروع الصناعة التحويلية من خلال المحتوى التكنولوجي، يقسم تصنيف منظمة التنمية الصناعية أبعاد المحتوى التكنولوجي في المنتجات إلى ثلاث مجموعات :

1.2صناعات ضعيفة التكنولوجيا: تتميز بأنها كثيفة اليد العاملة وضعيفة رأس المال.

2.2صناعات متوسطة التكنولوجيا: تتميز بأنها أنشطة تحويل الموارد كثيفة رأس المال.

3.2صناعات عالية التكنولوجيا: وهي كثيفة رأس المال والتكنولوجيا.

جدول رقم5-08: تصنيف الصناعات التحويلية حسب الكثافة التكنولوجية.

التصنيف التكنولوجي	الرمز	التسمية وفق CITI Rev.3
الصناعات ضعيفة التكنولوجيا	15	منتجات غذائية ومشروبات
	16	منتجات من التبغ
	17	النسيج
	18،19	الألبسة، منتجات جلدية ومن الفرو، الأحذية
	20	الخشب ومنتجات خشبية ماعدا الأثاث
	21	الورق ومنتجات ورقية
	22	الطباعة
	36	الاثاث
الصناعات متوسطة التكنولوجيا	23	منتجات نفطية مكررة، عحم الكوك، الوقود النووي
	26	منتجات معدنية غير غازية
	25	منتجات من المطاط ومواد بلاستيكية
	27	منتجات معدنية أساسية
	28	منتجات معدنية ماعدا المعدات والالات
الصناعات عالية التكنولوجيا	24	منتجات كيميائية
	29.30	الالات وتجهيزات مكتبية ومعالجة المعلومات
	31.32	الالات والمعدات الكهربائية، تجهيزات الراديو والتلفزيون والاتصالات
	33	أدوات طبية والساعات
	34.35	السيارات القاطرات ونصف القاطرات ومعدات النقل

Source : ONUDI, rapport sur le développement industriel, résumé, 2013, p 14.

استنادا إلى تصنيف منظمة التنمية الصناعية تظهر منتجات الصناعات التحويلية التي تعتبر مجالا للتخصص الإنتاجي والتجاري ضمن الصناعات ضعيفة التكنولوجيا وهو ما يخص منتجات غذائية ومشروبات النسيج منتجات جلدية، أما في الصناعات متوسطة التكنولوجيا تصنف منتجات المطاط والمواد البلاستيكية، بالمقابل تصنف صناعات المنتجات الكيمائية في الصناعات عالية التكنولوجيا، لكن بالنظر

إلى القيمة المضافة التي تحققها هذه الصناعات والتي وغم ايجابيتها لكنها لا تكاد تكون بارزة في إجمالي القيم المضافة للاقتصاد الجزائري وهو ما يؤكد أن التخصص الإنتاجي للصناعات التحويلية يتجه نحو التكنولوجيات الضعيفة.

إن ضعف المحتوى التكنولوجي للأنشطة لا يسمح باستيعاب واكتساب التكنولوجيا والمهارات وتطويرها هذا يؤكد عدم استغلال الكفاءات البشرية والتكنولوجية المتوفرة والذي يؤدي إلى ضعف القدرة على تنمية المزايا التنافسية للمنتجات الوطنية[1] ، وعلى اعتبار حقيقة أن المنتجات عالية التكنولوجيا هي منتجات متزايدة الطلب والأكثر انتشارا في الأسواق العالمية، يجب استهداف المحتوى التكنولوجي في المنتجات الصناعية التحويلية الجزائرية وفروعها خاصة الكفء منها والقابلة للتنمية والتحسين لتطويرها وتعزيز محتواها التكنولوجي بالقدر الذي يرفع من تنافسيتها ويعزز تصديها للأسواق الإقليمية والعالمية.

ثالثا: رهانات تطويرورفع قدرات صناعية حديثة في الاقتصاد الجزائري: تكمن خصوصية وأهمية الصناعات الحديثة في انتقاء السياسات الهادفة لتحقيق تحول هيكلي قادر على تغيير المسارات الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية والأنشطة السلعية والخدمية وتعزيز مزاياها التنافسية في الأسواق الخارجية.

1.إستراتيجية وسياسات لإحياء وتطوير التحول الصناعي : في ظل مستجدات النظام الاقتصادي العالمي والإقليمي أصبح إنعاش القطاع الصناعي في الجزائر أمرا حتميا لقيادة التنمية الاقتصادية مع باقي القطاعات الأخرى من خلال النهوض بالصناعة كمدخل للتنويع الاقتصادي في الجزائر كإستراتيجية جزئية تأخذ بعين الاعتبار جميع الإمكانيات والفرص المتاحة، وفي الإستراتيجية التي صاغتها السلطات الجزائرية والتي انبثقت من الوثيقة التي تحمل عنوان" إستراتيجية وسياسات للإحياء والتطوير الصناعي"، هذه الوثيقة كانت محل نقاش كبير بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين مثلت بعثا قطاعيا لإستراتيجية نمو الاقتصاد الجزائري حيث سيتم فيها التوزيع القطاعي للصناعة حسب خيارات الإستراتيجية الصناعية المتبعة التي تدعو العمل على ثلاث خطط تكميلية وهي[2] :

1.1 تقييم الموارد الطبيعية: الهدف من التقييم هو ترقية الصناعات التي من شأنها أن تسمح للجزائر باستغلال مقوماتها الطبيعية والانتقال من مجرد مصدر للمنتجات الأولية إلى منتج ومصدر للسلع المصنعة والى تكنولوجيا أكثر تطورا وقيمة مضافة عالية، الفروع التي تم تحديدها في هذا المستوى بالخصوص البيتروكيمياء والألياف التركيبية والأسمدة وصناعة الحديد(الفولاذ) صناعة المعادن غير الحديدية(الألمنيوم) ومواد البناء.

2.1 تكثيف النسيج الصناعي: يتمحور حول تشجيع الصناعات التي تسهم في إدماج النشاطات المتواجدة حاليا في مراحل الأخيرة من الإنتاج فالصناعات القادرة على مساندة هذا الصعود للفروع هي تلك المتعلقة بالتجميع والتعبئة والتغليف: الصناعات الكهربائية والالكترونية والصناعات الصيدلانية والبيطرية والصناعات الغذائية وصناعات سلع التجهيز.

3.1 ترقية الصناعات الجديدة: سيولى اهتمام خاص لتعزيز الصناعات التي إما أن تكون غير موجودة (صناعات جديدة) أو التي تتخلف فيها الجزائر جوهريا ، ويتعلق الأمر خاصة بالصناعات المرتبطة بالتكنولوجيات الإعلام والاتصال والسيارات بالإضافة إلى النشر المكاني للصناعة، والبعد الثاني للتوزيع الصناعي فلا يمكن أن يقتصر على التكوين الحالي للمناطق الصناعية بل يجب أن تكون الرؤيا أكثر حداثة وتتضمن مفاهيم مثمرة مثل مناطق التنمية الصناعية المدمجة أو المناطق المتخصصة، وللإشارة فان بعض هذه المناطق تم تحديدها أما إنشاؤها سيكون بشكل تدريجي.

تجدر الإشارة إلى أن تطوير الصناعات الجديدة سوف يخلق التآزر من خلال استغلال التركيز المكاني للأنشطة الاقتصادية بواسطة الربط الشبكي للمؤسسات والهيئات العمومية بالإضافة إلى هياكل البحث والتطوير والخبرة والمؤسسات العامة والهياكل التنظيمية للبحوث والتدريب والخبرة ومزايا التعاون الذي سيتم خلقه سيكون لهذه الفضاءات التي سيتم خلقها أثر خلق مناخ للأعمال وتعزيز الاستثمار. كما تغطي سياسات التنمية الصناعية أربع مجالات رئيسية هي: تطوير الشركات، والابتكار، تنمية الموارد البشرية، وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر.

[1]: لرقط فريدة، مرجع سبق ذكره، ص130.

[2]: رايس فضيل، بوبريمة إحسان، التصنيع كخيار استراتيجي لتنويع الاقتصاد الجزائري، مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلد28، العدد83، 2021، ص114.

-يندرج تأهيل المؤسسات تحت غطاء عصرنه الشركات التي تدخل أهدافها وأنماطها ضمن إستراتيجية التصنيع الابتكار وخلق الأفكار في محرك التنمية حيث يتوجب إقامة نظام ابتكار ذاتي يحمل على عاتقه تغذية النمو الصناعي الجزائري، في هذه الحالة لا يمكن لديناميكية السوق وحدها أن تضمن هذه العملية وهذا يتطلب تدخل الدولة وسيتم تحضير ووضع جهاز وطني للابتكار (NIS) لدعم سياسة ترقية وتطوير التقدم التقني.

-تنمية الموارد والمهارات البشرية تدخل ضمن التوجهات القوية للإستراتيجية الصناعية هذه الأخيرة تعتبر أن رأس المال البشري ليس فقط مجرد عامل للإنتاج بل هو في نفس المرتبة مع رأس المال المادي بالإضافة إلى أنه عامل قوي في التشجيع على امتصاص التكنولوجيات والحداثة الصناعية.

-ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) تخضع لسياسة حشد المساهمات الخارجية وتوجيهها نحو تمويل الأنشطة ذات رأس المال الضخم ونشر التكنولوجيات الجديدة نتيجة للادخارات الخارجية التي تولد(التكنولوجيا، التنظيم، الممارسات الإدارية، توسيع المنافذ إلى الأسواق الدولية) يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مكملا ومدعما للاستثمار المحلي لذلك من الضروري على الدولة وضع سياسة فعالة لتسهيل ترسيخ الاستثمار الأجنبي المباشر في النسيج الصناعي ونشر أثاره الخارجية لصالح الشركات المحلية.

-إنشاء مراكز تجارة الكترونية؛ تعزز عمل الشركات الصناعية وتخلق فضاءات لأعمال مشتركة بين مختلف القطاعات الاقتصادية وبين القطاع العام والخاص. على سبيل المثال: أدى تطوير مراكز التجارة الإلكترونية الصينية إلى العديد من النتائج الإيجابية، أولاً وقبل كل شيء دفع تطوير هذه المراكز الصناعية الشركات الصينية والأجنبية الأخرى إلى التفكير في الاستثمار في تطوير المراكز الصناعية وحث الشركات الحكومية والشركات المشتركة بين القطاعين العام والخاص على النظر في هذا الاحتمال، علاوة على ذلك حفز إنشاء هذه المراكز الصناعية المستثمرين الصينيين على الاستثمار في التصنيع وهو مالم يكن ممكنًا من خلال آليات أخرى حيث نسق المطورون الصينيون جهودهم مع حكومات المقاطعات المعنية والجمعيات الصناعية والشبكات الاجتماعية لجذب المستثمرين وبالتالي كانت النتيجة الأكثر أهمية هي تشجيع الاستثمار الصناعي من أصل صيني،استهدف المستثمرون الصينيون جنوب شرق آسيا حيث أنها قريبة من قاعدتهم الأصلية وكانت المعلومات عن إفريقيا غير كافية ومع ذلك أدى تآكل القدرة التنافسية الدولية في قطاع التصنيع الخفيف كثيف العمالة في الصين بسبب ارتفاع تكاليف العمالة المحلية إلى زيادة الاهتمام في العديد من البلدان الأفريقية[1].

2. اعتماد نهج التخصص في التطوير الصناعي لرفع القيمة المضافة: كما يعتبر تطوير القدرات التنافسية للصناعات التحويلية في ظل سياسة الانفتاح التجاري على منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، مجالا واسعا لخلق سلع الصناعية الجزائرية متخصصة ذات قيمة مضافة عالية للمنافسة على الصعيدين العالمي والإقليمي الإفريقي، ذلك أن المبادئ المطبقة بفعل هذا الانضمام يكفل للمصدرين الجزائريين أحقية الاستفادة من مختلف التسهيلات كالرسوم الجمركية المنخفضة وتخفيف العوائق غير الجمركية، وذلك من خلال[2] :

1.2تحديد الصناعات القابلة للمنافسة دوليا وإقليميا مع التركيز على الصناعات التي تملك فيها ميزة نسبية مع العمل على تطوير هذه الصناعات عن طريق التوسع الأفقي والرأسي لزيادة القيمة المضافة وتحويل هذه الميزة النسبية إلى ميزة تنافسية.

2.2ينبغي على المنشآت الصناعية الجزائرية تحديد ميزات معينة يمكن أن تنافس بها المنشات الأجنبية والتركيز على النوعية الجيدة والكفاءة حيث أن ذلك قد أصبح مطلبا أساسيا لكل المنشات التي تبحث عن النجاح والبقاء في السوق فهناك العديد من الميزات التي يمكن الاختيار من بينها وارتباطه بالصناعات المختارة.

3.2لا يمكن للقطاع الصناعي الجزائري المنافسة عالميا وإقليميا والاستفادة من المميزات الناجمة عن الانضمام لمناطق الانفتاح التجاري دون تخصيص جزء من الأرباح لعمليات البحث والتطوير والابتكار الذي يساهم في المحافظة على الميزة التنافسية التي تتمتع بها أي صناعة من الصناعات الجزائرية.

---

[1] : Arkebe Oqubay, African industrial hubs and industrialization: diversity, unevenness and strategic approach, TRANSNATIONAL CORPORATIONS Volume 29, Number 1, 2022, p18.

[2]: عبد العزيز عبدوس، تقييم تنافسية الصناعة التحويلية في الجزائر (دراسة مقارنة مع بعض دول المغرب العربي الكبير)، مجلة الباحث، العدد13، 2013، ص88.

4.2إصلاح نظام الحوافز عن طريق تخفيض التعريفة ومنع الرسوم الإضافية وتخفيض الضرائب على الصناعات الحديثة وهذا من شأنه أن يعود بالإيجاب على التنافسية.

5.2تنفيذ إصلاحات التجارة الخارجية كإصلاح الجمارك وتخفيض تكاليف المعاملات التجارية وتسهيل إجراءات الفحص والاختبار وتبسيط السياسات التنظيمية التي تعوق المنافسة وتفرض قيودا على التجارة والاستثمار بغية تحقيق مكاسب تنافسية على المدى الطويل وحيث أن الإجراءات الإصلاحية طويلة المدى تميل إلى التعقيد فالأمر يحتاج إلى الإقرار الفوري لخطة عمل شاملة.

6.2يفترض منطق التخصص والتخصيص الأمثل للموارد إعادة توجيهها نحو القطاعات الأكثر كفاءة، إن أهمية القطاع الصناعي التحويلي كونه يدعم النمو في الأجل الطويل، ومجال لاكتساب ونشر التكنولوجيا ومنه بناء القدرات التنافسية وأكثر القطاعات تشغيلا لليد العاملة وأفضلها لتحقيق المكاسب من الاندماج في الاقتصاد العالمي، تستلزم تعزيز الإمكانيات لتنميته في بعض أو كل الفروع فالتخصص في فروع معينة وفي قطاعات سوقية محددة يعزز التنمية الصناعية المولدة للقيمة المضافة العالية[1].

7.2 تعزيز مسارات جديدة لتطوير الأداء الصناعي التنافسي من خلال تنفيذ السياسات الصناعية كوسيلة لدفع التغير الهيكلي من خلال تشجيع الاستثمار في فروع الصناعات التحويلية التي تظهر كفاءة من خلال نقل التكنولوجيا واكتساب المهارات من أجل رفع القدرات الإنتاجية وبالتالي تعزيز نشاطها ضمن التجارة الخارجية عن طريق دفع ودعم الشركات الناشطة في تلك الفروع الصناعية بمنحها امتيازات انتقائية لها لتشجيعها على تنمية صادراتها في الأسواق الدولية.

8.2المساهمة في تنمية وتطوير باقي القطاعات الأخرى من خلال علاقات النمو الخلفية والأمامية، فتكون خلفية عندما يحفز النشاط الصناعي نشاطا اقتصاديا أخر أين تعتبر مخرجاته مدخلات بالنسبة للنشاط الصناعي ، وأمامية عندما تشكل مخرجات القطاع الصناعي مدخلات لنشاط اقتصادي أخر، مما يحقق تنويع وتخصص إنتاجي للقطاع الصناعي الذي يساهم في تقليل الاعتماد على منتج واحد في تحقيق التنمية خاصة إذا كان هذا المنتج عرضة لتقلبات الأسواق العالمية كحالة البلدان البترولية الريعية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تنويع الجهاز الإنتاجي، وتعزيز قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات الخارجية، فالقطاع الصناعي يمنح فرص وبدائل متنوعة للتصدير وخلق الدخل بالعملة الصعبة، كما أن التجديد فيه مستمر ومنتجاته لا تتميز بالنضوب كالبترول مثلا[2].

3. المنطلقات الرئيسية في عملية التطوير الصناعي في الجزائر

يجب على الجزائر التركيز لخلق بيئة اقتصادية مستقرة ومناخ ملائملتطوير القاعدة الصناعية حيث يمكنها الاستدلال بتجارب لدول رائدة في ذلك ومنها الدول الآسيوية التي خلقت بيئة صناعية قوية من مقومات بسيطة في اقتصادياتها ركزت على تطويرها بالشكل الذي جعلها تبرز في مجال الصناعات المتطورة، وذلك من خلال[3] :

1.3الاستثمار في التجمعات الصناعية عالية الإنتاجية حتى وان لم تكن هناك ميزة نسبية مسبقة؛ حيث أوضحت التجربة المبكرة لكل من ماليزيا وأندونيسيا والمكسيك أن لإحلال الواردات أو الاعتماد على الصناعات كثيفة الاستخدام للعمالة أسفر عن وجود شركات تتسم بعدم الكفاءة ومحدودية النطاق المتاح لتحسين الدخل والإنتاجية ، ومع قيام هذه البلدان بتغيير منهجها ورغم أنها بدأت من قاعدة تكنولوجية منخفضة تمكنت من زيادة تطور صادراتها عن طريق التركيز على تجمعات صناعية محددة أدت إلى النهوض بمستوى التكنولوجيا، على سبيل المثال استخدمت شيلي دعم الصادرات والشراكات بين القطاعين العام والخاص لإقامة شراكات جديدة وتعزيز المهارات التكنولوجية في قطاعات محددة.

2.3إنشاء روابط أفقية ورأسية تقوم على التجمعات الصناعية؛ يمكن أن يؤدي إنشاء شبكات للموردين المحليين حول صناعات التصدير القائمة إلى زيادة إمكانيات التوظيف في قطاع بعينه فقد دخلت ماليزيا مجال إنتاج المطاط وزيت النخيل والأنشطة المتممة له من أجل إقامة صلات مع بقية قطاعات الاقتصاد والنهوض بالقدرات البحثية والتكنولوجية أما المكسيك فقد أنشأت روابط حول قطاع السيارات.

[1]: لرقط فريدة، آفاق تنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات من تحقيق اندماج كفء في الاقتصاد، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد08، 2015، ص118.

[2]: كورتل، واخرون، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[3]: رايس فضيل، بوبريمة إحسان، مرجع سبق ذكره، ص104.

3.3استخدام الاستثمار الأجنبي لتعزيز نقل التكنولوجيا: في ثمانينات القرن الماضي قامت أندونيسيا بجذب الاستثمار الأجنبي من خلال إنشاء مناطق التجارة الحرة وتقديم حوافز ضريبية وتخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية كما تم تنفيذ سياسات مماثلة في ماليزيا والمكسيك.

4.3استخدام دعم الصادرات والحوافز الضريبية وتوفير سبل التمويل لتيسير المخاطرة على رواد الأعمال لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يمثل الدخول في قطاعات جديدة خطوة ذات مخاطر بالنسبة لشركات القطاع الخاص يمكن أن يقدم دعم الصادرات والتمويل والحوافز الضريبية بعض المساعدة في تخفيف المخاطر على رواد الأعمال في الصناعات الجديدة.

5.3الاستثمار في التدريب لضمان توافر العمالة الماهرة؛ يتطلب إنشاء التجمعات الصناعية وجود رأس المال ومهارات بشرية تتناسب مع احتياجات القطاع إلى جانب البنية التحتية والمنشات الصناعية اللازمة فعلى سبيل المثال: ركزت ماليزيا والمكسيك على تدريب العمالة وتعزيز مهاراتها كما قامت برعايتها للحصول على تدريب من جهات أجنبية وتمكنت من تكوين قوة عاملة عالية المهارات.

الفرع الثالث: تنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات: يمثل اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل أساسي على الإيرادات المتعلقة بتصدير المحروقات من السمات السلبية التي يجب محاربتها، حيث تتواصل جهود الحكومة للحد من سيطرة الصناعات الاستخراجية وإحلال الصناعات التحويلية كبديل لتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات والتمركز بقوة في الأسواق الافريقية، ويتم ذلك من خلال:

أولا: تعزيز الأنشطة الاقتصادية السلعية عالية القيمة المضافة: إن النجاح التصديري يحتاج إلى حدوث تكامل على المستوى القطاعين العام والخاص، لذلك على الجزائر أن تقوم بوضع استراتيجيات وبرامج قوية لتشجيع وتطوير الإنتاج الوطني بما يسمح له بالمنافسة في الأسواق الدولية، ومن بين القواعد الهامة الواجب مراعاتها بهدف التخلص من التبعية اتجاه قطاع المحروقات عبر تنويع الصادرات تتمثل في اختيار بعض قطاعات التصدير السلعي في المجالات التي تتمتع فيها الجزائر بميزات تنافسية كبداية لانطلاق التصديري، حيث اعتماد على معطيات النسيج الصناعي الجزائري يقترح أن تكون البداية بتطوير الصناعات المتعلقة بالمنتجات الزراعية، المواد الغذائية المصنعة، مواد البناء ومستلزماته، الصناعات الحديدة والمعدنية، نظير ما تتمتع به هذه الصناعات من مقومات ومزايا عديدة كالمادة الأولية الخام، معدلات عالية لنمو الطلب العالمي على هذه المنتجات واعتماد تصنيعها بالطرق الحديثة والمتمكنة من خلال اعتماد عامل التطوير والابتكار لتحقيق قيمة مضافة عالية ثم تطوير الصناعات الكيماوية والميكانيكية، وصولا إلى الصناعات الالكترونية الحديثة كثيفة المحتوى التكنولوجي[1].

ثانيا: تعميق ممارسة النشاط الصناعي من خلال تعزيز الاندماج في سلاسل القيمة؛ يرتكز تحقيق التنمية الصناعية على الارتقاء بالصناعة من الأنشطة منخفضة القيمة إلى الأنشطة مرتفعة القيمة المضافة في سلسلة القيمة، ونظرا لان الجزائر من الدول النامية التي تندمج في سلاسل القيمة ضمن الأنشطة الإنتاجية المتعلقة بالقيمة المضافة المتدنية مثل أنشطة التجميع والتركيب أو كمصدر للسلع الأساسية، الأمر الذي يتطلب تطوير النشاط الصناعي ضمن قطاعات الاقتصاد الوطني لتحقيق الاندماج في سلاسل القيمة العالمية والارتقاء باتجاه الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية ، لذلك يتعين تعميق ممارسة النشاط الصناعي من خلال التركيز على الأنشطة مرتفعة القيمة ضمن سلسلة القيمة والتي يتغير موقعها بتغير نوع ونمط القطاع موضوع السلسلة. حيث في العديد من سلاسل القيمة تكمن القيمة المضافة العالية في الأنشطة غير الملموسة كثيفة رأس المال البشري والتكنولوجيا أما في صناعات مثل الالكترونيات والملابس تميل أن تتواجد في إما في بداية سلسلة القيمة كأنشطة البحث والتطوير والتصميم أو في نهايتها أي أنشطة المعرفة التسويقية كالتسويق ، العلامة التجارية، اللوجستيات وخدمات ما بعد البيع، وفي قطاعات مثل الكيماويات تميل الأنشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة إلى التركز في المنبع، إجمالا يمكن أن تكون القيمة المضافة في حلقات مختلفة من السلسلة، لذا على الدولة أن تعزز تخصصها في الأنشطة الصناعة التي تنتج القيمة المضافة العالية من خلال تعزيز الاستخدام التكنولوجي ومدخلات الخدمات المتطورة في قطاع الصناعة وفروعها في كل من أنشطة ما قبل الإنتاج، الإنتاج وما بعد الإنتاج وهو ما يتطلب تراكما للمعرفة ورأس المال، كما يجب اعتماد السياسات الصناعية الموجهة للانضمام لسلاسل القيمة العالمية لتتجاوز بذلك التركيز المحلي وتعزيز استخدام الروابط الإقليمية[2].

---

[1]: ودان بوعبد الله، براهيمي بن حراث حياة، يوسفي رشيد، مقتضيات تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 04، 2015، ص48.

[2]: سمية جديدي، التنمية الصناعية في إطار سلاسل القيمة العالمية، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 10، العدد02، 2020، ص 150.

ثالثا: تعزيز القدرات التصديرية للمنتجات الصناعات التحويلية لتنويع الصادرات: تمتلك الجزائر سلة من المنتجات غير النفطية غير مستغلة بالشكل اللازم، يعتبر استغلال المزايا النسبية لهذه المنتجات بإخضاعها لعمليات تصنيعية نصفية أو كاملة سبيلا لإظهار تنافسيتها الكامنة وتطويرها وفقا لمتطلبات السوق مما يسهم في توجهها نحو العملية التصديرية وتحقيق قيمة مضافة عالية منها، بالنظر رغم ضعف الصادرات خارج المحروقات إلا أن قيمتها تتطور في مختلف المنتجات كاتجاه عام ارتفعت الحصة النسبية من7.20% في سنة 2019 إلى 9.48% في سنة 2020 أي يمكن تطويرها في حالة انتهاج سياسة صناعية وتجارية مناسبة، وباعتبار صادرات الصناعات التحويلية تملك أهمية كبيرة في تعزيز كفاءة القطاع الصناعي للاندماج في الاقتصاد العالمي عبر سلاسل القيمة، يمثل تطوير واستغلال هيكل صادرات الصناعات التحويلية سبيلا لتنمية الصادرات خارج المحروقات، تبرز أهم هذه الصناعات في: فرع الصناعات الغذائية الذي تنامى من 2.3% سنة 2020 إلى 5.1% في 2021، فرع الصناعات الميكانيكية من -25% إلى 14%، فرع الكيمياء والبلاستيك من 1.3% إلى 3.2% ، النسيج شهد انخفاض من -3.1% إلى -0.9%، الجلود والأحذية من -15.4% إلى 4.8%، الخشب والـــــــورق من -10.5% إلى 1.9% في 2021 [1]، وعليه تطورت قيمة الصادرات من السلع الصناعية التحويلية من 1,027 مليون دولار سنة 2010 إلى 3,662مليون دولار سنة 2021، كما بلغت قيمة مؤشر التخصص الدولي للصناعات التحويلية للجزائر 2.16 في سنة 2019 و 2.75 في سنة 2020، بالنظر تشهد القيمة المضافة للصناعات التحويلية تذبذبات حيث قدرت بـ3.167 مليون دولار سنة 2000 لترتفع إلى 7.197 مليون دولار في سنة 2021 هذا يدل رغم ضعفها على وجود حركية في القطاع تحتاج إلى الدعم والتطوير الفعال[2] ، تعطي هذه النتائج صورة واضحة عن عدم وجود سياسة ثابتة لتنويع الصادرات خارج المحروقات ، فتحقيق المكاسب يستلزم توزيع المنتجات المصدرة على عدة قطاعات من أجل الاستفادة من تغيرات الحركة التجارية في الأسواق الدولية ولتفادي انعكاسات الأزمات الاقتصادية ، من هنا تظهر أهمية تنمية المزايا التنافسية للصناعات التحويلية والرفع من قدرتها التصديرية للأسواق الخارجية من أجل تحقيق تنمية الصادرات خارج المحروقات وتنويعها للاندماج في خطوط الإنتاج والاقتصاد العالمي، كما تعزز أهمية القطاع الصناعي التحويلي كونه يدعم النمو في الأجل الطويل ويعتبر مجالا لكسب ونشر التكنولوجيا ومنه بناء القدرات التنافسية لأكثر القطاعات تشغيلا لليد العاملة وأفضلها لتحقيق المكاسب والاندماج في السياسات الإنتاجية الدولية وبالتالي يجب التخصص والتخصيص الأمثل للموارد في فروع معينة وفي قطاعات سوقية محددة بناءا على قدرات كفاءتها التصديرية وإمكانياتها في تحقيق القيمة المضافة العالية لزيادة الكفاءة الإنتاجية ورفع الأداء التجاري[3].

رابعا: تحسين القدرات التنافسية التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: من خلال مساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على تلبية الشروط اللازمة لدخول الأسواق الخارجية بالشكل الذي يعزز قدراتها في عملية تصدير واستيراد المنتجات في الأسواق الإقليمية والعالمية لتحقيق النمو الاقتصادي والمساهمة في الحد من الفقر عن طريق خلق فرص العمل والدخول في المناطق الريفية والحضرية ،كما يجب على الشركات أن تخضع منتجاتهم للمعايير العالمية لتكون أكثر تنافسية عبر توجيه الحكومات والصناعات والمؤسسات في بناء أنظمة البنية التحتية للجودة كي يساعدهم على تطوير السياسات والممارسات والأطر القانونية والتنظيمية التي تعزز إنتاج سلع وخدمات وعمليات عالية الجودة وآمنة وصديقة للبيئة وذات قيمة مضافة عالية تضمن رفع ديناميكيتها التجارية كفاءة أدائها في عمليات التصدير والاستيراد[4]، لذا يساعد توفير التدريب اللازم والمبتكر الشركات الصغيرة والمتوسطة على ترقية تقنيتها وجمع معلومات السوق ونشرها من خلال توحيد الجهود مع شركاء من القطاعين العام والخاص والأوساط الأكاديمية والمنظمات الوطنية والدولية ، كما تعزز الممارسات الجيدة والقدرات المستدامة والتعاون العالمي في تطوير معايير قياس الامتثال والتطوير لاندماج الشركات الصغيرة والمتوسطة على طول سلاسل القيمة.

[1]: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي 2021، ملحق الجداول الإحصائية ، ص103.

[2]: تقرير الاقتصاد العربي الموحد، بيانات متوفرة في ملاحق خاصة بجداول بيانات اقتصادية للدول العربية.

[3]: لرقط فريدة، افاق تنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات من تحقيق اندماج كفء في الاقتصاد، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد08، 2015، ص118.

[4]: ONUDI, RAPPORT ANNUEL 2021, p28.

خلاصة الفصل الخامس:

يمثل انفتاح الاقتصاد الجزائري على السوق الاقليمية الافريقية تحديا حقيقيا لفتح المبادلات التجارية مع الشركاء الافريقيين خارج نطاق تصدير المحروقات، وهو ما يجعل عملية اندماج الاقتصاد الجزائري في منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا ناجحا وفعالا من خلال بيئة اقتصادية كلية يتكامل فيها عمل المنظمات الجمركية والمؤسسات البنكية وفقا للمتطلبات التقنية المتطورة القادرة على تسهيل المبادلات الاقليمية بين المتعاملين المحليين والافريقين في ظل تعزيز البنية التحتية اللازمة واللوجيستيات ذات الكفاءة العالية لتخفيض التكاليف ودعم التجارة البينية في اطار الاتفاقية، كما يمثل التركيز على العوامل التكميلية لتحقيق التكامل بين السوق الجزائرية والأسواق الافريقية عبر التصميم السليم لقواعد المنشأ وتطبيق حقوق الملكية الفكرية لحماية المنتجات وتوسيمها بالميزة الاقليمية التي ترفع من قيمتها السوقية في مختلف الأنظمة التجارية الدولية، اضافة الى استغلال الدبلوماسية الاقتصادية في الترويج للسلع الوطنية وتسهيل نفاذها للأسواق الافريقية والالمام بالمعلومات الضرورية حول أسواق الشركاء، من شأنه تخطيط استراتيجية حقيقية لتنويع المصادر الانتاجية بالشكل الذي يخلق منتجات تنافسية عالية الطلب الاقليمي بما يرفع القدرات التصديرية ضمن الاستغلال الأمثل للمزايا النسبية وتحقيق قيمة مضافة عالية عبر الاندماج في سلاسل القيمة الاقليمية الافريقية.

خاتـــــمة

خاتمة:

من شأن التكامل العميق الذي تحاول اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا تجسيده أن يسهل تدفق السلع والخدمات والاستثمار عبر سوق يضم 1.3 مليار شخص، و يبني قدرات صناعية وتجارية لبلدان القارة بشكل يعزز مقوماتها ويدعم تطورها للجد من الفقر وتعزيز الاقتصاديات الإقليمية لتحقيق النمو والتنمية المنشودين في أجندة 2063،

يستدعي الأمر تحفيز العمل على خلق استقرار في المنطقة لفتح فرص العمل وتوسيع إطار التكامل التجاري بحيث يتجاوز خفض الرسوم الجمركية إلى ربط التجارة بالإصلاحات القطاعية المتعلقة بالأنظمة الإنتاجية والصناعية لتعزيز الاحتواء وخفض الفوارق المرتبطة بتحرير التجارة ، من خلال دعم قيام سلاسل قيمة إقليمية في المنطقة وتحسين الاندماج في سلال القيمة العالمية واعتماد جذب الاستثمارات عالية الجودة لإحداث تنمية إقليمية متنوعة وشاملة تتعلق بإنشاء سوق إقليمية مشتركة تتميز بعصرنة أداء أجهزتها الجمركية ، والمالية ومؤسساتها التجارية بحيث تكون قادرة من خلال استعمال التكنولوجيا على توسيع التجارة إقليميا والنفاذ إلى الأسواق التجارية الدولية خارج إفريقيا.

ولأن الانفتاح التجاري للاقتصاد الجزائري على منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا يمثل فرصة لوضع سياسات اقتصادية وتجارية جديدة لإحداث تنويع اقتصادي يمس جميع القطاعات الصناعية والزراعية والخدماتية بعيدا عن تصدير الموارد البترولية، للتمكن من حجز حصة سوقية في السوق الموحدة الإفريقية تعتمد فيها على تطوير القاعدة الإنتاجية والصناعية وفقا للنمط العالمي الجديد المتعلق بتقسيم العمل، في ظل مرافقة ذلك بالإصلاحات اللازمة التي تحد من العوائق المرتبطة بضعف البنية التحتية وصلابة المؤسسات الاقتصادية وشبكات النقل الإقليمية وعصرنة الأنظمة المتعلقة بالتجارة لمواكبة التطورات التكنولوجية والرفع من تنافسية مختلف الخدمات التي تسهل تيسير التجارة الإقليمية بينها وبين الدول الإفريقية لتحقيق تنمية الصادرات خارج المحروقات ،إتباعا لذلك يجب اعتماد ترقية السياسات التنافسية للاقتصاد الجزائري بشقيه الجزئي والكلي من خلال عصرنة الأجهزة الجمركية والسياسات المالية بما يساعد في تسهيل الإجراءات المتعلقة بالتجارة للمحافظة على الاستقرار العام الاقتصادي في ظل الانفتاح التجاري على منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا، كما يعتبر دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفتها آليات دعم التنمية وتطوير قدراتها الإنتاجية بالشكل الذي يسمح لها بخلق ميزة إقليمية لجودة المنتجات المصنعة في الجزائر وموافقتها لمعايير عالية الكفاءة من ناحية المحتوى التكنولوجي والشكل والجودة بما يعزز المبادلات التجارية ضمن السوق الموحدة الإفريقية ويزيد من حجم الصادرات الوطنية ويعزز تنافسيتها ويخلق سلال إقليمية عالية القيمة.

اختبار فرضيات الدراسة: من خلال الدراسة تم اختبار الفرضيات المقترحة حيث:

1.الفرضية الأولى صحيحة؛ تبين أن مستويات التجارة بين أسواق الدول الافريقية وبين الترتيبات الاقليمية الموزعة عبر القارة تشهد ضعفا فهي لا تتجازو 16% وهو معدل ضعيف مقارنة بحجم افريقيا، ذلك أن الاتفاقيات التجارية الاقليمية أدت الى تداخل العضوية مما ساهم في تزايد وتشابك القيود التنظيمية والتعريفية بالشكل الذي يحد من التجارة البينية اضافة الى تنامي نقاط الضعف المتعلقة بالبنية التحتية وضعف القدرات الانتاجية وتراجع الاستثمارات مما أدى الى ضعف القدرات التنافسية وتركز المعاملات التجارية مع الأسواق خارج افريقيا.

2.أكدت الدراسة من خلال الفصل الثاني على صحة الفرضية الثانية؛ حيث تبين أن قيام 54 دولة افريقية بالتصديق على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا في كيغالي سنة 2018 عزم الحكومات الافريقية على اتنهاج مسار جديد لتحقيق التكامل الاقتصادي والعمل على تنمية التجارة البينية الافريقية ، ويتم ذلك من خلال اعادة تنظيم السياسات التجارية نحو الاتفاقيات الاقليمية العميقة للدول الافريقية بفعل تقاربها الجغرافي عبر اعتماد الاليات اللازمة لتحقيق التشغيل الفعال لمنطقة التجارة من خلال الالتزام بتطبيق النظم والقوانين واللوائح المدرجة في بروتوكولات اتفاقية منطقة التجارة الافريقية والتي تشمل التجارة في السلع والخدمات وتسوية المنازعات اضافة الى الاستثمار والملكية الفكرية والمنافسة والتجارة الالكترونية وبروتوكول خاص بالشباب والنساء التي تعتبر مجالا للتفاوض بين الدول الافريقية كونها مفاتيح التشغيل التام والفعلي لمنطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا والإطار القانوني الذي سيحمي مختلف التبادلات التجارية بالقدر الذي يعزز التنافسية الإقليمية وربط خطوط الإنتاج بين الاقتصاديات في الصناعات الحائزة على ميزة نسبية في المنطقة مما يسهم في خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستويات المعيشة وتحقيق التنمية المسطرة في أجندة2063 لاحداث التنمية الشاملة والمستدامة وتوزيع المكاسب الاقتصادية التي تتيحها التجارة ضمن منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا بشكل عادل ومتساوي لتحقيق النمو الامن والحد من الجوع والفقر.

3. أكدت الدراسة من خلال الفصل الثالث على صحة الفرضية الثالثة؛ حيث تبين أن تخصص الاقتصاد الجزائري في تصدير المنتجات الطاقوية بشكلها الخام جعلها تتميز بالتركز السلعي ضمن صادرات النفط والغاز والتركز التجاري بفعل توجه معظم صادراتها نحو أسواق الدول الاوروبية، هذا أكسبها هشاشة اقتصادية جعل من انعكسات الأزمات العالمية المتعلقة بانهيار أسعار النفط في الأسواق الطاقوية يؤثر بشكل عنيف على السياسة الحكومية ذلك أن 98% من الايرادات المحصلة تأتي من تصدير النفط والغاز، يرجع هذا بشكل أساسي الى غياب التنويع التجاري مع الاسواق الاخرى فرغم ابرام الجزائر لاتفاقيات تجارية عديدة ضمن اتحاد المغرب العربي والانضمام لمنطقة التجارة العربية الا أنها لم تحقق مكاسب اقتصادية حقيقة حيث تسجل في معظمها ضعف تجاري في اطار الاتفاقيات المبرمة في ظل غياب دراسات سوق حقيقة للشركاء التجاريين، في نفس السياق تسجل التجارة الجزائرية بالأسواق الافريقية مستويات ضعيفة جدا ترجع الى العوائق الخاصة بالقيود التنظيمية والتعريفية البنية التحتية وانتشار التجارة غير الرسمية عبر الحدود وغيرها، الا أن الشراكة الإقليمية للجزائر ضمن منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا كآخر الاتفاقيات الإقليمية التي سعت الجزائر إلى إبرامها والتصديق عليها في خطوة لتنويع المبادلات التجارية ضمن السوق الإقليمية الإفريقية لتحقيق فرص ومكاسب اقتصادية لم تحققها من تجارب الشراكات السابقة تعتبر خطوة ايجابية لاعتماد تغير هيكلي حقيقي في ظل معالجة القصور التجاري بين السوق الجزائرية والأسواق الافريقية لتحقيق الفرص الاقتصادية المتاحة والتي تعتمد على ميكانيزمات تجارية متطورة.

4.ثبت عن الفصل الرابع صحة الفرضية؛ فالفرص التي تتيحها اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا للاقتصاد الجزائري تعزز من مجالات تنويع الصادرات المطلوبة للحد من التبعية للمنتجات النفطية اضافة الى أنها تمثل مجالات حقيقة لعمل الحكومة الجزائرية في اطار تعزيز التجارة البينية الافريقية والجزائرية، تثبت بشكل كبير تنمية الاستثمارات الجزائرية في الدول الافريقية عبر استغلال الصناعات الواعدة في تعزيز المزايا التنافسية لتوطين تجارة المنتجات الصيدلانية لكسب الفرص السوقية في تغطية الطلب الاقليمي، اضافة الى الاندماج في سلاسل القيمة الاقليمية التي توظف فيها الموارد الطبيعية المتاحة لتنمية الصناعات التحويلية والوسيطة للارتقاء ضمن أنشطة القيمة المضافة العالية وتنويع القاعدة الانتاجية والصناعية المرتبطة بالتخصص القطاعي في انتاج الطاقة الشمسية التي تملك الجزائر فيها ميزة تنافسية واستغلال مخرجات القطاع الزراعي الجزائري لتطوير الصناعات الغذائية ذات الطلب التجاري المتزايد في افريقيا واختراق مجال الصناعات الواعدة المتعلقة بصناعة السيارات التي تسعى الجزائر الى صقل تجربتها فيها للتمركز بشكل أكثر جاذبية في مستويات الأنشطة عالية القيمة التي تتيحها.

5.أكد الفصل الخامس صحة الفرضية المطروحة؛ فباعتبار المتطلبات التطبيقية والتكميلية ضرورية لتحقيق المكاسب الاقتصادية من الفرص المتاحة ضمن منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا لتعزيز الاقتصادالجزائري ضمن تخصصات تجارية في الأسواق الافريقية تساهم في خلق منتجات تنافسية بمعايير دولية على ضوء ذلك يمثل الحد من الاضطرابات الاقتصادية والتخفيف من العوائق التنظيمية من خلال عصرنة عمل الهيئات الجمركية والبنكية سبيلا لتسهيل التدفقات المادية والمالية لمد روابط التعاون بين القطاعين

العام والخاص وفتح المجال لتدفق استثمارات بين الشركاء الإقليميين وتبادل الخبرات والمعلومات لتعزيز استغلال الفرص التجارية التي تتيحها منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا في ظل التصميم السليم والبسيط لقواعد المنشأ واتاحة الحماية لمتطلبات الفكرية لضمان النقل التكنولوجي الامن للخبرات وحماية المكتسبات الاقليمية، مما يعزز توجه مؤسسات القطاع الخاص الجزائري المهتمة بممارسة الأعمال التجارية في إفريقيا لتحقيق أوجه الاستفادة من الفرص المتاحة في إضافة قيمة مضافة عالية للاقتصاد الجزائري وتغيير النمط السوقي الحالي ليكون أكثر انجذابا وتخصصا نحو السياسات الصناعية التشاركية إقليميا عبر تعزيز التدفقات الاستثمارية البينية بالشكل الذي يسمح برفع كفاءة وأداء السوق الجزائرية المرتكزة على التنويع في المنطقة للانتقال إلى سوق إقليمية افريقية أكثر تكاملا وتعزيز الاندماج في النظام التجاري الاقليمي والدولي.

نتائج الدراسة: مكنت الدراسة من الوصول إلى النتائج التالية:

1.كان توقيع اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لعام 2018 من قبل 44 رئيس دولة وحكومة أفريقية أحد أهم الإنجازات الأخيرة في التجارة وتكامل السوق، فبموجب اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية التي تنشئ سوقا قارية واحدة للسلع والخدمات يتم إلغاء أكثر من 90 %من التعريفات الجمركية على السلع وتحرير التجارة في الخدمات بشكل تدريجي، إذا تم تنفيذه بنجاح فإنه سيخلق سوقًا أفريقية واحدة تضم أكثر من مليار مستهلك بإجمالي ناتج محلي إجمالي يزيد عن3 تريليون دولار مما يجعل إفريقيا أكبر منطقة تجارة حرة في العالم، ويتيح فرصة لبلدان المنطقة للاندماج بشكل تنافسي في الاقتصاد العالمي وإتباع النهج الإقليمي الرامي إلى تعزيز التكامل الاقتصادي ومعالجة مواطن الضعف المتعلقة بتداخل العضوية، ذلك أن زيادة التجارة يمكن أن توفر البيئة اللازمة للإصلاحات التي تعزز الإنتاجية وتخلق فرص العمل مما يساعد في تحسين المستوى المعيشي بزيادة الدخل للحد من الجوع والفقر في القارة.

2.تأثر تكامل الترتيبات الاقتصادية في المجتمعات الإفريقية بفجوة الانقسامات التجارية ساهمت في تشتت القدرات الانتاجية وضعف استغلال المدخلات البينية مما حد من التنافسية في ظل توغل الاحتكارات الأجنبية على الأسواق الافريقية نتيجة غياب المزايا التحفيزية في ظل تداخل العضوية وزيادة القيود التعريفية وغير التعريفية على التجارة، وهو ما يجعل اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا فرصة تسمح بمعالجة قصور عوامل الإنتاج بين الدول الإفريقية واندماج الاقتصاديات في شبكات الإنتاج والتصنيع كثيفة التعقيد متطورة تكنولوجيا في ظل الحد من مختلف العوائق الشكلية والتنظيمية بما يساهم في تعزيز التجارة الإقليمية الإفريقية في ظل منافسة متكافئة الجوانب لتحفيز التنمية الشاملة في إفريقيا.

3. تحقق الاستفادة من الشروط التفضيلية للاتفاقية الإقليمية ZLECAF والبروتوكولات الخاصة بها العديد من المزايا الاقتصادية التي تساعد على تنمية الاقتصاديات الإفريقية بتعدد قدراتها ومواردها الاقتصادية خاصة الضعيفة منها، حيث يؤدي إلغاء90% على الأكثر من الرسوم الجمركية على السلع المتداولة داخل المنطقة كما تسمح الاتفاقية للبلدان بالتفاوض بشأن قائمة المنتجات الحساسة وقائمة المنتجات التي سيتم استبعادها من التحرير حيث سيتم تحرير المنتجات الحساسة على مدى10سنوا ت في البلدان النامية وعلى مدى 13عاما في أقل البلدان نموا، وتحديد زمني للإفراج على البضائع من خلال تنسيق مختلف سياسات تيسير التجارة وقواعد المنشأ لتعزيز المبادلات التجارية للرفع من الكفاءة الاقتصادية لمختلف أعضاء منطقة التكتل عبر خلق خطوط إنتاج إقليمية تتوافق والقدرات الإنتاجية لهم للحد من مناطق الضعف ودعم الاقتصاديات الهشة في ظل الأفضليات الممنوحة لتحقيق النمو الاقتصادي.

4. مثل الانفتاح التجاري للاقتصاد الجزائري على أسواق اتحاد المغرب العربي والمنطقة العربية وعلى الأسواق الاوروبية تجارب لم تحقق المكاسب الاقتصادية المنتظرة منها، حيث لم تتعدى التجارة البينية لدول المغرب العربي نسبة5% كما لم تتعدى المبادلات الجزائرية 4% في المنطقة العربية في حين تركزت التجارة مع الاسواق الاوروبية حول المنتجات الطاقوية ضعيفة المحتوى التكنولوجي، على أثر ذلك يمثل

الانفتاح التجاري للجزائر في اطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا فرصة لتجنب سلبيات الشراكات التجارية السابقة وتحقيق توسيع للسوق المحلية في اطار الشراكة التجارية في افريقيا لتطوير القدرات الانتاجية وتنويع الصادرات خارج المنتجات النفطية بالشكل الذي ينمي تنافسية الاقتصاد الجزائري ضمن صناعات اقليمية لتعزيز الاندماج في النظام التجاري الافريقي والعالمي.

5. تصطدم الجزائر بواقع عدم امتلاكها لسلة منتجات متنوعة تمكنها من اكتساب حصة سوقية دائمة في الأسواق الخارجية، أكدت ذلك مؤشرات قياس التجارة الخارجية الجزائرية وفقا لمؤشر هيرشمان الذي يثبت تركز الصادرات ولمعدل التغطية الذي لم تتجاوز قيمه (0.003-0.34) ضعف التخصص التجاري أي ان الفروع التجارية غير مولدة للقيمة المضافة اضافى الى محدودية التجارة في الصناعات التحويلية مما جعل الانفتاح التجاري للاقتصاد الجزائري ضعيف ومحدود أدى الى ضعف اندماج الاقتصاد الجزائري في النظام التجاري العالمي.

6.تمتلك الجزائر مبادلات تجارية سلعية لا تتعدى معدل 1.55% مع الأسواق الافريقية ترتبط بحصة الصادرات نحو دول المغرب العربي تشمل منتجات بسيطة غير معقدة تتمحور حول منتجات زراعية وصناعية ومواد التنظيف، كما تستورد الجزائر من الأسواق الافريقية مجموعة من المنتجات الاستهلاكية القليلة تنحصر في منتجات استهلاكية ومشروبات تبغ وبع المواد الخام.

7. ترتبط امكانات التصدير غير المحققة بين الاسواق الجزائرية والاسواق الافريقية بمجمل المعوقات التي تصعب طرق المبادلات التجارية بشكل اقليمي ترتبط أساسا بعراقيل هيكلية وتنظيمية تشمل ارتفاع التكاليف الادارية والبيروقراطية في عملية التصدير حيث صنفت الجزائر حسب مؤشر تسهيل التجارة عبر الحدود في مراتب متأخرة(المرتبة172 سنة 2020) بسبب طول فترة تخليص اجراءات التصدير والتقيد بالاجراءات والوثائق، تنامي حجم القيود المتعلقة باجراءات التخليص الجمركي، اضافة الى ضعف دراسات السوق الجزائرية والافريقية التي تمثل ضرورة للوقوف على المكامن المشتركة لتعزيز التبادلات البينية.

8. لا يوجد تدفق حقيقي للاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر والدول الافريقية اتباعا لضعف البيئة الاستثمارية الجزائرية وعدم تطور مناخ الاستثمار، فوفقا للترتيب العالمي لمؤشرات مخاطر الدول المتعلقة بالاستثمار والأعمال سجلت الجزائر مراتب متراجعة لفروع المؤشر(101) في مؤشر مناخ الاعمال (78) مؤشر مخاطر الدولة (127) مؤشر الملكية والاجراءات الحكومية، وبالمثل تسجل معظم الدول الافريقية ترتيبات متأخرة باستثناء جنوب افريقيا، هذا الوضع يؤثر في تبادل الاستثمارات في الاطار الاقليمي.

9. يتيح قانون الاستثمار الجديد للجزائر وبروتوكول الاستثمار لاتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا فرصا استثمارية واعدة تشمل تصورات قطاعية اقليمية لصناعات ذات امكانات عالية التحقيق في: صناعة السيارات، التصنيع الزراعي، المنتجات الصيدلانية، اطاقات المتجددة، النقل والخدمات اللوجيستية، ترتكز على القدرات المتاحة لتلبية الطلب المحلي والاقليمي ورفع ديناميكية التجارة البينية الافريقية فضلا عن قيمتها في خلق صادرات نحو الأسواق الخارجية.

10. تملك الجزائر قدرات تصنيعية في مجال الصناعات الصيدلانية حيث في 2019 تم تلبية 52% من الاحتياجات الداخلية من المنتجات الصيدلانية من الانتاج المحلي وهو ما يعادل 2 مليار دولار أمريكي، كما تم تحقيق تغطية سوقية محلية تصل الى70% سنة 2022 هذا يدل على عزم السياسات الاقتصادية على تطوير هذه الصناعة محليا واقليميا، حيث تمثل فرصة اقتصادية للجزائر في اطار منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا لتعزيز القدرات الانتاجية خاصة في مجالات الأدوية الجنيسة ضمن سلاسل القيمة الاقليمية لتلبية الطلب السوقي الافريقي المتنامي تحت تأثير النمو الديموغرافي،

11. ضعف تجارة المنتجات الوسيطة بين الجزائر ودول شمال افريقيا حال دون خلق روابط صناعات مشتركة مما أضعف من اندماج دول المنطقة في سلاسل القيمة العالمية من خلال التكامل في اطار اتحاد المغرب العربي، الا أن تونس والمغرب سجلت مشاركة أقوى في سلاسل القيمة العالمية بشكل انفرادي لمجالات تصنيع رائدة عالميا مقارنة بالجزائر، بسبب ضعف الهيكل الانتاجي والتكنولوجي لقطاع الصناعات التحويلية المثبت بمؤشر تنافسية الاداء الصناعي للمنتجات الوسيطة الذي حدد قيمة للجزائر ب (0.014) سنة 2021.

12. تملك الجزائر ميزة نسبية في الطاقات تتعلق بالاحتياطي والقدرات الانتاجية تؤهلها لاستخراج الغاز والبترول وتحويلهما مما يتيح لها التخصص في الأنشطة الأمامية والخلفية لسلسلة القيمة الاقليمية لتعزيز وترقية تنافسية الاقتصاد الجزائري على مستوى أسواق الغاز والبترول الاقليمية الافريقية لتعويض الأسواق الاوروبية التي تشهد انسحابات من المشهد الطاقوي الجزائري بفعل المشاريع المعلنة والمنافسة للسوق الجزائرية.

13. تبرز أهمية الانتقال الى الطاقات المتجددة في الجزائر كضرورة تفرضها امكاناتها المتعلقة بامتلاك أكبر حقول شمسية في العالم بمعدل تشميس يصل الى 3900 ساعة/سنويا وهو أعلى مستوى لاشراق الشمس على مستوى العالم، هذه الميزة التنافسية تسمح للاقتصاد الجزائري بالتخصص في أنشطة المنبع والمصب لسلاسل القيمة الاقليمية للطاقة الشمسية في افريقيا افريقياالخاصة بالطاقات الشمسية لتصبح قطب اقليمي وعالمي لتصدير الطاقة النظيفة.

14. يمثل تطوير القدرات الانتاجية في المنتجات الزراعية الجزائرية خاصة السكر فرصة للاندماج في سلاسل القيمة الاقليمية المتعلقة بالصناعات الغذائية.

15. تصنف الجزائر ضمن الدول الاربع الاولى القادرة على الاندماج في سلاسل القيمة الاقليمية الافريقية الخاصة بصناعة السيارات لتغيير موقعها من مستورد صافي للمركبات الى مورد ضمن أنشطة التجميع والتركيب في ظل السياسات لتطوير القدرات لمنافسة جنوب افريقيا والمغرب اللتان قطعتا شوطا مميزا في الاندماج في الأنشطة مرتفعة القيمة.

16. مثل فتح فروع بنكية جزائرية في الدول الافريقية خطوة لتسهيل نفاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لتوسيع مشروعاتهم بشكل اقليمي وضمان تسوية مدفوعاتهم المالية.

17. يمثل دعم البنية التحتية الرابطة للجزائر مع الدول الافريقية في أشكالها المختلفة بين خطوط النقل البرية المرتكزة على الطريق السريع العابر للصحراء(4600 كلم) ومجموعة المعابر والطرق الفرعية المنشقة منه اضافة الى خطوط النقل البحرية الجزائرية(ميناء الحمدانية التجاري يضم 23 رصيفا ويعالج 6.5 مليون حاوية) في ظل ربطه بالمتطلبات التكنولوجية لتحقيق الارتقاء ضمن الموانئ الذكية عالية الكفاءة اللوجيستية لتطوير النقل البحري الجزائري الذي تجسده الشراكات المقامة، كلها وسائل مادية ضرورية تساعد بشكل كبير في تكامل السوق الجزائرية مع الأسواق الافريقية في نفاذ تجارة المنتجات الوطنية لمنطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا.

18. تعتبر تجربة المناطق الاقتصادية الخاصة غير ناجحة في الجزائر ضمن "منطقة البلارة" لاعتبارات تنظيمية وتخطيطية، الا أن انضمام الجزائر لمنطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا يجعل من اعادة بعث تشغيل المنطقة وتعزيزها بالمتطلبات الأساسية فرصة لتمكينها من خلق فرص عمل عديدة وتعزيز الصادرات الوطنية من خلال جذبها للاستثمارات الأجنبية في مجالات عديدة مما يساعد في توطيد الروابط الاقتصادية الوطنية والإقليمية لتوسيع نطاق المبادلات التجارية ، كما يمكن للمناطق الاقتصادية أن تدعم الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية وترقية الصناعات وتنويعها.

اقتراحات الدراسة: بناءا على النتائج السابقة يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

1. تبني النهج الحديث لبناء اقتصاد جزائري أكثر تنوعا يرتكز على السياسات الصناعية الحديثة القائمة على اختيار القطاعات والانشطة الواعدة للوصول الى سلع وخدمات معقدة تحقق قيمة مضافة عالية بناءا على الميزة النسبية التي تتيحها مقومات الاقتصاد الوطني واستغلالها في الاستثمار الانتاجي لتخلق مزايا تنافسية تمكن من الارتقاء التقني والصناعي وفقا لسياسة رابح-رابح.

2. تمثل المناطق الاقتصادية الخاصة في الاقتصاد الجزائري نافذة لحيازة التكنولوجيات واكتساب المعرفة، وكقطاع باعتبارها محور ربط بين التعاون والتكامل الاقتصادي الداخلي والاقليمي مع الدول الافريقية(اسقاط من خلال الاعتماد على توضيح المفكر BOST سنة 2019) ، وبالتالي يجب تجاوز الفشل الجزائري في التجربة الخاصة بالمناطق الاقتصادية ليتم اعادة المحاولة في اطار منطقة التجارة الحرة لافريقيا من خلال اعتماد تجارب تنمية ضمن مثلثات النمو لتحقيق الترابط التجاري الاقليمي بين الجزائر والدول المجاورة.

3. يمكن تطوير العمل ضمن حقوق الملكية الفكرية من حماية مدخلات ومخرجات الابتكار (مرتبة الجزائر في 115 سنة 2022 في مؤشر الابتكار) هذا يدل على ضعف القدرات الجزائرية في مجال الابتكار نتيجة هجرة الادمغة، يجب اتباع استرايجية وطنية لدعم وتطوير نشاط الابتكار مع توسيع نطاق استخدام اصول الملكية الفكرية للشركات في اطار منطقة التجارة الافريقية.

4. ضرورة زيادة الاستثمار الجزائرية في البنية التحتية للنقل (الطرق والسكك الحديدية والجو والموانئ) الرابطة بالأسواق الافريقية فالعجز الكبير في البنية التحتية لأفريقيا يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج والمعاملات وانخفاض القدرة التنافسية للشركات والتأثير السلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القارة وبالتالي تؤثر على معدل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة، لمعالجة القيود والاختناقات في جانب العرض أمام التجارة البينية حيث تمكن الشبكة المترابطة من الطرق الجيدة من زيادة القدرة على الوصول إلى الأسواق.

5. تثمين انضمام الجزائر لمبادرة الحزام والطريق(طريق الحرير الصيني) لتعزيز تنافسيتها في سوق الشحن الدولي في إفريقيا، فمن خلال التزام الصين في المبادرة بالمساهمة في إنشاء ميناء الحمدانية بشرشال باعتباره بنية مهمة في تعزيز قدرات النقل البحري في الحوض المتوسط الرابط بين الأسواق الإقليمية ضمن منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا والأسواق العالمية، وتحويل الجزائر إلى منطقة تحويل صناعي للمنتجات المواد الخام الصادرة من إفريقيا ليتم تصنيعها وإعادة تصديرها عبر ميناء الحمدانية كونه نافذة كبرى للنشاط التجاري الإقليمي في إفريقيا.

6.تعميم استخدامات نظام المدفوعات لعموم افريقيا لتمكين النساء والشباب الرائد ضمن الشركات الصغيرة والمتوسطة لتوسيع مشروعاتهم ضمن النطاق الاقليمي للسوق الافريقية.

7. اعتماد نظام الشباك الوحيد لخلق منصة مركزية تعنى بتنظيم وتبسيط عمليات الجمارك مع الهيئات الاقليمية الافريقية لتهيل اجراءات التجارة على الحدود الجزائرية الافريقية لتعزيز التجارة البينية في اطار منطقة التجارة الاقليمية.

8. يمكن تحقيق امكانيات نمو الاستثمار الأجنبي بين الجزائر والدول الافريقية بشكل محقق من خلال تعزيز فرص التوسع في سلاسل القيمة الاقليمية ضمن مقومات تحرير التجارة في اطار اتفاقية ZLECAF عبر تعزيز الواردات الثنائية في المنتجات الوسيطة التي تشجع الشركات على تدويل أنشطتها في الدول الافريقية المجاورة بكفاءة والارتقاء في الأنشطة المقسمة عبر الاقليم الافريقي ضمن الفرص

الصناعية الخاصة بالمنتجات الزراعية وصناعات المعادن والطاقات التي تحوز الجزائر والدول الافريقية فيها ميزة نسبية لخلق منتجات نهائية تغطي الطلب السوقي الاقليمي وتصدر الى الأسواق الخارجية.

9. اعتماد أنظمة تسعير مدروسة ومقننة اقليميا في افريقيا للحد من الممارسات العشوائية التي تمارسها المؤسسات المحتكرة لسوق الأدوية في افريقيا، وتخفيف اجراءات الملكية الفكرية ضمن البروتوكول الخاص بالمنطقة لاتاحة المجال لاستخدام براءات الاختراع في انتاج الدواء لضمان الوصول الى الزخم المسطر من تطوير الصناعة الصيدلانية بين الدول الافريقية في اطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة المتعلق بتوسيع خطوط الانتاج الاقليمية.

10. تشجيع اقامة الأقطاب التكنولوجية المتخصصة للاستثمار ونقل التكنولوجيا لرفع مستويات الصناعات الجزائرية نحو المنتجات المتعلقة بالمحتوى التكنولوجي للارتقاء ضمن أنطة الفرص القطاعية في سلاسل القيمة الاقليمية الافريقية.

11. تنمية القدرات الوطنية لتطوير سوق قطع الغيار لصناعة السيارات يكسب الجزائر عوامل تنافسية جديدة قادرة على تغيير تموقعها ضمن سلسلة القيمة الاقليمية في افريقيا.

12. التصميم سليم والبسيط لقواعد المنشأ يحد من القيود غير التعريفية بين مبادلات التجارة في اطارة منطقةZLECAF ويحقق خفض في التكاليف وزيادة الشفافية لتسهيل الامتثال والتنفيذ والحد من تقييد الأنظمة لاتاحة الخيارات التجارية بين المنتجين والمصدرين وعدم التأثير في القرارات الاقتصادية.

13. تطوير ممارسة الدبلوماسية الاقتصادية لتساهم في توطيد العلاقات التجارية الجزائرية الافريقية ضمن اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا باعتبارها القوة الناعمة لمشاريع الانعاش الاقتصادي المرتبط بتحفيز التصدير الاقليمي نحو الاسواق الافريقية.

14. التركيز على نموذج متميز لاحلال التنويع الاقتصادي يستند على المتطلبات التنافسية ليكون أكثر فعالية ويمكن الاقتصاد الجزائري من اكتساب حصة سوقية في السوق التجارية الافريقية الموحدة بالشكل الذي يمكن من تنويع الصادرات الجزائرية في افريقيا.

آفاق الدراسة: بعد الخوض في هذا البحث تبين أن هناك جوانب مهمة ومكملة تحتاج إلى مزيد من الدراسة والتحليل باعتبارها مقترحات لبحوث أخرى، من أهمها نذكر:

1.دراسة مشروع حول اعتماد المنتجات المالية الرقمية لخلق عملة رقمية موحدة في إفريقيا لتسوية المدفوعات المتعلقة بمعاملات التجارية الإقليمية ضمن منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا.

2.دراسة الجوانب المتعلقة بتحرير التجارة الجزائرية في المنتجات الزراعية في إفريقيا ومدى تأثير ذلك على إنشاء صناعات غذائية وفق لنمط الإنتاج الجديد المتعلق بخلق سلاسل قيمة إقليمية ضمن اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا.

3.دراسة استراتيجيات اندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة الإقليمية لدعم ورفع كفاءة تنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ضمن اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا.

4.دراسة أهمية تصميم قواعد المنشأ في إطار التداخل لعضوية الترتيبات التجارية الإقليمية الإفريقية ومواءمتها مع اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا.

5. دراسة استراتيجيات تطوير واستغلال الطاقات المتجددة في الجزائر بين إحلالها كبديل للطاقة التقليدية وتلبية احتياجات السوق الطاقوية الإقليمية الإفريقية(الطاقة الشمسية نموذجا).

6.دراسة جوانب الحد من المعاملات غير المشروعة لدمج التجارة غير الرسمية عبر الحدود الاقليمية في التجارة الرسمية ضمن منطقة التجارة الافريقية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

1. الكتب

1.عمار شرعان، ضمن كتاب مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، إصدارات المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين، الطبعة الأولى، 2019.

2.أميرة أحمد حرز لي، مبادرة الحزام والطريق الصينية: الخلفية-الأهداف-المكاسب، ضمن كتاب مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، إصدارات المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين، الطبعة الأولى، 2019

2. المقالات

3.صليحة يعقوبن، واقع الصناعة التحويلية ودورها في تطوير الاقتصاديات العربية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد12، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، 2020.

4.يونس حواسي، لخضر مداني، دور الاندماج في سلاسل القيمة العالمية في حركية التنويع الاقتصادي حالة القطاع الزراعي الغذائي في إفريقيا، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المجلد14، العدد01، 2021.

5.أمريو وردية، صخري سفيان، التنمية الاقتصادية في إفريقيا بين تحديات الواقع ورهانات المستقبل، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر،2021، المجلد 06 العدد03.

6.نادية سوداني، واقع القطاع الزراعي في إفريقيا في ظل انعدام الأمن الغذائي ومدى أهمية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا CAADP في تنمية القطاع الزراعي في إفريقيا، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2023.

7.يونس حواسي، لخضر مداني، دور الاندماج في سلاسل القيمة العالمية في حركية التنويع الاقتصادي حالة القطاع الزراعي الغذائي في إفريقيا، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المجلد14، العدد01، 2021.

8.لرقط فريدة، محدودية مؤشرات نظرية التعقيد الاقتصادي في التنبؤ بإمكانية تنوع الصادرات: دراسة حالة صادرات الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد32، العدد01، 2021.

9.مجلة التمويل والتنمية لصندوق النقد الدولي، مقال ل: كريس ويليش بعنوان: تحرير النقد الأجنبي في إفريقيا"القارة تسعى إلى تسهيل المدفوعات عبر الحدود في محاولة لتعزيز التجارة"، سبتمبر 2022.

10.محمد جعبوب، التكامل الإقليمي في إفريقيا: النظرية والواقع، مجلة أكاديمي، العدد السادس، جوان 2017.

11.موالدي سليم، الترتيبات المالية لدعم التكامل الاقتصادي الإقليمي"حالة البنك الإفريقي للتنميةBAFD"، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد08، ماي 2013.

12.شليحي الطاهر، مختاري مصطفى، تقييم لتكامل التجارب الاقتصادي في إفريقيا، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد03، العدد06، 2018.

13.بن داودية وهيبة، أثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا-العدد السادس، الجزائر، 2009.

14.زايري بلقاسم، التنويع الاقتصادي في الجزائر الخيار المستعصي، مقال في جريدة الجمهورية، الجزائر، بتاريخ: 26 جوان 2021.

15.زعيتري صارة، شويكات مجمد، الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام منهجية ARDLخلال الفترة 1980-2017، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد03، العدد02، 2019.

16.سمير إبراهيم محمد، دور اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة في آسيا، آفاق آسيوية، المجلد5، العدد8، 2022.

17.بن عدة محمد، لكحل محمد، مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل نموذج النمو الاقتصادي الجديد رؤية الجزائر 2020-2030، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد07، العدد01، 2022.

18.عوار عائشة، بن يوب لطيفة، موسليم حسين، قياس أثر التجارة البينية على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي خلال الفترة 2001-2018، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثامن، العدد01، 2022.

19.كبور نعيمة، معوقات التبادل التجاري لدول اتحاد المغرب العربي وسبل مواجهتها، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، العدد22، 2014.

20.محمد لحسن علاوي، كريم بوروشة، تفعيل الشراكة الأورو جزائرية مالية للاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد04، 2016.

21.شريفة كلاع، المشاريع التجارية والاستثمارية الصينية في الجزائر: أية تأثيرات تنموية في دعم وتنويع الاقتصاد الوطني؟، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد11، العدد02، 2022.

22.صالح زياني، يوسف بوعندل، العلاقات الجزائرية الصينية ومشروع شراكة إستراتيجية شاملة وواعدة في ضوء مبادرة طريق الحرير الجديد، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 12، العدد01، جانفي 2023.

23.بن جدو محمد الشريف، طريق الحرير الجديد وانضمام الجزائر للمبادرة، مجلة الأصالة للدراسات والبحوث، مجلد01، العدد02، 2019.

24.فاضل عبد القادر، شليحي الطاهر، واقع التجارة البينية الجزائرية العربية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد12.

25.ميشيل روتا، صعود الإقليمية التمييزية، مقال متاح على موقع صندوق النقد الدولي، 2023، الرابط:
www.imf.org/ar/Publications/fandd/issues/2023/06/the-rise-of-discriminatory-regionalism-michele-ruta،
26.كعبش اسلام، مقال بعنوان: الجزائر تراهن على أبوابها الحدودية لغزو إفريقيا اقتصاديا، نشر بتاريخ 21 جوان 2021، متوفر على الرابط: .
https://www.skynewsarabia.com/business/1441587
27.سعودي إيمان، دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد7، العدد02، ديسمبر2022.
28.لطرش ذهبية، كتاف شافية، متطلبات تنويع الصادرات الجزائرية غير النفطية في ظل المستجدات التجارية الدولية، مجلة الدراسات لجامعة ثليجي الأغواط، الجزائر، العدد 56، 2017.
29.عبد العزيز عبدوس، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في تحسين الإنتاجية في المؤسسات الجزائرية كمؤشر تنافسية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد03، 2013.
30.سفيان بولعراس، رهانات وتحديات ترقية الصادرات الجزائرية في ظل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد06، العدد03، 2022.
31.وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد01، 2002.
32.هواري أحلام، يوسفي رشيد، سدي علي، وضعية الصادرات الجزائرية في الأسواق الدولية، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد08، العدد01، 2019.
33.عبد الغفار غطاس، إمكانيات التجارة الداخلية في إفريقيا ومستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية AFCFTA ، الباحث الاقتصادي، المجاد09، العدد01، 2022.
34.حيدوسي أحمد، دراسة استشرافية لمستقبل الجزائر في منطقة التبادل الحر الإفريقية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد10، العدد01، 2021.
35.محمود مجدي بربري، العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في مصر، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 16، العدد15، 2022.
36.ناصر حميداتو، تعزيز الروابط بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حوليات جامعة بشار، العدد20، 2019.
37.مريم سياخن، متطلبات تحسين بيئة الأعمال في الجزائر ودورها في تنشيط المناخ الاستثماري، الباحث الاقتصادي، المجلد09، العدد01، 2022.
38.لطرش ذهبية، كتاف شافية، مقال بعنوان: تداعيات جائحة فيروس كورونا على سلاسل القيمة العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد20، عدد خاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، سبتمبر 2020.
39.يونس حواسي، لخضر مداني، دور الاندماج في سلاسل القيمة العالمية في حركية التنويع الاقتصادي حالة القطاع الزراعي الغذائي بإفريقيا، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد14، العدد01، 2021.
40.محمد اسماعيل، الاندماج في سلال القيمة العالمية، موجز السياسات العدد السابع، صندوق النقد العربي، 2019.
41.عقبة عبد اللاوي، سميحة جديدي، عبد المالك باهي، وفاء باهي، أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنمية الاقتصادية في الدول العربية، دراسة حالة عينة من الدول العربية خلال الفترة 1995-2015، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مجلد20، العدد02، 2018.
42.بن جوال بشير، قصري محمد عادل، الاندماج في سلاسل القيمة العالمية وأثره على التجارة الخارجية-دراسة تحليلية قياسية في الجزائر ومحيطها الإقليمي خلال الفترة 1995-2018-، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد06، العدد02، 2022.
43.أبو بكر خالدي، عبد القادر عبيدلي، أثر استخدام السلع الوسيطة المستوردة على تركيبة الصادرات(صادرات دول جنوب شرق آسيا)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد15، 2022.
44.عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، حمدي أحمد الهنداوي، نحو تعزيز تجارة مصر السلعية مع دول مجلس التعاون الخليجي، كلية التجارة قسم الاقتصاد، جامعة المنصورة، المجلد 46، العدد4، المجلة المصرية للدراسات التجارية، 2022.
45.زايري بلقاسم، العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران، العدد07، 2007.
46.فريدة كافي، الاستثمار في الطاقة المتجددة كمدخل لدفع عجلة التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة مركز الطاقات المتجددة، العدد2.
47.عادل محمد، جمال محمود، هبه السيد، أثر المشاركة الدولية في سلاسل القيمة العالمية على نمط التجارة الدولية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 32، العدد02، مصر، 2018.
48.نورهان قرون، قطاع الصناعات الغذائية الزراعية في الجزائر دراسة تحليلية (هيكل-سلوك)، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد08، 2017.
49.قش فايزة، توجهات ومحركات تطوير الصناعات الغذائية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 6، العدد1، جوان 2019.

50.لمجد بوزيدي، نور الدين نجيب، مفاتيح لانتعاش تنافسية مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر كأداء لخلق القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات، مجلة المستقبل الاقتصادي، العدد الرابع، 2016.

51.ماجد أبو النجا الشرقاوي، رؤية إستراتيجية لتفعيل دور اقتصاد المعرفة في النهوض بقطاع الصناعات الغذائية في مصر، مجلة روح القوانين، العدد التاسع وثمانون، 2020.

52.سميحة جديدي، عقبة عبد اللاوي، أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على تطوير صناعة السيارات بالبلدان النامية – تحليل بيانات البانل الديناميكي لسبعة بلدان للفترة1995*2017-، ، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد01، 2019.

53.وسيلة بوراس، الاندماج في سلسلة القيمة العالمية لإنتاج السيارات في الجزائر والمغرب، مجلة الابتكار والتنمية الصناعية، المجلد05، العدد01، 2022.

54.سميحة جديدي، مرتكزات التنمية الصناعية في إطار سلاسل القيمة العالمية، مجلة الاقتصاد الصناعي(خزارتك)، المجلد 10، العدد02، 2020.

55.هندة خذيري، بلقاسم تويزة، منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية كآلية لاندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية وآفاقها في ظل جائحة كوفيد-19، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد06، العدد01، 2022.

56.مداح عرايبي الحاج، تنافسية الصناعات الصيدلانية في دول شمال إفريقيا، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد09، 2013.

57.يحياوي حسينة، البيوتكنولوجيا والصناعة الصيدلانية العربية: حالة الإمارات العربية والمغرب والجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد04، العدد01، 2018.

58.قاسمي بشر، ايت حبوش وهيبة، مقال بعنوان: مدى التأثيرات التي يحدثها البحث والتطوير على المؤسسات الدوائية-دراسة حالة مجمع صيدال، مجلة شعاع للدواسات الاقتصادية، المجلد6، العدد2، 2022.

59.أمال العقون، أمان يوسفي، خلق القيمة في المؤسسة باستخدام مؤشر القيمة المضافة EAV دراسة حالة مؤسسة الأوراسي 2002-2009، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف01، الجزائر، المجلد 19، 2021.

60.غمشي السعيد، مهدي العربي، الإصلاح الجمركي مجالاته وأدواته-حالة الجزائر-، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، المجلد09، العدد02، 2020.

61.عيسى بوراوي، عمار ميلودي، التحول الى الجمارك الرقمية كمدخل لتحقيق اليقظة الإستراتيجية-حالة الجمارك الجزائرية-، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة الإدارية، العدد الثامن، 2017.

62.يوسف زكريا رحماني، نورية غازي، واقع اليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي في الجزائر(المحاولات القائمة لبناء نظام اليقظة والذكاء الاقتصادي)، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد5، العدد2، 2021.

63.بوعتلي محمد، تقييم واقع البطاقات البنكية وتطورها في البنوك التجارية دراسة حالة بتك الجزائر الخارجي، المجلة الجزائرية للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد02، العدد01، 2022.

64.عبد الرحيم وهيبة، تقييم وسائل الدفع الالكترونية ومستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجودها، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد01، العدد01، 2010.

65.جمال قاسم حسن، محمود عبد السلام، التجارة الالكترونية، سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد العربي، العدد 20، 2021.

66.كواشي حنان، قدي عبد المجيد، نحو تشخيص واقع التجارة الالكترونية في الجزائر: التجارة الالكترونية كحافز لاستخدام البطاقات البنكية وخدمات الدفع الالكترونية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 13، العدد01، 2022.

67.علاء الدين بوضياف، محمد زبير، دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد04، العدد01، 2020.

68.بودربالة فايزة، إرساء خدمة الدفع بالهاتف النقال لإقلاع الدفع الالكتروني في الجزائر:الواقع والإمكانيات، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد07، العدد01، 2023.

69.جاسم المناعي، نظم الدفع عبر الهاتف المحمول الأبعاد والقواعد المطلوبة، اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية صندوق النقد العربي.

70.ايمان سعودي، دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد7، العدد02، ديسمبر2020.

71.لزهاري زواويد، يمينة مفاتيح، المشاريع الاستثمارية الجزائرية الواعدة في ظل الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا"نيباد": تحديات الحاضر ورؤى المستقبل، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد09، العدد05، 2020.

72.خير الدين سعيدي، مشروع خط الغاز(نيجيريا-الجزائر) العابر للصحراء هل يغير خارطة الغاز العالمية، الشرق للأبحاث الإستراتيجية، 18 أكتوبر 2022.

73.سليماني صبرينة، حريز أسماء، دور الموانئ الجافة في تنشيط الموانئ البحرية وواقعها في المنظومة الجزائرية، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد07، العدد02، 2021.

74.حليس عبد القادر، براهيمي نزيهة دلال، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال كإستراتيجية لعصرنه أداء الموانئ البحرية في الجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 14، العدد 01، 2023.

75.هبة اسماعيل عبد النبي، نادر البيه فانوس، نهال الشحات، العلاقة بين تطبيق متطلبات الموانئ الذكية وتأثيره على استدامة سلاسل التوريد-دراسة تطبيقية على موانئ بور سعيد، مجلة العلوم البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية-جامعة عين الشمس، المجلد السادس وأربعون، الجزء الأول، 2019.

76.حملاوي ربيعة، العناصر المؤثرة في كفاءة الأداء للموانئ البحرية-حالة الجزائر-، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة الجزائر 3.

77.قاسمي سالم، سعداوي موسى، تطبيقات تقنية سلسلة الكتل في لوجستيات التجارة الخارجية (منصة trade lens نموذجا)، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد07، العدد02، 2022.

78.همال فريدة، دراسة تحليله لمؤشرات الأداء اللوجيستي في الجزائر ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، عدد خاص 2018.

79.بيل غين، مقال على صفحة مدونة البنك الدولي بعنوان: تيسير التجارة أمر بالغ الأهمية للتعافي من فيروس كورونا، 2021، على الرابط: https://blogs.worldbank.org/ar/voices/tysyr-altjart-amr-balgh-alahmyt-lltafy-mn-fyrws-kwrwna.

80.عبد الوهاب جودة الحايس، أسماء محمود عبد الغفار، عبد الحليم، المناطق الاقتصادية الخاصة المفهوم والتجارب، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، الجزائر، المجلد11، العدد02، 2022.

81.رهام فاخوري، رولا ميا، استراتيجيات مثلثات النمو ودورها في عملية التكامل الإقليمي(الدراسات النظرية والتجارب الدولية كأداة من أجل منهجية تنموية)، مجلة العمارة والتخطيط، الرياض 2014.

82. الجوزي جميلة، قوري اسية، واقع الملكية الفكرية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد01، العدد16، 2017.

83. مجلة wipo ، النهوض بالقدرة التنافسية للشركات في إفريقيا بفضل الملكية الفكرية والابتكار، بقلم ماكلين سيباندا، المدير العام لشركة بيجان غلوبال ليمتد Bigen Global Limited، هراري، زيمبابوي، والبروفيسور توم بيتر ميغان أوغادا، المدير التنفيذي للمركز الأفريقي للدراسات التكنولوجية ورئيس اللجنة الوطنية الكينية المعنية بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار، نيروبي، كينيا،*2019*، الصفحة الرسمية ل wipo على الرابط: https://www.wipo.int/wipo_magazine،

84. جوادي نور الدين، نموذج عمل مقترح لتعزيز دور "الدبلوماسية الاقتصادية" في الإستراتيجية الجزائرية للتصدير خارج المحروقات، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد24، العدد02، 2021.

85. بودوشن ياقوتة، راتول محمد، دور المعارض التجارية المحلية والدولية في التطوير المستمر للاقتصاد الألماني، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد15.

86. وليد عبد مولاه، التنويع الاقتصادي في الدول العربية والحاجة إلى سياسات صناعية حديثة: المبررات والتطبيق: المعهد العربي للتخطيط، موجز السياسات04، 2022.

87. بلقاسم العباس، نواف أبو شمالة، التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية المجلد21، العدد01، المعهد العربي للتخطيط، 2019.

88. لرقط فريدة، كفاءة مشاركة الاقتصاد الجزائري في التجارة الدولية وتنافسيته، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 18، العدد01، 2018.

89. رايس فضيل، بوبريمة إحسان، التصنيع كخيار استراتيجي لتنويع الاقتصاد الجزائري، مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلد28، العدد83، 2021.

90. عبد العزيز عبدوس، تقييم تنافسية الصناعة التحويلية في الجزائر (دراسة مقارنة مع بعض دول المغرب العربي الكبير)، مجلة الباحث، العدد13، 2013.

91. لرقط فريدة، آفاق تنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات من تحقيق اندماج كفء في الاقتصاد، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد08، 2015.

92. ودان بوعبد الله، براهيمي بن حراث حياة، يوسفي رشيد، مقتضيات تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، مجلة دفاتر بوادكس، العدد04، 2015.

93. سمية جديدي، التنمية الصناعية في إطار سلاسل القيمة العالمية، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 10، العدد02، 2020.

94. بن جوال بشير، قصري محمد عادل، الاندماج في سلاسل القيمة العالمية وأثره على التجارة الخارجية-دراسة تحليلية قياسية في الجزائر ومحيطها الإقليمي خلال الفترة 1995-2018-، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد06، العدد02، 2022.

95. بوعقل مصطفى، تقييم أثر مناخ ممارسة الأعمال على المناولة في مجال تصنيع السيارات في الجزائر، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد09، العدد01، 2020.

96. توم اشروود واخرون، دور هيئات الجمارك في تعزيز منظومة المناطق الاقتصادية الخاصة، 21 أوت 2019، معهد ماكينزي، متاحة على الرابط: https://www.mckinsey.com/industries/public-sector/our-insights/how-customs-agencies-can-help-special-economic-zones-succeed/ar-AE#/.

3. الملتقيات

97.مجموعة بنك التنمية الافريقي، قمة دكار 2: اطعام افريقيا السيادة الغذائية والمرونة، من 25-27 جانفي 2023، على الرابط: https://www.afdb.org/ar/qm-dkr-2-tm-fryqy-lsyd-lgdhyy-wlmrwn/bshn-qm-dkr-2،

98.مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مذكرة إعلامية عن التنمية الاقتصادية في إفريقيا: السياحة في خدمة نمو شامل قادر على احداث التحول، جنيف 2018.

99.جبار بوكثير، لخميسي الواعر، عبد السلام بوخروفة، دور الدول الإفريقية الرائدة في تجسيد مشروع منطقة التجارة الحرة الإفريقية، ضمن كتاب أعمال المؤتمر العلمي الدولي حول: منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بين الفرص والتحديات، مخبر المحاسبة المالية الجباية والتأمين-جامعة أم البواقي، 2020.
100.ياسين شكيمة، مداخلة بعنوان: دور الجزائر في إنشاء منطقة التبادل التجاري الحر في إفريقياAFTZ رؤية مستقبلية، ضمن يوم دراسي حول دور الجزائر في التكامل الإقليمي-اتحاد المغرب العربي- الاتحاد الإفريقي، الجزائر، 2018.
101.القمة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي: حول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وإسكات البنادق، المركز الديمقراطي العربي، متوفر على الموقع: https://www.democraticac.de/?p=72404، تم الاطلاع بتاريخ:2022/08/22.
102.عبد الرحمان مغاري، مختار صابا، إستراتيجية النهوض بالطاقات المتجددة في الجزائر كحتمية لمواجهة محدودية الطاقة الأحفورية وتحقيق التنمية المستدامة، واقع الاستثمار في الطاقات المتجددة في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة، البليدة(26-27 فيفري 2018).
103.سميحة جديدي، السياسات الصناعية الحديثة: تعزيز الميزة النسبية الديناميكية كمدخل للارتقاء في سلاسل القيمة العالمية مع الإشارة إلى تجربة الصين، ضمن ملتقى دولي حول: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، 02-03 ديسمبر 2019.
104. مريم سالم جبار وآخرون، إدارة الموانئ الذكية في ظل التطورات التكنولوجية(ميناء فاو الكبير نموذج مستقبلي)، ضمن وقائع مؤتمر فاو الكبير التحديات والأهمية الإستراتيجية والآفاق المستقبلية، المؤتمر العلمي الحادي عشر لمركز دراسات البصرة والخليج العربي بالتعاون مع الشراكة العامة لموانئ العراق، 2021.

4. الرسائل العلمية

105.عبدوس عبد العزيز، مذكرة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية بعنوان: سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول دراسة حالة الجزائر، جامعة أوبكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.
106.عبد الجليل هجيرة، مذكرة دوكتوراه بعنوان: العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2016-2017.
107.مدوني علي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بعنوان: قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014.
108. بومعزة حليمة، مذكرة شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية بعنوان: تقييم الأداء التصديري للمؤسسات الاقتصادية في ظل الانفتاح التجاري"دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المصدرة خارج قطاع المحروقات"، جامعة فرحات عباس-سطيف-، 2017-2018.
109.بوراس وسيلة، أطروحة شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية بعنوان: مساهمة الأقطاب التكنولوجية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس، المغرب- ، جامعة فرحات عباس-سطيف1، 2020.
110.غربي عادل، العناقيد الصناعية ودورها في خلق القيمة المشتركة في بيئة منظمات الأعمال بالجزائر-دراسة حالة المؤسسات الصيدلانية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، 2022-2023.

5. التقارير

111.منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم: إعادة توجيه السياسات الغذائية والزراعية لزيادة القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية، 2022.
112.تقرير اجتماع الخبراء المتعدد بشأن تعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي، الدورة الثالثة ، جنيف، الاونيكتاد، 2015.
113.تقرير الاتحاد الإفريقي و منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إطار تعزيز التجارة البينية الإفريقية في السلع والخدمات الزراعية، أديس أبابا، 2021.
114.منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة أسواق السلع الزراعية، الأسواق الزراعية والتنمية المستدامة سلاسل القيمة العالمية والمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والابتكارات الرقمية، ورما، .2020
115.منتدى الاستراتيجيات الأردني، المنتجات السلعية وتطورها وتعزيز التنافسية والصادرات، أين يقف الأردن، .2020
116.مجموعة البنك الدولي، تعزيز التعاون التجاري: إحياء التكامل الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عصر ما بعد جائحة كورونا، أكتوبر .2020
117.البنك الدولي، تقرير المشرق الجديد، .2014
118. الاونيكتاد،التصنيف الدولي للتدابير غير التعريفية، إصدار عام .2019
119.جمهورية مصر العربية، تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشؤون الاقتصادية و مكتبي لجنة الخطة والموازنة والشؤون الإفريقية، عن رئيس جمهورية مصر العربية بشان الموافقة على الاتفاق المؤسسي لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وبروتوكولاته الملحقة، رقم 87 لسنة .2019
120.مركز الاسكوا للتكنولوجيا، دراسة حول نقل التكنولوجيا: النماذج الاقتصادية ووسائل النجاح في الدول العربية، .2012
121.صندوق النقد الدولي، الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي مصدر للنمو لم يستغل بعد، .2018
122.مجموعة البنك الدولي، أحدث المستجدات الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الإصلاحات والاختلالات الخارجية، الصلة بين العمالة والإنتاجية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، .2019
123.تقرير الاقتصاد العربي الموحد .2022

124.الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، استشراف الآفاق الاقتصادية العالمية والعربية 2015-2016 في ظل تزاحم التحولات والمتغيرات، التقرير السنوي رقم 08، أفريل 2015.

125.المديرية العامة للجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر2020، جانفي 2021.

126.الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة حول التجارة الخارجية من 1962-2020.

127.المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2012، الإصدار الرابع.

128. صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية، الإصدار السادس، 2023.

129.المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، إحصائيات عمليات ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في الدول العربية، 2020.

130.الاتحاد الإفريقي، وضع خطة العمل ذات الأولوية لبرنامج تطوير البنية التحتية في إفريقيا بالاتحاد الإفريقي للقارة 2021-2030، 2020.

131.المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، التقريري السنوي 2023.

132.المعهد العربي للتخطيط، دليل إعداد خرائط الاستثمار، سبتمبر 2022.

133.منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تطلعات سياسات الاستثمار في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2021.

134.منظمة العمل الدولية، التجارة والاستثمار والتشغيل في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، التقرير المواضيعي لمشروع "إدراج مسائل التشغيل في التجارة والاستثمار في الجوار الجنوبي".

135.لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لافريقيا، تشجيع سلاسل القيمة الاقليمية في شمال افريقيا، 2016.

136.لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لافريقيا، مؤهلات سلاسل القيمة الاقليمية في شمال افريقيا، التشخيص القطاعي، 2018.

137.صندوق النقد الدولي، الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي مصدر للنمو لم يستغل بعد، 2018.

138.منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، التقرير الرابع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية، 2023.

139.منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، التقرير الإحصائي السنوي، 2022.

140.سونطراك، تقرير الحصيلة السنوية، 2021.

141.تقرير الأمين العام السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، العدد 48، 2021.

142.أوابك، 2020، العدد 173.

143.منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، دور صناعة البتروكيماويات في تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، جوان 2018.

144.منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، الخامس والأربعون، 2018.

145.منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، واقع وأفاق الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة العالمي والانعكاسات المحتملة على الصناعة النفطية، أفريل 2019.

146.صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل العاشر، 2018.

147.المنظمة العربية للتنمية الزراعية" الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية"، المجلد 41، 2021.

148.التقرير الاقتصادي العربي الموحد، العددين 2005، 2021.

149.تقرير مناخ الاستثمار للدول العربية، 2020.

150.مجلة الجمارك، نشريه إعلامية تصدر عن المديرية العامة للجمارك، العدد01، 2023، ص16. متاحة على الرابط: https://www.douane.gov.dz/IMG/pdf/revue_des_douanes_no_01_2023.pdf.

151.بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي، 2021.

152.تقرير لمصطفى عمران بعنوان: ميناء الحمدانية مشروع الجزائر الضخم للسيطرة على التجارة في إفريقيا، متاح عل الصفحة الخاصة بـ: سهم نافذة على اقتصاد الجزائر الجديدة، 2023. الرابط: https://www.sahm-media.dz.

153.مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مجلس التجارة والتنمية ، الدورة التنفيذية الثامنة والستون، جنيف، 30 سبتمبر -4 أكتوبر 2019، التنمية الاقتصادية في إفريقيا:صنع في إفريقيا- قواعد المنشأ لأجل تعزيز التجارة فيما بين البلدان الإفريقية.

154.المنظمة العالمية للملكية الفكرية، منهجية إعداد استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية، 2016.

التقرير العالمي للملكية الفكرية، اتجاه الابتكار، 2022.

155.المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية، التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية، الإصدار الثالث، 2018.

156. صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، اضطراب التجارة، العدد60، رقم02، جوان 2023.

157. آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار الثامن عشر، 2023.

158. البنك الإسلامي للتنمية، تحقيق فرص القرن الحادي والعشرين عن طريق بناء سلاسل قيمة عالمية قادرة على الصمود قطاع البتروكيماويات، 2020.
159. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، تحرير إمكانات سلاسل القيمة الإقليمية في شمال إفريقيا التركيز على الصناعات الصيدلانية، 2021.

6. النشريات والدوريات

160.التنمية الاقتصادية في إفريقيا، التجارة بين البلدان الإفريقية: إطلاق ديناميكية القطاع الخاص، الدورة الستون، الاونيكتاد، سبتمبر 2013.
161.مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمية لإفريقيا، تعزيز فرص عمل الشباب في القطاعات الزراعية والريفية في إفريقيا، الدورة الثلاثون، السودان، فيفري 2018.
162.مجلس التجارة والتنمية، التنمية الاقتصادية في إفريقيا: إعادة النظر في أسس تنويع الصادرات في إفريقيا-الدور الفعال للأعمال التجارية والخدمات المالية، الدورة التنفيذية الثانية والسبعون، 17-21 أكتوبر 2022.
163.منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لإفريقيا، الدورة الحادية والثلاثون، زمبابوي، مارس، 2020.
164.فهم اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا: دليل مخصص للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في منطقة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، 2021.
165.مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مجلس التجارة والتنمية ، الدورة التنفيذية الثامنة والستون، جنيف، 30 سبتمبر -4 أكتوبر 2019.
166.التنمية الاقتصادية في إفريقيا: صنع في إفريقيا- قواعد المنشأ لأجل تعزيز التجارة فيما بين البلدان الإفريقية، مجلس التجارة والتنمية، الدورة التنفيذية الثامنة والستون، جنيف، أكتوبر2019.
167.النشرة الرسمية للديوانية التونسية، الرقم: 920/18-11، نص ت ع رقم078، الجمهورية التونسية، 2018.
الاتحاد الإفريقي، تعزيز التجارة الإفريقية البينية، الإجراء المقترح لتعزيز التجارة الإفريقية البينية وإطار التعجيل بإنشاء منطقة التجارة 175.الحرة القارية لإفريقيا، مؤتمر الاتحاد الإفريقي الدورة العادية الثامنة عشر، 2012.
168.مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نشرة صحفية حول"قواعد المنشأ تشكل مفتاح النجاح لمنطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا"، 26 جوان 2019.
169.نشرة الأونيكتاد بعنوان: قواعد المنشأ تشكل مفتاح النجاح لمنطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا، 22 جويلية 2019.
170. اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، الأمن الغذائي والزراعة المستدامة: الطريق إلى تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة في شمال إفريقيا، الدورة الثامنة والثلاثون، نوفمبر 2023.
171. الاتحاد الإفريقي، تقرير عن تعزيز الاستثمار في البحوث الزراعية في إفريقيا، دعم زيادة الاستثمار في البحوث الزراعية في إفريقيا، الدورة العادية الرابعة للجنة الفنية المتخصصة للزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة، 17 ديسمبر 2021، أديس أبابا إثيوبيا.

7. قوانين ووثائق

172.مشروع قانون رقم11.19 يوافق بموجبه على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ZLECAF، الموقع بكيغالي، رواندا، 21 مارس 2018.
173.الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا.
174.وثيقة عن قواعد المنشأ الأورومتوسطية والية تطبيق التراكم ضمن الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر، الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير، غرفة التجارة عمان، 2018.
175.وثيقة عن قواعد المنشأ الأورومتوسطية والية تطبيق التراكم ضمن الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر.
176.مركز التجارة الدولية، خلق فرص تصدير لتحقيق تكامل إقليمي أكبر بين الدول العربية(وثيقة مسودة)، جنيف، أكتوبر، 2018.
177.اتفاق الأعضاء بشأن قواعد المنشأ في إطار اتفاقية الجات 1994، الجزء الرابع: تنسيق قواعد المنشأ، المادة 09.
178. مركز الجزيرة للدراسات، ورقة تحليلية بعنوان: المعادن الإفريقية في التنافس الدولي..الرهانات والمالات، 2021.

8. موجز تنفيذي

179.مفوضية الاتحاد الإفريقي، موجز تنفيذي لتقرير عن وضع التكامل الإقليمي في إفريقيا، فيفري 2019.
180.مذكرة تقديمية، شمال إفريقيا والاتفاقات القارية للتجارة الحرة، منتدى التنمية في شمال إفريقيا،الرباط، أكتوبر2015
181.الاتحاد الإفريقي سيطلق المرحلة التشغيلية لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في القمة في النيجر، إدارة الإعلام والاتصال، الاتحاد الإفريقي، website :www.au.int.
182.مفاوضات الاستثمار لمنطقة التجارة الحرة للقارة لإفريقيا مذكرة عن المفاهيم من تحرير: ماكس مانديز- بارا ، ماي 2020.
183.الأمم المتحدة، موجز السياسة المطبق بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية AFCFTA، 21 جانفي 2021.
184.هاجر بغاصة، قواعد المنشأ، مذكرة سياسات رقم19، المركز الوطني للسياسات الزراعية،وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، سوريا.

9. جريدة رسمية

185. الجريدة الرسمية، العدد 50، قانون رقم 22-18 مؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 الموافق ل 24 يوليو سنة 2022، المتعلق بالاستثمار، الفصل الرابع الأنظمة التحفيزية والشروط المؤهلة للاستفادة من المزايا.

10. مواقع رسمية

186.ويبو WIPO، تجارة التكنولوجيا العالية تنتعش بشدة في النصف الثاني من عام 2020، وانتفاع المصدرين الأسيويين الجدد، متوفر على الصفحة الرسمية، مركز الويبو الإعلامي، 2021/03/15، لا توجد صفحات، على الرابط: https://www.wipo.int/pressroom/ar/news/2021/news_0001.html،

187.وزارة الاقتصاد لدولة الإمارات العربية المتحدة، الصفحة الرئيسية: التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات تواصل تسجيل مستويات قياسية، 2023، على الرابط: www.moec.gov.ae/-/التجارة-الخارجية-غير-النفطية-لدولة-الإمارات-توا،

188.الصفحة الرسمية لوزارة التجارة وترقية الصادرات، https://www.commerce.gov.dz.

189.الموقع الرسمي لسفارة الجزائر بواشنطن متاح على الرابط: https://embwashington.mfa.gov.dz/ar/invest-in-algeria/investment-support-1/benefits-of-the-investment-law-1،

190. Morodor intelligence، صناعة النفط والغاز في الجزائر-تحليل الحجم والحصص- اتجاهات وتوقعات النمو(2024-2029)، على الموقع: https://www.mordorintelligence.com/ar/industry-reports/algeria-oil-and-gas-market،

191.الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، على الرابط: https://miph.gov.dz/category/actualite/.

192.الموقع الرسمي للمرصد الوطني لليقظة وتوفير المواد الصيدلانية.

193.الموقع الرسمي لمجموعة بنك التنمية الإفريقي، على الرابط: https://www.afdb.org/ar/news-keywords/african-pharmaceutical-technology-foundation.

194.الموقع الرسمي لوزارة التجارة وترقية الصادرات الجزائرية.

195.الصفحة الرسمية للديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، على الرابط: https://onda.dz/articles/.

196.صلح صالحي، دور الدبلوماسية الاقتصادية في ترقية المكانة الإقليمية والدولية للاقتصاد الجزائري، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في تشجيع الانفتاح على الأسواق الخارجية، جامعة أحمد زبانة، غليزان، 2022، متوفرة على صفحة اليوتيوب الخاصة بالأستاذ صالح صالحي.

197.الصفحة الرسمية للشركة الجزائرية للمعارض والتصدير على الموقع: safex.dz.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Articles

1.Bouziane, Chader,Maraoui, Les potentialités d'exploitation d'hydrogène solaire en Algérie dans un cadre euro – maghrébin Partie I: Phase d'étude d'opportunité et de faisabilité, Article in Journal of Renewable Energies · November 2023.

2.Prof. Landry Signé In collaboration with Chelsea Johnson, The potential of manufacturing and industrialization in Africa Trends, opportunities, and strategies, 2018

3.lilian Nganda, African's agricultural exports drive demand for better cold chain infrastructure, 28 septembre 2023, avalaible on: https://www.maersk.com/insights/digitalisation/2023/09/28/african-agricultural-exports,

4.Jacob Kotcho, Intégration commerciale de l'Afrique et libre-échange global : défis et perspectives, Revue Interventions économiques, Papers in Political Economy, 2017.

5.GACHUIRI CHARLESK, webinar on key competition and consumer protection priorities for regional integration in Africa Ph.D(California), M .sc(Nairobi) BVM university of Nairobi, 17june 2020.

6.Yohannes Ayele, Martha Belete and Dirk Willem, Supporting Investment and Trade in Africa, The AfCFTA Protocol on Investment: issues and potential impacts, the Velde April 2023.

7.Claudio Dordi, Laura Beretta, LES RÈGLES D'ORIGINE, Dans Vers un accord entre l'Europe et le Mercosur , Distribution électronique Cairn.info, chapitre 14, 2001.

8.Souhila Mostefa, Minimizing non-tariff barriers to rules of origin as a mechanism for activating the African Free Trade Area, Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE Spatial and entrepreneurial development studies laboratory Year : 2022 Vol.5 N°1.

9.Abdnnour benantar, algeria and the European union uncertainties of a dense relationship, IEMed, euromed survey changing euro-mediterranean lenses, avalaible on: https://www.iemed.org/publication/algeria-and-the-european-union-uncertainties-of-a-dense-relationship/?lang=fr,

10.ammer mlaykia, Export barriers of non-oil products in Algeria: An empirical study of export barriers perceived by exporters ,revue des reformes économique et intégration dans l'économie mondiale, volume 12, n°24, 2017.

11.Abid Samia, Potentiel d'intégration commerciale de l'Algérie au marché africain : analyse à l'aide du modèle de gravité, Revue Scientifique Avenir économique, vol 09, n°01, 2021.

12.NSONGURUA J. UDOMBANA, A STEP CLOSER: ECONOMIC INTEGRATION AND THE AFRICAN CONTINENTAL FREE TRADE AREA, SSRN electronic journal, DUKE JOURNAL OF COMPARATIVE & INTERNATIONAL LAW, vol 31, n°1, 2020.

13.Aissa Djedaiet, hicham ayad, ousama ben-salha, Oil prices and the load capacity factor in African oil-producing OPEC members: Modeling the symmetric and asymmetric effects , resource polici, volume 89,2024.

14.Ramzi mourad benzerroug, Étude de la chaîne de valeur mondiale de l'agroalimentaire et ces enjeux pour une intégration réussie de l'Algérie, International journal of economic performance, volume 05,n°02, 2022.

15.Oramah, Benedict, "Afreximbank in the Era of the AfCFTA Authors", Journal of African Trade, 17 December 2021: https://www.atlantis-press.com/journals/jat/125966586.

16.Signé, Landry, "US Trade and Investment in Africa", Brookings, 28 July 2021: https://www.brookings.edu/articles/us-trade-and-investment-in-https.

17.Pamela Steele, Dr Gamal Khalafalla Mohamed Ali, Andrey Levitskiy, Dr Lakshmy Subramanian, A Case for Local Pharmaceutical Manufacturing in Africa in Light of the COVID-19 Pandemic, 2020.

18.MOHAMED WADIE ZERHOUNI L. ASMA EL ALAMI EL FELLOUSSE, Vers un marché maghrébin du médicament (Algérie, Libye, Maroc, Mauritanie, Tunisie), IPEMED(institut de prospective economique du monde mediterraneen), fevrier 2015.

19.Sharma, Nidhi, "Africa Pharmaceutical Logistics Market Report 2022—2027: Industry Size, Share, Trends and Forecast", LinkedIn, 14 May 2022, https://www.linkedin.com/pulse/africa-pharmaceutical-logistics-market-report-2022-2027-nidhi-sharma.

20.Lin Jones, Christine Kobza, Finian Lowery, and Caroline Peters, ITC, The Rising Role of Re-exporting Hubs in Global Value Chains, Journal of International Commerce and Economics April 2020.

21.Massimo Vittori Managing Director oriGIn, AfrIPI's Manual for Geographical Indications in Africa: Recommendations, https://www.origin-gi.com/wp-content/uploads/2022/05/PPT-Vittori.pdf.

22.Arkebe Oqubay, African industrial hubs and industrialization: diversity, unevenness and strategic approach, TRANSNATIONAL CORPORATIONS Volume 29, Number 1, 2022.

23.SIDIBE Oumar , La Zone De Libre-Echange Continentale Africaine (ZLECAF), presentation Enjeux, Défis Et Avenir, IOSR Journal Of Humanities And Social Science, Volume 24, Issue 6,2019.

24. john stuart, algeria's potential value chain development under the AFCFTA, trade brief, tralac,2023.

25. HACHEMAOUI Bahidjeddine, La valorisation des produits du terroir, un mode d'action collective : cas de la labellisation de la figue sèche de Beni Maouche –Algerie, Les Cahiers du MECAS, volume 17, n°2, 2021.

26. Tania Holt, Mehdi Lahrichi, and Jorge Santos da Silva , Africa: A continent of opportunity for pharma and patients, june 2015.

2. Repports

27.united nations economic commission for Africa, Economic Report on Africa, INNOVATIVE FINANCE FOR PRIVATE SECTOR DEVELOPMENT IN AFRICA,2020.

28.AUC/OECD, AFRICA'S DEVELOPMENT DYNAMICS: DIGITAL TRANSFORMATION FOR QUALITY JOBS, 2021.

29.world bank group, FOOD SYSTEM OPPORTUNITIES IN A TURBULENT TIME, AN ANALYSIS OF ISSUES SHAPING AFRICA'S ECONOMIC FUTURE.

30.IEA, Africa Energy Outlook 2022.

31.African development bank group, industrialise Africa, 2019.

32.UNCTAD, The Role of Exports in Manufacturing Pollution in Sub–Saharan Africa and South Asia Towards a Better Trade-Environment Governance,2021.

33.UNCTAD, African continental free trade Area: Policy and negotiation options for trade in Goods, 2016.

34.UNCTD, Economic development in Africa: Fostering industrial development in Africa in the new global environment, 2011.

35.United Nations, office of the special adviser on Africa, SOLVING PARADOXES OF AFRICA'S DEVELOPMENT Financing, Energy and Food Systems, 2023.

36.CNUCED, Zone de libre-échange continentale africaine À UNE CROISSANCE INCLUSIVE , 2021.

37.World economic forum, Connecting Countries and Cities for Regional Value Chain Integration Operationalizing the AfCFTA, JANUARY 2021.

38.World bank group, the african continental free trade area, economic and distributional effects, 2020.

39.UNCTAD, Made in Africa, rules of origin for enhanced intra-African trade, unctad rapport 2019.

40.African Export-Import Bank, AFRICAN TRADE REPORT 2019, African Trade in a Digital World.

41.African Export-Import Bank, Au bout de deux ans de pandémie Partenaires de confiance en temps difficiles, Rapport Annuel 2021.

42.AFREXIMBANK, Export Manufacturing and Regional Value Chains in Africa under a New World Order, African Trade Report 2023.

43.AFREXIMBANK ,AFRICAN TRADE REPORT 2019, African Trade in a Digital World.

44.World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2019.

45.UNIDO, Industrial Development Report 2020, Industrializing in the digital age .

46.RESAKSS, African agriculture trade monitor 2023.

47.UNCTAD, Rethinking the Foundations of Export Diversification in Africa: THE CATALYTIC ROLE OF BUSINESS AND FINANCIAL SERVICES, 2022.

48.Afreximbank, African Trade Report, Informal Cross-Border Trade in Africa in the Context of the AfCFTA, 2020.

world bank group, the Africa competitiveness report 2017.

49.African development bank group, Infrastructure and Urban Development 2018 Annual Report.

50.International economics, simplification of trade agreements for the private sector-guide to exporting to Africa, 2021.

51.Economic Commission for Africa, ARIA X | Africa's Services Trade Liberalization & Integration under the AfCFTA, 2021.

52.Afreximbank, ATDER ANNUAL TRADE DEVELOPMENT EFFECTIVENESS REPORT, 2019.

53.African union, Second Continental REPORT ON THE IMPLEMENTATION OF AGENDA 2063, february 2022.

54.International trade center, A business guide to the African Continental Free Trade Area Agreement, Geneva, September 2018.

55.EUROPEAN COMMISSION, JOINT COMMUNICATION TO THE EUROPEAN PARLIAMENT AND THE COUNCIL Towards a comprehensive Strategy with Africa, Brussels 2020.

56.African union, AFRICAN UNION CLIMATE CHANGE AND RESILIENT DEVELOPMENT STRATEGY AND ACTION PLAN (2022-2032).

57.UNCTAD, Implications of the African Continental Free Trade Area for Trade and Biodiversity: Policy and Regulatory Recommendations, 2021.

58.UNCTAD, WORLD INVESTMENT REPORT2021, INTERNATIONAL PRODUCTION BEYOND THE Pandemic.

59.Global forum on transparency and exchange of information for tax purposes, Tax Transparency in Africa 2020 Africa Initiative Progress Report: 2019.

60.UNCTAD, IsDB, the trans-saharan road corridor, towards an economic corridor : commercializing and managing the trans-saharan, 2022.

61.UNCTAD,RULES OF ORIGIN AND ORIGIN PROCEDURES APPLICABLE TO EXPORTS FROM LEAST DEVELOPED COUNTRIES, 2011.

62.CUA/OCDE, DYNAMIQUES DU DÉVELOPPEMENT EN AFRIQUE 2022 : DES CHAÎNES DE VALEUR RÉGIONALES POUR UNE REPRISE DURABLE.

63.Union Africaine, DYNAMICS AFRICA'S DEVELOPMENT GROWTH, JOBS AND INEQUALITIES 2019 RÉUSSIR LA TRANSFORMATION PRODUCTIVE.

64.World economic forum, AfCFTA: A New Era for Global Business and Investment in Africa, 2023.

65.OPEC, annual statistical bulletin 2022.

66.CEREFE, Transition énergétique en Algérie, novembre 2020.

67.Deloitte, Africa's energy outlook Renewables as the pathway to energy prosperity October 2023.

68.UNCTAD, The Potential of Africa to Capture Technology-Intensive Global Supply Chains, Economic Development in Africa Report 2023.

69.EAC international consulting, EXECUTIVE SUMMARY, AFRICA AUTOMOTIVE INDUSTRY ATTRACTIVENESS "OPPORTUNITIES FOR INTERNATIONAL AUTOMOTIVE PLAYERS", april 2021.

70.ADBG, A New Frontier for African Pharmaceutical Manufacturing Industry, 2022.

71.Saidal, rapport du conseil d' administration 2021.

72.Virginia Economic Development Partnership, Industry Report Africa – Healthcare / Life Sciences, 2021.

73.OECD, Excessive Pricing in Pharmaceutical Markets – Note by South Africa, 2018.

74.LEEM les entreprises du medicament, Bilan économique Edition 2022.

75.UNCTAD, review of maritime transport, 2022.

76.World bank group, Connecting to Compete Trade Logistics in the Global Economy, The Logistics Performance Index and Its Indicators, 2023.

77.International trade centre, Promoting SME Competitiveness in Africa Data for de-risking investment, 2018.

78.MEASURING AND ANALYZING THE IMPACT OF GVCs ON ECONOMIC DEVELOPMENT, GLOBAL VALUE CHAIN DEVELOPMENT REPORT 2017.

79.FORESIGHT AFRICA Top priorities for the continent 2020-2030.

80.WIPO, World Intellectual Property Indicators 2022.

81.EUIPO, Manual for Geographical Indications in Africa, First edition March 2022 Second edition April 2023.

82.ONUDI, RAPPORT ANNUEL 2021.

83.world travel and tourism council, travel and tourism economic impact, global trends august 2022.

84.European Union, Trade in goods with Algeria, European Commission, Directorate-General for Trade,19/04/2023.

85.WBG, MAKING THE MOST OF THE African Continental Free Trade Area Roberto Echandi, Maryla Maliszewska, and Victor Steenbergen Leveraging Trade and Foreign Direct Investment to Boost Growth and Reduce Poverty, 2022.

86.UECA,Towards a Common Investment Area in the African Continental Free Trade Area Levelling the Playing Field for Intra-African Investment, Chapter 3 The AfCFTA Investment Protocol: Reshaping the African investment regulatory landscape for sustainable development, 2021.

87.OECD, Making global value chains more inclusive in the MED region: The role of MNE-SME linkages, raft background note prepared for the workshop "Business linkages in the MED region: Policies and tools", 17-18 April 2018, Beirut, Lebanon.

88.International Trade Centre(ITC), CIDC, Expanding Arab African Trade Opportunities for export growth, 2023.

89.Krungsri research, industry outlook 2020-2022 : petrochimicals by aphinya khanunthong, june 2020.

90.Transition énergétique en Algérie, CEREFE, novembre 2020.

91.Africa energy chamber, The State of African Energy 2023 Outlook.

92.UNIDO, working paper : Agri-food value chains and poverty reduction: overview of main issues, trends and experiences, 2009.

93.AGRODEP, africa agriculture trade monitor 2022.

94.Japan International Cooperation Agency(JICA), Study for the promotion of the African automotive industry - Post-COVID 19 supply chain and mobility reform -2022.

95.IQVIA, Dynamique du marché du médicament en Algérie, 28 juin 2022.

96.IQVIA, Middle East & Africa Pharmaceutical Market Insights,Thirteenth Edition, Report Release Date: June 2019 Analytical Timeframe: MAT Dec 2018.

97.COMCEC, Special Economic Zones in the OIC Region: Learning from Experience, October 2017.

3. Books

98.African Statistical Yearbook, Annuaire Statistique pour l'Afrique 2021,profile Algeria.
99.HANDBOOK ON SPECIAL ECONOMIC ZONES IN AFRICA, Towards Economic Diversification across the Continent,2021.
100.UNCTAD Handbook of Statistics 2023.

4. Law

101.Office National des Statistiques –Collections Statistiques N° 228/2022 Série E : Statistiques Economiques N° 107, 109.EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES DE 2015 A 2020, AOUT 2022.
102.Investment treaty news, the protocol on investment to the agreement establishing the African continental free trade 111.Area/ what s in it and what s next for the continent, on: https://www.iisd.org/itn/en/2023/07/01/the-protocol-on-investment-to-the-agreement-establishing-the-african-continental-free-trade-area-whats-in-it-and-whats-next-for-the-continent/,
103.ACCORD PORTANT CRÉATION DE LA ZONE DE LIBRE-ÉCHANGE CONTINENTALE AFRICAINE.
104.Plan de Relance Economique 2020-2024, volume 1 et 2.
105.ONS, LES COMPTES NATIONAUX TRIMESTRIELS, N°962, 1er trimestre 2022.

5. Economic paper

106.Trade law centre, a tralac guide, the African continental free trade area, 8th ed 2022.
107.Document of The World Bank Group, SUPPORTING AFRICA'S TRANSFORMATION: REGIONAL INTEGRATION AND 117.COOPERATION ASSISTANCE STRATEGY FOR THE PERIOD FY18–FY23 May 7, 2018.
108.World Government Summit, The Global Economic Diversification Index 2022.
109.NEPAD Conditions de réussite dans la mise en œuvre de l'Accord de libre-échange continental africain.
110.Rahuk Giri, saad quayum and rujan yin, police and Review department understanding export diversification key drivers, and policy implications, IMF Working paper strategy, 2019.
111.WTO, Economic paper Research and Statistics Division, Information note on trade in intermediate goods: second quarter 2023.
112.Implication of global value chain for trade, Investment, Development and jobs, OECD, WTO, UNCTAD, paper prepared for the G-20 leader summit, saint Petersburg, russian Federation, september 2013.
113.WIPO, Algeria ranking in the Global Innovation Index 2023.
114.Division, economic diplomacy-states , PHARMACEUTICAL INDUSTRY SOUTH AFRICA INDIA BILATERAL, 2020.
115.African Union (2012). Decisions, resolution and declarations. Assembly of the Union. Eighteenth Ordinary Session, 29–30 January 2012, Addis Ababa. Available at https://au.int/sites/default/files/decisions/9649-assembly_au_dec_391_-_415_.
116.United Nations Environment Programme, The Green Customs Initiative. Retrieved from, 2022.
117.Algeria Intellectual property statistical country profile 2021.
118.Algeria, Global Innovation Index 2022.
119.Sturgeon, T. D. , The Philippines in the Automotive Global Value Chain, 2016.
120.Competitive Industrial Performance Index 2023, ALGERIA Country and economy profiles, https://stat.unido.org/cip/.

6. Websites

121.https://www.trademap.org/Product_SelCountry_TS.aspx .
122.http://www.fao.org/policy-support/regions/africa/ar/ from FAO organization.
123.https://policy.trade.ec.europa.eu/eu-trade-relationships-country-and-region/countries-and-regions/algeria,

124.atlas of economic complexity 2023, avalaible on:

125.https://atlas.cid.harvard.edu/explore?country=1&queryLevel=group&product=undefined&year=2021&productClass=HS&target=Partner&partner=undefined&startYear=undefined,

126.https://www.trademap.org/Product_SelProductCountry_Graph.aspx,

127.Transparency international, corruption perceptions index, avalaible on : https://www.transparency.org/en/cpi/2022/index/dza,

128.Total solar energy capacity on stistica.com, https://www.statista.com/topics/993/solar-pv/,

129.International organisationof motor vehicule manufactures, see site : https://www.oica.net/.

130.Insights10, Africa pharmaceutical market analysis, on site: https://www.insights10.com/report/africa-pharmaceutical-market-analysis/.

131.gold stein market intelligence, African pharmaceutical market outlook/2023 edition, available:

https://www.goldsteinresearch.com/report/africa-pharmaceutical-industry-market-size-forecast.

132.African Medicines Regulatory Harmonization Programme, "Who We Are, https://amrh.nepad.org/amrh-microsite/who-we-are.

133.SPIMACO to produce cancer medicines by 2020, says CEO; Available from: https://www.argaam.com/en/ article/articledetail/id/542943.

134.Pharmaceutical industry: Saidal, Pfizer Pharm Algeria sign new MoU. 2020; Available from:

https://www.algerianembassy.org/Health/pharmaceutical-industry-saidal-pfizer-pharm-algeria-sign-new-mou.html.

135.Merck starts production of diabetes medicines in Algeria. 2015; Available from:

https://www.manufacturingchemist.com/news/article_page/Merck_starts_production_of_diabetes_medicines_in_Algeria/113705.

136.Internet Users Statistics for Africa, 2022, sue le site: https://www.internetworldstats.com/stats1.htm.

Ogbalu III, Mike, "Boosting the AfCFTA: The Role of the Pan-African Payment and Settlement System", Brookings, 11 February 2022,

https://www.brookings.edu/articles/boosting-the-afcfta-the-role-of-the-pan-african-payment-and-settlement-system/.

137.https://papss.com/ar/how-it-works/,

138.global commodity insights, Algeria niger Nigeria pledge acceleration of work on trans-saharan gaz link, site:

https://www.spglobal.com/commodityinsights/en/market-insights/latest-news/natural-gas

139.https://www.aa.com.tr/ar,

140.(UNCTAD), https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx.

141.Intellectual Property Fact Sheet 2021, sur le site: https://www.wipo.int/edocs/statistics-country-profile/en/_list/l6.pdf.

142.UNIDO, industrial analytics platform, https://iap.unido.org/data/global-value-chains?p=DZA&s=DZA&i=D.

الملخص: تعتبر الجزائر من الدول الداعمة لتوجه التكامل الإفريقي على أثر ذلك قامت بالتصديق على اتفاق المنطقة التجارية الإفريقية كخطوة نحو تنويع اقتصادها وإيجاد بدائل خارج قطاع المحروقات، وحيث أن إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا يعتبر مكسب اقتصادي هام باعتباره فرصة حقيقية لتطوير الصادرات الجزائرية نحو الدول الإفريقية والدخول في عجلة التصنيع لتفعيل الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية في القطاعات الإستراتيجية المتاحة ضمن الصناعات الغذائية وصناعة السيارات والطاقات المتجددة والصناعة الصيدلانية لتطوير ديناميكية التبادل التجاري الحر الإفريقي من خلال رفع الحواجز الجمركية وتشجيع الاستثمارات ودعم القدرات الإنتاجية لتعزيز القدرات التنافسية، يمثل منح أفضليات تجارية فرصة لزيادة تبادل السلع الوسيطة والنهائية، وتوسيع نطاق استفادة الشركات داخل المنطقة منهاوهذا يتوقف بدرجة كبيرة على طريقة وضع قواعد المنشأ وتنفيذها وإصلاح الأنظمة الجمركية إضافة إلى رقمنة الأنظمة البنكية والاستفادة من التخصص التجاري للمناطق الإفريقية لتحقيق أهداف التنمية المسطرة في أجندة 2063 وتعزيز تموقعها في الاقتصاد العالمي.
كلمات مفتاحية: فرص، تحديات، الاقتصاد الجزائري، منطقة التجارة الحرة الاقارية الافريقية.

Summary: Algeria is considered one of the countries that support the approach of African integration. As a result, it ratified the African Trade Area Agreement as a step towards diversifying its economy and finding alternatives outside the hydrocarbons sector, and since the establishment of the African Continental Free Trade Area is considered an important economic gain as it is a real opportunity to develop exports to African countries and incomes. In the rush of industrialization to activate integration into regional value chains in the strategic sectors available within the food industries, the automobile industry, renewable energies and the pharmaceutical industry, to develop the dynamism of African free trade exchange by lifting customs barriers, encouraging investments, and supporting productive capabilities to enhance competitive capabilities, granting trade preferences represents an opportunity to increase the exchange of goods. Intermediate and final, and expanding the scope of companies within the region to benefit from them, and this depends to a large extent on the method of setting and implementing rules of origin and reforming customs systems in addition to digitizing banking systems and benefiting from the commercial specialization of African regions to achieve the development goals set forth in the 2063 Agenda and enhance their position in the global economy.
Key words: Opportunities, challenges, the Algerian economy, the African Continental Free Trade Area.

Le Résumé : L'Algérie est considérée comme l'un des pays qui soutiennent l'approche d'intégration africaine. En conséquence, elle a ratifié l'Accord sur la zone commerciale africaine comme une étape vers la diversification de son économie et la recherche d'alternatives en dehors du secteur des hydrocarbures, et depuis la création de l'Union africaine La Zone de Libre-Echange Continentale est considérée comme un acquis économique important car elle constitue une réelle opportunité de développer les exportations vers les pays africains et les revenus. Dans la course à l'industrialisation pour activer l'intégration dans les chaînes de valeur régionales dans les secteurs stratégiques disponibles au sein des industries agroalimentaires, de l'industrie automobile , les énergies renouvelables et l'industrie pharmaceutique, pour développer le dynamisme du libre-échange africain en levant les barrières douanières, en encourageant les investissements et en soutenant les capacités productives pour renforcer les capacités compétitives, l'octroi de préférences commerciales représente une opportunité pour accroître les échanges de marchandises. , et élargir le champ des entreprises de la région pour en bénéficier, et cela dépend dans une large mesure de la méthode de définition et de mise en œuvre des règles d'origine et de la réforme des systèmes douaniers en plus de la numérisation des systèmes bancaires et du bénéfice de la spécialisation commerciale des pays africains. régions à atteindre les objectifs de développement énoncés dans l'Agenda 2063 et à renforcer leur position dans l'économie mondiale.
Mots cles: Opportunités, défis, l'économie algérienne, la zone de libre-échange continentale africaine.